الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد الخامس

إشراف : دكتور محمد الجوهرى

دار المعارف

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد الخامس

اكتوبر ١٩٨٣

إشـــراف

دكتور محمد الجوهرى

أستاذ علم الاجتماع

وعميد كلية الآداب ــ جامعة القاهرة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة ج.م.ع

الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

اشراف : الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى ـــ قسم الاجتماع بكلية الآداب ـــ جامعة القاهرة .

نشرة نصف سنوية تصدر فى أبريل واكتوبر من كل عام ، وتفتح صفحاتها لاسهامات المشتغلين بعلم الاجتماع على امتداد الوطن العربى من أجل تطوير رؤية أصيلة لواقعنا الاجتماعى ، والوصول الى بلورة أفضل للمشكلات الاجتماعية واسهام علم الاجتماع فى حلها .

العدد الخامس : أكتوبر ١٩٨٣

ترسل البحوث والدراسات والمكاتبات باسم :

الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى : كلية الآداب جامعة القاهرة ـــ الجيزة جمهورية مصر العربية .

الإهـــداء

تحية للجامعة الأم — جامعة القاهرة —

فى عيدها الماسى : ١٩٠٨ — ١٩٨٣ .



الكتاب السنوى لعلم الاجتماع

العدد الخامس اكتوبر ١٩٨٣

محتويات الكتاب

الصفحة

الكلمة الافتتاحية : بقليم الدكتور محمد الجوهرى ١٣

القســم الأول
الدراســات والبحوث ١٧

— علم الاجتماع والمسألة السكانية فى الوطن العربى
دكتور اسحق القطب ١٨

— المرأة فى السياق البنائى للقرية العربية
دكتور عبد الباسط عبد المعطى ٥٥

— علم الاجتماع العربى، تأليف دكتور عبد القادر الاربى
ترجمة محمد الجوهرى ٧٩

— الخدمات الأصيلة فى خمس قرى مصرية . خبرات وتجارب ميدانية
دكتور سالم عبد العزيز محمود ١٣٢

— أزمة التنبؤ فى علم الاجتماع . دراســة حالة لبعض تنبؤات اتجاه الصراع
دكتور عاطف أحمد فؤاد . ١٦١

— الفروق بين الجنسين من منظور سيكلوجى
دكتور محيى الدين أحمد حسين ١٨٠

الصفحة

القســم الثانى

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات ٢٠١

١ ــ علم الاجتماع فى الشرق الأوسط .
تأليف : دكتور جورج سباغ .
عرض : دكتور محمد الجوهرى . ٢٠٣

٢ ــ الهجرة والتصنيع فى المجتمع الكويتى .
تأليف وعرض : دكتور محمود على المصرى ٢٣٩

٣ ــ شعائر دورة الحياة عند الكنوز .
تأليف : تشارلز كالندر وفدوى الجندى .
عرض : دكتور جلال مدبولى . ٢٨١

القســم الثالث

الأبواب الثابتة ٢٩٥

أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب ٢٩٧
ثانيا : المؤتمرات والندوات العلمية . ٢٩٩

(أ) قائمة بالمؤتمرات والندوات التى عقدتها بالفعل أو تزمع عقدها الهيئات التالية : ٣٠١

١ ــ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ٣٠١
٢ ــ مركز بحوث الشرق الأوسط . ٣٠١
٣ ــ مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة ٣٠٢
٤ ــ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع . ٣٠٣
٥ ــ معهد التخطيط القومى . ٣٠٦

الصفحة

(ب) تقارير عن بعض الندوات والمؤتمرات التى عقدت بالفعل خلال عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ : — ٣٠٩
١ — المؤتمر التاسع لذكرى طه حسين . ٣٠٩
٢ — ندوة قناة السويس . ٣١٥
٣ — التحركات السكانية وتأثيرها على نقل الأمراض المتوطنة والتحكم فيها . ٣١٩
٤ — مؤتمر التاريخ ووعى الفلاحين فى جنوب شرق آسيا . ٣٢٥

ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة بأقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية بالجامعات فى مصر خلال عام ١٩٨٢ — ١٩٨٣ . ٣٣٧

رابعا : جزء خاص

الدليل البيبليوجرافى للانتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعية من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣ . ٣٧٥

دراسة وأعداد : حامد الشافعى دياب ٣٧٧
مقـدمة : ٣٧٧
القسم الأول : الضبط البيبليوجرافى للانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعية . ٣٧٨

هذا الدليل البيبليوجرافى ٣٨٥
— حدود التغطية ٣٨٦
— المصادر البيبليوجرافية ٣٨٧
— الوصف البيبليوجرافى ٣٨٧
— التنظيم ٣٨٨
— قائمة رؤوس الموضوعات ٣٩١

الصفحة

القسم الثانى : القائمة البيبليوجرافية	٣٩٥
القسم الثالث : الكشافات والبيانات الاحصائية .	٤٧٣
اولا : الكشاف الجغرافى .	٤٧٣
ثانيا : الكشاف الزمنى .	٤٧٧
ثالثا : كشاف الكتب المترجمة الى اللغة العربية .	٤٨٠
رابعا : كشاف الأعلام .	٤٨١

القســـم الرابع

مقالات وبحوث بغير العربية

I Articles :

- Traditional Political Culture and Forms of Politics in Egypt.
  by : Dr. Ahmed A. Zayed.
- Peasantry Movements in Egypt. ٦٢٧

  by : Dr. Ahmed Magdi Hegazi.
  by : Dr. Ahmed Magdi Hegazi. ٥٩٧
- Language Effectivity : A Sociolinguistic Study.
  by : Dr. Sami Alrabaa. ٥٨٥
- Migration and Industrialization in the Kuwaiti Society : A Field Study of the Petro-Chemical Factories.
  by : Dr. Ali Mahmoud Al-Masri. ٥٥٥
- The Roots of Legal Pluralism. An Analysis of the Sociolegal Evolution of Modern Egypt, 1517-1883.
  by : Dr. M. Nour Farhat. ٥٤٤

II. Abstract of Arabic Article :

- Indigenous Services in Five.
  Egyptian Villages. Methodological Assessment.
  by : Dr. Salem Abdel Aziz. ٥٠٩

الكلمة الافتتاحية

الحمد لله الذى يسر انجاز هذا العمل وسط ظروف صعبة ومسئوليات جمة كانت تبدو وكأنها تقف حجر عثرة أمام متابعة العمل فى انجاز هـــذا العدد . فالحمد لله كثيرا ، وندعو الله أن ييسر الاستمرار ، ويؤمن المسار .

وهذا العدد هو الثانى الذى يصدر بعد تجربة اصدار عددين من هذا الكتاب السنوى كل عام ، نرجو أن تصادف هذه التجربة نجاحا ، ويكتب لها الاستمرار ، خاصة لكى نتمكن من تلبية رغبات كل الزملاء الذين يودون الاسهام بالكتابة .

وقد تمكنا أن ندعم الجزء التوثيقى فى هذا العدد ، وذلك بتقديم قائمة ببليوجرافية للكتب المنشـــورة فى الوطن العربى — عـــلى امتداده — فى ميادين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية . وقد توفر عـــلى انجاز هذا العمل الذى غطى الفترة من عام ١٩٧٨ (*) حتى عام ١٩٨٣ زميل شاب من أعضاء هيئة التدريس بقسم المكتبات بجامعة القاهرة . فقدم له بمقدمة طويلة ، ورتب قائمة الكتب مصنفة حسب رؤوس الموضـــوعات ، ثم ألحق تلك القائمة ببعض الكشافات والجداول الاحصائية التى تتيح للباحثين فرصة دراسة حركة هذا العلم ونشـــاط حركة التأليف العلمى ســـواء عبر الزمان ، عاما بعد آخر ، أو عبر المكان ، أى من بلد عربى الى بلد آخر .

ورغم أن هذه القائمة قد استأثرت بنصيب كبير من مساحة هذا العدد ،

(*) سبب تحديد هذا التاريخ أن القائمة الضخمة التى غطت الانتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعية والتى أعدها الدكتور محمد فتحى عبد الهادى لحساب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد توقفت عند عام ١٩٧٧ .

وان البعض كان يفضل أن يجدها مطبوعة فى كتاب مستقل ، الا أننا وجدنا هذا الحل هو أكثر الحلول عملية فى ظل الظروف المتاحة ، وأملنا أن ينتظم فى المستقبل اصدار قوائم الكتب الصادرة فى هذا الميدان الذى نعمل فيه ، بحيث يمكن تتبع حركة العلم وتتبع نشاط المشتغلين به . ونأمل أيضا من الزملاء هنا أو هناك ، ممن قد يجد ثغرة أو نقصـــا فى تسجيل مطبوع معين أو أكثر ، أن يتفضل بالكتابة الينا ليتسنى تدارك ذلك فى المستقبل باذن الله .

أما السمة الأخرى المميزة لهذا العدد فتتمثل فى نوعية وفى كمية القسم المنشور باللغة الانجليزية . ولعل القارىء المنصف لهذا القســم يلاحظ أن تحرير ذلك القسم يتقدم بشكل مضطرد يبشر بكل خير . ولعل ذلك يساهم ــ مع عوامل أخرى ــ فى فتح نوافذ على الفكر الاجتماعى فى العالم الغربى الذى كان تعاملنا معه فى الماضى يسير فى اتجاه واحد ، أى أننا كنا نأخذ ولا نعطى . فها نحن الآن نقدم بعض العطاء ، ولعل فيــه بعض الخير ، ولعله يؤدى الى وضع علاقتنا بعلم الاجتماع الغربى فى وضعها الصحيح .

أما عن اسهام العدد فى ادارة الحوار وتغذية التفاعل بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى فنعتقد انه متصل فى هــذا العدد أيضا . اذ يحوى العدد اســهامات ســيكولوجية ، وقانونية ، ولغوية (ذات توجه اجتماع تربوى .

كذلك يستجيب هذا العدد لحركة الاهتمام النشط التى بدأت تتخذ شكلا منظما ، والتى تولى عنايتها رصد وتقييم حركة علم الاجتماع على المستوى العربى الكبير ، أو على المستوى القطرى المحدود . وهى حركة تتخذ طبيعة الدراسة السوسيولوجية لحركة علم الاجتماع ، أو ما يطلق عليه المتخصصون « علم اجتماع علم الاجتماع » .

فقد شهد هــذا اللون من الدراسة دفعة قوية بدأت بمشروع قســم الاجتمــاع بكلية الآداب جامعة عين شمس ، بورقة عمل أعدهــا الزميل الأستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد . وكانت قد ظهرت حول ذلك الوقت بعض

الاسهامات المنشورة المتصلة بهذا الموضوع وابرزها : مقال للأستاذ الدكتور عزت حجازى عام ١٩٧٥ ، ودراسة جورج صباغ التى نشرت عام ١٩٧٦ ، وأحدثها جميعا مقال للدكتور عبد القادر الاربى المنشور عام ١٩٨٢ . وتناولت القضية نفسها عدة مؤتمرات ، أحدثها جميعا الذى دعت جامعة الكويت الى عقده فى ربيع ١٩٨٤ ، والذى نأمل من ورائه الخير الكثير ، مما يدفع حركة علم الاجتماع العربى خطوات كبيرة الى الأمام .

واسهاما منى فى تنشيط البحث والدراسات حول هذا الموضوع الحيوى قمت بتقديم عملين فى هذا العدد ، يلقيان الضوء على بعض جوانب حركة علم الاجتماع فى المنطقة التى نعيش فيها . والاسهام الأول دراسة منشورة باللغة الألمانية لزميل يعمل أستاذا لعلم الاجتماع بجامعة قاريونس ببنغازى بليبيا ، رأيت أن تعميم الفائدة منها يتحقق بترجمتها ترجمة كاملة الى اللغة العربية ، وزودت ترجمتى ببعض التعليقات والملاحظات التى أرجو أن يكون فيها ما يكمل اسهام المؤلف ويدعمه ويثريه .

والاسهام الثانى فى هذا الاتجاه هو عرض واف للدراسة الهامة التى قدمها الدكتور جورج صباغ عن علم الاجتماع فى الشرق الأوسط ، والتى نشرت فى القسم الثانى من هذا العدد ، والتى أرجو أن يجد فيها القارىء شيئا من الفائدة .

تلك هى بعض ملامح هذا العدد من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، الذى لا يمكن أن يستمر دون اسهامات الزملاء الأعزاء الذين يجودون عليه بجهدهم وعلمهم ، وهو جهد لن يلقى جزاءه الحق الا عندما يسجل التاريخ حركة علم الاجتماع فى المرحلة الزاهية التى نعيشها اليوم ، والتى نرجو لها مزيدا من النجاح والتوفيق .

وعلى الله قصد السبيل

محمد الجوهرى



القسم الأول

الدراسات والبحوث

— علم الاجتماع والمسألة السكانية فى الوطن العربى .

دكتور اسحق للقطب

— المراة فى السياق البنائى للقرية العربية

دكتور عبد الباسط عبد المعطى

— علم الاجتماع العربى . تأليف دكتور عبد القادر الاربى .

ترجمة وتعليق دكتور محمد الجوهرى

— الخدمات الأصيلة فى خمس قرى مصرية . خبرات وتجارب ميدانية .

دكتور سالم عبد العزيز محمود

— ازمة التنبؤ فى علم الاجتماع . دراسة حالة لبعض تنبوءات .اتجـــاه الصراع .

دكتور عاطف احمد فؤاد

— الفروق بين الجنسين من منظور سيكولوجى .

دكتور محيى الدين أحمد حسين

ملخص باللغة العربية لمقال منشور باللغة الانجليزية

— جـــذور التعدد القانونى . تحليل للتطور الاجتماعى القانونى فى مصر الحديثة .

دكتور محمد نور فرحات

علم الاجتماع والمسألة السكانية فى الوطن العربى

دكتور اسحق يعقوب القطب (*)

مقدمـــة :

لقد ازداد اهتمام علماء الاجتماع بالدراســات السـكانية فى العقدين الأخيرين نظرا للقضـايا التى اثيرت حول العلاقات بين السكان والموارد الطبيعية من ناحية ، وارتباط المسائل السكانية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية من ناحية أخرى . كما اهتم علماء الاقتصاد فى التحليلات الســكانية الخاصة بالقوى العاملة من أجل تخطيط البرامج والمشروعـات الاقتصادية لتنظم الانتاج وتوفير حاجات المجتمعات الاســتهلاكية . أما المتخصصون فى السكان فقد انصب اهتمامهم فى دراسات الخصوبة ومعدلات المواليد والوفيات والزيادة السكانية والهجرة والكثافة السكانية والعوامل المختلفة التى تســهم فى حركة الســكان فى المراحل التطورية والتاريخية للمجتمعات .

أما فى البلاد العربية فقد أخذ الاهتمام بالمسائل السكانية يتزايد نظرا لادراك المخططين والمنظرين فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأهمية الاحصاءات السكانية للتعرف على خصائص الطاقات البشرية وتوزيعها وعوامل تغيرها من أجل مواجهة التحديات التى تفرزها التغيرات السكانية فى الدول النفطية وغير النفطية والتوصل الى استراتيجيات عملية على المستوى الاقليمى والعربى . كما نلاحظ أن هذا الاهتمام من جانب الدول العربية ينبثق من منطلقات متفاوتة بل أحيانا متناقضة وفق الأسس التى تقوم عليها السياسات السكانية بين مجموعات الدول التى تؤيد الزيادة السكانية وتلك التى تدعو الى العمل على خفض معدلات الخصوبة .

(*) أســتاذ علم الاجتماع — قســم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة الكويت .

يهدف هذا البحث الى مناقشة القضايا السكانية التالية : ــ

١ ــ العلاقات المنهجية بين علم الاجتماع وعلم السكان .
٢ ــ تحليل الخصائص السكانية فى البلاد العربية .
٣ ــ النمو السكانى والتنمية .
٤ ــ الاطار النظرى للدراسات السكانية .
٥ ــ السياسات السكانية فى البلاد العربية .
٦ ــ الأنشطة العلمية السكانية .
٧ ــ تطلعات المستقبل .

وسوف يحاول البحث تحليل أبعاد كل قضية والعوامل المؤثرة فيها من منظور الواقع الاجتماعى والاقتصادى للمرحلة التاريخية التى تمر بها مجتمعات الدول العربية .

اولا ــ العلاقة المنهجية بين علم الاجتماع وعلم السكان :

يرتبط علم الاجتماع بعلم السكان فى العديد من القضايا الحيوية التى تعتمد على المنهج فى الدراسة للظواهر السكانية وتحليل ابعادها ودراسة آثار وأبعاد الظواهر الاجتماعية التى تنبثق عن التغيرات السكانية أو تلك التى تؤثر فى التركيب السكانى . ولابد من دراسة الظواهر الديمغرافية فى اطار النظرية الاجتماعية ودراسة المسائل السكانية من المنظور الاجتماعى يضعها فى اطارها العلمى ، كما يمكن الربط بين النظرية الاجتماعية والتركيب الهيكلى للسكان (تحليل القوى والتراكيب الاجتماعية) والطبقات الاجتماعية حسب المتغيرات الاجتماعية والمستوى العلمى والحالة المهنية والحالة الاجتماعية .

كما أن التحليل الاجتماعى الكمى للظواهر والمشكلات الاجتماعية يستند الى معطيات ديمغرافية للشرائح السكانية المختلفة فى المجتمع . هذا بالاضافة الى أن القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية التى أصبحت تشكل مساقا علميا هاما (علم اجتماع التنمية) تعتمد بصورة رئيسية فى نطاق المؤشرات التنموية المختلفة (والتى تتمثل فى المؤشرات الاعلامية

والتنبؤية والتقييمية) على الاحصاءات والتحليلات الديمغرافية فى مجالات المواليد والخصوبة والوفيات والهجرة بأنواعها المختلفة والكثافة السكانية .

كما تلتقى أهداف علم الاجتماع وعلم السكان فى نمط التحليل وفى المنهج وفى استخدام النتائج وفى التوصل الى قوانين ونظريات تقر العلاقة العلمية التى تربط العناصر المكونة للظواهر الاجتماعية مثل الهجرة او الخصوبة أو الكثافة بالقضايا التنموية والأنماط الاجتماعية والاقتصادية المتباينة والمتغيره فى مراحل التطور المختلفة .

ولابد من التطرق بايجاز الى أبعاد علم السكان وخصائصه حتى نتمكن من تحليل الاتجاهات المعاصرة لدراسات الديمغرافية على مستوى البلاد العربية .

من المعروف أن علم السكان هو أحد العلوم الانسانية يتناول الخصائص السكانية فى المجتمع والتغيرات التى تطرأ عليها من حيث الزيادة والنقصان والعوامل الاجتماعية والطبيعية التى تؤثر فى السكان والآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على التغيرات . ويتفاعل السكان مع متغيرات عدة منها : الموارد الطبيعية من حيث الغذاء بأنواعه ، ومنها الحاجات الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة الصحية ، ومنها التكنولوجيا ، ومساحة الأرض وطبيعتها ، والعوامل البيئية الأخرى مثل التلوث والتعرض للغازات والاشعاعات التى تؤثر فى حيوية المجتمع وعوامل التقدم الحضارى ، والنمو الحضرى .

ولا يقف علم السكان عند طرح النظريات التقليدية ونقل بعض المفاهيم والمعادلات الرياضية بل يتعدى ذلك الى اختبار مدى صحة هذه النظريات والجدوى العلمية للمفاهيم والمصطلحات العلمية على المستوى الاقليمى والعربى .

كما أن علم السكان لا يقتصر على وصف وتحليل البيانات السكانية بل يتعدى ذلك الى التوصل الى بلورة نماذج للسياسة السكانية من أجل

استثمار الطاقات البشرية وتكامل معطياتها فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية (١) .

ولابد من التمييز بين مفهومى الديمغرافيا كدراسة وصفية للسكان وبين علم السكان . فالأول يعنى بوصف بنية المجتمع البشرى من حيث التركيب العمرى والنوعى وحركة السكان الذاتية والمكانية ومناشط السكان ووظائفهم وتوزعاتهم حسب الحالة المهنية والعملية والنشاط الاقتصادى . أما الثانى فيهتم بالدراسات التى تبحث فى تطوير وتنمية الموارد البشرية بالاضافة الى ما يعنى به الأول — أى أنه يسعى لطرح سياسة سكانية تنموية .

أما مجالات علم السكان فيتناول موضوعات تتعلق بالنمو السكانى والزيادة الطبيعية كمسألة الولادات والوفيات ، أو مسألة الحركة المكانية كالهجرة الداخلية أو الخارجية بأنواعها وارتباطاتها بمسائل التغير الاجتماعى وتوزيعاتها حسب الحالة المهنية والنشاط الاقتصادى . ومن هذا المنظور تعتبر الدراسة السكانية منطلقا للأساس الاجتماعى للتنمية وأساسا لعملية التخطيط لادماج جميع أفراد المجتمع فى عملية التنمية (٢) .

وفى العقدين الأخيرين تأثرت مفاهيم علم السكان وتعاريفه بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تمت فى نطاق المجتمعات البشرية واختلفت باختلاف الفلسفات الاجتماعية والسياسية وتطورت بتطور المراحل التاريخية ، وتقدمت بتقدم العلوم وتبطيقاتها العملية .

ومن حيث المنهج فيعتمد علم السكان على المنهج العلمى المستمد من

---

(١) معجم العلوم الاجتماعية — اعداد لجنة الاستاذة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة — ١٩٧٥ ص ٢٧٠ — ٢٨٠ .

(٢) صفوح الأخرس — علم السكان وقضايا التنمية — منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومى ، دمشق ١٩٨٠ ص ١٤ — ٢٦ .

النظرية الاجتماعية وطرائق العلم فى المعرفة ، ويعتمد على أدوات التحليل فى ضبط وتصنيف وتبويب البيانات السكانية .

وقد حقق علم السكان تقفزات نوعية عندما أخذ فى تحليل العلاقات الكيفية الى علاقات كمية مستخدما الوسائل التكنولوجية فى تقسيم الخصائص السكانية .

أن للتغيرات الديمغرافية آثار مباشرة فى التنظيم والبناء الاجتماعى — مثل التركيب العمرى والنوعى أو التركيب حسب الحالة الاجتماعية أو التعليمية — فقد يؤثر ذلك فى تغيير نمط العلاقات الاجتماعية وبالتالى يؤثر فى النظم الاجتماعية ، وضمن الخطط والمشروعات التنموية فان المؤسسات الاجتماعية تسعى للاستجابة لهذه التغيرات بسبب تنوع الرغبات والاحتياجات وتعدد التنظيمات اللازمة لتلبيتها مما يؤدى بالضرورة الى اعادة تشكيل بناء النظم الاجتماعية بسبب التغير فى العلاقات الاجتماعية . كما أن بناء الاتصال يتأثر بحركة نمو السكان وتوزيعهم الجغرافى حيث أن ذلك يؤثر فى التغير فى نمط الاتصال وطبيعته .

أن اللغة العلمية المشتركة بين علم الاجتماع وعلم السكان وبين المخطط والمنفذ وجامع البيانات والباحث تعكس نسقا فكريا ومنهجا تطبيقيا فى دراسة وتحليل القضايا السكانية المعاصرة التى تواجه البلاد العربية والتى تشكل فى نفس الوقت تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية تحتاج الى الحلول عن طريق العمل العلمى المشترك ، ليس فقط بين علماء العلوم الانسانية والبيولوجية بل التنسيق والتكامل بين المؤسسات العربية والدولية أيضا .

ثانيا — الخصائص السكانية فى البلاد العربية :

تعتبر الدول العربية من المجتمعات الفتية نظرا لاتساع قاعدة الهرم السكانى لارتفاع نسبة السكان دون سن (١٥) سنة حيث تصل فى المعدل حوالى ٤٥٪ من اجمالى السكان .

كما أن معدلات المواليد والخصوبة تصنف الدول العربية من ضمن الدول ذات الحيوية الكامنة والمستمرة حيث يصل حجم الأسرة فى المتوسط حوالى (٦ر٥) فرد ، وتصل نسبة المواليد الى ٥٠ لكل ١٠٠٠ من السكان كأعلى حد لها . كما تصل معدلات الزيادة السكانية الصافية لى حوالى ٣ر٢٪ سنويا. أما معدلات الوفيات تجعل الدول العربية تقع من ضمن عداد الدول ذات المعدلات المرتفعة بالرغم من التقدم فى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية ، اذ تصل النسبة الى ٢٤ شخص لكل ١٠٠٠ من السكان . وترتفع معدلات وفيات الأطفال لتصل الى (٤٥٪) من اجمالى الوفيات فى بعض الدول العربية . فضلا عن ارتفاع نسبة الوفيات الناجمة عن حوادث المرور .

وأما بالنسبة للهجرة فان الدول العربية تشهد نمطين من أنماط الهجرة التى تؤثر على الوضع الديمغرافى بدرجات متفاوته « الهجرة الداخلية » التى أدت الى النمو الحضرى الزائد وعدم التوازن . وساهمت فى ظهور العديد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية (الاسكان ، المواصلات ، التلوث ، الجريمة ، البطالة ، تجمعات الصفيح والعشيش ... الخ) . أما « الهجرة الدولية » عبر البلاد العربية فقد ينظر اليها على أنها عبارة عن انتقال القوى العاملة من مختلف مستويات المهارة بين الدول العربية وهى فى حد ذاتها استثمار للطاقات البشرية .

ان هذه النظرة صحيحة لو أن المؤسسات الهيكلية الاقتصادية تتسم بالتكامل والعمل الانتاجى المشترك ، بحيث تصب عائدات الانتاج للقوى العاملة المتحركة فى برامج استثمارية مشتركة . وهناك من ينظر الى الهجرة الدولية على أنها عبء اجتماعى وسياسى ، خاصة فى حالة دول الخليج العربى والدول النفطية الأخرى ، حيث أخذت هذه الهجرة فى تغيير البنى الهيكلية للمجتمعات العربية وضعف القاعدة الانتاجية العربية .

وأما فيما يتعلق بالكثافة السكانية وتوزيع السكان على مساحات الأرض الشاسعة ، فنرى أن هناك عدم توازن بين المناطق المختلفة للدولة الواحدة ، وتلعب العوامل الطبيعية والبيئية أثرا ملموسا فى تشكيل الخارطة

وتشمل النظم البيئية الطبيعية كل اشكال الحياة التى تحتويها وفق نظام متكامل وظيفى ودينامى من العلاقات المتبادلة أو المترابطة بين الجوانب التى تنبض بالحياة ، وبين الأشياء غير الحية ، حيث يتم فى اطار هذه النظم انتاج وتجمع وتحويل كل من المادة والطاقة (٣) . كما تتفاوت الكثافة السكانية نسبة الى المناطق الصناعية ، والزراعية ، والحضرية من دولة لأخرى وفى الدولة الواحدة لدرجة تفتقد فيها عملية التوازن بين السكان والخدمات .

ويوضح الجدول التالى العناصر الرئيسية للوضع السكانى فى البلاد العربية .

جدول رقم (١) : السكان وعناصر التغير السكانى فى البلاد العربية (١٩٨٠) .

الدولة	السكان بالألف	نسبة المواليد لكل ألف	الوفيات لكل ألف	الزيادة الطبيعية (٪)	النمو السكانى (٪)	نسبة الأمية (٪)
الجزائر	١٨٫٥٦٠	٤٧	١٣	٣٫٤	٣٫٤	
البحرين	٣٤٤	٣٥	٧	٢٫٨	٥٫٦	٥٨
محليين	٢٣٧	٤٠	٧	٣٫٣	٣٫١	
وافدين	١٠٦	٢٣	٥	١٫٨	١١٫٠	
العراق	١٣٫٠٢٥	٤٥	١٣	٣٫٢	٣٫٣	٥٦
الكويت	١٫٣٧٤	٤١	٥	٣٫٦	٦٫٩	٣٧
محليين	٥٦٦	٥٢	٥	٤٫٧	٤٫٧	
وافدين	٨٠٨	٣٤	٥	٢٫٩	٨٫٤	٤٢
ليبيا	٢٫٩٧٧	٤٦	١٢	٣٫٤	٣٫٩	

(٣) اسماعيل صبرى عبد الله — البيئة — اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا — مؤتمر الأنماط البديلة فى التنمية وأساليب الحياة فى غربى آسيا ، ١٩٨٠ .

تـــابع

جدول رقم (١) : السكان وعناصر التغير السكانى فى البلاد العربية (١٩٨٠) .

الدولـــة	السكان بالآلف	نسبه المواليد لكـل الـف	الوفيات لكـل الـف	الزياده الطبيعية (٪)	النمو السكانى (٪)	نسبة الأمية (٪)
عمان	٩٨٤	٤٥	١٣	٢ر٢	٧ر٤ ¼	
محليين	٨٠٥	٤٨	١٥	٣ر٣	٣ر٣	٧٠
وافدين	١٧٩	٣٢	٤	٢ر٨	١١ر٢	
قطـــر	٢٤٢	٢٩	٥	٢ر٤	٨ر٨	
محليين	٦٥	٥١	١٠	٤ر١	٧٦	
وافدين	١٧٨	٢١	٤	١ر٧	١٠ر٥	٧٩
السعودية	٩ر٢٢٩	٤٢	١٢	٣ر٠	٦ر٣	٨٣
محليين	٧ر٠٧٩	٤٧	١٤	٣ر٣	٣ر٣	
وافدين	٢ر١٥٠	٢٦	٤	٢ر٢	١٦ر٠	
دولـــة الامارات	٩٨٢	٢٦	٥	٢ر١	١٢ر٩	
محليين	٢٣٧	٤٥	٩	٣ر٦	٣ر٦	٧٩
وافدين	٧٤٦	٢٠	٣	١ر٦	١٧ر٢	
اليمن الديمقراطية	١ر٨٥٨	٤٨	٢٠	٣ر٠	٢ر٢	٦١
جيبوتى	١١٩	٤٨	٢٤	٢ر٤	٢ر٤	٨٢
مصـــر	٤٠ر٠٨٥	٣٩	١٣	٢ر٧	٢ر٦	٤٥
الاردن (شرق)	٢ر٢٠٢	٤٧	٧	٤	٥	٤٢
لبنان	٢ر٤٥٢	٢٧	٧	٢	٠	٢٣
موريتانيا	١ر٦٣٤	٥٠	٢٢	٢ر٨	٢ر٨	٨١
المغرب	٢٠ر٢٩٦	٤٥	١٣	٣ر٢	٣ر٢	٧٤
الصومال	٣ر٦٤٥	٤٨	٢٠	٢ر٨	٢ر٨	٧٩
السودان	١٨ر٣٧١	٤٥	١٧	٢ر٨	٢ر٨	٧٨
سوريا	٨ر٩٧٩	٤٦	٨	٣ر٨	٣ر٥	٤٥
تونس	٦ر٣٦٣	٣٦	١١	٢ر٥	٢ر٥	٥١
اليمن	٥ر٢٢٥	٤٦	٢٢	٢ر٤	١ر٩	٩١

Sources : United Nations – Ecwa 1982, UN. Dept of Econo- = mic and Social Affairs 1979 (b)

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

تتفاوت نسبة المواليد المطلقة بين الدول العربية ما بين ٤٥ الى ٥٢ لكل ألف من السكان (وهى من أعلى المعدلات فى العالم) وكذلك نسبة الوفيات تتراوح ما بين ٥ — ١٥ لكل الف من السكان ، وبالتالى فان الخصوبة لا توحى بانخفاض واضح . بينما تنخفض معدلات الوفيات . وبعبارة أخرى فان دول المنطقة ستشهد معدلات نمو مرتفعة فى الزيادة السكانية ولو لفترة ربع قرن .

أما بالنسبة للدول العربية التى ترتبط بعلاقات عمالية بالدول النفطية فيمكن أن نصنفها فى ثلاث مجموعات : **المجموعة الأولى** : (وتضم الأردن وسوريا) تعكس معدلات زيادة طبيعية تصل الى ٤٪ بسبب ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض فى معدلات الوفيات وسوف تستمر هذه المجموعة فى هذا المستوى من الزيادة .

المجموعة الثانية : وتضم الدول التى تقل فيها معدلات الزيادة الطبيعية عن ٣٪ (وتضم كلا من اليمن الشمالى واليمن الجنوبى) ويرجع السبب فى ذلك لأن معدلات المواليد المرتفعة تصاحبها معدلات وفيات مرتفعة . ومن المتوقع أن ترتفع معدلات الزيادة الطبيعية مع احتمال تطور الخدمات الصحية وانخفاض معدلات الوفيات .

المجموعة الثالثة : (تضم كلا من مصر وتونس ولبنان) فنلاحظ أنها تشترك فى معدلات زيادة طبيعية معتدلة بسبب انخفاض معدلات المواليد والوفيات بسبب دخولها فى مرحلة ديمغرافية متقدمة .

نلاحظ أن هناك تفاوتا واضحا فى عدد من الدول العربية بين الزيادة

= From : Riad Tabberah – Article, Population, Human Resources + Development

الطبيعية والنمو السكانى (الكويت ، البحرين ، قطر ، السعودية ، دولة الامارات) . ويرجع السبب فى ذلك الى هجرة العمالة العربية والآسيوية والأوربية الى هذه الأقطار سعيا وراء العمل .

ومن المتوقع أن تستمر معدلات النمو السكانى السنوية لهذه الدول فى التذبذب وفق الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بصورة رئيسية بمعدلات الدخل القومى من النفط من ناحية وعلى درجة الاستقرار السياسى فى دول المنطقة من ناحية أخرى .

وتعكس البيانات حول الأمية ارتفاعا ملحوظا فى معدلات الأمية بالرغم من الجهود المستمرة فى برامج تعليم الكبار ومحو الأمية التى تنظمها خطط التعليم . ويرجع السبب فى ذلك الى التفاوت فى نسبة استيعاب المؤسسات التعليمية فى المرحلة الابتدائية لكافة الأطفال فى هذا السن فضلا عن معدلات التسرب سواء بعد المرحلة أو من برامج تعليم الكبار . وتؤثر الأمية بصورة عكسية على التنمية والتقدم الحضارى وبصورة طردية على الخصائص الديمغرافية خاصة فى ارتفاع معدلات المواليد والوفيات .

النمو السكانى والتنمية فى البلاد العربية :

ان التخلف فى البلاد العربية لا يرتبط بمعدلات النمو السكانى أو خصائص التركيب السكانى وأن الاتجاه الذى ينادى بضرورة الحد من الزيادة السكانية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا يستند الى الأسس التنموية الشاملة لأن عوامل التخلف وأشكاله وأسبابه ترتبط فى أسبابها بصورة رئيسية بالاستعمار الجديد والتبعية الاقتصادية والثقافية ووجود أقليات متميزة تتمتع بامكانيات وسلطات واسعة بالاضافة الى العوامل الأخرى .

وقد أكد ايسترلن Easterline* فى دراسة شملت ٣٧ دولة نامية (وبعضها من الدول العربية) أن النمو السكانى السريع يواكب نموا أكبر فى زيادة الانتاج الزراعى ، كما أن الزيادة السكانية لا تؤثر عكسيا — بالضرورة —

على حجم الادخارات أو حجم الفائض الاقتصادى واستخداماته ، ذلك لأن الأهم من ذلك هو تبديد هذه الفوائض وسوء استخدامها وضعف الاستثمارات المحلية .

كما وجد ايسترلن أن ســـوء تنظيم الجهاز الانتاجى أدى الى نقص الاستخدام فى الريف وتضخم العمالة الظاهرة فى المدن وأن ضآلة نســـبة المنتجين الحقيقيين ليس بسبب التكوين العمرى بل بسبب تنظيم الموارد البشرية .

وأما بالنسبة لموضوع معدلات الأعاله المرتفعة الناجمة عن انخفاض نسبة المنتجين الى نسبة المعالين (الأطفال والكبار فى الســـن) ، فذلك لا يعنى أن هذا مظهرا من مظاهر التخلف . لأن تكلفة الانفاق على الطفل فى الدول النامية أقل بكثير من تكلفة الانفاق على نظيره فى الدول المتقدمة . ومن ناحية أخرى فان معدلات الكبار فى السن أعلى بكثير فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية .

ونخلص من ذلك أنه لا توجد فى البلاد العربية أزمة سكانية حقيقية بالرغم من المعدلات المرتفعة للمواليد والخصوبة والانخفاض التدريجى فى معدلات الوفيات أو نتيجة لتيارات الهجرة المتزايدة من الريف الى المدن ، وأن هذه التحولات الديمغرافية ليست سببا فى التخلف بل نتيجة طبيعية له ولنعلاقات الاجتماعية الاقتصادية السائدة (٤) .

أن مشكلة سوء التوزيع والتوازن بين الموارد البشرية والطبيعية فى البلاد العربية يعتبر أكثر الحاحا من مسألة نمو السكان فى حد ذاته . وأن قضية الفائض السكانى تحظى بأهمية قليلة لصانعى السياسة والمهتمين بالحلقة المفرغة نظرا لارتباطها بانخفاض معدلات التوظيف . ونظرا لأن

---

(٤) محمد العوضى جلال الدين : السكان والتنمية — النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث .

مفهوم الفائض السكانى يتضمن نسبة السكان للموارد فان المسألة الأساسية هى عدالة توزيع هذه الموارد بين فئات الشعب المختلفة .

ولو افترضنا أن النمو السكانى قد انخفض بصورة دراماتيكية ، فان الوضع السكانى لن يطرأ عليه أى تغيير مالم يصاحبه تغيرات اقتصادية واجتماعية ملموسة . وعلى سبيل المثال لو أخذنا أمثلة من بعض الدول العربية مثل : اليمن الشمالى ، واليمن الجنوبى ، والسودان ، والصومال ، وموريتانيا نلاحظ أن هذه الدول تشترك فى بعض الخصائص الديمغرافية مثل معدل نمو سكانى مرتفع ، نسبة اعالة مرتفعة (ناجمة عن معدلات خصوبة عالية ، ومعدلات وفيات منخفضة ، ومعدلات منخفضة فى مشاركة المرأة فى قوة العمل) ومعدلات منخفضة فى الاستثمارات والوفورات وارتفاع ملحوظ فى عدد الطلبة فى سن المدارس وزيادة فى نسبة قوة العمل ، وبالاضافة الى معدلات متزايدة من النمو الحضرى .

ان برنامج تحديد النسل لمثل هذه الدول غير مجد ضمن اطار السياسة السكانية أو السياسية التنموية ، لأن حجم الأسرة عادة ينخفض استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للأوضاع الأسرية (٥) .

ومن ناحية أخرى فان انخفاض المستوى الاقتصادى لشرائح متعددة من المجتمع يرجع الى سوء توزيع الدخل وطبيعة ملكية الأراضى أكثر مما يرجع الى ارتفاع معدلات المواليد . وانخفاض معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل يعود الى القيم والتنشئة الاجتماعية أكثر مما يرجع الى ارتفاع معدلات الخصوبة . هذا فضلا عن أن السياسات السكانية الحالية عاجزة عن معالجة اسباب مشكلة الهجرة الداخلية الناجمة عن سوء توزيع الدخل بين الريفيين وسكان المدن فى ظل النظم الاقتصاديه والسياسية ، أى ان البلاد العربية ليست بحاجة الى تحديد النسل بقدر حاجتها الى التخطيط الفعال

---

(٥) Paul Shaw. Is the Arab World Over Populated. A look at the five poorest Arab states – Published in Ecwa Population + Development – Beirut 1981.

فى اعادة النظر فى سياسة الاستثمارات واتاحة فرص جديدة لتحسين الأوضاع الاجتماعية .

ان طبيعة التنمية فى البلاد العربية قد خلقت هوة بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية ، ذلك لأن النمو الاقتصادى أسرع من النمو فى مستوى الحياة الاجتماعية للسكان . وبالتالى فقد احدثت هذه الهوة آثارا ديمغرافية متفاوتة فى مختلف المجالات وبصورة خاصة على توزيع واستثمار الطاقات والموارد البشرية . ومثال ذلك أن زيادة الدخل بدون تحسين متوازن فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد أدت الى زيادة الطلب على الانجاب . وكانت النتيجة أن زادت الانتاجية البشرية بسبب انخفاض معدلات الوفيات التدريجى واستمرار المستوى المرتفع لمعدلات المواليد .

أن المجتمعات العربية تمر فى مرحلة اجتماعية واقتصادية انتقالية ، من الأوضاع القديمة الى الحديثة ومن المتخلفة الى الآخذة بالنمو ، ومن التقليدية الى العصرية ، بدرجات متفاوتة بين المناطق المختلفة فى البلد الواحد وبين دولة أخرى . الا أن المرحلة السكانية لا يمكن اعتبارها على انها تمر فى المرحلة الانتقالية ذاتها . ويمكن استخدام المؤشرات التى تحدد العلاقة بين النمو السكانى والدخل ، أو التعليم ، أو الصحة ، أو الاسكان فى الكشف عن حقيقة أبعاد المرحلة الانتقالية .

ويظهر أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى الخصائص السكانية فى المرحلة الانتقالية سواء كان التحول باتجاه التصنيع أو الانتقال من التجارة المحلية المحدودة الى النطاق العالمى مثل ظهور الطبقات الاجتماعية المتوسطة ، زيادة نسبة المتعلمين ، زيادة معدلات التحضر والنمو السكانى فى المدن ، بالاضافة الى تأثر معدلات المواليد وأسباب الوفيات والهجرات على اختلاف أنواعها .

الا أن هذه التحولات لم تؤثر بصورة جذرية على التحولات الديمغرافية ، فمثلا نجد أن المجتمعات الريفية والحضرية تشهد معدلات مواليد (خصوبة)

مرتفعة وكذلك الوفيات ، والهجرة من الريف الى المدن تتسم بالاستمرارية مع زيادة المعدلات السنوية .

ومن المتعارف عليه فى الدراسات الاجتماعية أن عملية التحديث تسهم فى احداث تغيرات أساسية فى الظروف المحيطة بالخصوصية وأن الأنجاب يتأثر بمعطيات خارج نطاق الخيارات الفردية بل ضمن اطار التحولات الاجتماعية .

وأما من ناحية السكان والغذاء فنجد أن العلاقة بين الزيادة فى السكان والتطور فى الانتاج الغذائى غير متوازنة . وعلى سبيل المثال نلاحظ أن معدل الزيادة السنوية للسكان فى الوطن العربى تصل الى ٣٪ سنويا ، بينما تبلغ الزيادة فى نمو الانتاج الزراعى الى ٢ر٧٪ سنويا ، وتبلغ نسبة الزيادة فى نمو الانتاج الحيوانى أقل من ١٪ . أما نسبة الزيادة فى الاحتياجات الغذائية فتصل الى حوالى ٣ر٥٪ سنويا . وتجدر الملاحظة أن واردات الدول العربية من الحبوب قد زادت خلال الفترة ما بين ٧٠ — ١٩٧٥ بمقدار ٤٠٪ عما كانت عليه وربما تضاعفت هذه الزيادة حتى أوائل الثمانينات . ومن الأسباب الرئيسية التى أدت الى هذا التحول توجيه الفائض نحو القطاعات الأخرى كالصناعة وتنمية الموارد المتاحة من السد العالى وسد الفرات واستصلاح الأراضى بتكاليف مرتفعة وأدخلت محاصيل ذات مردود محدود .

واذا نظرنا الى السمات المشتركة للزراعة فى البلاد العربية (كمصدر رئيسى للغذاء والدخل القومى خاصة فى الدول غير النفطية) ، نجد انها تعتمد على الأمطار ، ومتخلفة فى وسائل الانتاج ، وتستخدم الطرق البدائية ، وتفتت حيازات الأرض وما يصاحبها من بعثرة محصولية الأرض ، والانتاج للكفاف وليس للسوق ، والاعتماد على الانسان والحيوان ، وقلة استخدام التكنولوجيا ، وضعف الانتاجية ونصيب الفرد من الملكية لا يتعدى ربع هكتار . ويمكن تقسيم البلاد العربية الى أربعة مجموعات : —

١ ـــ بلاد ذات طاقة زراعية حالية وكامنة عالية (العراق ، سوريا ، مصر) .

٢ ـــ بلاد ذات طاقة زراعية حالية وكامنة متوسطة (لبنان ، الأردن) .

٣ ـــ بلاد ذات طاقة زراعية حالية وكامة محدودة (عمان ، السعودية ، اليمن الشمالى والجنوبى) .

٤ ـــ بلاد ذات طاقة زراعية حالية وكامنة ضعيفة مثل دول الخليج .

وتتأثر البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية تبعا للبنى الفوقية من ناحية وتبعا لطبيعة الانتاج وملكية أدوات الانتاج وتقسيم العمل الذى ينعكس على الحركات السكانية من زيادة ونقصان أو هجرة أو توزيع جغرافى .

السياسة السكانية : لقد عرف فريق من خبراء الأمم المتحدة السياسة السكانية على انها « التدابير والبرامج الرامية الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والسياسة وغير ذلك من الأهداف الجماعية ، وذلك عن طريق التأثير على المتغيرات الديمغرافية وهى حجم السكان وتوزيعهم الجغرافى (القومى والدولى) وخصائصهم الديمغرافية (حسب السن والنوع والحالة الاجتماعية والمهنة والمستوى التعليمى (٦) .

نعرف أكاديمية العلوم السياسية السكانية بأنها « تلك التى تتعلق بالتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعهم الجغرافى واعدادهم ومستويات تعلمهم ومهارتهم ، وأسلوب معيشتهم والموارد المتاحة لهم ... وان التغير فى الحجم ومستويات الخصوبة والوفاة والكثافة والتوزيع الريفى والحضرى ومعدلات التغير فى هذا التوزيع كلها أمور تتفاعل تفاعلا هاما مع مستويات

---

(٦) هيئة الأمم المتحدة ـــ تقرير فريق الخبراء والمستشارين بقضايا السياسات السكانية ١٩٧٢ ص ٦ .

الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (٧) .

ولقد أسيء فهم أهداف السياسات السكانية ، اذ اعتبر البعض أن هدف السياسة السكانية ينحصر فى تحديد حجم السكان ومعدل نموهم (٨) .

فى حين اعتبرها البعض الآخر مشاريع حاكتها الدول المتقدمة للحيلولة دون تمكين الدول الضعيفة والطموحة من بلوغ اهدافها فى القوة السياسية والرفاه الاقتصادى (٩) .

ويشير برلسون الى نوعين من السياسات السكانية : الأول :

ــ **سياسات فورية** : وتشمل التدابير التى تهدف التخفيف من أو التغلب على تأثيرات الزيادة العادية فى حجم السكان وكثافتهم ونسبة المواليد المرتفعة وهى سياسات تتعلق بالعمالة والغذاء والتعليم وبناء المدن الكبيره والصغيرة وتنمية الموارد ، والثانى :

سياسات مكانية تأثيرية : وتشمل التدابير والبرامج التى تهدف تخفيض معدلات الخصوبة والوفيات والنمو أو التأثير المباشر على الهجرة الداخلية مثل برامج تنظيم الأسرة (١٠) .

وتؤكد وثائق الأمم المتحدة فى هذا المجال على اهمية تكامل السياسات السكانية مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية بناء على بحوث ومسوحات

---

(٧) National Academy of Sciences — **Rapid Population Growth — Results and Policy Implications.** John Hopkins Press, 1971 p. 70.

(٨) E. Pergman — **What are Population Policy.**

(٩) حنا رزق — السياسة السكانية — بحث قدم للمؤتمر الأول لدول غربى آسيا — ١٩٦٨ — بيروت .

(١٠) برنارد بريسون — السياسة السكانية — مذكرات شخصية — الدراسات السكانية جزء ٢٥ رقم ٢ ١٩٧١ ص ١٧٣ .

علمية ، وأن تتم دراسة التوزيع الجغرافى للسكان بهدف احداث توازن نوعى وكمى مع الموارد الطبيعية ، ودراسة الهجرة بأنواعها المختلفة .

وقد زاد الاهتمام فى الآونة الأخيرة فى البلاد العربية بدراسة هجرة العقول والتخفيف من نزيفها المستمر (وقد تم اعتبارها داخل المنطقة العربية على انها ظاهرة ايجابية) . وقد أضافت الدراسات أهمية توفر القيادة على أعلى المستويات السياسية ودمج السياسة السكانية فى الخطط والبرامج الانمائية وانشاء أجهزة لاجراء الدراسات والبحوث حول مختلف القضايا السكانية (١١) .

واذا نظرنا الى البلاد العربية نلاحظ أن هناك تفاوتا واضحا فى تحديد أهداف السياسة السكانية أو سوء استخدام مفاهيمها فى المجالات التطبيقية وهناك عدد منها لم يعلن بعد عن سياسة سكانية واضحة أو محددة فى الخطط التنموية أو على الصعيد السياسى والرسمى (الدول النفطية) كما أن السياسة الديمغرافية بعيدة عن التكامل أو الشمول او الربط بالمتغيرات التنموية .

ومن ظواهر تخلخل السياسة السكانية ازدياد العمالة الآسيوية فى دول الخليج العربى وهجرة العقول وأوضاع أكثر من ثلاثة ملايين فلسطينى هاجروا تحت ظروف الاحتلال الصهيونى منذ أكثر من ٣٥ عاما خارج بلادهم وبعيدا عن ممتلكاتهم . ويزداد الوضع تعقيدا على مر السنوات ، ولم يحدث دمج هؤلاء فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول المضيفة لهم .

وهناك مشروعات توطين البدو التى قامت بها العديد من الدول العربية ، ولا تزال هذه المشروعات غير متكاملة ضمن الخطط التنموية القومية .

---

(١١) صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية ــ خطة العمل ١٩٧٢ ــ ١٩٧٥ .

وهناك الهجرات الداخلية المتزايدة من الأرياف باتجاه المدن فى العقدين الأخيرين التى ترتبت عنها ظهور أحزمة من الأنماط للتوطن غير الطبيعى مثل ضواحى العشيش ومجمعات المساكن المصنوعة من الصفيح والكرتون التى أصبحت مرضا سكانيا يفرز أمراضا اجتماعية متفاوتة فى النطاق والتأثير .

وتسهم السياسات السكانية الواضحة المعالم وذات الأهداف المحددة والمتكاملة ضمن الأطر التنموية فى توفير القاعدة التى تقوم عليها بحوث ودراسات المتخصصين فى علم الاجتماع وعلم السكان ودراسة المتغيرات السكانية باعتبارها عناصر متكاملة ومترابطة مع حركة التطور والتغير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والأسرية والثقافية .

تحليل النظريات السكانية :

أن دراسة النظريات السكانية لها أهمية فى تحليل خصائص البناء والوظيفة للنظم الاقتصادية والسياسية والأسرية والتربوية والدينية فى المراحل المختلفة من تطور المجتمعات ، ذلك لأن متغيرات النظريات السكانية والاجتماعية ترتبط بالمجتمع الانسانى والتجمع البشرى والبيئة الطبيعية والثقافية بالاضافة الى الحاجات النفسية والبيولوجية التى تؤثر فى السلوك الجمعى .

وسوف نتناول بايجاز خصائص النظريات السكانية حتى نقف على أبعاد الفكر السكانى منذ ابن خلدون حتى وقتنا الحاضر ، ويمكن تقسيم النظريات الى ثلاث فئات : الأولى : النظريات الطبيعية ، والثانية : النظريات الاجتماعية ، والثالثة : النظريات الانتقالية .

(أ) النظريات الطبيعية : يوجه أصحاب هذه النظريات اهتمامهم فى دراسة العوامل البيولوجية المختلفة التى تؤثر فى الخصوبة ، فيرى مالثوس أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية فى حين أن الموارد الغذائية تتزايد بمتوالية حسابية . ويقترح استخدام الموانع الايجابية والسلبية للحد من الزيادة السكانية مهما كان الثمن .

اما « سادلر » فيشير الى ان زيادة كثافة السكان تؤدى الى نقص معدلات الخصوبة وتؤدى الى زيادة معدلات الوفيات وهذا بدوره يؤدى الى زيادة الخصوبة . ويؤكد « توماس دبلداى » أن تزايد السكان هو أحد سمات الطبقات الفقيرة التى تشكو من قلة الغذاء ويتناقص بين الطبقات الغنية (١٢) . ويرى « كواردو جينى » من ناحية أخرى ان هناك علاقة بين الخصوبة والتطور فيقول أنه عندما تتكون المجتمعات تتميز بالخصوبة المرتفعة ويبـــدأ حجم المجتمع فى النمو والزيادة والاختلاف فى الأوضـــاع الاجتماعية والتفاوت فى معدلات الخصوبة بين الطبقات العليا والدنيا . وبعد أن تصل الى ذروتها تبدأ مرحلة جديدة تتسم بنقصان تدريجى فى الزيادة . وكلما ازداد السكان رقيا فى السلم الاجتماعى تقل نسبة الزيادة السكانية بسبب الضعف فى غريزة الاخصـــاب .

وربط « جوزى ويكاسترو » بين الخصـــوبة والتغذية فيقول « أن الخصوبة تنظم عن طريق التغذية وأن نوع البروتين وكمية استهلاكه ينظمان الخصوبة الفسيولوجية وتزداد معدلات الخصوبة فى المناطق التى تسود فيها مشكلة سوء التغذية . وأن الافراط فى الأكل والسمنة تخفض معدلات الخصوبة » (١٣) .

(ب) النظريات الاجتماعية : أن ابن خلدون اول من جاء بفكرة اقتصاديات الحجم الكبير والتى تقوم على فكرة التخصص وتقسيم العمل ، وهذا يعنى أن زيادة السكان تزيد من فرص التخصص وبالتالى يمكن استغلال الموارد بصورة أفضل تقود الى انتاج يفوق الزيادة السكانية واحتياجاتها .

أما السبب فى نقص الغذاء وانتشار المجاعات فمرجعه الترف والفساد والانحطاط السياسى والخلقى .

---

(١٢) Thomas Doubleday, **The True Law of Population,** London, 1877 — Mentioned in W. Thompson Book — Population Problems.

(١٣) Jose De Castro — **Geography of Hunger,** London, 1952, pp. 15-16.

ويربط « ارسين ديمون » الزيادة السكانية بالوضع الاجتماعى — الطبقة الاجتماعية — وكلما ارتفع الفرد فى السلم الاجتماعى يسعى الى تقليل اعداد البشرية فى المجتمعات التى يسمح فيها نظام الطبقات فى الحراك الاجتماعى .

اما (الكساندر كارساندورس) فيؤكد أن المجتمع قادر على التحكم فى العدد الأنسب الذى يمكن أن يحقق مستوى لائقا من المعيشة فى اطار البيئة الطبيعية والبشرية (الاجتماعية والاقتصادية) المحيطة ، ويتغير العدد الأنسب تبعا لذلك (١٤) .

ويشاركه فى الرأى « اميل دوركهايم » حيث يضيف أن تقسيم العمل يعتبر مصدرا للتضامن الاجتماعى لأنه يربط الفرد بعائلته ومجتمعه ووطنه ويخلق حاجات جديدة .

ويرى « كارل ماركس » أن النظام الاقتصادى يمكن أن يتكيف حسب التزايد السكانى وليس العكس لأن الانسان قادر على قهر الطبيعة وتسخيرها وحملها على خدمته ، وقد ميز « ماركس » ثلاثة أشكال لفائض السكان النسبى : الأول الفائض المتذبذب ويشمل البطالة المؤقتة الناجمة عن استخدام التكنولوجيا . والثانى البطالة المقنعة . والثالث يشمل اولئك الذين ليس لهم عمل دائم .

أما « المالثسيون الجدد » فيربطون آثار التزايد السكانى بالتركيب العمرى الذى يتميز بقاعدة عريضة من الأطفال والأحداث تزيد نسبتهم عن نسبة النشيطين اقتصاديا وبالتالى ترتفع نسبة المعالين وهذا يشكل عبئا على التنمية .

ويرى « بلدوين » أن أهم الأسباب فى فشل الدول النامية فى تحقيق معدلات معقولة من التنمية هو العلاقة غير المتوازنة بين معدلات النمو السكانى من جهة ونمو دخل الفرد فى المتوسط من جهة أخرى ، وهى العلاقة التى أطلق عليها نظرية « المصيدة السكانية » .

---

(١٤) Alexander Carr — Sanders, The Population Problem — A Study in Human Evolution, Oxford, 1922, p. 167.

ويشير « ايسترلن » الى أن الخصــوبة تتحدد من خلال تفاعل ثلاث عوامل : الأول القدرة على الانجاب (أى عدد الأبناء الذين يمكن انجابهم لكل أسرة بدون تحديد نسل وتشمل الخصــوبة الطبيعية واحتمالات الحيــاة للمواليد) . وترتبط الخصوبة الطبيعية بالعوامل البيولوجية للرجــل ، والمرأة عند الحمل ، والعوامل الثقافية . والثانى مدى الحاجة للانجاب ــ يتناسب عدد الأولاد المرغوبين والمتوقعين طرديا مع دخل الأسرة والتكلفــة الاقتصادية المرتبطة بعدد مرات الانجاب . والثالث ــ تكلفة برنامج تنظيم الأسرة . فاذا كانت الحاجة الى الانجاب أقل من القدرة الفعلية للانجــاب فان الأسرة تنجب عدد الأفراد المرغوبين . وعلى العكس فاذا زادت الرغبة فى الانجاب عن القدرة للانجاب فان هناك حاجة للتنظيم الأسرى . ويحــاول « استرلن » تفسير هذه العوامل ضمن اطار التغيرات الاجتماعية التى تقترن بالتحديث والتقدم فى مجال الصحة والتعليم ووسائل الاعلام والتحضر واستخدام سلع جديدة والزيادة فى معدل دخل الفرد القومى .

واضاف ان الخصوبة الطبيعية وكبر حجم الأسرة احدى سمات الدول النامية (ومنها العربية) فى المراحل الأولى للتحديث ، لأن التحديث يؤثر فى كل عامل من هذه العوامل ، وأن عملية تنظيم الأسرة فى هذه الفترة ليس لها قيمة حقيقية أو تأثير على دوافع تنظيم النسل (١٥) .

(جـ) النظرية الانتقالية : يعرف « كوجويل » (D. Cogwill) المرحلــة الانتقالية هى التى تتحول فيها المجتمعات من وضع تكون فيه نسبة المواليد والوفيات مرتفعة غير خاضعة للضوابط ويكون أمد الحياة منخفضا وتتميز ديمغرافية المجتمع بالفتوة . ويعتمد الاقتصاد على الانتاج الأولى غير الصناعى وتسود المستوطنات الريفية ، وتتطور بعدها الى وضع يتسم بالخصائص التالية :

انخفاض فى نســبة الوفيات ، وارتفاع دريجى فى أمد الحياة ، وتؤثر اتجاهات التحضر والتصنيع على انخفاض نســبة الذكور وارتفاع نســبة

---

(١٥) **R.A. Easterlin – Fertility and Development, ECWA, 1978, p. 8**

الاناث . ويتغير التركيب الوظيفى بحيث تنتقل الوظائف من زراعية الى صناعية وخدمية وتنتشر أنماط الاستيطان الحضرية وترتفع هجرة السكان من الأرياف الى المدن . وبعد هذه المرحلة يكون الوضع السكانى بحالـــة متوازنة اذا ما زادت معدلات المواليد فى انخفاضها عن معدلات الوفيـــات . وقد تزداد الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية نحو التصنيع والتحضر ــ أفقيــا وعموديا ــ محدثة تغيرات أوســـع نطاقا فى التركيب الاجتماعى . وتعتمد هذه النظرية على متغيرات ثلاث هى : السكان والتكنولوجيا والثقافة بدلا من المتغيرات الاقتصادية التقليدية (الأرض ــ القوى العاملة ــ الثقافة) . وتشمل التكنولوجيا اضافة الى عناصر الانتاج الاقتصادى ــ فعاليات ووسائل تخفيض المواليد والوفيات . أما المتغير الثقافى فيشمل القيم والمفاهيم والنظم التى تساعد على استيعاب وتطبيق تكنولوجيا تنظيم النسل (١٦) .

اذا قارنا بين هذه النظريات ومدى تطبيقها على البلاد العربية نلاحظ ما يلى :

١ ــ يصعب تطبيق النظريات البيولوجية لعدم اكتمال المتغيرات ووضوحها ولأن سبب ارتفاع الخصوبة فى الدول العربية يعود الى النظـــام الاجتماعى والاقتصادى الذى لا يحث على خفض الخصوبة لأن القيم الخاصـــة بالزواج المبكر لا زالت قائمة ولا زالت العلاقات الوالدية ومكانة المرأة لها طابعها التقليدى ، بالرغم من التغيرات التى طرات على معدلات تعليم المرأة أو مشاركتها فى قوة العمل .

٢ ــ كما يصعب تطبيق النظريات الاجتماعية ، لانها تربط بين التوازن فى

---

(١٦) Donald Cogwill, «Transition Theory and General Population Theory» in Thomas Ford et. al. **Social Demography,** N.J. Englewood Cliff., N.J. Prentice Hall, 1970. pp. 624-626
Also see : Warren Thompson article entitled «Population» Published in American Sociological Review No. 31 1926.
Also, Kingsley Davis in His Book, **The World Demographic Transition – Dynamics of Human Population.**

الخصوبة مع نشوء واتساع شريحة الطبقة المتوسطة حيث تزداد نسبة المتعلمين وتتسع قاعدة الطبقة الغنية التى تنخفض فيها معدلات الخصوبة . ان الطبقة الوسطى فى البلاد العربية فى هذه المرحلة التاريخية تمثل شريحة ضيقة فى اطار التنظيم الطبقى فى المجتمع . كما أن نسبة الطبقات الغنية لا زالت تمثل اقلية فى التكوين الهرمى للتوزيع السكانى حسب الدخل .

٣ ــ وان النظرية الانتقالية لا يمكن قبولها ، لأن المتغيرات التى تسهم فى خفض معدلات الخصوبة لا تنطبق على الدول العربية ، وهى تنطبق على الدول التى تمر بمعدلات خصوبة منخفضة . وهى فى حد ذاتها لا تفسر آليات الخصوبة المرتفعة المستقرة مثل الدول العربية .

٤ ــ اذا أخذنا البلاد العربية مجموعة كوحدة اجتماعية واقتصادية نجد أنها لا تعانى من ضغط سكانى أو من حالة الانفجار أو ارتفاع الكثافة السكانية سواء بالنسبة للمدن أو المساحة المزروعة أو المساحات القابلة للزراعة . ان المشكلة الرئيسية تتعلق باستثمار الأراضى القابلة للزراعة واستخدام التكنولوجيا لزيادة العائد من المحاصيل بهدف الاكتفاء الذاتى لتوفير الغذاء اللازم بالاضافة الى التوزيع العادل للثروات المادية والتخطيط لتقسيم العمل واستثمار الطاقات البشرية فى زيادة الدخل ومضاعفة العمل ضمن الخطط الخمسية على تطوير الخدمات الصحية والتعليمية والاعلامية والسعى لايجاد نظام طبقى متوازن .

الأنشطة العلمية فى المجال السكانى :

كان الاهتمام فى الأوساط العلمية قبل عقدين من الزمن منحصرا فى نطاق الدراسة الأكاديمية لعلم السكان وان البحث العلمى كان ذا طبيعة وصفية تقوم على مصادر بيانات التعدادات السكانية التى كانت تجرى على فترات معينة متقطعة الأمر الذى حال دون اجراء دراسات شمولية متكاملة على مستوى البلاد العربية .

وقد ازداد الاهتمام بالدراسات السكانية التحليلية مع بداية الستينات وبصورة خاصة منذ مطلع السبعينات حيث اخذت الدول العربية — استجابة للعقدين الدوليين الأول والثانى للتنمية — بانشاء الادارات الاحصائية التى كانت تناط بها مسئولية اجراء التعدادات السكانية العامة أو عن طريق العينة (ويوضح الملحق رقم /١ تاريخ اجراء التعداد السكانى فى كل دولة عربية والسنوات التى أجريت فيها التعدادات المتعاقبة) ، وقد أنشئت المراكز الاقليمية بموجب اتفاقيات بين الدول العربية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أنيطت بها مهام القيام بالدراسات الميدانية وتدريب الكوادر على التحليلات الاحصائية فى ضوء المعطيات الاقتصادية والاجتماعية . ولا زالت هذه المراكز محدودة فى توزيعها أو أنشطتها العلمية ثم توزيعها فى كل من القاهرة وبيروت وعمان .

وفى نطاق المناهج والمقررات التى تدرس فى الجامعات العربية سواء بكليات الآداب أو بكليات الاقتصاد أو الطب فلا توجد فيها اقسام علمية متخصصة فى علم السكان أو تمنح شهادات البكالوريوس أو الماجستير فى الدراسات السكانية (١٧) .

وتقوم معظم الجامعات بتدريس مقررات مبعثرة فى علم السكان فى كليات الآداب (فى أقسام الاجتماع والجغرافيا) والاقتصاد (اقتصاد السكان) والاحصاء (الاحصاء السكانى) والطب (التغذية) . وهناك بعض المراكز السكانية بالجامعة الأردنية (مركز الدراسات السكانية) التى تمنح شهادة دبلوم فى الدراسات السكانية ، والمركز الديمغرافى الاقليمى فى مصر .

البحوث والمؤلفات :

لقد نشطت حركة البحث العلمى فى مختلف مجالات القضايا السكانية فى السبعينات بسبب عوامل عدة منها قيام معظم الدول العربية باجراء

---

(١٧) باستثناء الأردن فقد نظم مكتب الدراسات السكانية التابع للجامعة الأردنية الذى يتلقى المساعدة من الصندوق الدولى للأنشطة السكانية .

التعدادات السكانية التى ساعدت على توفر البيانات الاحصائية حول الوقائع السكانية وخصائص السكان ، واتخاذ التدابير للتسجيل الدقيق للمواليد والوفيات ، والقيام بمسوح متنوعة عن طريق العينة فى مجالات العمالة والخصوبة وعمل المرأة . وتجدر الاشارة الى الدراسات التى قامت بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عن طريق جمع البيانات التى تقع ضمن اختصاص كل هيئة دولية (مثل منظمة الصحة العالمية ، منظمة الأغذية والزراعة ، منظمة اليونسكو ، والمنظمة الصناعية الدولية ، ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لغربى آسيا) ، بالاضافة الى المؤتمرات والندوات العلمية التى عقدتها جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية والهيئات العلمية حول مختلف القضايا السكانية سواء من حيث المنهج أو فى تحليل أبعاد الاتجاهات الديمغرافية .

وقد ازداد نشاط البحث العلمى فى المسائل السكانية فى الدول العربية التى اتخذت مواقف معلنة تجاه السياسة السكانية مثل خفض معدلات الزيادة السكانية وقامت بتنظيم المؤسسات الهيكلية (الاعلامية والطبية والاجتماعية والاقتصادية) اللازمة لذلك . وتتفاوت الدول فى نطاق السياسة السكانية فى هذا المجال ، فمنها من اتخذ موقفا متشددا مثل مصر وتونس ، ومنها ما اتسم موقفها بالمرونة مثل لبنان والأردن . أما باقى الدول العربية فان سياستها المعلنة تدعو الى زيادة النسل فى ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية التى تمر بها فى هذه المرحلة مثل الدول النفطية والسودان وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وتبعا لهذا التفاوت — أو التناقض — نحو القضايا السكانية ، فقد اتخذ النشاط العلمى التوجيهات التى ترتبط بالمواقف والاتجاهات المحلية .

ولدى تحليل الدراسات والبحوث التى أجريت فى دول غرب آسيا التى تقع ضمن نطاق برامج اللجنة الاقتصادية (ECWA) التابعة للأمم المتحدة والتى نشرتها اللجنة تحت عنوان « مصادر البحث حول السكان والتنمية فى دول المنطقة » فقد تم تصنيف الموضوعات كما هو وارد فى الجداول : —
يتضح من الجدول الحقائق التالية :

جدول رقم (٢) تحليل للموضوعات الرئيسيه للبحوث والمؤلفات حول الدراسات السكانيه في البلاد العربيه خلال الفترة من ١٩٧٠ — ١٩٧٢ .

الدولـــــه	الهجره	التحضر	تحليل سكاني	سياسه سكانيه	المواليد وفيات خصوبه	مشكلات	مقاييس	تنظيم الاسره	قوى عامله	تنميه	آخر	مجموع	٪
العراق	٨	٤	١٢	٢	١٠	٢	٥	٠	٢	٢	٠	٤٧	٧
سوريـا	٨	٤	١٣	٤	١٣	٠	٦	٠	٥	١٧	٠		١٠
ج ٠ م ٠ ى	٢	١	٥	١	٢	-	٣	-	٢	٣			١٩
مصـــــر	٢٦	١٨	٢٠	١٣	٥١	٣	١١	٤٢	١٣	٢٠	١٠	٢٢٩	٣٣
الامـــارات	٢	-	٣						٣	١		٩	١
البحريـن	٢	٣	٨	٣	٣			١	٦	٢		٢٨	٤
قطـــر			٥	٢	٢				١	٢		١٢	٢
الكويــت	١	٤	٨	٢	٤	١	٤	-	٣	٥	١	٣٣	٥
سلطنة عمان	٣	-	٩	٢	٤	-	٢	١	٣	٣	١	٢٨	٤
الاردن	١	٣	١٢	٢	٧	١	٣	٣	٤	٤	٢	٤٢	٦
السعوديه	٢	-	٨	٢				١	١		١	١٥	٢
غرب آسيا	١٤	٢٠	١٥	٨	١٨	٩	١٣	٧	٢٠	٢٢	٨	١٥٦	٢٣
المجمـــوع	٦١	٥٧	١١٨	٤١	١١٤	١٦	٤٧	٥٥	٦٣	٨٧	٢٣	٦٨٩	—
٪	١٠	٨	١٧	٦	١٦ر٥	٢	٧	٨	٩	١٢ر٥	٣	١٠٠	١٠٠

المصـــدر / الامم المتحده ، اللجنه الاقتصاديه لغربي اسيا - مصادر البحث والتنميه حول السكان في دول منطقـــة اللجنـــــــــــــــــه ١٩٨٠ .

١ — بلغ مجموع البحوث التى أجريت خلال عقد السبعينات (٦٨٩) بحثا شملت حوالى عشرة موضوعات تناولت المسائل السكانية الرئيسية .

٢ — لقد تفاوتت الدول العربية الواردة فى الجدول فى نطاق نشاطها العلمى فى هذا المجال ، وقد بلغت أعلى نسبة فى مصر (٣٣٪) وأقل نسبة فى دول الامارات العربية المتحدة (١٪) .

٣ — قام مكتب اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا / الشعبة السكانية بنشاط ملحوظ خلال هذه الفترة اذ بلغت نسبة البحوث التى نشرتها (٢٣٪) من اجمالى البحوث نظرا لوجود جهاز متفرغ للبحث العلمى والترجمة الى اللغة العربية .

٤ — اتضح أن حوالى ٦٠٪ من البحوث (٤٢٤ بحثا) قد أجريت من قبل باحثين عرب ، بينما ٤٠٪ من البحوث (٢٦٥ بحثا) قد أجراها باحثون أجانب معظمهم بتكليف من هيئات أو منظمات أجنبية أو بالتعاون والتنسيق مع الهيئات العربية المحلية ونشرت باللغة الانجليزية .

٥ — لقد شملت البحوث تنوعا واسعا من الموضوعات العلمية حول مختلف الجوانب الديمغرافية . ويمكن ترتيب الموضوعات حسب عدد البحوث المنشورة تنازليا على النحو التالى :

(أ) تحليل سكانى ويشمل موضوعات عامة مثل النمو السكانى وتوزيعهم وخصائصهم حسب السن والنوع والمهنة وغير ذلك .

(ب) الوقائع الحيوية مثل المواليد والوفيات والخصوبة وتحليل الاتجاهات الحالية والمستقبلية والعوامل المؤثرة فيها والآثار المترتبة عليها .

(ج) السكان والتنمية ، وتتضمن تحليل البيانات السكانية ومعدلات الزيادة والنقصان من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(د) الهجرة ، وابعادها وعواملها واشكالها وآثارها على المستويات المحلية والعربية والدولية .

(هـ) قوى عاملة — وتشمل تحليل خصائص القوى العاملة المحلية والوافدة والخارجة والعوامل المؤثرة فى التركيب المهنى والعمرى والنوعى وآثار الهجرات الدولية على الأوضاع المحلية والعربية .

(و) التحضر — ويتناول موضوع التحضر تقسيم السكان حسب الريف والمدن ومعدلات النمو الحضرى وخصائصه واتجاهاته وآثاره على التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

(ز) تنظيم الأسرة — لقد تناولت بحوث تنظيم الأسرة مختلف الأبعاد الطبيعية والنفسية والاجتماعية ونتائج المشروعات والبرامج الخاصة بخفض معدلات الخصوبة والدراسات للانجاهات نحو تحديد النسل .

(ى) سياسة سكانية — وتشمل الموضوعات الخاصة بالمواقف الرسمية للدول تجاه العناصر السكانية مثل الهجرة والخصوبة والتوزيع الجغرافى والمجتمعات المستحدثة والهجرة الوافدة والخارجة ومعدلات الزيادة والنقصان والقوانين الخاصة بحركة السكان .

(ع) مقاييس — وتناولت بحوث تتعلق بالمؤشرات الخاصة بالهجرة ومعدلاتها وأمد الحياة ومعدلات النمو السكانى والآثار المترتبة على الزيادة السكانية .

(س) مشكلات — وتتضمن المشكلات السكانية مثل الهجرة الفلسطينية والعمالة الآسيوية والنمو السكانى الزائد وآثاره .

نستنتج مما تقدم أن البحوث التى أجريت خلال فترة عقد السبعينات جاءت بمعدل ٥٧ بحثا لكل دولة وهيئة أى بمعدل ٦٫٣ بحث للدولة الواحدة فى

السنة لمختلف الموضوعات . ويعتبر هذا المعدل منخفضا اذا نظرنا الى اهمية الدراسات السكانية والتحليل الديمغرافى ضمن اطار خطط ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

بالرغم من النطاق الواسع الذى شملته البحوث والدراسات والـــذى تناول القضايا المعاصرة ، الا أن هناك حاجة ماسة لربط الدراسات السكانية بالتنمية على المدى البعيد وفى المدى القصير . وكذلك تحديد الحاجات الأساسية للسكان من الغذاء والمساكن والتعليم والصحة والخدمات الأمنية والرعاية الاجتماعية والخدمات الترويحية والدينية وغيرها .

كما أن هناك حاجة ماسة لتقييم آثار برامج ومشروعات تنظيم الأسرة وتحديد النسل الذى أخذت بها بعض الدول العربية بقصد التعرف عـــلى النتائج التى تم التوصل اليها والأساليب المستخدمة والآثار المترتبة على مراحل العمل المختلفة بقصد اختبار عدد من الفرضيات التى تؤدى الى تنظير يتمشى مع المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى البلاد العربية .

ولابد من تحليل الدراسات التى أجريت فى الثمانينات لتحديد المستحدث منها فى مناقشة القضايا السكانية الأساسية ، وتحديد الاتجاهات النظرية التى تم التوصل اليها .

واذا نظرنا من جانب آخر الى المجلات العلمية المتخصصة للدراسات السكانية نجد أنها محدودة ، فقد تبين أن هناك ستة مجلات علمية تصـــدر من الدول العربية — غربى آسيا — خمسة منها تصدر فى مصر وحـــدها والمجلة السادسة تصدرها اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا بعنوان « النشرة السكانية » بصورة شهرية (انظر ملحق رقم ٢) .

هذا ونلاحظ ان المجلات العلمية (الاجتماعية والاقتصادية) التى تصدرها الكليات والجامعات فى البلاد العربية تعالج القضايا الســـكانية بصفة عامة الا أن المجلات المتخصصة تعتبر محدودة من حيث الكم والنوع .

تطلعات المستقبل :

نلاحظ مما تقدم أن اهتمام علماء الاجتماع بدراسة الظواهر الديمغرافية قد أخـذ يزداد فى العقدين الأخيرين فى نطاق الأهداف النظرية والأغراض التطبيقية وضمن اطار تحليل التغيرات الاجتماعية الناجمة تلقائيا أو عن طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفق المتغيرات الديمغرافية المختلفة . الا أن الدراسات والبحوث السكانية المعاصرة التى تناولت القضايا السكانية فى البلاد العربية (سواء من العرب أو الأجانب) لا تؤيد الاتجاهات النظرية الاجتماعية والطبيعية التى أشرنا اليها سواء بصورة جزئية أو كلية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وبالتالى فان الحاجة الى اطار نظرى يربط بين المتغيرات السكانية المختلفة (الخصوبة ، الوفيات ، الهجرة ، التحضر ، سن الزواج ، موقف الأديان السماوية وبصورة خاصة موقف الاسلام ، والتعليم وغير ذلك) وبين التنمية ، مازالت قائمة . ولابد من التنويه الى ان عملية تحليل القضايا السكانية فى ضوء المعطيات المؤثرة فى التغيرات الديمغرافية مثل الغذاء ومصادرة ومتطلبات الاكتفاء الذاتى . والتطورات الاجتماعية (فى مجال الصحة والتعليم والتحضر) على المستوى العربى تختلف عن تلك التى تتم على المستوى المحلى أو الاقليمى الذى يضم عددا من الدول (مثل دول مجلس التعاون الخليجى ، أو دول شمال أفريقيا ... الخ) .

ولذا فان التنظير فى ضوء هذه الاعتبارات لابد أن يشمل المعطيات الثقافية والتقدم الحضارى والضوابط التلقائية التى تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى التغيرات الديمغرافية (معدلات الخصوبة ، ومعدلات الزيادة السكانية) .

أن العلاقة بين السكان من ناحية وبين الموارد الغذائية أو مستوى المعيشة أو ارتفاع نسبة الاعالة أو معدل دخل الفرد السنوى من الناحية الأخرى ، يجب أن تتم مناقشتها ليس من خلال المؤشرات الاحصائية وحدها ، لأن ذلك يؤدى الى التوصل الى استنتاجات تدعو للتشاؤم . فى حين ان تحليل المعطيات الأخرى مثل – تطوير الانتاجية ، وانشاء المؤسسات

الهيكلية اللازمة لبناء قاعدة اقتصادية ، اجتماعية تستند على اطار تقسيم العمل والتكامل بين البلاد العربية فى استثمار الموارد الطبيعية لزيادة الانتاج الغذائى من حيث الكم والنوع له اهمية كبرى فى التوازن السكانى والرفاهية الاجتماعية ».

ان التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها المجتمعات العربية خلال العقدين الأخيرين بعد مرحلة الاستقلال (التقدم الصحى ، زيادة عدد المدارس والطلاب ، النمو الحضرى ، استخدام التكنولوجيا والكمبيوتر والعمران الحديث ، ووسائل الاتصال المعاصرة والمواصلات العصرية ... الخ) لم يسهم بدرجة ملحوظة فى تغير السمات الديمغرافية للمجتمعات فى الجيل الحالى .

ومن المتوقع أن تحدث تغيرات طفيفة فى الخصوبة فى الجيل القادم بصورة تلقائية ولعوامل حضارية تتأثر بموجبها الاتجاهات نحو تفضيل الأسرة القليلة العدد والأخذ بأسلوب التخطيط الأسرى المتكامل .

ومن العوامل الأخرى التى سيكون لها تأثير على الانخفاض التدريجى لمعدلات المواليد التعليم العالى للمرأة العربية ودخولها ميدان العمل ، هذا فضلا عن ضغوط الحياة الحضرية وأزمة الاسكان وارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة الاهتمام فى المقتنيات المنزلية التكنولوجية والتوجه نحو قيم أسرية جديدة تضع النوع قبل الكم فى النظر تجاه الأولاد والخلفة .

أن اهتمام علماء الاجتماع فى القضايا السكانية يجب أن يتناول تحليل التغيرات التى تطرأ على النظام الأسرى والنظام الاقتصادى والسياسى والتربوى والدينى ، ومدى تأثير هذه التغيرات على الخصائص الديمغرافية فى الأنماط المجتمعية (الريفية والحضرية) .

كما أن دراسة وتحليل التحولات الديمغرافية مثل الهجرة الداخلية ، او الوافدة أو الخارجة وكذلك التغير فى معدلات الزواج (وبصورة خاصة السن) والطلاق لها اهمية بالغة لدى علماء الاجتماع خصاة لرصد العوامل الاجتماعية

الكامنة وراء هذه التحولات ومدى تأثير هذه التحولات على بناء ووظيفة النظم والمؤسسات الاجتماعية .

ان العوامل التاريخية التى ساهمت فى تشكيل الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى فى المجتمعات العربية لها أهمية فى اجراء التحليلات ووضع الفرضيات فى الدراسات الاجتماعية المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ، لأن الاطار التاريخى يفسر لنا جانبا أساسيا للأوضاع السكانية عبر الفترات المرحلية للتاريخ العربى المعاصر .

كما أن المناهج العلمية الأخرى التى يمكن الاعتماد عليها ، منهج دراسة الحالة ، فى المجتمعات ذات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المتقاربة بهدف التحليل الشامل والعميق لمختلف العوامل البشرية والطبيعية التى تؤثر فى التحولات الديمغرافية بهدف التوصل الى نماذج تحليلية تساعد المخططين والمنظرين على استخلاص القوانين التى تفسر الحركة السكانية ضمن الاطار الاجتماعى والثقافى والاقتصادى .

وهناك مسألة المفاهيم والمصطلحات العلمية الاجتماعية والديمغرافية التى لابد من التوصل الى تفسير موحد فى الدوائر العلمية والأجهزة الرسمية من أجل تمكين العلماء والمتخصصين لاجراء الدراسات الديمغرافية / الاجتماعية المقارنة على المستويات الاقليمية والدولية ، ومن أهم هذه المصطلحات : التحضر (أو مقياس لتصنيف المدن أو ما يسمى بالمجتمعات الحضرية) ، الأسرة (من حيث الامتداد القرابى) وغيرها .

تعتبر السياسة السكانية من خصوصيات كل دولة عربية تطورها وتقننها وفق المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية مثل (التجنيس ، خفض معدلات المواليد ، الهجرة) الا أن هناك حاجة للنظر فى السياسة السكانية من منظور قومى شامل والتوصل الى مواقف مشتركة نحو مختلف المسائل المرتبطة بها . كما أن مفهوم السياسة السكانية يجب الا يقتصر فقط على معالجة معدلات الخصوبة أو الوفيات بل يجب أن يشمل أيضا التوازن السكانى وتحسين المعيشة وزيادة معدلات دخل الفرد السنوى

وتطوير الاسكان والمساكن ورفع مستوى التعليم للسكان ، وبعبارة أخرى فان السياسة السكانية تتناول القضايا الكمية والنوعية للعنصر البشرى .

وهناك ضرورة ماسة لدراسة الظواهر السكانية من قبل المتخصصين فى العلوم الانسانية كفريق متكامل يضم ميادين الاجتماع والديمغرافيا والنفس والاقتصاد والجغرافيا والتاريخ والسياسة لتحليل العوامل المختلفة التى تؤثر فى التحولات الديمغرافية والتوصل الى القوانين والنظريات السكانية الخاصة .

ولكى تزداد فعالية الجهود العلمية العربية لابد من اقامة الجسور والعلاقات واللقاءات بين العلماء العرب فى الجامعات ومراكز البحث العلمى وتعزيز مساقات الدراسات السكانية فى الكليات وانشاء المراكز السكانية لتنسيق العمل المشترك على المستوى المحلى والعربى .

وكذلك فان تبادل الخبرات والمعلومات مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك مع الجامعات الأجنبية ومراكز البحث العلمى يسهم فى اثراء المسيرة العلمية العربية فى هذا الميدان الحديث .

كما أن استخدام أساليب النظم والافادة من تكنولوجيا الكمبيوتر يساعد الباحثين فى اجراء الدراسات ونشرها ويختصر الوقت والجهد .

وأخيرا فان امام علماء الاجتماع والسكان تحديات علمية مميزة فى دراسة وتحليل المتغيرات التى ترتبط بالتحولات الاجتماعية والسكانية من أجل التوصل الى قوانين ونظريات نابعة من الواقع العربى وفى ضوء المعطيات التاريخية والاقتصادية والثقافية ، لتقدم نموذجا للعالم الاسلامى والدول النامية .

ملحق رقم (١)

التعدادات السكانية فى البلاد العربية :

العـــراق — ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ .

الجمهورية العربية السورية — ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ .

الجمهورية العربية اليمنية — ١٩٧٥ .

الجمهورية اللبنانيـــة — ١٩٣٢ ، ١٩٧٠ .

جمهورية مصر العربيـــة — ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ .

اليمن الديمقراطيـــة — ١٩٤٦ ، ١٩٥٥ ، ١٩٧٣ .

الامارات العربية المتحدة — ١٩٦٨ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٥ .

البحـــرين — ١٩٤١ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٩ .

قطـــر — ١٩٧٠ .

الكـــويت — ١٩٥٧ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ .

ســلطنة عمـــان — ١٩٨٠ .

الاردن — ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٨٠ (الضفة الشرقية) .

السـعودية — ١٩٦٢ ، ١٩٧٤ .

الســودان — ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ ، ١٩٨٣ .

تونس — ١٩٢٦ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٦ ١٩٧٥ .

ملحق رقم (٢)

المجلات السكانية الرئيسية فى البلاد العربية الواقعة غربى آسـيا

١ — دراسات سـكانية

المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة / مصر .

٢ — السكان . بحوث ودراسـات

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء / مصر

٣ — العلوم السكانية

المركز الدولى الاسلامى للدراسات والبحوث السكانية

جامعة الأزهـر .

٤ — رسائل ابحاث المركز الديمغرافى فى القاهرة .

٥ — المجلة المصرية للسكان وتنظيم الأسرة .

الجمعية المصرية للدراسات السكانية .

٦ — النشرة السكانية تصدرها الأمم المتحدة .

اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا .

المراجـــع

أ — باللغة العربيـة

(اضافة الى المراجع الواردة فى الهوامش)

١ — وزارة العمل — الأردن — مشروع وحدة الثقافة السكانية — مجموعة محاضرات ١٩٨٠ .

٢ — وزارة العمل — الأردن — مجموعة أبحاث ومحاضرات فى القضـايا السكانية ١٩٨١ .

٣ — بيار جورج — ترجمة : سموحى فوق العادة — جغرافية السكان — مكتبة الفكر الجامعى منشورات عويدان / ببيروت ١٩٧٠ .

٤ — عبد المجيد عبد الرحيم — علم الاجتماع السكانى — مكتبة غريب مصر ١٩٧٩ .

٥ — اسحق القطب — السكان والتنمية — مذكرات ستانسل / جامعة الكويت ١٩٨٠ .

٦ — اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا — السكان والهجرة الدولية فى الدول العربية المعطيات الأساسية — بيروت ١٩٨٠ .

٧ — اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا .
النشرة السكانية ، أعداد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣
بيروت .

٨ — الأمم المتحدة — صندوق النشاطات السكانية — نشرة سكانيات — مجلد (٢) عدد ٤ — ١٩٨٠ نيويورك .

٩ — الأمم المتحدة الانمائى والعالم العربى — نشرة اصدرها UNDP ١٩٨٠ .

المرأة فى السياق البنائى للقرية العربية

دكتور عبد الباسط عبد المعطى (*)

أولا : تمهيـــد :

قد يكون من المفيد قبل تناول موضوع الورقة الراهنة رصـــد بعض الملاحظات الأساسية حول الاهتمام بالمرأة القروية العربية ، وهى ملاحظات لا يتسـع المقام فى مقال ذا هدف محدد لسردها لكننا سنحاول ذكر ما يفيد منها فى القاء بعض الضوء على أوضاع المرأة القروية وخصائصها :

١ ـــ بالرغم من تزايد الاهتمام فى السنوات القليلة الماضية بقضايا المرأة العربية ، قوميا وقطريا ، وبالرغم من تزايد الاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة Integrated Rural Development كأساس قاعدى لتنمية المجتمعات القروية فى اطار تنمية شاملة (١) فان الاهتمام بالمراة القروية لا يزال محدودا فى كمه وكيفه . وقد يرجع هذا الى عوامل كثيرة منها :

(أ) أن العلم والتعليم فى الوطن العربى يحمل خصـــائص تمايزية تعمق التمايزات الاجتماعية القائمة . فهما بالكم والاهتمام الكيفى ذا طابع حضرى ، فالنظام التعليمى مثلا أكثر تحيزا وضـــد الأرياف العربية . وأن التعليم أكثر تحيزا للذكور وضد النساء (٢) . وبالتالى كان من نتائج هذا الوضع أن أضحى الكم الأكبر من المتعلمين ومن المشـــتغلين بالبحث العلمى ، ومن الشـــاغلين لمواقع مؤثرة فى القرارات الخاصة بالمشروعات البحثية والتنموية ، أضحى من الرجال . ومن ناحية أخرى أضحى العدد الأكبر من النســـاء المشتغلات بالبحث العلمى ، وبالعمل التنموى من

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس .

الحضريات . بجانب مجيء عدد فعال منهن من جذور اجتماعية اثرت فى وعيهن بالمرأة القروية (٣) .

(ب) أن معظم الخطط التنموية التى تمت ممارستها والتى لا تزال تمارس فى الأقطار العربية ، حاكت بطريق أو بآخر الأفكار والفلسفات التنموية التى صدرت عن النظام الرأسمالى الدولى . والتى كان من أهمها الأفكار التطورية والانتشارية التى زعمت بانتشار التحديث من المركز الرأسمالى الى المجتمعات النامية ، ومن العواصم الى الهوامش والأطراف ، ومن الرجال الى النساء . الأمر الذى صاحبه اختلال التوازن فى التنمية لصالح العواصم الكبرى والمراكز الحضرية ولصالح الرجال (٤) . كما كان من نتائج التبعية للنظام الرأسمالى الدولى اختصار التنمية فى أبعاد بعينها ، واهمال اخرى كالتركيز على النمو والكفاءة . ومع انهما لم يتحققا نتيجة لعوامل خارجية وداخلية ، الا انه صاحب هذا التوجه سطوة بعض مفهومات اقتصاد السوق ، كالعرض والطلب ، والربح ، والعمل بأجر نقدى والتركيز على بعض المحصولات من أجل التصدير كالقطن والكروم وبعض الحبوب على سبيل المثال . وهى أمرر ساعدت على ابعاد مفهوم العمل عن معناه الاجتماعى ، سواء كان عملا مأجورا أو غير مأجور ، منتج بصورة مباشرة ، أو خدمى أو مساعد للانتاج مما أفضى الى اغفال العمل الذى تؤديه المراة بالفعل فى القرية العربية ، وفى الاقتصاد انفلاحى بالذات . فمع انها بجانب قيامها بدور كبير فى عملية مجتمعية خطيرة هى عملية التنشئة الاجتماعية ، التى لا تسأل هى عن مضمونها وتوجهاتها ، نجدها تساعد فى تربية الماشية والدواجن واعداد الخبز ، وصناعة بعض أدوات الزراعة كالحبال والأوعية . وبعبارة اخرى أفضت سطوة افكار ومفهومات اقتصاديات السوق ، الى قولبة ادوار المرأة ، وتزييف الوعى بها . وبالتالى بدت المراة القروية وكأنها انسان معزول اجتماعيا ، وغير موجود اقتصاديا . ولذا غالبا

ما تحسبها الاحصاءات الرسمية ، ضمن المعالين ، وضمن المعدمين ، وضمن من خارج قوة العمل . بالرغم من أن ما تقوم به من أعمال يحسب لآخرين عندما يقومون به . حيث يحسب الرجال المشتغلين بصناعة الخبز أو اعداد الطعام ضمن قوة العمل ، كما تحسب الحضريات المربيات والعاملات فى أعمال خدمية ضمن قوة العمل ، وذلك لحصر العمل فى بعد واحد ، وهو بعد الأجر النقدى (٥) .

٢ — وأما عن الدراسات والبحوث التى اهتمت بالمرأة العربية عموما فيلاحظ عليها **أولا** أن القسم الأكبر منها عنى بالمرأة العربية ، وكأن وجودها الاجتماعى هلامى ، لا يحتوى تباينات وتضاريس هامة تؤثر فى أنماط وجودها النوعى ، فى الريف والحضر وعبر الطبقات الاجتماعية . وانه يغلب على هذه الدراسات **ثانيا** التحليلات النظرية المجردة ، التى لم توظف فى سياق علاقة جدلية بين التنظير والواقع العيانى الملموس والمعاش . وحتى القليل من هذه الدراسات الذى عنى بجمع وقائع ميدانية ، كان أغلبه دراسات امبريقية ، تجزيئية وآنية ، عزلت الوجود الاجتماعى للمرأة عن جذوره التاريخية وأصوله البنائية فوقعت فى شرك تفسيرات ناقصة ، بعضها زائف . فثمة دراسات قالت نتائجها بأن سلبية المرأة وعدم مشاركتها ترجعان مثلا الى أميتها وعدم اشتغالها خارج المنزل ، وكأنها هى المسئولة عن النظام التعليمى وعن نظام العمل ، وما يقتضيه من اعداد وتدريب ..... الخ) (٦) .

٣ — لقد ترتب على وهن الاهتمام العلمى بالمرأة ، وعى قاصر بامكاناتها وقدرتها على المشاركة فى التنمية ، فضلا عن طرح أفكار ومشروعات قصد بها تنمية المرأة وادماجها فى التنمية ، لكنها فى العمق أفضت الى اعادة انتاج تخلفها وتكريسه . فيشيع مثلا بين الباحثين والمخططين الفكرة التى تنادى بخروج المرأة لميدان العمل ، حتى ولو قامت بالأعمال غير المنتجة التى يقوم بها الرجل ، وحتى لو انضمت الى صفوف المتعطلين (٧) . ومع اننا نؤكد هنا على أهمية العمل للانسان ، ففى

البدء كان العمل كما قيل يوما ، بشرط أن يكون عملا مساعدا على ومفضيا الى تنمية الشخصية الانسانية وأن يكون منتجا مجتمعيا . فانه شاع بين بعض المخططين أن عدم خروج المرأة لميدان العمل يؤثر نسبيا فى قضية تنظيم الأسرة . ومع أن كثيرا من المشاهدات ليست فى صالح هذا الافتراض ، لا لأن ليس للعمل تأثيرا ايجابيا ولكن لأن العمل الحالى فى كثير من الأقطار العربية تصاحبه ظاهرات سلبية ويحفل بالشروط غير المواتية لتنمية شخصية المرأة ، بل ويفضى أحيانا الى خلل بين فى وظائف اسرية هامة كوظيفة التنشئة الاجتماعية مثلا .

ثانيا : فى ضرورة الفهم البنائى لأوضاع المرأة القروية :

تتردد فى عدد غير قليل من الدراسات والبحوث حول القرويين العرب وحول المرأة القروية ، نتائج تكاد تسم هؤلاء البشر بخصائص شبه عامة — منها ما يشير الى سلبية القرويين ، وعدم رشدانية تفكيرهم ، وعاطفيتهم ، واتكاليتهم واعتمادهم على الآخر . ومنها سلبية المرأة القروية وعزلتها ، وعدم مشاركتها فى الاقتصاد القروى ، خاصة القطاع الرسمى منه .. الخ. ومع أن شيوع مثل هذه الأفكار والنتائج ، يرجع الى عوامل كثيرة ، منها تبعية العلم الاجتماعى للخارج ، ومنها قصور ذاتى فى بعض الباحثين ، ومنها شيوع طرائق بحثية قاصرة ، لا يترتب عليها الا ادراكا علميا قاصرا للواقع العربى ... الخ . ومع كل هذا ، فان محاولة مناقشة بعض هذه الأفكار والنتائج ، وتصحيح بعضها ان أمكن ، يحتاج لرؤية نظرية ومنهجية بنائية ، تسهم **أولا** فى تصحيح فهمنا للواقع العربى ، وتسهم **ثانيا** فى تصحيح الوعى بالمرأة القروية ، وتمد المخطط **ثالثا** بتشخيص جوهرى وحقيقى لواقع المرأة ، المراد ادماجها فى التنمية . وتجدر الاشارة الى أن المطالبة بتوجيه بنائى لتناول أوضاع المرأة القروية ، لا يعنى حشد كل العوامل والمتغيرات والأسباب المحيطة بأوضاعها ، لرصدها وسردها ، لأننا لو فعلنا هذا نكون كمن فسر الماء بعد الجهد بالماء ، ونجعل المخطط لا يدرى من اين يبدأ ولا الى اين يتجه . ولهذا أتصور أن الفهم البنائى العلمى هو الذى يساعد فى التمييز بين العوامل الجوهرية وغير الجوهرية ، وبين العوامل الكلية والجزئية ،

وبين العوامل المطردة والطارئة . كما ان الفهم البنائى لا يعنى تفسيرا دائريا يضع الباحث والمخطط فى حلقة مفرغة ، كأن نقول بأن عدم اشتغال المرأة يعود الى عدم رغبتها فى العمل ، وعدم رغبتها فى العمل تعود الى عدم معرفتها لعمل ما ، وعدم معرفتها لعمل ما تعود الى اميتها وهكذا .. ولذا يعنى الفهم البنائى ترتيب العوامل والمتغيرات حسب أهميتها ، وفاعليتها فى أحداث ظاهرة ما فى سياق محدد ، وفى فترة تاريخية محددة .

وحتى لا نطيل على القارىء سنلخص محاور تناول بنائى لأوضاع المرأة القروية فى عدد من النقاط المبسطة التى تيسر التواصل العلمى فيما بيننا :

١ – يعد تشخيص النمط الانتاجى السائد والمسيطر فى القرية العربية سواء كان نمطا عاما ، أو يحوى عدة انماط متباينة ، نقطة بدء علمية ، وواقعية جوهرية ، تساعد باختصار وعمق على فهم كثير من خصائص القرية العربية ، تلك القرية التى تعد الاطار الأساسى الذى يعكس خصائصه على أوضاع المرأة وينتج خصائصها ، ويشكل اسس وأبعاد حركتها الاجتماعية .

٢ – يلى تشخيص النمط الانتاجى ، ويترتب عليه – فى اطار الفهم البنائى – تشخيص الطبقات الأساسية والفرعية التى تتفاعل داخل النمط البنائى للقرية . وهذا التشخيص لبناء الطبقى ، ليس مطلبا أيديولوجيا لذاته . وانما ايضا لأنه يساعد فى تصنيف أنماط المرأة التى نريد تنميتها وما يحويه كل نمط من خصائص مغايرة لغيره من الأنماط وما توجد بين هذه الأنماط من خصائص مشتركة ، تحدد الأسس العامة والنوعية لبرامج ومشروعات تنمية المرأة .

٣ – ليكتمل الفهم البنائى لأوضاع المرأة العربية ، يجب أن يصاحب تشخيص أنماط الوجود الاجتماعى العام من خلال تشخيص نمط الانتاج ، تشخيص لأنماط الوجود النوعى من خلال تشخيص الطبقات الاجتماعية وما بينها من علاقات وتفاعلات اجتماعية تساعد فى فهم

ما آل اليه حال المرأة ، والفرص الاجتماعية التى أتيحت لها ، والتى حجبت عنها ، وتلك التى أتيحت لشرائح منها ، وحجبت عن شرائح اخـرى .

٤ — يتمثل البعد البنائى الرابع ، الضرورى لفهم أوضاع المرأة القرويـة العربية ، فى شكل ومحتوى الوعى الاجتماعى بالمرأة وللمرأة . والذى نتيجة لارتباطه بوجود عام ، وأنماط أخرى نوعية من هذا الوجـود ، يأتى وعيا متباينا شكلا ومضمونا . ويهم عند ادراك الوعى الاجتماعى بالمرأة ، فهم جذرره التاريخية ، ومحدداته الاجتماعية ، والعمليات المجتمعية الأساسية المؤثرة فيه ، ايجابا أو سلبا .

٥ — لا يعنى الفهم البنائى للقرية العربية ، ولأوضاع المرأة العربيـة ، اغفال تلك العلاقات الاجتماعية بين هـذه القرية أو تلك ، وبين الاطار البنائى الأشمل للمجتمع العربى ، خاصة مجتمع المدينة ، ومجتمع العاصمة ، والأبعاد البنائية الأخرى ، خاصة الأبعـاد السياسـية والاقتصادية والطبقية .... الخ . ففى ظـل النظـم المركزية التى تسود عددا غير قليل من النظم العربية ، تؤثر القرارات المركزية ، فى كثير من العمليات والأبعـاد فى القرية العربية ولعـل من الأمثلة على هذا تلك القوانين والقرارات والسياسات الخاصة بالزراعة والتعليم .فقد بينت بعض الدراسات السوسيولوجية حول بعض القرى العربية أن قسـما كبيرا من مشـكلات القرية العربية ، ينتج من خارجها ، ويصـدر اليها من المدن والعواصـم والنظـم المركزية (٨) .

٦ — مع أن العلاقات الدولية ، الاقتصادية والسياسية والثقافية أصبحت أكثر تعقدا وتشابكا ، وتأثيرا فى المجتمعات ، فان تأثيرها وان كـان أكثر ضبطا فى المجتمعات المعتمدة على ذاتها ، فهو أقـل ضبطا وتقنينا فى المجتمعات التابعة ، اقتصاديا ، وسياسيا وثقافيا ، ولهذا تؤثر ديناميات العلاقات بين البلد التابع ، والبلد المتبوع ، فى الوحدات

الاجتماعية الصغيرة ، قرى كانت أو نجوع ، وفى البشر الذين يعيشون فيها ، رجالا ونساء . وعلى هذا فتأثير النظام الاقتصادى الدولى على القطر المعينى ، يصاحبه تأثير على القرى ، وعلى النساء . وقد صاحب مثل هذا التأثيرمصاحبات اجتماعية واقتصادية وثقافية أثرت فى المرأة وفى الوعى بها ، حتى فى القرى التى يظن البعض أنها بعيدة عن هذا التأثير (٩) .

ثالثا : ملكية الأرض الزراعية وأوضاع المرأة القروية :

تعايش الأرض الزراعية فى القرى العربية عدة أنماط للملكية ، منها النمط الخاص ، وملكية الدولة والقطاع العام ، وبعض صور المشاعية ، كما هو الحال فى بعض الغابات والمراعى ، وبعض صور الملكية التعاونية . ومع أن النمط الخاص يكاد يكون أكثر انتشارا فى معظم البلدان العربية ، فهو يحوى بداخله عدة تباينات تجعل ثمة فروق اجتماعية لأوضاع البشر الذين يعيشون فى ظل هذه التباينات . فثمة نمط شبه اقطاعى ، وآخر شبه رأسمالى، أوقل هو رأسمالى مشوه ، وثمة نمط خاص ، ممزوج بصورة من صور الجماعية التى تؤثر فى تقسيم العمل ، .. كما هو الحال فى ملكية القبيلة أو العائلة . ويدلل على هذا التوصيف على سبيل المثال وليس الحصر :

(أ) يوجد بالاقتصاد الجزائرى ثلاثة أنماط انتاجية ، يترتب عليها ثلاثة أنماط للملكية هى النمط العام والخاص والمشترك أو المسير ذاتيا (١٠) . ورغم وجود تباينات بين هذه الأنماط الثلاثة فهى تشترك فى خاصية جوهرية أساسية ، تتعلق بتملك قوة العمل ، فالعمال فى القطاع المشترك والعام لا يتملكون الا نظريا ، ومعظمهم يعمل بأجر شبه ثابت لا يتناسب مع حجم وكيف العمل المبذول . هذا بالاضافة الى أن حوالى نصف الأرض الزراعية يغلب على حيازتها الملكية الخاصة (١١) .

(ب) تشير بعض البيانات المتاحة حول أنماط الملكية فى اليمن الديمقراطية عام ١٩٧٩ الى أن حوالى نصف الناتج الاجمالى يسهم به قطاع

الدولة ، فى حين أن ٣٧٫٢٪ يسهم بها القطاع الخاص ، ٦٫١٪ فقط للقطاع التعاونى (١٣) .

(ج) توضح واحدة من الدراسات حول القطر العربى السورى وجود ممارسات اقطاعية يمارسها حوالى ١٨٫٣٪ كما تشير الى وجود نمط راسمالى من اماراته التعامل مع الأرض الزراعية كسلعة راسمالية . فحوالى ١٠٪ من الحائزين عام ١٩٧١ يستأجرون ١٥٪ من الأرض ، فى الوقت الذى يستحوذ الملاك الغائبون على ٦٪ من الأرض الزراعية بجانب وجود العمل المأجور بنسبة ١٨٪ من مجموع العاملين فى الزراعة . وأما القطاع التعاونى والقطاع العام فلا تتجاوز ممارساته ٫٨٪ من الأرض الزراعية .

(د) وأما عن أنماط الملكية فى الزراعة التونسية فثمة ملمحان أساسيان : يوضح الأول تناقض العلاقات الانتاجية والتوزيعية ، ففى الوقت الذى بلغت فيه نسبة صغار الحائزين — خمسة هكتارات فأقل — عام ١٩٧٦ — ٤٠٫٨٥٪ من مجموع الحائزين ، فان نسبة ما يحوزونه كانت ٥٫٦٪ من الأرض فى حين أن كبار الحائزين — خمسمائة هكتار فأكثر — كانت نسبتهم ٫٤٣٪ ويحوزون ١٦٫٧٥٪ من الأرض . وأما الملمح الثانى فيشير الى انتشار العلاقات الرأسمالية فى الزراعة التونسية (١٤) .

(هـ) توضح بعض الدراسات حول القطر العربى السودانى ، وجود الملكية الجماعية — ملكية القبيلة وملكية القرية — والملكية الخاصة الصغيرة والملكية الاقطاعية الكبيرة (١٥) .

ومع أنه لا توجد دراسات قطرية أو قومية ، عربية ، عنيت بشكل مباشر بمصاحبات أنماط ملكية الأرض الزراعية ، على أوضاع المرأة القروية الا أنه يمكن فى ضوء الأدبيات العالمية ، وبعض الملاحظات البحثية ، رصد بعض الملاحظات ، التى وان كانت لا تصبو الى مستوى نتيجة عامة ، فهى تساعد فى صوغ فروض علمية فى ضوئها .

(أ) ان تباين أنماط الملكية هذا ، يصاحبه أوضاع متباينة للمرأة القروية العربية ، تلزم المخطط التنموى ان يضعها فى حسبانه عند التخطيط لادماج المرأة فى التنمية ، وصوغ المشروعات الضرورية لذلك . وتقتضى منه الا يتعامل مع المراة كشىء مجرد ليس له تضاريسه الاجتماعية .

(ب) أن سطوة الملكية القروية ، وبجانبها الأنماط الأخرى التى سبقت الاشارة اليها ، تؤثر فى أوضاع المراة على الأقل فى جانبين :

الأول : تقويم المراة كانسان وكعضو فى مجتمع القرية .
الثانى : يؤثر فى شكل ومضمون مشاركتها الاجتماعية فى مجتمع القرية .

فبالنسبة للجانب الأول ، تعنى سطوة الملكية الفردية الأرض ، واعتماد الاقتصاد الزراعى على الانتاج النباتى ، أن تكون الأرض مصدر تقويم البشر والأشياء الأخرى (١٦) وبدلا من أن يكون الانسان مصدر التقويم ومقياسه يصبح هو موضوع هذا التقويم ، ويصير الحائز لهذه الأرض ، والحائز لكم اكبر منها ، أكثر سطوة وسيطرة وقيمة من المعدم والذى يحوز الكم الأقل منها . ونظرا لأن الملكية تاريخيا كانت فى صالح الرجل العربى . ويدعمه فى ذلك قواعد الميراث ، فان من شأن هذا أن يجعل عملية التقويم فى صالح الرجل، اكثر من المرأة وتصبح المراة الحائزة لمقدار من الأرض اعلى قيمة من المراة المعدمة ، وتصبح المراة المنجبة للذكور ، اعلى قيمة من المراة المنجبة للاناث ، لأن ذكور الأولى يدعمون هيبة وعزوة العائلة ، ويحافظون على أرضها .

وأما عن الجانب الثانى فان انتشار تلك الأنماط الانتاجية ، يعمق تخلف الانتاج عموما ويعيد انتاج هذا التخلف . فتخلق سياقا مواتيا لتقويم المرأة ، وانحسار فرص مشاركتها فى العملية الانتاجية . فسطوة الملكية الخاصة ، وحيازة القلة ، مقابل وجود كثــرة معدمة ، تشكل سوق العمل الزراعى وتحدده ، وتجعل المعروض من الايدى العاملة ، أكثر من المطلوب منها . ونظرا لتخلف الفن الانتاجى واعتماده على الجهد العضلى ، ونظرا لأن

الفرصة أتيحت تاريخيا للقروى العربى ، لكى يقوى قدراته العضلية وينميها ، فان هذا يجعل أصحاب العمل ، أكثر تحيزا بتشغيلهم للرجال أكثر من النساء (١٧) وان اتجه بعض من أصحاب العمل هؤلاء الى تشغيل النساء ، فبأجور أقل من الرجال ، وفى أحيان غير قليلة تشغيلهن لفترات محدودة بمواسم زراعية بعينها . وربما يلقى بعض الضوء على تأثير نمط الملكية على مشاركة المرأة ، بعض الدراسات التى وضحت أن هوامش المشاركة فى العمل التى أتيحت للمرأة القروية ارتبطت بمسألتين : تشير الأولى الى اتساع هذا الهامش كلما اتجهت الملكية الى احدى صور الملكية الجماعية ، حتى ولو كانت ملكية القبيلة أو العائلة ، كما فى بعض المجتمعات العربية فى أفريقيا . وأما الثانية فترتبط بضيق المسافة الاجتماعية بين المرأة والرجل فى الموقع الاجتماعى الواحد . حيث المرأة فى الطبقات والشرائح المعدمة ، التى لا تجد بديلا للحفاظ على حياتها سوى العمل لدى الغير ، أكثر مشاركة فى العمل من المرأة القروية فى مواقع اجتماعية أعلى . فعدد غير قليل من زوجات وأبناء العمال الأجراء ، وعمال التراحيل ، تشارك فى العمل أحيانا بشكل دائم وغالبا بشكل موسمى (١٨) .

رابعا : أوضاع المرأة والسياق الطبقى :

يترتب على الأنماط الانتاجية المشار اليها ، وجود تمايزات اجتماعية بين البشر فى مجتمع القرية ، وتختلف حدة هذه التمايزات ودرجات وصور تناقضها تبعا للنمط المسيطر . وبغض النظر عن امكانية وجود استخلاص نظرى وواقعى لوسم هذه الطبقات أو تلك ، فانها لا تتناقض مع حقيقة وجود تباينات اجتماعية . يصاحبها تباينات لأنماط الوجود النوعى للمرأة .

(أ) المرأة القروية فى الطبقات العليا :

غالبا مايتحدد الوضع الاجتماعى للمرأة هنا ، فى ضوء ما تحوزه أسرتها . قبل زواجها ، وما يحوزه زوجها وأسرته بعد الزواج . ونادرا ما تشير النقلة الاجتماعية للمرأة فى هذه الطبقات ، الى وجود حراك اجتماعى هابط الى طبقة أدنى ، وذلك نظرا لارتباط الزواج بمحددات من بينها ثروة الزوج وحيازته من الأرض الزراعية وغيرها من الأصول الرأسمالية . وتكاد تشبه

عملية الزواج ، العمليات الاقتصادية التى يعتبر الربح والعائد من الزواج ، لكلا الطرفين ، الزوجة وأسرتها ، والزوج وأسرته . وتتأثر قيمة الزوجة بعد الزواج بكونها ولود أولا ، ثم منجبة للذكور ، واذا لم يقدر لها هذين الشرطين ، يلجأ الزوج الي تعدد الزوجات ، حتى ينجب ذكورا تحافظ على اسم الرجل ، وثروته وهيبته . أما قبل الزواج ، فالفرص الاجتماعية المتاحة لها ، أكثر من نظيراتها فى الطبقات الأخريات ، فهى قد تتعلم وتحصل على مؤهلدراسى ، فضلا عن تمتعها بخدمات وصنوف من الرعاية الصحية والغذائية . ويركز فى تنشئتها على اتقانها بعض الأدوار المنزلية كاعداد الطعام ، بجانب عنايتها بمظهرها وأنوثتها . وأحيانا تلجأ بعض الأسر فى هذه الطبقات الى حرمان المرأة من الميراث ، والخروج على قواعد الشريعة ، خوفا على ملكية الأسرة ، حتي لا تنتقل الى أسرة أخرى . ومع أنها قد تتعلم ، الا أن اشتغالها يتوقف على وعى الأب وثقافته ، ونوع المهنة التى ستعمل بها كأن تكون طبيبة أو محامية أو مهندسة مثلا .

غير أنه بالرغم من بعض الامتيازات المعيشية التى تتمتع بها فى المأكل والملبس ، وامكانية التعليم ، الا أن النظرة اليها ، والوعى بها لا تخرج عن كونها امرأة منجبة وسيدة بيت ، تقوم هى أحيانا باستغلال غيرها من النساء العاملات لديها ، ولدى أسرتها فى الأعمال المنزلية ورعاية الحيوان ... الخ) وقد تقوم المرأة أيضا فى هذه الطبقة باستغلال بعض الرجال العاملين لدى الأسرة فى الأعمال الزراعية والمنزلية . وتعد المرأة فى هذه الطبقات « الفاترينة » التى تستعرض من خلالها الأسرة ثراءها وقدرتها المالية ، من خلال ما تتفنن فيه المرأة من سلوك استهلاكى ومباهاة وتفاخر بارتداء أغلى الثياب وأثمن الحلى والمجوهرات . وبايجاز هى انسان مستهلك ، ومستهلك غير منتج الا فيما ندر من حالات (١٩) .

(ب) المرأة القروية فى الطبقات الدنيا :

تشمل الشرائح الدنيا المعدمين والعمال الذين يبيعون جهدهم مقابل المحافظة على حد شروط البقاء . وتكاد تكون المرأة فى هذه الشرائح الطبقية محطة تتجمع عندها كثير من أنماط وصور الاستغلال الاجتماعى والقهر النفسى . فهى منذ الولادة تقابل بالصد النفسى والاجتماعى من أسرتها ،

التى كانت ترغب فى ذكر بديل لها ، يعوض حرمانها من الأرض ، والثروة ، بهيبة وعزوة ، تحقق قدرا من الضمان والحماية للأسرة (٢٠) . لكنها مادامت قد أتت الى الحياة ، فانها تتحمل أعباء مضاعفة منذ الصغر ، فمن تنجو من وفيات الأطفال الرضع ، نتيجة لسوء التغذية ، واعتلال صحة الأم ، والظروف المعيشية غير المواتية للحياة . بدلا من أن تذهب الى المدرسة لتنال حقا من حقوقها ، تذهب خارج المنزل ، لتعمل لدى الغير بأجر نقدى أو عينى ، فى الحقول وفى بيوت القادرين من أسر الطبقات العليا . وقد تواصل هذه الأعمال ، أو تمارس أعمالا أكثر مشقة فى التراحيل وأعمال البناء والحفر وشق الترع والمصارف ، وفى ظروف عمل قاسية وساعات عمل طويلة ، وأجور متدنية لكنها هى المتاحة . وفى هذا تشير الكاتبة العربية نوال السعداوى الى أن معاناة النساء الكادحات مضاعفة ففرص التعليم غير متاحة والعمل المضنى داخل البيت وخارجه يستنزف الجهد والعمر ، وكثرة الأطفال تمتص الصحة والجسد ، والخدمات الصحية غير متوفرة ، والغذاء غير كاف ، ان هؤلاء النساء الكادحات عاملات منتجات ومرهقات بالعمل ، وهن لسن بحاجة الى مزيد من العمل (٢١) بقدر حاجتهن الى تغيير مجتمعى للعمل ، وشروطه وظروفه ، وحقوقه وواجباته لكى يكون منتجا اجتماعيا للمرأة وللمجتمع .

وتكاد تصل دراسة تحليلية اخرى الى نتائج مشابهة حول الدور الانتاجى للمرأة القروية فى منطقة الخليج العربى ، حيث تشير الدراسة الى أن المرأة كانت تساعد بجانب أعمالها المنزلية فى زراعة الأسرة وسقيها وتلقيح النخيل وجنى الثمار وحصاد البرسيم وبيعه أحيانا ، وجلب المياه من منابعه البعيدة حاملة الجرار ، بالاضافة الى قيامها ببعض الصناعات اليدوية كصناعة الحصر والسلال وتربية الماشية والدواجن والطيور وصناعة الألبان ، وكان تقسيم العمل يتم عادة على أساس السن والحالة الاجتماعية للأسرة . ويهم الاشارة من بين نتائج هذه الدراسة الى أن القيود الاجتماعية التى كانت مفروضة على تحرك المرأة القروية كانت أقل من تلك المفروضة على المرأة فى المدينة ، سواء من حيث نوع الملبس وألوانه ، أو انواع العمل المنتج (٢٢) . وهذه النقطة ، بجانب مشاهدات فى قرى عربية اخرى ، ان لم تؤكد ، فهى تعنى بوعى المرأة ووعى أسرتها فى الطبقات الدنيا بأهمية

العمل وضرورته ، وأن التخلف القائم لا يأتى من رفض العمل ، بقدر ما يأتى من شروط العمل وظروفه ، اللذين هما تجسيد للأنماط الانتاجية والتوجهات التنموية السائدة فى المجتمع العربى . لقد افضت هجرة العمالة العربية فى دول العسر الاقتصادى ، الى الدول النفطية ، وهى فى معظمها هجرة ذكور ، الى تغييرات ملحوظة فى بعض أدوار المراة القروية فى شرائح المعدمين وصغار الحائزين فى ريف مصر واليمن الشمالى ، والسودان . فبعد غياب الرجل بسبب الهجرة ، تحملت هى عبء العمل ، وادارة الأسرة وتدبير شئونها ، وتعرضت لاختبارات اجتماعية ، خرج معظم النساء القرويات فى هذاه لطبقات منها ، بخبرات جديدة ووعى جديد ، ينتظران نمطا تنمويـــا رتخطيطيا واعيا لمشاركتهن فى التنمية ، مشاركة أكثر عمقا وجدية .

والذى يجدر التنويه اليه ها هنا أنه رغم الدور المنتج الذى تقوم به المرأة فى هذه الطبقات ، فهى الأكثر استغلالا وقهرا ، نتيجة للأوضـــاع المعيشية لمتدنية لها اولأسرتها ، وخلل توزيع الحاجات الأساسية فى غير صالحها ، وتعانى من الطلاق وما كان يوفره الزواج من حماية اجتماعية لها ، لأنه اذا كان الرجال فى الطبقات العليا يجمعون بين اكثر من زوجة ، فـــان المستوى الاقتصادى للرجل فى الطبقات الدنيا يجعله يحل الطلاق محل التعدد . فتحاصر المراة القروية المطلقة بركام من القيم والعادات والتقاليد التى تشل حركتها فتصير فى وضع شبيه بوضع « جحا وابنه وحمارهما » حيث لا يرضى الناس عن اى تصرف لها . فان خرجت لعمل ما ، حاصرتها العيون ، وان ظلت حبيسة دارها ، ما وجدت ما تحافظ به على حياتها . باختصار هى محطة استغلال على مستوى علاقاتها بالزوج الرجل ، وموضع استغلال من صاحب العمل رجلا او امراة حيث العمل المضنى والأجر المحدود . وهذا فى الاجمال يتباين عن واقع المراة وظروفها فى الطبقات العليا ، التى ان طلقت تجد لدى اسرتها ، ما يحافظ لها على مستوى فى اشباع بعض الحاجات الأساسية ، والتى تستطيع أن تقاوم زوجها وتقاضيه لتوفر فرصا مادية تساعدها على التقاضى أمام المحاكم وما يقتضـــيه من تكلفة . لأنه مع أن القانون يساوى بين كل النساء نظريا ، الا أنه عند التطبيق يرتبط بالقدرة المالية ، والحيلة ، والنفاذ عبر ثغرات القانون ، للحصـــول على بعض الحقوق ، وهى مســـائل ترتبط طرديا بالوضع الاجتماعى الاقتصـــادى

والخلفية الاجتماعية عموما للمراة ولسرتها (٢٣) .

خامسا : الوعى بالمراة القروية :

ثمة عدة ملاحظات عامة على هــذا الوعى ، بعضها يتعلق بجديته ووفائه بقضايا المراة القروية ، وبعضها يتعلق بمضمونات هذا الوعى ، وبعض ثالث يتعلق بتبايناته ، وبعض رابع واخير يتعلق ببعض محدداتــه البنائية .

١ ــ فعلى مستوى جدية هذا الوعى فى كمه وكيفه يلاحظ اغفالا وتقصيرا على عدة مستويات ، فالاعلام ووسائل الاتصال الجمعية العربية ، اكثر تحيزا للرجــل من المراة ، وللمراة الحضرية اكثر من القرويــة فالأفلام السينمائية والمنتج الدرامى التليفزيونى والاذاعى والمسرحيات يندر أن نجد منها شيئا خصص لابراز اوضاع المراة القروية وتشخيصها والدفاع عن بعض قضاياها . وبالنسبة لكتب المدرســية فى مراحل تنشئة التلاميذ ، سواء بالابتدائى أو الثانوى ، فتشــارك الاعلام التقصير ذاته ، والبحوث العلمية ، فى نطاق العلوم الاجتماعية ، حتى التى خصصت فيها لدراسة اوضاع المراة القروية ، قليلا ما تعرضت بتحليلات متأنية ، لتوضيح واقع المراة القروية ، واسهاماتها الفعلية فى مسيرة المجتمع القروى ، سواء داخل البيت أو خــارجه (٢٤) .

٢ ــ واما عن مضمونات هذا الوعى فهى فى معظمها سلبية ، تنمى وعيا زائفا بالمراة ، ســواء وعيها بذاتها أو وعى الآخر بها . فهى فى الاعلام ، مع ندرة تواجدها فيه ، سلبية خائفة ابية سيئة التصرف مصدر للمشــكلات الأسرية ، وبعض الوسائل الاعلامية تبــالغ فى تصويرها ، ساقطة خارجة على تقاليد القرية ، واما الفولكلور وبعض بنود التراث الثقافى ، التى صنفها الرجال غالبا ، فهى بدورهــــا لم تذكف عن ترديد الصفات والخصائص السلبية للمراة ، والسخرية منها (٢٥) .

٣ ــ وبشأن ... تباينات الوعى الاجتماعى بالمراة القــروية ، فــان

الاشارة اليها ، تأتى من اهمية هــذه التباينات علميــا وعمليــا وتخطيطيا . فادراك هذه التباينات من خلال خريطة ترســم مضمون هذا الوعى وشكله ، عبر الطبقات وعبر الأقاليم والأقطار ، تســاعد المخطط على الاجابة على اســئلة هامة عند الشروع فى التخطيط لادماج المرأة القروية فى التنمية ، فهى على الأقــل تبصرة بماذا نبدأ من مشروعات وبرامج ، مع من النســاء ، فى أى المناطق ؟ لقــد افضت النظرة التعميمية المستعجلة الى واقــع المرأة عموما ، والمرأة القروية تخصيصا الىاستنتاجاتسطحية بعضها خاطىء منها مثالالاحصرا أن واقع المجتمعات القروية يفرض قيودا قيميه وثقافية على اشتغال المرأة ، مع أنها تاريخيا ، والآن ، فى بعض الطبقات الكادحة ، تقوم بأدوار لا يقوم بها الرجال فى الطبقات المترفة التى تحوز ولا تعمل ، وتستهلك ولا تنتج (٣٦) .

٤ ــ واذا كانت تباينات الوعى الاجتماعى بالمرأة القروية ، تتحدد بمصادر وعوامل قائمة ســـارية المفعــول فى البنى الاجتماعية للقــرى العربية . فان من بين هذه العوامل النمط الانتــاجى وما تســـوده من علاقات انتاجية . فالقرى العربية التى تكســب معاشها من الصيد تتباين أدوار المــرأة فيها والنظــرة اليها ، وتقبل مشــاركتها فى العملية الاجتماعية عن تلك التى تكســب معاشها من الزراعة (٣٧) والفن الانتاجى المســتخدم فى العملية الانتاجيــة يؤثر هو الآخــر فى أدوار النساء ، والوعى بهن . لقد ارتبط تصــنيف المرأة القروية فى مواضع تالية للرجال بالزراعة المعتمدة عــلى فن انتاجى يدوى عضلى متخلف ، حيث الرجل بحكم الفرصـــة التى اتيحت له ، الأقوى عضليا . كما تباين الوعى بالمرأة ، بتباين موقعها الطبقى ، فاشتغال المرأة يتراوح بين وسمه بالعيب الاجتماعى فى الطبقــات العليــا ، فى حين أضحى ضرورة فرضت نفسها على الطبقات الدنيا لتقــاوم العلاقات الانتاجية والأنماط التنموية المتحيزة . وثمــة عوامـــل اخرى بعضها رواسب فى البنية الاجتماعية ، وبعضها مشــتقات لهــذه الرواســب ، منها ما يمكن ربطــه بالتراث الدينى ، حيث المذاهب والفرق والاتجاهات الدينية تتباين فى رســمها لحدود حركة

المرأة القروية ومشاكلها ، فثمة تباين بين الشيعة والسنة مثلا فى تقبلهم لتعليم المرأة واشتغالها (٢٨) .

سادسا : شبه خاتمة :

يهم التركيز فى نهاية هذه الصفحات الموجزة على عدد من النقاط التى يتصور أن بعضها يلقى الضوء على الموضوع ، وأن بعضا آخر يكاد يكون مشروعات فروض ، وأفكار عامة فى حاجة الى تدقيق وتثبت عمليين :

١ — من البديهات انه لا يولد انسان رجلا كان أو امرأة ، يحمل عند ولادته خصائص الأمى ، غير المدرب ، فى حين أن مولودا آخر لا يحملها . ذلك أن الانسان يكتسب هذه الخصائص من بيئته ، أسرة وطبقة ومجتمعا محليا . ومعنى هذا أن المرأة القروية تولد اجتماعيا كأى انسان آخر فى أى مكان آخر . لكنه ومع مضى الزمن تعمل عدة عوامل لاحداث التباين بين امرأة واخرى وبين انسان وآخر ، حسب ما يتاح لها أو يحجب عنها من فرص تعليمية وتدريبية وتثقيفية .

٢ — انه مع التسليم بوجود خصائص مشتركة بين القرى العربية ، والقرويين العرب ، والقرويات العربيات ، الا أن ثمة محددات تصنع التمايز وعدم التجانس ، فمن يملك أرضا مثلا يكون مالكا وصاحب عمل ، أما المعدم فهو مضطر لبيع عمله لدى صاحب الأرض . وتقضى محدودية أجر العامل الأجير ، الى أن يدفع بأبنائه ذكورا واناثا الى سوق العمل ، وفى الوقت نفسه تحجب عنهم فرصا اجتماعية للتعليم والاعداد لعمل آخر .

٣ — أن القرية العربية مكان ككل مكان الذى يصوغه ويشكله الانسان ، لكن طالما وجدت موانع وعقبات تحول بين سيطرة هذا الانسان على بيئته وتأثيره فيها ، يصبح هو مغتربا عنها ، أسيرا لها ، خاضعا لخصائصها السلبية ، خاصة عندما يكون هذا الانسان محروما من التعليم والتفكير العلمى ، والفن الانتاجى المتقدم ،

٤ — ان مفهوم المرأة القروية المجرد ، مفهوم عام ومبهم ، ان صلح

عند مقتضيـــات تعميمات مقصـــودة بعينها ، فهو غير مجـــد عـــند التخطيط لادماج المرأة القروية فى التنمية ، لأن سيرورة التخطيط تقتضى تضـــاريس وملامح لأنماط نوعية من المرأة ، عبر الأســـر والطبقات ، والمجتمعات القروية ، الزراعية ، أو المعتمدة عـــلى الصـــيد مثلا .

٥ — ان أخطر ما فى الوعى القاصر ، وأحيانا الزائف بالمرأة القروية ، هو الذى يأتى من نقل أفكار ومفهومات توسم بالعلمية تقولب الواقع وتحول بين الباحث وبين ادراكه الحقيقى له . بل وأحيانا تفضى الى وسم البشر الذين يتحركون من خلاله بصـــفات وخصائص سطحية ، أو طارئة ، أو ثانوية ، كوسم القرويين العرب بالسلبية واللامبالاة ، والاتكالية ...... الخ) .

٦ — ان المطالبة بخروج المرأة الى ميدان العمل ، يجب أن تسبقه اجابات على أسئلة محورية منها :

(أ) أى امرأة نقصد ؟ وفى أى موقع اجتماعى ؟

(ب) أى عمل نقصد ولأى غايات مجتمعية ؟

(جـ) أى سياق بنائى يحدد هذا أو ذاك ؟ وما هى حدود الحركـــة الاجتماعية لادماج المرأة فيه ؟ .



المصــادر والحواشى

(١) لا يقصد بالتنمية الريفية المتكاملة ، وشمـولية التخطيط للقطاعات الانتاجية والخدمية فقط ، كما يشيع فى بعض الكتابات ، لأن المعنى اكثر عمقا وتعقدا من هذا . فهى تشمل **أولا** تكامل القطاعات الانتاجية والخدميــة بالمعنى الــذى يجعل من مخرجات كل قطاع مدخلات للقطاعات الأخرى ، فى الوحدة المحلية القاعدية نفسـهـا ، وتشمل **ثانيا** : تكاملا مكانيا على مستوى البيئة الجغرافية ، داخـل الوحدة او القاعدة ، ومع الوحدات المجاورة لها من خلال تخصص وتقسـيم للعمل ، على أســاس علمى وتخطيطى ، يضع الموارد والامكانات ومستقبل الحركة فى الحسبان . فلا يجوز مثلا أن تنتج الوحـدات المتجاورة السلع نفسها ، والا وقعت فى صراعات حول المواد الخام ، وحول تصريف المنتجات . وتشمل **ثالثا** : تكاملا مع الخطة القوميـة الشاملة للاقليم والقطر المعين بما يساعد على عدم ازدواجية الأدوار وصراعها . وتسعى **رابعا** : الى تحقيق التنمية من أسفل لمواجهة كثير من معوقات التنمية كالبيروقراطية والفساد الادارى ، وتركز السلطة وانحسار المشاركة الفعالة ، نتيجة لفشل التنمية من أعلى ، ومن النظم المركزية والعواصم ، حيث لم نلحظ كما أشار محبوب الحق فى كتابه الشهير « ستار الفقر » لتساقط نتائج النمو رذاذا من أعلى الى أسفل او من العواصم الحضرية الى القرى ، أو من الأغنياء للفقراء ، أو من الرجال الى النساء ، وتعتمد **خامسا** : اشباع الحاجات الأساسية ، وعدالة توزيع الفرص لصالح المنتجين ، الذين وهنت قدراتهم الفيزيقية عـلى العمل . بما يكفـل حقهم فى المشاركة فى العمل وقراراته وعوائده . لمزيد من التفصيل حول أسس ومضمون التنمية الريفية المتكاملة يمكن الرجوع الى ما يلى :

A) M.A. Zaman «Some Aspects of Integrated Rural Development» in **Seminar on Rural Development in somb Arab Countries**, A.P.I. Kartoum, 23-27, April, 1978, pp. 481-523.

B) I. Livingstone., «On The Concept of Integrated Rural Development» in Journal of Agri. Eco., Vol. 30., No. 1, 1979, pp. 49-55.

(٢) لمزيد من التفصيل حول النظام التعليمى العربى ، وتكافؤ الفرص بين الأرياف والحواضر ، وبين الطبقات ، وبين الرجال والنساء ، انظر د . دارم البصـــام « العلاقة بين التعليم والتنمية فى البلدان العربية فى الثمانينيات » فى **الحلقة النقاشية الثالثة للمعهد العربى للتخطيط بالكويت** ، يناير ١٩٨١ ، صص ١٠٥ — ١٦٣ . وايضا :

M. Abdul Fadil, **Education Expansion and Incomb Distribution in Egypt, 1952-1977**, A.P.I. Kuwait, 1977.

(٣) N. Nelson, **Why Has Development neglected Rural Women ?** Vol. I Pergamen Press, Oxrod, 1979, pp. 5-11.

(٤) د . محمد الجوهرى ، **علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث** ، دار المعارف ، القاهرة . ١٩٧٨ ، صص ٣٠١ — ٣٠٢ .

(٥) حول اسهام المراة والعمل المنزلى فى الناتج المحلى الاجمالى ، أنظر الورقة الهامة التى قدمها د . ماجد با حبيل « حول العمل المنزلى والأسرى كجزء من الناتج المحلى الاجمالى » والتى قدمت **الى الحلقة الدراسية حول ادماج المراة فى التنمية** ، بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، ومعهد التخطيط للتنمية بدمشق ، دمشق ١٠ — ٢٣ ديسمبر ١٩٧٩ .

(٦) أنظر اكثر من مثال على هذا النمط من الدراسات مجلدى بحـوث ودراسـات « المراة والتنمية فى الثمانينات » ، **أعمال المؤتمر الاقليمى**

الثانى للمراة فى الخليج والجزيرة العربية ، الجمعية الثقافية النسائية ، الكويت ، ١٩٨٢ .

(٧) د . جلال أمين ، **المشرق العربى والغرب** ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص‌ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٨) تدعم نتائج دراسة مسحية لمشكلات سبع قرى مصرية فى منطقة المجلس المحلى لبرج نزو الحمص ، أجا — دقهلية — مصر — هذه الاستخلاصات حيث أجاب القرويون بأن حوالى ثلثى مشكلات قراهم ، نتاج لقرارات وسياسات مركزية . أنظر **مشروع التنمية والسكان** ، جهاز السكان وتنظيم الأسرة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٩) W. Haque, et al., «Toward A Theory of Rural Development» **in Development Dialogue**, No. 2, 1972, Introduction.

(١٠) مغنية الأزرق ، **نشوء الطبقات فى الجزائر ، دراسة فى الاستعمار والتغيير الاجتماعى والسياسى** ، ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص‌ص ٢٢ — ٢٦ .

(١١) لطفى جواد ، « دراسة فى واقع الملكية ومسائل الاصلاح الزراعى فى الجزائر » **مجلة البحوث الاقتصادية والادارية** ، بغداد ، العدد الأول ، كانون ثان ، ١٩٧٨ ، ص‌ص ٧٢ — ٩٣ .

(١٢) د . محمد ابو مندور ، محمد حسين شمسان ، « التنمية والتغير الاجتماعى فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية » بحث قدم **لندوة الاطار الفكرى للعمل الاجتماعى العربى ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت** ٢٦ — ٢٩ سبتمبر ١٩٨١ .

(١٣) د . رزق الله هيلان ، « دراسة عن القطر العربى السورى » ، **لندوة الاطار الفكرى ، المصدر السابق ، جدول رقم (١٠)** .

(١٤) د. الهادى التيمومى ، « الطبقات الاجتماعية التونسية — الخطوط

العلمية ، المصدر السابق ، ص ٤٩ — ٥٤ من الورقة المذكورة .

(١٥) د . حيدر ابراهيم « حول عملية التنمية والتغير الاجتماعى فى القطر السودانى » المصدر السابق .

(١٦) د . محمد عاطف غيث ، **دراسات فى علم الاجتماع القروى** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ ، ص ٥٧ وما بعدها .

(١٧) B. Chiplin & P. Sloane ; **Sex Discrimination in the Labor Market**, The Macmillan, Laoden, 1976, pp. 104-105.

(١٨) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، **القانون والتغير الاجتماعى** ، بحث غير منشور ، ١٩٧٧ .

(١٩) د . مصطفى حجازى ، **التخلف الاجتماعى — مدخل الى سيكلوجية الانسان المقهور** ، معهد الانماء العربى ، فرع لبنان ، بيروت ، ١٩٧٦ ، مواضع متفرقة . وايضا د . هشام شرابى ، **مقدمات لدراسة المجتمع العربى** ، الطبعة الثانية ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ ص ٣٩ ، صص ١١٢ — ١١٤ . وأيضا عبد الباسط عبد المعطى « **صراع القيم وآثاره فى بناء الأسرة ووظائفها ، بالتطبيق على عينتين من أسر الريف والحضر** » رسالة ماجستير غير منشورة ، ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٦٩ ، نتائج العمل الميدانى .

(٢٠) عبد الباسط عبد المعطى ، صراع القيم وآثاره ، مصدر مذكور .

(٢١) د . نوال السعداوى ، « العقبات أمام المراة العربية والتنمية المؤتمر **الاقليمى الثانى للمراة فى الخليج والجزيرة العربية** ، مصدر مذكور ، صص ١٢٧ — ١٤٦ . خاصة صص ١٣١ — ١٣٢ .

(٢٢) باقر النجار ، « المرأة وعلاقات الانتاج فى مجتمعات الخليج التقليدية فى المؤتمر الاقليمى الثانى للمراة فى الخليج ، المجلد الأول ، مصدر مذكور ، صص ١٧٠ — ١٨٥ ، خاصة صص ١٧٣ — ١٧٩ .

(٢٣) د . أنعام عبد الجواد ، الوضع الاجتماعى للمرأة فى القانون المصرى المعاصر — بحث فى علم الاجتماع القانونى ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ . خاصة نتائج الدراسات الميدانية .

(٢٤) أنظر دراسات كل من . د. نوره الفلاح « نظرة الاعلام العربى الى عمل المراة » د. لطيفه الزيات « صورة المراة فى القصص والروايات العربية » دراسات بالمجلد الثانى بحوث المؤتمر الاقليمى الثانى ، للمراة فى الخليج والجزيرة العربية ، مصدر مذكور ، صص ٥٣٢ — ٥٦٩ ، صص ٦٨١ ٧٢٢ .

(٢٥) المصدر السابق .

(٢٦) د . نوال السعداوى ، المصدر المذكور ، د . عبد الباسط عبد المعطى ، فى الوعى الزائف بالمرأة الخليجية ، بحث مقدم للمؤتمر الاقليمى الثانى للمراة فى الخليج ، مصدر مذكور ، صص ٧٢٣ — ٧٥٣ .

(٢٧) **U.N., Preliminary Investigation Into The social Situation and Needs of women in villages in Bahrain, N.Y., 1977. pp. 3-5.**

(٢٨) Ibid., pp. 8-9.



حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربى (*)

تــأليف : عبد القادر الاربى (**)

ترجمة وتعليق : محمد الجوهرى

١ — مقدمـــة :

تستهدف هذه الدراسة تقديم تحليل نقدى للوضع الراهن لعلم الاجتماع العربى ، مع اهتمام خاص بمشكلاته ، والتى تتمثل فى تبعيته للنظم السياسية السائدة ولتمزق المجتمع العربى اليوم .

ولكى نلقى نظرة عامة على الاتجاهات السائدة اليوم فى علم الاجتماع العربى يتعين علينا عرضها من خلال استعراض بعض أبرز ممثليها واستعراض أعمالهم ، وهى الاتجاهات : الأكاديمى البحت ، الاتجاه السياسى ، والاتجاه الامبيريقى والاتجاه الأنثروبولوجى الاجتماعى . حيث أنه من المستحيل علينا أن نقدم عرضا شاملا مفصلا لكافة الاتجاهات السوسيولوجية وكافة ممثليهـا .

(*) Abdulkader Irabi, «Zum Stand der gegenwartigen arabischen Soziologie», in : Zeitschrift für Soziologie, Jahrgang 11, Heft 2, April 1982, pp. 167-182.

تصدر هذه المجلة عن كلية علم الاجتماع بجامعة بيلفيلد بألمانيا الغربية ، وتنشرها دار فرديناند امكه ، شتوتجارت ، ألمانيا .

(**) الدكتور عبد القادر الاربى يعمل حاليا أستاذا مساعدا لعلم الاجتماع بجامعة قاريونس ببنغازى بليبيا . وأرجو أن أعتذر — مقدما — اذا كان هناك خطأ فى كتابة اسم الزميل المؤلف باللغة العربية ، فذلك لو حدث سيكون أمرا صعبا على النفس ، وهو على أى حال يعكس تدهور حالة =

كما تستهدف هذه الدراسة عرض الواجبات الملقاة على علم الاجتماع العربى فى المستقبل ، والذى ينبغى أن يهتم بالقضايا العربية المشتركة أكثر من اهتمامه بالقضايا والمشكلات الاقليمية . ويتعين على علم الاجتماع المنشود هذا أن يسهم فى تطوير وعى اجتماعى يقود الى التحرر الاجتماعى . وتتمثل رسالته فى تحليل المجتمع العربى بواقعه البنائى ، وخصوصياته وتطورهـــا .

ونقدم للموضوع بلمحة تاريخية موجزة عن الفكر الاجتماعى عند العرب .

٢ — لمحـــة تاريخية :

شهدت الفلسفة الاجتماعية والاسلامية أزهى عصورها ابان ازدهار الدولة الاســـلامية خلال الفترة من القرن الثـــامن حتى القرن الثانى عشر الميلادى . وتتميز تلك المرحلة بالفكر الاجتماعى اليوتوبى (المثالى) المتأثر بالفلسفة الاغريقية . ومثال ذلك مؤلف الفارابى . **المدينة الفاضلة** ، حيث تبنى صاحبها أفكار أفلاطون المثالية وأبدع لنا تصورا فكريا جديدا متأثرا فيه بالثقافة العربية الاسلامية . وكان مفكرو ذلك العصر يعتبرون الدين الاسلامى بمثابة الأساس الاجتماعى والفلسفى لتكوين نظام اسلامى يسود العالم كله ، مما دفع العلماء العرب الى وضع تصورات يوتوبية لمجتمع مثالى يقوم على دعائم الاسلام . وهذا اللون من الفلسفة الاجتماعية هو الذى يميز الفكر الفلسفى ابان المرحلة العربية الكلاسيكية ، التى برز فيها — على سبيل المثال — ابن ســـينا ، وابن رشد ، والغزالى . غير أن آراءهم ظلت مع ذلك على المستوى النظرى المجرد ، لأنهم لم ينطلقوا فى وضعها من تحليل الأبنية الاجتماعية القائمة فى أيامهم .

= الاتصالات الشخصية بين المشتغلين بعلم الاجتماع فى الوطن العربى ، وهى من قضايا هذه الدراسة . وقد أشـــارت المجلة المذكورة (عـــلى صفحة ٢٣٠) الى اهتمام الزميل مؤلف المقال بدراسة التغير الاجتماعى فى المجتمع العربى . وقد نشر عددا من المقالات باللغتين العربية والألمانية فى علم الاجتماع ، كما صدر له فى بازل بسويسرا فى عام ١٩٧٨ كتاب بعنوان التاريخ الاجتماعى لفلسطين .

A. Irabi, Sozialgeschichte Palastinas.

(المترجم)

كما تنتمى الى المرحلة العربية الكلاسيكية المرحلة الثانية من الفكر الاجتماعى التى تتميز بظهور فكر ابن خلدون . وقد عاش ابن خلدون خلال القرن الرابع عشر فى تونس ، وقد تأثرت تحليلاته بما شاهده من بداية انحلال وتفكك العالم الاسلامى بعد انتهاء الخلافة العربية فى اسبانيا . وقد اتخذ ابن خلدون موقفا نقديا من التراث الفلسفى الاجتماعى العربى قبله . وترجع أهميته الحقيقية الى تصوره العلمى لكتابة التاريخ ، الذى يتطلب أول ما يتطلب نقد المصادر التاريخية والموضوعية وتحليل الظروف الاجتماعية. وتنطلق نظرياته الجديدة التى عرضها فى كتابه **المقدمة** من ضرورة تحليل الأبنية السياسية والاجتماعية والمادية للمجتمع . وهذا النوع من التحليل الاجتماعى الذى طالب به وانجزه فعلا ، هو الذى خلع عليه مكانته كعالم اجتماع ، الى جانب اهميته كمؤرخ .

وقد كان ابن خلدون بمثابة مرحلة ازدهار لتطور العلوم العربية وخاتمة مؤقتة لهذا التطور فى نفس الوقت ، ترتبت على الفتح العثمانى للبلاد العربية ، وسادت تلك البلاد مرحلة من الجمود .. وظل الحال على هذا الوضع الى أن بدأت الأفكار الفلسفية الاجتماعية التى ظهرت فى أوربا كثمرة لعصر التنوير تغزو العالم العربى فى أثناء القرن التاسع عشر . ومن أبرز الأفكار التى وجدت صدى لها فى المنطقة آراء سان سيمون ونظرية الداروينية الاجتماعية (انظر : خورى ، ١٩٤٣) . وقد حاول المفكرون العرب الذين تبنوا هذه الأفكار — التى ظهرت فى أوربا ابان حركة التنوير ، وخلال الثورة الفرنسية ، ومع بداية النظام الاستعمارى — أن يفسروا من خلالها الظواهر الاجتماعية لنظام الاستبداد الاقطاعى العثمانى (أنظر : خورى ، ١٩٤٣) (١).

---

(١) علينا أن نلاحظ هنا أن تلك الأفكار الفلسفية الاجتماعية المستوردة من الغرب قد لعبت أدوارا أخطر من ذلك ، وابعد دلالة وتأثيرا فى بعض الأحيان مما يذهب اليه كاتب المقال . فالمفكرون المصريون — على سبيل المثال — اتخذوا من آراء الداروينية الاجتماعية سندا لترويج فكرة التغير واستحالة بقاء الحياة على حال واحد . وذلك لعدة أغراض منها : أن الوضع المتخلف للعالم العربى الاسلامى — آنذاك — ليس ابديا ، ولكنه تحول من =

ويوضح لنا هذا الاتجاه الفلسفى الاجتماعى الاغتراب الثقافى للمجتمع العربى خلال تلك الفترة ، حيث بدأ العالم العربى يدخل آنذاك فى نطـاق التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الأوربية الكبرى (*)

وظهرت حركة الاصلاح الدينى الاسلامى كرد فعل لذلك الاتجاه ، تعد نوعا من الاحتجاج عليه وتقدم فى نفس الوقت بديلا للاتجـاه الثقافى المتنامى نحو الغرب ، وللتدهور الاقتصادى والسياسى القائم . وظهر هذا الاتجاه خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر مستهدفا تجديد المجتمع العربى على أساس من المبادىء الاسلامية . وأشهر دعاة الاصلاح الاسـلامى فى تلك الفترة جمال الدين الأفغانى ، والشـيخ محمد عبده ، وعبد الرحمن الكواكبى . وهم يرجعون التخلف الاجتماعى العـام الى الابتعاد عن التعاليم الاسلامية الحقة ، وليس الى طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية القائمة . وهم لم يريدوا مواجهة تحدى الحضـارة الغربية بتغيير لظـروف القائمة ، وانما عن طريق الرجـوع الى الاسلام ، الذى

= وضع مزدهر — فى الماضى — ، الى وضع متدهور . وهذا التحول قد حدث نتيجة أسباب وعوامل ، اذا عرفناها وواجهناها استطعنا أن نتجاوز حالة التخلف ، ونصل الى تحقيق نهضة اجتماعية . وقد ذهب قاسم أمين — كمثال محدد — الى أن النظم الاجتماعية تسير وفق قواعد وقوانين صارمة لا تختلف ، شأنها فى ذلك شأن الظواهر الطبيعية ، فاذا ما أردنا تغيير هذه النظم فلابد من تغيير أسبابها وعواملها .

ويقول قاسم أمين فى هذا الشأن : « ان على العلماء أن يدرسوا زمانهم درسا تاما ، ويقفوا على كيفية ارتباط حالهم بماضيهم وأخلاقهم وعوائدهم ومعتقداتهم وسياستهم ، حتى يتبين لهم ما هم عليه بكيفية لا تقبل الشك . ن هذه الأمـور انما هى العلل التى انتجت تلك الحالة ، وان تغييرهـا لا يكون بالصدفة ، وانما هو بتغيير يحدث فى تلك العوامل المؤثرة . اذ السبب والمسبب دائما متلازمان عقلا وعادة ، متى وجد أحدهما وجد الآخر حتما » . ثم يفسر الآية الكريمـة : « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » وفق هذه المبادىء . ويبين كيف أن الأمم تتطور باستمرار نحو التقدم .

يتضمن فى رأيهم كافة أسس التجديد والوحدة العربية الاسـلامية . ولم يتمكن هذا التصور الذى تجاهل أن الفهم المحافظ للدين — كما يمثله علماء الدين فى ذلك الوقت — انما هو يدعم علاقات القوة القائمة ، لم يتمكن من اعطاء المجتمع القوة الدافعة اللازمة للتغيير والتجديد .

وقد أدى تفكك الامبراطورية العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى الى أن فقدت حركة الاصلاح المؤمنة بالوحدة الاسلامية أحد مصـادر قوتها الفكرية الكبرى . وأفسحت بذلك الطريق لظهور حركة اصـلاحية جديدة معارضة للاتجاه التقليدى ، اتخذت طابعا قوميا وتقدميا واشتراكيا . حقيقة أن أصحاب ذلك الاتجاه ، وهم من الشباب المؤمن بالقومية والوحدة العربية ، كانوا يعتمدون أيضا على الأساس الاسلامى ، ولكنهم اعتمدوا على الأفكار الاشتراكية المرتبطة بصدر الاسلام .

= وكـان قاسم أمين يهدف الى دحض آراء القائلين بأن المصريين متخلفون ، وأن هذا التخلف سيظل ملازما لهم ، مؤكدا أن ذلك مسـتحيل عقلا ودينا . وذلك فى رد قاسم أمين على مؤلف دون داركور الفرنسى الذى كان قد زار مصر عدة مرات وكتب عنها كتابا بعنوان : **مصر والمصريون** ، سنة ١٨٩٣ نقد فيه النظم الاجتماعية المصرية والعربية نقدا مرا محاولا بسوء نية النيل من كرامة مصر والمصريين ، والحضارة العربية والاسلامية . فألف قاسم أمين كتابا بالفرنسية نشر عام ١٨٩٤ عنوانه : **المصريون . رد على السيد دون داركور** .

وهذا الذى عرضته نموذج واحد لحالة واحدة استخدمت فيها تلك الآراء المستوردة من الغرب ، فالمصريون اهتموا — كما فى هذا المثال — بنظرية التطور وبالمذهب الداروينى ليتخذوا منها — على حد قول حسن سـعفان — متكا فى الرد على ناقدى الاسلام والمصريين ، مبرهنين على أن ما يدعون اليه من تطور فى الفقه والتفسير وفى تغيير الحياة المصرية والنهوض بها شىء سليم ومنطقى ، بل وواجب ، وكذلك فى البرهنة على أن حال مصر والدول الاسلامية والعربية لا يمكن أن تبقى على ما هى عليه من الجمود والتأخر ، بل لابد وفق سنـة التطور من تغييرها حتى تلحق بركب الحضارة العالمى = .

وظهرت حركة الوحدة العربية كرد على محاولات التتريك وعلى الامبريالية الغربية وأطماعها . وقد اثرت تلك الحركة تأثيرا حاسما على تطور وعى حركات التحرير العربية . فالوحدة العربية — كايديولوجية سياسية واجتماعية — تمثل قوة تاريخية مازالت تعمل حتى اليوم كقوة دافعة لجميع الحركات القومية فى العالم العربى .

وتدلنا النظرة السريعة الى تاريخ الفكر الاجتماعى عند العرب على انه لم يوجد الى جانب بدايات علم الاجتماع عند ابن خلدون سوى فلسفة اجتماعية ذات توجية دينى وسياسى . ويلاحظ ايضا انه لدى ظهور البدايات الجديدة للفكر الاجتماعى فى القرن التاسع عشر لم ينتبه أحد الى افكار ابن خلدون ولم يعول عليها . ولم يحاول أحد عمل تحليل للأبنية الاجتماعية فى تلك الفترة . ولهذه الأسباب لم يتسنى قيام علم اجتماع مستقل فى المنطقة العربية . وظل الوضع على هذا الحال حتى أواخر الأربعينات حيث بادرت بعض الدول العربية الى تأسيس علم الاجتماع ، كعلم مطلوب منه أن يؤدى دورا معينا ، وتأثرا بعلم الاجتماع الغربى فى نظرياته وتصوراته (انظر : الخشاب ، ١٩٧٥ ، صفحة ٢٥٥) (٢) . ولم

= أنظر مزيدا من التفاصيل عند : حسن سعفان ، **موجز فى تاريخ علم الاجتماع فى مصر** ، المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة : ب ت (١٩٧٠) ، صص ٩ — ٣٥ . وأنظر كذلك محمد الجوهرى ، **المدخل الى علم الأجتماع** ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى . ١٩٨٢ . (المترجم)

(٢) الفقرة السابقة عليها عدد من الملاحظات لاختلافنا مع المؤلف فى النظر الى الأمور .

اولا : كيف كان ينتظر فى القرن التاسع عشر أن تبعث الحياة من جديد — فى مجتمع بلغ كل تلك الدرجة من التخلف — فى فكر عمره خمسة قرون . وهل بعث الحياة يكون بمجرد النبش واعادة القراءة دون رؤية جديدة . ان هذه الرؤية الجديدة لا يمكن أن تتخلق الا بواسطة مشعل وهاج . والحضارة العربية كانت فى قلب ظلام دامس . =

يستطع علم الاجتماع العربى أن يتحرر من هذا التأثر بالنظريات السوسيولوجية الغربية وهذا الميل اليها فى العصر الحاضر ، كما سيتضح من حديثنا فيما بعـــد .

ـ ثانيا : ان الرفض المبدئى القاطع لاستعارة أى فكر من الغرب (أو من الشرق) فكرة لا تستقيم وطبائع الأمور ، وحقائق التاريخ القديم والحديث . فالحضارة الانسانية تيار واحد لا يتوقف عن المسير ، ونحن نعطى له ونأخذ منه . المهم أن يكون أخذنا منه مبدعا وخلاقا . هكذا اخذنا عن الاغريق وغيرهم ، وأبدعنا حضارة عربية اسلامية زاهرة . ولا بأس أن نعود فنسترد شيئا من وديعتنا عند الغرب ونلتمس المذهب العلمى فى دراسة المجتمع . ويمكن به أن ندرس ابن خلدون ، أو نرسم خطوات الحركة لمستقبلنا ، فى أى اتجاه نشاء .

ثالثا : ان المؤلف يبالغ أحيانا فى تبسيط الأمور ، او اختزال المتغيرات ، وهذا يوقع فى بعض الخطأ ، ولا يتيح لنا الرؤية الواضحة ، بل يضيف الى تعقيدات الموقف . فالفكر العربى فى القرن التاسع عشر ، خاصـــة النصف الثانى ، لم يكن فقيرا الا من بعض الحركات الاصلاحية دينية أو سياسية . ان الصورة كانت بداية مواجهة حضارية شاملة بين الغرب المتقدم والمجتمع العربى المتخلف . وبداية هذه التفاعلات أفرزت فكرا متشعبا خصبا . المهم أن كارثة هذا الفكر — من وجهة نظرنا كمشتغلين بالتأريخ لعلم الاجتماع — أنه لم يتجه الى التطبيق على دراسة الواقع العربى القائم ، ولكنه انحصر فى ترديد ما يقال له ، واغفل أشياء كثيرة سيتحدث عنها مقال الزميل نفسه فيما بعد . وسبب فقر رؤيته السياســـية كامن فى طبيعة البناء الاجتماعى الاقتصادى القائم ويمكن أن نضع أيدينا عليه .

رابعا : أن الزميل يتجاهل تاريخا عريضا لعلم الاجتماع فى مصر سابق على أواخر الأربعينات ، أرجو أن يأخذه فى الاعتبار . (المترجم)

٣ ــ أزمة علم الاجتماع العربى :

الحقيقة أنه من الصعب تشخيص الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربى بدقة . فالمجتمع العربى يمر بمرحلة انتقال من المجتمع التقليدى الى المجتمع الصناعى . وما زالت توجد فى العالم العربى ، بعد عشرات السنين من الاستقلال السياسى الرسمى الذى حصلت عليه البلاد العربية ؛ مازالت توجد اشكال للتبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للعواصم (أى لمراكز التقدم فى الغرب الصناعى) .

وهذا الموقف المتأزم للعالم العربى يعكس أزمة علم الاجتماع العربى الراهنة ، الذى يفتقر الى المقدمات اللازمة لبلورة نظرية نقدية .

ففى الوقت الذى شـــهدت فيه أوربا الثـــورة البورجوازية ، كـــان العالم العربى يمر بمرحلة جمود نتيجة للحكم العثمانى المطلق . ولم يكن من الممكن أن ينشأ فى ظل تلك الظروف علم اجتماعى مستقل . وبدلا من ذلك نفذت خلال الفراغ الفكرى القائم آنذاك النظريات الاجتماعية الغربية ، وحدث نوع من السيطرة الثقافية على الفكر العربى .

كما يلاحظ أن الاستقلال السياسى الرسمى للبلاد العربية ، والذى ارتبط بتفتيت وحدة العالم العربى تبعا لمصالح القوى الاستعمارية ، لـــم يســـتطع أن يخلق الشروط المواتية لازدهار علم الاجتماع . وقام بدور فى الحفاظ على النظام القائم فى تلك البلاد اســـتجابة لطبيعة الرسالة التى حددتها له البـــلاد التى أدخلته وأدمجته فى نظم التعليم القائمة . وتبخرت الرسالة الحقيقية لعلم الاجتماع ، والتى تتمثل فى التدريس والبحث ، وتحولت الى ترديد لأفكار ونظريات علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى من ناحية ، والفلسفة الاجتماعية الاسلامية القديمة وتنفيذ بعض الدراسات الامبيريقية التى تكلفه بها الدولة من ناحية أخرى . وتميز علم الاجتماع العربى هذا بأنه وضعى النزعة ، يسعى الى التماس الحلول للمشكلات الاجتماعية فى اطار الظروف والعلاقات القائمة فى المجتمع .

ولذلك لم يستطع علم الاجتماع العربى حتى يومنا هذا أن يطور نظرية نقدية بسبب تبعيته للدولة وبسبب طبيعة تطوره المبتسرة ، لأنه على خلاف علم الاجتماع الأوربى لم ينشأ نشأة مستقلة ولم ينبثق عن مجتمعه الخاص . وتهدف النظرية النقدية فى رأينا الى أن تكسب الناس وعيا بوضعهم فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، وهى تضع نصب أعينها المساهمة فى تحرير الانسان . ومن الضرورى أن يعمل علم الاجتماع العربى على تطوير نظرية خاصة به ، تتمركز حول خصوصيات التطور العربى والمجتمع العربى وتضعهم فى بؤرة اهتمامها ، لكى لا يظل هذا العلم أكاديميا ونظريا خالصا .

وما زالت انجازات علم الاجتماع العربى قاصرة حتى اليوم علـى ميدان التكنولوجيا الاجتماعية **Social technology** (أو ما نسميه الهندسة الاجتماعية) .

وهذا هو الموقف المميز للوضع الراهن لعلم الاجتماع العربى ، الذى يستهدف الحفاظ على النظام القائم ، ويتصف بالاقليمية وعدم وضوح الاتجاهات النقدية فيما عدا بعض البدايات المتواضعة . ولذلك أصبح هذا العلم مغتربا عن ثقافته التى ينتمى اليها .

والى جانب التكنولوجيا الاجتماعية يوجد اتجاه آخر ينطلق من علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى ، ويحاول أصحابه تطبيق نظريات ذلك العلم الأوربى على المجتمع العربى ، بينما يقتصر دور الباقين على تكرار الأفكار الأجنبية وشرحها فى أعمالهم .

وسنحاول فيما يلى أن نعرض لأفكار بعض علماء الاجتماع العـرب المتأثرين بالنظريات السوسيولوجية الأوربية . ولما كانت أفكار دوركايم قد حظيت بصدى كبير فى المجال العربى ، فمن الطبيعى أن يكون حديثنا عن أتباع مدرسة دوركايم فى هذا العرض أكثر من حديثنا عن سواهم .

٤ ـ اتجاهات علم الاجتماع العربى المعاصر :

(ا) علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى :

يعد الدكتور على عبد الواحد وافى ـ من مصر ـ (ومن مواليد عام ١٩٠١) من اوائل ومن أشهر علماء الاجتماع العرب . ويرجع اليه الفضل فى انشاء قسم مستقل لعلم الاجتماع فى كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٤٩ . (٣) كما أنشئت الجمعية المصرية لعلم الاجتماع بمبادرة منه فى عام ١٩٥٦ بالقاهرة (٤) . وقد درس الدكتور وافى فى باريس وهو واحد من أتباع مدرسة دوركايم (٥) . وقد نشر عددا كبيرا من الكتب تتناول طائفة عريضة من الموضوعات ، يبدو فيها جميعا التأثر بمدرسة دوركايم .

---

(٣) الجامعة كان اسمها آنذاك جامعة فؤاد الأول ، وقد سميت جامعة القاهرة فى عام ١٩٥٢ ، وتاريخ انشاء القسم هو ١٩٤٧ وليس ١٩٤٩ كما يورد المؤلف وليس هذا هو الانشـــاء الأول للقسم بالجامعة المصرية فقد سـبق أن أنشىء قســم للاجتماع بكلية الآداب بالجـامعة المصرية عند تحويلها من جامعة أهلية الى جامعة حكومية عام ١٩٢٥ . وخرج هذا القسم عددا من الدفعات آخرها تخرج عام ١٩٣٤ . وكان قد صدر قرار فى عام ١٩٣٠ باغلاق القسم وضمه الى قسم الفلسفة . فهذا التأسيس فى عام ١٩٤٧ هو اعادة افتتاح لذلك القسم (المترجم)

(٤) التاريخ الصحيح لتأسيس الجامعة المصرية لعلم الاجتماع هو ١٩٥٠ وليس ١٩٥٦ ، حيث أن الدكتور وافى ترك الجامعة فى شهر يناير ١٩٥٣ ، وتقلص دوره فى ميدان التنظيم الرسمى للعلم منذ ذلك الحين ، وان ظل على عطائه للعلم ونضاله فى سبيله حتى كتابة هذه الكلمات . وكانت الجمعية برئاسة الدكتور منصور فهمى باشا ، وسكرتارية الدكتور وافى ، ولـم تحقق الجمعية اى انجاز ملموس على الاطلاق . (المترجم)

(٥) الدكتور على عبد الواحد وافى تخرج من كلية دار العلوم (مدرسة دار العلوم آنذاك) ، وأرسل فى بعثة حكومية الى فرنسا ، حيث حصل على درجة الدكتوراه من جامعة باريس برسالته : اسهام فى نظرية اجتماعية للرق (باللغة الفرنسية) عام ١٩٣١ ، تحت اشراف البرفوسور فوكونيه . (المترجم)

ومن النماذج الدالة على تنوع موضوعات مؤلفاته ، نورد العناوين التالية :

- مساهمة فى نظرية اجتماعية للرق (بالفرنسية عام ١٩٣١)
- الأسرة والمجتمع (١٩٤٥)
- المسئولية والجزاء (١٩٤٨)
- اللغة والمجتمع (١٩٥١)
- الاقتصاد السياسى (١٩٥٢)
- اللعب والعمل ونشأة اللغة ومقال الحرية المدنية فى الاسلام (١٩٦٧) .

ونود أن نناقش فيما يلى مؤلفه عن **المسئولية والجزاء** الذى تأثر فيه بأستاذه البروفسور فوكونيه أحد عمد مدرسة دوركايم الاجتماعية . وهو يعتمد فى مؤلفه هذا على كتاب فوكونيه **المسئولية** . (أنظر : فوكونيه ، ١٩٢٠) .

ولكى يغطى وافى فى معالجته كافة جوانب المسئولية والجزاء اتخذ منهجا تاريخيا دوريا فى العرض ، فجاء كلامه مجردا متباعدا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، عارضا علينا تصورات الشعوب الأخرى التى عاشت فى ثقافات أخرى وعصور مختلفة للمفاهيم التى يتناولها فى بحثه . واعتمد فى عرضه هذا على تقارير الرحالة ، والدراسات الاثنوجرافية ، والأعمال التاريخية والكتب الدينية ، كالقرآن والكتاب المقدس (أنظر : وافى ، ١٩٤٨ ، صفحة ٥) . كما يعرض لنظريات المسئولية والجزاء (أنظر : صفحة ٩٧) . وهو يستعرض فى ذلك بعض النظريات الفلسفية والتاريخية ، ولو أنه هو نفسه يعتبر أنها لم توف الموضوع حقه من الناحية العلمية . فالفلسفة تتعرض لما ينبغى أن يكون ، ولا تتطرق الى بحث العلاقة الواقعية بين المسئولية والجزاء فى الماضى والحاضر .

حقيقة أن المؤرخين يهتمون بدراسة الظروف الواقعية فى العصور المختلفة

وعند الشعوب المختلفة ، ولكن ذلك يتم على أساس بعض التصـــورات النظرية المتميزة ، التى لا يختبرونها فى الواقع . ولهذا السبب لم يستطع المؤرخون أن يقدموا نظرية صـــحيحة عن المســـئولية والجزاء فى الماضى والحاضر .

« مهذا الموقف الذى يتخذونه يجعل نظرياتهم فلسفية فى طابعها ، حتى ولو بدت لنا أنها نظريات تاريخية . فالمؤرخون لا يتركون الوقائع التاريخية على حالها ... ولكنهم ينطلقون من مبدأ فلسفى يؤمنون به سلفا ، ثـــم يرجعون الى التأريخ ، ويحاولون تطويعه لهذا المبدأ ، مهما كلفهم ذلك من تزوير الحقائق » . (صفحة ١٢٦) .

ويدرس فى الجزء الأخير الظروف الاجتماعية : كيف يحدث الفعل الذى يستوجب الجزاء ، والمجتمع هو الذى يحدد طبيعة الأعمال التى يســـائل عليها صاحبها ، والذى يستوجب بالتالى توقيع جزاء معين عليه . فالمجتمع هو المرجع الأول والأخير فى كل المسائل المتعلقه بالمسئولية والجزاء . وهو فى ذلك يتأثر بالدين ، والســـنن الأخلاقية ، والعرف والعادات والتاريخ (أنظر : صفحة ١٤٤) . ويرى وافى أن الجزاء يؤدى وظيفة اجتماعية ، تتمثل فى تربية الجانى من ناحية ، وفى حماية المجتمع من الانهيار من نـــاحية أخرى . « أن الوظيفة الاجتماعية للمسئولية والجزاء هى المحافظة على حياة المجتمع وصيانة نظمه الاجتماعية » (صفحة ١٤٣) .

ويختم الدكتور وافى دراسته بتوجيه النصح الى من يريد اجراء اصلاحات على هذه الجوانب أن «يهتم بدراسة مجتمعه ، وانساقه العامة وقوانينه دراسة كاملة ، لكى يتبين ما يمكن عمله فى هذا المجال ، وما يتفق مع قوانين التطور وما يتنافى مع طبيعة الأشياء ، بحيث تأتى اصلاحاته متفقه وتلك الطبيعة ويكتب لها النجاح والتوفيق » (ص ١٤٦) .

فالدكتور وافى كواحد من أتباع مدرسة دوركايم يفهم المسئولية والجزاء كظواهر . وهو يدرك بحق أن المجتمع هو الذى يحدد نوع الأعمال التى

يساءل عليها الفرد ، كما يدرك أن الجزاء يخدم استمرار المجتمع ويعمل على حمايته ، وينبغى أن يكون كذلك فعلا . غير أن الملاحظ ان تصور وافى للمجتمع تصور مجرد ، فهو يتقبل الظروف الاجتماعية القائمة كما هى ، دون أن يتناولها بالتأمل والنقد . فالمسئولية والجزاء ، بصرف النظر عن دور القهر القائمة ، تستهدفان الحفاظ على المعايير الشائعة وتأكيدها .

ان الملاحظ ان وافى فى دراسته تلك وفى سائر كتبه الأخرى لا يخرج عن حدود تراث مدرسة دوركايم ولا يتجاوزها ، خاصة كما جاءت فى مؤلفات دوركايم المعروفة : **الانتحار** (طبعة عام ١٩٣٠) ، **وحول تقسيم العمل الاجتماعى** (طبعة ١٩٢٦) ، **وقواعد المنهج فى علم الاجتماع** (طبعة ١٩٠٨) .

ويعالج وافى فى محاضراته : **الحرية المدنية فى الاسلام** التى القاها فى جامعة أم درمان بالسودان عام ١٩٦٧ موضوعا اسلاميا ، ولكن بأسلوب فلسفى ، ودون أن يربطه بالمجتمع العربى على أى نحو . وهو يقرر فى محاضرته تلك أن الاسلام قد كفل لجميع الناس حق الحرية المدنية ؛ باستثناء الأطفال والمجانين (قارن وافى ، ١٩٦٧ ، صفحة ٣) . ويبرز بوجه خاص أن الاسلام قد كفل تلك الحرية المدنية للنساء والعبيد ايضا . وفى رأيه أن أحدث التشريعات فى البلاد المتحضرة والديموقراطية لم تكفل المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق المدنية كما كفلها الاسلام . (انظر : صفحة ٥) . كذلك يضمن الاسلام لأتباع الديانات الأخرى الذين يعيشون فى المجتمع الاسلامى نفس الحقوق المدنية . حقيقة أن الاسلام لم يحرر العبيد بنص تشريعى دفعة واحدة ، ولكنه مع ذلك منحهم الامكانيات والفرص القانونية التى تكفل لهم الاستمتاع — تدريجيا — بالحرية المدنية .

وليس هناك ثمة شك على الاطلاق فى أن الاسلام قد لعب دورا هاما فى تحرير الانسان . ولكن الشىء الذى يغفل وافى الاشارة اليه أن القطاع الأكبر من المجتمع العربى فى العصر الحاضر لا يتمتع بالحقوق التى كفلها له الاسلام . ولذلك يعاب على وافى هنا أنه ينظر نظرة مجردة الى الواقع

الاجتماعى العربى ، ويقدم النظريات الفلسفية والدينية كما لو كانت واقعا قائما فعلا .

فعلم الاجتماع عند وافى ظل اسيرا لنظريات دوركايم ، محصورا فى نطاقها . واللافت للنظر فى ذلك ، انه يعرض منهج دوركايم فى علم الاجتماع ويعرفه جيدا ، ولكنه لا يطبقه فى تحليل المجتمع العربى . فهو فى كل دراساته وبحوثه يتحرك فى اطار سوسيولوجى عام ، ولا يمس المشكلات المحددة للمجتمع العربى . ويبدو ذلك أوضح ما يكون فى دراساته الاجتماعية اللغوية التى سبقت الاشارة اليها : **اللغة والمجتمع** ، التى لا يخرج فيها عن مجرد عرض نظريات دوركايم (أنظر : وافى ، ١٩٥١ ، صفحة ٥) . وقد أصاب الدكتور عبد الله شريت Shriett فى نقده لكتاب وافى ، وذلك فى ثنايا مقاله عن « العلاقة بين اللغة والمجتمع » الذى قدمه **لمؤتمر النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى** الذى عقد فى الجزائر عام ١٩٧٣ ، حيث قال تعليقا عليها : « اننى لم أجد عنده (يقصد وافى) تصويرا لهذه العلاقة ، طبعا ولا تحليلا لها ، وكل ما صادفته عبارة عن اشارات لقضايا جزئية خاصة باللغة العربية فى اطار المفاهيم الغربية عن اللغة والمجتمع » (أنظر شريت ، ١٩٧٣ ، صفحة ٣٤٧) . ومن ذلك يتضح أن علم الاجتماع عند وافى كان متطرفا فى نزعته السوسيولوجية وكان فلسفيا فى طبيعته ، وتجاهل تماما الأساس المادى للمجتمع .

ومن اتباع الاتجاه المتأثرة بعلم الاتجاه الغربى والموجودين بكثرة فى مصر نذكر : حنا رزق (٦) (المولود عام ١٩٠٤) ، الذى درس فى أمريكا ، وتركز نشاطه العلمى فى ميدان السكان ، وعبد العزيز عزت (ولد عام ١٩٠٧ — وتوفى عام ١٩٧٠) (٧) ، ومصطفى الخشاب (ولد عام ١٩١٧

---

(٦) حنا رزق اهتماماته بالخدمة الاجتماعية والسكان والتربية اهتمامات اساسية ، ولا تدخله بين زمرة المشتغلين بعلم الاجتماع لا بحثا ولا تدريسا ولا تأليفا . (المترجم)

(٧) تمت اضافة تاريخ الوفاة بمعرفتى (المترجم)

وتوفى عام ١٩٧٨) (٨) . والدكتور عزت مثل الدكتور وافى من اتباع مدرسة دوركايم المتحمسين الأوفياء لها . كما أطلع كذلك على التراث الأمريكى والانجليزى فى علم الاجتماع . وعلم الاجتماع فى رايه علم نظرى ، مختلف تمام الاختلاف عن فلسفة التاريخ وعن التصورات اليوتوبية (٩) . وهو فى دراسته **مقارنة بين ابن خلدون ودوركايم** (صدرت باللغة العربية عام ١٩٥٢) يبرز أهمية ابن خلدون كعالم اجتماع ، فقد عرض فى « مقدمته » لعدد من الظواهر الاجتماعية ، ولكن ليس بالطريقة التى حددها دوركايم . وقد نشر عزت عددا من الدراسات عن دوركايم ، وترجم الى اللغة العربية مؤلفه علم **الاجتماع والعلوم الاجتماعية** ، عام ١٩٥٢ .

ومن ممثلى الاتجاه الأوربى الكلاسيكى فى علم الاجتماع الدكتور عبد الكريم اليافى ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة دمشق . وقد أشتهر دكتور اليافى بتأليف عدد من الكتب المدرسية ، نذكر منها : **تمهيد فى علم الاجتماع ،** (انظر : اليافى ، ١٩٥٢) ، وكتابه **فى علم السكان** (اليافى ، ١٩٥٩) . والكتابان مقدمات جيدة ومتعمقة فى علم الاجتماع وميادينه المختلفة .

ومن الأساتذة الذين اشتهروا ايضا بعرض علم الاجتماع الغربى عالم الاجتماع العراقى — الذى توفى مؤخرا — عبد الجليل الطاهر . وقد استعرض

---

(٨) تمت اضافة تاريخ الميلاد وتاريخ الوفاة بمعرفتى (المترجم) .

(٩) هذا الحكم فيه شىء من عدم الدقة ، فالدكتور عبد العزيز عزت انتبه منذ وقت مبكر فى محاضراته علينا كطلاب وفى بعض مؤلفاته الى دور علم الاجتماع فى خدمة السياسة الاجتماعية والاصلاح الاجتماعى . واكتفى بالاشارة الى نموذج واحد على هذا الاهتمام هو كتابه **ثورة التحرير والاصلاح** الاجتماعى، القاهرة ١٩٥٨ ، مهما كانت تحفظاتنا عليه ، ولكن تلك قضية أخرى . والأهم من ذلك الدراسة الميدانية الواسعة التى أجراها قسم الاجتماع بجامعة القاهرة تحت اشرافه عن ثلاث قرى بمحافظة الجيزة ، هى كفر طهرمس وأبو قتاده وزنين ، واشترك فيها بعض الأساتذة والطلاب ، وكانت نوعا من المسح الاجتماعى البسيط ، ونشرت نتائجها فى كتاب عن مطبعة جامعة القاهرة ، عام ١٩٥٩ .

فى كتابه : مسيرة المجتمع (أنظر : الطاهر ، ١٩٦٦) نظريات علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى حول موضوع التطور الاجتماعى . ولا نجد فى كتابه أى ربط لتلك النظريات بالمجتمع العربى .. ولكننا ننوه هنا بطريقته العلمية الدقيقة فى التأليف . اذ نجد عنده كل الاشارات اللازمة الى المراجع والمصادر على خلاف غيره من علماء الاجتماع أتباع هذا الاتجاه .

كما قام بتدريس علم الاجتماع فى مصر أيضا الدكتور حسن شحاته سعفان . وقد نشر عددا كبيرا من الكتب عن بعض موضوعات علم الاجتماع العامة والمتخصصة ، ابتداء من أسس علم الاجتماع ، مرورا بعلم الجريمة ، وعلم الاجتماع الدينى ، وعلم الاجتماع التاريخى وعلم الاجتماع الاقتصادى ، وانتها بعلم الأنثروبولوجيا . ونورد فيما يلى بعض عناوين مؤلفاته .

- مشكلات المجتمع المصرى (أنظر : سعفان ، ١٩٥١)
- أسس علم الاجتماع (أنظر : سعفان ، ١٩٥٣)
- تاريخ الفكر الاجتماعى (أنظر : سعفان ، ١٩٥٧)
- الدين والمجتمع (أنظر : سعفان ، ١٩٥٧ / ١٩٥٨)

ولا تنم مؤلفات سعفان عن موقف خاص للمؤلف أو اتجاه نظرى معين ينتمى اليه . فهى عبارة عن جهد تجميعى نشط ، ولا تنطوى على أى انجاز علمى حقيقى . يضاف الى هذا أن طريقته فى التأليف عليها بعض المآخذ : فهو يستخدم عددا كبيرا من الأعمال العلمية لعلماء معاصرين وقدامى ، دون أن يحدد المصادر التى أخذ منها والمراجع التى رجع اليها .

وهذا الاتجاه الذى يمثل موقفا غير ملتزم لعلم الاجتماع ، والذى يمثله حسن سعفان ، اتجاه شائع فى العالم العربى . والملاحظ على انتاج أصحاب هذا الاتجاه أنه غزير من حيث الكم ، ولكنه من حيث النوع ليست له أى قيمة حقيقية . فهو من ناحية لا يسهم اطلاقا فى تطوير علم اجتماع عربى ، وهو من ناحية أخرى لا يلعب أى دور فى تحليل المجتمع العربى القائم .

وانما هو عبارة عن تجميعات لنظريات مختلفة ، دون اى ربط بينها وبين المشكلات الملحة القائمة فى المجتمع . وعلاوة على هذا يؤخذ عليه غياب الموضوعية وتدنى مستوى الدقة العلمية . فكثيرا ما تنقص الاشارات الضرورية الى المراجع والمصادر . وهذا الصنف من علماء الاجتماع لا يعدون مهنتهم هذه رسالة علمية ، فهم ثمرة من ثمار التخلف ووضعها التابع المعتمد على المراكز . وهؤلاء العلماء غير الملتزمين هم الفريق المسيطر على البيئة العلمية ، ويقفون بالمرصاد أمام نمو وتطور الاتجاهات النقدية فى علم الاجتماع. والملاحظ ان النظم الحاكمة تشجع هذا الاتجاه اللاسياسى فى علم الاجتماع . لأنه يحقق لها مصالحها ويحافظ عليها .

(ب) علم الاجتماع الامبيريقى :

ويمثل تيار البحوث الامبيريقية الاتجاه الثانى فى علم الاجتماع العربى المعاصر . ومن أبرز ممثلى هذا الاتجاه حسن الساعاتى ، المولود عام ١٩١٦ . وقد درس التربية وعلم الاجتماع فى القاهرة ولندن ، ويعمل فى ميدان علم الاجتماع منذ عودته الى مصر عام ١٩٤٨ (١٠) . ومارس التدريس فى جامعة الاسكندرية أولا ، ثم فى القاهرة بعد ذلك (جامعة عين شمس) (١١) ، ويتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ عام ١٩٥٦ .

ويهدف الساعاتى من دراساته الى التعرف على التغير الاجتماعى فى

---

(١٠) الدكتور حسن عبد العزيز الساعاتى حصل على الليسانس فى الآداب من قسم اللغة الانجليزية بآداب القاهرة (جامعة فؤاد الأول أيامها) سنة ١٩٣٨ . ثم حصل على دبلوم معهد التربية العالى بالقاهرة . ثم ارسل فى بعثة حيث حصل على الدكتوراه فى علم الاجتماع ١٩٤٦/٩/٣٠ تحت اشراف الأساتذة موريس جنزبرج (علم الاجتماع) وهرمان مانهايم (علم الاجرام) وكارل لويد (العلوم والدراسات القانونية) . وقد نشرت رسالته تحت عنوان **علم الاجتماع الجنائى** ، عام ١٩٥١ بالقاهرة . عن حسن سعفان ، موجز تاريخ علم الاجتماع فى مصر ، مرجع سابق ، ص٨٩ وما بعدها (المترجم)

(١١) تمت اضافة جامعة عين شمس من جانبى . (المترجم)

المجتمع المصرى باستخدام أساليب البحث الاجتماعى الامبيريقى . وقد أولى اهتماما خاصا لدراسة العلاقة بين التغير الاجتماعى والجريمة ، وآثار التصنيع على المجتمع .

فدرس فى كتابه **علم الاجتماع الجنائى** (أنظر : الساعاتى ، ١٩٥١) انحراف الأحداث فى مصر . وبدأ دراسته بمناقشة النظريات المشهورة فى تفسير الجريمة ، مثل نظرية الوراثة ونظرية البيئة ، ونظرية تعدد عوامل السلوك الانحرافى .

ويتناول فى الفصل الثانى تطور تشريعات الأحداث فى مصر ، خاصة تلك المتصلة بتأهيلهم وحماية الصغار . وهو يطالب فى ثنايا ذلك أن تعمل كافة تشريعات التأهيل على خدمة الحدث الجانح . ويقدم الساعاتى فى الفصل الثالث احصائيات عن الأحداث الجانحين فى مختلف المدن المصرية . وهذه الاحصائيات مصنفة حسب فئات السن ، ونوع الجناح ، وعدد مرات الجناح ، وحسب العقوبات التى صدرت بحق هؤلاء الجانحين . واتضح أن اغلب هؤلاء الأحداث الجانحين ارتكبوا جرائم الاعتداء على الممتلكات . أما صلب الكتاب فيقدم على دراسات امبيريقية أجراها المؤلف على أسباب جناح الأحداث فى مصر . وقد قام فى هذه الدراسة ببحث حالة ٨٠٠ حدث جانح من الجنسين فى مدن مختلفة ، كما درس مجموعة ضابطة من أحداث أسويا (غير جانحين) وزار أسرهم . وتدور الدراسة أساسا حول التعرف على الخلفية الاجتماعية للأحداث . فتتناول أسئلة عن الظروف الاقتصادية للأسرة ، وأسلوب الوالدين فى التربية ، وما اذا كانت الأسرة سليمة مكتملة أم لا ، وكذلك الحالة الصحية للأسرة . اما بالنسبة للحدث نفسه فقد اهتمت الدراسة بالتعرف على مدة استمراره فى الدراسة ، وتكوينه المهنى ، وبطالته ، وحالته الجسمية والنفسية ، والدوافع التى أدت الى الجناح من وجهة نظر الجانح نفسه .

وقد انتهت دراسته الى تأكيد اثر البيئة فى الجناح الذى تقول به

نظرية البيئة . ومن اهم اسباب جناح الأحداث البطالة ، وكذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة . اما أسلوب التربية والحالة الصحية فقد اتضح أنها عوامل ثانوية في هذا الصدد . وقد اعتبر الساعاتي أن العامل الرئيسي للجناح هو ضعف الانتماء الاجتماعي للحدث في المدن نتيجة لعملية الهجرة من الريف الى المدينة . بل انه اتضح أن جناح الأحداث مشكلة حضرية خالصة (أنظر : الساعاتي ، ١٩٥١ ، صفحة ١٩٦) ، حيث يختفي فيها الضبط الاجتماعي ، الذى تمارسه الأسرة الكبيرة أو العائلة على الحدث في القرية . وفي المدينة يتعرض الأحداث لتأثير بعض الكبار الذين يخضعونهم لهم ، ويستغلونهم في تنفيذ بعض الأعمال الاجرامية . « وتستطيع أن نقول دون تحفظ أن جناح الأحداث وتفكك أواصرهم الاجتماعية تمثل الى حد كبير مشكلة الكبار لا الصغار » (الساعاتي ، ١٩٥١ ، صفحة ١٣٧) .

وقد شخص الساعاتي الهجرة من الريف الى المدينة وما يترتب عليها من تفكك الأواصر الاجتماعية كمشكلة خاصة بمصر وبالبلاد النامية بصفة عامة . وهى نفس المشكلة التى كانت تعانى منها البلاد الصناعية المتقدمة طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، مع اختلاف الظروف من بعض النواحي الأخرى .

وبناء على النتائج التى انتهت اليها الدراسة يعرض الساعاتي لبعض الاجراءات الوقائية لمواجهة الجناح ، وامكانيات تأهيل الأحداث المنحرفين . وتتمثل الخطوة الأولى عنده في مكافحة الأمية والفقر والمرض . كما يجب أن تشارك كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية في عملية تأهيل الأحداث الجانحين والشباب الذى يعانى من تفكك أواصره الاجتماعية ، خاصة تلك التى يتصل مجال نشاطها بهذا الميدان ، وخاصة الشرطة ، والمحاكم وكذلك المؤسسات الخاصة برعاية الأحداث وتأهيلهم للعودة الى المجتمع . كذلك يجب أن تأخذ العقوبات في اعتبارها اصلاح الحدث الجانح ، ومن هنا تعد العقوبات القاسية أمرا ضارا لا يخدم هذا الهدف ، لأنها تؤدى

الى العكس ، وهى عودة الجانح نهائيا الى عالم الجريمة . كما يجب أن تشارك المدارس فى عملية الاصلاح ، وكذلك المؤسسات ، والآباء . ويوجه الساعاتى اهتماما خاصا فى دراسته لاجراءات الاصلاح وامكانياته . ومن الضرورى أن تتضمن تلك الاجراءات التشريعات والاجراءات القانونية والمؤسسات الخاصة برعاية الشباب .

لقد قدم الساعاتى فى هذا الكتاب دراسة دقيقة لجناح الأحداث وأسبابه وعوامله وتوصل بحق الى ان أسبابه ترجع الى البيئة الاجتماعية الموجودة فى المجتمع المصرى العربى . كما أن نظرته الى وظيفة العقوبة ، والى عملية الاصلاح ، وتأهيل الحدث للعودة الى المجتمع السوى نظرة ايجابية ، وهى خطوة تقدمية وليبرالية بالنسبة لقانون العقوبات العربى .

كما أن اجراءات الاصلاح التى يقترحها معقولة وسليمة تماما ، طالما أننا نتكلم فى حدود المجتمع القائم ولا نتجاوزه . ولكننا نلاحظ على أى حال أن الساعاتى لم يتخذ موقفا نقديا من الظروف الاجتماعية القائمة ، ومن ثم فاقتراحاته لا تنصرف الا الى الأعراض (ولا تمس جوهر الواقع القائم) . وقد صرف النظر عن تأمل الأسباب الحقيقية للتحضر وما ينجم عنه من تفكك الأواصر الاجتماعية للشباب .

ان دراسة الساعاتى نموذج للبحث الامبيريقى الجيد ، الذى يتصدى لدراسة احدى المشكلات الملحة للمجتمع العربى ، دون أن تكلف نفسها مئونة البحث عن الأسباب العميقة الكامنة فى الظروف الاقتصادية القائمة .

وقد قدم الساعاتى دراسة امبيريقية اخرى بعنوان : **التصنيع والعمران** (أنظر : الساعاتى ، ١٩٦٢) . وقد بدأ الكتاب بعرض تاريخى لتطور الصناعة فى مصر . وتمثل صلب الكتاب دراسة امبيريقية عن احوال عمال الصناعة فى مدينة الاسكندرية . ولن يتسع المقام هنا لاستعراض أبواب الدراسة ومضمونها والمناهج التى استخدمت فى اجرائها ، ولكننا نرى من الواجب الاشارة بايجاز الى أهم نتائج البحث . انتهى الساعاتى الى أن نسبة كبيرة من العمال هم عبارة عن فلاحين مهاجرين من المناطق الريفية

المجاورة . فالصناعة تساهم بذلك فى تخفيف الضغط السكانى على القرى ، خاصة تلك القريبة من مدينة الاسكندرية . (انظر : الساعاتى ، ١٩٦٢ ، صفحة ٣٩٠) . ويأتى أغلب أولئك العمال الى المدينة فى سن صغيرة جدا ، فى عمر يتراوح بين الثالثة عشر والثالثة والعشرين . ويأتون على غير دراية بأى مهنة صناعية ، ولذلك لا يمكن أن يلتحقوا الا بأعمال معاونة ، أو أن المصانع تقوم بتدريبهم بمعرفتها على الأعمال التى سيؤدونها . وهم يعيشون فى الغالب بعيدا عن وسط المدينة فى احياء متخلفة قريبا من أماكن عملهم .

ويختلف أسلوب معيشة العمال الحضريين من حيث أنهم يعيشـــون فى ظروف سكنية أفضل . ولكن الأجور بصفة عامة منخفضة ، ولا تفى بعد دفع نفقات الطعام والمسكن الا للجلوس على المقهى فى بعض الأحيان أو دخول السينما بين الحين والآخر . وقد أبدى جميع العمال رغبتهم فى الحصول على وظائف ثابتة ، كما اتضح أن تنقل العمال بين المصانع أمر قليل الحدوث .

ولتحســـين أحوال العمال يقترح الساعاتى أن تســـاهم المؤسسات الصناعية مجتمعة فى تحسين ظروف السكن وتقديم خدمة صحية مجانية للعمال (أنظر : الساعاتى ، ١٩٦٢ ، صفحة ٣٩) . أما تدفق العمال الريفيين غير المنظم على المدنية ، والذى يؤدى الى مشكلة تضخم خطيرة لمدينة الاسكندرية، فلا يمكن مواجهته الا بواسطة بعض الاجراءات الحكومية . ولذلك يجب انشاء مكاتب جديدة للعمل ، وتوسيع وتدعيم مكاتب العمل القائمة ، وهى الجهة المسئولة عن اختيار العمال الجدد ، وتوجيههم ، وتدريبهم (انظر : الساعاتى ، ١٩٦٢ ، صفحة ٣٩٦) .

وهكذا يتضح من هذا العرض الموجز أن الساعاتى يقدم فى هذا الكتاب صورة مفصلة لحالة العمال الصناعيين . وهو يقدم فى هـــذه الدراســـة مادة غنية ، كما فعل فى دراســـته عن جناح الأحداث . وهى مادة يمكن اخضاعها لمزيد من التحليلات والاستفادة بها فى اجراء دراسات مقارنة . ويمكن أن نصف الدراستين معا بأنهما دراستان امبيريقيتان جيدتان ، أدتا دورا رياديا فى المنطقة العربية وقت ظهورهما .

وعلاوة على هاتين الدراستين الامبيريقيتين قدم الساعاتى دراسة بعنوان : **علم الاجتماع القانونى** (انظر : الساعاتى ، ١٩٦٨) وعددا من الكتب فى علم الاجتماع العام .

وقد استهدف الساعاتى بدراساته الامبيريقية تأسيس مدرسة عربية فى علم الاجتماع ، تكون لهـا نظرياتها الخاصة يمكن أن تتفق أو تختلف مع النظريات السوسيولوجية التى توصل اليها علماء الاجتماع فى البلاد الأخرى . (انظر : مقدمة الطبعة الثانية من كتاب : علم الاجتماع القانونى) .

ويمكن القول على أى حال بأن هدف الساعاتى ، الوصول الى نظرية عن طريق البحوث الامبيريقية ، لم يصادف نجاحا حتى الآن .

كذلك أنشىء فى القاهرة فى منتصف الخمسينات **المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية** ، الذى يهدف أساسا الى اجراء بحوث امبيريقية وتشمل موضوعات اهتمامه : ـ التصنيع ، دراسة المجتمع الريفى ، بحوث الأسرة ، البحوث السيكولوجية ، دراسة الرأى العام ... وغيرها كثير . كما يهتم المركز اهتماما كبيرا بعلم اجتماع الجريمة . وتهتم الشعبة الجنائية بالمركز بدراسة انحراف الأحداث ، والسلوك الاجرامى ، وتأهيل المجرمين ، وتنفيذ العقوبات ، ومكافحة الجريمة (الدفاع الاجتماعى) ، وكشف الجريمة ، والبغاء ، وتعاطى المخدرات (١٢) .

---

(١٢) من الواضح أن عرض المؤلف لنشاط المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ينطوى على شىء من التقصير ، فموضوعات البحوث أكثر تنوعا من هذا ، وليست كافة البحوث من النوع الامبيريقى الذى يعنيه المؤلف ضمن هذا التيار ، فبعضها يأخذ فى اعتباره الاطار الاجتماعى الأكبر ، وليس قاصرا على الرؤية الامبيريقية الضيقة . كما أن بعضها الآخر يحوى اضافات منهجية جديدة بالتنويه . ومع ذلك فالجانب الأكبر من بحوث المركز مما ينتمى الى هذا التيار (المترجم)

والى جانب نشاط اجراء البحوث العلمية يقوم المركز القومى برسالة المشاركة فى العمل العام ، وعمليات التدريب والتوعية . ويتم هذا من خلال المحاضرات ، والمؤتمرات ، ونشر تقارير البحوث ، وتنظيم برامج ودورات تدريبية ، مثل دورات ضباط الشرطة ووكلاء النيابة المشتغلين بمكافحة الجريمة وتنفيذ العقوبات .

ويمارس المركز تأثيرا واسع النطاق من خلال مشاركة ممثلى بعض الوزارات والمصالح فى مجلس ادارته ، ومشاركة الجامعات والشرطة والسجون فى برامجه ومشروعاته .

ولا يقتصر نشاط المركز البحثى على مصر وحدها ، ولكنه يمتد الى دول عربية أخرى . كما يهتم المركز بالتعاون مع بعض الجامعات الأجنبية والمنظمات الدولية مثل منظمة اليونيسيف .

ولن يتسع المقام لتقديم صورة كاملة عن نشاط هذا المركز ، ونحيل القارىء المهتم الى التقارير غير الدورية التى ينشرها المركز عن نشاطه (انظر : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٢) .

كما لن يتسع المقام لعرض رؤية نقدية لنشاط المركز ، فهذا العمل يحتاج الى دراسة مستقلة .

ولا ننسى فى سياق حديثنا عن البحوث الامبيريقية فى العالم العربى أن نشير الى **مركز الدراسات الفلسطينية** ، الذى أنشىء فى بيروت فى منتصف الستينات . ويهتم هذا المركز بدراسة تغير البناء الاجتماعى للمجتمع العربى الفلسطينى ، وقد نشر عددا من الدراسات عن أحوال الفلسطينيين فى البلاد العربية المختلفة . ومن هذه الدراسات دراسة بسام سرحان الشهيرة (التى نشرت باللغة الألمانية ايضا) وعنوانها : **أطفال التحرير** (انظر : سرحان ، ١٩٧٠) والتى اثبت فيها تفكك الأواصر الاجتماعية للأطفال الفلسطينيين فى مخيمات اللاجئين وكذلك فى قلب المجتمعات العربية التى

يعيشون فيها . كما تهتم الدراسة بتأهيل هؤلاء الأطفال وتعليمهم ووعيهم بوطنهم فلسطين .

ونشير فيما يلى على عجل الى بعض الدراسات التى تناولت الظروف المهنية للفلسطينيين ، مثل دراسة بلال حسن (١٩٧٤) عن أحوال الفلسطينيين فى الكويت ، والتى ركز فيها على دراسة تطور البناء المهنى للمهاجرين الفلسطينيين المقيمين بالكويت . وقام هانى مندس **Mundus** باجراء دراسة (عام ١٩٧٤) . عن ظروف العمل فى مخيم تل الزعتر ، تحوى بيانات رقمية مفيدة عن المستويات المهنية للعمال الفلسطينيين . وقام جميل هلال باجراء دراسة (عام ١٩٧٥) مماثلة عن احوال العمال الفلسطينيين فى الأردن . كما نشر مركز الأبحاث الفلسطينية دراسات أخرى عن أحوال المرأة ، وعن تعليم الفلسطينيين ، وكذلك عن التطور التاريخى والسياسى للوطن العربى الفلسطينى .

ويجمع بين كل تلك الأبحاث أنها تدرس جوانب جزئية من الواقع الاجتماعى للفلسطينيين بدرجة كبيرة من الدقة العلمية . والأمر الذى ينقصنا هو التحليلات الشاملة للموضوع ، التى تأخذ فى اعتبارها الآثار المتبادلة بين التنظيم السياسى والبناء الطبقى .

ويختلف عن الدراسات التى عرضنا لها حتى الآن فى المنطق السوسيولوجى الدراسات التى صدرت عن **مركز دراسات الوحدة العربية** الذى أنشىء فى بيروت منذ خمس سنوات (تاريخ المقال ١٩٨٢) . ووجه الاختلاف أن دراسات هذا المركز لا تقتصر على دراسة موضوعات جزئية من العالم العربى، ولكنها تطمح الى اجراء تحليل للمجتمع العربى ومشكلاته وأبنيته ، والى أن نتعرف على الشروط اللازمة لتحرر العالم العربى ودراسة امكانيات تحقق الوحدة العربية . وينتمى الى هذا المركز عدد من العلماء العرب المعروفين والسياسيين السابقين ، وينهض باجراء تحليلات تاريخية اجتماعية كما يقوم بدراسات امبيريقية .

ومن النماذج المعبرة تعبيرا جيدا عن تصور هذا المركز الدراسة التى صدرت فى بيروت عام ١٩٨٠ بعنوان : **القومية العربية فى النظرية والتطبيق** . وتبدأ هذه الدراســة بتحليل تاريخى للفكر القومى العربى . ثم تلى ذلك دراسة امبيريقية تتناول « اتجاه الرأى العام العربى تجاه قضية الوحــدة العربية » . وتقوم هذه الدراسة على اجراء مقابلات منظمة مع ستة آلاف شخص فى عشر دول عربية . وينتمى المبحوثون الى كافة الفئات السكانية فى تلك المجتمعات .

وتمثل نتائج هذه الدراسة دعما قويا لدعاة الوحدة العربية ، حيث اوضحت أن الغالبية العظمى من المواطنين العرب (٧٨٪ ، أنظر : مركــز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ، صفحة ١٣١) يؤيدون الوحدة ، سواء فى شكل اتحاد بين البلاد العربية أو فى صورة وحدة اندماجية فى دولــة واحدة . وقد اعتبر المبحوثون أن التعاون الذى كان قائما حتى الآن فى اطار الجامعة العربية غير كاف بالغرض (أنظر ، المركز ، ١٩٨٠ ، صفحة ١٩١).

ومن نتائج الدراسة الأخرى المفاجئة أن النظم السياسية والايديولوجية المختلفة والصراعات القائمة بين الحكومات العربية لم تؤثر على نتائج البحث فى البلاد العربية المختلفة (١٩٨٠ ، صفحة ١٩٤) .

ولا تصدر الوحدة عن أى مشاعر رومانسية ، ولكنها تعد — فى نظر المبحوثين — كوسيلة لتحقيق التطور الفعال للبلاد العربية ، ولانجاز تقدم على الصعيد المعنوى والاستراتيجى . وكشف البحث عن أهمية الاسلام بالنسبة لحركة الوحدة العربية ، حيث اعتبره ٦٠٪ من المبحوثين عاملا هاما من عوامل الوحدة ، بينما طالب ٣٠٪ منهم بتأسيس دولة الوحدة عــلى أساس من الاسلام (١٩٨٠ ، صفحة ١٩١) . كما طالبت الأغلبية بأن يتم تحقيق الوحدة عن طريق العمليات الديموقراطية ، وليس عن طريق العنف (صفحة ١٩٣) .

وأول معوقات الوحدة العربية التى كشفت عنها الدراسة تأثير القوى

الأجنبية ، على حين اعتبر ٨٧٪ من المبحوثين أن الصفوة الحاكمة تمثل العقبة الثانية أمام هذه الوحدة (صفحة ١٥١) .

وفيما يتعلق بقضايا الوحدة العربية أثبتت الدراسة وجود وعى قومى وسياسى متطور لدى جميع المبحـوثين ؛ حيث ثبت درايتهم بالمحـاولات السابقة لتحقيق تلك الوحدة (صفحة ١٩١) .

وقد تلت تلك الدراسة الامبيريقية موضوعات أخرى تعالج : تطور القومية العربية ، ومحاولات الوحدة السابقة ، ودور الاسلام فى المجتمع العربى ، وأثر البترول على التغير الاجتماعى .

ويهتم المركز بمعالجة موضوعات من شأنها تنمية الوعى ، وهى تمثل أهمية كبرى للعالم العربى ، وهو بذلك يستجيب لرغبة الشعب العربى كله فى الوحدة ، كما أثبتت الدراسة السابقة . وتعبر عن رسالة مركـز دراسات الوحدة العربية فى بيروت بنفس الوضوح مجلة **الفكر العربى** التى تصدر كل شهرين .

ويلاحظ أن حرص المركز على اجراء دراسات تحليلية نظرية ودراسات امبيريقية أيضا ، وكذلك اهتمامه بالأبعاد العربية العامة للظواهر والمشكلات الاجتماعية يعد شـيئا جديدا على العالم العربى ؛ وينتظر منه أن يحقق الكثير . وأن يتسـنى لنا تقديم تقييم مفصـل لمركز الدراسات فى الوقت الراهن ، اذ لم ينقض على انشائه سوى وقت قصير نسبيا .

وهكذا نرى أن البحوث الامبيريقية تمثل مساحة عريضة من اهتمام علم الاجتماع العربى (١٣) . ويتضح من النماذج التى عرضنا لها انه توجد ضمن

---

(١٣) هذا العرض الامبيريقى ينقصه الحديث عن عدد ضخم من رسائل الماجستير والدكتوراه فى علم الاجتماع التى أجازتها الجامعات المصرية خلال الستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات ، وكثير منها ينتمى الى هذا الاتجاه ويحوى اسهامات ــ رغم كل التحفظات عليها ــ لا يمكن تجاهلها ونحن بصدد =

هذا الاتجاه بعض البدايات الطيبة التى يمكن تطويرها . فقد تناولت بعض الدراسات الامبيريقية جوانب جزئية من المجتمع العربى تناولا علميا دقيقا . غير أن أصحاب هذا الاتجاه لم يستطيعوا أن يطوروا من خلال الأعمال التى قدموها نظرية خاصة متميزة . كما لم يوفقوا فى التحرر من الاطار الاقليمى لمعالجتهم ، فهذا المنظور الاقليمى الضيق يحجب عنهم رؤية الأبعاد العربية الكلية للمشكلات التى يدرسونها .

ويستثنى من هذا الحكم اعمال مركز دراسات الوحدة العربية التى تدل على وعى بالمشكلات القائمة .

وقد سبق أن لمست المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم — الجامعة العربية ضرورة النظر الى المجتمع العربى ككل (١٤) . فقد نظمت تلك المنظمة فى عام ١٩٧٣ فى الجزائر **حلقة للنهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى** ، دعت اليها علماء اجتماع من كافة الأقطار العربية . وقد حاولت المنظمة أن تقدم هذه الحلقة نظرة عامة على وضع علم الاجتماع العربى فى البلاد

= عرض الملامح العامة الاجتماع العربى خاصة وان أصحاب هذه الرسائل ، الذين هم الآن شباب هيئة تدريس الاجتماع بالجامعات منتشرون فى كل الجامعات العربية ، ويسهمون بشكل او بآخر فى توجيه البحوث الاجتماعية فى البلاد التى يعملون فيها . وعدد غير قليل من تلك الرسائل منشور فعلا فى صورة كتب ومن السهل الرجوع اليه . واذا كان من المتعذر الحديث عن نماذج منها تفصيلا ، فكان ينبغى الاشارة الى هذه الفئة الكبيرة من البحوث ولو بسطرين . (المترجم)

(١٤) أخشى أن يكون الزميل الكريم مؤلف المقال قد أسرف على نفسه وعلى علماء الاجتماع فى طرح هذا المطلب بكل هذا الاصرار والالحاح . فقد أجازت الجامعات المصرية والعربية عددا ضئيلا من رسائل الماجستير والدكتوراه عن موضوعات (جزئية ايضا !) عن بعض المجتمعات العربية ، أنجز معظمها أبناء تلك البلاد الذين درسوا بالجامعات المصرية . ولكن ما زلنا نتوقع أن يقوم هؤلاء الأبناء بعد عودتهم الى بلادهم بتقديم دراسات (جزئية ايضا !) عن مجتمعاتهم ... ومن تراكم هذه المعلومات يمكن أن =

المختلفة ، حيث نشرت قائمة بأسماء المشتغلين بتدريس علم الاجتماع فى تلك البلاد ، ونشرت قائمة بموضوعات البحوث والدراسات التعليمية فى ميدان علم الاجتماع . وقد احتل الاتجاه الامبيريقى فى علم الاجتماع مكانا كبيرا فى تلك الحلقة تتوازى مع نصيبه الفعلى من الدراسات . كما وجهت فى تلك الحلقة الانتقادات الى الطابع الاقليمى لبحوث علم الاجتماع ، كما أخذ عليه تبعيته لسياسات الدولة الموجود فيها من ناحية ، وتبعيته لعلم الاجتماع الغربى من ناحية أخرى . وقد طالب المؤتمرون بتأسيس اتحاد عربى عام لعلم الاجتماع ، يمكن أن يؤدى الى تدعيم الاستقلال عن الوصاية الحكومية ، ويساعد على تطوير نظرية سوسيولوجية مستقلة (١٥) .

(جـ) الانثروبولوجيا الاجتماعية :

يمثل أحمد أبو زيد — الأستاذ الجامعى المصرى — تيارا خاصا داخل

= تقدم قائمة علم اجتماع عربى . انى أتساءل ببساطة ، ودون تعقيد ، كيف لى أن أتحدث عن قطر عربى لم أزره ، ولم أقرأ عنه ، ليس تقصيرا منى ، ولكن لأنه لم تجر على هذا القطر أى دراسة علمية عصرية ، أو عدد ضئيل من الدراسات الجزئية التى لا تكفى لتكوين صورة عن مجتمع ذلك القطر العربى ككل ، أو عن جوانب أخرى من حياة ذلك المجتمع . أما اذا أراد الزميل الدكتور الاربى أن تتجه كل الدراسات منذ البداية الى اتخاذ المجتمع العربى من خليجه الى محيطه ميدانا لها ، أى دراسات ضخمة ، فهل كل الدراسات تكون كذلك ، وهل هناك تمويل لهذه الدراسات ، وهل تسمح كل الحكومات ، وعشرات الأسئلة يضن بها القلم .

ولكن قبل هذا لا معنى للكلام عن ربط مشكلة معينه بالاطار العربى العام ، أو رؤية المشكلة فى محيطها العربى العام ، أو دراسة المجتمع العربى ككيان كلى . أولا : لأن هذا ليس هو كل أنواع وأصناف الدراسة الممكنة ، فهناك أنواع أخرى مشروعة ولازمة ، وثانيا لأن عددا من الشروط الهامة لاجراء تلك الدراسات غير متحقق بعد . (المترجم)

(١٥) حدث بعد ذلك بالفعل أن عقد مؤتمر عن « أوضاع العلوم الاجتماعية فى الشرق الأوسط » فى مدينة الاسكندرية فى الفترة من ١ — ١٠ يوليو ، ١٩٧٤ . وقد أثمر هذا المؤتمر عن انشاء « منظمة تطوير العلوم الاجتماعية =

حركـــة علم الاجتماع ، هو الانثروبولوجيا الاجتماعية . وقد قام أبو زيد باجراء دراسات اثنولوجية ميدانية عن البداوة فى العالم العربى : فى مصر ، وليبيا ، وسوريا ، والأردن ، والملكة العربية السعودية ، ونشر تقارير بنتائج تلك الدراسات (انظر : أحمد ابو زيد ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٣ أ ، ١٩٦٣ ب ، ١٩٦٧ أ) .

كذلك اثرت بحوثه الميدانية عـــلى مؤلفه الرئيسى **البنـــاء الاجتماعى** (انظر : أحمد أبو زيد ، ١٩٦٧ ب) . وهو يتناول فى البداية بشـــكل عام العلاقة بين الايكولوجيا والاقتصاد وانساق القرابة والأبنية الاجتماعية ، معتمدا فى ذلك على دراسات ونظريات كبار علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية الأوربية ، وخاصة اصحاب الاتجاه البنائى والاتجاه الوظيفى مثل رادكليف براون ، ومالينوفسكى ، وايفانز بريتشارد وغيرهم . ثم ينتقل بعد ذلك الى توضيح تلك المعارف العامة من واقع دراساته ودراسات غيره عن الأبنية الاجتماعية للعرب البدو . وهكذا يتطرق الى معالجة مفصلة للعلاقات بين المناخ ، والظروف الجغرافية والاقتصاد وانكان لا يتبنى فهما حتميا لها . ثم ينتقل الى دراسة العوامل التى تؤدى الى ممارسة الضبط الاجتماعى فى المجتمعات البسيطة وفى المجتمعات المعقدة.

ويعرض مؤلف أحمد أبو زيد هـــذا الأبنية الاقتصـــادية والاجتماعية

= فى الشرق الأوسط » التى عقدت عدة دورات بعد ذلك فى داخل وخارج مصر ، وتوقف نشاطها أو كاد منذ أكثر من ست سنوات .

كما أشير بهذه المناسبة الى حدث أخطر وأهم هو انعقاد « المؤتمر الثـــانى للاجتماعيين العرب « الذى تم فى بغداد من ٣ ـــ ٥ تشرين ثانى (نوفمبر) ١٩٨١ . وقد أسفر هذا المؤتمر عن تأسيس « اتحاد الاجتماعيين العرب » واقرار النظام الأساسى لهذا الاتحاد .

وقد نشرنا فى العدد الثالث من هذا الكتاب الســـنوى ، عدد اكتوبر ١٩٨٣ البيان الختامى لهـــذا المؤتمر ، ونص النظام الأســـاسى لاتحـــاد الاجتماعيين العرب . على صفحات ٤١٥ ـــ ٤٢٤ . (المترجم)

للمجتمعات التقليدية آخذا فى اعتباره جميع العوامل المؤثرة عليها ، ويتميز عرضه بالاقتناع والوضوح ، وذلك بسبب ما يعقده من مقارنات مع ما اجراه هو نفسه من بحوث . وعلاوة على تقارير بحوثه الميدانية ومؤلفه المذكور ترجم أحمد أبو زيد كتاب **الانثروبولوجيا الاجتماعية** من تأليف ايفانز بريتشارد الى اللغة العربية .. (١٩٧١) .

ويعد على الوردى ، المولود فى العراق عام ١٩١٣ ، من أشهر علماء الاجتماع المعاصرين . وهو واحد من مؤسسى كلية علم الاجتماع (!) بجامعة بغداد . وينتمى الجانب الأكبر من بحوثه الى البحوث التاريخية الاجتماعية والتاريخية الثقافية ، من هذا مثلا كتابه عن ابن خلدون والمعنون **منطق ابن خلدون فى ضوء حضارته وشخصيته** ، الصادر عام ١٩٦٢ . أما مؤلفه الرئيسى فهو كتاب علم الاجتماع البدوى (انظر الوردى ، ١٩٧٢) ، فقد لخص فيه كثيرا من دراساته السابقة ، وهو ذو طابع انثروبولوجى اجتماعى ، ولكننا نلمس فيه عناصر واتجاهات سيكولوجية واضحة . وهو يتناول فيه المجتمع العربى والثقافة العربية ، مع اهتمام خاص بالسمات المميزة للعراق . وهو يعتمد اعتمادا أساسيا على ابن خلدون ، وقد استعار منه نظرية الصراع الدائم بين نمط الحياة الحضرية ونمط الحياة البدوية . وهو يرى أن مرحلة ماقبل الرأسمالية فى المجتمع العربى كانت تنطوى على نمطى انتاج متميزين ، كانا متزامنين فى الوجود ، وبينهما تعارض . وأسس الوردى نظريته فى انشطار شخصية الفرد العربى على أساس انساق القيم الثقافية المتباينة التى انبثقت عن نمطى الحياة المتعارضين . « ويوجد الشعب العراقى فعلا بين نسقين متعارضين من المبادىء الاجتماعية : مبدأ الحياة البدوية ، الذى ورد علية من الصحراء المحيطة به ، ومبدأ الحياة الحضرية (المستقرة) ، الذى ورثه عن ثقافته الحضرية » (انظر : الوردى ، ١٩٧٢ ، صفحة ٣٢) . فمحور الدراسات العلمية التى أجراها الوردى يدور حول المجتمع العربى فى ماضيه وحاضره . وقد كان يستهدف تصوير التاريخ الثقافى العربى كعملية متصلة ومستمرة .. وكان يصور المشكلات

المعاصرة فى سياقها التاريخى . وقد رفض استخدام مناهج علماء الاجتماع الأمريكيين الامبيريقيين فى تحليل المجتمع العربى لعدم ملاءمتها . ورأى أن منهج ماكس فيبر أكثر صلاحية لدراسة المجتمع العربى . ويقول الوردى : « فهذا المنهج يقوم على « الفهم » وعلى وضع « الأنماط المثالية » وهو يصلح صلاحية تامة لدراسة طبيعة مجتمعنا وظروفه الخاصة . أما المنهج الأمريكى فهو أقل منه صلاحية ويؤدى بنا الى الوقوع فى المشكلات والاخطاء التى نحن فى غنى عنها » . (انظر : الوردى ، ١٩٧٢ ، صفحة ٢٦) . ويرجع الفضل الى على الوردى فى أنه بدأ النقاش حول المنهج فى علم الاجتماع العربى ، وأعطاه دفعة قوية . ويقوم نقده للامبيريقية على أساس أنه يرى أن علم الاجتماع عبارة عن علم تاريخى ثقافى وعلم تحليلى ، وعلى تصوره الخاص للسمات المميزة للمجتمع العربى . ورغم ذلك لم يستطع الوردى أن يطور نظرية يستطيع بواسطتها علم الاجتماع العربى دراسة المجتمع العربى المعاصر . كما أن الأساس الذى انطلق منه فى تحليل المجتمع العربى كان سيكولوجيا وغير سياسى .

(د) علم الاجتماع السياسى :

هناك الى جانب الاتجاهات التى عرضنا لها لعلم الاجتماع العربى اتجاه آخر هو علم الاجتماع السياسى . وينتمى ممثلوه الى اتجاهات ومذاهب متنوعة ، بحيث يتعذر تصنيفهم فى مدرسة واحدة . ونذكر منهم على سبيل المثال : فرانز فانون ، وساطع الحصرى ، وعبد الله العروى .

عاش فانون من ١٩٢٤ حتى ١٩٦١ وشارك كطبيب فى حرب التحرير الجزائرية ، وكتب عن خبراته بالمجتمع العربى ، وعن أثر السلطة الاستعمارية على ذلك المجتمع فى كتابه الشهير **معذبو الأرض** (صدرت له ترجمة ألمانية ، هامبورج ، ١٩٦٩) .

أما ساطع الحصرى (عاش من ١٨٧٩ حتى ١٩٦٨) فنذكره هنا كممثل لكتلة علماء الاجتماع السياسى الذين انبروا للدفاع عن القومية العربية

والوحدة العربية . ومع أنه كان فى الحقيقة سياسيا ومفكرا ايديولوجيا ، الا أن مؤلفاته تقدم لنا تحليلات سياسية اجتماعية وتاريخية للمجتمع العربى . ويصـدق ذلك بصفة خاصـة على كتابه : **البلاد العربية والدولة العثمانية** (انظر : الحصرى ، ١٩٥٧) . وقد امتد نشاطه الأساسى طوال الفترة من ١٩٢٠ حتى ١٩٦٠ ، ولكن تأثيره على حركة الوحدة العربية مازال فعالا وقويا حتى اليوم ، بحيث أنه يتعين أن نذكره فى حديثنا عن علم الاجتماع العربى المعاصر . ويرى الحصرى كمؤمن بفكرة العروبة أن حل مشكلات العـالم العربى وتطويره تطويرا ناجحا سـليما لا يمكن أن يتم فى اطـار تكامله ووحدته . كما يرى ضرورة تعديل البناء الاجتماعى للمجتمع العربى ، لكى تؤدى الى القضاء على الأبنية القبلية الرجعية السائدة فى البلاد العربية ، وهذا لن يتم الا داخل مجتمع عربى موحد .

ويتسـاءل عبد الله العروى فى كتابه **الايديولوجية العربية المعـاصرة** (الصادر عام ١٩٧٠) عن الهوية العربية ، وعن أسـباب تخلف المجتمع العربى وما أدى اليه هذا التخلف من ضياع الهوية العربية .

وهو يميز داخل الايديولوجية العربية بين ثلاثة أشكال رئيسية ، من شأنها أن تساعدنا على فهم المجتمع العربى بشكل أفضل . الشـكل الأول يتمثل فى الدين ، والثانى فى التنظيم السياسى ، والثالث فى المجال التكنولوجى العلمى (أنظر : العروى ، ١٩٧٠ ، صفحة ٤٥) . وتمثل هذه الأشكال الثلاثة للايديولوجية ثلاثة أسس مختلفة لتفسير ازمة الهوية العربية التى يعانى منها المجتمع العربى وسبل التغلب عليها وعلاجها . فعلى حين يرجع الشكل الأول فقدان الهوية الى الرجوع عن التعاليم الاسلامية الحقة ، يبحث الاتجاه الثانى عن تفسير هذه الأزمة داخل المجال السياسى القائم ، ومن ذلك ارجاعها الى نظام الحكم العثمانى المستبد . ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمع العربى لن يستطيع ان يستعيد هويته الا اذا نجح أولا فى القضاء على الحكم المطلق المسـتبد وأقام مكانها نظاما ديموقراطيا . أما الاتجاه الثالث فيرجع أسـباب التخلف العربى الى التخلف التكنولوجى والتخلف

العلمي . فالشيء الذى يميز الشرق عن الغرب ليست هى السمات الدينية أو السلالية (الاثنية) ، وانما الذى يميزهما هو الصناعة وحسب . وقد استطاع الغرب أن يحقق تقدمه عن طريق العمل وتطبيق العلوم (أنظر : العروى ، ١٩٧٠ ، صفحة ٥٤) . ويرى العروى أن هذه الاتجاهات الثلاثة تعبر عن : « ثلاثة أشكال من الوعى العربى منذ نهاية القرن الماضى ، الذى يحاول أن يفهم نفسه ويفهم الغرب » (العروى ، ١٩٧٠ ، صفحة ٥٦) .

ان العروى يحاول بذلك تصنيفه أسباب التخلف العربى الى موضوعات . وهو يرى أن كل شكل من أشكال الوعى الثلاثة التى حددها يمثل ايديولوجية لمواجهة هذا التخلف والقضاء عليه . فالدين والسياسة والتكنولوجيا كايديولوجيات للتقدم يعبر كل منها عن اتجاه يفسر التخلف العربى تفسيرا واحديا (أى بعامل واحد) . ولا شك أن العروى بهذه النظريات المجردة ، التى تبحث عن أسباب التخلف وعن وسائل التغلب عليه فى البناء الاجتماعى الايديولوجى الفوقى ، لاشك أنه بذلك يتجاهل أسباب هذا التخلف على المستوى الاجتماعى وعلى المستوى الدولى . يضاف الى ذلك أن عوامل التخلف التى أشار اليها ليست منعزلة أو مستقلة عن بعضها ولا تؤثر بعيدا عن ملابساتها الاجتماعية .

ولا شك أن العروى على حق عندما تبين أن الايديولوجية العربية لها علاقة بالايديولوجية الأوربية ، ولكن تلك العلاقات كانت دائما علاقة تضاد وتنافر . فتحدى الثقافة الأوربية للثقافة العربية أدى الى حوار والى مواجهة فكرية مع الحضارة الأوربية . ولم يؤد هذا الحوار الى انبثاق أستراتيجيات خاصة للتنمية ، بل الذى حدث فعلا هو تقليد أعمى (غير متمحص) للثقافة والتكنولوجيا الأوربية . وقد اتضح فيما بعد أن تطوير المجتمع العربى يتطلب الاعتماد على الامكانيات الذاتية والعمل على تطوير هذه الامكانيات . أن تفسيرات تخلف المجتمع العربى التى توصل العروى الى تحديدها استنادا الى تصنيفه الثلاثى هذا ، تقتصر كما رأينا على

نماذج تفسير واحدية ، يلتمسها صاحبها فى البناء الفوقى ، وليس فى الأساس المادى للمجتمع .

٥ ــ ملاحظات نقدية حول تطوير علم اجتما عربى :

اتضح من عرضنا لاتجاهات علم الاجتماع العربى أن البحوث الامبيريقية تحتل مساحة عريضة منه . كما تسيطر على هــذا العلم محاولات عرض النظريات السوسيولوجية الأوربية والامريكية . وتكاد لا توجد محاولة حتى الآن لتطوير نظريات خاصة . والملاحظ أن تلك المشكلة لم تدرك حتى الآن الا بشكل جزئى فقط ، فالى جانب المطالبة بتطوير أدوات بحث خاصة ، وتطوير نظريات مستقلة ، ومفاهيم ومناهج خاصــة بعلم اجتماع عربى مستقل ؟ يوجد راى معارض يرى أن هذه الأمور تزيد ليس له داع . وقد أبدى عالم الاجتماع المصرى على عيسى فى حلقة تطوير علم الاجتماع فى الوطن العربى التى عقدت فى الجزائر عام ١٩٧٣ رأيا يقول فيه لا ينبغى اضاعة الوقت فى الاشتغال بالقضايا المنهجية و لنظرية . ويقول على عيسى فى هذا الصدد : « ان كل ما كتب عن تاريخ علم الاجتماع وتاريخ النظريات السوسيولوجية والفكر الاجتماعى يعد مراجع عامة لمكتبة . ولا يجب ان أن تتخذ مواضيع للدرس ، أو التخصص أو الامتحانات . نحن نحتاج الى دراسات فى علم الاجتماع تهتم بدراسة تاريخ الحاضر أو بالأصح بدراســة الواقع الذى نعيش فيه والــذى ندرســه ، وذلك لكى نتمكن من فهمــه ونستطيع ان نأخذ منه ما يعود على مجتمعنا بالفائدة » . (انظر : عــلى عيسى ، ١٩٧٣ ، صفحة ٤٠٦) .

ان علم اجتماع كهذا ينفى النظريات الى المكتبات ، ولا يتخذها موضوعا للدرس ولا للبحث لهو علم عاجز عن تفسير المشــكلات الاجتماعية . فهو يقصر نفسه على اجراء المشروعات البحثية الامبيريقية ، التى تمثل جزئيات فرعية للمجتمع . ولكن هذه البحوث ستكون عاجزة ، بسبب افتقارها الى الأسس النظرية اللازمة ، عن تحليل تلك الجزئيات الفرعية فى اطارها الاجتماعى الكبير . فرغم أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية المعاصرة ، لا يمكن فهمها

ولا تفسيرها دون معرفة عميقة بالتاريخ.. فبدون الاحاطة بالتاريخ ، وبقيم ومعايير المجتمع الذى ندرسه يستحيل علينا فهم مشكلات التغير الاجتماعى . وفى مجتمعنا العربى بالذات يعد الاشتغال بالتراث الثقافى الخاص أمرا ضروريا لمواجهة أزمة الهوية التى نعانى منها ولتدعيم عوامل الوحدة والتكامل فى العالم العربى .

ومن الواضح ان هذا الاتجاه فى علم الاجتماع العربى ، الذى لا يؤمن بضرورة التكامل بين النظرية والبحث الامبيريقى ، ينحدر بنفسه الى مستوى التكنولوجيا الاجتماعية ، اذ يعتبر اجراء الدراسات الامبيريقية هو الرسالة الأصيلة لعلم الاجتماع .

كما قرر محمد طلعت عيسى (١٩٢٣ — ١٩٨٣) أمام حلقة تطوير علم الاجتماع فى الوطن العربى أيضا ان علم الاجتماع العربى يعمل بمفاهيم مستعارة (أنظر محمد طلعت عيسى ، ١٩٧٣ ، صفحة ٢٦٤) .. وقد نادى بتطوير نظريات تتناسب مع الثقافة العربية . والصحيح فى ذلك أننا لن نستطيع تطوير نظريات خاصة بنا ما لم نتعرف أولا على تراثنا الثقافى، وعلى الفلسفة الاجتماعية وعلى دين ، وقيم ومعايير المجتمع العربى .

وهنا يتضح لنا بكل جلاء ان علم الاجتماع لا يصح أن يقتصر فى التدريس خاصة على ترديد تراث علم الاجتماع الأوربى الكلاسيكى ، وانما يتعين عليه أ ن يعلم ايضا الفكر الاجتماعى العربى . فالوعى بالهوية الثقافية الخاصة والوقوف على التراث الاجتماعى العربى وكذلك على تراث علم الاجتماع الأوربى كفيل بأن يمكننا من تطوير نظريات سوسيولوجية خاصة متميزة ، تساعدنا على فهم المجتمع العربى ومواجهة مشكلاته المعاصرة .

ولن يتسنى تطوير تلك النظريات الا من خلال التعاون والحوار بين علماء الاجتماع العرب الذى يجب أن يتم بعيدا عن الضغوط السياسية والايديولوجية . حقيقة أن التوصل الى اجراء بحوث سوسيولوجية متحررة من القهر لن يتحقق من تلقاء نفسه ، وانما يتعين على علماء الاجتماع أن

يناضلوا من اجل ذلك ضد كافة المعوقات التى تقف أمامهم فى بلد كل منهم . ولا شك أن ايجاد تنظيم عربى قومى لعلماء الاجتماع يمكن أن يمثل مساعدة اكيدة على تشييد علم اجتماع عربى أصيل (فى ارتباطه بواقعه) ومستقل (عن التراث الأجنبى) .

وبغض النظر عن الحوار والجدل حول النظرية يتعين على علم الاجتماع أن يكرس نفسه على الفور لأداء رسالته الحقيقية ، وهى دراسة المجتمع العربى . وهى رسالة شاملة عريضة ، تبدأ بدراسة الظواهر الاجتماعية فى الماضى والحاضر ، ودراسة عوامل التغير الاجتماعى ، وآثار التغيرات الاقتصادية على الحياة الاجتماعية ، وحتى المشاركة فى حل المشكلات الاجتماعية الملحة . ومن شأن هذا الاشتغال المكثف بدراسة المجتمع العربى والكشف عن خصوصياته المميزة أن يؤدى الى التأثير تأثيرا ايجابيا على عملية تطوير النظرية المنشودة .

فعلى أساس المعرفة الدقيقة وعلى أساس مراعاة القيم والمعايير الاجتماعية للمجتمع العربى يمكن دراسة مشكلات التغير وفهمها . وعلى علم الاجتماع أن يهتم بدراسة آثار التغيرات السياسية والمشكلات المرتبطة بها التى نجمت عن حروب التحرير وعن التحرر الوطن فى البلاد العربية . وفى هذا السياق يتعين الكشف عن آثار الاستعمار والسيطرة الثقافية على المجتمع العربى ، ودراسة امكانيات مواجهة المشكلات الناجمة عنها . كذلك حدث تغير فى المجال الاقتصادى ، امتدت آثاره الى كثير من مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى . فعلى علم الاجتماع أن يدرس آثار التصنيع ، خاصة الآثار السلبية للبترول على المجتمع العربى وما ينجم عنها من مشكلات ، مثل الهجرة من الريف الى المدينة ، وتفكك الأسرة ، والتغيرات التى طرات على دور المرأة العربية . وهنا يتعين الانتباه الى بعض المتغيرات الديموجرافية مثل : حركات الهجرة بين الدول البترولية والدول غير البترولية ، وما ينجم عنها من آثار سواء بالنسبة للبلد المرسل أو للبلد المضيف ، وكذلك معدلات الزيادة السكانية المختلفة فى البلاد المختلفة ، لمعرفة أسبابها ونتائجها .

وهكذا تتمثل رسالة علم الاجتماع في تكوين الوعى وتطوير المجتمع العربى عن طريق دراسة كل هذه المشكلات وغيرها ، وتحليل اسبابها ، ووضع مقترحات الحلول .

كما يجب على علم الاجتماع أن يشارك بواجبات ملحة محددة فى عملية التخطيط الحكومى الجارية . فمن خلال معرفته بالعلاقات المتبادلة بين التكنولوجيا والحياة الاجتماعية يستطيع أن يساعد فى العمل على تلافى بعض أخطاء التخطيط . ولا شك أن مشاركة علم الاجتماع فى عمليات التخطيط وعمليات تنفيذ مشروعات التصنيع ستجعله قادرا على التنبيه — فى الوقت المناسب — الى الأخطار التى قد تنجم عنها . وبذلك يؤدى الى المساهمة فى تحسين نوعية الحياة الانسانية وتجنب حدوث خسائر مالية كبيرة . وفى هذا المجال تلعب الدراسات القطرية دورا مفيدا ، فهى تستطيع أن تعد للعمليات التخطيطية وأن تتابعها بالتأييد والمعاونة ، كما تستطيع أن تضع بعض التنبؤات حول الأثر المتوقع للمشروعات المخططة .

ولكن علم الاجتماع لا يصح أن يتوقف عند هذا الحد ، وانما يتعين عليه أن يولى اهتمامه لحل المشكلات العربية المشتركة . وقد ادت تبعية علم الاجتماع العربى حتى الآن للحكومات الى الحيلولة بينه وبين الفكاك من أسر حل المشكلات القطرية والاضطلاع برسالة عربية عامة . ولما كان حل المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لن يتم الا فى اطار عربى عام فانه أصبح من الواجب على علم الاجتماع أن يعى رسالته على هذا المستوى أيضا ، ويتخطى حدود الاقليمية (أى الارتباط القطرى) . وقد رأينا أن دراسة امكانيات تحقيق وتنمية الوحدة بين الدول العربية سوف تجعل علم الاجتماع يتناغم مع رغبة الغالبية العظمى من الشعب العربى فى تحقيق الوحدة القومية . لذلك يجب عليه أن يدرس العوامل التى تعوق قيام الوحدة وتؤدى إلى تكريس التفكك ، ويكشف عن العوامل التى تدعم التكامل وتخدم الوحدة . ويستطيع هذا العلم بفضل دراساته أن يدعم الوعى بوحدة الثقافة العربية . ومن واقع معرفته بالمجتمع العربى ، ومن خلال دراسته

للمشكلات العربية المشتركة ، يمكنه أن يتوصل الى معرفة العوامل التى تنمى التعاون بين البلاد العربية .

***

ملحق :

الأعضاء الذين شـــاركوا فى حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى التى نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى الجزائر عام ١٩٧٣ ، واسهاماتهم فى الحلقة ، والمنشورة فى المجلد الذى صدر بأعمالها ويحمل اسمها (ونقتصر فيما يلى على الأسماء التى لم ترد فى قائمة المراجـــع الواردة بعد ذلك) : —

— كمال دســـوقى ، التربية الأخلاقية وأثرها فى التنشئة والتطور الاجتماعى ، صص ١٤٧ — ١٦٩ .

— محمد الصعيدى ، دور الجامعة فى تنمية المجتمع ، صص ٣٢٥ — ٣٣٩ .

— محمد السويدى ، دور علم الاجتماع فى مواجهة مشكلات التنمية فى الوطن العربى ، صص ٢٤٣ — ٢٥٧ .

— محمد طلعت عيسى ، متطلبات البحث الاجتماعى للتنمية فى الوطن العربى ، صص ٢١١ — ٢٢٥ .

— احمد الخشـاب ، العوامل البيئية المؤثرة فى التغير الاجتماعى ، صص ١١٣ — ١٤٧ .

— حسن شحاته سعفان ، اتجاهات التنمية فى المجتمع العربى ، صص ٢٢٥ — ٥٤٣ .

***

اولا : المراجـــع العربية (*)

— أبو زيد ، احمد ، ١٩٦٧ أ ، **دراســات انثروبولوجية فى المجتمع الليبى** ، الاسكندرية ، دار نشر الثقافة .

— أبو زيد أحمد ، ١٩٦٧ ب ، **البناء الاجتماعى . مدخل فى دراسة المجتمع** ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

— الفارابى ، بدون تاريخ ، **آراء اهل المدينة الفاضلة** ، القاهرة ، مؤسسة محمد على صبيح .

— الوردى ، على ، ١٩٦٢ ، **منطق ابن خلدون فى ضوء حضـــارته وشخصيته** ، القاهرة .

— الظاهر ، عبد الجليل ، **مسيرة المجتمع** ، بيروت ، المكتبة العصرية .

— اليافى ، عبد الكريم ، ١٩٥٢ ، **تمهيد فى علم الاجتماع** ، دمشق ، نشر جامعة دمشق .

— اليافى ، عبد الكريم ، ١٩٥٩ ، **فى علم الســكان** ، دمشق ، نشر جامعة دمشق .

— عزت ، عبد العزيز ، ١٩٥٢ ، **مقارنة بين ابن خلدون ودوركايم** ، القاهرة ، بدون ناشر .

— حسن ، بلال ، ١٩٧٤ ، **الفلسطينيون فى الكويت** ، بيروت ، مركز الأبحاث الفلسطينية .

— هلال ، جميل ، ١٩٧٥ ، **الضــفة الغربية ، التركيب الاجتماعى والاقتصادى** ، من ١٩٤٨ — ١٩٧٤ ، بيروت ، مركز الأبحاث الفلسطينية .

(*) يلاحظ القارىء القائمة غير مرتبة حسب الأبجدية العربية لأنها تخضع لترتيب الحروف الافرنجية التى كتبت بها فى الأصل . (المترجم)

— الحصرى ، ساطع ، ١٩٥٧ ، **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، بيروت ، دار العلم للملايين .

— الحصرى ، ساطع ، ١٩٥٨ ، **العروبة اولا** ، بيروت ، دار العلم للملايين .

— الحصرى ، ساطع ، ١٩٥٩ ، **ما هى القومية** ، بيروت ، دار العلم العلم للملايين .

— الحصرى ، ساطع ، ١٩٦١ ، **دفاعا عن العروبة** ، بيروت ، دار للملايين .

— الحصرى ، ساطع ، ١٩٥٩ ، **ما هى القومية** ، بيروت ، دار العلم للملايين .

— عيسى ، على احمد ، ١٩٧٣ ، تصور جديد للاتجاهات النظرية والعلمية لعلم الاجتماع فى الوطن العربى ، صص ٤٠٥ — ٤١٩ ، منشور فى : **حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى** ، الجزائر ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

— عيسى ، محمد طلعت ، ١٩٧٣ ، معوقات البحث العلمى الاجتماعى وطرق التغلب عليها ، صص ١٨٩ — ٢١١ منشور فى : حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى . مرجع سابق .

— ابن خلدون ، عبد الرحمن ، بدون تاريخ ، **المقدمة** ، بيروت ، دار القلم .

— العروى ، عبد الله ، ١٩٧٠ ، **الأيديولوجية العربية المعاصرة** ، بيروت ، دار الحقيقة .

— الخشاب ، مصطفى ، ١٩٧٥ ، **علم الأجتماع ومدارسه** ، القاهرة ، دار المعارف .

— خورى ، ر . ، ١٩٤٣ ، **الفكر العربى الحديث . اثر الثورة** الفرنسية فى توجيهه السياسى ، بيروت ، دار المكشوف .

— مندس ، هـ . ، ١٩٧٤ ، **العمل والعمال فى المخيم الفلسطينى** ، بيروت ، مركز الأبحاث الفلسطينية .

— المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٧ ، **بحث حول الهجرة والجريمة** ، القاهرة .

ـ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٢ ، **المركز القومى للبحوث الاجتماعية فى ١٢ عام** ، القاهرة .

ـ الساعاتى ، حسن ، ١٩٥١ ، **فى علم الاجتماع الجنائى** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية .

ـ انساعاتى ، حسن ، ١٩٦٢ ، **التصنيع والعمران** ، الطبعة الثانية ، الطبعة الأولى صدرت عام ١٩٥٨ ، القاهرة ، دار المعارف .

ـ الساعاتى ، حســن ، ١٩٦٨ ، **علم الاجتماع القانونى** ، الطبعة الثانية (الأولى صدرت عام ١٩٥٨) ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية .

ـ سعفان ، حسن ، ١٩٥١ ، **مشكلات المجتمع المصرى** ، القاهرة

ـ سعفان ، حسن ، ١٩٥٣ ، **اسس علم الاجتماع** ، القاهرة ، دار النهضة العربية .

ـ سعفان ، حسن ، ١٩٥٧ ، **تاريخ الفكر الاجتماعى** ، القاهرة ، دار النهضة العربية .

ـ سعفان ، حسن ، ١٩٥٨/١٩٥٧ ، **الدين والمجتمع** ، القاهرة ، مطبعة دار التأليف .

ـ شريت ، ب ، ١٩٧٣ ، **مشكلة اللغة والمجتمع** ، صص ٣٤٥ ـ ٣٥٩ ، منشور فى : حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى ، مرجع سابق .

ـ وافى ، على عبد الواحد ، ١٩٤٨ ، **المسئولية والجزاء** ، القاهرة ، دار احياء الكتب العربية.

ـ وافى ، على عبد الواحد ، ١٩٥١ ، **اللغة والمجتمع** ، القاهرة ، دار الكتب العربية .

— وافى ، على عبد الواحد ، ١٩٥٢ ، **الاقتصاد السياسى** ، القاهرة ، دار احياء الكتب العربية .

— وافى ، على عبد الواحد ، **الحرية المدنية فى الاسلام** ، محاضرة ، القاهرة .

— مركز دراسات الوحدة العربية (ناشر) ، ١٩٨٠ ، **القومية العربية فى الفكر والممارسة** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

***

ثانيا : المراجع الأجنبية

- Abou – Zeid, A.M., 1959, The Sedentarisation of the Nomads in the Western Desrt of Egypt. International Social Science Journal, XI / 4.

- Abou -- Zeid, A.M., 1963 a, The Nomadic and Semi-Nomadic Tribal Population of the Egyptian Western Desert and the Syrian Desert. Bulletin of the Faculty of Arts, Alexandria University, XIII : 71-133.

- Abou -- Zeid, A.M., 1963 b, Migrant Labour and Social Structure in Kharga Oasis, pp. 41-53 in : Pitt Rivers, J., (ed.), Mediterranean Country men, Le Hague, Mouton.

- Al-Wardi, A., 1972, Soziologie des Nomadentums, Darmstadr, Luchterhand.

- Fanon, F., 1969, Die Verdammten dieser Erde, Hamburg, rororo.

- Fauconnet, p., 1920, La Responsabilité, Paris.

- Sirhan, B., 1970, Palestinian Children : The Generation of Liberation, Beirur, Palestinian Liberation Organis. Research Center.

- Wafi, A., 1931, Contribution à une theorie sociologique de l'esclavage, Paris.



تعليق للمترجم

قد يتساءل القارىء عن مبرر كتابة هذا التعليق بعد تلك الحواشى الطويلة التى ذيلت بها الترجمة . والحق أنه بدا واضحا للقارىء أن أغلب الحواشى قد انصب على تعديل بعض المعلومات الجزئية ، أو على استكمال بعض الاشارات هنا وهناك ، أو على بعض الموضوعات الفرعية المكملة فى طبيعتها لجهد المؤلف .

ولكن هذا التعليق يحاول ان يقدم رؤية عامة شاملة من جانب المترجم لدراسة الزميل الدكتور الاربى . وأورد ملاحظاتى فى البنود التالية :

أولا : الملاحظ ان الأعمال الأساسية التى عرض لها المؤلف أعمال قديمة ، فالأساتذة الذين ألفوها لم يعودوا يعملون فى سلك التدريس ، وانتهت أو تقلصت فعالياتهم فى توجيه مسيرة العلم . ثم أن الأعمال نفسها أغلبها قديم فى العمر ، ومحدود التداول ، أو غير متداول على الاطلاق ، فكتاب الأستاذ الدكتور وافى الذى وقف عنده منشور عام ١٩٤٨ (وهو فعلا مؤلف قبل عام ١٩٣١) ، وكتاب للأستاذ الدكتور الساعاتى منشور عام ١٩٥١ (ولكنه مؤلف قبل عام ١٩٤٦) . والمفروض أن الدراسة تحكى أن علم الاجتماع قد بدأ ينشط أواخر الأربعينات .

فاذا كان عمر علم الاجتماع العربى فى نظره اقل من أربعين عاما ، فكيف اعتمد فى تشخيص وضعه المعاصر على هذه الأعمال وهذه التصورات القديمة ، أو المترويه .

قد يقال ان ذلك للتأصيل التاريخى ، ولضرورة عرض الجذور والعوامل التى اثرت فى مرحلة البداية وصاغت هذا الحاضر الذى نشهده ... وغير ذلك من تعليلات . ولكن هذه الأعمال ليست بالقطع هى علم الاجتماع العربى المعاصر ، وهى على أحسن الفروض ـــ واذا قبلنا التبرير ـــ مرحلة

البدايات والريادة لعلم الاجتماع العربى المعاصر . اما المرحلة المعاصرة فلا تبدأ الا فى أواخر الستينات .

فاذا كانت المرحلة المعاصرة تبدأ فى ذلك التاريخ وتمتد طوال السبعينات وحتى الآن ، فان المؤلف يكون قد أوقع غبنا كبيرا على علم الاجتماع ، لأنه لم يصور من انتاج مرحلة المعاصرة شـيئا على الاطلاق . اللهم الا تلك الاشارات الى نشاط المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ومركز بحوث الوحدة العربية ، ومركز الدراسات الفلسطينية .

ثانيا : اذا كان المؤلف يرى أن الاتجاه الغالب على علم الاجتماع العربى ، خاصة باتجاهه الامبيريقى ، هو اتجاه التكنولوجيا الاجتماعية (أو الهندسة الاجتماعية) فقد كان حريا به أن يستعرض — للتدليل على ذلك — اسهامات هذا الاتجاه فى ميادين مثل : دراسة الرأى العام ، ودراسـة الصناعة والتصنيع ، والتنظيمات الصناعية ، ودراسة الفقر ... الخ .

فالملاحظ أن اتجاه الهندسة الاجتماعية هو الغالب منذ الستينات وحتى الآن على نشاط علم الاجتماع السوفيتى وعلم الاجتماع فى بعض دول أوربا الشرقية (وان كانت بولنده لها اسهامات أكثر تنوعا وعمقا) . وأهم الميادين التى نشط فيها هذا العلم هناك هو علم الاجتماع الصناعى .

وتحكى دراسـة تحليلية لدور علم الاجتماع فى الدول الاشتراكية : « .... وبعد دراسات الرأى العام تحتل دراسات علم الاجتماع الصناعى وعلم اجتماع العمل المرتبة الأولى فى اهتمام علماء الاجتماع فى دول أوربا الشرقية ، حيث يتوقع من مثل هذه الفروع أن تساعد فى زيادة الانتـاج وتحديث العمال وتدريبهم ، وفى خدمة عمليات التصنيع ، وترشيد الانتاج ، والآلية (الأوتوميشـن) . ويعبر عن هذا الموقف ما قرره عالم الاجتماع البولندى الشهير يان شيبانسكى **J. Szczepanski** — الذى كان رئيس الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع فى ذلك الوقت — أمام مؤتمر موسكو عام ١٩٦٧ : من بين بضع مئات علماء الاجتماع فى بولنده ، يوجد ٢٠٠ حاصلون عـلى

درجة علمية جامعية ، يعمل ١١٠ منهم فى وظائف ثابته بالمصانع المختلفة . أما الخمسة عشر طالب الذين يكملون هذا العام دراستهم فى علم الاجتماع الصناعى فى جامعة لودز Lodz فسوف يتجهون جميعا الى وظائف ثابته فى المصانع أيضا .

وفى جمهورية المانيا الديموقراطية تحتل الدرجة الأولى من الأهمية دراسات الرأى العام وعلم الاجتماع الصناعى ، على نفس النموذج الشائع فى الاتحاد السوفيتى وسائر دول أوربا الشرقية . « وذلك من أجل رفع المستوى التكنولوجى الثقافى للعمال فى اثناء عملية الثورة التكنولوجية الجارية » . فعلم الاجتماع فى تلك البلاد يضطلع برسالة عملية واضحة ومحددة تحديدا تاما لا لبس فيه » (١٦) .

ونخرج من هذا المثال ــ الذى أوردناه لعدة أسباب ليس هنا تفصيلا ــ لنعود الى موضوعنا لنؤكد أن استكمال الحديث عن اتجاه فهم علم الاجتماع كتكنولوجيا اجتماعية يتطلب حديثا مفصلا عن دور علم الاجتماع العربى فى مثل هذه الميادين (١٧) .

ثالثا : هذا العرض لموقف علم الاجتماع العربى المعاصر يتجاهل اسهامات الاتجاه الانثروبولوجى الثقافى التى يدور بعضها حول بحوث علم الفولكلور ، وتفهمه كتطبيق لمبادىء وأسس الانثروبولوجيا الثقافية فى دراسة

---

(١٦) أنظر مزيدا من التفاصيل فى المرجع التالى :

Imogen Seger, Knaurs Buch der modernen Soziologie, München, 1970.

(١٧) هذا المثال يطرح على بساط المناقشة القضية التى يلح عليها المؤلف وهى ضرورة اشتغال علم الاجتماع العربى بتطوير نظرية سوسيولوجية خاصة لأنه فى حالة وجود نظرية عامة فى التطور الاجتماعى يؤمن بها المجتمع يهبط دور علم الاجتماع الى مستوى الهندسة الاجتماعية . أردت فقط أن أعرض النموذج دون تعليق على هذا الجانب ، لأن ذلك يتطلب مناقشة مستقلة ليس هذا مجالها .

المجتمع العربى . وقد نشطت هذه المدرسة فى مصر غداة الحرب العالمية الثانية ، وانتقلت فى الستينات والسبعينات الى عدد كبير من الدول العربية الأخرى ، وقدمت اسهامات ضخمة سواء على مستوى النشاط الثقافى العام ، أو توجيه السياسة الثقافية القومية فى الأقطار المختلفة ، أو على صعيد البحث العلمى الميدانى (جمعا وتسجيلا ودراسة) ، أو على مستوى النشر والتأليف ، أو مستوى الرسائل العلمية لماجستير والدكتوراه (١٨) .

ولست اريد ان اثقل على المؤلف واقرر انه قصر أيضا تقصيرا واضحا فى عرض الاتجاه الأنثروبولوجى الاجتماعى ، الذى قدم أحمد ابو زيد كممثل له . فنحن لا نفيد من عرض كتاب البناء الاجتماعى ، بقدر ما نفيد من عرض دراسات أحمد أبو زيد الميدانية الأخرى ، وكلهـا منشورة ، لنـأخذ فكرة دقيقة عن اسهامات هذا الاتجاه فى فهم المجتمع العربى . كما توجد طائفة من رسائل وأعمال تلاميذ أحمد أبو زيد (مثل : محمد عبده محجوب ، السيد حامد ، علية حسن ، عبد الله غانم ، فتحية محمد ابراهيم ، فاروق مصطفى اسماعيل) لم تتعرض لها الدراسة ولو بالاشارة ، وأغلبها منشور ومتاح .

رابعا : الملاحظ أن استشهادات المؤلف حول بعض الاتجاهات والأوضاع القائمة ليست فى محلها احيانا (بمعنى أن بعضها يعبر عن مواقف فردية أكثر مما يعبر عن تيارات عامة واتجاهات واضحة) . وبعض هذه الاستشهادات مأخوذ عن أشخاص ليس لرأيهم دور ملحوظ فى التأثير على حركة علم الاجتماع فى العالم العربى الآن . فاذا كان استشهاده بدراسة على عبد الواحد وافى معبرا عن اتجاه أساتذة علم الاجتماع القدامى بجامعة القاهرة فى السير على نهج مدرسة دوركايم ، فان استشهاده برأى على عيسى الذى يرى فيه عدم اضاعة الوقت فى الاشتغال بالقضايا المنهجية والنظرية (والذى ابداه أمام حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى بالجزائر)

---

(١٨) انظر : محمد الجوهرى ، علم الفولكلور . دراسة فى الانثروبولوجيا الثقافية ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، الفصل الرابع عن « حركة الفولكلور المصرى » .

لا يمثل تيارا حقيقيا ، ولا يحظى بأى اعتراف من جانب أساتذة هذا العلم لا فى مصر ولا فى خارج مصر .

وإذا كان المؤلف فى شك من ذلك ، أو أنه لا يعلم وجود تيارات حقيقية تسعى الى تأكيد الاشتغال بهذه القضايا النظرية والمنهجية بالذات ، فانى أحيله الى الكلمة الافتتاحية للعدد الأول من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، الصادر فى شهر أكتوبر ١٩٨٠ بالقاهرة .

خامسا : تجاهلت الدراســـة الاشـــارة الى الأعمال الحديثة لجيل الشباب ، مما يعطى صورة غير دقيقة عن الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربى ، ويقود الى التنبؤ باتجاهات لن تكون صادقة تماما . ففى قسم الاجتماع بجامعة عين شمس (وفى بعض المواقع الأخرى) تأثر بالماركسية فى رؤية قضايا المجتمع المصرى ، وفى تناول بعض الموضوعات الاجتماعية العربية (من خلال رسائل طلاب الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه) .. وفى جامعة القاهرة جهود لتطوير نظرية الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى ، فى مقابل الأنساق الكبرى كالماركسية وغيرها .

سادسا : وفى رأيى أن جانبا كبيرا من القصور الذى تعانى منه هذه الدراســـة يرجع الى اعتماد المؤلف اعتمادا كبيرا فى تصوير الموقف على أعمال حلقة النهوض بعلم الاجتماع فى الوطن العربى التى عقدت بالجزائر ١٩٧٣ . وأنا أؤكد هنا أن ما دار فى تلك الحلقة لا يمثل — حتى آنذاك — التيارات الحقيقية الجارية فى علم الاجتماع العربى . فأغلب المشاركين فى هذه الحلقة — من مصر على الأقل — كانوا من الجيل القديم المستقر ، ولم يعبروا لا فى أوراقهم ولا مناقشاتهم عن التيارات الجديدة — القوية — التى بدأت تصطرع فى بلادهم . وفى أقل من خمس سنوات اختفى أغلبهم من على الساحة الرسمية للعلم ، ومن لم يختف منهم توقف عن البحث العلمى وعن الكتابة ، وربما انغمس فى عمل ادارى أبعده عن الاشتغال بالعلم (١٩).

---

(١٩) أنقل هنا تقييم الزميل الدكتور سمير نعيم لاسهامات د. محمد طلعت عيسى المقدمة الى تلك الحلقة : « ... والدراسات التى أجراها د. محمد طلعت عيسى لا تقدم لنا صورة صحيحة ولا متعمقة عن علم الاجتماع فى مصر ،

=

لافتقارها الى الدقة المنهجية فى جمع البيانات من جهة ، والى عمق التحليل والأبعاد التفسيرية من جهة أخرى ، بالاضافة الى اهتمامها بأكثر جوانب علم الاجتماع فى مصر سطحية . فدراسته عن اتجاهات البحث العلمى الاجتماعى فى الوطن العربى قد اعتمدت على ارسال استقصاء الى جميع الهيئات والمؤسسات والجامعات ومراكز البحوث فى الوطن العربى لجمع بيانات عن البحوث التى أجرتها منذ عام ١٩٦٠ حتى آخر عام ١٩٧١ تتعلق فقط بعنوان البحث والفترة التى استغرقتها وتكاليف البحث ونوعه . ونظرا لان الاستقصاء اداة غير صالحة للبحث أصلا فى مثل هذه الظاهرة لأسباب متعددة كان لابد أن يدركها الباحث ، فانه لم يتلق سوى ٦ ردود عليه من ٢٠٠ استمارة أرسلت الى كافة أنحاء الوطن العربى عن طريق وزارات الخارجية . وبدلا من اللجوء الى أسلوب آخر للبحث (المقابلات الشخصية مثلا) قام الباحث بتصنيف بيانات هذه الردود الست ليستخلص منها تعميمات عن اتجاهات البحث العلمى الاجتماعى فى الوطن العربى (أى عناوينه وتكاليفه ومدته الزمنية ونوعه) . وكانت أول هذه التحليلات أن الردود الست التى وردت منها ثلاثة لا تشتمل على اية بيانات على الاطلاق . وبالتالى اضطر الباحث الى تحليل ثلاثة ردود فقط وصلته من جامعة الاسكندرية والجامعة الأردنية والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية . **وهى جميعا بيانات مشكوك فيها كما يقول المؤلف** . ومع هذا أصر الباحث على الحديث عن الاتجاهات الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى فى البلاد العربية . وصنف هذه الاتجاهات الى : بحوث نظرية وبحوث استطلاعية وبحوث تدريبية وبحوث الدرجات العلمية والبحوث التخطيطية (!!!) . **واذا تجاوزنا عن الخلط الشديد فى اساس هذا التصنيف ، فانه ليس تصنيفا لاتجاهات البحث العلمى الاجتماعى على الاطلاق .**

أما بحث الدكتور طلعت عيسى عن الوضع الراهن للمتخصصين فى علم الاجتماع فى الوطن العربى فانه اعتمد مرة اخرى على أسلوب الاستبيان فى جمع البيانات . وأرسل الاستبيان الى ٣٥ متخصصا فى علم الاجتماع فى الوطن العربى ولم يراع اطلاقا تمثيل هذه العينة لجمهور المتخصصين فى هذا العلم ، وبالتالى لا يمكن التعميم من نتائجه على هذا الجمهور . كما أن طريقة تحليل البيانات ، بل وحتى نوعيتها لا تسمح لنا بالخروج باستنتاجات سليمة .

واتصفت الدراستان اللتان اجريتا عن الكتب والمؤلفات الصادرة فى ميادين علم الاجتماع وعن رسائل الدكتوراه والماجستير بنفس صفات =

سابعا : نظرا لاعتماد المؤلف اعتمادا كبيرا على اعمال الحلقة واعمال بعض علماء الاجتماع المصريين ، فقد فاته ان يعرض للمناقشات الحية الدائرة بين المشتغلين بهذا العلم فى اجزاء اخرى من الوطن العربى ، على مرمى البصر منه ، فى المغرب وتونس بصفة خاصة . (ونجد عرضا ممتازا لطرف منها عند جورج صباغ ، وهو فصل عن علم الاجتماع فى كتب من الدراسات التى اجريت عن الشرق الأسط ، صادر قبل مقال المؤلف بست سنوات ، ومنشور نشرا علايا ميسورا ، لكل الناس) (٢٠) .

ثامنا : لم يقتصر الأمر على اهمال التطورات المعاصرة على ساحة علم الاجتماع فى بلاد المغرب العربى ، ولكن هناك بلاد عربية أخرى تلتزم دراسات الاجتماع فيها التزاما دقيقا ومخلصا بما يعبر عنه الأخ مؤلف المقال . وأذكر الآن ثلاث دراسات فقط عن المجتمع اليمنى ، أعد الدراستين الأولى والثانية د. حمود العودى عن التراث الشعبى والتنمية فى اليمن ، وعن المثقفين فى البلاد النامية . وأعد الدراسة الثالثة عبد الملك المقرمى عن : القات والتنمية فى المجتمع اليمنى (٢١) .

= الدراستين السابقتين . فلم تزد دراسته للكتب الصادرة فى علم الاجتماع عن مجرد تصنيف هذه الكتب تبعا لنوع الكتاب (مترجم أو مؤلف) وسنة النشر والناشر وحجم الكتاب والميدان الذى يعالجه دون اى فحص لمضمون الكتاب . ونفس الشىء بالنسبة لرسائل الماجستير والدكتوراه » . انتهى حديث سمير نعيم .

انظر ، سمير نعيم احمد ، **علم الاجتماع فى مصر** . التقرير الأول ، خطة الدراسة واجراءاتها ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، على الآلة الناسخة ، بدون تاريخ ، ص ص ٤ — ٥ .

(٢٠) انظر عرضا لهذه الدراسة تدمته فى هذا العدد ، منشور ضمن عرض الكتب والدراسات فى القسم الثانى من هذا الكتاب .

(٢١) انظر البيانات البيليوجرافية لهذه المؤلفات فى القائمة البيليوجرافية المنشورة ضمن القسم الثالث فى داخل هذا العدد .

تاسعا : ولم يقتصر الأمر على المغرب واليمن ، ولكن علماء الاجتماع فى الخليج العربى لهم نشاط ملحوظ ومسموع (تصدره مثلا مجلات علمية عديدة من هنـــاك ، منها مجلة العلوم الاجتماعية ، ومجلـــة عالم الفكر الكويتيتان ، والمجلات الجامعة الأكاديمية .... الخ) صادر عن مجتمعات الخليج خاصة ، أو مجتمعات الجزيرة العربية كلها . وبعضـــها ينتمى الى الاتجاه الامبيريقى فى أساسه ، وبعضها ينتمى الى اتجاهات ماركسية أو نقدمية واضحة ، وأغلبها ينحو نحوا عربيا مستنيرا . لعل مناقشة بعض تلك الأعمال كان كفيلا بتعديل الصورة (٢٢) .

وقد يتعلل المؤلف بأنه قد أوضح فى صدر مقاله أنه لا يستطيع أن يعرض لمعالم الصورة كاملة ، أو أنه لا يستطيع أن يعرض لكل هذه التفاصيل فى مقال . ولكن هذا العذر مقبول اذا كنا نتحدث عن أمثلة ونماذج . فيكفى مثلا أن أتحدث عن بعض ممثلى الاتجاه الامبيريقى فى مصر ، ولا داعى للحديث عن ممثلى هذا الاتجاه فى لبنان أو سوريا أو الأردن (وهـــذا هو بالذات السبب فى أننى لم أشر الى الدراسات اللبنانية المتقدمة ، والتى عرض لها جورج صباغ تفصيلا فى مقاله) . ولكن أن تكون هناك تيارات مختلفة اختلافا جذريا مع التيارات المعروضة ، واتجاهلها ولا اشير اليها . فذلك من شأنه أن يعطى القارىء انطباعا مختلفا عن وضع علم الاجتماع العربى المعاصر . وهذا لم يرده المؤلف قطعا . ولذلك لزم لفت النظر اليه .

عاشرا : هناك فئة من أصحاب الاسهامات الهامة فى علم الاجتماع العربى الذين لا يشغلون وظائف أكاديمية أو بحثية فى أى جامعة أو هيئة عربية ، بل ولا يعيشون داخل حدود الوطن العربى ، ولكن كتاباتهم منصبة كلهـــا على محاولة فهم المجتمع العربى . ويمكن القول بأن لهم وضعا مؤثرا فى حركة علم الاجتماع فى الوطن العربى ، من خـــلال كتاباتهم ، وارتبـــاط البعض بمتابعتها ، وتأثرهم ببعض منطلقاتها ونتائجها فى بحوثهم . كما أن بعضهم ما يزال يحتفظ بعلاقات حية مع بعض الزملاء داخل الوطن ، ويقوم بزيارات

---

(٢٢) أحيل القارىء الى مؤلفات الزملاء الدكاترة والأساتذة : محمد غانم الرميحى ، وجهينة سلطان سيف العيسى ، وفهمى الناقب ، وعلاء البيانى ، ومحمد حداد .... وغيرهم .

دورية أو غير دورية والقاء محاضرات هنا أو هناك ، أو عرض تقارير ، أو تقديم خدمات من أى نوع .

وأذكر من تلك الفئة بعض أسمائها اللامعة مثل : عبد الباقى هرماس (المغربى) ، وجانيت أبو لغد (المصرية) ، وأياد القزاز (العراقى) ، وسعد الدين ابراهيم (المصرى) ، وعبد الله لطفيا (الأردن) ، وايليا حريق (اللبنانى) ، وسمير أمين (المصرى) ، وأنور عبد الملك (المصرى) ، وغالى شكرى (المصرى) ، ونادية أبو زهرة (المصرية) ، وحسين فهيم (المصرى) ومحمود حسين (م) (المصرى) . علاوة على كثيرين قد فاتنى أن أذكرهم .

والملاحظ أن بعض الدراسات التى تناولت وضع علم الاجتماع فى الوطن العربى ، مثل دراسة جور صباغ (التى نقدم عرضا لها فى هذا العدد أيضا) والتى تتخذ من علم الاجتماع فى الشرق الأوسط ميدان لها قد أخذت جانبا من هذه المجموعة فى الاعتبار ، وعرضت آراءهم وذكرت بعض مؤلفاتهم وتناولت بعضها بالتقييم والعرض . وكل المجموعة التى غطتها الدراسة المذكورة ممن يعيشون فى أمريكا أساسا ويكتبون بالانجليزية . ولكن هناك طائفة أخرى تتبنى مواقف نظرية مختلفة ، وأغلبهم يعيش فى باريس ويكتب بالفرنسية لم تشر اليها الدراسة المذكورة (أخص بالذكر أنور عبد الملك وسمير أمين) .

المهم أن الحوار بين هؤلاء وبين علم الاجتماع العربى قائم ومتصل ، وأثرهم فيه ملحوظ ، ولابد لأى عرض منصف لعلم الاجتماع العربى أن يتناولهم بالذكر والمناقشة .

***

حادى عشر : لذلك كله آمل أن يستكمل المؤلف معالم الصورة الراهنة لعلم الاجتماع العربى بمقال ثان يفرده للاتجاهات الجديدة — وليست كلها جديدة تماما — التى برزت اليوم على مسرح علم الاجتماع فى الوطن العربى ، مثل : تلك التى تنمو نموا ماديا تاريخيا ، وتلك التى تضع الموضوع الجزئى المدروس فى اطاره التاريخى والبنائى الاجتماعى الأشمل ، والتى تخدم

رسالة علم الاجتماع العربى فى المقارنة والتعميم بعد ذلك ، والاتجاهات المطالبة بعلم اجتماع اسلامى ، والتى بدأت فعلا فى نشر بعض الأعمال حول الموضوع ... الخ فما زال الطريق مفتوحا لاستكمال النقص وسد الثغرات .

وبعــد

فانى ارجو أن يتسع صدر الزميل للنقد ، والعالم المخلص لعلمه — والزميل الاربى هو كذلك بالتطع ، كما يدل حماسة واخلاصه وجهده الكبير — هذا العالم يسـعى دائما الى استكمال ما فى معلوماته من ثغرات ، وزيادة حصيلته واثراء رؤيته .

وما أشد سعادة مفكر حينما يعلم شيئا لم يكن يعلمه من قبل ، وهو أن هناك فعلا زمـلاء له يفكرون كما يفكر ، ويسـعون باجتهاد على ذات الطريق التى يسعى هو عليها ، ويرنون الى نفس الهدف الذى يرنو هـو اليه ، وكل ما فى الأمر أنه لم يسمع بهم بالقدر الكافى ، أو تاهت اعمالهم عن بؤرة اهتمامه . ولكن النتيجة فى النهاية لابد أن تكـون أمرا مفرحـا حقيقة .

ولولا أنى أول المدركين لأهمية الاسـهام الذى قدمه المؤلف ما كلفت نفسى عناء ترجمته والتعليق عليه . وأضيف الى ذلك أنى من أشد المعجبين بحماسه واخلاصه للقضية العربية ، ولرؤيته الشاملة لحركة المجتمع . واليه يرجع بعض الفضل فى تشجيعى على الكتابة فى علم الاجتماع العربى ، فى محاولة موسعة أرجو أن ترى النور قريبا . وان تمت ، فانه يرجع بالتأكيد فضـل الريادة ، وفتح باب المناقشة حول محور حياتنا المقبلة كعـرب مشتغلين بعلم الاجتماع ، وهذا المحور هو : علم الاجتماع العربى :

الخدمات الأصيلة فى خمس قرى مصرية
(جريس ـ منتوت ـ ابو الصفا ـ الحسانية ـ نزلة جريس بمحافظة المنيا)
خبرات وتجارب ميدانية

دكتور سالم عبد العزيز محمود (*)

مقدمـــة عامـــة :

تعد دراسة موضوع الخدمات الأصيلة فى القرية المصرية من الدراسات الجديدة فى محتواها ومضمونها ، اذ أنها تقف بين كل البحوث والدراسات التى أجريت على مستوى القرية المصرية منفردة بأصالتها واضافاتها . فهى تقدم للمهتمين والمتخصصين فى مجالات البحث الاجتماعى فى ارتباطه وخدمته لقضايا التنمية مداخل جديدة ، ومناهج أصيلة ، وأدوات وتكنيكات ملائمة .

ذلك أن هذا النوع من الدراسات ينهض على فلسفة واضحة لتنمية المجتمع المحلى ، فلسفة أكبر من حجم البحث ذاته تحسم حسما علميا فى مدى صلاحية الأفكار التى ترددت وما تزال عن أصالة المجتمع القروى فى طرح وافراز الحلول الموضوعية والواقعية لكل قضاياه ومشكلاته التنموية . وينبع ذلك أساسا من الحرص على أن تحقق الدراسة اهدافها من نفس الواقع الذى خرجت منه . وهنا يتحول الباحث فى فترة ما الى مخطط ومنفذ فى نفس الوقت . يستطيع أن يحيل النتائج الأكاديمية الى نماذج وبرامج قابلة للتحقيق والتطبيق ، بل ويساعد على تنفيذها .

الخدمات الأصيلة فى هذه الدراسة تلك الخدمات الطبيعية أو البلدية التى نشأت وظهرت تاريخيا لتلبية احتياجات أفراد المجتمع ، وهذا ما يفصل بينها وبين الخدمات الرسمية أو الحكومية فى الصحة ، والتعليم ، والرعاية الاجتماعية ، والعمران أو الاسكان . وتستخدم دراسة تلك الموضــوع منهجا صـــعبا فى تطبيقه يعايش فيه الباحث معايشة صادقة كلية لمجتمع

(*) أستاذ مساعد بعمادة الانتساب ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة . (المملكة العربية السعودية) .

الدراســة بحيث يصــبح فى النهايــة واعنى لباحث ــ جزء لا يتجزأ من المجتمع ، ويصبح بالتالى مجتمع الدراســة جزء لا يجزأ من كيان الباحث يعايشه ويعيش فيه .

وتأتى الصعوبة هنا من الفصــل بين تلك العمليتين ، واعنى وعى الباحث بهذين البعدين فبدون هذا الوعى تصبح الملاحظات ، والمعايشات لوحدات المجتمع وأنساقه مجرد تحيزات ذاتية ، وأحكام قيمية لا يعتمد عليها البحث العلمى ، وهــذا اهم ما يواجه الباحث عند اســتخدامه للمدخــل الانثروبولوجى بأدواته الرئيسية وهى الملاحظة بالمشاركة أو بالمعايشة
Participant observation

وتأتى الصــعوبة هنا من الفصــل بين تلك العمليتين ، واعنى وعى كجماعة ارتبطت بموضوع البحث بكل ما يمثله ذلك الموضوع من اهتمامات ، واهداف وأدوات من ناحية أخرى ، وبالتالى فان استخدامه تلك الأساليب والتكنيكات البحثية المستخدمة فى المواقف المختلفة والمتعددة التى يفرضها البحث لا يجب النظر اليها على انها قوالب جامدة ، ونماذج ثابتة لا تتغير ، وانما هى متغيرة متطورة مثلها تماما مثل العمليات الاجتماعية التى تمر بها الجماعة . وبالتالى فان من الأهمية بمكان تطويع هذه العمليات لواقــع المجتمع المدروس ، ومحاولة وضــع وتطوير نماذج تنموية نابعة اســاسا من واقع المجتمع القروى . وهكذا فرضت كل هذه الأبعاد والمتغيرات على فريق البحث مداخل منهجية جديدة ، كان من اهمها واكثرها جهدا عمليات المتابعة والتقويم الدائمين ، والتى كــانت تتم لكل المواقف اليومية فى تلك الفتــرة التى يعايش فيها فريق البحث مجتمع الدراســـة . اذ أن عمليات المتابعة والتقويم تعد وسيلة من الوسائل الهامة والأساسية التى اعتمد عليها فريق البحث لزيادة كفاءة العمل وتصحيح مساره . لذا كان لزاما عليه ، أن

(*) كان الباحث الرئيسى لهذه الدراســة الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقى عميد كلية الآداب ورئيس قسم الاجتماع بالمنيا ، وكان مدير البحث الدكتور سالم عبد العزيز محمود مدرس علم الاجتماع بكلية البنات الاسلامية جامعة الأزهر .

يقف بين الحين والآخر وقفة تقويمية يتناول فيها اساليب وميكانيزمات العمل المتبعة ، والى أى حد نجحت تلك الأســاليب فى تحقيق الأهداف المرحلية المخطط لها ، وقفة يطرح فيها بعضا من التساؤلات الهامة : **ماذا انجزنا ؟ وما هى الأساليب المتبعة لتحقيق ذلك الانجاز ؟ وما مدى كفاءة وملاءمة تلك الأساليب للعمل ولمجتمع الدراسة ؟ وهل نجحنا باتباع تلك الأساليب فى بلوغ الأهــداف المرحلية ، أم انحرفنا عنها ؟ واذا كان هناك انحراف عن الأهداف المطلوبة فما هى اسباب ذلك ؟ .**

واذا كانت وقفتنا الراهنة تتسم بشىء من الشمول بحيث تتناول المراحل السابقة للدراسة منذ بدء اختيار قرى البحث حتى الزيارات الميدانية لأسر مجتمع البحث ، فانها ليست الأولى من نوعها . فقد كان هناك وعلى مدار الفترة المنقضية من البحث تقويما مستمرا يكاد يكون اسبوعيا ، حيث اعتاد فريق البحث عقد مناقشات مستمرة حول مراحل وأساليب وتكنيكات العمل . بيد أن هــذه المناقشــات كانت بمثابة تقويم جزئى يتناول عمليات مرحلية معينة ، ومن هنا كانت الرؤية الأكثر شمولا أمرا ضروريا لفريق البحث .

وتجدر الاشارة الى أن فريق البحث (*) لم يستقر ويعايش مجتمع الدراسة المتمثل فى قرى الوحدة المحلية بجريس منذ بداية مشروع البحث أول يناير ١٩٧٨ ، انما بدأ ذلك ببداية شهر يوليو من نفس السنة . أما عن الفترة من أول يناير حتى أواخر شهر يوليو ١٩٧٨ ، فقد أمضاها فريق البحث فى القيام بمسح لبعض الوحدات المحلية الريفية بمحافظة المنيا ،

(*) تكون فريق البحث الأساسى من :

(١) سهير صلاح الدين معيدة بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .

(٢) لبنى عبد الفتاح باحثة بمركز البحوث التابع لقســم الاجتماع بكلية الآداب / جامعة المنيا .

(٣) محمود عبد الرشيد معيد بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .

(٤) خلاف خلف خلاف معيد بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة المنيا .

ومركزى بسمالوط ، وأبو قرقاص ، وذلك لاختيار القرى مجتمع البحث وفقا للمحكات التى تحديدها .

كما اعد للفريق برنامج تدريبى فى الأساليب المنهجية فى البحوث الاجتماعية ، وقد استغرق حوالى الشهرين ، وقام بالتدريس فيه أساتذة متخصصون . كما قام أعضاء فريق البحث باشراف السيد الدكتور مدير البحث باعداد مجموعة من الكتيبات تدور موضوعاتها حول اهم القضايا المثارة والمتصلة بموضوع الدراسة من الناحية النظرية ، وذلك يعنى أن التدريب لم يكن قاصرا على القاء المحاضرات ، بل ان الجزء الأساسى فيه كان محاولة من رئيس البحث لشحذ افكار فريق البحث لكتابة بعض الأوراق **مثل :**

١ — « تكنولوجيا الاتصال فى القرية المصرية »
٢ — « الترويح فى القرية المصرية »
٣ — « الخدمات الأصيلة فى القرية المصرية »
٤ — « الاسكان الريفى »
٥ — « دور الامام فى القرية المصرية »

هذا والحديث عن العمل الميدانى فى فترة زمنية كهذه لابد وأن يؤكد مسبقا على التفاعل والايجابية بين فريق البحث ، وعن الوقت الذى سمح به فى قضائه بمجتمع الدراسة ، فالفريق على المستوى الميدانى يتمثل فى مدير البحث ، وبين خمسة وستة هم أعضاء الفريق منهم اثنتان من الاناث ، يعاونهم فى الفترة الأولى اثنان من القادة المحليين هما رئيس المجلس المحلى التنفيذى ورئيس التنظيم الشعبى بمجتمع الدراسة . كما أن الفريق يتردد على مجتمع الدراسة أربعة أيام من كل اسبوع يستقر فيها استقرارا كاملا .

ولا شك أن لكل هذه النواحى ابعادا لا يمكن تغافلها فى تقييم المرحلة السابقة والتنبؤ بمتطلبات المرحلة القادمة . كما كان فريق البحث خلال هذه الفترة يبحث عن اجابات لمجموعة من التساؤلات **من امثلتها : ما يتصل بمجالات الخدمة التى ستركز عليها الدراسة ، وهل سيكون تناولنا لكل الخدمات الأصيلة فى مواجهة الخدمات الرسمية ؟ أم سنختار خدمة او**

خدمتين من كل مجال من مجالات الخدمة ؟ ما هـو المنهج الأمثل او المدخل الملائم لتحقيق أهداف الدراسـة ؟ وهل سنعتمد على المدخل الانثروبولوجى باعتبار ان هذا المدخل سيحقق لنا معايشة كاملة ودائمة لمجتمع البحث ؟ ام اننا سـنختار منهجا آخر ؟ وما هى الأدوات المناسـبة التى سـوف نستخدمها للوصول الى البيانات المطلوبة للخروج بنتائج صادقة تعين على تحقيق اهداف البحث ؟ وأخيرا ما هى الدروس المستفادة التى خرج بها فريق البحث ؟ .

ولكن .. لماذا كان تحديد الوقفة التقويمية فى هذه الفترة دون غيرها ؟

ان فريق البحث (*) يتصور هذه الفترة متصلا بين مرحلتين فى علاقته مع المجتمع ميدان الدراسة ، **الأولى** تتمثل فى مدخل الفريق للمجتمع ولقاءاته المتكررة بالقيادات المحلية الرسمية منها والشعبية ، وكذلك زياراته المنتظمة الهادفة وغير المصاغة فى قوالب محددة كل التحديد ، تلك الزيارات التى هدفت الى التعرف على طبيعة مجتمع الدراسة من ناحية ، وتكوين وتدعيم الصلة بين فريق البحث ، ومجتمع الدراسة من ناحية أخرى ، واستيعاب الأبعاد المتصـورة لدى أفراد المجتمع ميدان الدراسـة عن موضوعنا — الخدمات الأصيلة — . بينما **تتمثل المرحلة الثـانية** فى التعامل المكثف بعض الشىء مع المجتمع ، بحكم كبر حجم الوحدات المختارة للدراسة **من ناحية** ، وعدم اقتصارنا على التعامل مع فئات بعينها **من ناحية اخرى** . وعلى اية حال فان المرحلة القادمة تختلف عن المرحلة السابقة اختلافا يستدعى تلك الوقفة التقويمية لبناء تصورات جديدة للمدخل والمنهج والأدوات والتكنيكات المستخدمة، او على الأقل الكشف عن مدى فاعليتها فى الفترة الأولى من البحث بالقدر الذى كان متوقعا لها .

(*) اشترك مع فريق البحث لبعض الوقت السيد / نبيل كامل مرقص الباحث بمعهد التخطيط القومى .

كذلك انضم لفريق البحث فى مرحلة متأخرة كل من :

(١) مديحه مكاوى
(٢) حسانين سمهان
(٣) رضا عبد العزيز

} باحثون ميدانيون من خريجى قسم الاجتماع كلية الآداب — جامعة المنيا .

اولاً : محددات اختيار قرى البحث :

انطلق التفكير فى المجتمع — ميدان البحث — من مجموعة مقـولات اساسية ارتبطت بطبيعة الدراسة وأهدافها ، ويمكن تحديد تلك المقولات فى ثلاث ، **وذلك على النحو التالى :**

١ — أن الخدمات الأصيلة توجد فى المجتمع المصرى بشقيه الريفى والحضرى .

٢ — أن الخدمات الأصيلة أكثر وضـوحا وتأثيرا فى القرية منها فى المدينة .

٣ — أن من الصعوبة بمكان تناول الخدمات الأصـيلة بالدراسـة فى غيبة عن الخدمات الرسمية باعتبار أن هناك توازن فى الطلب عليهما .

ومن خلال تلك **المقولات الثلاث** أمكن تحديد « الوحدة المحلية » (وهى وحدة ادارية تتكون من القرية الأم والتى تحوى مجموعة من الخدمات ، وبعض القرى الأخرى التابعة بالاضافة الى توابعها من العزب) . ومن هنا بدأ فريق البحث بزيارات متعددة لاحدى عشر وحدة محلية هى : البيهو ، بنى غنى ، طحا الأعمدة ، منقطين ، اسطال ، قلوصنا (مركز سمالوط) ، بنى موسى ، وابيوها ، جريس ، نزلة اسمنت (مركز أبو قرقاص) تلة ، بنى محمد سلطان (مركز المنيا) .

وكان ذلك لاختيار وحدة محلية تصلح كمجال جغرافى وبشرى للدراسة ، **وذلك بناء على اربعة محكات اساسية يستبعد على اساسها القرى التى لا تنطبق عليها تلك المحكات ، وهى :**

١ — اتاحة وتيسير الخدمات الرسمية فى بعض القرى وعدم وجودها بنفس الدرجة فى قرى أخرى ، على ان تكون القرية الأم بها وحدة مجمعة بالاضافة الى وجود وتوافر الخدمات الأصيلة بنفس القرى .

٢ — بعد القرى المختارة عن محافظة المنيا باعتبارها مركز حضرى يمارس تأثيراته واشعاعاته ، وبالتالى سوف تقل تأثيرات المركز الحضرى المتمثل فى المنيا على القرى المختارة . ونستطيع من خلال ذلك أن نضمن زيادة الطلب على الخدمات الأصيلة وممارستها لدورها ونشاطها فى القرى المختارة البعيدة عن تلك التأثيرات الحضرية .

٣ — خلو هذه القرى من الصراعات الداخلية بين العائلات نتيجة الانتخابات مثلا ، أو نتيجة الأخذ بالثار . وهذا فى حد ذاته عامل عام يساعد البحث على تحقيق اهدافه بالاضافة الى توافر الجو الاجتماعى السليم ، بدلا من انصراف وتوزيع اهتماماتهم على أمور أخرى تعرقل وتعوق الخطوات المرسومة للبحث .

٤ — تيسير مقر دائم لفريق البحث حيث سيمكنهم ذلك من معايشة أفراد المجتمع وملاحظة طرق الحياة فى لقرية ، ومعرفة الوسائل والمداخل التى تمكنهم من اجراء البحث الذى يتطلب الثقة المتبادلة بين فريق البحث والأهالى فى مجتمع القرية .

وبناء على تلك المحكات الأربعة وقع الاختيار على الوحدة المحلية بجريس ، وتتبعها اربع قرى هى منتوت ، أبو الصفا ، الحسانية ، نزلة جريس .

وفيما يتعلق بمحكات اختيار القرى مجال الدراسة نرى أن اختيار الوحدة المحلية بجريس كان اختيارا موفقا ، حيث أننا لم نجد على سبيل المثال تلك الصراعات الحادة الموجودة بين العائلات نتيجة الانتخابات ، أو نتيجة تركيز بناء القوة فى جانب على حساب الجانب الآخر . كما أننا لم نجد تلك النعرة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين كما هى موجودة فى بعض القرى .

وفيما يتعلق ببعد الوحدة المحلية بجريس عن المركز الحضرى المتمثل فى المنيا ، فقد كان هذا البعد مناسبا وملائما لانتشار الخدمات الأصيلة وممارسة وظائفها فى المجتمع . حيث كانت المسافة بين المنيا كمركز والوحدة

المحلية بجريس حوالى ٢٩ كم منها ٢٠ كم طريق مرصوف وباقى تلك المسافة طريق ترابى . وأخيرا فقد توافر لفريق البحث مكان للاقامة الدائمة بقرية جريس تم تجهيزه تجهيزا مناسبا من قبل المشروع .

ويرى فريق البحث انه لكى يكون الاختيار اقرب الى المثالية فانه من الضرورى أن تقل توابع القرى المختارة لما أمكن ذلك ، حيث ان التوابع تشكل مشكلة تتعلق بمحاولة التحكم فيها حيث انها متناثرة عن بعضها ولا يوجد سوى الرابط الادارى الذى يربطها بالقرية الأم . كذلك فان عدم توافر الخرائط التفصيلية المحددة للمواقع السكنية فى كل قرية يشكل صعوبة بالغة أمام تقسيم القرية الى مربعات لسلامة سحب العينة الممثلة للقرية ودقتها . كذلك يجب الأخذ فى الاعتبار عند اختيار القرى توافر المكان الملائم لاقامة فريق البحث من حيث اتساعه واستيعابه لأفراد فريق البحث سواء الذكور أم الاناث .

واذا كان فريق البحث لم يجد المكان المناسب من حيث الاتساع فى قرية جريس ، الا أن ذلك لم يقف حائلا دون الارتياح النفسى الذى يستشعره أعضاء الفريق فى تعامله مع مجتمع الدراسة . فبعد انقضاء ما يقرب من أربعة شهور على معايشة الفريق لمجتمع البحث ثبت أن الفريق كان على صواب عند اختياره لتلك الوحدة المحلية لتكون مجالا للدراسة . فبالاضافة الى وضوح وتوافر الخدمات بنوعيها الرسمى والأصيل ، وخلوها من الصراعات التى تعوق عمل الفريق يشعر أعضاء الفريق بالارتياح فى الاقامة والمعيشة .

خلاصة القول فان الاختيار المناسب لقرى البحث وتطابق ذلك الاختيار مع المحكات الموضوعة يعد أحد الشروط الأساسية لنجاح البحث فى تحقيق أهدافه ، وغنى عن البيان أن اغفال أى من هذه المحكات كان سيؤثر بلا شك على كل الخطوات التى تلت ذلك .

ثانيا : العلاقات الاجتماعية بين فريق البحث :

يستمد هذا البعد اهميته من مجموعة الخصائص المميزة لهذا النوع من الدراسة الذى يعتمد أساسا على المدخل الأنثروبولوجى Anthropological approach يعايش الباحث مجتمع بحثه معايشة حقيقية وكاملة ، تلك المعايشة التى تفرض على الباحث أن يعيش حياته كانسان له ذاته ، وكباحث له أدوار محددة وفعالة مع أفراد فريق البحث . وفى نفس الوقت فهو يعيش فى مجتمع الدراسة يعايشه ويعيش معه . ولا شك أن المقدرة على الفصل بين هاتين العمليتين أو الدورين الاجتماعيين فى حياة الباحث سواءا داخل الجماعة « فريق البحث » أو داخل المجتمع « ميدان البحث » أمر شاق وهام ، هذا بالاضافة الى أن كثيرا من تكنيكات البحث ليس ثمة اتفاق مسبق كامل عليها ، وهذا يفرض على فريق البحث الأخذ بعين الاعتبار عامل المرونة فيما بين أفراده فى تحديد التكنيك المناسب والأمثل لكل موقف .

واذا كان البحث يعد فرصة تعليمية لكل أفراده المشتركين فيه فان ذلك يتطلب اتاحة الفرص أمامهم بالتساوى فى ضوء امكانيات وقدرات كل فرد فى فريق البحث . وبالاضافة الى ذلك فان الحياة اليومية التى يعيشها أفراد فريق البحث مختلفو العادات والتقاليد والقيم تجعل من الصعب معها وضع اطار مناسب ونموذج ملائم يحدد الكيفية التى تتم فيها وفى اطارها الحياة الاجتماعية المنزلية .

وعموما فان الفترة ما قبل نزول الميدان ، وهى ما تسمى بتأهيل أعضاء فريق البحث من خلال برنامج تدريبى شامل وموسع ، ومتعدد المستويات والتكنيكات ، قد ساعدت فى تجميع أعضاء الفريق لمجموعة من الجزئيات والعناصر الأساسية لأهداف الدراسة وخطواتها المنهجية ، بحيث اصبحوا يملكون مجموعة مصطلحات أولية يستخدمونها فى الحديث عن الدراسة . وهذا لا شك قد اثر فى العلاقة القائمة بين اعضاء الفريق على المستوى النظرى .

وقد ساعد مدير البحث على اتاحة الفرصة متكافئة للاستفادة من هذه الفترة فى زيادة التجانس الاجتماعى والتفاعل الخلاق بين اعضاء الفريق .

ومع استقرار فريق البحث فى حياته المعيشية الدائمة داخل القريـــة بدات فعلا ديناميات الجماعة تتضح أكثر — وظهرت نتائج المرحلة الأولى . وقد بدت الخلفية الثقافية لكل عضو تبدو فى سلوكه داخل الجماعة فى حياتها المنزليـــة ، وبدا فى الفريق تفاوت الأصـــول الريفية والحضرية من حيث النشأة . وكان المثل الواضح لهذه الاختلافات فى الأصول يبدو فى التعامل مع المجتمع مجال الدراسة . ففى مواقف التعامل مع المجتمع حول بعض أعضاء الفريق من الذكور أعضـــاء الفريق من الاناث الى فتيات ريفيات مقتمصات للثقافة الريفية ، وقد تمثل ذلك فى اقتصار بعض الاجتماعات التى كان يعقدها فريق البحث مع بعض القيادات المحلية والرسمية بقرى الوحدة المحلية بجريس على أفراد فريق البحث من الذكور دون اشتراك الاناث فيها . وموقف كهذا يعد اســـتجابة لثقافة المجتمع بكل ما تمثله من قيم وعـــادات وتقاليد ومعايير للسلوك الجمعى .

هذا الموقف ما كان ليتم لولا نوعية التوافق القائم بين أعضاء الفريق ، وزيادة حساسياتهم ووعيهم والتى سمحت لبعض الأعضاء أن يملوا وجهات نظرهم على البعض الآخر فينفذونها دون تأفف أو امتعاض . وقد كـــانت اللقاءات التى تتم بين الباحثات من أعضاء الفريق وبعض سيدات القريـــة كان يلتزم فيها الباحثون بحدود تلك الثقافة . ولعله من الطريف أن تحضر الى مقر البحث فى احدى الليالى ، حيث كانت تزورنا احدى أسر المجتمع ميدان البحث . هنا تلاحظ تجمعين مختلفين احداهما يلتقى فيه الباحثون برب الأسرة والثانى تجلس فيه الباحثات مع ربة الأسرة .

واذا كان المجتمع الريفى قد حدد بعض القيود أمام الباحثات كعدم التجوال فى القرية ليلا بمفردهن ، كذلك الاختيار المناسب لنوعية الزى المتمشى مع الاطار الثقافى للمجتمع ، فان الباحثين انفسهم قد أضافوا الى هذا الحـــد الواضح بعض الحدود التى يعوها بحكم طبيعتهم الريفية . وهى حـــدود قد تخفى على باحث غير معايش لطبيعة تلك الثقافة .

ولعل هذا يذكرنا بموقف أعضاء الفريق من الباحثات حين أبدين رغبتهن فى ملاحظة أحد موالد القرية من خلال الحضور الفعلى لهذا المولد ، « وهو مولد الشيخ ابراهيم » وكان يقام ليلا . ولكن أفراد فريق البحث رفضـــوا

ذلك لعدم توافر الفرصـــة لهن للملاحظة حيث أن الموقف فى عموميته يقتصر عـــلى جمهور الرجال **من ناحية** ، وحرصا على نظرة المجتمع للفريق والتى تستهجن من الباحثات التواجد فى هذا الموقف ، **من ناحية ثانية** .

وهكذا فان اتخاذ التكنيك الملائم لـكل موقف أمر يتوقف فى كثير من جوانبه وأبعاده على التفهم الواعى لأعضاء الفريق بعضهم البعض . وقد يبدو هنا أن توافر بعض الفرص أمام الباحثين لا يتاح بنفس القدر ، وبنفس الدرجة للباحثات فى المواقف التعليمية التى يمليها الواقع الميدانى للدراسة ، ولكن وعى رئيس الفريق بهذه الناحية ساعد على التخلص منها اما بتوفير مواقف متكافئة ، واما بالاجتماعات والتقارير التى يكلف بها الباحثون عقب ملاحظة اى موقف من هذه المواقف . بل انه فى الزيارات التى كان يتـــاح فيها فرصة وجود الفريق بكامله اعتاد اعضاء الفريق أن يتناقلوا الأدوار فيما بينهم أو ما يعرف **بتمثيل الأدوار** ، وذلك من خلال النقاش حــول أى قضية من قضايا البحث .

ولكن ذلك لا يعنى أنه ليس ثمة اختلاف فى الجماعة على الاطـــلاق . فقد حدث أن اختلف الفريق حول أدوار أعضائه بعد أحد اللقاءات التى تمت بقرية أو الصفا مع القيادات المحلية والرسمية ، حيث دار نقاش حول ذلك الموضوع بمقر البحث ، وبعد عودة الفريق من هذا اللقاء كانت الباحثات غاضبات فيه من مسلك الباحثين حيث لم يعطوهن أية فرصة للحديث خلال هذا اللقاء مما أضفى على اللقاء صفة عدم التفاعل . بل لقد شعرت الباحثات باستهانة القيادات المحلية بمكانة الباحثات ودورهن فى البحث . علاوة على احساسهن بســـوء تصرف أفراد الفريق من الرجال . ولما تم عرض ذلك الموضوع أوضح مدير البحث ضرورة الحفاظ على ديناميات الجماعة وتماسكها من خلال اعطاء كل فرد فيها فرصا متكافئة للحوار ســـواء على مســـتوى اللقاءات التى يعقدها الفريق مع القيادات المحلية ، أو على مستوى المناقشات الداخلية المستمرة بينهم ، وتولى رئيس الفريق مسئولية توزيع الأدوار فى المواقف المختلفة .

أما عن المعايشة الكاملة لفريق البحث فيجب أن نلاحظ أن الفريق يقيم أربعة أيام من كل أسبوع اقامة دائمة فى مجتمع البحث . وهذا لا شك موقف

مغاير وجديد يختلف عن الممارسة المهنية العادية والبسيطة التى تشغل جزءا محدودا من الوقت . ذلك أن الممارسة المهنية الحقيقية والفعالة تفرض على الأعضاء نوعا من النشاط المشروط وليس بإمكان أى ممارس عادى أن يشعر بصعوبة موقف كهذا حيث يصبح مفروضا على الباحث أن يلتزم بمجموعة من المواقف ازاء زملائه كأن يناديهم بالألقاب والا يتطرق الى مناقشة أية موضوعات جانبية ، وتأتى الصعوبة هنا وتزداد اذا امتد ذلك بقية الوقت طالما أن العلاقة بين فريق البحث والمجتمع علاقة دائمة ، ومع أنه لم يختبر بعد ما اذا كان ضارا أن تقدم نفسك فى المجتمع أم لا ، الا أن أعضاء الفريق ملتزمون بتلك الحدود المهنية طوال وقت الاتصال بالمجتمع ، وقد يمارس عضو أو بعض الأعضاء نشاطا رياضيا أو اجتماعيا كلعب كرة القدم ، أو الطاولة مع بعض أفراد المجتمع ، ولكن ذلك فى حدود معينة ودون نسيان الهدف الذى جاء من أجله .

وفى الحياة المنزلية للفريق تبدو الأهمية الكبرى للعلاقات الاجتماعية فى سير الحياة على الرغم من اختلاف عادات النوم واليقظة والأكل وأسلوب الحياة بصفة عامة . فقد بدأ الفريق بتكليف أحد الطباخين باعداد الوجبات الغذائية ، ولكن ثمة صعوبات واجهتنا فى هذه العملية كصعوبة الحصول على النوعية المطلوبة ، ولم يساعدنا على التخلص من هذه المشكلة الا سهولة العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الفريق بعضهم البعض ، فقد تحملت الباحثات العبء الأكبر فى اعداد الوجبات ، وصار الأمر فى مساره الطبيعى .

وهناك نقطة أو موقف لابد من اثارته والتعرض له حيث أن فريق البحث قد واجه صعوبة ازاء تلك الاجتماعات المتكررة التى يعقدها فى نهاية كل يوم مشحون بالقاءات والعمل ، وقد تمتد هذه الاجتماعات الى ما بعد منتصف الليل ، بل أكثر من ذلك أنها قد تمتد الى الساعات الأولى من الصباح . حيث اعتاد فريق البحث أن يحسم كل موقف لحظة ظهوره ، بحيث يبدأ العمل صباح اليوم التالى وقد تمت مناقشة كل ما تعرض له فريق البحث فى يومه السابق ، وهذا مما يعطى دفعة قوية للعمل حيث يبدأ وكل فرد فى فريق البحث قد استفاد من التجارب والخبرات التى تعرض لها زملاؤه .

وقد ثار تساؤل حيوى فيما يتعلق بطبيعة هذه الاجتماعات وطبيعة الوقت الذى تستغرقه **ويتركز هذا التساؤل فى : كيف يمكن ان يتقبل المجتمع الريفى**

بكل ما يمثله من ثقافة وعادات وتقاليد افراد فريق البحث وهم يعقدون تلك الاجتماعات المطولة والمغلقة ومعهم باحثتين لفترات طويلة ؟ .

هنا كان لابد من وقفة موضوعية بين اعضاء فريق البحث يعالجون من خلالها طبيعة العلاقة بينهم كباحثين ، وبين المجتمع الذى يعيشون فيه ومدى حساسيته وقبول المجتمع لهذه الظاهرة .

لقد كان وعى مدير البحث وكذلك وعى افراده سابقا على تلك الظاهرة حيث كان مدير البحث ينبه باستمرار على اعضاء الفريق بعدم تجاوز الحدود المسموح بها فى تعاملاتهم اثناء تواجدهم فى الميدان ، بحيث يمكن من خلال ذلك اعطاء أفراد المجتمع نموذجا للالتزام الخلقى بين اعضاء الفريق ، علاة على أن فريق البحث أثناء حياته اليومية فى قرى البحث كان يقدم الدليل تلو الدليل على جدية تناول افراد الفريق لموضوع البحث ، وأنه لا يقدم على اى خطوة جديدة الا بعد الدراسة والتحليل . ويجدر الاشارة هنا الى أن الباحثات قد لعبن دورا واضحا فى ذلك من خلال التزامهن بالسلوك الريفى الأصيل ، وتعاملهن مع الباحثين فى وسط المجتمع ، والتزامهن بالزى الملائم لطبيعة المجتمع الثقافية . كل هذا كان بمثابة السياج الذى يحمى تلك الاجتماعات المطولة من القيل والقال ، وبخاصة ونحن نعى أن المجتمع الريفى مجتمع مغلق يمكن أن تنتشر فيه أية اشاعة مهما كان كذب ادعائها .

ويجدر الاشارة الى ان فريق البحث فى تلك الفترة وبعد مرور ما يقرب من العشرة شهور اصبح يكون ما يمكن أن نطلق عليه جماعة مغلقة Closed group وذلك لسببين يكمن الأول فى ان الجماعة فى حياتها الشخصية قد اصبح لها مجموعة من الأعراف والرموز والطقوس للتعامل يصبح من الصعب على أى عضو جديد أن يستوعبها فى فترة قصيرة .. **اما الثانى فيتمثل** فى ان تلك الفترة قد حددت لأعضاء الفريق استراتيجية غير مكتوبة بنيت على خبرة الأعضاء فى مجتمع البحث بحيث اصبح التفاهم فيما بينهم امرا ميسورا وطبيعيا .

بقى أن نذكر ان الفريق لا يتكون فقط من هؤلاء الأعضاء ، فبالاضافة

الى ذلك يوجد السائق ، وعامل النظافة وهما اعضاء فى الفريق سواء تذكرنا ذلك أم نسينا ، حيث يمارسون فى الجماعة سلوكا يؤثر على الحياة الاجتماعية والأهداف البحثية التى تسعى الدراسة لتحقيقها .

ولقد واجهت الجماعة صعوبة حتى استطاعت أن تصنع من السائق عضوا فى الفريق — وذلك من خلال زيادة ادراكه ووعيه بالعمل الذى يقوم به الفريق ، وأن اى تصرف داخل القرية من قبله سيؤثر بلا شك أن سلبا أو ايجابيا على سير البحث . ونذكر على سبيل المثال موقفا من عدة مواقف استطاع وعى فريق البحث أن يضعه فى مساره الصحيح حيث اعتاد السائق أن يجمع حوله مجموعة من أهل القرية مستغلا فى ذلك مناسبة وملاءمة المكان الذى وفره له البحث فى السهر الى ساعات متأخرة من الليل فى لعب الورق والطاولة بالاضافة الى تجواله الدائم وغير المحكوم فى أزقة القرية ، وهذا بلا شك يعد وسيلة اعلامية سيئة كانت ستؤثر فى مسار البحث ، الا أن المواجهة المباشرة بينه وبين فريق البحث وضعت الموقف فى المسار الصحيح .

وخلاصة القول فان موضوع العلاقات الاجتماعية بين افراد فريق البحث يعد بعدا حاسما فى نجاح وتحقيق أهداف البحث ، وهنا يجب أن ننوه الى أن تلك العلاقات الاجتماعية بالرغم مما شابها فى البداية من قصور ، الا أن تدارك ذلك اول بأول قد ساعد مباشرة على زيادة التفاعل بين أعضاء الفريق . وهناك عدة أمور يجب تناولها بحذر عند التعرض لتلك العلاقات الاجتماعية ، وبخاصة فى العمل البحثى الجماعى على مستوى القرية والذى يتطلب معايشة كاملة فى مجتمع الدراسة . **وأول تلك الأمور** الأخذ بعين الاعتبار تلك العلاقة القائمة بين الذكور والاناث من اعضاء فريق البحث فى ضوء تصور المجتمع الريفى لتلك العلاقة . ومؤشر النجاح الحقيقى الذى يجب أن يسعى اليه فريق البحث هو تطابق العلاقة بين افراد فريق البحث مع تصور ونظرة المجتمع لما يجب أن تكون عليه العلاقة . **اما ثانى تلك الأمور** فتتمثل فى أن أى تصرف لأى فرد من افراد فريق البحث لا شك انه ينعكس على كل اعضاء البحث بل انه يمكن أن يكون عاملا معجلا أو معطلا لتحقيق أهداف البحث . **اما ثالث تلك الأمور** فيتركز فى اهمية

تلك الجلسات الاسترجاعية التى من المفروض أن تتم باستمرار بين مدير البحث وأعضائه يتناقشون خلالها بعد يوم عمل شاق ملىء بالزيارات والملاحظات التى لا شك تؤثر على ديناميكية الفريق اذا تركت مدة طويلة دون مناقشة واستخلاص الدروس المستفادة منها . **واخيرا** فان هناك مؤشرا هاما فى نجاح تلك العلاقات الاجتماعية بين فريق البحث الا وهو عملية التقبل الاجتماعى بين مدير البحث وبين أعضاء الفريق — حيث تلعب شخصية مدير البحث دورا بارزا فى زيادة التفاعل الذى من شأنه تحقيق الأهداف وذلك عن طريق اعطاء الفرص المتكافئة أمام كل أعضاء الفريق للمناقشة والحوار وابداء الرأى واحترام الرأى الآخر . بالاضافة الى وعيه بديناميات الجماعة وكيفية ادارتها ، تلك الصفات تعكس فى النهاية عملية التقبل . ونقصد تقبل افراد الفريق لمدير البحث كانسان له سماته الثقافية المتميزة ، وأيضا تقبل مدير البحث لكل فرد فى الفريق .

ثالثا : مجالات الخدمات التى ستركز عليها الدراسة :

ان أول ما يواجه الباحث من مشكلات وهو بصدد بدء الدراسة يتمثل فى مشكلة تحديد المفاهيم ، ومحاولة الوصول الى تعريف اجرائى لكل مفهوم يرتبط ارتباطا مباشرا بأهداف الدراسة ، وتساؤلاتها المثارة . وحتى يأتى ذلك التعريف منبثقا من الواقع الاجتماعى القائم ، فقد تم النزول الى ميدان الدراسة دون التمسك بفروض أو مسلمات تحدد مسبقا مجالات الخدمات التى ينبغى أن تركز عليها الدراسة .

وقد كان لفريق البحث العديد من اللقاءات والمناقشات بغرض تحديد الخدمات التى ستركز عليها الدراسة ، مسترشدا فى ذلك بالواقع الميدانى . ومن ثم بدأ بالنظرة الشمولية لينتهى الى التحديد الدقيق لمجالات الخدمات التى ستركز عليها الدراسة فى ضوء مجموعة من الأبعاد والمعايير .

وهنا كان على فريق البحث أن يحاول الاجابة على مجموعة من التساؤلات ثار نقاش طويل بصددها ، فى مقدمتها تحديد المقصود بالخدمات الأصيلة ، ومحدداتها ، وعما اذا كان من الضرورى تحديد تلك الخدمات فى ضوء الخدمات الرسمية القائمة فى المجتمع ؟ وما هى الأبعاد التى ستوجه

يتم التركيز عليها فى دراسة تلك المجالات ؟ وقد لعبت اللقاءات والاجتماعات التى كان يعقدها فريق البحث عقب زياراته المستمرة لمجتمعات الدراسة دورا بارزا فى تحديد تلك الخدمات ، والتعديل فيها ، بما يتمشى مع طبيعة الدراسة وأهدافها ، فقد تحددت مجالات الخدمات بادىء ذى بدء فى مجموعة الخدمات **الصحية ، والتعليمية ، والدينية ، والضبط الاجتماعى ، واشكال القيادة التقليدية ، والاسكان الريفى ، وكذا الخدمات الزراعية .**

بيدانه كان من الضرورى تحديد تلك الخدمات فى ضوء التعريف الاجرائى لمفهوم الخدمات الأصيلة ، وأيضا فى ضوء طبيعة أهداف الدراسة . ولما كانت الخدمات هى الخدمات الطبيعية أو البلدية التى ارتبطت تاريخيا بثقافة المجتمع ، وكانت — ولا تزال — تقوم بتلبية الاحتياجات المجتمعية لافراده ، **فقد كان هناك بعدان هامان** فى تناول تلك الخدمات **هما :**

١ — **البعد التاريخى** ، ويعنى ارجاع ظهور تلك الخدمات الى أصولها التاريخية ، حتى يمكن الفصل بين الأصالة والاستزراع أو الحداثة .

٢ — النظر الى تلك الخدمات فى ضوء **البناء الاجتماعى** ، حيث ارتبط وجود تلك الخدمات بطبيعة وظروف البناء الاجتماعى وقيمته وثقافته .

اما عن مقابلة الخدمات الأصيلة بالخدمات الرسمية فلم يكن أمرا محددا لتلك الخدمات موضوع الدراسة ، غير أن وعى الفريق بهذا البعد وأخذه فى الاعتبار يرجع الى ان ذلك البعد من شأنه أن يضيف أبعادا جديدا هامة فى الدراسة ، ويطرح متغيرات أخرى تساعد فى التفسير . حيث أن الاجابة المنطقية على سؤالنا حول استمرار وجود بعض الخدمات الأصيلة هو عدم وجود ما يقوم باشباع حاجات الأفراد اشباعا كافيا فى هذا المجال من خدمة رسمية أو حديثة . وان كان ذلك لا ينفى اقبال الناس على الخدمات الأصيلة على الرغم من وجود الخدمة الرسمية كما هو الحال فى الداية وحلاق الصحة . فوجود الداية وقيامها بدور بارز فى القرية على الرغم من وجود طبيب ممارس بالوحدة الصحية قد دفع فريق البحث الى البحث عن عوامل ومتغيرات أخرى تفسر تلك الظاهرة ، والتى فى ضوئها يمكن تفسير

مدى فعالية الخدمات الأصيلة ومدى الانتفاع بها . ومن ثم فقد انتهى فريق البحث الى تحديد مجالات الخدمات التى ستركز عليها الدراسة ، فيما يلى :

اولا : الخدمات الصحية .
ثانيا : الخدمات البيطرية .
ثالثا : الخدمات الزراعية .
رابعا : الخدمات العمرانية .
خامسا : الخدمات التعليمية .

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية فقد حددنا **الداية** ، **وحلاق الصحة** ، **والمجبراتى** باعتبارهم ممثلين للخدمة الصحية الأصيلة فى مقابل الطبيب باعتباره ممثلا للخدمة الصحية الرسمية بالاضافة الى تضمين هذا المجال كل من الخدمات الصحية والنفسية المتمثلة فى الزار وعمل الأحجية .

وفيما يتعلق بالخدمات البيطرية فقد ركزنا على جساس البهائم باعتباره ممثلا للخدمة البيطرية الأصيلة فى مقابل **الطبيب البيطرى** باعتباره ممثلا للخدمة البيطرية الرسمية .

اما بالنسبة للخدمات الزراعية فقد ركزنا **على مضمون الخدمة** والأدوات التقليدية والحديثة المستخدمة فى هذه الخدمة ، **ويتناول المجال الرابع الخدمات** العمرانية حيث أفردنا لها جزءا كبيرا عن ((**بناء القرية**)) باعتباره خدمة أصيلة فى مقابل المهندس المعمارى باعتباره خدمة عمرانية حديثة . وأخيرا فقد خصصنا **المجال الخامس للخدمة التعليمية** من خلال **بعدين الأول : الكتاب ، وعملة تعليم الفلاح الفلاحة** باعتبارهما خدمة أصيلة ، فى مقابل المدرسة باعتبارها ممثلة للخدمة التعليمية الرسمية أو الحديثة .

ولم ينته الأمر عند هذا الحد ، حيث أن الزيارات الميدانية المنظمة لقرى الدراسة الخمس ، واللقاءات التى كان يعقدها الفريق عقب تلك الزيارات ، والوقفات التقويمية شبه الأسبوعية ، قد ألقت مزيدا من الضوء على تحديد تلك المجالات . حيث طرحت تلك الزيارات واللقاءات تساؤلات عديدة عما اذا كان الفريق سيركز على دراسة **القائم بالخدمة ، أم المضمون ؟** كما لوحظ

احتواء بعض المجالات كالخدمة الصحية على اكثر من قائم ، ومن ثم كـــان التساؤل عن مدى امكانية دراسة أحدهم باعتباره ممثلا لمجال الخدمة ككل ؟ .

وفى ضـــوء تلك المناقشات ، وبتوجيه من طبيعة أهداف الدراسة ، خلصنا الى دراسة الخدمات الأصيلة فى ضوء بعدين يرتبطان فيما بينهمـــا ارتباطا وثيقا ، **وهما :**

= القائم بالخدمة .

= مضمون الخدمة.

وتجدر الاشارة الى صعوبة الفصل بين هذين البعدين اللذين يمثـــلان وجهين لعملة واحدة هى « الخدمة » على اعتبار أن تلك الخدمات تستند فى وجودها الى مجموعة من المتغيرات ، **وذلك على النحو التالى :**

١ ــ أسلوب الأداء أو المعاملة ، وذلك يتصل بطبيعة القائم بالخدمة .

٢ ــ الأدوات والتكنيكات المستخدمة ، وهى تتصل بمضمون الخدمة .

ومن ثم فان الدراسة لا تقتصر على القائم بالخدمة فحسب ، وانما تعنى بالبعدين السابقين فى ارتباط كل منهما بالآخر ، وذلك يساعد على التعرف على مدى فاعلية تلك الخدمات ، ومحاولة الوصول الى ذلك النموذج التنموى الذى يحدد طبيعة وشكل العلاقة بين كل من الخدمات الأصيلة والرسمية فى تلبيتها لاحتياجات البناء الاجتماعى ، والذى يعد من الأهداف الأساسية لدراســـتنا الراهنة ، اذ يمثل هذان البعدان محورين اساسيين فى ذلك النمذج .

والحديث عن النموذج ينقلنا الى قضية أخرى قد تكون سابقة لأوانها ، ولكن من الضرورى التعرض لها سريعا ونعنى بها قضية تطوير الخـــدمات الأصيلة فى ارتباطها باحتياجات المجتمع . **وهنا نتوقع ان يكون امامنا امرين مطروحين :**

الأول : العمل على تغيير طبيعة المجتمع وتطوير احتياجاته التى تفرض بطبيعة الحال تطوير الخدمات القائمة حتى تتلاءم وتلك الاحتياجات .

الثانى : العمل على تأصيل الخدمات الرسمية أو الحكومية ، ودمجها فى نسيج البناء الاجتماعى . بيد أنه ينبغى التنويه الى صعوبة الحسم فى تلك القضية فى الوقت الراهن .

ويبقى لنا الاجابة على التساؤل الذى طرح سابقا ، والخاص بمدى امكانية الاكتفاء بأحد القائمين بالخدمة فى مجال معين باعتباره ممثلا لذلك المجال، ولما كانت المتغيرات التى يمكن فى ضوءها تفسير سبب وجود واستمرارية تلك الخدمات يختلف من خدمة لأخرى ، فضلا عن أن كلا منها يقوم بدور واضح ومميز . لذا كان لزاما علينا تناول تلك الخدمات جميعها وليس كوحدات منفصلة . هذا وقد راى الفريق ادخال بعض الخدمات ضمن خدمات أخرى ، **مثال ذلك** تضمين عملية تعليم الفلاح الفلاحة للخدمة التعليمية الأصيلة ، وأيضا تضمين الخدمات النفسية للخدمات الصحية .

خلاصة القول ... **يمكننا بعد عرض مجالات الخدمة الأصيلة والرسمية التى ستعنى بها الدراسة** ، أن نؤكد **على مجموعة من الدلالات والحقائق نعرض لها على النحو التالى :**

١ — أن فريق البحث أو القائمين بأية دراسة أنثروبولوجية تستلزم عملا ميدانيا يجب أن يكون مرجعهم الأول هو ميدان الدراسة باعتباره الفيصل والحكم فى تقرير الحقائق أو المجالات التى يمكن أن يركز عليها البحث . ولا نعنى بذلك عدم وجود تصور أولى أو مبدئى يسترشد به الباحث فى دراسته بشرط الا يكون قيداً على حرية الباحث فى اختيار الظواهر التى يخضعها للدراسة عند النزول الى الميدان .

٢ — أن البناء الاجتماعى قد لا يتيح الفرصة للباحث عند محاولة رسم الخطوط والأبعاد الخاصة بموضوع دراسته ، وبمعنى آخر قد يجد الباحث نفسه فى نهاية الأمر أمام كم هائل من الظواهر المرتبطة بموضوع دراسته ، ومن ثم فالباحث الواعى هو الذى يحدد تلك الأبعاد فى ضوء امكانياته وقدراته على تحقيق تلك الأهداف .

٣ — قد يقع كثير من الباحثين دون وعى ضحية للانحياز الفكرى الذى

يؤدى فى كثير من الأحيان الى تزييف ولوى عنق الحقائق المستمدة من الميدان وتطويعها للافكار المسبقة ، فاننا نلفت النظر الى ضرورة مراعاة هذا البعد .

رابعا : المنهج والأدوات والتكنيكات المستخدمة فى الدراسة :

اذا كان لدراسة الخدمات الأصيلة فى القرية المصرية عدة أهداف أساسية تتركز فى الكشف عن مدى فعالية الدور الذى تمارسه فى المجتمع القروى ، بالاضافة الى دراسة السمات والخصائص التى تميز كلا من القائمين بها ، والمنتفعين وطالبى هذه الخدمات . ونحن حين نركز فى دراستنا على الخدمات الأصيلة ، فاننا لا ندرسها فى غيبة عن الخدمات الرسمية الحكومية ، وانما فى تقابلهما وتوازيهما معا . فحين ندرس على سبيل المثال طبيعة وشكل الخدمات الصحية فى صورتها الأصيلة والمتمثلة فى الدايه ، وحلاق الصحة ، والمجبراتى ، والشخص الذى يقوم بعمل الأحجبة والزار ، فاننا نأخذ فى مقابل ذلك الطبيب الممارس ، وطبيب العظام ، والطبيب النفسى ان وجد .

وأخيرا فان دراستنا تهدف الى استخلاص نموذج يحدد طبيعة وشكل العلاقة بين الخدمات الأصيلة ، والخدمات الرسمية أو الحكومية يمكن استخدامه كمدخل لاحداث تنمية حقيقية تأخذ فى اعتبارها طبيعة وظروف المجتمع القروى ، وتعطى لامكانياته الأولوية لدفع عملية التنمية واستمرارها .

ولكى تتضح مشكلة دراستنا بصورة محددة ، فيمكننا صياغة وطرح مجموعة من التساؤلات ، تحاول الدراسة الاجابة عليها ، **وذلك على النحو التالى :**

= ما هى الخدمات الأصيلة ، وما هى مجالاتها التى سوف تركز عليها الدراسة ؟ ولماذا وجدت ؟ أى ما هى أسباب ظهورها واستمرارها فى المجتمع ؟ وهل مازال الطلب عليها — أى على الخدمات الأصيلة — يمثل ظاهرة اجتماعية فى المجتمع القروى ؟

= ماهى الأساليب والتكنيكات التى يتبعها القائمون بهذه الخدمات فى

عملهم ، والتى تعد أحد الأسباب التى تجعل الطلب عليهم دائما ومستمرا من قبل أفراد المجتمع ؟ .

= هل يمكن ارجاع ظهور الخدمات الأصيلة وانتشارها فى المجتمع الى طبيعة القائمين بهذه الخدمات ، واللغة التى يتكلمون بها ، وتكلفة الخدمة ، وبساطة التكنولوجيا ، وقرب هؤلاء القائمين بها من أفراد المجتمع القروى ؟ .

= هل هناك ارتباط بين البناء الطبقى وبناء القوة فى القرية المصرية ، ومدى انتشار هذه الخدمات وسيادتها ؟ بمعنى آخر هل يمثل البناء الطبقى وبناء القوة معوقا أساسيا لانتشار الخدمات الرسمية أو الحكومية ، والذى من شأنه التأثير على انتشار وفعالية الخدمات الأصيلة ؟ .

= هل يعد تعدد الأدوار التى يقوم بها القائمون بالخدمات الأصيلة سببا من بين الأسباب التى تجعل أفراد المجتمع يقبلون عليها ؟ .

= ما هى الخصائص المميزة للقائمين بالخدمات الأصيلة ، وهل تؤثر تلك الخصائص على انتشار تلك الخدمات ؟ .

= هل يرتبط انتشار الخدمات الأصيلة ، بالأبعاد الاجتماعية لأفراد المجتمع كالتعليم ، والدخل وانتشار الممارسات التكنولوجية ، والقرب أو البعد من المركز الحضرى ؟ .

= ما موقف أفراد المجتمع من الخدمات الأصيلة ، والخدمات الرسمية ؟ وهل تسير كل منهما فى خط مواز من حيث اقبال أفراد المجتمع ؟ بمعنى آخر هل يستخدم أفراد المجتمع القروى الخدمات الأصيلة فى مواقف معينة ، والخدمات الرسمية فى مواقف أخرى ، أم أن ذلك الاستخدام لا تحكمه تلك القاعدة ؟ .

= ما هى نظرة افراد المجتمع للقائمين بالخدمات الأصيلة ، فى مقابل نظرتهم للخدمات الرسمية ؟ .

= هــل يمثل القائمون بالخدمات الأصـــيلة معوقا أساسيا من معوقات انتشار الخدمات الرسمية ، أم أن القائمين بالخدمات الرسمية هم الذين يمثلون معوقا من معوقات انتشار الخدمات الأصيلة فى المجتمع القروى ؟

= هل يمكننا فى النهاية الخروج بنموذج تنموى Developmental Model يحدد لنا طبيعة،وشكل العلاقة بين كل من الخدمات الأصيلة ، والخدمات الرسمية ؟ واذا أردنا تطوير أى من الخدمتين ، فالى أين نتجه بالتطوير ؟ وكيف يتم التطوير ؟ وهل نضحى بالخدمات الأصيلة على حســـاب الخدمات الرسمية أم العكس ؟ وهل هناك شكل آخر أو **ثالث** يحقق التوازن أو الانسجام بين الخدمات الأصـــيلة ، والرســمية بحيث لا تضيع هوية أى منهما ؟ تحقيقا لما نقصده وهو الجمع بين الأصـــالة والمعاصرة ؟ .

ومن هنا فان تلك الأهداف قد حددت لفريق البحث **ثلاثة محاور** للعمل الميدانى ، **يتمثل أولها** فى المدخل الأنسب للاحاطة بكل عناصر موضـــوع البحث ، وللتحكم فى كل تلك المتغيرات التى تطرحها تلك التساؤلات . ولقد وجد فريق البحث فى ذلك الصدد أن أمامه لكى يحدد المدخل الأنسب للدراسة عديدا من التساؤلات التفصيلية ، **يمكن صـــياغتها وطرحها على النحـــو التالى :**

١ ــ **ما هو المدخل الأنسب ، الذى يمكن أن يستخدمه فريق البحث** ، لحصر كل متغيرات الدراسة ، وبخاصة اذا علمنا أن ذلك الفريق يقيم اقامة دائمة فى مجتمع البحث ، **وهذا من جهة** ، ووجوب تناســب ذلك المدخل مع مجتمع القرية ، والظاهرة المراد دراستها ، **من جهة اخرى ؟** .

٢ ــ **هل يصلح فى مثل هذا النوع من الدراسة اســـتخدام الملاحظة** غير

المباشرة لاخضاع متغيرات الدراسة المتعددة وللوصول الى بيانات ومعلومات صادقة عن الظاهرة المدروسة ؟ .

وفى مواجهة تلك التساؤلات ، كان على فريق البحث الذى ويعايش الموقف بكل دقائق تفاصيله بقرى الوحدة المحلية بجريس ، يلاحظون ويعيشون يوم القرية منذ الصباح حتى المساء ويشاركون مجتمع الدراسة أنشطته الاجتماعية ومناسباته واحتفالاته ، استخدام **المدخل الانثروبولوجى** الذى يعتمد أساسا على ملاحظة الظاهرة المدروسة ملاحظة متعمقة ، دائمة وكلية ، أى باستخدام ما يسمى « الملاحظة بالمشاركة أو بالمعايشة Participant observation حيث تصبح الظاهرة أو مجتمع الدراسة جزء من كيان وفكر الباحث ، ويصبح الباحث بالضرورة جزءا من الظاهرة او المجتمع المدروس . ذلك شأن **المدخل** ، أما عن المداخل التى اعتمدت عليها الدراسة ، وهذا هو **المحور الثانى** من محاور العمل الميدانى ، فقد اخذ ذلك الموضوع جدلا ونقاشا مستمرين بين مدير البحث وافراد الفريق ، حيث كان أعضاء الفريق قد استقربهم الأمر على أن بداية التناول فى موضوع الدراسة سيكون على القائمين بتقديم الخدمات الأصيلة باعتبارهم المدخل الأنسب للدراسة . ومن خلال دراسة هؤلاء القائمين يمكن القاء الضوء على المنتفعين بهذه الخدمات . ولكن بعد نقاش استمر أكثر من يومين متتاليين استقر فريق البحث على أن البداية المثلى يجب أن تنطلق من **دراسة المنتفعين بالخدمات الأصيلة** ، **حيث** أن البداية بهذه الطريقة ستلقى أبعادا لا حدود لها ، ليس على القائمين بهذه الخدمات فقط ، وانما على طبيعة وشكل البناء الاجتماعى للمجتمع القروى ككل ، أما اذا كان مدخلنا للدراسة ينحصر فى القائمين بالخدمة ، فلا شك أنه سيكون مدخلا ضيقا من حيث أنه لن يمنح افراد فريق البحث أبعادا يستطيعون بها ومن خلالها دراسة البعد الثانى فى الدراسة ، وهو المنتفعين بالخدمات الأصيلة ، وكان المنطق العلمى نفسه يفرض هذا الواقع . **اذ كيف يمكن ان تلقى قضية جزئية الضوء على قضية كلية ؟** .

ومن هنا فقد بدأ فريق البحث يضع اقدامه على بداية الطريق أو المدخل

الموصل للهدف ، ونقصد دراســـة المنتفعين بهذه الخدمات الأصيلة . ثــم تليها أو تتخللها دراسة القائمين بهذه الخدمات .

اما المحور الثالث والأخير من محاور العمل الميدانى فيتمثل فى استخدام دراسة الحالة Case study مع القائمين بالخدمات الأصيلة ، حيث كانت قلة عددهم من الأمور التى شجعت فريق البحث على دراستهم دراســــة متعمقة للكشف عن خصائصهم الاجتماعية والنفسية ، وتأثير تلك الخصائص على استمراريتهم فى أداء اعمالهم . كذلك دراسة وتحليل تصورات هؤلاء القائمين ازاء أفراد المجتمع المنتفع بخدماتهم سواء الصحية ، أو التعليمية ، أو العمرانية ، أو البيطرية ... الخ ، وازاء القائمين بالخدمات الرسمية . **هذا من جانب** ، وأيضا تصورات القائمين بالخدمات الأصــيلة عن آراء وتصورات أفراد المجتمع القروى فيهم ، **من جانب آخر** .

وفيما يتعلق بالأدوات والتكنيكات المستخدمة فى الدراسة فلقد تحددت فى ضوء مجموعة من المتغيرات التى استقاها فريق البحث من مجتمع الدراسة ، حيث كانت بداية اقامة فريق البحث فى مجتمع القرية ، تتمثل فى عمليات جمع عديد من الاحصاءات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية ، والاقتصادية فى القرى الخمس ، وذلك لتكوين صورة أولية عن مجتمع الدراســـة من حيث عدد السكان ، وعدد الأسر ، ومساحة الأرض الزراعية ، وأنواع المحاصـــيل الزراعية ، والمؤسسات التى تمارس نشاطا اجتماعيا واقتصاديا فى القرى الخمس . بالاضافة الى ذلك فقد كانت هناك زيارات يقوم بها فريق البحث للقيادات الرسمية والمحلية لكانت تطول حتى منتصف الليل ، وذلك للتعرف على طبيعة التكوين الاجتماعي ــ الاقتصادى لكل قرية على حدة ، وكــان يصاحب فريق البحث باستمرار رئيس الوحدة المحلية بجريس ، وذلك سعيا من فريق البحث الى اعطائه الثقة الكاملة ، والدراية التامة بأبعاد قضايا الدراســـة .

وكانت تتم عقب كل زيارة من هذه الزيارات وقفه يطلب فيها مدير البحث

من أعضاء الفريق تقويم الزيارة ككل ، وتقويم موقف كل عضو من أعضاء الفريق على حدة . وذلك للاستفادة من الجوانب الايجابية ، وتلافى الجوانب السلبية فى الزيارات المستقبلية . بالاضافة الى ذلك فقد اتضحت معالم المجتمع المدروس أكثر من خلال الزيارات الميدانية للأسر فى القرى الخمس ، وبخاصة فى قرية جريس ، حيث كانت الزيارات أكثر عمقا ، وذلك باعتبارها القرية الأم التى يقيم بها فريق البحث . ولقد انقسم فريق البحث فيما يتعلق بهذه الزيارات الى مجموعتين ، الأولى وتتكون من باحثتين تقومان بزيارة السيدات وربات البيوت فى الأسرة ، بينما المجموعة الثانية تقوم بزيارة رب الأسرة وأفرادها من الذكور . وكانت هناك باستمرار تقارير مكتوبة عن كل زيارة ، تناقش وتدرس من قبل فريق البحث .

علاوة على هذه الزيارات سواء بالنسبة للقيادات المحلية والرسمية ، أو بالنسبة للأسر فى القرى الخمس ، فقد كان ضابط النقطه فى الوحدة المحلية بجريس يقدم تقارير مكتوبة مصحوبة بالاحصاءات المتوافرة لديه باعتباره رجل الأمن فى مجتمع الدراسة عن الجرائم وأنواعها التى ترتكب فى المنطقة .

وهنا تجدر الاشارة الى أن فريق البحث كان يتبع نظاما صارما فى تسجيل كل ما يتم من تقدم فى خطوات البحث ، وتسجيل التقارير المقدمة ، والاحصاءات الخاصة بملامح وسمات مجتمع البحث . فكانت هناك ملفات متعددة لكل موضوع من هذه الموضوعات . هذا بالاضافة الى أن فريق البحث يقدم كل شهرين تقريرا مكتوبا باللغتين العربية والانجليزية يحوى الانجازات التى تمت ، والمشكلات التى تواجه فريق البحث سواء المنهجية أو الميدانية وكيفية التغلب عليها .

ولقد مكنت تلك الخطوات ، وأمدت فريق البحث بأبعاد لا حدود لها من حيث التكوين الأولى أو الصورة الأولية لأدوات وتكنيكات الدراسة . حيث عكف فريق البحث على تشكيل دليل للملاحظة تستخدمه كل مجموعة من مجموعات فريق البحث ، حيث انقسم الفريق الى ثلاث مجموعات كل مجموعة مكونة من باحثين أو باحثتين ، وذلك ضمانا لجدية الملاحظة ، وأن

تتسم بالتنوع والشمول بحيث تغطى كل الوحدات المتضمنة فى دليل الملاحظة . بالاضافة الى ذلك فقد صمم فريق البحث تقارير مكتوبة بحيث تستطيع كل مجموعة بعد انتهاء الزيارات اليومية أن تقوم بتسجيل ما تم فى هذه الزيارات كل على حدة فى تقرير منفصل محدد البنود والمجالات .

ولقد تضمن دليل الملاحظة **ثلاثة محاور** على جانب كبير من الأهمية ، **يتمثل أولها** فى البناء الاجتماعى الاقتصادى للأسرة ، **ويتركز الثانى** فى محددات الاستفادة من الخدمات الأصيلة والرسمية ، واخيرا كان **المحور الثالث** متضمنا رأى أفراد المجتمع فى كل من الخدمتين ، والمشكلات أو المعوقات التى تواجه المستفيدين فى الاستفادة من هذه الخدمات الأصيلة والرسمية .

اما فيما يتعلق باستمارة المقابلة التى سوف تطبق على عينة ممثلة من ارباب الأسر المستفيدين من الخدمات الأصيلة والرسمية فى قرى الوحدة المحلية بجريس . فقد أخذ تصميمها وصياغة أسئلتها وتكوين بنودها ووضع بعض احتمالات الاجابة التى من الممكن أن يشير بها المبحوث وقتا تجاوز الشهرين ، حيث كان واقع مجتمع الدراسة ، والزيارات الميدانية للأسر ، والمقابلات المفتوحة التى كانت تتم بين فريق البحث والاخباريين ، والقائمين بالخدمات الأصيلة والرسمية فى كل قرية من قرى الدراسة . واخيرا ملاحظات فريق البحث التى كان يسجلها باستمرار وبانتظام عن المجتمع القروى بمثابة الموجه الأساسى ، والمرجع الأصيل الذى اعتمد عليه فريق البحث فى تكوين ، وصياغة استمارة المقابلة . ولقد روعى فى تصميم استمارة المقابلة **مجموعة من الأسس والمحكات التالية :**

= **أن تحقق بنود استمارة المقابلة ، واسئلتها ، الأهداف التى تسعى الى تحقيقها الدراسة .**

= **أن يكون هناك وحدة واتفاق بين القضايا المتضمنة والمثارة فى كل بند من بنود استمارة المقابلة .**

وبناء على ذلك فقد تضمنت استمارة المقابلة اربعة بنود اساسية :

البيانات الأساسية عن رب الأسرة وافرادها ، ومحددات الاستفادة من الخدمات الأصيلة ، ومحددات الاستفادة من الخدمات الرسمية ، وأخيرا رأى المبحوث لكل من الخدمات الأصيلة والرسمية .

ولقد ثار تساؤل عن طبيعة العلاقة بين دليل الملاحظة ، واستمارة المقابلة ، وهل سينتج عن استخدامها ازدواج فى طبيعة البيانات المتاحة من كليهما ؟ وللاجابة على هذا التساؤل أوضح مدير البحث أنه عند كتابة التقرير النهائى للبحث الذى سيعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات والمعلومات التى سيجمعها فريق البحث من خلال استمارة المقابلة سواء تلك التى ستوجه الى المستفيدين والقائمين بالخدمات الأصيلة والرسمية ، فان هذا التقرير لابد أن يعزز ويدعم مجموعة من الملاحظات والمشاهدات والمعايشات التى استطاع فريق البحث جمعها من خلال دليل الملاحظة .

ولقد استخدم فريق البحث بالاضافة الى هذه المناهج والتكنيكات ، مجموعة من الوسائل لتدعيم الصلة وتوثيق العلاقات بين فريق البحث ، ومجتمع الدراسة . ويمكننا عرض هذه المجموعة من الوسائل طبقا لترتيب حدوثها الزمنى ، **وذلك على النحو التالى :**

= تم عقد لقاء موسع بقرية جريس كان الهدف منه تعريف وتقديم فريق البحث لمجتمع الدراسة . وحضر هذا اللقاء الأستاذ الدكتور رئيس البحث عميد كلية الآداب ، والأستاذ الدكتور عميد كلية الزراعة بالمنيا ، وعديد من القيادات المحلية والرسمية والأهالى فى قرى الوحدة المحلية بجريس . وقد جاء هذا اللقاء فى الوقت المناسب لاعلان بداية عمل الفريق فى قرى البحث ومعايشته لمجتمع الدراسة .

= تلى هذا اللقاء بدء معسكر تدريبى لطلاب قسم الاجتماع بالسنة الثالثة ، والذى تزامن مع بداية معايشة الفريق لمجتمع الدراسة . ولقد اتضح بعد نهاية فترة المعسكر ان ذلك كان مدخلا ملائما وبداية طيبة لتوطيد الصلة بمجتمع الدراسة وكسب ثقة الأهالى ، ممن كان فى

مضمونه مدخلا تنمويا حيث قام الطلاب — بالتعاون مع الأهالى — باثارة بعض الموضوعات التى تهم مجتمع الدراسة ومحاولة الوصول الى حلول لها .

= وفى اطار هذا العمل التنموى ، تم دعوة فريق من الأطباء البيطرين من جامعة أسيوط للقيام بحملة مكثفة وقائية وعلاجية للماشية فى قرى الدراسة الخمس . وقد كان لذلك صدى واضح ، لمس مجتمع الدراسة من خلاله ذلك الجهد العملى الذى يقدمه الفريق مما ساعد على كسب مزيد من ثقة الأهالى . وتمثل ذلك فى استعدادهم الواضح لتقديم العون المادى والفنى للفريق وتجاوبهم مع أعضائه خلال الزيارات المتعددة التى قاموا بها لأسر مجتمع الدراسة وتعاونهم فى تقديم البيانات المطلوبة .

= لقد اتضحت تلك الاسهامات التى قدمها فريق البحث لمجتمع الدراسة بهدف تدعيم الصلة أو العلاقة فى أجلى صورها فى الدعم المادى الذى قدمه البحث فى صورة مبلغ ألفى جنيه للمساهمة فى الجهود التنموية لقرى الوحدة المحلية بجريس ، ولقد اشترط فريق البحث ضمانا لجدية انفاق هذا المبلغ فى المشروعات التى سوف تفيد القرى الخمس أن شرطان أساسيان يتمثل **أولهما** فى أن تساهم القرى الخمس فى دفع ما يقابل هذا المبلغ أو يزيد ، ويتركز ثانيهما فى أن يكون المشروع التنموى المقترح فيه افادة ليس لقرية واحدة على حساب القرى الأخرى ، وانما للقرى الخمس مجتمعة .

ولقد استقر الأمر أخيرا على وضع المبلغ الذى قدمه البحث بالاضافة الى المبالغ التى قدمها أفراد المجتمع فى القرى الخمس فى مشروع اقامة مدرسة اعدادية يكون مقرها قرية جريس ، حيث يمثل هذا المشروع اجماعا من قبل أفراد المجتمع ، واحتياجا أساسيا نظرا لعدم وجود مدرسة اعدادية فى المنطقة .

ولقد وقع فريق البحث فى مجموعة من الأخطاء التى أثرت على مداخل ومناهج وتكنيكات الدراسة ، **منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :**

= ان انشغال فريق البحث باعداد وصياغة أدوات الدراسة ، والتفكير فى المناهج والمداخل المناسبة لطبيعة اهدافها ، بالاضافة الى التكرار المقصود لزيارة القيادات الرسمية والشعبية المتمثلة فى عمد ومشايخ القرى الخمس باعتبارهم يمثلون المدخل الشرعية للتعرف على مجتمع الدراسة جعلته يتغاضى الى حد ما عن توسيع نطاق الزيارات الميدانية على القرى الخمس بالتساوى • **هذا من جانب** ، وعدم توزيع الزيارات بطريقة عادلة على مجتمعات الدراسة **من جانب آخر** ، حيث تركزت الزيارات فى البداية علـى مجموعة اسر محددة فى كل قرية تمثل بناء القوة فى القرية .

وقد استدرك فريق البحث هذا القصور تباعا وفقا للاسهامات التى كان يقدمها ، والتى كانت تستهدف فى المحل الأول والأخير توثيق وتدعيم العلاقة بين فريق البحث ومجتمع الدراسـة .

= أن عدم وجود اطار فكرى وتصورى محدد ومسبق لدى فريق البحث اثناء الزيارات ، قد يؤدى بهذه الزيارات الى أن تحيد عن أهدافها ، وعدم القدرة على الاستفادة منها استفادة كاملة . حيث أن الحوار الذى يدور فى هـذه الزيارات ليس محكوما بطبيعة البحث واهدافه ، وهنا يجب الاستفادة من هذا الجانب من خلال اتفاق فريق البحث على النقـاط التى يمكن اثارتها فى كل زيارة . وهذا لن يتأتى الا عن طريق توزيع الأدوار فيما بينهم ، بحيث يكون هناك تنظيم لمن يبدأ بالفكرة ، ومن يعقب على الفكرة ، ومن يثرى ويبرز هذه الفكرة واذا كنا نسلم بأهمية عدم نزول الباحث بفرضـية مسبقة الى ميدان الدراسة .. الا أن عدم وجود تصور واضح لدى الباحثين فى المرحلة الأولى من الدراسة لم يمكنهم من تحقيق الاستفادة الكاملة من الزيارات الأولى المركزة .

ازمة التنبؤ فى علم الاجتماع
دراسة حالة لبعض تنبؤات اتجاه الصراع

دكتور عاطف احمد فــؤاد (*)

اولا : فى اشكالية هذا المقال :

— ١ —

دراسة فى « المنهج » تلك التى نعرض لها فى هذا المقال ، وللمنهج فى علم الاجتماع قضاياه — فضـــلا عن اشكالياته — ، وتعد قضـــية التنبؤ Prediction احدى القضايا المنهجية المحورية — الخلافية — فى هذا العلم ، بل وتمثل مدى قدرة النظرية السسيولوجية على التنبؤ ، وامكاناتها فيمـــا يتعلق باستشراف معالم البناء الاجتماعى فى المستقبل ، أحد محاور الخلاف والجدل بين منظرى علم الاجتماع والمعنيين بأمر المنهج فيه ، بيد أن الظاهرة — ظاهرة الخلاف والجدل — لتكشف فى حد ذاتها **عن حقيقتين :**

الحقيقة الأولى : ان علم الاجتماع — والنظرية السسيولوجية على وجه الخصـــوص رغم مرور ما يقرب من قرن ونصف على النشأة الأكاديمية له مازال يمر بمرحلة البحث عن الهوية ، وهى مرحلة مازالت تشهد من التناقضات ما قد يوحى للبعض (باللاامل) فى الوصول الى صيغة منهجية ناضجة ، لبناء نظرى اكثر اتساقا .

الحقيقة الثانية : ان هذا الجدل الذى قد يصل الى حد التعارض ليضر عددا من المقولات الأساســـية التى تتسق وطبيعة علم الاجتمـــاع وطبيعة وحـــدات الدراســـة . فعلم الاجتماع — كمـــا ينبغى أن نعلم — عـــلم نقدى ، يتعامل مع الواقـــع من (الداخل) ، يقترب منـــه ليثور عليه ، يدنو من متغيراته ليغير منها ، واضعا نصب عينيه « الانسان » ، وانسانية

(*) استاذ علم الاجتماع المساعد — كلية الدراسات الانسانية — جامعة الأزهر (بنات) .

هذا الانسان . غير أن هذه الرؤية — وهو مالا نعتقد فى صحة غيرها — قد تجد — وهى ولجدة بالفعل — ما قد يتناقض معها ، وهذا النقيض يرى استاتيكية الواقع وكأنها احدى مسلمات علم الاجتماع ، وأن الديناميكية وان حدثت — وهو يعترف بحدوثها — فلن تعدو أن تكون محض حادث طارىء ، غير طبيعى ، مؤقت ، سرعان ما يعود الواقع بحكم ميكانيزماته الطبيعية الى حالته الأولى ، حالة السكون والتوازن . وهذان النقيضان — وما تفرع عنهما من اتجاهات ومدارس ونظريات — ، قد اشعلا حدة الخلاف والجدل ، وهى ظاهرة طبيعية تتسق وطبيعة علم الاجتماع ، ولن يثرى هذا العلم — الذى نشأ بل ونما خلال التعارضات الأيديولوجية التى عكسها الثلث الأول من القرن التاسع عشر بين كارل ماركس واوجست كونت — الا فى ظل تلك المناقشات ، والا من خلال تلك الخلافات .

فكان هذا الجدل اذن ظاهرة ، وان تلاشت ، أو خبت أو خفت حدتها فيكون علم الاجتماع قد أشرف على السقوط فى هذه الحقبة أو سيكون قد كتب عليه الركود فما رأينا بالأمس أو ما نراه اليوم وما نتوقع أن نراه فى الغد من خلاف وجدل انما هو مظهر طبيعى من مظاهر بنية هذا العلم .

— ٢ —

وقضية التنبؤ ارتباطا بالنظرية السسيولوجية وما يثار حولها من مناقشات — بل وخلافات — قد عكست لنا — وبجلاء — ذلك الصراع الحاد بين اتجاهى علم الاجتماع — الصراع والتوازن — حيث لم يكتف كلا الاتجاهين بالكشف عن قدراتهما المنهجية — ومنها القدرة على التنبؤ — فحسب وانما ايضا أراد كل اتجاه أن يكشف النقاب عن المثالب المنهجية — ومنها اخطاء التنبؤ — التى ظن أن نقيضه قد وقع فيها . غير أننا نود أن نؤكد — وبصرف النظر عن اتهامات كل اتجاه للآخر — أن مسألة التنبؤ فى النظريات السسيولوجية الكبرى (ومنها نظريتا الصراع والتوازن) قد اكتنفها غموض شديد وبالتالى اخفاق واضح سواء لاتجاه الصراع أو اتجاه التوازن وذلك للأسباب الآتية :

(١) اصرار (بعض) منظرى النظرية السسيولوجية والمعنيين بامور

المنهج في علم الاجتماع (فى كلا الاتجاهين) على تجاهل خصوصية علم الاجتماع وخصوصية وحدة الدراسة فيه وبالتالى تجاهل تمايزه عن العلم الطبيعى .

(ب) ونظرا لخصوصية علم الاجتماع التى تتناقض وطبيعة (المطلق) **زمانا ومكانا** والتى تجاهلها بعض علماء الاجتماع الذين تأثروا بالنزعة الوضعية (خاصة اصحاب اتجاه التوازن) فى علم الاجتماع ، فان المحاولات الرامية الى تأسيس منهج يتناقض وهذه الخصوصية ، وتشييد أى بناءات نظرية منهجية تتعارض وهذا التميز (ومنها وضع القانون المطلق أو التنبؤ اللامحدود) سيكون — وقد كان بالفعل — مآلها الفشل الذريع ، ولا يرجع هذا الفشل الى عجز منهجى طبيعى لصيق بعلم الاجتماع أو النظرية السسيونوجية ، وانما يعود — وفى المحل الأول — الى (عدم الوعى) بخصوصية علم الاجتماع من جهة — واختلافه وتمايزه عن العلم الطبيعى — وخصوصية البناءات الاجتماعية بل وتناقضها من جهة أخرى ، الأمر الذى يستحيل معه القول بالتعامل مع المطلق زمانا ومكانا .

(جـ) ورفضنا للمطلق **زمانا ومكانا** يتسق فى الواقع مع ايماننا بمقولة الاستقراء الناقص incomplete induction وبملاءمتها للاستخدام فى دراساتنا السسيولوجية والتاريخية ، حيث يتيح هذا الأسلوب الفرصة للباحث للتعديل بالاضافة والحذف للقوانين (المحدودة) او الانتظامات Regularities التى تم التوصل اليها بشأن ظاهرة ما أو عدة ظواهر لبناء اجتماعى معين ، ومن المؤكد أن ذلك حرى بأن يجعل الباب مفتوحا (لاحتمالات المستقبل) ويجعل فى الآن نفسه من « التنبؤ الحاسم » فى علومنا الاجتماعية — ومنها علم الاجتماع ضربا من الوهم وصورة من صور خداع الذات . وعدم الاستبصار بهوية علم الاجتماع .

فادعاء التنبؤ (المطلق) بمسار البناء الاجتماعي — لأى مجتمع كائنا ما كان فى المستقبل يتناقض اذن مع طبيعة الواقعة الاجتماعية ، وخطورة التنبؤ المطلق أو توهم حدوثه بالنسبة للظواهر الاجتماعية يكمن فى أن بعضنا يتعامل مع هذه الظواهر وكأنه يتعامل مع (جوامد) أو (ثوابت) ، يسيرها الوجهة التى يريدها ، ويحدد لها مسارها ، لاغيا ارادة الانسان المتغيرة ، متجاهلا احتمالات التغير ، فتنبؤنا فى علم الاجتماع تنبؤ محدود غير مطلق . واذا كان من أهم شروط النظرية العلمية قدرتها على التنبؤ بمسار الوقائع والظاهرات (١) فان هذه المقولة ان كانت تصدق على النظرية — أو النظريات — الخاصة بالعلوم الطبيعية فانها لا تصدق بنفس الكيفية على علوم الانسان ، اذ ينبغى أن ندرك أن للانسان ارادة ووعيا ، وأى علم اجتماعى يتجاهل تلك الحقيقة ، يمكن أن يندرج تحت أى اسم آخر غير علم الانسان والمجتمع (٢).

والنظريات الكبرى — مستعيرين اصطلاح تشارلز رايت ميلز Wright – Mills — فى علم الاجتماع فى تنبؤاتها المتعددة ومحاولاتها التى استهدفت وضع نماذج تمكننا من التنبؤ والتحكم قد باءت — كلها — بالفشل ، لاستحالة ذلك وتعذره ، « ... فنارق كبير أن تكتشف قواعد اللعبة ، وبين أن نتنبأ بنتائج المباراة أو نتحكم فيها ... أنه الغاء لحيوية المجتمع المتجددة ، وتحويل المجتمع الى آلة كبيرة محكومة الحركة مضبوطة بالأزرار ، أنه تسريع لقيام الدولة الشمولية وتكثيف لوظائفها . هل سيسعدنا هذا الفتح (العلمى) العقلانى العظيم ؟ وهذا النجاح المفروض فرضا ، هل نصفه بأنه اكتشاف لقوانين الحركة الاجتماعية الموضوعية أم بأنه محاولة لفرض قواعد وقوالب على الحركة الاجتماعية ؟ » (٣) .

وتكاد تصدق المقولة السابقة الى حد كبير على بعض تنبؤات اتجاه الصراع فى نطاق سسيولوجيا السياسة وخاصة تلك التنبؤات الخاصة بمصير المجتمع الرأسمالى وما سوف يكون عليه فى المستقبل من جهة ومصير الدولة وزوالها بحكم تناقضها مع المجتمع اللاطبقى من جهة اخرى . غير أننا ينبغى أن ننوه بأن الرؤى النقدية التى استهدفت تفنيد الكفاءة التنبؤية لاتجاه الصراع فى نطاق استشراف معالم مستقبل المجتمع الرأسمالى ومصير الدولة قد غلبت عليها الملامح الآتية :

(أ) لم تبدأ التيارات النقدية لاتجاه الصراع من اتجاهات مغايرة له ، بل ان أول مراجعة نقدية لبعض مقولات هذا الاتجاه قد انبثقت من بعض مؤيدى هذا الاتجاه ذاته ، فكانت بمثابة مراجعة أو تقـويم للذات ، أو أن شـئت فهو نـوع من النقد الذاتى — (مثـلا خطبة مـاو عـام ١٩٣٧ وموضـوعهـا : فى التناقض On contradiction

(ب) ان حركة النقد الذاتى لأتجاه الصراع — وفى وجرد بعض أصحابه الاتجاه الكلاسكيين — قد استمرت حتى لحظتنا الراهنة ، وهذه حركة تكشف عن ظاهرة صحية وهى ظاهرة الوعى بالذات — الذات الفكرية — وهى ظاهرة وثيقة الصلة بالنمو الفكرى لبعض أصحاب هذا الاتجاه ، فهو تمرد مشروع يستهدف تصحيح المسار ضمانا لاستمرارية الاتجاه من ناحية وتأكيدا لكفاءته — من خلال التعديل — من ناحية أخرى .

(جـ) اذا كان بعض أصحاب اتجاه التوازن قد اراد أن ينال من اتجاه الصراع بالتنديد بعجزه عن التنبؤ بمصـير المجتمع الرأسمالى كنتيجة لبعض المتغيرات التى جدت عـلى هذا المجتمع فـان بعضهم — أى بعض أصحاب اتجاه التوازن — قد استعان ببعض مقولاتهذا الاتجاه فى العديد من محاولاتهم التنظيريةوالمنهجية (٤)، فضلا عن المحاولات التوفيقية التى قام بها بعض منظرى هذا الاتجاه كثان دن بيرج Bergh ولويس كوزر Coser وغيرهما .

(د) ان تلك التغيرات التى أصابت المجتمع الرأسمالى والتى اعتمد عليها البعض فى تفنيد الرؤية التنبؤية لاتجاه الصراع ونقدها ، كانت محل نقد أيضا — بل وتمرد — من قبل بعض الاتجاهات الراديكالية فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما كشفت عنه حركة تحرير علم الاجتماع واليسـار الجديد وغيرهما من حركات التمرد الفكرى .

(هـ) ومن المؤكد ان بعض هذه الملامح التى اشرنا اليها (سواء بالنسبة للنقد الذاتى لاتجاه الصراع أو النقد الذى وجهه اتجاه التوازن لبعض مقولات الاتجاه المضاد ، أو حتى بالنسبة لحركات التمرد التى استهدفت نقد اتجاه التوازن وتعريته) لدليل — لا يقبل الجدل — على أن القدرات التنبؤية للنظرية السسيولوجية قدرات ينبغى أن نعترف بمحدوديتها ، وهو ليس أمراً معيبا للنظرية بقدر ما هو اعتراف بخصوصيتها وبتمايزها .

ثانيا : اتجاه الصراع والتنبؤات الطموحة :

— ١ —

اتفقنا على ان للتنبؤ فى النظرية السسيولوجية محدوديته ، اتساقا مع محدودية القانون وخصوصية المنهج بوجه عام ، بيد ان هذه المحدودية وتلك الخصوصية قد تغيب — وقد غابت بالفعل — عن بعض منظرى علم الاجتماع ، وهو ما كشفت عنه الاسهامات التى قدمها اتجاها الصراع ، والتوازن — على سبيل المثال — فى نطاق بعض مسائل سسيولوجيا السياسة ومنها مسألة الدولة . ومن المؤكد ان لكل اتجاه رؤيته الخاصـــة بالنسبة لقضية الدولة انطلاقا من اختلاف الأسس النظرية والمنهجية التى ينطلق منها كل اتجاه على حدة (٥) ، (٦) ، وهو أمر لا يدخل فى نطاق اهتمامات هذا المقال . وانما الذى يعنينا — بالدرجة الأولى — هو أن نكشـــف عن بعض مؤشرات (التطرف فى التنبؤ وموقف بعض نقاد النظرية السسيولوجية وبعض منظرى العلم الاجتماعى من هذا التنبؤ . ولسوف نتعامل مع تنبؤات اتجاه الصراع بالنسبة **لمقولة الدولة ومسار المجتمع الراسمالى** باعتبارها (دراسة حالة) للمغالاة فى التنبؤ ، وهو امر لا ينبع من مجرد التحيز — مع أوضد — اتجاه الصراع وانما يرجع اختيارنا له لعدة أسباب منها أهمية هذا الاتجاه وخطورته ودلالته وموقعه من النظرية السسيولوجية من جانب ولأنه اكثر الاتجاهات تعرضا للنقد والمناقشة والجدل من ناحية أخرى .

فقى مقالة الكلاسيكى (الأبعاد الرئيسية لازمة علم الاجتماع الماركسى) يذهب بيرنبوم Birnbaum الى أن الثورة التى تقوم مناهضة لفكر معين ولا تنطلق من الافتراضات النظرية المسبقة (*) لهذا الفكر لا تعد ثورة بأى حال من الأحوال (٧) . والواقع أن العرض النقدى الذى قدمه بيرنبوم يتسم — على الجملة — بالوضوح والشمول ، وهو من الشيوع بحيث أضحى أحد النماذج النقدية الهامة للفكر الماركسى التى ألفها علماء الاجتماع غير الماركسيين . ولقد اتخذ بيرنبوم من نقد المقولات الماركسية منطلقا لكى يقوم بتحطيم الأبعاد القمعية Repressive dimensions للنظام الاجتماعى كما حددتها الماركسية واستبدالها بشكل آخر أكثر تحررا الا أن بيرنبوم — على حد قول جون ويلش Welsh — قد فشل فى أن يقدم دراسة منصفة لازمة علم الاجتماع الماركسى فى ضوء منهجه الموضوعى الذى حدده لنموذجه النقدى (٨) .

وأيا كان الرأى فيما قدمه بيرنبوم فان ما يعنينا فى المحل الأول هو ابراز ملامح البناء النقدى كما قدمه هذا الناقد ، والى أى حد استطاعت هذه الملامح النقدية أن تقدم الدليل على فشل تنبؤات اتجاه الصراع فيما يتعلق بالدولة ومستقبل المجتمع الرأسمالى . ولعل أبرز ملمح فى هذا المجال هو ما أشار اليه بيرنبوم من أن الأزمة الحقيقية للماركسية ولاتجاه الصراع تدور حول التحولات التاريخية التى أكدت عدم قابلية المقولات الماركسية للتطبيق على واقع المجتمع الحديث ، حيث نظر بيرنبوم الى هذه التحولات باعتبارها ظروفا خارجية للواقع الموضوعى الأمر الذى يتطلب تصحيحا للمفهومات الماركسية عن الطبقات الاجتماعية ، والدولة ، والثقافة ومناهج البحث ، وهى تعديلات ضرورية ينبغى أن تحدث — على نحو ما يذهب بيرنبوم — فى الفكر الماركسى اذا ما أراد هذا الفكر أن يستوعب الواقع بصورته الجديدة (٩) .

(*) نلاحظ أن غالبية الدراسات التى استهدفت نقد اتجاه الصراع من زاوية تنبؤاته للدولة ومستقبل المجتمع الرأسمالى قد بدأت بنقد المقولات الأساسية والافتراضات النظرية التى ينهض وفقا لها هذا الاتجاه .

والتحولات التاريخية المشار اليها من قبل بيرنبوم كانت بمثابة ابعاد لتحول العالم الراسمالى من مبدأ دعه يعمل ـــ Laissez Faire الى الشكل الاحتكارى . ولا شك ان هذا التحول ـــ كما يرى بيرنبوم ـــ قد ادى الى تغيرات ليس فى العالم الراسمالى فحسب ، وانما أيضا فى العالمين الاشتراكى والثالث (١٠) .

ويسوق لنا بيرنبوم عددا من الشواهد يدلل من خلالها على فشـــل تنبؤات اتجاه الصراع ، فيذهب الى أن التطورات التكنولوجية ونشاط الطبقة العاملة فى المجتمع الراسمالى قد قلل من حالات الفقر أو العوز التى كانت عليها بعض الفئات أو الطبقات ، كذلك فانه بتكون السوق العالمى ، وببداية التوسع الامبريالى قرابة انتهاء القرن التاسع عشر ، تم اعادة صياغة الطابع الخاص بالطبقات المقهورة والطبقات القاهرة (١١) .

ومن المؤشرات الهامة التى تكشف النقاب عن الفشل التنبؤى لاتجاه الصراع هـــو ما يذهب اليه بيرنبوم من أن البروليتاريا القديمة فى البلدان الصناعية قد صعدت حيث احتلت وضعا اقتصاديا متميزا ، بل أكثر من ذلك ـــ وحسبما يذهب بيرنبوم ـــ لقد أضحت البروليتاريا شريكة فى جريمة استغلال بلدان العالم الثالث (١٢) .

ولعل هذا الفشل يتأكد فيما يذهب اليه دانيل بيل Bell فى الفصـــل الذى عقده تحت عنوان : راســـمالية البروليتاريا : نظرية النزعة النقابية الأمريكية : وذلك فى مؤلفه : نهاية الايديولوجيا (١٩٦٢) حيث ذهب بيل Bell متخذا من قول جورج برنارد شو Shaw (ان الاتجاه النقابى هو راسمالية البروليتاريا) نقطة بدء لديه فيؤكد أن الزعيم العمالى الأمريكى يدحض كل الأفكار الماركسية ويتحدى الاشتراكية ويسعى نحو تأسيس الحركات النقابية (١٣) ، وهو ما أدى الى اقتناع الصناعة الكبرى بالاتجاه النقـــابى نظرا للحاجة الى تحقيق قدر أكبر من الانتاج ، ولادراك أصـــحاب هـــذه الصناعات الكبرى ان (النقابية) Unionism كظاهرة لا يمكن تحطيمها بصورة مباشرة (١٤) .

ولقد ترتب عـلى ذلك — فيما يرى بيل Bell — تخلق ظاهرتين :
الأولى : تزايد عدد العمال (فى الولايات المتحدة) من ذوى العضوية النقابية ، حيث وصل عددهم (فى أوائل الستينات الى ستة عشر مليون عامل ، الى جانب ٨٥٠,٠٠٠ عضوا فى الروابط العمالية الكندية ، مقابل ٢ مليون عامل كانوا منضمين الى النقابات فى الربع الأول من القرن . اما الظاهرة الثانية : فتتعلق بذلك الوعى التام الذى تبدى فى نجاح النقابات فى الحصول — عن طريق المساومات — على اجور عالية للعمال فضلا عن بعض أشكال الرفاهية الأخرى ، وهى حقوق قد ساومت عليها النقابات كنتيجة لتزايد انتاجية الدولة (١٥) .

ويرى بيل — وفقا لذلك — أن الظاهرتين السابقتين تكشفان عن واحد من الأسباب التى جعلت من تحليل اتجاه الصراع للنظام الراسمالى تحليلا تشوبه الكثير من الأخطاء ، فان الثروة التى كان ماركس يعتقد أن يتم الحصول عليها عن طريق الاستغلال ، فاننا نستطيع الآن أن نرى الثروة : الثـروة الخاصة ، الثروة القومية تتزايد بتزايد الانتاج (١٦) .

ولعل ما أشار اليه بيل ، اكده بصورة أخرى فريد بلوك Block حين ذهب الى أن الراسمالية فى العالم المتطور قد شاهدت قدرة ملحوظة عـلى عقلنة ذاتها Rationalize itself ، استجابة للمخاطر المزدوجة لكل من الأزمة الاقتصادية والحركات الراديكالية للطبقة العاملة . ليدخل هذا — على نحو ما يرى بلوك — فى نطاق ما يمكن تسميته بالاصـلاح الرأسمالى والذى يعكس الارادة الواعية لبعض قطاعات الطبقة الراسمالية وقدرتها على استيعاب مثل تلك المشكلات وفهمها وطرح بعض التصورات والبدائل لحلها (١٧) .

وعودة الى نموذج بيرنبوم نلاحظ انه فى مسيرته نحو نقد مقولات فكر الصراع عن الدولة ومستقبل المجتمع الرأسمالى وما سوف يكون عليه ، يذهب الى أن فشل البروليتاريا فى أن تجعل من نفسها طبقة ثورية وفشل العمال فى أن يتحولوا الى أصـحاب نزعات ثورية ماركسية ، ونظرا لأنهم

لم يصبحوا بعد فقراء (١٨)، أدى كل هذا الى التأكيد على ان القدرة التنبؤية لاتجاه الصراع كانت قدرة مغالى فيها الى حد كبير .

وهذا الفشل الثورى — ان صح التعبير — الذى أضحى أحد سمات الطبقة العمالية الغربية يعد صورة ناجحة لقدرة التنظيم الاجتماعى الغربى الراهن على التدخل الواسع اقتصاديا واجتماعيا وفى معدلات النمو واقتصاديات الرفاه التى تكفلت برفع مستوى المعيشة للقاعدة العريضة من أبناء المجتمع (١٩) ، وهو ما جعل تنبؤات اتجاه الصراع تنبؤات مشكوكا فيها . ورغم ذلك ، فان البعض يرى أنه رغم أن مسار المجتمع الراسمالى قد جاء على نحو يتناقض والرؤية الصراعية الا أن الآليات Mechanisms التى اكتشفها هذا الاتجاه تعد مكونا أساسيا لأى نسق نظرى يسعى الى تفسير مسيرة التطور الغربى وما آل اليه وما يتوقع له (٢٠) .

ولكن رغم هذا الزعم الخاص بميكانيزمات أو آليات اتجاه الصراع وضرورتها لأى نسق تفسيرى ، الا أن بيرينوم يرى أن الراسمالية قد خدعت الاشتراكية بأن سمحت للعمال بالاشتراك فى النقابات ، وهكذا فان كفاح الطبقة الثورية كما تصوره اتجاه الصراع قد فقد جذوته (٢١) ، وبالتالى فان التنبؤات الخاصة بدولة البروليتاريا والمجتمع اللاطبقى وزوال الدولة كجهاز وسائلى أضحت محض خيال .

أما الماركسية المحدثة فرغم مراجعتها للمقولات التقليدية لاتجاه الصراع وتأكيدها على دور الظروف الخارجية فى احداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو ما تجاهلته الماركسية الكلاسيكية ، الا أنها — اى الماركسية المحدثة — قد تجاهلت بدورها — الدور البناء الذى لعبه الفكر والوعى والارادة والذاتية فى تشييد البناء الاجتماعى للواقع على نحو ما يذهب بيرنبوم (٢٢) .

— ٣ —

فالتشكيك فى قدرة الطبقة العاملة على تثوير ذاتها وبالتالى التشكيك فى

حتمية استيلائها على الدولة وتشييد بناء تنظيمى للثورة البروليتارية كــان احد العلامات البارزة فى نقد التنبؤات الماركسية لدرجة أن باكونين **Bakunin** وهو أحد اعلام النزعة الفوضوية ومن أشد المعارضين للفكر الماركسى لا يشك فى احتمالية قيام الثورة البروليتارية فحسب بل يرى أن قيام بناء تنظيمى لهذه الثورة هو بمثابة عمل رجعى ، اذ أن التحرر الحقيقى للبروليتاريا — فيما يرى باكونين — يتم فى حالة قيامنا بتجريد الجهاز السياسى — الدولة — كما هو الشأن بالنسبة لوسائل الاستغلال الاقتصادى (٢٣) .

ويثير باكونين تساؤلا مؤداه : اذا صعدت البروليتاريا واحتلت مكانة الطبقة الحاكمة — فيما يرى اتجاه الصراع — فعلينا اذن أن نتساءل : من هم هؤلاء الأفراد الذين سوف يخضعون لحكم هذه الطبقة — طبقة البروليتاريا ؟ ويجيب باكونين نفسه عن هذا التساؤل قائلا : بأنه سوف يكون هناك فئة اجتماعية أخرى ابروليتاريا جديدة سوف تخضع للحكم الجديد لدولة العمال أن ماهية الدولة — على نحو ما يذهب باكونين — هى دائما سيطرة احــدى الطبقات على أخرى ، والنتيجة المتوقعة لذلك هو الاستغلال (٢٤) .

والمثير بالنسبة لباكونين انه يصرح بأن كراهيته للماركسية ترجع الى تجاهلها لمقولة الحرية لانه — أى باكونين — لا يتصور اى شىء انسانى دون حرية ، ولأن الماركسية تقود بصورة حتمية الى مركزية الملكية ، حيث تصبح فى يد الدولة بينما يريد أن يرى الدولة State وقد تم القضاء عليها ، يريد مجتمعا وملكية جماعية اجتماعية يتم تنظيمها **من القاع الى القمة** من خلال علاقة حرة ، وليســت **من القمة الى القاع** عن طريق الســلطة ايا كان نوعها (٢٥) . ووجه الغرابة هنا هو أن باكونين يتفق مع الماركسية — وان كان يدعى رفضها — من حيث لا يدرى ، اذ أن الماركسية من خلال رؤيتها للمجتمع اللاطبقى المتخيل ترى انه لا ضرورة للدولة ، وانه من الحتمى أن يقضى على الدولة ، فكأن ما يحلم به باكونين ، قد ســبقته فيه — تخيلا — الماركسية ، فالفوضوية والماركسية قد التقيا على صعيد واحد هو صــعيد التمنى — غير الواقعى — للوصــول الى مجتمع تختفى فيه الدولة كجهاز سياسى سلطوى .

ومع ذلك فإن الحلم الماركسي بإنشــاء دولة العمال يقف منه باكونين موقف المعارضة — بل والسخرية — حين يذهب الى أن هذه الدولة ســوف تتحكم في الجماهير الكبرى عن طريق صفوة متميزة اذ أن هذه الصفوة سوف تكون المعبرة دائما عن ارادة الشــعب People's Will (٢٦) ويريد بذلك باكونين أن يؤكد أن هذه الصفوة تعد شكلا آخر من أشكال التحكم ، الأمر الذي يوقع الماركسية في تناقض حاد .

وثمة ملمح يشير اليه بيرنبوم يكشف عن أحد ابعاد التناقض في اتجاه الصراع ، هو أنه اذا كانت دولة العمال حقيقة للناس (أو لكل الناس) فلماذا تدعو الماركسية اذن الى استئصالها ؟ واذا كان الحصول على الدولة (باعتبارها قوة) يعد أمرا ضروريا لتحرير العمال ، **فالعمال اذن غير احرار** .... كل هذا يدعونا الى التساؤل : لماذا اذن نطلق عليها اســم دولة العمال (٢٧) ؟ .

وقدرة ديكتاتورية البروليتاريا على تحقيق الحرية للبشر ، قدرة مشكوك فيها — من قبل الفوضويين — اذ أن الديكتاتورية ليس لديها من الأهداف أكثر من أن تعمل على الابقاء على ذاتها ابقاءا ابديا . الا أن ويلش Welsh يرى أن موقف الفوضويين هذا من الماركسية لا يعني أن تحل محلها الفوضوية ، حيث أن كلا منهما — أي الفوضوية والماركسية — يتجاهل كثيرا من الصفات الهامة بالنسبة للفرد كالعقلانية والقصدية والتلقائية والابداعية (٢٨) .

وعموما فإن رؤية اتجاه الصراع للدولة — الدولة في ظل المجتمع الطبقي — قد أضحت مثارا للنقد والجدل ، اذ أن هذه الرؤية — التي يطلق عليها اسم النزعة الوسائلية Instrumentalism في تفسير نشأة الدولة — ترى أن الدولة مجرد أداة بسيطة أو وسيلة لتحقيق أغراض الطبقة الحاكمة وأهدافها . غير أن هذه الرؤية — على نحو ما يذهب بلوك Block — قد تجاهلت الدور الأيديولوجي للدولة ، اذ أن الدولة تقوم بدور حساس في الحفاظ على شرعية النظام الاجتماعي ، وهذا يتطلب أن تبدو الدولة حيادية في مســيرة الكفاح الطبقي . كذلك يرى بلوك أن النزعة الوسائلية للدولة عجزت عن ادراك أن العمل من أجل المصلحة العامة لرأس المال يخول للدولة أن تعمل أحيانا ضد

المصالح الخاصة للرأسماليين ، فضوابط الاستثمار والقواعد التي تفرض على تصدير رأس المال — مثلا — ينبغي أن تكون في ضوء المصلحة العامة لرأس المال في فترة زمنية معلومة ، حتى اذا أدى هذا مؤقتا الى تضاؤل أرباح غالبية أصحاب رؤوس الأموال . ولذلك فلكي تكون الدولة قادرة على ذلك فان على الدولة — كجهاز — أن تكون أكثر استقلالية عن السيطرة المباشرة للرأسماليين بصورة أكثر مما تسمح به الرؤية الوسائلية للدولة (٢٩) .

— ٤ —

ويعيب ويلش على المعالجات الماركسية المعاصرة للازمة الماركسية — بما فيها معالجة بيرنبوم — أنها محض محاولات لتخليص الماركسية التقليدية وانقاذها من ازمتها أكثر منها محاولات لتطوير نظرية ثورية جديدة . غير ان هناك — حسبما يرى الفن جولدنر Gouldner — تيارين في نطاق نقد اتجاه الصراع وتحديثه ، التيار الأول ينظر الى الماركسية باعتبارها نظرية نقدية ويمثله هؤلاء الذين يسمون الهيجليين ، أما التيار الثانى فيتعامل مع الماركسية باعتبارها علما ويمثل هذا التيار تلك الفئة من الباحثين الذين يطلق عليهم اسم اللاهيجيليين (٣٠) .

ويرى جولدنر أن هؤلاء الذين يتناولون الماركسية باعتبارها نظرية نقدية — يمثلهم كل من هربرت ماركيوز Marcuse والبريشت Albrecht ويلمر Wellemer وانفريد شميدت Schmidt (٣١) . أما ويلش فيضيف الى هذه الأسماء كورش Korsch ولوكاش Lukacs وجرامسى Gramsci ، فضلا عن مدرسة فرانكفورت . ولقد استهدفت محاولات هؤلاء الباحثين استعادة الصياغة الهيجلية للفكر الماركسى بناء على ما أسمته — اى تلك المحاولات — بالذاتية الثورية وهى نظرية نقدية معاصرة ارادت ان تؤكد أن هناك خطأ ما في الماركسية منذ البداية . ولعل محاولة بيكون Piccone التى استنتج من خلالها عدم قدرة الاتجاه الماركسى على التنبؤ الصحيح نظرا لفشل البروليتاريا في أن تجعل من نفسها — بصورة واقعية — طبقة ثورية ، لعل هذه المحاولة هى أنضج المحاولات — فيما يرى ويلش — التى استهدفت اعادة

النظر فى المقولات الماركسية التقليدية، خاصة وان بيكون يرى أن فشل البروليتاريا يمكن أن يعزى الى أن الماركسية لم يكن لديها نظرية ملائمة للوعى (٣٢) .

وكما لاحظنا فان محاولات النقد الذاتى للماركسية قد عنيت اساسا — كما يذهب جولدنر — بالكشف عن التناقضات الداخلية Internal Contradictions للماركسية . غير ان هذا النقد الذاتى قد يكون — على نحو ما يرى جولدنر — عاملا مؤرقا للماركسية المبتذلة Vulgar Marxism (٣٣) بل استطيع أن اضيف الى ما أكده جولدنر أن النقد الذاتى للماركسية لا يقوم بتهديد الماركسية المبتذلة فقط وانما يمثل تهديدا أيضا لاصحاب الرؤية الماركسية الارثوذكسية الجامدة ، من الذين يرون أن أى مساس بالمقولات الكلاسيكية الماركسية هو بمثابة انتهاك لقدسية النظرية فضلا عن صاحبها ، متناسين ان عتاة الماركسية هم أول من تناول مقولاتها بالنقد والتحليل ، ويكفى أن نشير الى تلك المحاضرة التى القاها ماو عام ١٩٣٧ والتى كان موضوعها (فى التناقض) حيث تعرض فيها الى بعض مظاهر التناقض كما يراها فى النظرية الماركسية .

بيد أن هناك موقفا شبيها بذلك الذى يقاوم محاولات النقد الذاتى للماركسية ، وأعنى به موقف بعض الماركسيين الذين يخشون التعامل مع النظرية **تعاملا تاريخيا** وذلك توجسا مما يترتب على هذه الرؤية — التاريخية — من تجريد قيمى للماركسية ومن كشف لبعض مثالبها وتعرية للعديد من أخطائها (٣٤) .

وثمة تصور يتسم بالجدة والوعى بطبيعة متغيرات المجتمع الرأسمالى المعاصر ، وهو التصور الذى قدمه لنا بلوك فى مقاله المعنون : The Ruling Class does not rule والذى ينهض على أساس أن قدرة الراسمالية على عقلنة ذاتها (وهى احدى مظاهر عدم صدق التنبؤ الماركسى) وقدرة هذه العقلانية الرأسمالية — فيما يرى بلوك — على حسم الصراع

بين كل من الطبقة الرأسمالية والمديرين بجهاز الدولة والطبقة العاملة وتأكيدا لفكرة الاستقلال النسبى للدولة (٣٥) . وتحقيقا لهذين الهدفين فانه ينبغى أن يتوفر للطبقة الحاكمة عدد من الشروط من ابرزها **شرطان** :

(أ) قدر من التماسك السياسى .

(ب) أن يكون للطبقة الحاكمة — او الشريحة منها — قدر من الوعى الطبقى بمعنى أن تكون واعية بما هو هام لخلق العلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى ظل ظروف تاريخية متغيرة (٣٦) .

واذا ما تحقق هذان الشرطان فان درجة استقلال الدولة سوف يصبح محددا بصورة اكثر وضوحا . غير أن عدم تحقيق هذين الشرطين يجعل نظرية الاستقلال النسبى تتراجع الى الخلف من داخل النزعة الوسائلية (٣٧)ه

بيد أن بلوك يرى أن هناك بديلا عن فكرة الاستقلال النسبى للدولة ، هذا البديل يتبلور فى فكرة تقسيم العمل بين أصحاب التراكم الرأسمالى وهؤلاء الذين يقومون بمهمة ادارة جهاز الدولة . فالفئة الأولى على وعى بمصالحها باعتبارها فئة رأسمالية ولكنها ليست على وعى بما هو ضرورى لخلق النظام الاجتماعى فى الظروف المتغيرة . أما الفئة الثانية فهى مجبرة على الارتباط بعملية خلق النظام الاجتماعى ، ذلك لأن قوتها الأساسية تقوم على تماسك النظام السياسى والاقتصادى (٣٨) .

ورؤية بلوك هذه تحاول أن تصوغ اطارا يستند الى المقولات السابقة ويحاول أن يكشف عن الأسباب التى تجعل الدولة تتجه نحو خدمة مصالح الطبقة الرأسمالية رغم تقسيم العمل القائم بين الفئتين السابقتين ، ولقد أطلق بلوك على هذا الاطار اسم النظرية البنائية للدولة (٣٩) .

خاتمة وتعليق

لم يكن عرضنا لبعض أوجه النقد التى وجهت الى اتجاه الصراع — وخاصة من زاوية قدراته التنبؤية — مستهدفا فى حد ذاته ، بقدر ما هو محاولة لاثبات أن الطموحات التنبؤية — أو التطرف فى التنبؤ — فى النظرية السسيولوجية لهو أمر محفوف بالمخاطر المنهجية التى تتناقض وطبيعة خصوصية الواقعة الاجتماعية وقدرتها على التغير — ومن ثم التشكل — بصورة دينامية ، غير استاتيكية ، يجعل التنبؤ الحاسم بمسارها فى المستقبل ضربا من الوهم ، والدليل على ذلك ما كشفت عنه أخطاء اتجاه الصراع فى التنبؤ بمستقبل المجتمع الراسمالى وطبيعة الدولة .

فعلينا أن نعى اذن أن منهجنا — متضمنا القدرة على التنبؤ — وأن اى محاولة لاستشراف معالم البناء الاجتماعى لأى مجتمع كائنا ما كان ينبغى أن تكون فى حدود مفهوم (النسبى) ، اذ اننا لا نتعامل مع (المطلق) وعلينا أن نخلع أردية العلوم الطبيعية وأن نتجاوز مرحلة التقليد والمحاكاة وأن نعى أن لنا (ذاتا علمية) ينبغى أن نعمل على بلورتها ونسعى نحو تنميتها .

وخطورة الادعاء بالقدرة على التنبؤ المطلق انه — اى هذا الادعاء — لا يسمح على الاطلاق باضافة أو حذف أى من المتغيرات الجديدة التى قد تكشف عنها ديناميات التغير فى المستقبل ، ثم أن ادعاء القدرة على التنبؤ المطلق قد يؤدى الى أن يبدو علم الاجتماع وكأنه عاجز منهجيا ، رغم انه ليس عجزا بقدر ما هو تجاوز لخصوصية هذا العلم وخروج عن منطقه وهويته .

واذا كنا قد مثلنا باتجاه الصراع ، فان هذا لا يعنى أن الاتجاهات الأخرى (ومنها اتجاه التوازن) قد سلمت من التروى فى خطأ المغالاة فى التنبؤ ، غير أن اتجاه الصراع كان أكثرها اثارة للجدل لا سيما وان تنبؤاته قد مست بصورة مباشرة المجتمع الراسمالى وشكل الدولة وما سوف تكون عليه فى المستقبل .

المراجع والهوامش والتعليقات

(١) أنظر : عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع ، عالم المعرفة الكويت ، أغسطس ١٩٨١ ، ص٤٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص٣٣ .

(٣) عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية : قاصرة ومعادية ، ورقة مقدمة لندوة : اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى ، المركـــز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مارس ١٩٨٣ ، ص ٢٦٧ .

(٤) انظر مقال لين لو **Len Law** والمعنون **Conflict Structuralism** والتى حاول فيها وضع نموذج نظرى منهجى مستقى من بعض مقولات الاتجاه البنائى واتجاه الصراع :

Law, Len, Conflict — structuralism, In Meighan, Ronald and, Marks, Tony (eds), Perspectives on society. An introductory reader in sociology, Thomas Nelson in association with ATss, 1979, PP. 11-15

(٥) انظر فى شرح الرؤية الغربية للدولة المؤلف الكلاسيكى التالى :

Gardner, James, Wilford, Political Science and Government, Americain Book, N.Y, 1935.

كذلك انظر : جورج سباين ، تطور الفكر السياسى ، ترجمة حسن جلال العروسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ وطبعة عام ١٩٦٣ .

كذلك : طعيمة الجرف ، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

(٦) كذلك انظر فى شرح الرؤية الماركسية للدولة : Bottomore, T. B., and Rubel, Mximilien (eds) Karl Marx : selected Writtings in Sciology and Social Philosophy, Pelican Books, London, 1973.

كذلك : Giddens, Anthony, Capitalism and Moderns, Social Theory; An analysis of the Writings of Marx, Durkhelm and Max Weber, Cambridge University press, Cambridfe, 1973, pp. 185-247

(٧) أنظر :

Welsh, John, F., Revolutionary : subjectivity and The Crisis of Marxist Socilogy, Free Inquiry in **Creative Sociology**, Vol. 8, No. 2, Nov., 1980, p. 143.

(٨) Ibid, P. 143

(٩) Ibid, P. 143

(١٠) Ibid, P. 143

(١١) Ibid, P. 143

(١٢) Ibid, P. 143

(١٣) Pell, Daniel, The End of Ideology, The Free Press, New York, 1962, P. 211

(١٤) Ibid, P. 218

(١٥) Ibid, P, 220

(١٦) Ibid, P, 220

(١٧) Block, Fred, The Ruling class does not rule, Socialist Review 7 (May-June 1977), pp. 6-28

(١٨) Welsh, John, F., Revolutionary subjectivity and ihe Crisis of Marxist Sociology, pp. 144-145

(١٩) أنظر : عادل حسـين ، النظريات الاجتماعية الغربية : قـاعدة معادية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

(٢٠) أنظر : عادل حسين ، نفس المرجع ، ص ٢٧٣ .

(٢١) Wolsh, John, Op. Cit, p. 143

(٢٢) Ibd, p Pi 145

(٢٣) Ibid, P. 146

(٢٤) Ibid, P. 146

(٢٥) Ib'd, P. 146

(٢٦) Ib'd, P. 146

(٢٧) Ibid, P. 147

(٢٨) Ibid, P. 147

(٢٩) Block, Fred, The Ruling class des not rule, P. 16

(٣٠) Gouldner, Alvin, W., For Sociology : Renewal and Critique in Sociology Today, Allen Lane London, 1973, PP. 426-431.

(٣١) Ibid, P. 430

(٣٢) Welsh, John, F., , Revolutionary subjectivity and The Crises of Mrxist Sociology, p. 149.

(٣٣) Gouldner, Op. Cit, P. 426

(٣٤) Ibid, p. 425

(٣٥) Block, Fred, The Ruling class dees not ruly, P. 18

(٣٦) Ibid, P. 19

(٣٧) Ibid, P. 20

(٣٨) Ibid, P. 20

(٣٩) Ib'd, P. 24.

الفروق بين الجنسين من منظور سيكولوجى

دكتور محيى الدين احمد حسين (*)

نظرة تقويمية لامكانات الجنسين :

كان من بين ما طالعنا به استقراؤنا (**) لما يواجه العاملين فى حقل الرعاية الاجتماعية من مشكلات ، مشكلة الفروق بين الجنسين . فقد كشف استقراؤنا عن ان النظرة التى ينظر بها الرجل الى المــرأة ما زلت تختلف كثيرا عن تلك التى ينظر بها الرجل الى الرجل . فما زلت المرأة توضع فى اطار يشكك فى قدرتها على انعمل وقدرتها على تحمل المسئوليات التى يستطيع الرجل تحملها .

ومن الانصاف أن نذكر أن هذا المنظور الذى يحكم النظرة الى المرأة لا ينفرد به مجتمعنا فقط .. بل هو منظور شائع فى كافة المجتمعات ، النامى منها والمتقدم . وما علينا الا أن نطالع عددا من الكتابات الحديثة (على سبيل المثال (Weinreich-Haste, 1978 Stoppard, et. al., 1978) حتى ندرك ان للمشكلة جذورها التاريخية فى نطاق المجتمعات المختلفة دون أن تكــون قصرا على واحد منها دون غيره .

ويبدو أن لهذا أسبابه الواضحة ، ولعل أهمها ان الأفراد عندما يختلفون فيما بينهم فى عدد من الخصائص البدنية فسرعان ما يقرن اختلافهم هــذا بنظائر له فى مختلف جوانب البناء الشخصى .. الأمر الذى ينتهى بتوقع فروق سلوكية بينهم . وهــذا ما جعل تأثير العوامل البيولوجية من القوة بحيث خلقت فى حياة المجتمعات أسطورة الرجل والمرأة والاختلاف البين بينهما .. وغدت هذه الأسطورة جزءا لا يتجزأ من ثقافة اى مجتمع من المجتمعات .

وليس هناك بطبيعة الحال من ينكر اختلاف الجنسين بيولوجيا ، او تأثير هذا الاختلاف على ضروب سلوكهما .. ولكن الى جانب ذلك ليس هناك

(*) أستاذ علم النفس المساعد بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

(**) استقراء كيفى قام به المؤلف عام ١٩٨٠ .

ايضا من ينكر ان هذا الاختلاف البيولوجى قد حمل بأكثر مما يحتمل بحيث صارت لمشكلة الفروق بين الجنسين بطانتها الانفعالية والاجتماعية . ومن اكبر الدلائل على هذا أن هناك من يبالغ مبالغة شديدة فى حجم الفـــروق بين الجنسين . وهناك ايضا من يقلل منها ، بل ودفع هذا الأمر فى بعض الأحيان الى وجود أفراد يتصورون تفوقا بالفطرة لأحد الجنسين عـــلى الآخر ، وهو تصور لا يقوم فى جزء كبير منه على دلائل علمية واضحة بقدر ما يقوم على تشبعنا بأسطورة الفروق الشديدة بين الجنسين (انظر فى هـــذا Whiting, 1953)

وليس لنا من طريق نحو وضع المشكلة فى اطارها الموضوعى خلافـــا للرجوع الى البحوث العلمية لكى نتبين من خلالها ما اذا كان الدور الأكبر فى الاختلافات بين الجنسين يلعبه الاعتقاد الشخصى دون الحقيقة ذاتها ، ام أن العكس هو الصحيح .

ولا أخال قارئا مهتما بهذه المشكلة تخطىء عيناه الكم الهائل من البحوث الذى تزخر به المكتبات العالمية والمحلية حول موضوع الفروق بين الجنسين . كما لا اخاله غير قادر ، من خلال استقراء هذه البحوث ، على تبين وجود فروق واضحة بين الجنسين فى عدد متنوع من ضروب السلوك ، وتســـاق لا بأس به بين هذه البحوث .

وربما دفعت اشارتنا هذه لأن يسأل سائل السؤال التالى : « ما دامت البحوث مؤيدة لقيام فروق بين الجنسين — كما نقول — فعلام عناء تقصيها والنظر فيها من جديد ؟ » . واجابتنا على هذا هى ان استعراضنا لبعض البحوث فى هذا المضمار سيكون كفيلا بتمكيننا من الخروج باتجاهات لهـــا اساس من حقيقة — وكفيلا ايضا بأن يمكننا من استخلاص متضمنات هذه الاتجاهات .. ومن ثم وضع المشكلة فى اطارها الصحيح .

الا انه علينا قبل ان نتصدى لهذا أن نصدر محاولتنا بعدد من الايضاحات :

١ — ان ما خرجت به البحوث المختلفة من نتائج لا يقتصر على مجتمع بعينه فقط — فهى بحوث امتد نطاق معالجتها الى مجتمعات مختلفة (انظر فى هذا مواضع متفرقة (Friedi, 1975)

٢ ـ ان نتائج هذه البحوث اثمرتها مناهج مختلفة ، واستمدت من عينات متباينة بمواصفات محددة فى ظل متغيرات عدة (انظر فى مواضع متفرقة Maccoby, et, al., 1974)

٣ ـ أن النتائج التى أوضحت لنا فروقا بين الجنسين ، سا تمثل فروقا بين المتوسطات أو فروقا فى مدى السلوك . والتأكيد على هذه النقطة له اهميته حيث يحمل معنى ذا دلالة خاصة وهو ان الاختلافات بين الجنسين ـ اذا ما وجدت هى اختلافات كمية وليست كيفية .

٤ ـ ان الاختلافات بحكم كونها اختلافات كمية انما تحددها عوامل اجتماعية اكثر مما تحددها عوامل بيولوجية . ولهذه النقطة الايضاحية اهميتها ايضا حيث تعنى أن تهيئة اجتماعية معينة للعلاقة بين الجنسين قد تقلل من حجم الفروق بينهما . وهذا هو مبعث ما يورده جون ناش من صعوبة التحديد لأصول أو اسس الفروق بين الجنسين .. وان كانت هناك اشارات الى مبعث هذه الفروق ، فهى ليست فى موقف يجعلها قاطعة . (Nash, 1975, P. 400)

٥ ـ وتتصل بالنقطة السابقة نقطة أخرى متعلقة بها وهى أنه مادام من الواضح أن العوامل الاجتماعية تلعب دورا فيما تكشف عنه الدراسات من فروق بين الجنسين ، فمن المتوقع أن نجد اختلافا بين المجتمعات المختلفة من حيث بروز فروق بذاتها بين الجنسين دون غيرها .

٦ ـ انه من الضرورى عند النظر فى الفروق بين الجنسين أن نراعى التشتت (الاختلاف) داخل كل جنس على حدة نتيجة لاختلاف أفراده فى بعض المتغيرات كالمستوى الاجتماعى والاقتصادى والتعليم والتنشئة الاجتماعية .. بشكل قد يجعل فى بعض الأحيان الاختلاف فى نطاق كل جنس اكبر منه بين أفراد جنسين يتشابهون بدرجة ما فى بعض العوامل المؤثرة على الوظيفة أو القدرة موضع الدراسة .

وبعد تقريرنا لهذه الايضاحات وعرضنا لمغزاها قد يبدو مناسبا الآن

التقدم الى البحوث المختلفة لكى نتبين من خلالها الاختلافات بين الجنسين فى الجوانب المختلفة من البناء النفسى . ومن أكثر الجوانب السيكولوجية التى جذبت باهتمام الباحثين هى الاختلاف بين الجنسين فى الذكاء .

فقد أشار عدد من الباحثين الى ان اغلب المبرزين فى المجالات المختلفة من العلوم والآداب والفنون هم من الذكور وليسوا من الاناث . وقد جرهم هذا الى التقرير بأن الذكاء المرتفع يسم الذكور بدرجة أكبر مما يسم الاناث . وعادة ما يتصدى المدافعون عن المرأة لهذا الأمر بعزوهم اياه الى تنميط الدور الانثوى فى المجتمعات المختلفة بحيث يشكل هذا التنميط قيدا عليها . وليس هذا الرد مقنعا بطبيعة الحال ، فهناك مجالات لم يمارس هذا التنميط على المرأة بدرجة كبيرة كمجال الأدب والموسيقى .. وبالتالى كان من المتوقع لها ان تكون اكثر بروزا وتفوقا ، ومع ذلك كان دور الرجل فيها أكثر وضوحا من دور المرأة . بالاضافة الى هذا فان هناك اعاقات كثيرة واجهها الرجال ، ولم تمنعهم هذه الاعاقات عن أن يكونوا مبرزين .

وربما يثار فى مواجهة ذلك أن مرد هذا الأمر هو افتقاد الدافعية من جانب المرأة لتحقيق امكانياتها . ومع ذلك ، فليس من العسير الرد على هذا بأن الكثير مما كانت تعانيه المرأة من اعاقات أخذ يتقلص بمرور الوقت .. فهل استتبع هذا تقلصا فى الفروق بين الجنسين فى هذا المضمار ؟ كما انه ليس من العسير أيضا أن نشير الى صورة المرأة نفسها عن امكاناتها ، وهل هى رادة عدم تفوقها على الرجل الى معوقات خارج ذاتها أم الى ادراك من جانبها بأن حدود قدراتها أقل من حدود قدرات الرجل ؟ لقد ثبت من دراسة مصرية حديثة اختصت بتبين صورة المرأة كما تقدمها وسائل الاعلام — وذلك من خلال تحليل مضامين احدى الصحف النسائية — اتسام المرأة بدرجة قليلة من العقلانية (ناهد رمزى وآخرون ، ١٩٧٧ ، ص١٣١) . الأمر الذى لا يبلور الا معنى لا يتلاءم على الاطلاق مع امكانات التفوق فى مضمار كهذا اهم ما يسمه هو العقلانية التامة .

ومن جانب آخر فان الدراسات التى اتجهت الى دراسة الذكاء لدى

عينات كبيرة من الأشخاص قد فشلت فى الوقوف على صورة متسقة للفروق بين الجنسين .. بل وكشف بعضها عن زيادة الضعاف عقليا بين الذكور عنهم بين الاناث (Wright, 1972, P. 41) هذا وان اقتضى الأمر منا القيام باستقراء لهذه الدراسات حتى نقف على بعض جوانب التمايز بين الجنسين .

فقد افصحت الدراسات فى هذا الصدد عن صورة تفصيلية لمعالم التمايز بين الجنسين وهى صورة تبدو حقا مثيرة للاهتمام . ففى مجال الاستدلال الرياضى أثبتت الدراسات عدم وجود فرق كبير بين الذكور والاناث خلال فترة الطفولة وأوائل المراهقة .. هذا وان كشفت عن أن أداء الذكور الراشدين يكون افضل من اداء الاناث الراشدين فى اختبارات الحساب . وفى مجال الاستدلال المكانى أمكن الكشف عن تفوق الذكر على الأنثى فى المراحل العمرية المختلفة . وقد أمكن الوقوف على نفس الشىء بالنسبة للاستعداد الميكانيكى والعلمى واعادة التنظيم الادراكى عند النظر فى المشكلات والاستقلال عن المجال (حيث يكون بمقدور الشخص أن يحدد شكلا مضمرا فى سياق . وبالتالى القدرة على التحليل وعدم التأثر بالسياق المباشر) .

أما فى مجال القدرات اللفظية فيظهر تفوق الأنثى بشكل واضح . فتكشف الدراسات المختلفة عن أن الاناث يتحدثن فى فترة أكثر تبكيرا ، ولديهن طلاقة أكبر ووضوح افضل فى التلفظ ومحصول لفظى لوفر ، وتتميز جملهن بطول أكثر ، الى جانب قدرة أفضل على الهجاء .. هذا وان كانت هناك بعض الاشارات الى اختفاء هذا التميز بالوصول الى مرحلة الرشد (Maccoby, 1974, PP. 75-85)

وفى مجال الاستدلال اللفظى لم تكشف البحوث عن نتائج متسقة . كما أخفقت اختبارات الذاكرة فى الكشف عن تميز جنس على آخر ، وتماثل أداء الاناث مع أداء الذكور فى مجال الاستدلال المنطقى .

وفى اطار هذا المجال المعرفى أيضا ، ولكن فى مجال القدرات التغييرية الخاصة بالابداع ، يكشف الباحثون عن فروق بين الجنسين لصالح الذكور (على سبيل المثال Torrance, 1969, P. 111) فبالمقارنة بالذكور لا نجد

سوى قلة معدودة من الاناث هن اللواتى صرن مخترعات فى مجال العلوم أو مبرزات فى مجالات الفكر والأدب .

الا أن تيرمان (Terman, 1970, P. 39) يوضح لنا من جهة أخرى أن مرد هذا الى حصر الأنثى لنفسها فى دائرة الأدوار المنزلية . فهو يرى أن النسان يتساوين مع الذكور أو يتفوقن عليهم بدءا من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية . وبعد انتهاء مرحلة الدراسة تكف نسبة كبيرة من الاناث عن منافسة الرجال فى مجالات العمل . فقبل زواجهن يقبلن أى عمل يتاح لهن ، ثم يقعن فى شباك الاهتمام بالمناشط المنزلية بعد الزواج . وبالتالى فان الأنثى التى تحمل امكانية التفوق كشاعرة أو روائية أو عالمة تتوقف عن مواصلة طموحها لكى تكرس نفسها لزوجها وأطفالها . وعلى حـد قوله فان هذا التكريس الكامل للأنثى للادوار المنزلية انما يحرم مجالات العلوم والفنون من امكانات الأنثى . وبالاضافة الى هذا يقرر تيرمان أن بحوثه قد كشفت عن أن تفوق الرجل على الأنثى فى هذه المجالات ما هو الا أمر ناشىء عن أسباب تختص بالدافعية وبضيق الفرص المتاحة للأنثى أكثر منه راجعا الى افتقاد القدرة من جانب الاناث .

واذا انتقلنا من المجال المعرفى بشقيه التقريرى والتغييرى الى مجال التفاعل الاجتماعى لوجدنا صورة مثيرة للاهتمام ايضا ، وان كانت لصـالح الاناث فى مجموعها . فتكشف الاناث منذ فترة الطفولة المبكرة عن اهتمام بالأشـخاص الآخرين اكبر مما يفعله الذكور . فقـد أبانت البحوث عن استغراقهن بدرجة أوضح من الذكور فى النظر الى وجوه الآخرين حتى فى مرحلة الشهور الستة الأولى من العمر ، كما أبانت بعد هذه الفترة العمرية ايضا عن توجه أكثر من جانبهن نحو الآخرين وارتباط اقوى بهم ، فى حين يبدو الذكور اكثر اهتماما بالأشياء .. ومن الطبيعى أن يتصـل بهذا رغبة اكبر لدى الأنثى فى الكشف عن دخيلة نفسها عند تفاعلها مع الآخرين ، ومعرفتها الأقوى بأسـمائهم وتذكرها الأجـود لوجودهم ... وهـو أمر يفسره الباحثون من خلال افتراض وجود حاجة اقوى لدى الاناث لتكوين علاقات حميمة وقوية ، وحاجة لديهن للسعى الى المواقف التى يمكنهن فيها تقديم الرعاية للأشخاص والاهتمام بهم .

ومن جانب آخر كشفت البحوث المختلفة (على سبيل المثال Maccoby, 1974 (PP. 247-254 عن ابداء الاناث لرغبة اقل فى التنافس مع الآخرين على تحقيق أداء أفضل أو بلوغ مركز أعلى . وهى نتيجة تتسق تماما مع افتراض أن رغبة الاناث فى التوصل الحميم مع الآخرين أقوى من رغبتهن فى تحقيق الفوز .

وربما وقف سلوك المودة من جانب الاناث مفسرا لما تفصح عنه بعض البحوث من محاولتهن الظهور بالشكل الذى يتماشى ومقتضيات الجاذبية الاجتماعية (اى أن يحاولن الظهور بصورة تتفق مع ما ينظر اليه المجتمع على أنه الأمور المرغوبة اجتماعيا) . ولهذا كانت الاناث أكثر مجاراة للأعراف الاجتماعية من الذكور ، وأكثر ميلا للاتفاق مع رأى الأغلبية .. اتقاء لامكانية أن يفقدن ماينظر اليه المجتمع على أنه «السمعة الطيبة» (eg Tulkin, 1969)

وترتبط بخصيصة حرص الاناث على مودة الآخرين خصيصة أخرى هى كشفهن عن درجة اقل من العدوانية اذا ما قورنت بالدرجة التى يكشف عنها الذكور . فقد اتضح من الدراسات المختلفة (e.g. Cohen & Short. JR., 1967, P, 61) أن معدلات السلوك الجانح والاجرامى عند الذكور تفوق الى حد كبير معدلاته عند الاناث ، وذلك فى كل البلدان والجماعات المحلية داخل كل مجتمع ، وفى كل الأعمار وفى كل فترات التاريخ التى استقرئت بشكل احصائى منظم . كما أظهرت هذه الدراسات أن الاناث يكشفن عن قلق اكبر اذا ما انخرطن فى مثل هذا النوع من السلوك .

لكن الى جانب هذه الصورة تشير البحوث الى تميز الأنثى بالعدوان اللفظى اكثر من تميز الذكر به . وهى نتيجة تبين عن أن صور العدوانية لها تمايزها بين الجنسين .

وقد يرتبط بموضوع العدوانية ما يسمى بالتسيد الاجتماعى . فقد أكدت مارجريت ميد أن الرجال فى معظم المجتمعات هم المتمتعون بالسلطة الأساسية . فالمرأة حسبما أشارت الباحثة انما تخضع لسلطان الرجل (Wright, 1972, P. 44)

ولهذه النقطة اهميتها فى هذا السياق نظرا لما توحى به من امكانية الاختلاف بين الجنسين فى خاصية المجاراة ، وما يمليه التمايز بينهما فى درجة المجاراة من اختلاف آخر فى التوجهات القيمية .

فقد أبانت الدراسات المختلفة عن دلائل حاسمة على امتثال الاناث لتوجيهات الراشدين اكثر مما يفعل الذكور (Maccoby, 1974, P, 265) بل وتبدى هذا حتى فى أعمار شديدة التبكير . فتبين على سبيل المثال أن الكثيرات من الفتيات صغيرات السن يتوقفن عن سلوكهن غير المرضى اثر اول توجيه تصدره الأم طالبة التوقف عن هذا السلوك ، فى حين لا يحدث هذا مع الأطفال الذكور . فالأم مع هؤلاء مضطرة لأن تعيد توجيهها اكثر من مرة ؛ بل وعليها أن تضغط بقوة لكى تجبرهم على الامتثال والاذعان لأوامرها .

ولا يقتصر هذا الأمر — كما أشرنا — على الأطفال .. بل ان وضوحه اشد لدى الراشدين والراشدات . فنسبة الذكور الذين لا يكترثون بما يوجه اليهم من توجيهات تفوق نظيرتها عند الاناث . ومن ثم ينتهى الباحثون الى ان الأنثى أكثر استهدافا للطاعة منذ بواكير عمرها .

وجدير بالذكر أن تسجيلنا لحقيقة امتثال الأنثى بدرجة اكبر من الذكر لا يعنى على الاطلاق أن الأنثى اقل نضجا من الرجل أو أنها اقل منه على تكوين وجهة نظر مستقلة .. بل ان ما نعنيه فى حقيقة الأمر هو أن الأنثى أكثر اهتماما بنيل الموافقة الاجتماعية ، وانها أكثر اهتماما بالظهور فى صورة اجتماعية يقبلها المجتمع وينظر اليها على أنها صورة مرغوبة .. أو أنهـا اكثر حرصا على أن تكون بعيدة عن دائرة الرمى بالانحراف .

وربما يقطع بصحة تفسيرنا هذا ما كشفت عنه البحوث المختلفة من الجنسين فى التوجيهات القيمية (أى ما يتطلعون اليه فى حياتهم على أنه أمور مرغوبة فى ذاتها ، أو كوسائل لتحقيق أمور مرغوبة) . فقد تبين من خلال تطبيق اختبار البورت وفيرنون ولندزى للقيم أن الاناث يحصلن على درجات فى القيم الاجتماعية والجمالية والدينية أعلى من تلك التى يحصـل عليها الذكور ، بينما يحصل الذكور على درجات أعلى فى القيم الاقتصادية والنظرية والسياسية .

منشأ الفروق بين الجنسين

هناك وجهتان من النظر يغلب تبينهما عند الحديث عن منشأ الفروق بين الجنسين . وتتجه وجهة النظر الأولى الى العوامل البيولوجية كعوامل مفسرة للفروق بين الذكور والاناث . وهى وجهة من النظر لها تاريخها الطويل دون شك ، وعادة ما تشير الى بعض المتغيرات الفيزيولوجية كالفروق فى عملية الأيض (وتتمثل فى عمليتى البناء والهدم فى الجسم) Metabolic differences وفى التركيب البدنى وتركيز البوتاسيوم واختلاف الجهاز العصبى المركزى .

وهذا التوجه البيولوجى غالبا ما يقف به أنصاره كمنظور مفسر لاختلاف الجنسين فى السيطرة والعدوانية وقوة التحمل والقوة العضلية والقوام البدنى ، ولاختلافهما فيما بينهما منذ بواكير الحياة .

أما وجهة النظر الأخرى ، فهى لا تلغى الفروق البيولوجية بين الجنسين الا أنها تعزو جل الفروق بينهما الى المتغيرات الثقافية . وينسج مؤيدو هذه الوجهة من النظر تصورهم من وحى ما خرج به عدد من الدراسات المختلفة من فروق بين المجتمعات المختلفة فى مقدار التباين بين الجنسين . فاذا كان التباين بين الجنسين محكوما تماما بعوامل بيولوجية — فعلى حد قولهم — ما اختلفت المجتمعات فيما بينها .

ومن سوء الطالع ان البحوث المختلفة لا تمكننا من التحديد الدقيق لتغلب وجهة نظر على اخرى . فالتمايز البيولوجى انما يرتبط بدون شك بأنواع مختلفة من الخبرة الاجتماعية ، كما أنه يرتبط بمعرفة الفرد بطبيعة جنسه — تلك المعرفة التى تقوم بعملية تشريط لسلوكه . هذا فضلا عن التوقعات التى يمليها كل مجتمع على كل جنس من الجنسين .

وبطبيعة الحال فان كلتا وجهتى النظر تعتبر متطرفة اذا ما نصبت بمفردها كأمر مفسر للاختلافات بين الجنسين . فما هو أقرب الى الصواب أن ننظر الى الفروق بين الجنسين على أنها راجعة الى كلا الأمرين معا ،

العوامل البيولوجية متفاعلة مع المثيرات الثقافية . ووجهة نظرنا هـــذه انما تتحدد من خلال اعتبارين أساسيين :

١ ـــ ان الاختلافات بين الجنسين هي من الأمور الواضحة في اي مجتمع من المجتمعات ، بصرف النظر عن طبيعة المتغيرات التي تسود في مقابل تلك التي تسود في مجتمع آخر .

٢ ـــ انه من اليسير علينا أن نتبين من خلال ما خرجت لنا به البحوث المختلفة انه على الرغم من وجود اختلاف بين الجنسين في كل مجتمع من المجتمعات فانه ما زالت هنـــاك اختلافات بين المجتمعـــات في حجم التباين بين المجتمعات فيما يتعلق بالفروق بين الجنسين الا من زاوية الظـــروف الاجتماعية المتباينة في المجتمعات المختلفة ..

تعقيب وايضـــــاح

وانتهاء الى هـــذا يمكننا القول بأن الفروق بين الجنسين هي امـــر لا تخطئه عين ، كما انها من الأمور التي لم تنكرها دراسـة .. الا ان الأمر الذي لا يزال بحاجة الى جهود الباحثين هو تحديد الثقل النسبي لدور العوامل البيولوجية في مقابل المتغيرات الثقافية من حيث ابراز الفروق بين الجنسين. وهذا هو التحدي الحقيقي الذي على الباحثين في هذا المجال أن يواجهوه لكي تستبين الرؤية وتتضح الصورة .

ومع ذلك فاننا نجد انفسنا ونحن بصدد كتابة هذه السطور من وحي مشكلات يفصح عنها العاملون والعاملات في حقل الرعاية الاجتماعية ، من بينها النظرة التي تحكم وجهة نظر كل جنس تجاه الآخر ، طارحين تساؤلنا التالي :

« هل طبيعة العمل في مجال الرعاية الاجتماعية تقتضي وضع الرجـــل في موضع متميز عن المراة ؟ » .

اغلب الظن اذا كان علينا ان نجيب في هذا الموضوع على هذا التساؤل

فاجابتنا هى « لا » . واذا كان لك أن تتفهم لماذا جاءت اجابتنا على هــذا النحو ، فعليك أن تقوم بعملية تحليل لطبيعة العمل فىمجال الرعاية الاجتماعية لكى تقف على ما تحتاجه من خصائص وسمات فيمن يعملون فيه ، ثم تقــوم بعملية تحليل لطبيعة الخصائص والسمات التى تتميز المراة فيها بدرجــة أعلى من الرجل ، وعندما تقوم بهذا لا أخالك تختلف معى فى اجابتى .

فالمــرأة لا تقل عن الرجل فى طبيعة القدرات التى يقتضيها العمل فى مجال الرعاية الاجتماعية ، كما أنها لا تقل عنه فى التوجه الاجتماعى ، ان لم تكن تتفوق عليه — فضلا عن هذا فانها تتوقف أمام مشكلات الآخرين أكثر مما يفعل الرجل — وهذه خصائص هامة تشكل مصادر فاعلية فى هذا المجال .. مجال الرعاية الاجتماعية .

المراجـــــع

ناهد رمزي وآخرون ، صورة المرأة كما تقدمها وسائل الاعلام : دراسة في تحليل المضـــمون للصحافة النســـائية ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، يوليو ١٩٧٧ .

Cohen, Albert K. & Short, J.R., James, F., «Crime and Juvenile Delinquency», in Robert K. Merton et. al. (Eds.), **Contemporary Social Problems**, N.Y. : Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1976, pp. 49-100.

Friedl, Ernestine, **Women and Men : An Anthropologist's View**, N.Y. : Holt, Rinehart and Winston, 1975.

Maccoby, Eleanor Emmons & Jacklin, Carol Nagy, **The Psychology of Sex Differences**, Stanford, California : Stanford & H.J. Butcher (Eds.), **Developmental Psychology**, Penguin University Press, 1974.

Nash, John, «Sex Differences and their Origins», in Jane Sants Books, 1975 pp. 400-440.

Stoppard, Janet M. et. al., «Can Gender Stereotypes and Sex-role Conceptions be Distinguished ?», **Br. J. Soc. Clin. Psychol.**, 1978 Vol. 17, 3, pp. 211-217.

Terman, L.M., «Psychological Approaches to the Biography of Genuis», in P.E. Vernon (Ed.), **Creativity, Selected Readings**, 1970, pp. 25-42.

Torrance, E. Paul, **Guiding Creative Talent**, New Delhi : Prentice-Hall of India Private Limited, 1969.

Tulkin, S.R., et. al., «Need for Approval and Popularity : Sex Differences in Elementary School Students», **J. Consult. Clin. Psychol.**, Vol. 33, pp. 35-39.

Weinreich - Haste, Helen, «Sex Differences in (fear of success) Among British Students», **Br. J. Soc. Clin. Psychol.**, 1978, 17, 1, pp. 37-42.

Whiting, G.W.M., et. al., **A Cross-Cultural Study : Child Training and Personality**, Yale : Yale University Press, 1953.

Wright, Derek, «Sex Differences», in Paul Barker (Ed.), **A Sociological Portrait**, Penguin Books, 1972, pp. 39-51.

(ملخص عربى لمقال باللغة الانجليزية)

جذور التعدد القانونى
تحليل للتطور الاجتماعى القانونى فى مصر الحديثة (*)

دكتور محمد نور فرحات (**)

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تقديم تحليل مختصر للتطور الاجتماعى القانونى فى مصر الحديثة للخروج بفرض يصلح لتفسير ظاهرة تعدد النظم القانونية بصفة عامة .

الفرض موضوع الدراسة :

وقد قمنا فى ثنايا دراستنا هذه بالربط بين ظاهرة التعدد القانونى وبين طبيعة السلطة السياسية واهدافها من ناحية ، وقوة الجماعات الفرعية فى المجتمع الشامل من ناحية أخرى . وبناء على هذا فان الفرض العام الذى اختبرت وثبتت صحته فى دراستنا هذه ، هو أن التعدد القانونى بالصورة التى كانت سائدة فى مطلع التاريخ الحديث فى المجتمع المصرى ، يرتبط من ناحية بظاهرة عدم اكتراث السلطة المركزية بالأهداف الاجتماعية العامة المتمثلة فى العدل والرخاء الاجتماعيين ، ويرتبط من ناحية أخرى بما يترتب على ذلك من انتشار الجماعات الفرعية وقوة نفوذها فى نسق التنظيم الاجتماعى .

تحديد المفاهيم :

وكان لزاما علينا فى دراستنا هذه أن نقوم بتحديد المفاهيم المستخدمة وضبطها . وأهم هذه المفاهيم مفهوم التعدد القانونى ذاته . فرغم أن هذا

(*) ملخص البحث المنشور باللغة الانجليزية فى هذا العدد من الكتاب . وقد ألقى هذا البحث فى مؤتمر القانون والتنمية بالشرق الأوسط الذى عقد بجامعة كاليفورنيا — بركلى فى المدة من ٢٨ — ٣٠ مايو ١٩٨٢ .

(**) أستاذ فلسفة القانون وتاريخه المساعد بكلية الحقوق جامعة الزقازيق والزميل الباحث بقسم الأنثروبولوجيا بجامعة كاليفورنيا — بركلى .

المفهوم اصبح من المفاهيم الشائعة والمستخدمة على وجه الاطراد فى بحوث ودراسات علم الاجتماع القانونى والأنثروبولوجيا القانونية وفلسفة القانون الا أن تحديد مدلوله يعد من المسائل الخلافية (١) . لهذا فقد قمنا بتخصيص الفصل الأول من هذه الدراسة لضبط وتدقيق اصطلاح التعدد القانونى legal pluralism . والخلاصة التى انتهينا اليها فى هذا الصدد أنه لخدمة الهدف الذى حددناه لدراستنا يفضل تحديد اصطلاح التعدد القانونى اتفاقا باعتباره يشير الى كل من المعنيين التاليين : (٢) التعدد القانونى الواقعى The de-Facto legal pluralism . ويقصد به تعدد أنظمة القواعد السلوكية فى المجتمع النافذة بين عدد من الجماعات الفرعية فيه ، بحيث تتكاثر الأنظمة القانونية فى المجتمع ككل بكثرة الجماعات الفرعية داخله ، مع الاشارة هنا الى المعنى الواسع الذى يؤخذ به تعبير النظام القانونى فى هذا المقام بحيث يعنى قواعد السلوك الاجتماعى النافذة فعلا فى المجتمع بصرف النظر عن مصدرها أو طبيعة جزاءها أى بصرف النظر عن استنادها الى ارادة لدولة من عدمه (٢) التعدد القانونى الرسمى أو الشكلى ، ويقصد به تعدد النظم القانونية الصادرة عن الدولة أو المستندة الى ارادتها والمكفولة بجزائها والتى تطبقها المحاكم الرسمية . والجدير بالذكر أننا فى تعريفنا للنظام القانونى فى هذا المقام الثانى قد تجاوزنا عن التعريفات التى بها كتب الفقه والقانون المقارن لهذا الاصطلاح واقتصرنا على التعريف الثقافى الذى كان للفيلسوف القانونى الألمانى سافينى فضل اظهاره وابرازه وبلورته وتبعه فى ذلك اتباعه من التاريخيين فضلا عن السوسيولوجيين أمثال فيبر وايرليخ وباوند وغيرهم . ومؤدى هذا التعريف للنظام القانونى

---

(١) نحيل فى هذا الصدد الى الدراسات الشكلية :

David M. Engel, Legal pluralism in an American community, **American Bar Foundation Research Journal,** V. 1980, No. 3.

M. B. Hooker, legal pluralism, An Introduction to Clonial and Neo-colonial Laws, Oxford. 1975.

L. Pospisil, Anthropology of Law, a Comparative Theory (Harper & Row Publisher) 1971, p. 112.

انه لما كان هذا النظام نتاج حضارة معينة وثقافة اجتماعية متميزة بعناصرها الذاتية فانه من المفترض أن يعكس ذلك النظام القانونى كافة مقومات هذه الحضارة وتلك الثقافة خلال مراحل نموها التاريخى التدريجى . ويكون من المفترض أيضا (وهذه قضيتنا) أنه لما كانت ثقافة الأمة واحدة وحضارتها متجانسة ، فليس لنظامها القانونى الرسمى الا أن يكون واحدا ومتجانسا ومتسقا ، أما اذا تعددت داخل الأمة النظم القانونية التى تعكس ثقافات وحضارات متباينة فان الأمر يستدعى وقفة للتفسير . فالنظام القانونى هنا هو مجموعة القواعد القانونية التى تحكمها قيم وأخلاقيات وثقافات مجتمع محدد . وتتعدد النظم القانونية اذا تعددت هياكل القواعد القانونية التى تعكس قيما وأخلاقيات وثقافات متباينة . وتلك هى الحـــال فى تاريخ مصر الحديث حيث تجاوزت الى جانب قواعد ومبادىء الشريعة الاسلامية قواعد ومبادىء القوانين العلمانية التى أخذت تغزو المناخ القانونى لمصر تحت مسميات مختلفة آخرها التقنينات الفرنسية ، هذا فضلا عن القواعد والمبادىء العرفية التى تتبناها الجماعات الفرعية فى مصر الى يومنا هذا ، تلك هى مشكلة البحث التى عكفنا على تفسيرها .

مجال البحث ومنهجه :

يمتد المجال الزمنى لهذا البحث ليشمل مطلع تاريخ مصر الحديث بدءا من الفتح العثمانى لمصر عام ١٥١٧ م . وانتهاء بعام ١٨٨٢ وهو تاريخ يمثل بداية مرحلة متميزة خضعت فيها مصر للاحتلال البريطانى وبدأ بعده مباشرة تطبيق القوانين الأجنبية . وسنرى أن كلا هذين الحدثين لا يمكن تفسيرهما الا فى سياق اجتماعى واقتصادى مشترك .

والمنهج الذى اتبعناه لاثبات فروض البحث هو المنهج التاريخى الاجتماعى التجريبى Socio-historical Exprimental method . فالحركات الاجتماعية لأحداث التاريخ عندنا هى المعمل التجريبى الذى يمكن من خلاله فى مثل هذا النوع من الدراسات اختبار صحة الفروق المتعلقة بمنهجية التطور القانونى . والمتغير المستقل فى دراستنا ، وفقا للفرض الذى وضعناه هو اتجاه السلطة

السياسية نحو اشباع الأهداف الاجتماعية العامة ، والمتغير التابع فى هذه الدراسة هو سيادة حالة من الوحدة والتناسق القانونيين أو على العكس سيادة ظاهرة التعدد القانونى . والفرض الذى نحاول التأكد منه هو أنه كلما اتجهت السلطة السياسية نحو اشباع الحاجات الاجتماعية العامة كلما اتجه النظام القانونى الى الوحدة والتناسق ، والعكس صحيح . وكان طبيعيا لمعرفة الصلة بين المتغيرين أن نقسم مراحل التاريخ المصرى الحديث الى مجموعات ضابطه وأخرى تجريبية . والأولى هى التى ينتفى فيها وجود المتغير المستقل ويغيب المتغير التابع ، والثانية يوجد فيها المتغير المستقل ويتحقق وجود المتغير التابع ، كل هذا ان كان فرضنا صحيحا . وعلى ذلك قسمنا تاريخ مصر الحديث الى المراحل التالية :

المرحلة الأولى : مصر العثمانية (١٥١٧ — ١٨٠٥) :

وقد يختلف معنا بعض الباحثين فى اعتبار تلك الفترة داخلة فى تاريخ مصر الحديث اذ يميلون الى اعتبارها مرحلة قائمة بذاتها تقع على الحدود الفاصلة بين العصور الوسطى والعصر الحديث فى تاريخ مصر . الا أن هذا الخلاف الأكاديمى غير ذى دلالة بالنسبة للهدف من دراستنا . اذ تبدو الاهمية النائتة لدراسة التطور الاجتماعى القانونى لمصر العثمانية اذا علمنا أن تقاليد الممارسة القانونية العثمانية قد تركت آثارها على الممارسات القانونية فى مصر واجمالا يمكن أن نقرر أن هذه الفترة تتميز بانعدام فكرة المصلحة الاجتماعية العامة لدى الحكام . لقد كانت فلسفة الحكم العثمانى لمصر تقوم على التعامل مع الواقع الاجتماعى القائم Social Status-quo دون تعديلات تذكر اللهم الا تلك التى تكفل تأمين انسياب ثروات مصر الى الخزانة العثمانية فى عاصمة الامبراطورية — ونتيجة لذلك فقد سادت ظاهرة التعدد القانونى فى المجتمع المصرى طول هذه الحقبة . وقد تمثلت هذه الظاهرة فى مجتمع مصر العثمانية فى شكليها السابق الاشارة اليهما :

(أ) فقد وجد التعدد القانونى الرسمى متمثلا فى تجاور الشريعة الاسلامية كنظام قانونى نافذ الى جانب التشريعات الزمنية العلمانية . بل

انه فى داخل الشريعة الاسلامية يسمح بالتعدد القانونى متمثلا فى الاعتراف بتطبيق المذاهب السنية الأربعة على المتقاضين دون ضوابط موضوعية تمنع صور تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائى بالمعنى الحديث لهذين المفهومين .

(ب) ومن ناحية أخرى استشرت فى المجتمع المصرى ظاهرة التعدد القانونى الواقعى أو الفعلى De-Facto فقد كان المجتمع المصرى منقسما الى جماعتين فرعيتين كبيرتين هما جماعة الحكام وجماعة المحكومين . وكانت كل من هاتين الجماعتين منقسمة بدورها الى عدد من الجماعات الفرعية الصغرى لكل منها ذاتيتها الخاصة ومقوماتها البنائية المتميزة . وقد اختلفت علاقة كل من هذه الجماعات بالنظام القانونى الرسمى . ومن الناحية الفعلية نستطيع أن نقرر باطمئنان تام أن النظام القانونى الرسمى فى هذه المرحلة التاريخية كان نافذا فى حدود معينة بين الجماعات الفرعية المحكومة دون الجماعات الفرعية الحاكمة . وعلى الجانب الآخر لم تكن الجماعات الحاكمة مقيدة بأى نوع من القيود القانونية سواء فى العلاقات الداخلية بين افرادها فى العلاقات الخارجية مع أفراد مجتمع المحكومين . وفى تلك المجالات الرحبه التى كانت تغيب فيها سطوة القانون الرسمى فى مصر العثمانية كانت تبرز فى مجال قواعد الضبط الاجتماعى اما معايير تستند الى القوة الغاشمة وحدها واما معايير تقنن عرفا ولفترة من الزمن رجحان كفة هذه القوة .

المرحلة الثانية . محمد على باشا — التنمية والتجانس القانونى :

والمرحلة الثانية فى التاريخ الاجتماعى القانونى لمصر الحديثة تبدأ بتولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥ م . وتنتهى بهزيمة جيوشه وسياساته التنموية عام ١٨٤٠/٤١م . ويمكن اجمال الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهذه المرحلة فيما يلى : التنمية الاقتصادية الشاملة للمجتمع المصرى ؛ أفول سلطة الجماعات الاجتماعية الفرعية كأجهزة تقوم على وضع قواعد السلوك الاجتماعى وتطبيقها ؛ احتكاك المجتمع المصرى بالحضارة والثقافة الغربيتين كعملية موجهة مركزيا ومحكومة تماما لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية

وباختصار لقد اختارت السلطة السياسية فى هذه المرحلة أن يكون لها دور ايجابى فى تحقيق قدر ما من الرخـاء والعدل فى المجتمع المصرى . وقـد انعكست هذه الخصائص كلها على النظام القانونى بما يؤكد فرضنا عن ارتباط ظاهرة التعدد القانونى بأهداف السـلطة السياسية . فقد كانت النتيجة المباشرة لسياسة محمد على التنموية الأفول التدريجى لظاهرة التعدد القانونى التى سادت فى العصر العثمانى .

المرحلة الثالثة . رسملة المجتمع المصرى :

أما المرحلة الثالثة فتبدأ من عام ١٨٤١ تاريخ هزيمة محمد على وسياساته وتنتهى بعام ١٨٨٢/١٨٨٣ تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر وتطبيق التقنينات الأجنبية بها . ويمكن اجمال الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهذه المرحلة فيما يلى : التحلل النهائى للبناء التقليدى للمجتمع المصرى ؛ تبلور الطبقة البرجوازية المصرية الحديثة ، والدور الخاضع لهذه الطبقة تجاه الرأسـمالية العالمية ، انهيار الاستقلال الاقتصادى لمصر وارتباط اقتصادها ارتباطا عضويا بالسوق الرأسمالى العالمى .

وقـد تأثر النظام القانونى فى تلك المرحلة بكل هذه العوامل : ففى بدايتها تعرض هذا النظام لظاهرة التعدد مرة أخرى بتأثير تعارض المصالح بين مختلف القوى التى تتنازع الهيمنة على مقدرات اقتصاد مصر . اذ بجانب الشريعة الاسلامية والمحاكم الشرعية طبقت فى مصر على نطاق واسع القوانين الأجنبية بمعرفة القناصل الأجانب المستظلين بنظام الامتيازات الأجنبية . هذا بالاضافة الى التشريعات العثمانية التى أصبحت منذ ١٨٤١ واجبة النفاذ فى مصر جنبا الى جنب مع التشريعات والقوانين المحلية .

وعلى أى حال فان ظاهرة التعدد القانونى الرسمى فى بداية هـذه الفترة كانت ظاهرة مؤقتة . فقد كان البناء الاقتصادى فى المجتمع يتجه فى مجمله نحو الارتباط بالنظام الاقتصادى العالمى وترتب على ذلك ان اكتسب النظام تدريجيا طابع التغريب أو الرسملة . وقد ظهر هذا الاتجاه نحو التغريب أو الرسملة من زاويتين (١) امتداد التشريعات الغربية لتطبق تدريجيا على

مجالات كانت تعد من المجالات الأصيلة للشريعة الاسلامية (٢) النضال الظافر للبرجوازية المصرية من اجل الغاء الامتيازات الأجنبية .

وعلى هذا ، لم يات عام ١٨٧٥ الا وكانت المحاكم المختلطة قد أنشئت وكانت التقنينات المختلطة قد صدرت على غرار التقنينات الفرنسية . ومن المؤكد أن القوى الأوربية التى كانت تتصارع على نهب مصر لم تكن ستسمح بهذه الخطوة ان لم تكن متأكدة أن قوانين الامتيازات ستعمم لتصبح الشريعة العامة فى مصر . وقد تم ذلك باصدار التقنينات الأهلية وانشاء المحاكم الأهلية على غرار التقنينات والمحاكم الفرنسية عام ١٨٨٣ . وانحصر نطاق تطبيق الشريعة الاسلامية واختصاص المحاكم الشرعية فى نطاق ضيق يتمثل فى مسائل الأحوال الشخصية والوقف وبعض ما يرتبط بها الى أن تم الغاء هذه المحاكم نهائيا عام ١٩٥٦ .

وبذلك شهدت ظاهرة التعدد القانونى الرسمى نهايتها فى هذه المرحلة التاريخية . ويبقى سؤال يحتاج فى الاجابة عليه الى بحوث لاحقه وهو : هل استبدلت بظاهرة التعدد القانونى الرسمى ظاهرة التعدد القانونى الفعلى فى مصر المعاصرة ؟ وهل عادت ظاهرة التعدد القانونى الرسمى لتطل بوجهها مرة اخرى ؟ .

القســم الثانى

دراسات نقدية : عرض كتب وبحوث ومقالات

١ ــ علم الاجتماع فى الشرق الأوسط .

تأليف : د . جورج صباغ

عرض : د . محمد الجوهرى

٢ ــ الهجرة والتصنيع فى المجتمع الكويتى

تأليف وعرض : د . محمد على المصرى

٣ ــ شعائر دورة الحياة عند الكنوز .

تأليف : تشارلز كالندر وفدوى الجندى

عرض : د . جلال مدبولى

علم الاجتماع فى الشرق الأوسط

تأليف : دكتور جورج صباغ

عرض : دكتور محمد الجوهرى

تمثل هذه الدراسة فصلا فى كتاب يتضمن عرضا للدراسات التى أجريت عن الشرق الأوسط فى ميادين العلوم الانسانية والاجتماعية ضمن مشروع لجنة البحوث والتدريب بجمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا (١) .

وواضح من طبيعة الكتاب وطبيعة الجمهور الموجه اليه أنه يغطى الشرق الأوسط كله ، وليس قاصرا على مصر وحدها ، ولذلك لا نتوقع منه الكثير عن علم الاجتماع فى مصر . كما انه لا يختص بمعالجة علم الاجتماع فى الشرق الأوسط ، وانما علم الاجتماع عن الشرق الأوسط . ويقتضى هذا أن يضع فى المحل الأول من اعتباره الدراسات السوسيولوجية الأجنبية عن الشرق الأوسط . ولكن لأن التفاعل بين دراسات الاجانب ودراسات أهل البلد عن نفس المجتمع يصعب أن تفترق ، فان ذلك يقوده بالضرورة الى الاشارة بين الحين والآخر الى اتجاهات الدراسين المحليين فى هذا البلد أو ذاك من بلاد الشرق الأوسط ، والى موضوعات البحوث . ولكن لا نتوقع اهتماما بدقائق الأوضاع الداخلية للمشتغلين بالعلم الاجتماعى فى كل دولة ، فبديهى انها تخرج عن حدود فصل فى كتاب . ولذلك نؤكد فى البداية أن عرضنا لهذه الدراسة لا يمثل سوى شريحة ضئيلة جدا من ثرائها وعمقها وطرافتها ،

---

(1) **Binder, Leonard (ed.), The Study of the Middle East, Research and Scholarship in the Humanities and Social Science A Project of the Rsearch and Training Committee of the Middle East Studies Association, John wiley and Sons, New York, 1976.**

وتحتل هذه الدراسة الفصل العاشر عن **علم الاجتماع** ، من صفحة ٥١١ حتى صفحة ٥٦٦ .

هو ما يتصل على نحو ما بعلم الاجتماع فى مصر . وأنا ادرك ان فى ذلك غبن واضح لجهد المؤلف ، ولكنى ملتزم هنا بحدود الموضوع الذى اعالجه .

وقـد ابرز المؤلف فى صدر دراسته مدى الحاجة الى دراسة الاطار التاريخى الاجتماعى لعلم الاجتماع فى كل بلد من بلاد الشرق الأوسط لكى نستطيع ان نفهم أين أحرز العلم تقدما ما ، وأين أخفق ومتى استفاد بدفعات فكرية ومادية كبيرة ، ومتى كانت حركته بطيئة ، ولماذا انتشرت وراجت فيه نظريات دون نظريات اخرى ، ولماذا كان هناك الحاح على دراسة موضوعات بعينها هنا ، واهمال لموضوعات اخرى ... الخ . وهو يشير الى ندرة الدراسات السوسيولوجية لعلم الاجتماع فى بلاد الشرق الأوسط .

وهو يقدم محاولة أولية فى هذا الصدد لرؤية تطور علم الاجتماع فى المغرب فى اطار تاريخى اجتماعى ، على أساس أن كثيرا مما يصدق على المغرب العربى ، يصدق الى حد كبير على دولة المغرب وعلى تونس . وهو ينبه طبعا الى أنه لا يمكن التعميم من التجربة السوسيولوجية المغربية عـلى سائر منطقة الشرق الأوسط ، ولكنه يقدم كنموذج .

وأبرز ما يميز تطور علم الاجتماع فى المغرب علاقته بسياسات السلطة الاستعمارية الفرنسية ، وقد تناولته دراسات العلماء الفرنسيين والمغاربة على السواء . فقد تمثل هدف الدراسات الميدانية الاثنوجرافية والسوسيولوجية (بدءا من الجزائر واستمرارا بعد ذلك فى المغرب) فى تسجيل التراث المغربى من المراحل السابقة على الاسلام ، وانتركز على دراسات البربر ، ومحاولة « اكتشاف » الفروق بين العرب والبربر . فالمدرسة الاستعمارية فى علم الاجتماع المغربى كانت مشغولة بهدف ايديولوجى أساسى صبغ كل اعمالها هو : العمل على تمثل السكان الريفيين ، وخاصة البربر ، سياسيا وفكريا .. ولا شك ان علم الاجتماع فى تلك الفترة كان اداة للقهر وتأكيد السـيادة الفرنسية *atool of conquest* من اجل المسالمة اولا ثم من اجل السيطرة بعد ذلك .

ويوضح صباغ أن ذلك التحالف بين السلطة الاستعمارية وعلم الاجتماع «الرسمى» قد أدى الى عدد من النتائج الهامة بالنسبة لعلم الاجتماع المغربى ، منها : —

١ — أن الدراسات السوسيولوجية كانت ذات طبيعة عملية هدفها توفير المعلومات المطلوبة الى رجال الادارة الفرنسيين .

٢ — أن جميع الدراسات التى تمت أجريت بواسطة فرنسيين .

٣ — أن الاطار النظرى لتلك الدراسات كان ذا مضامين سياسية واضحة تماما .

ويستثنى المؤلف من هذا التيار دراسات بعض العلماء الفرنسيين أمثال ليكور Le Coeur وبيرك Berque وغيرهما ، الذين كانوا يمثلون اتجاهات سوسيولوجيا أكاديميا كان حريصا على الابتعاد عن علم الاجتماع « الرسمى » الاستعمارى فى ذلك الوقت . ومع ذلك فالتيار الرئيسى الذى كان سائدا طوال عهد الاستعمار الفرنسى هو التيار الاستعمارى

وقد أثر هذا التاريخ على علم الاجتماع المغربى بعد الاستقلال ، فقد دفع ذلك التراث البغيض علماء الاجتماع لمغاربة الى اعادة النظر فى النظريات والنماذج القديمة ، ومحاولة اكتساب قدر من الشرعية . ومن الطبيعى أن يقوده ذلك النهج الى اعادة النظر فى النظام السياسى وفى البناء الاقتصادى القائم الآن .

وقد أشار صيدون Seddon وستاودر Stauder وغيرهما الى وجود علاقة مماثلة بين السياسة الاستعمارية البريطانية وتطور الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية خلال الثلاثينات والأربعينات . ويمكن ان نضع ايدينا على النظير (المقابل) العلمى لمبدأ الحكم غير المباشر (المبدأ البريطانى فى ادارة المستعمرات) فى الاتجاه الوظيفى البنائى ، بتأكيده على تحليل علاقات التفاعل وتداخل الوظائف بين النظم الاجتماعية والسياسية الأساسية . (جورج صباغ ، المرجع السابق ، صفحة ٥١٧) .

ولكن المؤلف يعود الى القاء نظرة عامة شاملة على موضوع العلاقة بين الاستعمار البريطانى وتطور علم الاجتماع فى بلاد المشرق العربى ، فيلاحظ انها مختلفة اختلافا جوهريا عن العلاقة التى أوضحناها بين الاستعمار الفرنسى وتطور علم الاجتماع فى بلاد المغرب العربى . ويشير الى أنه **من الصعب — بل من المستحيل — ان نلمس أثرا لمثل هذه السياسات الاستعمارية على بحوث رواد الدراسات السوسيولوجية الحديثة فى الشرق الأوسط مثل** Weulersse (عن فلاحى سوريا والشرق الأدنى ، ١٩٤٦) ، وشاتيليا Chatilia (عن الزواج عند المسلمين فى سوريا : دراسة سوسيولوجية ، ١٩٣٤) ، وعفيف طنوس (عن المجتمع المحلى العربى فى الشرق الأوسط ، ١٩٤٣) وجرانكفست Granqvist عن عادات الميلاد والطفولة عند العرب — دراسة عن قرية مسلمة فى فلسطين ، ١٩٤٧) وكريمر Kremer (كتابه عن مصر ، ١٨٦٣) **وكليرجيه** Cierger (دراسة عن مدينة القاهرة ، ١٩٣٤) **وبلاكمان** (عن فلاحى الصعيد ، ١٩٢٧) ، **وعيروط** (عن الفلاحين ، ١٩٣٨) **وحامد عمار** (عن التنشئة الاجتماعية فى قرية سلوا ، ١٩٥٤) .

ولكن المؤلف يوضح بجلاء انه من البديهى أن وجود النفوذ أو التأثير الانجليزى والفرنسى فى تلك المنطقة قد أدى على أى حال الى زيادة احتمال تردد الباحثين على تلك البلاد لزيارتها ودراستها . وكانت دوافعهم من تلك الزيارات والدراسات متباينة أشد التباين ، اذ كانت تتراوح بين الحنين الرومانسى الى الاهتمام العلمى بدراسات البيئة الأصيلة لنزول الكتاب المقدس وملابساتها التاريخية ، الى الاهتمام بالتاريخ القديم عموما ، خاصة الفرعونى ، والبابلى ، والأشورى ... الخ .

وخصص المؤلف القسم الثانى من هذا الفصل لدراسة الوضع الراهن لعلم الاجتماع فى الشرق الأوسط . وهو يتناول هذا الوضع من زاويتين **الزاوية الأولى** : تقلص الدراسات السوسيولوجية عن الشرق الأوسط ودعمها (من جانب الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن جانب

بلاد الشرق الأوسط نفسها) . **والزاوية الثانية** : الوضع الراهن للدراسات السوسيولوجية التى أجريت عن مجتمعات الشرق الأوسط .

وقد حاول قياس درجة التقبل والدعم الذى يلقاه علم الاجتماع من خلال بعض المؤشرات مثل :

- عدد الجامعات التى توجد بها أقسام لعلم الاجتماع .
- عدد أعضاء هيئة التدريس بتلك الأقسام .
- عدد الطلاب بأقسام الليسانس فى تلك الأقسام .
- حجم ومدى المقررات الدراسية على طلاب مرحلة الليسانس .

ويتضـــح من الاستعانة بتلك المؤشرات ان تقبل بلاد الشرق الأوسط جميعا كان سريعا . وأن دعمها لعلم الاجتماع كان هائلا .

كذلك يمكن الاستعانة بمؤشرات أخرى غير اكاديمية لقياس هذا التقبل وهذا الدعم ، منها :

- تشغيل خريجى أقسام الاجتماع فى المجالات المتصلة بتخصصهم ، او التى يمكن أن يفيدوا فيها بما تعلموه فى علم الاجتماع .
- تقبل الحكومات لفكرة التدريب وللبحوث الاجتماعية ... الخ .

ولكنه يخلص بعد ذلك الى أن هذه المؤشرات الكمية وحدها لا تكفى ، ومن الضرورى اختبار الناحية الكيفية ، اى تأمل الموضوعات التالية عـلى سبيل المثال :

- نوعية التعليم الجامعى المقدم لأولئك الطلاب .
- نوعية التعليم الذى حصله أولئك الأساتذة .
- نوعية الأعمال التى ينشرونها .
- ونوعية البحوث التى تجرى (اى من حيث دقتها وكفاءتها العلمية) .
- التدريب المصاحب للدراسة النظرية .

● تصور السوسيولوجيين لدورهم ورسالتهم .

● الظروف التى تساعد أو تعوق عملية البحث الاجتماعى .

● توفر الاعتمادات المالية المخصصة لهذه الأغراض (خاصة البحوث والتدريب ... الخ) .

ويخلص المؤلف الى أن مراجعة هذه المؤشرات الكيفية ، أو التساؤلات عن النوعية تدل مباشرة على أن حالة علم الاجتماع فى أغلب بلاد الشرق الأوسط (ومن بينها وعلى رأسها مصر) أبعد كثيرا عن أن تكون مرضية . وان المؤلف يترفق فيقول : (ان هناك بعض الاتجاهات القليلة الواعدة التى تدعو الى التفاؤل . ومن هذه الاتجاهات الواعدة :

(أ) أن كثيرا من هذه الأقسام تمنح درجات الماجستير والدكتوراه ، مما يعطى أملا فى نمو أعضاء هيئات التدريس .

(ب) وجود مراكز بحوث اجتماعية فى بلاد الشرق الأوسط ، (ومصر نصيبها وفير منها) .

(جـ) ويلاحظ ضعف التمويل الذى تقدمه الجامعات لبحوث أعضاء هيئة التدريس فيها ، ومع ذلك فان علماء الاجتماع فى بعض بلاد الشرق الأوسط ومنها مصر يشتركون فى مشروعات بحوث لحساب هيئات حكومية ومراكز بحثية خارج الجامعة .

(د) يشيد بنمو الوعى المهنى عند المشتغلين بعلم الاجتماع واتجاههم نتيجة لذلك الى تكوين جمعيات علمية ترعى المهنة ، وتنظم الاتصال بين افرادها ، وتراقب مستويات الآداء ، وتقوم بدور التنسيق والتنشيط .. الخ (يشير بهذه المناسبة — نقلا عن أحمد أبو زيد فيما يبدو — الى محاولة احياء الجمعية المصرية لعلم الاجتماع التى تمت عام ١٩٧١) .

والزاوية الثالثة : التى يفحص منها جورج صباغ الوضع الراهن لعلم

الاجتماع فى الشرق الأوسط هى استعراض الحالة الراهنة للدراسات السوسيولوجية عن مجتمعات الشرق الأوسط (صفحة ٥٢٩ وما بعدها) .

ويشير فى بداية هذا الجزء الى أن التصوير غير المتفائل للوضع الراهن لعلم الاجتماع فى بلاد الشرق الأوسط قد يقود الى الاعتقاد بأن عدد الدراسات السوسيولوجية المنشورة عن الشرق الأوسط قليل . ولكن تأمل الواقع يدلنا على أن العكس هو الصحيح تماما . ويشير بهذه المناسبة الى بعض القوائم الببليوجرافية التى تؤيد هذه الحقيقة وتؤكدها .

وهو يشير الى أن محاولة الحكم على هذا الانتاج أو تقييمه تبدو مهمة مستحيلة . ويقترح لهذا الصدد أن يتم ذلك على مرحلتين ، المرحلة الأولى تصنيف محتوياتها طبقا لمحك الانتماء الى العام ، وأعنى علم الاجتماع فقط ، فتستبعد الدراسات الفلسفية ، والتاريخية ، والاقتصادية .. الخ وتتبقى لنا فى النهاية الدراسات السوسيولوجية ، وأن تتصف تلك الدراسات التى نأخذها فى الاعتبار عند التقييم بالطابع العلمى ، فلابد من تجاهل الأعمال الانطباعية ، أو التى تنطوى على أخطاء وعيوب منهجية فاضحة تقلل من قيمتها العلمية .

والمرحلة الثانية للتقييم هى المراجعة المنظمة لجميع المؤلفات (أو لعينة فقط) التى اجتازت الاختبار الأول . ويمكن تحليل هذه المؤلفات من الناحية الكمية ، كما يمكن تحليلها كيفيا أيضا . والهدف من ذلك هو : أن نضع أيدينا على الاتجاهات النظرية الأساسية التى تتبناها تلك الأعمال ، تحديد الموضوعات الرئيسية themes والفروض الأساسية التى تدور حولها ، والتعرف على أنواع المناهج المستخدمة فى اجرائها ، ومعرفة الجوانب الاجتماعية التى تناولتها بالدراسة ، والنتائج النهائية الأساسية التى خلصت اليها ، والدلالات النظرية والعملية لتلك النتائج . ويستعرض صباغ محاولتين تمتا فى هذا السبيل ، قام بواحدة منهما أرمسترونج (٢) وبالأخرى سمير

---

(2) Armstrong, Lincoln, «Middle East», in : **Contemporary Sociology,** Joseph S. Roucek, ed., New York, Philosophical Library, 1958.
Armstrong, L., «The Influence of American Sociology in the Middle East», in : **Sociology and Social Research, 42, (1958)**, pp. 176-184.

خلف (٣) ، وان كانتا محاولتين لتحليل الكمى فقط ، دون الكيفى . وقد اختصت الأولى بتحليل الأعمال السوسيولوجية المنشورة عن الشرق العربى، بينما دارت محاولة سمير خلف حول تحليل الأعمال المنشورة عن المجتمع اللبنانى .

ويمكن ان نعرض المنهج الذى اتبعته كل من هاتين الدراستين ، لعل فيهما بعض الفائدة لمن ينوى التصدى لهذه المهمة بالنسبة لعلم الاجتماع فى مصر .

دراسة ارمسترونج :

قام ارمسترونج بتصنيف ١١١٥ عنوانا من بين الـ ١٤٥٣ (المنشورة باللغة الانجليزية) التى وردت فى قائمة بيرك الببليوجرافية المشروحة (٤) . وقد اختارها على اساس معيار « الدقة العلمية » الذى يميل الى تفضيل الدراسات ذات الاتجاه الكمى . وقد صنف عدد المؤلفات فى كل فئة على النحو التالى :

انواع الدراسات	عددها
١ ـ دراسات ميدانية تجريبية أو كمية ، تتضمن جمع مادة بشكل منظم ، عن طريق التعداد أو العينة ، واختبار فروض محددة ، واجراء تحليل علمى ، واستخدام ضوابط اذا كان ذلك ممكنا أو ميسورا :	٣١
٢ ـ دراسات اقل دقة من الناحية الاحصائية من النوع رقم (١) ولكنها ممتازة من الناحيتين النظرية والمنهجية ... تتضمن تحليل مضمون دقيق ، دراسات حالة ممتازة وملاحظة بالمشاركة :	١٠٠
٣ ـ دراسات وصفية شبه علمية ، محدودة فى طابعها الكمى .	

---

(٣) سمير خلف ، لبنان ، فى : **نشاط العرب فى العلوم الاجتماعية فى مائة سنة** ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٦٥ .

(٤) انظر الهامش على الصفحة التالية .

ولكنها قائمة على دراســـات حالة مركزة او على الملاحظة
او على دراسة مكتبية شاملة : ٢٧٧

٤ ــ دراسات وصفية علمية (مدرسية) ولكنها غير موضوعية ،
وغير كمية : ٢٤٢

٥ ــ دراسات صحفية سيئة ، دعائية ، او ذات طابع اصلاحى
اجتماعى وفكرى خاص : ٢٤٢

٦ ــ تحليلات ومناقشات علمية نظرية : ٥٤

٧ ــ اعمال اخرى لا تندرج تحت الفئات الســت الســابقة
(•) هامش الصفحة السابقة

(كالسير الذاتية ، والأعمال البيليوجرافية .. الخ) ١٦٧

المجموع ١١١٣

واذا وافقنا أرمسترونج على المعيار الذى استخدمه ، فاننا سنعتبر الأعمال الواردة فى البنود ١ ، ٢ ، ٦ « اعمالا علمية دقيقة » وهى تمثل حوالى ٢٠٪ تقريبا من اجمالى الأعمال الواردة فى قائمة بيرك .

ولكن مما يؤسف له أن آرمسترونج لم يقدم لنا تقييما للاهمية أو الدلالة النظرية لتلك الدراسات ، كما لم يشر اى اشارة الى بعض نتائجها الأساسية التى انتهت اليها . وكل ما قدمه تصنيف كمى لموضوعات تلك الأعمال ، أو الميادين الفرعية التى تنتمى اليها ، وتقييما عاما موجزا لبعض الدراســات الأساسية ، وتحديدا لبعض الثغرات الموجودة فيها .

وكما هو متوقع فقد اتضــح أن الدراســات التى تنتمى الى ميادين

(4) Burke, Jean T., **An Annotated Bibilography of Books and Periodicals in English Dealing with Human Relations in the states of the Middle East with Special Emphasis on Modern Times 1945-54. Beirut, American University of Beirut, 1956.**

الديموجرافيا والايكولوجيا وعلم النفس الاجتماعى تحتل اعلى مرتبة من ناحية الجودة العلمية . ومن الميادين الأخرى التى جاءت فيها دراسات هامة وذات نوعية جيدة ميادين : الأسرة والقرابة ، وعلم الاجتماع الصناعى والحضرى ، والضبط الاجتماعى والاتصال ، وعلم الاجتماع الريفى ، ودراسة البناء الاجتماعى . وان كان ارمسترونج يلاحظ ندرة مثل هذه الدراسات فى كثير من فروع علم الاجتماع .

دراسة سمير خلف :

قدم لنا سمير خلف دراسة تحليلية مماثلة للدراسات التى تناولت المجتمع اللبنانى ، وقد قسمها الى الفئات التالية :

١ ــ دراسات تحليلية ، عددها ٢٦ دراسة ، نصفها عبارة عن رسائل ماجستير مقدمة الى الجامعة الأمريكية فى بيروت .
٢ ــ دراسات وصفية ، عددها ٧٥ دراسة .
٣ ــ دراسات نظرية عامة ، عددها ٧٩ دراسة .
٤ ــ كتابات شعبية ، عددها ٣٥ مؤلفا .

كما حلل هذه الدراسات من ناحية الموضوعات التى تعالجها والميادين التى تنتمى اليها ، ولغة الدراسة ، ونوع المؤلف ، ومكان النشر وشكل النشر .

وكانت اكثر الموضوعات والميادين فى كل نوع من الأنواع السابقة كما يلى :

١ ــ **النوع الأول** : موضوعات وميادين : علم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع الصناعى .

٢ ــ **النوع الثانى** : البناء الاجتماعى ، علم الاجتماع الريفى ، التراث القومى ، والأسرة .

٣ ــ **النوع الثالث** : الحضارة ، التغير الاجتماعى والاقتصادى والعلوم السياسية .

٤ — النوع الرابع : المشكلات الاجتماعية ووضع المرأة .

ومن المهم أن نلاحظ أيضا ما أشار اليه خلف من أن كافة الدراسات التحليلية تقريبا كتبت باللغة الانجليزية ، وأن كل الكتابات الشعبية كتبت باللغة العربية .

دراسة أندريه آدم (٥) :

قام آدم بتحليل البحوث الجارية (بما فيها الرسـائل العلمية) عن سوسيولوجيا المغرب العربى ، فقدم لنا فيه نظرة عامة شـاملة لتردد الموضوعات المختلفة . فاتضح أن هناك حوالى عشرين مشروعا بحثيا فى كل من الميادين الآتية : علم الاجتماع الثقافى والتربوى ، علم اجتماع المرأة ، الأسرة والقرابة ، علم اجتماع التنمية .

ويلاحظ آدم أن الاهتمام بتلك الميادين ليس فيه أى مفاجأة ، لأنـه يعكس اهتمام مجتمعات المغرب العربى بمشكلات التربية ، والتنمية ، والأسرة، والمرأة .

ويلى الفئة السابقة فى كثرة عدد البحوث مجموعة أخرى من الموضوعات والميادين التى أجرى فى كل منها من ١٠ الى ١٤ دراسة تقريبا ، وهى : الأدب الشفاهى ، البناء الاجتماعى والطبقة ، علم الاجتماع الريفى ، علم الاجتماع السياسى ، علم السكان (الديموجرافيا) ، التاريخ الاجتماعى ، وعلم الاجتماع الحضرى .

أما الميادين التى كانت اقل حظا فى الشهرة والانتشار فكانت ميادين : علم الاجتماع الدينى ، ودراسة الأقليات .

ويلاحظ آدم غياب أى دراسات فى ميادين : التنظيم الرسمى ، وعلم الاجتماع الصناعى ، وسوسيولوجيا وسائل الاتصال الجماهيرى .

---

(5) Adam, André, «Un operçu de la recherche sociologique sur L'Afriqué du Nord», in : Maghreb, 52, 1972, pp. 34-41.

والملاحظ ان غياب بحوث علم الاجتماع الصناعى وقلة بحوث علم النفس الاجتماعى فى الدراسات السوسيولوجية المغربية تمثل تناقضا لأهمية تلك الميادين فى تراث علم الاجتماع اللبنانى ، على نحو ما أوضحنا من قبل .

***

دراسة الزغل وقروى (٦) :

تقدم دراسة الزغل وقروى محاولة لجدولة الموضوعات وميادين البحث التى تناولتها المقالات والكتب التى ألفها تونسيون ، والتى نشرت فى المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية Revue Tunisienne de Sciences Sociales او فى مجلة CERES منذ عام ١٩٦٤ .

وتلاحظ الدراسة أن الموضوعات البحثية ذات الاهتمامات المشتركة من قبل : الجغرافيين ، وعلماء الاقتصاد ، وعلماء الاجتماع ، وعلماء السكان ، تتضمن الموضوعات التالية (مرتبة تنازليا حسب كثرة عددها) :

١ — اصلاح البنيات الزراعية والتعاونيات الزراعية	كتاب واحد + ١٨ مقالا
٢ — التحضر والعلاقات الحضرية	١٦ مقالا
٣ — الدراسات السكانية	ثلاث كتب + ١١ مقالا
٤ — التعليم العادى وتعليم الكبار	كتاب واحد + ١٢ مقالا
٥ — الهجرة والخروج الريفى	ثمانى مقالات
٦ — التصنيع والعمل	ثمانى مقالات
٧ — السياحة .	مقالتان

---

(6) Zghal, Abdelkader, and Hachmi Karoui, «Decolonization and Social Science Research : The Case of Tunisia», in : **Middle East Studies Association Bulletin**, 7, 1973, pp. 11-25.

كما قدم الزغل وقروى التصنيف التالى لموضوعات الدراسات الديموجرافية والسوسيولوجية فقط ، كما يلى :

١ ــ تنظيم الأسرة	١٠ مقالات
٢ ــ التراث السياسى والصفوة الجديدة	ثمانى مقالات
٣ ــ الأسرة	ثلاث مقالات
٤ ــ الدراسات الاسلامية	ثلاث مقالات
٥ ــ انحراف الأحداث	كتاب واحد + مقال واحد

***

المجلة الاجتماعية القومية :

واخيرا أورد دمباغ عرضا أوليا عاما للمقالات التى نشرت فى المجلة الاجتماعية القومية التى تصدر من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة خلال الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٩) . ويشير الاتجاه العام للاسهامات المشورة الى التركيز القوى على دراسة المشكلات الاجتماعية فى مقالات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى . وتوضح هذا الاهتمام العناوين التالية :

١ ــ دراسة ظروف الاسكان فى المناطق الريفية بمحافظة الجيزة ، جمال زكى ونهى فهمى ، ١٩٦٥ .

٢ ــ تحليل موقف العمالة بين الطبقات المتعلمة فى الجمهورية العربية المتحدة ، مختار حمزة ، ١٩٦٧ .

٣ ــ التكيف الاجتماعى لكبار السن ، نهى فهمى ١٩٦٧ .

٤ ــ الزواج والخصوبة عند العصابيين ، فخر الاسلام وشعلان ، ١٩٦٩ .

وتغطى المقالات الواردة فى هذه المجلة الميادين والموضوعات التالية (مرتبة تنازليا تبعا لكثرة عددها) : علم النفس ، التربية ، علم النفس

الاجتماعى ، الصحة العقلية ، والجسمية ، علم الاجتماع الريفى ، والتنظيم الرسمى .

***

وبعد تحليل هذه الدراسات ينتقل المؤلف الى بعض محاولات تحليل الانتاج المنشور فى عدد من بلاد الشرق الأوسط الأخرى . ويخلص من ذلك الى أنه سوف ينتقل الى محاولة تقييم الأعمال السوسيولوجية فى بلاد الشرق الأوسط ذات طابع كيفى أكثر . ويستنتج من العرض السابق أن هنـــاك انواعا مختلفة من الاعمال السوسيولوجية . فهناك بعض علماء الاجتماع الذين اهتموا بتطوير النظرية ، أى بلورة مجموعة من المفاهيم أو تطوير منظور يمكن أن يساعد على فهم مجتمعات الشرق الأوسط ويستطيع أن يوجــه البحث الامبيريقى . بينما انشغل علماء اجتماع آخرون بالوصف الكيفى أو الكمى لبعض جوانب الحياة الاجتماعية فى بلاد الشرق الأوسط مثل : الأصول الاجتماعية لعمال الصناعة ، والطموحات المهنية أو الأكاديمية للشباب . بينما يوجد عدد من المشتغلين بهذا العلم مركزين جهودهم على اجراء اختبار امبيريقى لبعض الفروض السوسيولوجية المختارة . ويتنـــاول فى تحليله اعمال ونشاط هذه الفئات المختلفة بشىء من التفصيل . وهو يمثل فى نظرنا الاسهام الرئيسى لهذه الدراسة فى عرض نشاط علماء الاجتماع فى الشرق الأوســـط .

المؤلفات النظرية والتوجيه النظرى : يشير المؤلف الى فلسفة ابن خلدون الاجتماعيـــة باعتبارها تمثل أول عمل نظـــرى فى علم الاجتماع ، ويتناول الدارسين الذين تأثروا بها ، وخاصة على الوردى فى دراساته عن المجتمع البدوى فى العراق ، وفى موضوعات اخرى .

أما بالنسبة لمصر فيعتمد صباغ على خطاب موجه اليه من احمد أبو زيد (عام ١٩٧٣) يتحدث فيه عن تأثير مدرسة دوركايم على نشأة علم الاجتماع فى مصر ، من خلال سيطرتها على فكر رواد هذا العلم فى مصر الذين أسسوا تنشم الاجتماع بجامعة القاهرة . ويلاحظ أن رادكليف براون قد عمل عـلى

تدعيم تراث دوركايم فى علم الاجتماع المصرى . وان التراث الفرنسى ما زال (حتى تاريخ نشر هذه الدراسة فى عام ١٩٧٦) واضحا فى جامعة القاهرة (!) حيث يتركز الاهتمام أساسا على بعض المشكلات النظرية مثل : التضامن ، والتنشئة الاجتماعية ، والضبط الاجتماعى . وتوجد فى جامعة الاسكندرية محاولة لربط بين الاتجاه السوسيولوجى الفرنسى واساليب البحث الأنثروبولوجى . وتعمم الدراسة فتقول (هل نقلا عن أحمد أبو زيد ايضا ؟) ان شباب علماء الاجتماع ، خاصة فى جامعة عين شمس ، يميلون الى علم الاجتماع الماركسى ، ويركزون على دراسة موضوعات مثل : الصراع الطبقى والوعى الطبقى . ويلاحظ المؤلف آن النظرية الماركسية موضوعا جذابا لكثير من علماء الاجتماع الشبان ، ليس فى مصر وحدها ، وانما فى منطقة الشرق الأوسط كلها ، وربما كان ذلك بسبب منظورها المضاد للاستعمار والامبريالية بقوة (٧) . ويبدو الاهتمام بدراسة أنماط الانتاج فى أعمال عبد القادر الزغل ، وقروى ، وغيرهما من الأعمال التى تنم عن التأثر الواضح بالماركسية .

ويشير المؤلف بشيء من التفصيل الى وجود بعض الأعمال السوسيولوجية (مقالات وكتب) ذات الطابع التأملى والتى تدرس بعض جوانب مجتمعات الشرق الأوسط ، كالقومية ، أو مكانة المرأة ، أو آثار التحديث ، ولكن الغالبية العظمى منها لا تحوى اسهاما نظريا سوسيولوجيا .

وعلاوة على هذا قام عدد كبير من علماء الاجتماع فى المنطقة بتأليف كتب

---

(٧) وقد كانت النظرية الماركسية حافزا لاجراء بعض البحوث الاجتماعية الممتازة عن الأحياء الفقيرة ، والبروليتاريا ، والعمال الزراعيين والحضريين ، ونظم ملكية الأرض التى أجراها بعض علماء الاجتماع المغاربة ، مثل دراسات :

— Sebag, Paul, Abdelwahab, Bouhdiba and Carmel Camilleri, **Les Preconditions socials de l'industrializatioon dans la region de Tunis**, Cahier du Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales, 1968.

— Pascon, Paul, **Cours de Sociologie Rurale**, Rabat : Centre de formation d'ingenieurs de travaux statistiques, 1962-1963.

— Hermassi, Abid Elbaki, «Sociologie du milieu docker», **Revue Tunisiienne de Sciences Sociales, 3,7 (1966), 153-179.**

دراسية عن علم الاجتماع العلم أو مقالات عامة عن العلم باللغات العربية أو التركية أو الفارسية لتعريف طلابهم وتعريف الجمهور العام بعلم الاجتماع الغربى . ويورد المؤلف تقييما لتلك الأعمال العامة من وجهة نظر أياد القزاز يوضح ان تلك الأعمال لا يمكن أن تعد اسهاما له وزن فى النظرية السوسيولوجية ، يقول القزاز :

« ان تلك الكتابات .... علاوة على طابعها النظرى عموما ، فانها ليست منهجية دقيقة فى طريقة العرض . بل أن بعضها ينم عن اضطراب وخلط شديدين . وهى تقدم للقارىء معالجة سطحية للموضوع . ويلاحظ فضلا عن هذا أنه على الرغم من أن تلك الكتابات ليست ترجمات مباشرة للكتب الراسية الانجليزية ، الا أن التأمل الدقيق لها يكشف لنا أن الجانب الأعظم منها عبارة عن ترجمات غير مباشرة مع ادخال بعض التعديلات عليها ، والملاءمة مع ظروف القارىء ، والايجاز هنا وهناك نقلا عن بعض الكتب الدراسية الانجليزية ، خاصة الكتب المعتمدة منها » (٨) .

ويشير المؤلف بعد ذلك الى بعض التبريرات التى تقدم لعدم وجود أطر نظرية كبرى فى المرحلة الراهنة لتطور علم الاجتماع فى الشرق الأوسط حاليا ، على أساس أنه لم يتوفر لها القدر الكافى من البيانات والدراسات التى تحدد المفاهيم والأطر ، والقضايا ، والفروض .... الخ التى تكون جسم النظرية . فالدراية الكافية بواقع المجتمع الذى يعيش فيه الدارس هى الأساس الذى يستطيع أن يشيد عليه النظرية . كما يشير البعض الى الطابع العملى التطبيقى لكثير من البحوث السوسيولوجية التى تجرى فى كثير من أقطار المنطقة ، وذلك كسبب آخر لعدم التركيز على الأعمال النظرية الكبرى والشاملة .

---

(٨) جورج صباغ ، المرجع السابق ، صفحة ٥٣٤ نقلا عن :

Al-Qazzaz, Ayad, «Some Impressions about the Status of Sociology in Iraq». Paper prepared for the State of the Arts Project, 1973, p. 9.

وانظر لنفس المؤلف أيضا دراسة أخرى هامة عن علم الاجتماع =

ويعرض المؤلف لوجهة نظر اخرى تحبذ فى المرحلة الراهنة بناء نظريات متوسطة المدى middle-range theory ، على اساس انها أقل طموحا وأقل احكاما وتنظيما وشمولا من النظريات الكبرى (العامة) . ولا يركز مثل هذا النوع من النظريات على المجتمع ككل ، ولكنه يقتصر على التنظير لجانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية كتوزيع القوة او التنشئة الاجتماعية ... الخ . وميزة مثل هذه النظريات أنها أكثر مرونة ، وأنها تقدم دليلا افضل للبحوث الامبيريقية فى ذلك الميدان ، ومن السهل اعادة صياغتها وتعديلها فى ضوء الشواهد الجديدة . ويؤكد المؤلف بهذه المناسبة أنه على الرغم من وجود عدد كبير من الفروض المحققه وغير المحققة عن مختلف جوانب حياة مجتمعات الشرق الأوسط ، الا ان القليل جدا من تلك الفروض فعلا هو الذى أمكن التأليف بينه فى اطار نظريات متوسطة المدى . ويمكن القول — والكلام للمؤلف — أن تلك المهمة سوف تكون أهم خطوة يمكن أن يضطلع بها فى المستقبل علم الاجتماع فى المنطقة .

= فى البلاد النامية :

Al-Qazzaz, A., «Sociology in Under - developed Countries», The Sociological Review, 20 (1972), pp. 93-103.

الموضوعات الرئيسية فى البحوث الاجتماعية عن الشرق الأسط

يتفق المؤلف مع حرماس فى أن تحليل طبيعة التغير الاجتماعى ومصادره ونتائجه يمثل احد الموضوعات الرئيسية فى البحوث الاجتماعية التى أجريت عن الشرق الأسط . واذا استعرضنا بالنسبة للوطن العربى ملخصات الأوراق التى قدمت الى المؤتمر السنوى الذى عقدته جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA فى عام ١٩٧٢ ، والذى يتناول مجتمعات الشرق الأوسط المعاصرة فسوف يتأكد لنا حجم الاهتمام الكبير بدراسة التغير الاجتماعى . تدلنا على ذلك عناوين بعض الأوراق المقدمة مثل : « نظرية التحديث وتغير الأسرة فى لبنان » (من تأليف سميح فرسون) و « التصنيع وأثره على التنظيم القرابى فى قرية مصرية » (من تأليف هانى فاخورى) ، و « التصنيع وتحرير المرأة فى تونس والجزائر ومصر » (من تأليف كاترين بولز
وتحرير المرأة فى تونس والجزائر ومصر » (من تأليف كاترين بولز K. Boals)

والملاحظ على أى حال أن هذا الاهتمام الكبير بدراسة التغير الاجتماعى ليس قاصرا على علماء الاجتماع المتخصصين فى الشرق الأوسط ، ولكننا نجد — على سبيل المثال — أن عددا من علماء الاجتماع فى الولايات المتحدة ، وفنلنده ، ويوغوسلافيا ، ورومانيا ، وبولنده ، والمجر ، والمانيا الغربية ، والمغرب قد صمموا مؤخرا مشروعا دوليا مقارنا لدراسة الآثار النفسية الاجتماعية للتحديث ، مع الاهتمام بدراسة آثار « مختلف الأشكال التنموية التى تكون صلب عملية التنمية نفسها ، فى مجتمعات ذات خلفيات ثقافية مختلفة وذات نظم اجتماعية واقتصادية متباينة »

(Anonymous, 1973, p. 9)

وهناك عدد من الأطر النظرية المتعارضة فى تحليل التغير الاجتماعى فى تحليل التغير الاجتماعى فى مجتمعات الشرق الأوسط . فهناك بعض علماء الاجتماع مثل : ليرنر (فى مؤلفه الصادر عام ١٩٦٤) ، وماكليلاند (فى مؤلفه الصادر عام ١٩٦٣) وهلبرن (فى مؤلفه الصادر عام ١٩٦٣) يميلون ميلا

قويا واضحا الى نموذج التحديث الغربى ، الذى يفترضون أنه يتميز بقابلية التطبيق فى اى مجتمع وفى ظل اى نظام ، اى أنه فى رأيهم نموذج كونى عام .

وفى هذا يقول ليرنر : « ان التحديث عبارة عن اتجاه علمانى يسير فى اتجاه واحد ، من أساليب الحياة التقليدية الى أساليب الحياة القـائمة على المشاركة » (١٩٦٤ ، صفحة ٨٩) . وينطوى التحديث على تغيرات بنائية مثل : التحضر ، والتصنيع ، ونمو وسائل الاتصال الجماهيرى ، وانتشار التعليم . كما ينطوى على تغيرات اجتماعية نفسية مثل : زيادة الرغبة فى الانجاز والتقمص العاطفى empathy ، والحراك النفسى . والحداثـة والتقليدية يمثلان قطبين متعارضين ، لا يربط بينهما سوى النموذج الانتقالى الذى وصفه ليرنر .

وقـد عارض هذه النظـرة الى التغير الاجتماعى عـدد من علمـاء الاجتمـاع الغـربيين ، وعلمـاء الاجتمـاع الشرق أوسـطيين . مـن هذا ما يراه Karpat أن : « نظرية دانيل ليرنر انما هى نظرية متعصبة سلاليا (تتصف بالتحيز السلالى) لأنها تعتبر أن التنمية الغربية هى النموذج الوحيد للتحديث . وتكمن عيوبها الأساسية فى أن نظريته عن مراحل التحديث القائمة على العلاقة بين التصنيع والتحضر والتعليم والتعرض لوسـائل الاتصال الجماهيرى ليست صحيحة من الناحية التاريخية بالنسبة للشرق الأوسط » . (١٩٧٣ ، ص ص ٢٢ — ٢٣) .

كذلك درس دوفينيو (فى مؤلفه الصادر عام ١٩٦٣) قرية تقع فى جنوب تونس ليوضح فى نهاية الدراسة انه ليس من المحتم أن يقوم صراع بين التراث والتقدم ، وان المجتمعات التقليدية الصـغيرة تستطيع أن تستوعب التغير وتمر به بسبب تماسكها القوى . واستخدام خلف (فى مؤلفه الصادر عام ١٩٧٢) البيانات المتاحة عن المؤسسات firms العائلية ، وشركات الأقـارب Kinship association ، النقابات company unions فى لبنان ليوضح أن القيم التقليدية والبناء التقليدى يستطيع أن يولد التغير ويسهل عملية التكيف مع التحديث . ويقول فى هذا مثلا : « لقد اثبتت ان الأسرة فى المرحلة الراهنة من التصنيع التى يمر بها المجتمع اللبنانى لا تستطيع فقط أن تكون معينا للموهبة talent والخدمة ، وانما بوسعها ايضا ان تقـدم

راس المال المبدئى (الأولى) اللازم للدخول فى عملية استثمارية جديدة . وأن شركة الأقارب فى لبنان تمثل مؤسسة اخرى — ربما كانت فريدة فى نوعها — تؤيد الفرض القائل بأن علاقات القرابة الممتدة ليست غير ملائمة لمطلبات التحضر والتصنيع » (١٩٧٢ ، ص ٥٧٦) . وخلف الآن بصدد انهاء كتاب له عن « تقارب التراث والحداثة فى لبنان » سوف « يتناول فيه بالدراســة النقدية بعض نماذج التحديث الغربية (مثــل نماذج : ليرنر ، وهالبرن ، وايزنشتت ... الخ) ، ويقترح على أساس ذلك بعض البدائل الأكثر viable والأقرب الى طبيعة المجتمع فى الشرق الاوســط (أنظــر خلف ، ١٩٧٣) .

كما سجل فارسون فى دراسته ان قوة الأسرة الممتدة اللبنانية مازالت قائمة ومستمرة فى معظم القطاعات الحضرية فى المجتمع اللبنانى (١٩٧٠) .

واستخدمت جانيت ابو الغد بعض البيانات الديموجرافية والأيكولوجية عن مصر ، وخاصة مدينة القاهرة — لكى تبنى عليها معارضتها لآراء بعض علماء الاجتماع الأمريكيين عن طبيعة التحضر وآثاره (أنظر دراستها ١٩٦٤) .

ومن الواضــح أن هــذا الاتجاه النظرى الجديد فى النظر الى طبيعة التحديث وأثره على البناء الاجتماعى التقليدى سوف يؤدى — على الأرجح — الى التأثير على البحوث الجارية فى كثير من ميادين علم الاجتماع : كالأسرة ، والتنظيم الرسمى ، والبيروقراطية ، والتدرج الاجتماعى .

ويلاحظ المؤلف ان البحوث السوسيولوجية عن الشرق الأوسط (والتى تجرى بواســطة ابنائه أو بواسطة علماء أجانب قد تركزت على دراســة الميادين الآتية :

- الديموجرافيا
- والأسرة
- المجتمعات الحضرية والريفية
- والتدرج الاجتماعى .

وقد استعرض المؤلف بشيء من التفصيل الموضوعات الأساسية لتلك البحوث وبعض النتائج التى انتهت اليها فى فترة خادمة من دراسته . كما تتناول هذه المناقشة ايضا الوضع الراهن للدراسات السوسيولوجية لميادين التنظيم الرسمى ، والدين ، والسلوك الانحرافى ، والتربية ، والشباب.

١ ـ الجوانب الاجتماعية للسكان :

لا شك ان نمو الوعى بالدلالات الاجتماعية والاقتصادية للنمو السكانى واعادة توزيع السكان وكذلك تبنى عدد من بلاد الشرق الأوسط لسياسات سكانية صريحة ، لا شك ان ذلك كان دافعا حقيقيا لقيام علماء الاجتماع باجراء التحليلات والدراسات السكانية . وقد اشترك معهم فى هذا الجهد علماء الاقتصاد وغيرهم من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فى المنطقة (Anonymous, 1974 a) . (وقد اقتصر المؤلف (جورج صباغ) فى عرضه لهذا الميدان على الدراسات التى أجراها علماء الاجتماع عن السكان ، مع الاهتمام بصفة خاصة بدراسات الخصوبة والهجرة الريفية الحضرية .

وتعد دراسة حنا رزق أول دراسة مسحية منهجية ذات توجيه سوسيولوجى عن الخصوبة فى مصر (١٩٥٧) . وكذلك دراسة Yaukey عن لبنان (١٩٥٩)، وقد أجريت منذ عام ١٩٦٠ الدراسات المسحية التالية عن الخصوبة وتنظيم الأسرة فى بلاد الشرق الأوسط :

- الجزائر : ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨
- الريف الايرانى : ١٩٦٥
- طهران : ١٩٦٥ ، ١٩٧١
- الأردن : ١٩٧٢
- لبنان : ١٩٧٣
- المغرب : ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧
- الحضر التونسى : ١٩٦٤
- وتركيا : ١٩٦٣ و١٩٦٨ .

وهناك معلومات اكثر دقة وتحديدا عن الخصوبة متوفرة فى التعدادات

في الدراسات المسحية الديموجرافية المتوفرة . (انظر : صبانح ، ١٩٧٠) .
وهناك — كما هو متوقع — تحليلات كثيرة للبيانات المأخوذة عن تلك المصادر المتنوعة . وعلى الرغم من أن اغلب تلك الدراسات ذات طابع وصفى ، الا أن بعضها حاول اختبار بعض الفروض عن تأثير الخصوبة وتنظيم الأسرة ببعض المتغيرات البنائية الاجتماعية مثل : التحضر ، والتعليم ، والمهنة ، ومشاركة المراة فى قوة العمل . (انظر احالات الى تلك الدراسات) .

وقد ركزت الدراسة التى قامت بهـــا ليلى الحمامصى وزملاؤها اخيرا بمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الامريكية بالقـــاهرة على تحليل أدوار المراة وتصوراتها عن ذاتها . وتقول نادية يوسف ان علينا أن نهتم بدراســـة تأثر الخصوبة : « بالعلاقات المتبادلة بين النواهى والتحريمات التى يفرضها الذكور بشكل غـــير رسمى ، والتى تقصر دور المـــرأة على ادوار الزواج والأمومة والأدوار المرتبطة بهما ، والمقاومة volitional التى تبديها المرأة لتثبت قدرتهـــا على ممارسة « حقوقها فى الميدان خارج نطاق الأسرة » (١٩٧٤ — ص ٤٤) .

ونظرا للتحضر السريع وزيادة معدلات الهجرة من الريف الى الحضر فى الشرق الأوسط ، فمن المتوقع أن يتجه عدد أكبر من الدراسة السوسيولوجية الى دراسة هذه العملية . ونلاحظ هنا أن الفروض التى قدمتها جانيت ابو لغد (عام ١٩٦١) عن طبيعة تكيف الفلاحين للحياة فى مدينة القاهرة معروفة وشـــائعة فى كتب علم الاجتماع الأمريكى . ويبدو أن بيترســـين Petersen هو الوحيد الذى اختبرها منهجيا . وقد استخدم بيترسين فى دراسة مجموعات من المهاجرين الى القاهرة من خمس قرى ، وانتهى الى القول بأن : (انظر ١٩٧١ ، ص ٥٧٥) .

« تؤكد البيانات المحدودة المستقاة من مقابلة أولئك القرويين بشـــكل قوى ما قررته جانيت أبو لغد بشأن اماكن استقرار الريفيين فى مدينة القاهرة ، وظروف عملهم فى المدينة ، ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى تكيفهم مع الحياة فى المدينة . والأهم من ذلك أن هذا التحليل يؤكد الحاجـــة الى دراسات اكثر دقة عن الهجرة من الريف الى الحضر فى مصر والمجتمعـــات المشابهة وعن ديناميات تكيف القرويين مع الحياة فى المدينة » .

وقد اشارت جانيت ابو لغد فى مقال آخر لها (١٩٧٢) أن مدى الانتقاء فى الهجرة يرتبط بمدى تسييس المهاجرين الريفيين فى المناطق الحضرية . وهذا فرض آخر يحتاج الى الاختبار فى ضوء بيانات منظمة دقيقة على مدينة القاهرة وبعض مدن الشرق الأوسط الأخرى .

وقد قدم فؤاد خورى (عام ١٩٦٧) محاولة أخرى هامة لدراسة لهجرة الريفية الحضرية من محل الميلاد الأصلى ، وذلك من واقع الهجرة من قريتين لبنانيتين . وهناك دراسات أخرى عن الهجرة من الريف الى الحضر فى بعض بلاد الشرق الأوسط الأخرى ، أشار المؤلف الى اسمائها وبياناتها الببليوجرافية لمن يهتم بمتابعة الموضوع .

وتدل دراسات مخلوف (١٩٧٢) ، وبشير (١٩٧٢) ، وعطيه (١٩٧٠)، وسيكلانى (١٩٧٠) ، وبيكو (١٩٧١) ، والمجلد الذى أشرف على تحريره كلارك وفيشر (١٩٧٢) على أن دراسات الديموجرافيين وعلماء الجغرافيا البشرية عن الهجرة الداخلية تكمل دراسات علماء الاجتماع وتدعمها . ويميل علماء السكان الى تحليل الهجرة الداخلية من حيث آثارها على التغيرات السكانية فى الوطن الأصلى وفى منطقة المهجر ، ومن حيث ارتباطها بالمتغيرات العمرية والنوعية (ذكور واناث) . وقد كشف هذا المنظور — على سبيل المثال — عن أهمية الزيادة الطبيعية فى نمو عدد كبير من مدن الشرق الأوسط . ويميل علماء الجغرافيا البشرية الى تأكيد البعد المكانى Spatial للهجرة . وقد سجل دانيل نوان D. Noin فى دراسة مونوجرافية مفصلة تيارات الهجرة المختلفة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية فى المغرب . كما وصف لنا فى نفس الوقت خصائص هذه التيارات والعوامل المؤثرة فى تحديد الهجرة الريفية الحضرية .

وعلى الرغم من أن الهجرة الدولية للعمال من المغرب ومن تركيا — مؤخرا — الى بلاد أوربا الغربية قد جذبت انتباه كثير من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ، الا أن المؤلف يسجل ندرة الدراسات التى تناول فيها علماء الاجتماع خروج العرب الفلسطينيين من وطنهم ، ويقتصر على الاشارة

الى دراسات دود وبركات (٩) .

وقد اغفل المقال الاشارة الى نوع آخر من الهجرة ، خاصة على الصعيد العربى ، اتخذت أبعادا هامة خلال العقدين الأخيرين ، وأعنى الهجرة من البلاد العربية غير البترولية الى البلاد العربية البترولية . وتأتى أهمية هذا النمط من الهجرة من أنه يشمل كافة فئات القوى العاملة ، بدءا من العامل غير الماهر ، الى أستاذ الجامعة والقاضى .. الخ . ويكاد هذا النوع من الهجرة يمس جميع البلاد العربية : هجرة اليمنيين الى بقية بلاد الجزيرة العربية (بصرف النظر عن هجرتهم الى أمريكا وغيرها) ، وهجرة السودانيين والمصريين وغيرهم الى الكويت والسعودية وسائر البلاد البترولية ، وهجرة التونسيين الى ليبيا ، وهجرة الفلسطينيين الى عدد من البلاد العربية .. الخ . وقد اجريت فى مصر ، كما أنه تحت الاجراء الآن ، عدد من تلك الدراسات عن هذه الظاهرة .

٢ — **المجتمعات الحضرية والريفية** : مازال الطابع العام المسيطر على الشرق الأوسط هو الطابع الريفى ، رغم ما يشهده من تحضر سريع ، وذلك فى ذاته أحد الأسباب التى تفسر لنا وفرة الدراسات المنشورة عن القرى وعن البدو . كما قد تكون هناك — فضلا عن هذا — بعض الأسباب المنهجية والنظرية لهذا الاهتمام الواضح بدراسة المجتمعات القروية . فاذا كانت الدراسة السوسيولوجية تهدف الى فهم البناء الاجتماعى الكلى للمجتمع المحلى ، وكانت المناهج فى جوهرها تقوم على الملاحظة الميدانية ، فان القرية أو الجماعة البدوية تعد فى مثل هذه الحالة اختيارا منطقيا سليما .

ويشير المؤلف الى أن اعمال بعض علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين تدل على أنه اذا أراد الباحث أن يتخلى عن هذا الهدف ، فانه من الممكن استخدام الملاحظة الميدانية — وهى اداة كيفية — فى دراسة وفهم قطاعات من البناء الاجتماعى والايكولوجى للمجتمع الحضرى فى المدينة . وان كان

(٩) Dodd, Peter and Halim Barakat, River without Bridges : a *Study of the Exodus of the 1967 Palestine Arab Refugees*, Beirut, Institute for Palestine Study, 1969.

يلاحظ — من ناحية أخـرى — أن الدراســات الشاملة للبناء الاجتماعى والايكولوجى للمدينة تتطلب استخدام المناهج الكمية .

ومما يؤسف له أن عدد الدراسات التى قام بها علماء الاجتماع للمجتمعات الحضرية والريفية أقل بكثير مما يجب . فعلماء الاجتماع الذين درســوا المناطق الريفية قد اتجهوا الى التركيز على الآثار البنائية الناجمة عن بعض التغيرات ، مثل : الميكنة الزراعية ، اعادة توزيع الأراضى الزراعيــة ، انشاء الجمعيات والمؤسسات التعاونية ، وبرامج الاصلاح الزراعى . ويشير المؤلف فى هذا الصدد الى دراسات : عبد القادر الزغل وهاشمى قروى عن تونس (المنشورة عام ١٩٧٣) ، وايليا حريق **التعبئة السياسية للفلاحين** المنشورة عام ١٩٧٤ ، ودراسات أخرى عن تركيا . كما يشير بشكل خاص الى دراسة سعد جاد الله التى قام فيها بتحليل آثار الاصــلاح الزراعى على المجتمعات وعلى الأسر الريفية المصرية ، والتى اعتمد فيها عــلى دراسة مسحية أجريت فى ثلاث عزب اصلاح وفى ثلاث عزب أخرى كانت أوقافا (١٠) .

ويضرب المؤلفه بعض الأمثلة لنوع الاسهام الذى يمكن أن يقدمه علماء الاجتماع لدراسة مدن الشرق الأوسط بدراسات خورى عن بيروت (الصادرة عام ١٩٧٤) ، ودراسة خلف وكونجشتاد التى حللا فيها أسلوب الحيــاة الحضرية وعملية التحضر فى مدينة بيروت (والصادرة عام ١٩٧٣) ، ودراسة جانيت أبو لغد عن مدينة القاهرة (والتى صدرت عام ١٩٧١) (١١) ، ودراسة آدام المركزة لتغير البناء الاجتماعى لمدينة الدار البيضاء بالمغرب (والتى صدرت عام ١٩٦٨) . وهناك بعض الدراسات السوسيولوجية الحديثة التى استخدمت مناهج كمية فى تحليل الايكولوجيا الاجتماعية لمدينة

---

(١٠) **Gadalla, Soad, Land Reform in Relation to Social Development in Egypt**, Columbia : University of Missouri Press, 1962.

(١١) **Abou - Lughod, Cairo. 1001 Years of the City Victorious**, Princeton, Princiton University Press, 197?.

القاهرة (مثل دراســة جانيت ابو لغد الصادرة عام ١٩٦٩) ، ولمدينة الاسكندرية (مثل دراستى لطيف المنشورتان عام ١٩٧٤) (١٢) .

فقد استخدمت جانيت ابو لغد « كراسة التعداد » الخاصة بمدينــة القاهرة ، والخاصة بتعداد عام ١٩٤٧ وتعداد عام ١٩٦٠ لكى تحدد الأنماط المختلفة للمناطق الاجتماعية فى تلك المدينة . وانتهت الى أنه « من الممكن تقسيم سكان مدينة القاهرة ــ رغم تنوعهم الشديد ــ تقسيما عاما الى الأنماط الرئيسية الثلاث التالية :

١ ــ النمط الريفى
٢ ــ النمط الحضرى التقليدى .
٣ ــ النمط الحضرى الحديث او الصناعى

وكل نمط من هذه الأنماط الثلاثة يحيا وفق أسلوب خاص ، وكــل منها له رؤية خاصة للمستقبل » . (أنظر دراستها عن مدينة القاهرة ، ١٩٧١ ، صفحة ٢١٨) .

وانتهت دراسة خلف وكونجشتاد عن مدينة بيروت الى تأييد وجهات نظر جانيت ابو لغد والنتائج التى توصلت اليها ، كما انتهت دراستهما الى معارضة الفروض التى يقوم عليها علم الاجتماع الحضرى الغربى ، وتوضح ذلك عبارتهما التالية :

« يمكن القول مؤقتا ــ كما تؤدى الى ذلك طبيعة الشواهد نفسها ــ أن التحضر فى بيروت لم يرتبط حتى الآن بتدهور كبير فى العلاقات والروابط التقليدية والصلات على المستوى المحلى . كما لم يؤد تحضر بيروت الى

---

(١٢) Latif, A.H., «Residential Segregation and Location of Status and Religious Gruops in Alexandria, Egypt», and : «Factor Structure and Change Analysis of Alexandria, Egypt, 1947 and 1960», in : **Comparative Urban Structure Studies in the Ecology of Cities**, Kent P. Schwirian, Lexington, Mass., D.C., Heath, 1974.

خلق مجتمع يتميز بالطابع اللا شخصى للعلاقات ولا بالطابع الذرى (أى العلاقات المحدودة ذات أقل عدد من الأطراف ، طرفين مثلا ، نسبة الى الذرة بوصفها أصغر وحدة مادية) . وربما أمكننا أن نخلص من هذا الى أن شدة التحضر وزيادته لم تكن مصحوبة بدرجة مقابلة لها من الحضرية Urbanism كأسلوب فى الحياة » .

وتناول آدم (فى دراسته المنشورة عام ١٩٧٤) بالوصف المسهب كل الاسهاب التغيرات الديموجرافية والاقتصادية التى تعرضت لها مدينة الدار البيضاء ، وقام بتحليل عمليات التفكك الاجتماعى والشخصى وكذلك عمليات اعادة التنظيم الاجتماعى المصاحبة لتلك التغيرات . وهو يرى أن ظهور الطبقة والوعى الطبقى ، وليس الجماعة القرابية ، هو أهم مراحل عملية اعادة التنظيم الاجتماعى للمدينة .

وأخيرا نجد أن قلة من علماء الاجتماع فى شرقى أفريقيا قد اهتموا بتحليل عمليات التفكك واعادة التنظيم الاجتماعية الجارية حاليا ، مثل دراسة الاستامبولى ، ودراسة بوقرع عن تونس (١٣) . كما اهتم بعضهم بدراسة مختلف جوانب البناء الاجتماعى فى مرحلة ما قبل الاستعمار ، مثل دراسة الاستامبولى والزغل عن مدن الشمال الافريقى (١٤) .

هذا وقد تناول المستشرقون ، والمؤرخون ، والانثروبولوجيون ، وعلماء الجغرافيا البشرية ، الجوانب الاجتماعية والايكولوجية لبعض مدن الشرق الأوسط ، وبعض قراه ، وبعض الجماعات القبلية فيه بالدراسة المركزة .

---

(١٣) Stambouli, Fredj, «Traditions et modernité à travers les processus d'urbanisation en Tunisie», dans : **Revue Tunisienne de Sciences Sociales,** 8, 26, 1971, 9-2.

— Boukraa, R., «Urbanisation, Communication de masse et système social», dans : **Revue Tunisienne de Sciences Sociales,** 8, 26, 1971, 21-78.

(١٤) Stambouli, F. et A. Zghal, «La Vie urbaine dans le Maghreb précolonial», dans : **Annuaire de L'Afrique du Nord,** 11, 1972, 191-214.

نذكر منها على سبيل المثال دراسة لابيدوس عن **مدن الشرق الأوسط** (١٥)، ودراســـة كارل براون عن مدن الشرق الأدنى : **من المدينة الى العاصـــمة الميتروموليتانية : التراث والتغير فى مدن الشرق الأدنى** (١٦) ، ودراســـــة حورانى وستيرن عن **المدينة الاسلامية** (١٧) .

ولما كان البير حورانى تناول فى الفصـــل الخاص بالدراسات التاريخية عن الشرق الأوسط فى ذلك المجلد الدراسات التاريخية بالتقييم ، وكذلك فعل ريتشارد أنطون باسهامات الانثروبولوجيين فى دراسة المدينة ، فقد اكتفى جورج صباغ فى هذا المقام بالاشارة الى دراسات علماء الجغرافيا البشرية .

ويعد موضـــوعا : تحديث الزراعة ، والتفاعل بين المدن والمناطق الريفية ، وكلاهما كان موضوع مؤتمر عن الجغرافيا المغربية ، من أبرز مجالات اهتمام علم الجغرافيا البشرية فى الشرق الأوسط . ومن موضوعات الاهتمام الأخرى دراسة المورفولوجيا الحضرية والبناء الاتساعى (المكانى) لمدن الشرق الأوسط .

ويعد الاهتمام بدراسة التحديث الزراعى أمرا طبيعيا بسبب البرامج القومية الكثيرة للاصلاح الزراعى ، واعادة توزيع الملكية الزراعية ، وميكنة الزراعة ، وحركة انشاء الجمعيات التعاونية . وينبه مخلوف ، وهو جغرافى تونسى ، الى أهمية التمييز فى الدراســـــات بين الأهـــداف القومية المعلنة والانجازات الفعلية التى تحققت فعلا ، وذلك فى العبارة التالية التى يقول

---

(١٥) Lapidus, Ira, ed., **Middle Eastern Cities**, Berkeley, University of California Press, 1970.

(١٦) Brown, L. Carl, **From Madina to Mercopolis : Heritage and Change in the Near Eastern City**, Princeton, The Darwin Press, 1973.

(١٧) Houran, A. H. and S. M. Stern, eds., **The Islamic City**, Oxford, Bruno Cassirer, 1970.

فيها : « تستهدف خطة التنمية تحديث كل القطاع الزراعى بجميع عملياته . ولكن التحديث لا يتم فى الواقع الا فى ميدان الجمعيات التعاونية الزراعية الانتاجية ، وفى القطاع المملوك للحكومة المقرر أن ينتقل الى ملكية جمعيات تعاونية زراعية . وهناك اسباب مختلفة أدت الى الابقاء على القطـــاع الزراعى الخاص مرتبطا بأساليبه القديمة وتراثه ، سواء كان ملكيات صغيرة او كبيرة ، وسواء كان قطاعا تقليديا أم حديثا » .

ويســـوق صباغ حديثـــا لكاتب عن ايران يفيد كثيرا فى دراســـتنا للعلاقة بين الريف والمدينة فى العالم العربى . يرى باول وارد انجلش ان : « الجغرافيين قد لعبوا دورا رئيســـيا فى تعريفنا بأهمية دراسة طبيعة العلاقة التفاعلية بين المدينة والقرية وانقبالة فى أنساق التنظيم الاتساعى (المكانى) والاجتماعى . (انظر مؤلفه عن **المدينة والقرية فى ايران** الصادر عام ١٩٦٦ ، وكذلك بحثه المعنون : « الاتجاهات النظرية الجغرافية على الشرق الأوسط : تحول الثلاثى الايكولوجى ، المقدم الى حلقة شـــيكاغو للجغرافيا ودراسات المناطق الأجنبية ، عام ١٩٧٣ ، صفحة ٣٨) . وتعد دراسته عن المدينة والقرية فى ايران نموذجا للدراسات التى نحتاج الى اجرائه فى بلاد أخرى . وهو يشرح الموضوع الأساسى لدراسته تلك فى العبارة التالية :

« ان وجود التنظيم الاقليمى للنشاط البشرى يمثل موضوعا أساسيا لهذه الدراسة . وهو يفهم البيئة الطبيعية (اللاند سكيب) الايرانى كنتاج للمجتمع الاقطاعى ، وليس نتاجا للمجتمع الشعبى . فالقرى ليست معزولة عن المدينة أو عن بعضـــها البعض . وهناك أنماط قويـــة من التداخل والارتباط الوثيق بين كل قرية والمدينة ، على حين توجد روابط اجتماعية واقتصادية اضعف بين القرى وبعضها البعض » .

كذلك قام الجغرافيون المغاربة والفرنسيون بدراسة علاقات التفاعل والارتباط المتغيرة بين القـــرى والمناطق الريفية فى الجزائر ، وتونس ، والمغرب . من هذا دراسة الجغرافى التونسى فخفاخ **Fakhfakh** بدراســـة « تطور العلاقات بين صفاقس واقليمها » (التى نشرت فى المجلة التونسية

للعلوم الاجتماعية ، عام ١٩٦٨) ودراسة الجغرافى التونسى أيضا عبد القادر فاهم Fahem عن « العلاقة بين سوس والساحل التونسى)» ، (المنشور فى نفس المجلة ايضا) . وقد اهتمت هاتان الدراستان بتوضيح اثر النمو السكانى ، وتدهور الصناعة التقليدية ، وجاذبية المدن الرئيسية تونس ، والسياسات الزراعية القومية على العلاقات بين صفاقس وسوس وأقاليمها الريفية .

كما قام بعض الجغرافيين العرب بدراسات مونوجرافية لبعض المدن العربية مثل دراسة جمال حمدان للخرطوم (الصادرة عام ١٩٦٠) ، ودراسة هاكر Hacker لمدينة عمان (عام ١٩٧٠ أيضا) .

وقد اوضح انجلش فى دراسته لبعض المدن الايرانية أن الجغرافيين لا يقصرون اهتمامهم على الكشف عن المورفولوجيا الحضرية لمدن الشرق الأوسط التقليدية ، ولكنهم يهتمون كذلك بالوقوف على أسس وطبيعة التغيرات التى تطرأ على هذه المورفولوجيا . (انظر بحثه سالف الذكر ، ١٩٧٣ ، صفحات ١١ ، ١٤ ، ١٧) .

دراسات الأسرة :

تستأثر دراسات الأسرة باهتمام كثير من علماء الاجتماع فى الشرق الأوسط لأنها أولا محور عدد كبير من التشريعات التى تصدر فى تلك البلاد ، ، ولأنها ثانيا — وهذا هو الأهم — تمثل الجماعة الاجتماعية الأساسية ، ليس فى لقرى فقط ، وانما فى المدن أيضا . وكان اسهام الانثروبولوجيين فى دراسات الأسرة أكبر من اسهام علماء الاجتماع بسبب اهتمامهم بالتركيز على المجتمعات المحلية الصغيرة . فقدموا دراسات عديدة لنظم القرابة ولبناء الأسرة ووظائفها الاجتماعية (١٨) .

---

(١٨) لم يتعرض المؤلف لاسهام الانثروبولوجيين لأن الكتاب المنشور فيه هذا الفصل (والكتاب عن دراسات الشرق الأوسط) يحوى فصلا مستقلا عن موقف الدراسات الانثروبولوجية .

وفى مقابل هذا يلاحظ صباغ على دراسات السوسيولوجيين أنها ذات طبيعة كمية أوضح ، وأنها أكثر شمولا . واتجه كثير منها الى الاعتماد على بيانات التعدادات القومية ونتائج الدراسات المسحية الخاصة .

ويمكن القول بوجه عام أن علماء الاجتماع قد اهتموا باجراء تحليلات كمية للجوانب التالية من الأسرة :

١ — العمليات البنائية الخاصة بتكوين الأسرة ، ونموها ، وتفككها .
٢ — أنماط الأسر .
٣ — الأنماط الاجتماعية النفسية للتفاعل الاجتماعى وتباين الأدوار داخل الأسرة .
٤ — مكانة الأسرة فى البناء الاجتماعى للمجتمع المدروس .

ويشير المؤلف الى وجود عدد كبير نسبيا من الدراسات الوصفية للتباين فى العمر عند الزواج ، ولموضوع تعدد الزوجات ، والطلاق ، ولكنه يؤكد الحاجة الى تطوير منظور أكثر علمية وتنظيما الى عملية تكوين الأسرة وتفككها .

ويذكر المؤلف عددا من الدراسات من بينها دراسة بروثرو ودياب Prothro and Diab عن أنماط الأسرة المتغيرة فى الشرق العربى (١٩) التى سجلت أنماط التباين الجيلى والاقتصادى الاجتماعى فى الملامح الرئيسية للأسرة العربية ، بما فى ذلك تكون وتحلل الأسرة ، وحجم الأسرة ، والروابط داخل الأسرة الممتدة ، وذلك من واقع الدراسات المسحية التى تمت تحت اشراف المؤلفين فى مدن عمان ، ودمشق ، وطرابلس (لبنان) ، وبيروت ، وقريتى أرطاس وبوارج اللتين سبق أن درسهما كل من جرانكسفت وفوللر .

---

(١٩) Prothro, E. T. and Lutfy N. Diab **Changing Family Patterns in the Arab East**, Beirut, American University of Beirut, 1974.

كما استخدم بروتور وديلب فى دراستهما بعض بيانات التعداد وبعض الجداول المأخوذة من سجلات المحاكم السنية الشرعية فى كل من طرابلس (لبنان) وصيدا .

ونشر اياد القزاز ببليوجرافيا مشروحة مطولة عن « **المرأة فى الشرق الأوسط** » اوضحت ان من اكثر موضوعات الدراسة شيوعا دراسة ادوار المراة الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها . وعلى الرغم من ان اغلب تلك الدراسات كانت وصفية فى طابعها العام ، وكانت أميل الى التركيز على المراة القروية ، الا أنه لم تبذل سوى محاولات قليلة لدراسة العوامل المحددة لدور المراة ولأدائها لذلك الدور دراسة منهجية منظمة .

التدرج الاجتماعي : اهتم علماء الاجتماع المتخصصون فى الشرق الأوسط اهتماما أساسيا بتحليل الجوانب المختلفة للتدرج الاجتماعى ، ودراسة اثر الاستقلال ، والتحضر ، والتصنيع ، والتحديث على توزيع المكانة ، والقوة ، والثروة .

من هذا مثلا أن الموضوع الرئيسى لمؤتمر علم الاجتماع فى منطقة حوض البحر المتوسط الذى عقد فى مدينة الحمامات بتونس عام ١٩٦٥ كان عن :

التدرج الاجتماعى والتنمية (*) . وقد شارك فى هذا المؤتمر علماء اجتماع من تونس ، وتركيا ، والمغرب ، ولبنان ، ومصر . ومن بين الموضوعات التى ناقشها ذلك المؤتمر :

(*) تكون وتطور طبقة البروليتاريا فى مصر ودورها السياسى .

(*) دور وسمات وأنماط تكوين الصفوات الادارية والسياسية والصناعية فى تونس .

(*) **Kiray, M. Belik, ed., *Social Stratification and Development in the Mediterranean Basin*, The Hague, Mouton, 1973.**

(*) سمات الطبقة الوسطى الجديدة فى الأردن وهناك دراسات أخرى عديدة عن سمات الطبقة الوسطى الجديدة فى عدد من البلاد العربية أجريت أو نشرت فى مناسبات أخرى ، مثل دراسة خلف ، ودراسة هالبرن .

وقد تميز المؤتمر الأول لعلماء الاجتماع المغاربة الذى عقد فى الرباط عام ١٩٦٧ باهتمام علماء الاجتماع التونسيين بدراسة جماعات الصفوة . كما ركز بعض علماء الاجتماع فى المغرب ، مثل باسكون وخطيبى ، على دراسة وتحليل عمليات التدرج الاجتماعى المعاصرة وعمليات الحراك الاجتماعى . كذلك اتجه كل من علماء الاجتماع فى المغرب وفى تركيا الى ابراز جوانب القوة والجوانب الاقتصادية للطبقة الاجتماعية ، وادراك امكانية قيام الصراع . بينما نجد من ناحية أخرى اهتمام علماء الاجتماع فى لبنان — فيما عدا استثناءات قليلة — بدراسة بعد الهيبة Prestige فى عملية التدرج فى المجتمعات المحلية القروية والريفية على السواء .

من هذا مثلا استعان خورى بطريقة وارنر فى استخدام السمعة لدراسة الطبقات الاجتماعية فى القرية اللبنانية . ولاحظ خورى غياب الوعى الطبقى وغياب الصراع الطبقى فى القرية التى درسها . كما استخدم أبو لبن نفس طريقة السمعة للتعرف على القيادات المحلية فى مدينة صيدا بلبنان .

وقد عارض هذه الطريقة كل من هندرنيك وكيراى فى دراستهما ، حيث لاحظا أن جانب المكانة يعد اقل أهمية فى دراسة التدرج الاجتماعى من جانب **القوة** ، وذلك فى دراستهما لأثر التدرج الاجتماعى على التنمية .

كما اهتم عدد كبير من الدراسات السوسيولوجية عن الشرق الأوسط بدراسة جماعات الصفوة بسبب أهمية الدور الذى تلعبه فى عملية التغير السياسى والاقتصادى الجارية فى كافة بلاد الشرق الأوسط .

والملاحظ على تلك الدراسات ان الأساليب المتبعة فى دراسة جماعات الصفوة . والتعرف عليها وفى طرح المشكلات كانت متفاوتة أشد التفاوت ،

ولا يمكن القول بأنها تخضع لاتجاهات علمية متميزة . فقد قام كل من علماء الاجتماع وعلماء السياسة باجراء مقابلات متعمقة للقادة المحليين وأفراد جماعات الصفوة ، على حين اعتمد باحثون آخرون اعتمادا أساسيا على المعلومات المتاحة عن بعض جماعات الصفوة (الادارية ، أو العسكرية ، .... الخ) .

ويشير المؤلف الى وجود حاجة قوية وحقيقية الى تجاوز دراسات الصفوة واجراء دراسات لأنماط التدرج الاجتماعي على مستوى دولة معينة ، أو على مستوى اقليم معين داخل احدى الدول وأن يضطلع بهذا العبء سوى علماء الاجتماع . وعلى الرغم من أن بيانات التعدادات تحوى مادة غنية عن التباين المهنى ، والتعليمى ، والتباين فى الدخل على المستوى القومى وعلى المستوى الريفى والحضرى أيضا ، الا أننا لم نصادف حتى الآن سوى تحليلات قليلة جدا لتلك المادة من وجهة نظر دراسة التدرج الاجتماعى .

كما يتطلب الأمر أيضا اجراء دراسات مسحية جديدة على المستوى القومى للتعرف على طبيعة ومحددات وآثار التباين الاجتماعى والحراك الاجتماعى . ومن الدراسات التى يمكن أن تكون لها أهمية خاصة تلك التى تتناول الهيبة المهنية ، والانجاز ، والحراك الاجتماعى .

ميادين وموضوعات أخرى للدراسة السوسيولوجية : ويشير المؤلف الى أن هناك عددا من الميادين الأخرى مثل دراسة المنظمات الكبرى والمعقدة ، والبناء الدينى والسلوك الدينى ، والسلوك الجانح قد أهملت من جانب علماء الاجتماع المهتمين بدراسة مجتمعات الشرق الأوسط . وأكد المؤلف الحاجة الى علم اجتماع لعلم اجتماع الشرق الأوسط ، فهو القادر على أن يكشف لنا أسباب هذا الاهمال وذلك التقصير .

***

احتياجات المستقبل :

خصص المؤلف الفقرة الأخيرة من دراسته لمحاولة تحديد هذه الاحتياجات المستقبلية لدراسات علم الاجتماع عن الشرق الأسط . وقد سلك ثلاثة طرق لتحديد أولويات للبحث السوسيولوجى فى تلك المنطقة ، نوردها فيما يلى باختصار ، دون تطرق الى التفاصيل ، نظرا لضيق المقام من ناحية ، ولأهمية الموضوع واحتياجه الى معالجة مستقلة من ناحية أخرى .

١ — التعرف على **الثغرات ونقاط النقص فى البحوث الاجتماعية فى الميادين التى عرضنا لها** ، وقد اتضح بعضها من ثنايا العرض السابق .

٢ — أما الاستراتيجية الثانية فتقوم على التركيز على بعض **المشكلات الاجتماعية** الخاصة التى تهم ابناء تلك المجتمعات ، والاهتمام بالموضوعات والقضايا المتصلة بتلك المشكلات .

٣ — بعض مجالات البحث التى تمثل مناطق اهتمام عام ومشترك للمشتغلين بعدد من العلوم الاجتماعية ، والتى لا يمكن أن تنهض بدون مشاركة فرق بحثية متكاملة **Interdisciplinary teams** فى دراستها ، كدراسة الاسلام والتغير الاجتماعى .

الهجرة والتصنيع فى المجتمع الكويتى :
دراسة ميدانية لمصانع البتروكيماويات
تأليف وعرض : دكتور محمد على المصرى

تمهيـــد :

كان المجتمع الكويتى ، قبل ظهور الصناعة النفطية ، مجتمعا تقليديا يشده الى الصحراء نسب والى البحر سبب : فقد كان للصحراء والبحر دور كبير فى تشكيل مظاهره البنائية الاجتماعية على الصورة التى كانت سائدة قبل التغيرات الهائلة التى احدثها اكتشاف الثروة النفطية فى باطن صحرائه . وكانت هذه الملامح البنائية الاجتماعية أقرب ما تكون الى المظاهر الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المحلى ، حيث يقوم نظامه الاقتصادى على الاكتفاء الذاتى ، وتستند علاقاته الاجتماعية على العلاقات الشخصية والتكافل الاجتماعى ، والشعور بالولاء والاخلاص للجماعة التى تعيش فيه ، وتسوده مجموعة متكاملة ومتفاعلة من القيم والعادات والتقاليد والأعراف التى تحدد سلوك الأفراد ومكانتهم الاجتماعية ، وتقوم مقام القانون فى عمليات الضبط الاجتماعى .

فقد لعبت الظروف الجغرافية والعوامل الايكولوجية دورا بالغ الأثر فى تشكيل البناء الاقتصادى وما نجم عنه من مظاهر اجتماعية وثقافية وسياسية فى المجتمع الكويتى التقليدى . فقد كان البر الكويتى صحراويا فقيرا يفتقر الى مصادر المياه العذبة ، مما ترتب عليه أن خلت البلاد من المناطق الزراعية اللهم الا من شرائح صغيرة من الأرض التى كانت تزرع بالخضار ، وتروى من مياه الآبار الارتوازية (الجلبان) القليلة العدد ، التى كانت تزداد نسبة الملوحة فى مياهها كلما انحبس المطر فى فصل الشتاء . وازاء هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة ، كان لابد أن يتجه الكويتيون الى البحر الذى لـم ينظروا اليه على أنه مانع طبيعى قد يؤدى الى العزلة الاجتماعية ، بـل

نظروا اليه على أنه مصدر هام للرزق ، ووسيلة حيوية للاتصال بالعالم الخارجي والانفتاح على المجتمعات المجاورة والبعيدة على حد سواء .

وهكذا أصبح موقع الكويت الجغرافي على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي عاملا مؤديا الى ظهور بعض المناشط البحرية الهامة كصيد السمك وصناعة السفن والغوص على اللؤلؤ والتجارة البحرية (السفر) . ويعتبر الغوص في مقدمة تلك المناشط الاقتصادية التي أدت الى نمو المجتمع التقليدي وازدهاره فترة طويلة من الزمن . فقد ظلت مهنة استخراج اللؤلؤ من البحر مصدر رزق لغالبية العظمى من أبناء الخليج العربي ، وأبناء الكويت ، بصفة خاصة ، حتى جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية بعد الحرب العالمية الأولى ، فأدت الى انكماش في تجارة اللؤلؤ ، وزاد في سوء أسواقه وتدهور أسعاره ظهور اللؤلؤ الياباني الصناعي في معظم الأسواق العالمية .

ولقد تركت هذه المناشط الاقتصادية بصماتها واضحة كل الوضوح في البناء الاجتماعي — الثقافي الذي كان سائدا في المجتمع التقليدي : فقد تضافرت تلك المناشط التي أفرزتها البيئتان البحرية والصحراوية في خلق بناء اجتماعي — ثقافي يتسم بالبساطة وعدم التعقيد . فالنشاط البحري المتمثل في الغوص « والسفر » انعكست آثاره بصورة واضحة على النظم الاجتماعية كنظام الأسرة والنظامين التعليمي والسياسي . كما تأثرت هذه النظم ، الى حد كبير ، بالتنظيم القبلي والعشائري والحياة الاقتصادية ، بصفة عامة ، في بادية الكويت . فسلطة الأب كانت مطلقة على جميع أفراد الأسرة ، وكذلك كانت سلطة الحاكم (الأمير) على جميع أفراد المجتمع . وترجع هذه السلطة التي لا حدود لها ، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع الكبير ، الى سلطة قائد سفينة الغوص (النوخذا) ، الذي كانت أوامره وتعليماته لا تقبل النقاش أو الجدل ، كما ترتد أيضا الى نفوذ الرئيس (الشيخ) الواسع على جميع أفراد العشيرة أو القبيلة .

ويتضح تأثير التنظيم الاجتماعي للقبيلة أو العشيرة في تحديد مراكز

الأفراد داخل الأسرة الكويتية التقليدية ، حيث تتحدد مكانة الفرد فيها عن طريق عوامل السن والجنس : فالمركز الأول فى الأسرة للأب ، ثم يأتى بعده الابن الأكبر ، فالابن الذى يليه من ناحية السن . فكما أن رئيس القبيلة أو العشيرة هو أكبر أفرادها سنا وأكثرهم خبرة وحكمة ، فكذلك الأب هو الرئيس الروحى والاقتصادى والسياسى للأسرة بوصفه أكبر أفرادها سنا وأكثرهم خبرة وتجارب فى أمور الحياة المختلفة . وفى حالة وفاة رب الأسرة تنتقل سلطته الى أكبر الأبناء سنا بصورة تلقائية .

وقد لعب عامل الجنس دورا هاما فى عزل المرأة الكويتية عزلا تاما عن الحياة العامة سواء فى اطار الأسرة أو فى نطاق المجتمع الكبير : فقد انقسم أفراد الأسرة الواحدة بسبب هذا العامل البيولوجى الى مجتمعين صغيرين : مجتمع الرجال ومجتمع النساء . وكان الاتصال بين هذين المجتمعين محدودا الى أضيق نطاق . فقد أدى هذا الفصل بين الجنسين الى أن يبقى الرجل خارج البيت معظم الوقت سواء فى العمل أو فى قضاء أوقات الفراغ والتسلية . أما المرأة فقد ظلت حبيسة البيت لا تخرج منه الا نادرا خلال العام وخاصة قبل زواجها . وقد ترتب على هذا النوع من العزل الاجتماعى أن انقسم المسكن الى قسمين : قسم خاص بالنساء (منزل الحريم) ، وقسم آخر يتمثل فى غرفة كبيرة تكاد تكون مستقلة عن باقى المسكن ، وتعرف باسم « الديوانية » ، حيث يستقبل الزوج ضيوفه وأصدقاءه من الرجال .

وهكذا يمكن القول بأن المجتمع الكويتى التقليدى قد عاش فترة طويلة من حياته على ما تجود به البيئتان البحرية والصحراوية من موارد اقتصادية محدودة انعكست بصورة جلية على أعمال السكان ، وتمثلت فى مناشط الغوص والسفر وتربية الماشية والزراعة المتنقلة حول الآبار الارتوازية (الجلبان) . وكان لهذه المناشط الاقتصادية أثر واضح كل الوضوح فى النظم الاجتماعية والثقافية والسياسية التى عرفها المجتمع الكويتى قبل ظهور النفط واستغلاله على نطاق واسع منذ مطلع الخمسينات من القرن الحالى .

المجتمع الكويتى الحديث :

وقد ظلت هذه المناشط الاقتصادية التقليدية وما أفرزته من أنساق اقتصادية واجتماعية وثقافية على هذا الحال تقريبا حتى عام ١٩٤٦ ، حين قامت الكويت بتصدير أول شحنة من نفطها الى الأسواق الخارجية . ويعتبر عدد كبير من المؤرخين والباحثين الاجتماعيين هذا التاريخ بداية ظهور المجتمع الكويتى الحديث ونهاية ما كان يعرف بالمجتمع الكويتى التقليدى ، الذى كان يقوم نظامه الاقتصادى على مناشط اقتصادية تقليدية بدائية لا مكان فيها للتكنولوجيا الحديثة أو المعرفة العلمية التطبيقية . ومنذ هذا التاريخ شهدت البلاد تغيرات سريعة وواسعة تكاد تكون غير مسبوقة فى التاريخ الحديث : فقد أتاح هذا المورد الاقتصادى الحيوى للبلاد عائدا ماليا ضخما كان له أكبر الأثر على أرضها وسكانها وجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها . ويتجلى هذا الأثر فى الحقيقة التى مؤداها أن الحكومة الكويتية ، منذ بداية الخمسينات ، أخذت تزود الاقتصاد الوطنى ، بطريقة مباشرة ، بالسيولة النقدية التى توفرت لديها من عائدات النفط المالية من أجل تحريكه وتوسيع قاعدته وتنويع مصادره ، كما اتجهت الى الانفاق بسخاء على المزيد من المرافق العامة والمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية وأجهزة الادارة والحكم ونظم القضاء والشرطة والجيش ، الأمر الذى جعل الكويت تتحول ، فى فترة وجيزة ، من مجتمع مغلق الى مجتمع مفتوح يستقبل آلاف المهاجرين الذى اجتذبتهم فرص العمل الجديدة ، نظرا لأن سوق العمل المحلية لم تستطع ، بامكانياتها البشرية المحدودة ، أن تغطى احتياجات المشروعات الاقتصادية والتطورات الاجتماعية والثقافية والعمرانية من العمالة القادرة على تحمل أعباء هذه التغيرات الجديدة الواسعة النطاق .

الهجرات الخارجية :

فكانت النتيجة زيادة سريعة ومفاجئة فى عدد السكان لم يسبق لها مثيل فى تاريخ المجتمعات الصحراوية . فقد اتضح من البيانات الواردة فى التعدادات السكانية الرسمية أن الكويت شهدت ، منذ مطلع الخمسينات ،

نموا سكانيا مطردا وبمعدلات تكاد تكون غير مسبوقة فى تاريخ المجتمعات البشرية . فقد تضاعف عدد السكان حوالى ست مرات فى فترة وجيزة تقل قليلا عن ربع قرن ، وهى الفترة الواقعة بين أول تعداد للسكان أجرى فى عام ١٩٥٧ وآخر تعداد أجرى فى عام ١٩٨٠ .

هذه الزيادة الهائلة والمفاجئة فى أعداد السكان لا يمكن تفسيرها بالزيادة الطبيعية وحدها ، ذلك لأنه من الحقائق المعروفة فى علم السكان حقيقة مفادها أن المجتمعات التى لا تشهد تحركات سكانية على نطاق واسع يتضاعف سكانها كل ربع قرن عن طريق الزيادة الطبيعية . وعلى هذا ، فان الزيادة السكانية الهائلة فى المجتمع الكويتى ، فى العقود الثلاثة الماضية ، انما ترجع الى الزيادة غير الطبيعية المتمثلة فى تيارات الهجرة الخارجية التى تدفقت على البلاد منذ ظهور الصناعة النفطية فيها .

وقد أدت هذه الهجرات الخارجية الى تغيرات واسعة المدى فى المجتمع الكويتى المعاصر : فقد نجم عن تلك الهجرات الوافدة ، بالاضافة الى الزيادة السكانية الكبيرة ، تغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية نتجت عن وفود عادات وقيم لم يألفها المجتمع من قبل . فقد أدى الاحتكاك الثقافى بين الجماعات المحلية والجماعات الوافدة الى تغيرات واضحة فى ملامح نسق القيم والتقاليد الذى أفرزه البناء الاقتصادى التقليدى الذى كان يقوم على مناشط الغوص والأسفار البحرية .

ومما ساعد على سرعة هذه التغيرات أن البلاد شهدت نموا عمرانيا وحضريا يكاد يكون غير مسبوق فى تاريخ تطور المجتمعات الصحراوية ، نتيجة للموجات المتتالية من الأيدى العاملة المهاجرة التى جاءت من شتى بقاع العالم . وعلى هذا يمكن القول بأن النمو الحضرى والعمرانى الذى عرفته البلاد فى الثلاثين سنة الماضية يرتبط ، بصفة أساسية ، بالهجرات الخارجية . وهذا لا يعنى ، بطبيعة الحال ، أن الهجرة الداخلية لم يكن لها تأثير فى تلك المجالات . لكن تأثير الهجرة الداخلية لا يمكن مقارنته ، على الاطلاق ، بأثر الهجرات الخارجية على توسع المراكز الحضرية والتطورات العمرانية ، ذلك

لأن الكويت تفتقر بشدة الى الزراعة والأرياف بوصفها المصــدر الرئيسى للهجرات الداخلية فى المجتمعات الانسانية .

ويتضــح مما تقدم أن الصناعة النفطية والهجرات الخارجية كانت ، ولا تزال ، أهم الأحداث الاقتصـادية والديموجرافية التى عرفها المجتمع الكويتى منذ ظهوره الى حيز الوجود : فقد نجم عن هذين العاملين الاقتصادى والديموجرافى تغيرات عميقة فى جميع أنساق المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وكانت تأثيرات الهجرات الخارجية واضحة كل الوضــوح فى التحولات الواسعة التى اصابت المورفولوجية العامة للمجتمع الكويتى ونموه الحضرى وتركيبه السكانى الذى أصبح يميل لصالح العناصر المهاجرة سواء من ناحية العدد أو من ناحية حجم العمالة ومعدلات مشاركتها فى المؤسسات الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية فيه فى الوقت الحاضر .

القطاع الصناعى الحديث :

ورغم أن الكويت تعيش اليوم « حقبة الرواج النفطى » Oil boom أو ما يسمى احيانا « عصر الثروة الجديدة » الذى بدأ منذ اكتشاف النفط واستغلال عائداته المالية الضــخمة فى بناء وتطوير المرافق العامة وتحديث مؤسسات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والادارية فى فترة وجيزة تكـاد تكون غير مسبوقة فى التاريخ الحديث — بالرغم من هذا كله ، فان التفكير فى « مرحلة ما بعد نضوب النفط » ، وما يترتب عليها من مسئوليات قومية وتاريخية ازاء الأجيال الكويتية القادمة ، قد دفع الحكومة الى تبنى ســياسة اقتصادية جديدة منذ مطلع الستينات تقوم على تنويع مصادر الدخل القومى ، رغبة منها فى الحصول على مزايا اقتصاد وطنى ثابت الأركان يستطيع أن يجنب البلاد مخاطر الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومى .

وكان من الطبيعى ان تعطى الأولوية للتصنيع بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة ، فاتجهت الحكومة الى تنظيم القطاع الصناعى وتطويره والاشراف عليه والمشاركة فى العديد من مؤسساته الحديثة . وتمثلت أولى خطوات

هذا الاتجاه فى « قانون الصناعة » الذى صدر فى مارس من عام ١٩٦٥ . فقد منح هذا القانون الهام المستثمرين الصناعيين الكويتيين تسهيلات صناعية واعفاءات جمركية عديدة شجعت بعض رجال المال والأعمال على المزيد من الاستثمار فى القطاع الصناعى . ثم جاءت الخطوة الهامة التالية التى تمثلت فى دخول الحكومة ، بما تمتلك من امكانيات مالية ضخمة ، فى ميدان العمل الصناعى ، واقامتها للعديد من المناطق الصناعية فى أنحاء مختلفة من البلاد ، بهدف توطين صناعات معينة فى هذه المناطق من ناحية ، واعادة توزيع السكان بطريقة متوازنة من ناحية أخرى .

ولعل أهم هذه المناطق الصناعية على الاطلاق « منطقة الشعيبة الصناعية » التى تقع الى الجنوب من مدينة الكويت ، وتبعد عنها حوالى خمسين كيلو مترا . وتعتبر هذه المنطقة رائدة النشاط الصناعى فى البلاد ، نظرا لما تقدمه من خدمات وتسهيلات صناعية للعاملين فى القطاع الصناعى . وتضم هذه المنطقة الصناعية الهامة ما يربو على ثلاثين مصنعا فى الوقت الحاضر . هذا بالاضافة الى ميناء تجارى خاص بالعمل الصناعى فيها ، ومحطتين لتوليد الكهرباء وتقطير مياه البحر لتزويد الوحدات الصناعية العاملة بالمنطقة بالطاقة الكهربية والمياه المقطرة بأسعار رمزية بهدف جذب صناعات جديدة الى المنطقة وتوطينها فيها .

من ناحية أخرى ، يبلغ عدد قوة العمل العاملة بالمنطقة المشار اليها حوالى عشرة آلاف عامل وموظف ، غالبيتهم من المهاجرين (٨٥٪) ، الذين نزحوا الى الكويت من أقطار عربية واجنبية متعددة . وتقترب نسبة العمالة المهاجرة بمنطقة الشعيبة الصناعية من نسبة الأيدى العاملة المهاجرة فى القطاع الصناعى ، بصفة عامة ، حيث تصل نسبة المهاجرين فى هذا القطاع الى حوالى (٩٠٪) من مجموع العاملين فيه . وعموما فان نسبة قوة العمل المهاجرة تزيد قليلا عن ثلاثة أرباع (٧٧٫٦٪) اجمالى قوة العمل فى البلاد ، كما تشير الى ذلك بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٠ .

وتتضح أهمية قوة العمل المهاجرة وفعاليتها فى حياة البلاد الاقتصادية

والاجتماعية حين نقارن نسبة قوة العمل الوافدة بنسبة شريحة السكان المهاجرين فى المجتمع الكويتى عموما : فقد بلغ عدد سكان الكويت فى عام ١٩٨٠ حوالى (١٣٥٥) ألف نسمة ، منهم (٧٩٣) ألف من المهاجرين أى أن نسبة السكان المهاجرين تصل الى (٥٩ ٪) من مجموع سكان البلاد . واذا كانت الأيدى العاملة المهاجرة تزيد قليلا عن ثلاثة أرباع قوة العمل فى البلاد ، وشريحة السكان المهاجرين تقل قليلا عن ثلاثة أخماس اجمالى السكان ، فانه يمكن القول ، ببساطة ، أن المهاجرين يلعبون دورا بالغ الأهمية . واذا كانت الأيدى العاملة المهاجرة تزيد قليلا عن ثلاثة أرباع قوة العمل فى البلاد ، وشريحة السكان المهاجرين تقل قليلا عن ثلاثة أخماس اجمالى السكان ، فانه يمكن القول ، ببساطة ، أن المهاجرين يلعبون دورا بالغ الأهمية فى حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن التصنيع ، بصفة خاصة ، يرتبط ارتباطا عضويا ووظيفيا بقوة العمل الوافدة فى الوقت الحاضر ، وربما على المدى البعيد أيضا .

ان الهجرة والتصنيع من العلامات البارزة فى تاريخ الكويت المعاصر : فظهور المجتمع الكويتى الحديث ، يرجع فى المقام الأول ، الى هذين العاملين الاقتصادى والديمجرافى ، وهما السبب فى التحولات الكبرى التى أصابت جميع أنساق هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فى العقود الثلاثة الماضية ، وعلى هذين العاملين يتوقف مستقبل البلاد الاقتصادى وتطورها الاجتماعى . وهنا يكمن سر اختيارى لهذه الدراسة العلمية التى تحاول أن تسبر غور العلاقة بين التصنيع والهجرة فى المجتمع الكويتى المعاصر من خلال الاجابة على الأسئلة الهامة الآتية : ما طبيعة العلاقة القائمة حاليا بين التصنيع والهجرة فى المجتمع الكويتى المعاصر ؟ وهل هذه العلاقة ذات طبيعة وظيفية تكاملية ، أم أنها علاقة غير وظيفية ، بمعنى أنها علاقة عابرة ومؤقتة وليس لها صفة الدوام والاستمرار ؟ وما مدى كفاءة قوة العمل الوطنية ومعدل مشاركتها فى العمل الصناعى ، بصفة خاصة ، والنشاط الاقتصادى ، بصفة عامة ؟ وهل تستطيع قوة العمل الوطنية المحلية أن تحل محل الأيدى العاملة المهاجرة فى المستقبل المنظور ؟ ثم ما هو الدور

الذى يمكن أن تلعبه قوة العمل الوافدة فى مستقبل البلاد الاقتصادى والصناعى، بصفة خاصة ؟ .

وفى غمار السعى وراء الاجابة على هذه الأسئلة الهامة ، بطريقة منهجية وموضوعية ، تتكشف لنا اهمية هذه الدراسة من الناحيتين القومية والعلمية .

الأهمية القومية للدراسة :

(أ) تقدم هذه الدراسة للجهات الحكومية المشرفة على القطاع الصناعى فى المجتمع الكويتى أساسا علميا يمكن الاعتماد عليه فى التخطيط للسياسة السكانية والأيدى العاملة فى القطاع الصناعى ، بصفة خاصة .

(ب) يتطلب التحول الاقتصادى والاجتماعى السريع فى المجتمع الكويتى الاهتمام بالدراسة الميدانية التى تتناول مشكلات العمل الصناعى ، والمعوقات التى تعترض طريقه ، وهذه الدراسة مجرد محاولة فى طريق تحقيق هذا الهدف القومى .

(جـ) يعد البحث العلمى فى مجال التنمية الصناعية من المحاولات القليلة فى المجتمع الكويتى ، رغم أنه يزخر بحصيلة من الظواهر الاجتماعية فى هذا الميدان . ولذلك فان الأمر يتطلب انفتاح الباحثين الاجتماعيين على مثل هذه الظواهر الهامة من أجل ربط النظريات السوسيولوجية بالواقع الاجتماعى، والاستفادة مما يترتب على ذلك من نتائج وملاحظات علمية فى تطوير العمل الصناعى فى البلاد . وهذه الدراسة محاولة فى هذا المجال .

الأهمية العلمية السوسيولوجية للدراسة :

(أ) تدخل هذه الدراسة فى مجال علم السكان وعلم الاجتماع الصناعى . وبالرغم من كثرة الأبحاث والدراسات العلمية فى هذه الميادين ، الا انها أجريت ، فى معظمها ، فى مناطق اوروبية وأمريكية ، ومن ثم فان نتائجها وتفسيراتها قد لا تصلح فى المجتمعات النامية ، نظرا لاختلاف الخلفيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فى تلك المجتمعات .

وتعد هذه الدراسة محاولة لتقديم تفسير علمى موضوعى لآثار التصنيع والحراك الجغرافى المتمثل فى الهجرات الخارجية ، كما تعكسها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادى للمجتمع الكويتى المعاصر ، بوصفه يدخل ضمن مجموعة المجتمعات النامية .

(ب) ولا مراء فى ان مشكلات الهجرة والتصنيع من القضايا البالغة الأهمية فى المجتمعات النامية ، اذ يتوقف المستقبل الاقتصادى والاجتماعى لهذه المجتمعات على مقدار ما يتوافر لقادتها من فهم وتناول علمى لهذه المشكلات . ومن ثم فان أية محاولة علمية فى هذه المجالات تعد اسهاما منهجيا يضع تلك القضايا الهامة فى اطارها الصحيح ويوجهها لما فيه مصلحة شعوب تلك المجتمعات .

(جـ) تهدف هذه الدراسة الى الوصول الى استخلاصات وقضايا عامة بصدد العلاقة بين الهجرة والتصنيع ، هذا بالاضافة الى اختبار بعض الفروض التى تمثل فى مجموعها مشكلة علمية تهتم بدراستها بعض العلوم الاجتماعية مثل علم السكان وعلم الاجتماع الصناعى .

الفروض التى تزمع هذه الدراسة اختبارها :

(أ) الفرض العام :

يرتبط التصنيع والهجرة ارتباطا عضويا وطرديا بالتغير الاجتماعى فى المجتمع الكويتى المعاصر .

(ب) الفروض الجزئية :

الفرض الأول : العوامل التى تجبر المهاجر على النزوح أقوى من العوامل التى تجذبه الى مكان اقامته الجديد .

الفرض الثانى : العامل الاقتصادى هو العامل المسيطر والأكثر اهمية بالنسبة الى عوامل الهجرة فى المجتمع الكويتى .

الفرض الثالث : الشباب العازب اكثر الفئات السكانية ميلا الى الهجرة .

الفرض الرابع : يرتبط التكيف الاجتماعى للمهاجر ارتباطا طرديا بطول مدة اقامته ، ودرجة رضائه عن المهنة التى يزاولها ، فى المجتمع الجديد .

الفرض الخامس : يضعف احتمال تكيف المهاجر كلما كانت علاقاته القرابية والمهنية قوية مع موطنه الأصلى .

الفرض السادس : يزداد احتمال تكيف المهاجر كلما توافرت له تسهيلات الاقامة ، وفرص الحصول على الجنسية ، فى المجتمع الجديد .

الفرض السابع : يميل العمال الصناعيون ، بصفة عامة ، والعمال الصناعيون من المهاجرين ، بصفة خاصة ، الى الأخذ بسياسة تنظيم الأسرة وتحديد النسل .

الفرض الثامن : يميل العمال الصناعيون ، بصفة عامة ، والعمال الصناعيون من المهاجرين ، بصفة خاصة ، الى تبنى نسق القيم الحضرى ، كالاقبال على التعليم ، والترشيد المهنى والمواظبة ، ومشاركة المرأة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ... الخ .

منهاجية الدراسة :

(أ) مجال الدراسة البشرى والجغرافى : تمثل مصانع البتروكيماويات التابعة لشركة صناعة الكيماويات البترولية النطاق الفيزيقى والمجال البشرى للدراسة الميدانية . وتقع هذه المصانع فى منطقة الشعيبة الصناعية الواقعة على بعد خمسين كيلو مترا الى الجنوب من مدينة الكويت . وتعتبر هذه المصانع من أهم الوحدات الصناعية القائمة فى المنطقة ، واكبر حجما من الناحيتين البشرية والتكنولوجية . وتعمل بالمصانع قوة عمل يقدر عددها بحوالى (١٦٥٠) عاملا وموظفا ، غالبيتهم العظمى من المهاجرين . ويغطى انتاجها من الأسمدة الكيماوية معظم أسواق بلدان الشرق الأوسط .

(ب) منهج الدراسة وادوات جمع البيانات : تأخذ هذه الدراسة بالاتجاه التكاملى الذى يقوم على المزاوجة بين التفسير الكمى والكيفى للظواهر الاجتماعية . ولذلك فقد اعتمدت الدراسة ، بصورة أساسية ، على عدد من مناهج البحث السوسيولوجى مثل المنهج الوصفى التحليلى ، والمنهج المقارن النقدى ، والمنهج الاحصائى التحليلى ، فضلا عن بعض أساليب البحث الأنثروبولوجى كالملاحظة المباشرة والاستعانة بالاخباريين . فالظواهر الاجتماعية متشعبة ومتعددة الجوانب ، ومن ثم فلابد من تناولها من خلال مناهج متعددة حتى يمكن فهمها فهما متكاملا .

وتستخدم الدراسة صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقى من الدراسة ، هذا بالاضافة الى تناول احصائى مقارن يتمثل فى الرجوع الى السجلات والتقارير والبيانات الرسمية . كما اهتمت الدراسة ، بصفة خاصة ، بالدراسات الوصفية التحليلية التى تناولت قضايا الهجرة والتصنيع فى المجتمع الكويتى المعاصر بطريقة مباشر أو غير مباشر .

(جـ) عينة البحث : حجمها وطريقة اختيارها وخصائصها :

لقد وقع اختيار الباحث على أسلوب العينة العشوائية المنتظمة random sampling by selection at regular intervals بوصفها من أكثر الطرق انتشارا فى العلوم الاجتماعية ، ونظرا لسهولة اختيار مفرداتها ، حيث يتم اختيار الوحدة الأولى فى العينة اختيارا عشوائيا . ثم يمضى الباحث فى اختيار بقية المفردات أو الحالات ، مراعيا انتظام المسافة بين وحدات الاختيار . وبعد أن استقر الرأى على طريقة اختيار العينة ، قام الباحث بحصر عدد العاملين فى مصانع البتروكيماويات التابعة لشركة صناعة الكيماويات البترولية من واقع السجلات الرسمية للشركة ، فوجد أن عددهم يصل الى (١٦٥٠) عاملا وموظفا . وقد تم اختيار العينة بنسبة (١٠٪) من اجمالى العاملين بالشركة . وعلى هذا يكون حجم العينة (١٦٥) حالة : منها (١٤٠) حالة تمثل العاملين بوحدة الأسمدة الكيماوية ، و (٢٥) حالة تمثل المشتغلين فى وحدة الملح والكلورين .

وبعد أن تم تحديد عدد الأفراد الذين يمثلون وحداتهم الانتاجية فى عينة البحث ، قام الباحث باختيار هؤلاء الأفراد من واقع الكشوف والسجلات الرسمية وفق تسلسل الأسماء فى تلك الكشوف وعلى أساس عشوائى ، مع الأخذ فى الاعتبار انتظام المسافات بين حالات الاختيار . وحين قام الباحث بمراجعة البيانات فى صحائف الاستبيان بعد استيفائها ، اتضح أن هناك (١٥) صحيفة لم تنطبق عليها المحكات الموضوعة للصدق والثبات ، ولذلك فقد تم استبعادها . وعلى هذا فان حجم عينة البحث قد أصبح ، فى نهاية الأمر ، (١٥٠) حالة فقط ، اى بنسبة (٩٪) تقريبا ، وهى نسبة لا بأس بتمثيلها لمجتمع الدراسة الأصلى .

نتائج الدراســة

أولا : الملامح العامة للنظام الاجتماعى ــ الاقتصــادى فى المجتمع الكويتى المعاصر :

لقد أصبح واضحا من هذه الدراسة أن النظام الاجتماعى ــ الاقتصادى فى المجتمع الكويتى المعاصر يعتمد الى حد كبير عــلى علاقاته مع العالم الخارجى . ويتجلى هذا الاعتماد فى عدة أمور نجمل اهمها فيما يلى :

(أ) العمالة الخارجية : تشكل الأيدى العاملة الوافدة حوالى (٧٧٪) من اجمالى قوة العمل العاملة فى البلاد . وتمثل قوة العمل المهاجرة نحو (٨٠٪) من مجموع الأيدى العاملة فى مصانع شركة صــناعة الكيماويات البترولية . موضع دراستنا الميدانية ومجالها البشرى .

(ب) الصناعة النفطية : ومما يزيد من تبعية الاقتصاد الكويتى واعتماده على العالم الخارجى أن هذا الاقتصاد يقوم على مصدر واحد تقريبا هو النفط وموارده المالية التى تتأثر الى حد كبير بالسياسات الدولية والمتغيرات واكتشاف مصادر بديلة للطــاقة .

(جـ) الاستثمارات المالية الخارجية : تمتلك الكويت عشرات المليارات

من الدولارات المستثمرة فى الأسواق الخارجية وخاصة فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

(د) التجارة الخارجية : يأتى القطاع التجارى الكويتى فى المرتبة الثانية ، بعد القطاع النفطى ، بالنسبة للدخل القومى . ويعتمد القطاع التجارى اعتمادا شبه كلى على التبادل التجارى الخارجى ، حيث تزخر الأسواق المحلية بالسلع والبضائع الواردة من معظم بلدان العالم . ورغم التغيرات التى حدثت فى مجال صناعة النفط منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . تلك التغيرات التى قلبت ميزان القوى لصالح الدول المنتجة للنفط من ناحية التحكم فى أسعاره ومعدلات انتاجه ، الا أن السوق العالمى لا يزال يؤثر بدرجة قوية على الصناعة النفطية التى قد تتأثر سلبيا بالتغيرات التكنولوجية أو اكتشاف مصادر بديلة للطاقة . والأهم من هذا كله أن اعتماد مجتمع ما ، كالمجتمع الكويتى ، على مصدر وحيد للدخل القومى ، كالصناعة النفطية ، هو فى حد ذاته نقطة ضعف لا يمكن تجاهلها ، ذلك لأن أهم مقومات هذه الصناعة هو النفط الذى هو مادة غير متجددة وقابلة للنضوب ولا يمكن الرجوع اليها فى بناء اقتصاد قومى وطيد الأركان .

ثانيا : التصنيع فى المجتمع الكويتى : مقوماته وخصائصه ومعوقاته :

وقد أدركت الكويت مخاطر الاعتماد على مصدر وحيد للدخل القومى ، فاتجهت ، منذ عقدين من الزمان ، الى التنمية الصناعية وتطوير الصناعات واستحداث المناطق الصناعية واصدار التشريعات الصناعية المنشطة للعمل الصناعى ، من أجل استثمار مواردها الطبيعية وتنويع مصادر دخلها القومى وتوسيع القاعدة الصناعية فى البلاد .

ومن خلال مناقشة وتحليل حركة التصنيع والتنمية الصناعية فى الفصل الثالث من هذه الدراسة اتضح أن لدى الكويت امكانيات كبيرة للتصنيع . ويأتى فى المرتبة الأولى من هذه الامكانيات توافر رأس المال بكميات هائلة لدرجة أن الاقتصاد الوطنى غير قادر الآن على استيعاب الأموال الفائضة لدى الحكومة ومدخرات الأفراد ، ولهذا السبب تتجه هذه الأموال الى

الأسواق الأوروبية والأمريكية من أجل استثمارها هناك . ويأتى فى المرتبة الثانية النفط الذى يتوافر بكميات هائلة يمكن أن تستمر لمدة خمس وسبعين سنة قادمة طبقا لمعدلات الانتاج الحالية . ويعتبر النفط من أهم مقومات التصنيع فى الوقت الحاضر ، ذلك لأنه يمكن استخدامه كطاقة محركة وكمادة خام تقوم على مشتقاتها عشرات الصناعات البترولية . ثم يأتى بعد ذلك الغاز الطبيعى وموارد البحر الطبيعية وما يمكن أن تقوم عليها من صناعات متعددة كالصناعات التى تقوم على املاح البحر وصناعة تعليب الأسماك والروبيان (الجمبرى) وتجميدها ، وصناعة السفن . هذا الى جانب توافر بعض الخامات المقلعية فى جنوب البلاد ، مما يتيح الفرصة امام تطور صناعة مواد البناء . ومن المحتمل أن تكتشف المسوح الجيولوجية الحالية موارد جديدة للثروة الطبيعية لم تكن فى الحسبان .

وغنى عن البيان أن النقص فى موارد الثروة الطبيعية لم يعد يشكل عقبة كبيرة فى طريق التنمية الصناعية ، خصوصا فى مجتمع ، كالمجتمع الكويتى ، الذى تتوافر فيه كميات هائلة من رأس المال بحيث لا يستطيع الاقتصاد المحلى استيعابه واستثماره فى الوقت الحاضر . فمن الممكن استيراد الخامات اللازمة للصناعة من الخارج كما تفعل الآن دول عديدة مثل اليابان وسويسرا وسنغافورة وغيرها . ويلاحظ العلامة آرثر لويس ، فى هذا السياق ، أن نقص الموارد لا يشكل عقبة فى طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية، وأن الأساس الأول للاختلاف بين الدول الفقيرة والدول الغنية يكمن فى أن الأولى لا تستغل ثرواتها الطبيعية استغلالا كاملا يعود عليها بالربح والثروة والسمعة الطيبة ، فى حين تكافح الدول النامية وتكد من أجل استثمار كل شبر من أراضيها وكل مورد من مواردها الطبيعية . ولذلك فهو يرى أن السبب الأول للفقر والتخلف يكمن فى سوء استغلال الموارد الطبيعية وليس فى قلة تلك الموارد وندرتها . ولا ريب فى أن الكويت لم تتمكن حتى الآن من حصر مواردها الطبيعية حصرا شاملا ، مع أن متطلبات التنمية الصناعية والتطور الصناعى تستلزم حصر تلك الموارد والاستفادة منها فى عمليات التنمية والتوطن الصناعى ، ذلك لأن اكتشاف موارد طبيعية جديدة قد

يعطي دفعة قوية للصناعة الكويتية ، ويفتح أمامها آفاقا جديدة لم تخطر على البال .

ومن خلال استعراض الصناعات القائمة في البلاد وتحليلها ، نستطيع ان نسجل الملاحظات **الآتية على الهيكل الصناعي القائم في الوقت الحاضر :**

(أ) أن الطابع الغالب على الصناعات الكويتية هو طابع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي يتدنى فيها عنصر المخاطرة ، وتهدف الى الربح السريع . وقد يرجع ذلك الى حداثة عهد الصناعة الكويتية ، وصغر حجم السوق المحلية ، وميل المستهلكين الى السلع الأجنبية المستوردة .

(ب) تمثل الصناعات الحرفية نسبة عالية في الهيكل الصناعي الكويتي . وهذا هو السبب الذي من أجله تحتل ورش اصلاح السيارات وأعمال الصيانة والتصليح للأجهزة والمعدات المختلفة المرتبة الأولى في قائمة الصناعات المحلية سواء من حيث عدد المؤسسات أو عدد العمال المشتغلين فيها ، أو من حيث رأس المال المستثمر فيها .

(ج) أن السمة الغالبة على المؤسسات الصناعة الكويتية هي سمة المؤسسة صغيرة الحجم . وهذا راجع الى غلبة الطابع الاستهلاكي المحلي ، وضيق السوق المحلية ، وقلة الصناعات الموجهة الى الأسواق الخارجية .

(د) غلبة نسبة العمال غير الكويتيين (المهاجرين) على العمال الكويتيين ، فقد أشارت بيانات الاحصاء الصناعي لعام ١٩٦٦ الى أن ما يقرب من (٩٥ ٪) من جملة الوظائف في الصناعات التحويلية يشغلها عمال مهاجرون . وتشكل العمالة الوافدة ، في الوقت الحاضر ، نحو اربعة اخماس الأيدي العاملة في القطاع الصناعي والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، حيث تصل نسبتها الى حوالي (٧٧٪) من اجمالي الأيدي العاملة في البلاد .

(هـ) يتجه القطاع الصناعي الى التنظيم والتخطيط والصناعات التصديرية :

قبل عام ١٩٦٥ ، لم يكن هناك تخطيط صناعي بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح : فقد كانت المؤسسات الصناعية تقوم على الارتجال وتحقيق اهداف قصيرة الأجل ، ولذلك فقد انحصرت وظيفة تلك المؤسسات في انتاج سلع يتزايد الطلب عليها في السوق المحلية ، وكان كل ما أمكن للرأسمال الوطني الخاص أن يسهم به في القطاع الصناعي مجموعة ورش صيانة السيارات وتصليحها ، ومصانع المشروبات الغازية وبعض الصناعات الاستهلاكية الأخرى التي يتدنى فيها معدل المخاطرة الى ادنى حد ممكن . هذا بالاضافة الى أن الرأسمال الوطني الخاص كان ولا يزال ، يفضل الاستثمار في المضاربات والأسهم والسندات وتجارة الأراضي والعقارات على الاستثمار في القطاع الصناعي ، وتحمل المخاطرة التي ينطوي عليها التصنيع بمعناه الواسع .

وازاء هذه الأوضاع المعطلة للتنمية الصناعية ، كان لابد من أن تتحمل الحكومة مسئوليتها في تنظيم القطاع الصناعي والاشراف عليه والاسهام في عمليات التنمية الاقتصادية . فصدر قانون الصناعة في عام ١٩٦٥ . وقد اشتمل هذا القانون على تشريعات وأحكام استهدفت تشجيع الصناعة وحمايتها من منافسة الصناعات الأجنبية عن طريق منح رجال المال والأعمال الكويتيين تسهيلات صناعية واسعة والحماية الجمركية واسهام الحكومة في الأبحاث والدراسات العلمية التي يقوم بها أصحاب المشاريع الصناعية الجديدة . وبعد صدور هذا القانون بسنوات قليلة ظهر الى حيز الوجود البنك الصناعي الذي لعبت الحكومة دورا بارزا في قيامه ورأسماله . هذا بالاضافة الى اسهام الحكومة في العديد من الشركات والمشاريع الصناعية . فقد بلغ نصيبها في هذه المجالات الصناعية ما يقرب (٣٧٪) من اجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة . .

ورغم الجهود الحكومية في التنمية الصناعية وتطوير القاعدة الصناعية في البلاد، فان معدلات أسهام القطاع الصناعي في الدخل القومي لا تزال محدودة للغاية . فهذه المعدلات لا تتجاوز (٤٪) فقط من اجمالي الدخل القومي ، اذا ما استثنينا نصيب القطاع النفطي في الناتج القومي الاجمالي . وترجع هذه

المشاركة المحدودة والهامشية للقطاع الصناعي في الدخل القومي الى مجموعة متكاملة من المعوقات البنائية نجملها في العوامل الآتية :

(أ) افتقار الحكومة الى سياسة واضحة واستراتيجية محددة للتنمية الصناعية :

بالرغم من التشريعات الصناعية ودعم الحكومة للقطاع الصناعي ومشاركتها في عدد من المشاريع الصناعية ، الا أنه لا توجد سياسة واضحة واستراتيجية محددة للعمل الصناعي . وهناك بعض المؤشرات الدالة على وجود مثل هذه السياسة وتلك الاستراتيجية للتنمية الصناعية . ومن هذه المؤشرات أن الحكومة تضع بعض الخطط الخمسية للتنمية ثم تعدل عنها ولا تقوم بتنفيذها . فقد وضعت الحكومة ، على سبيل المثال ، خطة للتنمية للأعوام ١٩٧٦/١٩٨٠ ، ولكنها لم تنفذها حتى الآن . وهناك بعض الدلائل على أن الحكومة تتجه الى تحويل البلاد الى مركز مالي دولي بدلا من توسيع القاعدة الصناعية وتطوير القطاع الصناعي . وربما كان الدليل على هذه الرغبة زيادة الاستثمارات المالية الحكومية في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة : فقد ازدادت تلك الاستثمارات من ٧٠ مليون دينار في علم ٥٩/١٩٦٠ الى (٥٠٧) مليون دينار في العام المالي ٧٠/١٩٧٣ ، أي أنها تضاعفت اكثر من سبع مرات في هذه الفترة الأخيرة ، وهي الآن تربو على مليارى دينار كويتي .

وتعكس هذه الزيادة في معدلات الاستثمار الخارجي تردد الحكومة في الاتجاه بقوة الى التصنيع والتوغل في عملياته ، ذلك لأنها قد تعتقد أن عائدات تلك الاستثمارات تضمن لها دخلا ثابتا تستطيع أن تواجه به أي نقص في موارد النفط المالية في المستقبل . وربما كان السبب الحقيقي الكامن وراء هذا التردد خوف الحكومة من زيادة اعداد قوة العمل المهاجرة نتيجة للتوسع في برامج التنمية الصناعية ، ذلك لأن هذه الزيادة سوف تؤدي الى المزيد من اختلال التركيب السكاني لصالح العناصر الوافدة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان التوغل في عمليات التصنيع وتوسيع القاعدة الصناعية

سوف يترتب عليه ظهور طبقة عمالية قد تتبنى ايديولوجيات وفكر سياسى لا ترضى عنه الحكومة . ومما يضاعف هذه المخاوف أن التوسع فى عمليات التنمية الصناعية سوف يزيد حتما عدد قوة العمل المهاجرة التى تصل نسبتها حاليا فى القطاع الصناعى ما يقرب من (٨٥٪) من مجموع الأيدى العاملة فى هذا القطاع .

(ب) نقص الخبرات الفنية والقيادات الادارية :

ويرجع السبب فى نقص تلك الكوادر الفنية والادارية الى قلة عدد السكان فى المجتمع الكويتى . وهذا العامل الديموجرافى يعتبر ، فى حد ذاته ، من أظهر العقبات التى تعترض بناء اقتصاد قومى متكامل . وهناك عامل ثقافى لا يقل عن العامل السكانى أهمية فى هذا المجال . ويتمثل هذا العامل الثقافى فى عدم اقبال معظم الشباب الكويتى على الأعمال اليدوية والمهن الحرفية بسبب النظرة المتدنية الى تلك الأعمال والحرف التى يبدو أنها غير مقبولة اجتماعيا . فقد لوحظ أن المؤهلين فى المجالات الفنية والمهنية يفضلون الاشتغال فى الأعمال الكتابية والادارية .

(ج) صغر حجم السوق المحلية :

يبدو أن سوق الكويت صغيرة الحجم ، وهذا يرجع الى سببين : أولهما ، قلة عدد السكان ، اذ أن عدد السكان لا يتجاوز (١ر٣) مليون نسمة فى الوقت الحاضر . وثانيهما : منافسة البضائع والسلع المستوردة للمنتجات المصنوعة محليا منافسة قوية وغير متكافئة ، ذلك لأن الصناعة فى الكويت حديثة العهد نسبيا وتحتاج الى نوع من الحماية الجمركية وبعض التسهيلات والمساعدات الحكومية الأخرى فى الوقت الحاضر على الأقل .

(د) عدم كفاية القطاع الزراعى للوفاء باحتياجات الانتاج الصناعى وتوفير المواد الغذائية للسكان ، وخاصة العمال الصناعيين . وهذا يقتضى أن تحاول الحكومة توسيع قاعدة القطاع الزراعى بشتى السبل حتى يمكن أن يسهم بدور ايجابى فى التنمية الصناعية .

(هـ) عدم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة ، والمحتمل وجودها ، استغلالا كاملا يساعد على اقامة قاعدة عريضة بحيث يمكنها أن تجنب البلاد مخاطر اعتمادها على الصناعة النفطية كمصدر رئيسى لدخلها القومى . ويقتضى ذلك العمل المتواصل لاستكشاف مصادر جديدة للثروة الطبيعة ، واستغلال الموارد الحالية استغلالا أكثر اتساعا وعمقا ، والمضى قدما فى تطوير الصناعات القائمة ، واستثمار الغاز الطبيعى صناعيا وتجاريا على نطاق واسع .

ثالثا : التصنيع والتغير الاجتماعى :

وقبل ظهور البيئة الحضرية الصناعية التى افرزتها الصناعة النفطية ، لعبت العوامل الايكولوجية دورا بالغ الأهمية فى تنوع وتعدد المناشط الاقتصادية وتوزيع السكان فى المجتمع الكويتى التقليدى ، اعنى مجتمع ما قبل النفط ، فقد عمل السكان بالرعى والزراعة وصيد السمك والغوص على اللؤلؤ ثم التجارة البحرية (السفر) لكن هذه المناشط والأعمال السكانية أخذت تضمحل وتزول تدريجيا عن مسرح الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحل محلها مناشط اقتصادية واجتماعية حديثة تناسب البيئة الحضرية الصناعية الجديدة التى ظهرت بظهور الصناعة النفطية وتطورت بتطور عائداتها المالية بتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وكان لظهور هذا المورد الاقتصادى الحيوى الجديد انعكاسات بالغة الأهمية على حياة المجتمع التقليدى بجميع جوانبها الاقتصادية والثقافية والسكانية . فقد اصبح هذا المجتمع من أكثر مناطق العالم جذبا للهجرات الخارجية . وتضافرت القوى الاقتصادية المتمثلة فى الصناعة النفطية مع العوامل الديموجرافية المتمثلة فى الهجرات الخارجية فى خلق وصياغة المظاهر البنائية الحديثة للمجتمع الكويتى المعاصر .

رابعا : التصنيع والهجرات الخارجية :

وكان من الضرورى لتحقيق هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة فى تاريخ المجتمعات الصحراوية أن تعتمد البلاد على قوة العمل

المهاجرة القادمة من خـــارج المجتمع الكويتى فى تشـــغيل الآلات والمعدات التكنولوجية فى المؤسسات الاقتصادية والمشاريع الصناعية الحديثة ، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية ، والاسهام فى تكوين وتنظيم الأجهزة الادارية والمرافق العامة فى كل مناطق البلاد . وقد تركت هـــذه الهجرات الوافدة بصماتها الواضحة على التركيب السكانى وسوق العمل ونســـق القيـــم والعادات . وعلى هذا يمكن القول بأن الصناعة النفطية والهجرات الخارجية من أهم عوامل التغير الاجتماعى فى المجتمع الكويتى المعاصر .

ولعل أهم نتيجة أسفرت عنها هذه الدراسة فى هذا الصدد هى غلبة نسبة السكان المهاجرين على مثيلتها عند السكان الكويتيين . حيث بلغت نسبة المهاجرين حوالى (٥٣٪) من جملة السكان حسب بيانات التعداد العام للسكان فى عام ١٩٧٠ ، ثم ارتفعت هذه النسبة الى نحو (٥٧٪) فى تعداد السكان لعام ١٩٨٠ . وكان من نتيجة ذلك ان احتلت العمالة الوافدة حوالى ثلاثة أرباع المهن والوظائف (٧٤٪) التى تطلبها سوق العمل المحلى فى عام ١٩٧٠ ، وكذلك فى التعداد العام للسكان فى عام ١٩٨٠ .

خامسا : العمالة الوافدة ومستقبل الكويت الاقتصادى :

وتتضح أهمية قوة العمل المهاجرة وفعاليتها فى حياة البلاد الاقتصادية حين نقارن نسبة العمالة الوافدة بمثيلها لدى قوة العمل الوطنية : فقـــد وصلت معدلات الأيدى العاملة المهاجرة الى ما يقرب من ثلاثة أرباع (٧٤٪) اجمالى الأيدى العاملة فى البلاد فى عام ١٩٧٠ ، ثم ارتفعت هذه المعدلات الى ما يزيد قليلا عن ثلاثة أرباع (٧٧ر٦٪) مجموع قوة العمل الوافـــدة والوطنية فى عام ١٩٨٠ . وتزداد نسبة العمالة الوافدة فى بعض القطاعات الاقتصادية بصورة ملفتة للنظر ، الأمر الذى يشكل خللا واضحا فى توزيع الأيدى العاملة على المناشط الاقتصادية المختلفة . ففى القطاع الصناعى وحده يكاد يســـيطر العمال المهاجرون على الوظائف والمهن التى يتطلبها العمل الصناعى ، حيث تبلغ نسبة العمالة المهاجرة ما يقرب من (٨٥٪) من مجموع قوة العمل فى هذا القطاع الاقتصادى الحيوى .

واذا كانت الأيدى العاملة المهاجرة ما يقرب من ثلاثة أرباع قوة العمل فى المجتمع الكويتى ، وشريحة السكان المهاجرين تزيد عن نصف السكان فيه. فانه يمكن القول ، ببساطة أن المهاجرين يلعبون دورا بالغ الأهمية فى حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ويبدو دور قوة العمل الوافدة أكثر وضوحا فى القطاع الصناعى ، حيث تمثل العمالة الوافدة حجر الزاوية فى هذا القطاع الهام . وعلى هذا فان النتيجة المنطقية المترتبة على كل ذلك هى أن القطاع الصناعى ، بصفة خاصة ، يرتبط ارتباطا عضويا ووظيفيا بقوة العمل المهاجرة فى الوقت الحاضر ، وربما على المدى البعيد أيضـــا .

ومما يعزز هذا الارتباط أن معدلات مشاركة السكان الكويتيين فى قوة العمل الوطنية تكاد تكون ثابتة ولا تزيد عن (٢٠٪) فى المتوسط . فقد بلغت هذه المعدلات (٢٢٫٧٪) فى عام ١٩٥٧ ، ثم هبطت الى (١٩٫٥٪) فى تعداد السكان لعام ١٩٦٥ ، واستمرت فى الهبوط حتى وصلت الى (١٨٫٨٪) فى عام ١٩٧٠ ، ثم ارتفعت قليلا فوصلت الى (١٩٫٤٥٪) فى تعداد عام ١٩٧٥ . ومعنى هذا أن معدل مشاركة السكان الكويتيين فى قوة العمـــل الوطنية لا تغطى احتياجات مشروعات التنمية الجديدة وتوسيع القـــاعدة الصناعية فى البلاد ، وان الاعتماد على قوة العمل المهاجرة ســـوف يبقى قائما فى الحاضر وعلى المدى البعيد أيضا . وبعبارة أخرى : ان حجم قوة العمل الوطنية فى الوقت الحاضر ، ومعدل مشاركة السكان الكويتيين فى قوة العمل المحلية يدعمان القول بأن امكانية احلال الأيدى العاملة الوطنيـــة محل العمالة الوافدة فى الوقت الحاضر أو المستقبل القريب هى فكرة خيالية لا صلة لها بالواقع الموضوعى ، وان اقصى ما يمكن تحقيقه فى هذا المجال ، فى المدى القريب أو المتوسط ، زيادة معدلات اسهام السكان الكويتيين فى قوة العمل الوطنية بحيث تغطى تلك الزيادة احتياجات التنمية الاقتصـــادية من الأيدى العاملة فى الوقت الحاضر والمستقبل المنظور .

وتحتاج زيادة مشاركة الســـكان المحليين فى قوة العمل الوطنية عملا متواصلا وجهودا مكثفة من قبل الجهات المسئولة عن تخطيط القوى العاملة ، ذلك لأن هناك مجموعة متكاملة ومتفاعلة من العوامل البنائية الاجتماعية التى

تمسر انخفاض معدلات المشاركة ، وتعترض طريق تنمية الموارد البشرية .
ونجمل تلك العوامل فى الأمور الثلاثة الآتية :

(أ) عوامل اجتماعية ثقافية تقف فى وجه مشاركة المرأة فى قوة العمل الوطنية ، بصفة خاصة ، والعمالة الوافدة ، بصفة عامة . فقد بلغت نسبة مشاركة قوة العمل النسائية فى اجمالى العمالة فى البلاد نحو (٢ر٥ ٪) فى عام ١٩٥٧ ثم ارتفعت هذه النسبة الى (١١ ٪) فى عام ١٩٧٥ . وبالنسبة للمرأة الكويتية فان معدل مشاركتها فى قوة العمل الوطنية قد وصل الى (٠ر٧ ٪) فى عام ١٩٥٧ ، ثم ارتفع هذا المعدل الى (٢ر١ ٪) من جملة الاناث البالغات فى عام ١٩٧٠ . ويتضح من هذه المعدلات غياب العنصر النسائى الكويتى ، بصفة خاصة ، عن العمل الصناعى والاجتماعى .

(ب) ارتفاع معدلات الاعالة dependence ratio : توجد نسبة عالية من الأفراد دون سن الخامسة عشرة ، وقد وصلت هذه النسبة الى (٤٦ ٪) من اجمالى السكان فى تعداد عام ١٩٧٥ . وهذا يعنى أن نصف السكان تقريبا لا يسمح لهم صغر السن بالانخراط فى الأعمال المنتجة اقتصاديا واجتماعيا . وترتفع نسبة الاعالة بشكل ملحوظ لدى شريحة السكان الكويتيين ، نظرا لارتفاع معدلات المواليد وانخفاض نسبة الوفيات لديها ، حيث تصل هذه النسبة الى (٥٧ ٪) لدى الكويتيين وحدهم .

(جـ) ارتفاع نسبة الأفراد غير النشيطين اقتصاديا ، اى الأفراد الذين هم فى سن العمل والانتاج ولكنهم لا يعملون لأسباب مختلفة أهمها التعليم الثانوى والجامعى . وترتفع معدلات هذه الفئة غير المنتجة بين السكان الكويتيين بصفة خاصة ، حيث تصل هذه المعدلات عندهم الى اكثر من ٥٨ ٪ فى حين وصلت تلك المعدلات الى (٤٢ ٪) من اجمالى السكان فى البلاد فى نفس العام . ويرجع ارتفاع هذه النسبة لدى الكويتيين الى التعليم الثانوى والجامعى ووجود فئة من السكان تعيش على بدلات الايجار والمضاربات وتجارة الأسهم والسندات .

سادسا : نتائج واستخلاصات الدراسة الميدانية :

تم اختيار شركة صناعة الكيماويات البترولية ، احدى المؤسسات الصناعية الكبرى فى منطقة الشعيبة الصناعية ، لتكون موضوع الدراسة الميدانية ومجالها البشرى . وقد استهدفت الدراسة الميدانية التعرف على تأثير العمل الصناعى على سلوك العمال الصناعيين من خلال بعض الفروض الموضوعة لهذا الغرض . وعلاوة على ذلك فان من بين أهداف هذه الدراسة الميدانية الوقوف على أحوال العمال الصناعين المهاجرين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ومحاولة الوصول الى الاستخلاصات او تعميمات فى تلك المجالات . ونحاول الآن أن نجمل أهم النتائج والاستخلاصات التى أسفرت عنها هذه الدراسة فيما يلى :

١ ــ دوافع الهجرة وخصائص المهاجرين :

اتضح من الدراسة الميدانية أن العمال المهاجرين يمثلون الغالبية العظمى (٧٩٫٣٪) من الأيدى العاملة بالشركة ، موضوع الدراسة الميدانية ومجالها البشرى . وهذه النسبة توضح بجلاء الى أى مدى يعتبر التصنيع مسئولا عن جذب عدد كبير من المهاجرين الى المناطق الصناعية أو المناطق التى تسير فى طريق التنمية الصناعية . ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن هذه النسبة تقترب كثيرا من نسبة الأيدى العاملة الوافدة فى القطاع الصناعى بصفة عامة .

وقد تبين من الدراسة أن الغالبية العظمى من العمال المهاجرين (٨٢٪) كانت اعمارهم عند الهجرة تتراوح ما بين (١٥ ــ ٢٩) عاما ، مما يعنى أن فئات العمر الشابة تميل الى الهجرة اكثر من باقى الفئات العمرية الأخرى فى المجتمع المصدر للمهاجرين . وكان الدافع الأساسى للهجرة فى هذا البحث الميدانى هو الحصول على عمل واجر منتظمين وتحسين الحالة المادية (٨٣٫١٪) وهذه النتيجة تدل دلالة واضحة على ان جذب المناطق الصناعية ، او المناطق السائرة على طريق التنمية الاقتصادية والصناعية ، يرجع ، فى الأساس ، الى توافر فرص العمل فيها ، ولذلك فان من الممكن ان نقول بأن العامل الاقتصادى هو العامل الأكثر اهمية فى الهجرة الى المجتمع الكويتى .

وقد اتضح من هذه الدراســــة الميدانية أن ما يقرب من ثلاثة أرباع العمال المهاجرين كانوا عزابا ، أى غير متزوجين عند نزوحهم من الموطن الأصلى الى المجتمع الكويتى . وهذا يعنى أن الشباب العازب أكثر الفئات السكانية ميلا الى الهجرة فى المجتمعات الطاردة للمهاجرين . وليس فى هذا الاستخلاص ما يثير الدهشة فالأفراد غير المتزوجين ، فى المجتمع الطارد للمهاجرين ، أكثر حرية وأقل ترددا من الأفراد الآخرين من المتزوجين ، فى تجريب حياة جديدة والبحث عن فرص جديدة للعمل سواء داخل المجتمع أو خارجه . وهذه الخصائص المميزة للعمال المهاجرين تعكس ، دون ريب ، الطابع الاصطفائى للهجرة بصفة عامة . وبعبارة أكثر وضوحا : المهاجرين ليسوا مجرد عينة مختارة بطريقة عشوائية من موطنهم الأصلى ، وهــم ليسوا مجرد اضافة عشوائية الى سكان المجتمع المضيف ، ذلك لأنهم يمتازون بصفات بيولوجية وخصائص اجتماعية وثقافية وسمات سيكولوجية تميزهم عن كل من سكان الموطن الأصلى وسكان المجتمع الجديد .

٢ ـــ العمال المهاجرون والتكيف الاجتماعى :

اتضح من هذه الدراسة الميدانية أن ما يقرب من ثلاثة أرباع العمال المهاجرين قد أقاموا فى البلاد مدة تزيد عن خمس سنوات وأن ما يزيد عن نصف هؤلاء العمال (٥٤ر٦ ٪) قد أقاموا مدة لا تقل عن عشر سنوات . وهذه دلائل هامة على ميل هؤلاء العمال الى التوطن والاستقرار فى المجتمع الجديد . كما تبين أن أكثر من نصف العمال المهاجرين يشعرون بالرضـــا عن المهن التى يزاولونها فى الشركة ، وأن ما يقرب من ثلثى هؤلاء العمال (٦٢ ٪) لديهم علاقات اجتماعية تبعث على الرضا والقبول سواء مــع زملائهم العمال أو المشرفين على عمليات الانتاج الصناعى . وتلك مؤشرات هامة على ميل هؤلاء العمال واستعدادهم النفسى للاستقرار والاقامة الطويلة فى المجتمع الجديد ، خصوصا بعد أن اتضح أن هناك علاقة موجبة بين الرضا عن المهنة والاقامة الطويلة فى المجتمع المضيف .

ومن الدلائل القوية على ميل هؤلاء العمال الى الاستقرار ورغبتهم فى

التوطن فى المجتمع الكويتى أن ما يزيد عن ثلاثة أخماس (٦٢٫٢٪) العمال المهاجرين قد اشاروا الى أنهم يخططون للاقامة أطول مدة ممكنة فى البلاد ، ويبدو أن العوامل الكامنة وراء هذا التخطيط ترجع الى طول مدة الاقامة والرضا عن المهنة المتمثل فى الأجور والمرتبات المرتفعة نسبيا بالقياس الى مثيلاتها فى الوطن الأصلى ، والعلاقات الطيبة مع الزملاء من العمال والمشرفين ، فضلا عن أن نسبة عالية (٧٤٪) من العمال تعمل فى الشركة فى وظائف تتفق مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم العلمية . وعلى هذا يمكن القول بأن طول مدة الاقامة والرضا عن المهنة من العوامل الميسرة للاستقرار والتوطن فى المجتمع الجديد أى أن طول مدة الاقامة والرضا عن المهنة هما دالة Function الميل الى التوطن والتكيف الاجتماعى فى المجتمع المضيف .

علاقات العمال المهاجرين مع الموطن الأصلى :

يبدو أن علاقات العمال المهاجرين مع الأهل والأقارب ، وكذلك ارتباطاتهم المهنية ، فى الموطن الأصلى لا تزال قوية نسبيا . فقد أوضحت هذه الدراسة أن ثلاثة اخماس العمال تقريبا (٥٩٫٦٪) يتبادلون الزيارات مع الأهل والأقارب فى الموطن الأصلى ، وأن حوالى ثلث هؤلاء العمال يتصل بالأهل عن طريق تبادل الرسائل ، فى حين توجد نسبة صغيرة من العمال (٨٫٤٪) تتبادل الهدايا مع الأهل والأقارب فى بلادهم الأصلية .

من ناحية أخرى ، تبين من الدراسة أن نصف العمال المهاجرين تقريبا (٥٢٪) يمتلك مسكنا أو عقارا فى الموطن الأصلى ، وأن نحو ربع العمال (٢٦٪) لا يمتلك اى مسكن أو عقار ، ولكنه يفكر فى الامتلاك ، فى الموطن الأصلى ، وأن بقية العمال (٢٢٪) لا تمتلك مسكنا أو عقارا ، ولا تفكر فى ذلك فى الوقت الحاضر ، وفيما يتعلق بالمساعدات والالتزامات المالية تجاه الأهل والأقارب فى الموطن الأصلى فقد أوضحت الدراسة أن حوالى نصف العمال لديهم التزامات مالية نحو الأهل والأقارب فى الموطن الأصلى ، وأن ثلث العمال تقريبا (٣١٪) يقدمون مساعدات مالية للأهل والأقارب فى بلاد أخرى . وتلك مؤشرات هامة تدل على استمرار علاقات العمال المهاجرين من محيطهم الأصلى .

وقد انعكست تلك العلاقات على استقرار العمال المهاجرين ودرجة اندماجهم فى المجتمع المضيف . فالملاحظ أن هناك شعورا عاما بعدم الاستقرار لدى معظم العمال المهاجرين سواء من ناحية الوظائف التى يباشرونها أو فى حياتهم فى البلاد بصفة عامة . ويبدو أن هذا الشعور بعدم الاستقرار هو الذى دفع هؤلاء العمال الى الاستمرار فى علاقاتهم مع الموطن الأصلى ، ذلك لأن نسبة لا بأس من العمال تشعر بأنها غير مرغوبة من قبل سكان البلاد الأصليين (٣٦٪) ، وهناك نسبة لا بأس بها من العمال المهاجرين (٢٧٪) لا تدرى حقيقة شعور الكويتيين نحوها . وبالاضافة الى كل هذا فان العمال الذين يشعرون بالاستقرار التام فى حياتهم فى البلاد لا تزيد نسبتهم عن (٦ر٧٪) من اجمالى العمال المهاجرين ، أما بقية العمال فان شعورهم بالاستقرار يتراوح بين الشعور بالاستقرار الى حد ما (٣ر٤٠٪) وعدم الشعور بالاستقرار (٤ر٤٥٪) ، وعدم معرفة حقيقة شعورهم فى هذا الخصوص (٦ر٧ ٪) .

ومن الواضح أننا نواجه الآن معادلة غاية فى الصعوبة تتمثل فى ميل العمال المهاجرين ورغبتهم فى الاستقرار رغم استمرار علاقاتهم القرابية والمهنية والاقتصادية مع الموطن الأصلى ، ثم ان هذه الرغبة فى الاستقرار والتكيف لم تتحقق فى دنيا الواقع رغم طول مدة الاقامة والرضا عن المهنة لدى معظم العمال المهاجرين . وتزداد صعوبة حل المعادلة اذا علمنا أن الخلفيات الثقافية لدى معظم هؤلاء العمال تكاد تتطابق مع المظاهر الثقافية فى المجتمع الجديد . فهل ترجع هذه الحالة من عدم الاستقرار الى استمرار علاقات العمال المهاجرين مع الموطن الأصلى ، أم أن تلك العلاقات لا تزيد عن كونها عاملا مساعدا أو وسيطا Intervening Factor لعوامل بنائية كامنة فى النظام الاجتماعى — السياسى للمجتمع المضيف ، وتحول دون استقرار هؤلاء العمال وتكيفهم الاجتماعى ؟ .

لقد اتضح من البيانات الكمية والملاحظات التى سجلها الباحث خلال عمليات الاستبار أن غالبية العمال المهاجرين تعتبر أوضاعها الاقتصادية

واحوالها الاجتماعية الحالية افضل من مثيلاتها فى بلدانهم الأصلية . كما أشار معظم هؤلاء العمال الى أنهم يخططون للاقامة أطول فترة ممكنة فى البلاد . وهذا يعنى ان العلاقات المهنية مع الوطن الأصلى لا تحول دون الاستقرار والتكيف الاجتماعى ، وانما قد تضعف أو تقلل من احتمالات التكيف والاندماج فى المجتمع الجديد .

المظاهر البنائية الاجتماعية المعطلة للتكيف الاجتماعى :

اتضح من هذه الدراسة أن العوامل المساعدة على الاستقرار والتكيف الاجتماعى من وجهة نظر العمال المهاجرين هى : عقد عمل قابل للتجديد كل خمس سنوات (١٨٫٥٪) ، وامكانية الحصول على اقامة دائمة (٤٧ ٪) وامكانية الحصول على الجنسية (٢٢٫٧٪) ، وتسهيلات الاقامة المؤقتة واجراءاتها (١١٫٨٪) . ويبدو من هذه الآراء أن العمال المهاجرين يضربون على وتر غاية فى الحساسية وينتقدون ، بطريقة غير مباشرة ، السياسات الحكومية والقوانين الادارية المعطلة لاستقرارهم وتكيفهم الاجتماعى ، ذلك لأن اجراءات الاقامة المؤقتة بالغة الصعوبة والتعقيد ، وامكانية الاقامة الدائمة غير واردة فى الوقت الحاضر على الأقل ، وامكانية الحصول على الجنسية شبه مستحيلة ، ان لم تكن مستحيلة بالفعل . اما عقود العمل فهى سنوية وقابلة للتجديد برضا الطرفين المتعاقدين . وهكذا نضع أيدينا على السر الكامن وراء عدم استقرار العمال المهاجرين وتكيفهم الاجتماعى رغم ميلهم الى الاستقرار والاندماج فى المجتمع المضيف .

الاغتراب الاجتماعى والسياسى لدى العمال المهاجرين :

يشعر العمال المهاجرون ، ومن أصل عربى ، فى قرارة انفسهم أنهم ليسوا « اجانب » فى المجتمع الكويتى ، ذلك لأنهم يرتبطون مع سكان البلاد الأصليين بروابط قوية ودينية وثقافية ويلتقون معهم حول تاريخ مشترك واهداف مشتركة . ورغم هذا كله نلمح لديهم شعورا بالمرارة واحساسا بالغربة والاغتراب الاجتماعى نتيجة لانعدام الفرصة امامهم للاندماج والانتماء عن طريق اكتساب حق المواطنة فى المجتمع المضيف ، ونظرا لعدم امكانية الحصول

على حق الاقامة الدائمة والأخذ بسياسة عقود العمل قصيرة الأجل ، التى أضافت الى حياة هؤلاء العمال عنصر جديدا من عناصر عدم الاستقرار وهو عدم الاستقرار الوظيفى .

وقد كشفت بعض المقابلات الحرة مع العمال المهاجرين عن مجموعة متكاملة ومتفاعلة من العوامل البنائية المعطلة للتكيف والاستقرار والمؤدية الى المزيد من الاغتراب الاجتماعى مثل : عدم المساواة أمام القانون بين الوافد والكويتى ، وعدم السماح للمهاجرين بتكوين نقابات أو اتحادات عمالية أو مهنية ، وعدم مساواة العامل المهاجر فى الأجر أو المرتب مع زميله الكويتى الذى يعمل فى نفس الوظيفة ويقوم بنفس العمل الذى يقوم به العامل الذى يقوم به العامل المهاجر ، وأخيرا ، اتجاه الحكومة وسياساتها الرامية الى اعطاء الوظائف الادارية والتنفيذية والاشرافية ووظائف صنع القرار للعمالة الوطنية ، وترك الوظائف الدنيا فى السلم الوظيفى الى العمالة الوافدة المعروفة بخبراتها الفنية وتخصصاتها العالية فى أغلب الحالات .

ومما يزيد من شعور هؤلاء العمال المهاجرين بالاحباط والاحساس بالغربة والاغتراب الاجتماعى أن غالبيتهم تعتقد بأنها قدمت ، ولا تزال تقدم ، خدمات جليلة للبلاد ، وأن المجتمع فى حاجة ماسة الى خبراتهم وتخصصاتهم الفنية والمهنية ، وانهم يشاركون هذا المجتمع مقوماته الثقافية الأساسية ، ويشتركون مع أبنائه فى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التى يسعى اليها . ورغم هذا كله فان رغبتهم فى التكيف والاندماج والاستقرار تحول دونها قوانين الاقامة والجنسية والتفرقة فى المعاملة بين المواطنين والمهاجرين

العزلة والاندماج لدى العمال المهاجرين .

ومن العوامل البنائية الأخرى التى تسهم فى شعور العمال المهاجرين بالغربة والاغتراب الاجتماعى حالة العزلة وعدم الاندماج التى تعيشها الغالبية العظمى فى الوقت الحاضر . فقد كشفت البيانات الكمية والملاحظات التى سجلها الباحث خلال المقابلات الحرة مع بعض العمال المهاجرين أن

العلاقات الاجتماعية بين العمال المهاجرين وزملائهم الكويتيين هي علاقات عمل في الدرجة الأولى . وأن أغلبية العمال المهاجرين (٨٢٪) لا يتبادلون الزيارات مع زملائهم من العمال الكويتيين . بالمهاجرين (٣٥٪) ، اختلاف العادات والتقاليد (٢٥٪) ، وعدم الثقة المتبادلة بين الطرفين (٢٠٪) ، ثم نظرة الاستعلاء والفوقية (٢٠٪) . ويبدو أن القوانين المعمول بها في البلاد تعطي المواطن الكويتي العديد من الامتيازات ، الأمر الذي يجعله يشعر بأنه أعلى مكانة وأعز منزلة وأرفع درجة من زميله المهاجر الذي ينظر اليه وكأنه شخص نزح الى الكويت من أجل الرزق والكسب المادي . وفي مقابل ذلك ، يشعر المهاجر ، في قرارة نفسه ، بالهامشية والحياة الثانوية ، وربما بالدونية ، نتيجة للتفرقة في المعاملة وحرمانه من الامتيازات التي يتمتع بها المواطن الكويتي ، ونظرا لأن لديه احساسا دفينا بأنه يعتمد في حياته الاقتصادية والاجتماعية على موارد المجتمع المضيف . فكأن العلاقة بين المهاجر والمواطن أقرب ما تكون الى العلاقة بين العامل ورب العمل أي أنها علاقة رسمية وعلاقة عمل في معظم الحالات .

وفيما يتعلق بعلاقات التزاوج والمصاهرة بين العمال المهاجرين وزملائهم من العمال الكويتيين ، فان الدراسة الميدانية لم تصادف أية حالة من هذا القبيل . لكن هذا لا يعني أن علاقات التزاوج لا وجود لها بين السكان الوافدين والمواطنين الكويتيين . فقد اتضح من بعض الاحصاءات الرسمية أن نسبة المهاجرين المتزوجين من كويتيات قد بلغت (١٧٪) من اجمالي عقود الزواج في عام ١٩٨٠ ، رغم معارضة قطاع واسع من السكان الكويتيين لهذا النوع من الزواج الذي ينظر اليه على انه زواج قائم على المصلحة ويحقق للزوج أيضا أغراضا مادية نفعية . وتشير تلك الاحصاءات ذاتها أن نسبة الكويتيين المتزوجين من غير كويتيات قد وصلت الى حوالي (١٧٪) في نفس العام . والحقيقة أن هذه المعدلات لا بأس بها ، وتشير ، في ظاهرها الى رغبة الطرفين في التكيف والاندماج ، ويبدو منها أن رغبة المهاجرين في التكيف والاندماج أقوى من رغبة الكويتيين ، ذلك لأن زواج

المهاجرين من كويتيات قد تم من خلال تواجدهم وتفاعلهم مع السكان الأصليين فى المجتمع الكويتى ، فى حين أن زواج الكويتيين من غير كويتيات قد تم ، فى حالاتكثيرة منه ، من خارج المجتمع الكويتى ، كأن يكون الشاب الكويتى طالبا فى بعثة دراسية لدى جامعات احدى البلدان العربية أو الأجنبية ، ثم تتاح له فرصة الزواج من احدى الفتيات هناك .

من ناحية أخرى ، تبدو عزلة العمال المهاجرين وعدم اندماجهم فى الحياة الاجتماعية والثقافية من انخفاض معدلات مشاركتهم فى المنظمات الطوعية والجمعيات المهنية والنقابات العمالية . فقد أوضحت الملاحظات التى سجلها الباحث من خلال المقابلات الحرة مع العمال المهاجرين أن نسبة العمال المهاجرين الأعضاء فى نقابة صناعة الأسمدة الكيماوية ، وهى نقابة خاصة بشركة صناعة الكيماويات البترولية ، لا تتجاوز ٤٪ من اجمالى العمال المهاجرين . ويرجع السبب فى ذلك الى الشروط التى تضعها الحكومة للانتساب الى العمل النقابى بالنسبة للعمال المهاجرين . ومن هذه الشروط ، على سبيل المثال ، أن تكون مدة خدمة العامل المهاجر فى حدود خمس سنوات وأن يكون لدى العامل المهاجر شهادة حسن سير وسلوك من الجهات الأمنية فى البلاد . ويعتقد العمال المهاجرون أن هذا الشرط الأخير هو بمثابة دعوة صريحة لهم بالابتعاد عن العمل النقابى .

ونخلص من هذا العرض السريع والموجز لمظاهر التكيف والاندماج لدى العمال المهاجرين الى القول بأن هناك هوة واسعة أو « مسافة اجتماعية » كبيرة بين العمال المهاجرين وزملائهم العمال الكويتيين ، وتتمثل هذه الهوة فى العلاقات الاجتماعية بين الطرفين ، وهى علاقات تتسم بالضعف والفتور والسطحية وعدم الثقة المتبادلة . وبعبارة واحدة : انها علاقات عمل فى الدرجة الأولى ، ولا تتجاوز ذلك الى مجالات الحياة الاجتماعية الا فى حدود ضيقة للغاية . ويبدو أن الأسباب الكامنة وراء تلك الهوة مفروضة على المهاجر ولا سلطان له عليها . وتتمثل تلك الأسباب ، بصفة اساسية فى السياسات الحكومية والقوانين الادارية المنحازة بشكل سافر الى المواطن

الكويتى بالاستعلاء والفوقية والتميز ، وفى المقابل ، يشعر الوافد بالدونية وعدم الأهمية ، فتزداد الهوة اتساعا بين الطرفين . وعلى هذا فان النتيجة التى يمكن ان ننتهى اليها فى هذا الصدد هى أن ضعف تكيف المهاجرين وعدم اندماجهم فى المجتمع الكويتى لا ترجع الى عدم رغبتهم فى التكيف والاندماج بقدر ما ترجع الى عوامل بنائية اجتماعية ـــ سياسة كامنة فى النسيج الاجتماعى لهذا المجتمع المضيف .

٣ ـــ التصنيع والتحديث الاجتماعى :

التصنيع هو أحد المظاهر البارزة للتحديث . ويعتقد كثير من العلماء الاجتماعيين أن العمل الصناعى ، وخاصة فى مؤسسة صناعية كبيرة ، أداة هامة من أدوات اكتساب المرء للقيم العلمانية والاتجاهات الحديثة ، والانماط السلوكية الســـائدة فى المجتمعات الحضرية الصناعية . ونحاول الآن أن نستكشف تأثير العمل الصناعى فى سلوك العمال الصناعيين من خلال بعض النتائج التى اسفرت عنها هذه الدراسة الميدانية فى هذا الصدد .

اتجاهات العمال الصناعيين نحو تنظيم الأسرة وضبط النسل :

اتضـــح من هذا الدراســـة الميدانية ان الغالبية العظمى من العمال (٩٢٪) متزوجون بزوجة واحدة عند اجراء هذا البحث الميدانى . وهـــذه دلالة قوية على عدم ميل العمال الصناعيين الى نظام تعدد الزوجات ، رغم أن(٩٨٪) من اجمالى العمال من المسلمين الذين يسمح لهم دينهم بتعـــدد الزوجات حسب شروط معينة ، كما تبين ايضا أن متوسط عمر العمـــال المتزوجين عند الزواج لأول مرة يزيد قليلا عن أربع وعشرين سنة ، الأمر الذى يدل على ميل هؤلاء العمال الى الزواج فى سن متأخرة نسبيا . وقد أوضحت الدراسة ، فى هذا الصدد أن متوسط عمر العامل عند الزواج لأول مرة يرتبط ارتباطا موجبا بالمستوى التعليمى وكذلك بالمستوى الاقتصادى . واتضح من الدراسة ايضا أن العمال الصناعيين يميلون الى الأسرة الزواجية صغيرة الحجم : فقد تبين لنا أن ميل العمال الصناعيين الى خلف الأطفال هو ميل معتدل نسبيا ، وأن هذا الميل يرتبط بالمستويات التعليمية والاقتصادية

لدى العمال الصناعيين . فكلما ارتفع المستوى التعليمى أو الاقتصادى ضعفت رغبة العامل فى خلف الأطفال .

من ناحية أخرى اتضح أن لدى العمال الصناعيين اتجاهات موجبة نحو تنظيم الأسرة وضبط النسل . فقد وصلت نسبة العمال الصناعيين الذين يمارسون فعلا تنظيم الأسرة وضبط النسل الى ما يقرب من (٧٠٪) من اجمالى العمال الصناعيين . وتبين أن المعارضين لسياسة تنظيم الأسرة وضبط النسل انما يفعلون ذلك لأسباب اهمها العامل الدينى (٨٥٪) من اجمالى العمال الصناعيين . وتبين أن المعارضين لسياسة تنظيم الأسرة الأسرة . كما أوضحت الدراسة الميدانية أن لدى العمال الصناعيين ادراكا واعيا للمقصود بتنظيم الأسرة ، حيث أشارت نسبة كبيرة منهم (١ر٦٦٪) أن المراد بتنظيم الأسرة هو الموازنة بين الدخل وعدد الأولاد .

موقف العمال الصناعيين من الخبرات الجديدة ورأيهم فى قدرة العلم والطب على حل مشكلات الانسان :

اتضح من الدراسة أن لدى العمال الصناعيين ميلا الى الخبرات الجديدة وايمانا بالعلم والطب بوصفهما من الوسائل الأساسية فى حل مشكلات الفرد والجماعة على السواء . فقد تبين أن الغالبية من العمال الصناعيين لا ترى فى العقم شيئا معيبا للانسان ، وأن الغالبية العظمى منهم (٧ر٨٦٪) ترى امكانية علاج العقم بالوصفات الطبية المتخصصة وليس عن طريق السحرة أو بواسطة زيارة الأولياء أو الوصفات الشعبية . كما أوضحت الدراسة أن معظم العمال الصناعيين ترى أن الكفاءة العلمية والخبرة الفنية (٨٠٪) هى الطريق المؤدى الى النجاح فى الحياة العملية . وتلك دلالات واضحة على « ايجابية » العمال الصناعيين و « عدم سلبيتهم » وايمانهم بقيم « النجاح » و « الانجاز » والانفتاح على الخبرات الجديدة فى ميادين الحياة الاجتماعية والثقافية .

موقف العمال الصناعيين من مشاركة المرأة فى الحياة السياسية :

يميل العمال الصناعيون الى المشاركة فى الحياة العامة على وجـه العموم . فقد اتضح من الدراسة الميدانية أن ما يزيد عن سبعة أعشـار العمال الصناعيين (٧٠٫٦٪) يفهمون المواطن الصالح من خلال اخلاصه للوطن ومشاركته فى الحياة العامة . وهذا دليل على أهمية قيم « الاخلاص » و « المشاركة » فى نظر هؤلاء العمال . وبالنسبة لمشاركة المرأة فى الحياة السياسية فان ما يقرب من ثلاثة أخماس العمال (٥٨٫٧٪) يوافقون على مشاركة المرأة مشاركة كاملة فى الحياة السياسية ، وأن خمس العمال تقريبا (١٨٫٦٪) يوافق فقط على مشاركتها فى انتخاب أعضاء مجلس الأمة ، أى انهم لا يوافقون على ترشيح المرأة لعضوية مجلس الأمة .

ونلاحظ هنا أن العمال يميلون بقوة الى المشاركة فى الحياة العامة ، لكن عندما تتعلق هذه المشاركة بالمرأة بالذات فان ميلهم الى مشاركتها سواء فى الحياة السياسية أو فى الحياة العامة يضعف بصورة ملفتة للنظر كما هو واضح من النسب السابقة . ويرجع ذلك ، بصفة أساسية ، الى نظرة المجتمع الى المرأة ، حيث لا تزال هذه النظرة تعطى للمرأة دورا ثانويـا وهامشيا فى الحياة العامة ، وخاصة خارج حدود الأسرة .

ومما يؤكد تلك النظرة الهامشية للمرأة أن ما يقرب من ربع العمـال (٢٣٫٢) لا يوافق على التعليم الجامعى المختلط ، وأن ما يقرب من العمال يوافقون على التعليم الجامعى المختلط . وقد اتضح أن معظم المعارضين لهذا النوع من التعليم هم من الأميين وذوى المستويات التعليمية المتدنية . وهذا يعنى أن التصنيع أو العمل الصناعى وحده ليس كافيا لتحديث سلوك الفرد واكتسابه للقيم العلمانية والاتجاهات الحديثة . فالمستوى التعليمى المناسب يلعب دورا هاما فى اكتساب الانسان للقيم الحديثة والاتجاهـات الموجبة فى الحياة العملية .

وهكذا يتضح لنا مدى علاقة التصنيع بالتحديث الاجتماعى : فقـد تبين لنا الآن أن معظم العمال المتزوجين لديهم ميل ظاهر للمسكن المستقل

من الوالدين وغيرهم من الأقارب الآخرين ، وان غالبية العمال تمقت نظام تعدد الزوجات وتميل الى الأسرة الزواجية صغيرة الحجم . كما أوضحت الدراسة الميدانية ميل العمال الصناعيين الى الزواج المتأخر نسبيا ، واتجاهاتهم المعتدلة نحو خلف الأطفال وتنظيم الأسرة وضبط النسل . ويضاف الى هذا كله مواقف العمال الايجابية من الانفتاح على الخبرات الجديدة والايمان بقدرة العلم والطب على مواجهة مشكلات الفرد والمجتمع . كما يبدو اتجاه العمال واضحا نحو بعض القيم العلمانية مثل « النجاح » و « الانجاز » و « الكفاءة » و « الخبرة » و « المشاركة » . وهذه دلالات هامة على ميل العمال الصناعيين الى تبنى نسق القيم الحضرى الصناعى .

المقترحـــات والتوصـــيات

جـــرت العادة أن ينهى الباحث الاجتماعى دراســـته الميدانية ببعض المقترحات والتوصيات التى يرى انها تفتح آفاقا جديدة للمعرفة العلميـــة والدراسات الميدانية ، وتعمل على احداث تغير اجتماعى متكامل الجوانب على أساس تخطيط مدروس ينبع من وحى النتائج والاستخلاصات التى أسفرت عنها دراسته الميدانية . وانطلاقا من هذا الفهم لهذه الوظيفة العلمية والاجتماعية للدراسات الحقلية ، نقوم الآن بتقديم بعض المقترحات والتوصيات التى نعتقد بأنها ليست خيالية وصعبة التحقيق ، وانما هى مجرد مقترحـــات متواضعة نرى أن الوقت قد حان لدراستها ووضعها موضع التنفيذ حرصا على مستقبل الكويت الاقتصادى ، وضمانا لمستقبل أجيالها القادمة ، واستمرار تطورها الاقتصادى وتقدمها الاجتماعى .

وتأتى أهمية تلك المقترحات والتوصيات من كونها نابعة من دراســـة متعمقة لحركة التصنيع والهجرة فى البلاد وبحث ميدانى علمى أجرى عـــلى أهم المؤسسات الصناعية فيها ، وعلى عينة من العمال الصناعيين العاملين فى تلك المؤسسة . وهذه العينة ذات حجم مناسب من الناحية الاحصائية . فضلا عن أنها تفى بأغراض البحث الميدانى ، وتعطى صورة أقرب ما تكون الى الواقع عن سلوك العمال الصناعيين والمشكلات التى تعترض طريق استقرارهم وتكيفهم الاجتماعى فى المجتمع الكويتى . ونجمل الآن أهم تلك المقترحات والتوصيات فى الأمور الآتية :

١ ـــ العمال الصناعيون ثروة بشرية ثمينة ودعامة رئيسية من دعائم الانتاج والتنمية الصناعية ، ومن ثم فانهم يستحقون أن نوفر لهم البيئـــة الاجتماعية المناسبة والاستقرار الاجتماعى والطمأنينة النفســـية ، وغير ذلك من الخدمات والتسهيلات التى تجعلهم ينصرفون بكل طاقاتهم وامكانياتهم

الى الانتاج والأداء المثمر الفعال . وقد اتضح من هذه الدراسة الميدانية أن العمال المهاجرين يشكلون الغالبية العظمى فى شركة صناعة الكيماويات البترولية ، موضوع الدراسة ومجالها البشرى . وهم عصب الصناعة الكويتية وقاعدتها البشرية الأساسية .

وقد أوضحت الدراسة أن هؤلاء العمال يعيشون أوضاعا غير مستقرة ويعانون من الاحباط والغربة والاغتراب الاجتماعى والسياسى نظرا لعدم اطمئنانهم على مستقبلهم وافتقارهم الى الأمن والأمان النفسى والاجتماعى ، الأمر الذى يحتم حل هذه المشكلات حلا يتمشى مع أهداف البلاد الكلية والجزئية المتمثلة فى الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، ويخلق قاعدة صناعية وطيدة الأركان تجنبها مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادى وحيد غير قابل للتجديد ونضوبه ليس ببعيد .

وقد يتمثل هذا الحل فى اعطاء الجنسية الكويتية لمن يرغب فيها من العمال الصناعيين المهاجرين ، أو فى منحهم حق الاقامة الدائمة ، بحيث يتسنى لهم الافادة من الامتيازات التى ينفرد بها زملاؤهم الكويتيون ، وبذلك تزول أسباب التمييز والتفرقة فى المعاملة ، وتتوحد جهود العاملين فى القطاع الصناعى لتحقيق أهداف البلاد فى التطور الاقتصادى والتنمية الصناعية .

٢ — يتضح من بيانات التعدادات العامة للسكان أن ما يزيد عن ثلثى السكان يتركزون فيما يعرف بالكويت الكبرى ، وهى منطقة متصلة العمران تضم مدينة الكويت وحولى والسالمية وعدد آخر من الضواحى والمناطق السكنية ، حيث ترتفع الكثافة السكانية الى معدلات عالية ، الأمر الذى ينجم عنه ازدحام وتكدس بشرى وبخاصة فى مناطق شريحة السكان المهاجرين ، ويؤدى الى ضغط شديد على مؤسسات الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والمواصلات والمرافق العامة الأخرى . والأهم من هذا كله أن غالبية العمال الصناعيين فى الشركة ، موضوع الدراسة الميدانية ، تعيش فى هذه المناطق المكتظة بالسكان . مما يضيف اليهم أعباء جديدة لا لزوم لها تتمثل فى حاجتهم

الى قطع ما يزيد عن مائة كيلو متر يوميا من أجل الانتقال الى أماكن عملهم بالشركة فى الصباح والعودة الى مساكنهم فى المساء .

وفى اعتقادى ان من الممكن الافادة من عمليات التوطن الصناعى فى حل هذه المشكلات السكانية لو أن الحكومة تعمد الى بناء مجمعات سكنية للعاملين فى منطقة الشعيبة — التى يعمل بها الآن ما يزيد عن عشرة آلاف عامل وموظف — سواء على حسابها الخاص أو بالاشتراك مع المؤسسات الصناعية القائمة فى المنطقة ، على أن تكون تلك المجمعات قريبة من المنطقة الصناعية . وقد يكون من الأفضل أن تؤجر مساكن تلك المجمعات بطريقة تغرى العاملين فى المنطقة وتدفعهم الى الانتقال اليها والاقامة فيها . ومن الطبيعى ان مشروعا اسكانيا من هذا القبيل سوف يؤدى الى اعادة توزيع السكان بما يخدم قضية التوطن الصناعى ، ويخفف الضغط السكانى عن بعض المناطق المكتظة بالسكان .

فالتصنيع كان ، ولا يزال ، من اهم العوامل المساعدة على توزيع السكان بطريقة متوازنة بشرط أن تقوم عمليات التنمية الصناعية على أساس تكامل التخطيط القومى والاقليمى فى المجتمع الانسانى .

٣ — ومن النتائج الهامة التى اسفرت عنها الدراسة الميدانية لشركة صناعة الكيماويات البترولية نتيجة مؤداها ان العمال الصناعيين الكويتيين يمثلون أقلية ضئيلة بين العاملين فى الشركة ، حيث لا تتجاوز نسبتهم ٢٠٪ من اجمالى قوة العمل بالشركة . والحقيقة أن هذه النسبة تزيد قليلا عن نسبة العمالة الوطنية فى القطاع الصناعى ، حيث تبلغ نسبتها حوالى (١٥٪) فقط من مجموع الأيدى العاملة فى هذا القطاع الاقتصادى ذى الأهمية البالغة فى الاقتصاد الوطنى . والأهم من هذا كله ان معظم العمالة الكويتية سواء فى الشركة ، موضوع الدراسة ، أو فى القطاع الصناعى ، أو حتى فى مؤسسات الخدمات الحكومية ، تشغل وظائف ادارية واشرافية واعمال كتابية بعيدة كل البعد عن الأعمال المهنية والفنية ذات الصلة المباشرة بالعمل الصناعى . ويبدو من هذه النسب الضئيلة ، ومن طبيعة

الأعمال والوظائف التى يشغلها العمال الكويتيون أنه آن الأوان للعمل بشتى الوسائل الممكنة لزيادة مشاركة الأيدى العاملة الوطنية فى الانتاج الصناعى وعمليات التنمية الاقتصادية والصناعية . ولا شك ان أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف تكمن فى اعادة النظر فى السياسات التعليمية الحالية وربط المدرسة بالمصنع بحيث تصبح المدرسة مؤسسة من مؤسسات الانتاج وتنمية الموارد البشرية .

من ناحية أخرى ، يلاحظ أن اقبال الشباب الكويتى على معاهد التعليم الفنى ومؤسسات التكوين المهنى فاتر وضعيف نتيجة لبعض القيم والاتجاهات المضادة للعمل اليدوى والمهن الحرفية بصفة عامة ، ونظرا لأن السياسات الحكومية تميل الى توفير فرص العمل لكل شاب كويتى بغض النظر عن التخصص الذى يعمل فيه أو حاجة المؤسسة أو المصنع اليه ، ولذلك يختار معظم الشباب الكويتيين نوع التعليم او التخصص الذى يروق لهم دون أى اعتبار للتخصصات أو المهن التى يزداد الطلب عليها فى سوق العمل المحلية . ولا ريب أن التخطيط السليم للقوى البشرية الوطنية وفقا لاحتياجات سوق العمل مع نظام مناسب للحوافز من بين الأمور التى تدفع الشباب الكويتى الى الاقبال على المعاهد الفنية والمهنية ومراكز التدريب المهنى ، وتزيد من مشاركتهم وانخراطهم فى العمل الصناعى وزيادة فعالياتهم فى عمليات التنمية الصناعية بصفة عامة .

٤ — ومن الأمور التى تستلفت النظر غياب العنصر النسائى الكويتى عن العمل الصناعى ، بصفة خاصة . وعلى العموم ، فان نسبة حضور المرأة الكويتية فى المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ليست مشجعة ولا تتناسب مطلقا مع معدل تمثيلها فى المجتمع السكانى الكويتى . فالملاحظ أن معدل مشاركتها فى حدود (٨٪) فقط من اجمالى قوة العمل الوطنية فى الوقت الحاضر . وفى ضوء هذه المعدلات المنخفضة جدا لمشاركة العنصر النسائى الكويتى فى قوة العمل المحلية ، تبدو فكرة احلال الأيدى العاملة الكويتية محل قوة العمل المهاجرة ضربا من الخيال والأحلام التى لا صلة

لها بالواقع الموضوعى . والحقيقة أن الأمل معقود على زيادة مشاركة المرأة الكويتية فى العمل الاجتماعى والصناعى حتى يمكن توفير حاجات مشروعات التنمية الشاملة من الأيدى العاملة من الموارد البشرية المحلية والاقلال من عمليات استيراد العمالة من خارج البلاد الى أقصى حد ممكن . وتشتد الحاجة الى مثل هذا الطلب فى هذه الفترة من حياة الكويت التى تجد نفسها أمام امكانيات مالية متزايدة ، لا يمكن أن تؤدى الى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية فى ظل غياب المرأة الكويتية وابتعادها عن المشاركة الايجابية فى الحياة العامة .

٥ — رغم الدور الكبير الذى يلعبه التصنيع فى التحديث الاجتماعى وتحديث سلوك الفرد ، فقد اتضح من هذه الدراسة أن هناك عوامل أخرى تتضافر مع العمل الصناعى فى هذا المجال كالعامل التعليمى الاقتصادى ووسائل الاتصال الجماهيرى والبيئة الحضرية . ومن هنا فاننا نوصى بدراسة قيم واتجاهات العمال الصناعيين وانماط سلوكهم اليومى من خلال هذه المتغيرات البنائية المتساندة من الناحية الوظيفية .

ومن خلال استعراضنا للتراث واطلاعنا على العديد من المصادر والمراجع ذات الصلة بمشكلة الهجرة على المستويات المحلية والقومية والعالمية ، اتضح لنا أن هذه المصادر والمراجع تدور مباحثها ، بصفة رئيسية ، حول آثار الهجرة ونتائجها فى المجتمعات أو المناطق المستقبلة للمهاجرين ، وقليل منها يتعرض الى انعكاسات الهجرة على البلدان والمناطق المصدرة للمهاجرين . وأهم من هذا كله ان تلك المراجع والمصادر تكاد تخلو من الدراسات عن « المهاجرين العائدين **return migration** » ولذلك فان هذه الدراسة توصى بالمزيد من الدراسات الميدانية عن آثار الهجرات الخارجية ونتائجها فى المجتمعات الطاردة للمهاجرين ، وخاصة فى المجتمعات النامية ، والمجتمعات العربية بالذات ، ذلك لأنه يبدو أن هجرة العناصر الفنية والعمالة الماهرة تؤثر تأثيرا سلبيا على برامج التنمية فى هذه المجتمعات .

من ناحية أخرى ، يبدو أن وصـــول العلماء الاجتماعيين الى نظرية متكاملة عن الهجرة بوصـــفها ظاهرة اجتماعية عالميـــة ، مرهـــون بنتائج واستخلاصات الدراسات التى تتناول هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة من جميع مظاهرها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسيكولوجية سواء فى المجتمعات المصدرة للمهاجرين أو فى المجتمعات المستقبلة لهم أو فى المجتمعات الطاردة ، مرة أخرى ، بعد عودة المهاجرين اليها .



شعائر دورة الحياة عند الكنوز

تأليف : تشارلز كالندر وفدوى الجندى (*)

عرض : دكتور جلال مدبولى (**)

تعتبر دراسة شعائر دورة الحياة عند الكنوز من الدراسات الاثنولوجية للنوبة المصرية التى قام بها مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (١) ، الهدف منها تسجيل الثقافة النوبية قبل أن تندثر أو تعتريها عوامل التغيير بسبب بناء السد العالى وانتقال النوبيين الى بيئة أخرى ومعايشتهم لثقافات أخرى مغايرة لثقافتهم الأصلية .

(*) Life – Crisis Ritual Among the Kenuz, by, Charles Callender and Fadwa El-Guindi, The Press of Case Western Reserve University, Cleveland and London, 1971.

(**) الدكتور جلال مدبولى مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة فرع الخرطوم .

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الدراسات يمكن الرجوع الى :

a) R. Fernia, 1963 «The Ethnological Survey of Egyptian Nubia : Aprogress Report» **Current Enthropology.** TV. 78-83.

b) R. Fernia, 1966, Contemporary Eguptian Nubia. 2 Volls. new Haven, Human Relations Areas Files.

وقد قام بالاشراف على هذه الدراسات د . روبرت فرنيا الذى يعمل الآن أستاذا ومديرا لقسم الأنثروبولوجيا بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة تكساس ، وله عدد من الدراسات عن الأصالة البشرية فى العالم العربى . والتنظيم الاجتماعى وتيغيراته فى الشرق الأوسط وايضا دراسات عن المجتمعات الريفية ومشاكل الدول النامية . وساهمت فى التمويل مؤسسة فورد .

ويعمل شارلز كالندر — مؤلف هذا الكتاب — أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة Case Western Reserve University الأمريكية ، وقد قام قبل اجرائه هــذه الدراسة ببحث أولى عن المهاجرين من النوبيين المقيمين فى القاهرة والاســكندرية الذين ينتمون الى جماعة الكنوز ، وهى واحدة من المناطق الثلاث التى تنقسم اليها النوبة المصرية ، والتى تضــم الى جانب الكنوز العرب والفاديجا .

وقد ظهر هذا الكتاب فى عام ١٩٧١ محتويا على ٨٧ صفحة من القطع الكبير ومعتمدا فى اخراجه على المادة العلمية التى جمعتها فدوى الجندى — التى تعمل بقسم الأنثروبولوجيا بجامعة تكساس — وذلك من النســاء النوبيات اللاتى ينتمين الى قبيلة « المهناب » فى دهميت . ويعرض الكتاب تاريخ الكنوز ، ولدورة الحياة عندهم من الميلاد الى الوفاة ، كما وصف بصورة تفصيلية الشعائر والطقوس التى تصاحبها ، كما اهتم بصفة خاصة حول تفسير مدلول ظاهرة « المشاهرة » التى تهدف أغلب هذه الشعائر والطقوس الى تجنب أخطارها .

وبدأت هذه الدراسة فى منطقة دهميت فى أكتوبر ١٩٦٢ حيث أقام كالندر قرابة عام (١٩٦٣/٦٢) بمصاحبة عدد من باحثى مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة لدراسة التنظيم الاجتماعى ، وبخاصة **السلالات** القرابية (الجنيولوجى) . ظهر التقرير المبدئى لهذه الدراسة فى عام ١٩٦٦ .

— ٢ —

أن تاريخ الكنوز — كما يقرر كالندر — على جانب كبير من التعقيد ، اذ تجمع ثقافتهم بين السمات العربية والنوبية ، وفى ذلك يقول هيرتزوج « ان الكنوز فى عهد الامبراطورية الرومانية ، كانوا يعانون من ضغط القبائل الافريقية فى الجنوب ، وانه عندما انسحبت الفرق الرومانية ، هاجر الكنوز شمالا نحو أسوان ، ولم يقاوم الرومانيون هذه الحركة لأنهم رحبوا بوجود شعب يفصلهم عن الشعوب المعادية ، وهكذا فان جميع الجماعات النوبية كان لها

إتصال عميق بالجماعات العربية ومن ثم بالحضارة العربية (٢) .

ويذهب كالندر فى حديثه عن تاريخ الكنوز الى أن بعض القبائل العربية نزحت بعد الغزو الاسلامى الى مصر فى القرنين التاسع والعاشر الميلاديين ، واتجه البعض منهم نحو الشمال فى صعيد مصر والمناطق الصحراوية القريبة منها ، ومن ثم اختلطوا مع الأجيال المتعاقبة مع النوبيين مكونين بذلك ما يعرف بجماعة « الكنوز » .

— ٢ —

ودهميت — منطقة الدراسة — عبارة عن خط ممتد فى وادى النيل يقدر طوله بنحو من خمسة الى سبعة كيلو مترات تحيطه الصحراء من كل جانب ويوجد فى الجزء الشمالى من منطقة الكنوز الواقعة فى شمال النوبة المصرية .

وقد أحدث بناء خزان أسوان عام ١٩٠٢ ، ومراحل تعليته فى عامى ١٩١٣ ، ١٩٣٣ شللا فى نظام الزراعة عند الكنوز ، كما عمل على زيادة موجات الهجرة ، وترتب على ذلك ان ترك معظم الرجال النوبة للاقامة فى المدن المصرية . ولم يبق منهم سوى اقلية لا تتعدى سوى ٢٠٪ فى الموطن الأصلى .

وسكان دهميت يتميزون بخصائص وسمات ديموجرافية منها أن تعدادهم وقت الدراسة — لم يتعد قرابة ١٠٥٥ نسمة يمثلون اجمالى السكان البالغ عددهم نحو ٥٤١٥ نسمة . كما لوحظ أن ٢٥٪ من السكان يبلغ أعمارهم اقل من ١٠ سنوات ، ٤٠٪ منهم تحت سن العشرين بينما ٧٥٪ من المقيمين بالفعل فى المنطقة من النساء التى يبلغ نسبة المتزوجات منهن أو المطلقات والأرامل ٥٢٪ . ولذلك يعتمد تنظيم المجتمع فى دهميت اساسا على الذكور المقيمين فيها ، وهم جماعة صغيرة لا يزيد عدد افرادها عن ٨٣ رجلا يمثلون ما يقرب من ٨٪ من مجموع السكان .

---

(٢) R. Fernia, (Prleminary Report on Nubia), Social Research Center, AUC. ps. 2,3.

ويدين الكنوز بالاسلام منذ اكثر من الف عام ، ويزاولون شعائرهم فى المساجد ، وقد اتت اليهم الطرق الصوفية من السودان وخاصة الطريقة « الميرغنية » الشائعة الانتشار فى أواخر القرن الماضى .

ويتكون المجتمع فى دهميت من اثنتى عشر قبيلة يقطنون عددا من النجوع التى تسودها القرابة الأبوية . وتعتبر كل قبيلة من القبائل الاثنى عشر وحدة سياسية وادارية فى حد ذاتها ولكل قبيلة مظاهرها الطقوسية التى تدعم الروابط والصلات بين افرادها . كما أن لكل منها مركز العبادة الخاص بها والذى يتبع غالبا مقام أحد الأولياء الذى ينسب اليهم لاقامة الشعائر كما أن لكل قبيلة محلها التجارى الذى يمدها بالسلع التموينية التى يحتاج اليهـا افرادهـا

ويلاحظ أ نالتكامل الاجتماعى فى دهميت قد شيد على النظام القبلى الذى يربط بين السكان المقيمين فى الموطن الأصلى وبين اقاربهم من المهاجرين فى المدن المصرية الكبرى كالقاهرة والاسكندرية ، والذين يمثلون الأغلبية ويعتمد عليهم سكان دهميت فى حياتهم الاقتصادية بصفة رئيسية الى جانب مصادر الدخل المحدودة الأخرى من الارض ومياه الرى التى تقع فى حوزة القبائل ، كما أنهم يستمدون منهم قادتهم الى جانب صلات القرابة والعلاقات الزواجية التى ساعدت بدورها على توطيد العلاقات بينهم .

— ٤ —

ركز المؤلف قبل استطراده فى وصف أحداث دورة حياة الفرد عند الكنوز وما يصاحبها من شعائر وطقوس ، على دراسة بعض المعتقدات الشائعة عندهم مثل الاعتقاد فى اخطار العيون الشريرة **Evil Eye** التى تجلب الشر والأذى ، وعن الوسائل والطرق التى يتبعها النوبيون لاتقاء هذه الاخطار ، وكذلك الاعتقاد فى المشاهرة ، وطبيعة هذه الظاهرة واوقاتها ومسبباتها ، وما للملابس من دلالات مختلفة فى أحداث دورة الحياة ، وأيضا ما للسكينة

والسيف من مكانة فى حياة الكنوز ، واستخدامات مياه النهر ورمزياتها الى غير ذلك من المعتقدات .

والاعتقاد فى مفعول العين الشريرة التى تجلب الحسد منتشر — كما يقول كالندر — فى دهميت كما هو الحال فى كل بلاد الشرق الأوسط . فالذين يتمتعون بالرخاء المادى أو الحظ الحسن أو الجمال او غير ذلك من الصفات والخصائص يكونون موضع الانتباه والاعجاب من الآخرين الى الحد الذى يثير حسدهم ويجلب عليهم أذاهم من المرض وسوء الحظ .

والى جانب الاعتقاد فى العين الشريرة اهتم كالندر بصفة خاصة بدراسة ظاهرة المشاهرة . وقدم لنا تحليلا وافيا عن هذه الظاهرة من حيث طبيعتها وأوقاتها ومسبباتها . ويرى أنها سمة من سمات الثقافة السودانية كما ذهب « تريمنجهام » فى بحثه عن الاسلام فى السودان .
(J. S. Trimingham, Islam In the Sudan, London, Oxford, 1949)

والنساء والأطفال هم اكثر الفئات تأثرا بظاهرة المشاهرة حيث ينتاب المرأة فى سن الانجاب خوف يهددها بالعقم يبدأ منذ اجراء عملية « الختان » لها ، وهو الخوف الذى يلعب دورا هاما عند زواجها ، كما تتوقعه فى الوقت الذى تلد فيه من أن يجف لبن رضاعها . وتنتهى مدة المشاهرة باقامة شعائر الاحتفال « بسبوع » الطفل ، بينمايظل مفعولها — فى رأى آخر ساريا حتى ظهور القمر فى الشهر التالى . ويتأثر الطفل أيضا بالمشاهرة وهو لا يزال فى السادسة من عمره اذ تجعله مريضا هزيلا أو قد تتسبب فى وقف نموه .

وقد كونت أغلبية الشعائر والطقوس التى تصاحب أحداث دورة الحياة عند الكنوز نظاما من الأفعال يهدف الى وقاية الأشخاص المعرضين للايذاء أو للمشاهرة (Vulnerables) من الأخطار وذلك باحاطتهم بالوسائل الفعالة لتحقيق ذلك . وتعتبر « العزلة » (Isolation) احدى هذه الوسائل . وتنتهى هذه الفترة بعد سبعة أيام ، وقد تمتد لليوم الأربعين بالنسبة للأطفال والنساء حديثى الولادة على السواء .

وتقدم خلال أحداث دورة الحياة بعض الوجبات الخاصة من الطعام والتى يعتقد أن لها دلالات خاصة . فالنساء اللاتى اقبلن حديثا على الزواج أو حديثى الولادة يطعمن بالفراخ والحمام بصفة خاصة . كما يطعمن بأنواع أخرى من الطعام لها رمزيات على جانب كبير من التعقيد . فالأطعمة التى يدخل فى اعدادها اللبن هى أطعمة مرغوبة لدرجة كبيرة للونها الأبيض الذى يعتبر رمزا للخير والحظ والحسن والتفاؤل . وكذا « البليلة » و « العصيدة »، والبلح الذى يرمز للرخاء والخير .

وترمز الملابس التى يلبسها الكنوز خلال فترات احداث دورة الحياة الى مؤشرات هامة وبخاصة الملابس البيضاء ، كما تشير الطريقة التى تلبس بها المرأة « الشجة » أو « الشال » الى المناسبة التى ارتديت من أجلها سواء أكان ذلك بغرض الذهاب الى المنزل أو لزيارة قرية أخرى أو للعزاء . ويعتبر اللون الأبيض هو اللون المشترك « للشجة » التى ترتديها المرأة فى كل أحداث دورة الحياة المختلفة ، اذ ترتديها الفتاة عقب ختانها ، وترتديها العروس ليلة زفافها ولعــدة ليال متتالية ، ويلف بها « النعش » الذى يحمل المرأة وغالبا ما تكون حمراء اللون وهكذا .

وتتركز أفعال الخير نحو الذكور حول استخدام السكينة أو الســيف كشعيرة من شعائر دورة الحياة عند الفتيان والرجال . فعندما تأخذ النساء « خلاص » المولود الذكر لالقائه فى النهر يجرى خلفهن طفل ذكر يحمل سكينا فى يده ، كما توضع السكين أيضا بجانب سرير الطفل الذكر حديث الولادة . وقديما كان يقف خلف الطفل الذكر الذى ستجرى له عملية الختان رجل يشهر سيفه أثناء جمع « النقوط » له . ويحدث نفس الشىء فى حفل الزفاف حيث يلبس العريس حزاما به سكين منذ أن يعلن عن موعد زفافه وعند استقبال المدعوين . ويظل حاملا هذا السيف حتى بعد اتمام زفافه بأربعين يوما . كما يعتبر السيف من مكونات أثاث العريس لكى يحمله العريس وهو يتجه الى النهر كمظهر من مظاهر الاحتفال بالزواج .

وكثير من طقوس دورة الحياة تستمد من استخدام مياه النهر ، فالنساء

يتشرنها فى أرجاء بيوتهن للتبرك بها معتقدات ان فى ذلك وجود لساكنى النهر من الجن الطيبين الذين تحل البركة بوجودهم . فالبركة تحتل مكانة هامة عند الكنوز وتتخذ أكثر من مظهر من مظاهر المعتقدات الدينية فى دهميت . ويعنى بالبركة التبرك كما يشير بذلك « جيرتز » عند مناقشته لهذا المفهوم كمظهر من مظاهر المعتقدات الدينية فى مراكش
(G. Geertz, Islam Observed, New Haven, Yale, 1948)
كما تعنى البركة عددا من الأفكار المترابطة مثل الرخاء المادى والصحة الجمعية والرضاء أو الكفاية والحظ الحسن والقوة السحرية أو الخارقة ... الخ . فالبركة مصدرها الله والأولياء الصالحون ، وبخاصة ما يعرف منهم باسم « الدوجرى » من ساكنى النهر من الجنيات الصالحات ، وأيضا من ممارسة شعائر الطريقة الميرغنية الاسلامية .

ويخلص المؤلف من عرض هذه المظاهر الاجتماعية عند الكنوز فى دهميت الى تقرير أن الشعائر التى تصاحب معظم مظاهر الاحتفال بأحداث دورة الحياة عندهم انما تهدف الى جلب الحماية والأمان من الكائنات فوق الطبيعة أو الخارقة للعادة ، وذلك من الأخطار التى قد يتعرضون لها فى فترات هذه الأحداث ، والتى تعتبر — فى الواقع — مناسبات اجتماعية يشترك فيها كل الحاضرين من الجيران والأهل والأقارب وأهل القرى المجاورة الى جانب أفراد القبيلة جميعهم .

— ٥ —

يعتبر الميلاد من الأحداث الرئيسية فى دورة الحياة عند الكنوز وبخاصة فى قرية الأم ، لأن النساء فى دهميت يرغبن فى ولادة الأطفال ، وبخاصة الذكور ، لأنهم فى نظرهن بمثابة الأمان القوى لاعالتهن ورعايتهن فى المستقبل اذا ما ترملن . ومما يقوى من هذه الرغبة نظام الزواج عند الكنوز الذى يسمح بتزويج الفتيات وهن لا يزلن فى أعمار تقل عشر سنوات على الأقل — عن أعمار ازواجهن ، الأمر الذى يجعل أغلب النساء — من كبار السن — أرامل ، وأن عددا كبيرا منهن يترملن وهن لم يبلغن بعد الحلقة الوسطى من أعمارهن .

أى وهن صغار السن . وهذا مما يضفى أهمية على ولادة الطفل الذكر عند الأم ، اذ يحضر هذه المناسبة أفراد قبيلتها وقبيلة زوجها — اذا كانت متزوجة من خارج قبيلتها — للمشاركة فيها وتقديم التهانى ، ويفعل ذلك كل اقاربها وجيرانها .

وتتقرب النساء اللاتى فقدن أطفالهن الصغار بالقرابين ، والأضحيات لأولياء الله الصالحين ، أو يطلبن مساعدة القوى الخارقة خلال الأشهر الأخيرة من الحمل . ويرغب الرجال أيضـــا فى انجاب الذكور من الأطفال . ويجد الرجل الذى يفتقر الى الأبناء الذكور دافعا كبيرا الى الزواج مـــرة ثانية سواء أتم طلاقه من زوجته الأولى من أجل هذا الدافع أو رأى الابقاء عليها .

وتهدف اغلب الأفعال الطقوسية التى تصاحب عملية الولادة الى حماية الأم من ناحية ، ومن ناحية أخرى — وهذا هو الأهم — الى الابقاء على حياة الطفل فى حين أن البعض منها يهدف الى جلب التفاؤل ، كما يذهب غيرها الى ابطال مفعول المشاهرة والعين الشريرة بما تحدثه من أفعال السحر وما شابه من الأخطار . ولذلك يعمل للطفل المولود « حجاب » وهو عبارة عن كيس صغير من القماش يحتوى على « الحبل السرى » للمولود الى جانب سبع حبات من النول والملح والحنة وغيرها ، ويلف هذا الحجاب حول رقبة الطفل . كما يعتقدون فى وجود « الدجورى » من ساكنى النهر فى أثناء الولادة حماية الطفل ولأمه حتى موعد « الأربعين » . ولا تغادر الأم حجرتها بعد الولادة حيث تستقبل فيها زائراتها من الأهل والأقارب ، وتتناول فيها أيضا وجباتها الغذائية المعدة خصيصا لهذه المناسبة طوال هذه الفترة .

وتعتبر فترة « الفطام » (Weaning) فترة خطرة فى حياة الأم ووليدها اذ يسود الاعتقاد عند الكنوز أن الأم ووليدها يتعرضان لمفعول المشاهرة فى هذا الحدث الذى قد يسبب لها العقم أو جفاف لبن الرضاعة . ولذلك تستعد الأم لفطام طفلها الرضيع فى نهاية الشهر القمرى وذلك بترك باب فناء بيتها مغلقا ، ولا تسمح لأى زائر من أهلها بالدخول عليها الا بعد أن تستأذن فى

الدخول وتعلن عن نفســـها بعد الدق على الباب . وفى الليلة الأولى من الشهر القمرى الجديد يوضع فى فناء البيت اناء فيه نار مشتعلة منثور عليها الملح ، وعلى الأم أن تتخطى هذا الاناء سبع مرات أخرى وبعدها تغسل أيدى الطفل ورجليه فوق وهج النار المشتعلة وبانتهاء هذا الطقس يبطل مفعول المشاهرة .

أما الاحتفالات الطقوسية المصاحبة لعملية ختان الابن الذكر (٣) فى دهميت فقد تغيرت كثيرا فى خلال القرن الحالى ، اذ فقدت الكثير من مظاهر الاحتفال بها بعد أن كانت على درجة كبيرة من التعقيد والأهمية لكل أفراد الجماعة . وكانت هذه العملية تجرى عندما يفيض النيل ــ قبل بناء الســـد العالى ــ وذلك لارتباطه بفكرة الخصوبة والنماء .

ويحاط الطفل الذى تجرى له عملية الختان بشعائر طقوسية الغرض منها وقايته من الخطر الذى قد يصيبه فى هذه المناســـبة والذى قد يهدد « رجولته » (Virility) اذا ما اقدم على الزواج فى المستقبل . وكانت هذه العملية تجرى للذكور وهم فى السن ما بين الثامنة أو العاشرة وأحيانا الثانية عشرة أما الآن فتجرى لهم فى سن أصغر بفضل المهاجرين الذين يقلدون أهالى المدن المصرية فى هذا السبيل .

ولا يوجد سن محددة تجرى فيها عملية الختان للبنت (٤) . ولكن المرأة

---

(٣) عملية الختان ــ فى نظر كالندر ــ يحتمل أن تكون نوبية الأصل قبل دخول الاسلام هذه المنطقة . وقد ابقى الاسلام عليها بالنسبة للذكور . أما بالنسبة للبنات فقد ظلت هذه العادة ثابتة وذلك لاصرار النساء على اجرائها ، بينما يخالفهن الرجال فى الابقاء عليها ، استنادا الى أن الدين الاسلامى لم يذكرها ولم يعاقب المتنعين عن اتيانها ، كما أنه لم يحث عليها فى الوقت نفسه تمشيا مع الاعتبارات الانسانية .

(٤) يرى كالندر أنه ليس من الدقـــة العلمية فى اطـــلاق المصطلح (Circumcision) على ختان الاناث وبخاصة من الناحية البيولوجية وان كان الكنوز يطلقون نفس الاسم لكل من الولد والبنت . ويرى استخدام مصطلح Excision لختان البنات .

ى دهميت تعتقد انه كلما كبرت الفتاة كلما ازدادت آلامها من جراء هــذه الجراحة . وتصبح البنت بعد عملية الختان عرضة للمشاهرة مثلها فى ذلك مثل الطفل الذكر . وتحمل الأم فتاتها بعد ختانها على ذراعيها لتخرج بهــا من باب بيتها الى الشارع وتقف بها بعض الوقت قبل أن تعود بها مرة ثانية الى دارها وذلك بهدف وقايتها من خطر المشاهرة . ثم تضعها بعد ذلك على حصيرة فى فناء البيت حيث يجتمع حولها الأطفال ليشـــاركونها اكل البيض المسلوق المعد لهذه المناسبة لتعويضها عما فقدته من الدم أثناء اجراء هذه الجراحة لها . ويقدم الحاضرون فى هذه المناسبة « النقوط » كمشاركة منهم فى الاحتفال بهـــا .

يقضى الأطفال الصــــغار — بصرف النظر عن نوعهم — معظم أوقات فراغهم فى فناء بيوتهم أو أمامها يلعبون ، ونادرا ما يبتعدون عن هذه الأماكن الا بمصاحبة أحد أقاربهم من الشبان . وينتظم الأطفال فى المدرسة الابتدائية عند بلوغهم السابعة .

ولقد لعبت المدرسة دورا هاما فى مرحلة الطفولة حديثا ، بينما لم يكن ذلك ممكنا أو متاحا فيما مضى ، وذلك لأن الخدمات التعليمية فى دهميت كانت محدودة وكانت الكتاتيب الملحقة بالجوامع ، والتى يديرها الأئمة المسلمون ، هى المكان الوحيد للتعليم الذى يتلقى فيه الأطفال الذكور التعاليم الدينية ويحفظ القرآن الكريم ، ونادرا ما كانوا يتلقون معلومات اضافية أخرى خلاف ذلك .

ويكون تلاميذ المدارس من الذكور البالغين ما بين السابعة والحادية عشر من أعمارهم جماعات وفقا لأماكن اقامتهم من حيث الناحية والجيرة والقرية . أما الذين يبلغون الثانية عشر فأكثر ، فانهم يميلون الى تكوين جماعات خارج نطاق القرية أو القرى المحيطة بقريتهم ، ويعرف الأطفال عادة بسنهم أكثر مما يعرفون بمحال اقامتهم .

ويقلد التلاميذ الكبار فى العابهم ، فتبنى كل جماعة منهم لها ضريحا ينسب اليها يختلف فى حجمه عن أضرحة جماعة الكبار . وتتصرف الجماعة منهم

التى تنتمى لضريح معين وكأنها قبيلة . فيدعى أفرادها التلاميذ الآخرين ليشاركوهم احتفالاتهم وليكونوا فى ضيافتهم . حيث يقيمون حلقات الذكر المشابهة تماما لما يفعله الكبار .

ويعتبر اشتراك الأطفال فى أنشطة الكبار اشتراكا هامشيا . وبينما يحضر الفتيان المناسبات العامة فى جماعات منفصلة ومتميزة عن جماعات الكبار ، نجد الفتيات الصغيرات يختلطن بغيرهن من النسوة الكبار دون تمييز .

وينتقل الفتية والفتيات من مرحلة الطفولة الى مرحلة « البلوغ » (Puberty) بطريقة تدريجية تمتد عبر سنوات عديدة ، ولا تتميز هذه الفترة باحتفال ما أو باعتراف رسمى لبلوغ الفتى أو الفتاة هذه المرحلة . ويترك ويترك للبالغين من الذكور الحرية فى ارتداء الملابس دون وضع القيود التى تفرض على الكبار ، اذ ينظر اليهم — فى هذه الفترة — كمرحلة وسطى بين الفتيان والرجال . أما مرحلة البلوغ بالنسبة للبنت فتمثل دلالة هامة اذ تعدها أمها فيها للزواج .

— ٦ —

تعتبر المظاهر الاجتماعية للزواج على درجة كبيرة من التعقيد اذا قيست بغيرها من أحداث دورة الحياة الأخرى باستثناء الوفاة ، وذلك لأنها تتضمن سلسلة من الاحتفالات التى يقتصر بعضها على عائلتى الزوجين ، فى حين قد يحوى البعض الآخر منها اقامة الولائم الكبيرة التى يشترك فيها أفراد القبيلة جميعهم . وقد يحضرها أفراد القبائل الأخرى .

وبالرغم من أن الزواج المنتشر عند الكنوز هو « الزواج من الداخل » (Endogamy) والقبيلة عندهم هى عبارة عن وحدة اندوماجية ، الا أننا نجد أن أهالى دهميت يرحبون بالزواج من القبائل الأخرى التى تقطن نفس المنطقة . ويوجد من الاعتبارات ما يجعل عدد الرجال المقبلين على الزواج أقل من عدد النساء ممن فى سن الزواج . ويرجع ذلك الى السن المتأخرة نسبيا التى

يتزوج فيها الشاب وتفضيله الزواج من خارج قبيلته . كما وأن ظاهرة تعدد الزوجات **Polygyny** غير منتشرة عندهم .

ويبدو أن دور الفتاة فى اختيار شريك حياتها عند الكنوز سلبى تماما ، حين نجد الشاب أكثر حرية منها فى هذا الاختيار . ويتوقف ذلك على اعتبارات كثيرة منها قدرة الشـــاب على الكسب المادى ووضـــعه الاقتصادى ومدى استقلاله . وهذا هو السبب فى زواجه بعد بلوغه العشرين وحتى ســن الثلاثين بعد ان يكون قادرا على الكسب والاستقلال الاقتصاديين فى الوقت الذى تزوج فيه الفتاة فى سن السادسة عشر من عمرها على الأكثر .

وعندما يترك الشاب بيت أبيه لينتقل الى بيت الزوجية عليه أن يقوم بأفعال وتصرفات تتمشى مع وضعه الجديد بعد أن تحرر أو « تخلى » عن سلطة أبيه وسلطته المباشرة التى كان يمارسها على أسرته . ومن ثم تتسم بعض أفعاله وتصرفاته خلال تلك الفترة ، والتى تلى الزواج بتغيرات كثيرة باعتباره عضوا جديدا فى أسرة الزوجة .

وتشارك اسرة الزوجين فى نفقات الاحتفالات باقامة شعائر الزواج ، الذى يعتبر من اكثر أحداث دورة الحياة تكلفة . وتختلف مظاهر هذه الاحتفالات باختلاف وسائل تقديمها . ويتولى العريس وأسرته الانفاق على معظمها ، كما تساهم قيمة المساعدات المالية الكبيرة التى يتلقاها من أقاربه فى تخفيض هذه النفقات ، وهى عادة ما تكون من المال والطعام . وعلى اسرة العروسين أن ترد فى مثل هذه المناسبات بهدايا مقابلة الى الأسرة التى شاركتها بصرف النظر عن الكمية المهداة اذ ينظر اليها « كبركة » أكثر من كونها « معاملة اقتصادية » (An Economic Transaction)

تختلف الشعائر التى يمارسها الكنوز عند الوفاة اختلافا كبيرا عن تلك التى يتبعونها فى بقية شعائر دورة الحياة . وهى ذات دلالة هامة بالنسبة للقبيلة والمجتمع معا . كما أنها تتجه نحو أهداف مغايرة . فبينما تتركز شعائر أغلب الأحداث كالميلاد وختان الفتى أو الفتاة والزواج وغيرها حول حماية الأفراد الذين قد تصيبهم الاخطار بأذى أثناء مرورهم بهذا الحدث أو تلك . يلاحظ

ان طقوس الوفاة تهدف الى حماية الأحياء جميعهم من تلك الاخطار من ناحية، ولفائدة روح المتوفى من ناحية اخرى . كما تحتاج الوفاة ايضا الى مشاركة كل افراد القبيلة التى ينتمى اليها المتوفى . وتعد ذلك من قبيل الجبر والالزام لهم بصرف النظر عن اماكن اقامتهم . ويتبع الكاوز فى شعائر الوفاة التعاليم الاسلامية وتختلف نوعية هذه الشعائر باختلاف نوع المتوفى .

وتتراوح فترة العزاء فى دهميت بين يوم واحد وسبعة ايام ، وذلك وفقا للظروف والعادات عند القبائل ، وان كان قد حدث تغيير بواسطة المهاجرين الذين قد تمنعهم وظائفهم من المساهمة بصورة فعلية فى هذه المناسبة . وفى صباح يوم الوفاة يقتصر العزاء على الرجال دون النساء . ويبدأ العزاء عند حدوث الوفاة حيث يتجمع الأهالى فى بيت المتوفى لتقديم العزاء الذى ينحصر غالبا فى التحية باليد مع اظهار مشاعر الحزن أو الحداد وذلك لعائلة المتوفى وأقاربه . أما العزاء الرسمى فيتم فى « خيمة القرية » . واذا توفى احـــد المهاجرين فعلى الشخص الذى سمع الخبر أن يذهب فى الحال الى الخيمة التى تقع فى منطقة بيت المتوفى ليعلن خبر الوفاة .

ويحرم على أفراد قبيلة المتوفى المشاركة فى اى من الاحتفالات والمناسبات العامة ، فيما عدا القيام بأعمال البيع والشراء اثناء اقامة هذه المناسبات . وتمتد هذه الفترة أو تقصر عند الأفراد وفقا لدرجة قرابتهم للمتوفى .

ويعد الموت من اكثر أحداث دورة الحياة التى تحوى طقوســـا يتم تنظيمها وفقا لأنساب القبائل . وتحكم هذه الطقوس افعال وتصرفات الرجال اكثر من تحديدها لأفعال النساء . ولا يتأثر ذلك بنوع المتوفى . وهناك بعض الالتزامات مثل « فترة العزاء الطويلة » يساهم فيها كل افراد القبيلة ، فى حين تختلف بعض الالتزامات الأخرى مثل « قيود الحداد » فى طولها وحدتها تبعا لاختلاف الجنس والنسب داخل القبيلة .

ويخلص كالندر من عرض هذا الكتاب الى القول بأن هذه الدراسة لم تهدف الى الوصول الى نتائج معينة ، او اختبار فروض علمية محددة ، او بغية وضعها فى اطار مرجعى للبحث الاجتماعى . ولكن النتائج التى احتواها

الكتاب هى من قبيل النتائج « العرضية » (Tangential Products) التى رأى المؤلف عرضها لاعتقاده بأن الشعائر والطقوس من مكونات هذه الثقافة سوف لن تبقى طويلا ، وأن فى عرضها حفاظا على سماتها قبل أن تندثر .

وفى الحقيقة تعتبر هذه الدراسة — المتضمنة لهذا الحشد الهائل من شعائر وطقوس دورة حياة الفرد عند الكنوز — على قدر كبير من النفع والأهمية وان فى مقارنتها لعدد من الدراسات — كالدراسة التى قام بها « باركلى » عن السودان

(H.B. Barclay, Burri al Lamaab : A Suburban Village in the Sudan, Ithaca, Cornell, 1964).

والدراسة التى قام بها حامد عمار عن التنشئة الاجتماعية فى قرية سلوا بأسوان عام ١٩٥٦ — أثارت العديد من النقاط الهامة التى يجد فيها المهتمون بهذا الميدان مجالا خصبا للدراسة والبحث .

القسم الثالث

الأبواب الثابتة

أولا : مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب

ثانيا : المؤتمرات والندوات العلمية

(أ) قائمة بالمؤتمرات والندوات

(ب) تقارير عن بعض الندوات والمؤتمرات التى عقدت خلال عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .

ثالثا : بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة بأقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية بالجامعات فى مصر عام ١٩٨٢ — ١٩٨٣ .

رابعا : جزء خاص : الدليل الببليوجرافى للانتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعية فى الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣

اعداد : حامد الشافعى دياب .

أولا — مرشد لكتابة أصول المقالات المقدمة للنشر فى هذا الكتاب

ترحب هيئة تحرير الكتاب السنــوى لعلم الاجتماع بتعاون الزمــلاء المتخصصين فى هذا العلم والمنتمين له ، وتدعوهم لتقديم اسهاماتهم المثمرة والبناءة وذلك بمشاركتهم فى الجهد العلمى الذى يبذل من خــلال هذا الكتاب لرفع مستوى التخصص . واذا كانت المــادة الرئيسية فى الكتاب تتمثل فى « المقالات » ، فان هناك بعض القواعد التى تعارف عليها المشرفون على اخراج المجلات العلمية المماثلة من حيث كتابة المقــال ، وما يرتبط بذلك من جوانبه شكلية هى فى الواقع شــديدة الأهمية من حيث الاخراج العام للعمل العلمى ، فوق انها ميسرة ولا شك على القارىء كى يفيد منها ، وهو الهدف النهــائى من وراء اصدار هذا الكتاب .

ويمكننا تلخيص هذه القواعد فيما يلى :

١ — أن تظهر المقال جهدا علميا رفيع المستوى فى مجال تخصص علم الاجتماع . وان لم تكن كذلك فيمكن لهيئة التحرير أن ترد المقال الى صاحبها .

٢ — لا ينبغى ان يزيد حجم المقال — باى حال من الأحوال — عن عشرين صفحة من حجم الكوارتو ، منسوخة على الآلة الكاتبة . وأن تتميز بالوضوح ، والخلو من الأخطاء المطبعية تماما .

تقدم ثلاث نسخ من المقال الى هيئة التحرير التى تقوم بحفظ نسخة منها بملف تخصصه لكل زميل مساهم فى النشاط العلمى للكتاب .

٤ — يرفق بالمقال ملخص لها باللغة العربية اذا كان بلغة اجنبية ، وباللغة الانجليزية اذا كان بالعربية . على الا يزيد حجم هذا الملخص عن ثلاث صفحات من حجم الكوارتو منســوخا على الآلة الكاتبة ، وخاليا من الأخطاء المطبعية تماما .

٥ — يوضح على صفحة غلاف المقال عنوانها واسم المؤلف ، وتاريخه الشخصى ، واهتماماته العلمية . اما الصفحة الأولى فيوضح فيها فقط عنوان المقال (دون ذكر المؤلف او أية بيانات عنه) حيث تعرض المقال خالية من اسم مؤلفها على مستشارى التحرير بالكتاب .

٦ — تلحق المراجع ، والملاحظات بنهاية المقال — وليس بحواشى الصفحات — وذلك بوضع أرقام مسلسلة فى نهاية الفقرات التى نبغى احالة القارىء اليها ، أو ابداء ملاحظات عليها . ونلفت النظر الى ضرورة كتابة المرجع بالطريقة المنهجية المعروفة ، حتى تأخذ شكلا واحدا ، ومنسقا .

٧ — فى حالة وجود جداول ، أو خرائط ، أو اشكال توضيحية ، أو رسوم بيانية يوضع كل واحد منها فى صفحة مستقلة ، ويكتب أسفله : جدول رقم (ـــــ) ، يوضح ـــــــــ

٨ — يبلغ عادة المشاركون فى اصدار عدد ما ، بقبول مقالاتهم وصلاحيتها للنشر خلال فترة لا تقل عن شهرين قبل اصدار العدد . أما أولئك الذين تحتاج مقالاتهم الى بعض التعديلات ، والتصحيحات فترد اليهم مشفوعة بالملاحظات الواجبة ، خلال فترة لا تقل عن اربعة شهور قبل اصدار العدد .

ولا يملك حق رفض المقال ، أو قبوله بعد اضافة التعديلات ، أو قبوله تماما سوى رئيس التحرير ، وهيئة مستشارى الكتاب .

٩ — أن تقديم مقال للنشر بالكتاب يعنى ضمنا ان مؤلفه لم ينشره قبل ذلك فى كتاب ، او مجلة أو بحث ، كما انه لن يقدمه الى مجلة اخرى قبل أن يعرف موقف مقاله من النشر .

ثـانيا :

المؤتمرات والندوات العلمية

(أ) قائمة بالمؤتمرات والندوات التى عقدتها أو تزمع عقدها الهيئات التالية :

١ ــ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٢ ــ مركز بحوث الشرق الأوسط .

٣ ــ مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة .

٤ ــ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع .

٥ ــ معهد التخطيط القومى .

(ب) تقارير عن بعض الندوات والمؤتمرات التى عقدت بالفعل خلال عامى ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ : ــ

١ ــ المؤتمر التاسع لذكرى طه حسين .

٢ ــ ندوة قناة السويس .

٣ ــ التحركات السكانية وتأثيرها على نقل الأمراض المتوطنة والتحكم فيهـــا .

٤ ــ تقرير عن مؤتمر : التاريخ ووعى الفـــلاحين فى جنوب شرق آسيا .

(أ) قائمة بالمؤتمرات والندوات التى عقدتها او تزمع عقدها الهيئات التالية :

١ ــ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المؤتمر الأول : مشكلات المنهج فى بحوث العلوم الاجتماعية ، تاريخه من ٢ الى ٥ يناير ١٩٨٣ ، مقر المؤتمر بالمركز القومى ، والجهة المنظمة له وحدة بحوث مناهج البحث ، والجهات التى شاركت فى المؤتمر اساتذة مصريين بصفتهم الشخصية ٠

المؤتمر الثانى : اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى من ٢٦ الى ٢٨ فبراير ١٩٨٣ ، بالمركز القومى ، وقد شارك فى هذا المؤتمر اساتذة مصريين ٠

المؤتمر الثالث : الحلقة الدراسية لبحوث الاعلام فى مصر من ٢٨ الى ٣١ مايو ١٩٨٣ بالمركز القومى ، والجهة المنظمة له وحدة بحوث الراى العام والاعلام ، المشاركين اساتذة مصريين ٠

مؤتمر مزمع عقده : الدين والمجتمع ، وقد تحدد من بداية سبتمبر ١٩٨٣ ، بالمركز القومى للبحوث اما الجهة المنظمة له فهى وحدة البحوث الدينية والمعتقدات وسوف يشارك فى هذا المؤتمر باذن الله اساتذة مصريون ٠

٢ ــ مركز بحوث الشرق الأوسط

ندوات :

ــ ندوة عن قناة السويس ١٩٥٦ ــ ١٩٨١ ، عقدت فى الفترة من ١٥ ــ ١٧ مارس ١٩٨٣ ، وتم الاتفاق على أن تقوم جامعة عين شمس (مركز بحوث الشرق الأوسط سمنار التاريخ الحديث بكلية الآداب) بتنظيم عقد هذه الندوة بالاشتراك مع المجلس الأعلى للثقافة والجمعية المصرية للدراسات التاريخية وهيئة قناة السويس وقد قدم خلال هذه الندوة ٢٥

بحثا تناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والاستراتيجية ، ولقد اقترحت الندوة عقد مؤتمر علمى بعنوان (سيناء المستقبل) .

ابحاث وتقارير من المزمع نشرها خلال عام ١٩٨٣

١ — بحث نظام الثأر كحقيقة حضارية والضبط السياسى فى سيناء والصعيد والصحراء الغربية ، اعداد د. أحمد محمد عامر (أستاذ العلوم السياسية المساعد ، كلية التجارة — جامعة قناة السويس) .

٢ — بحث التكنولوجيا والنمط الحضارى دراسة حالة من العريش ، اعداد د. حامد ابراهيم الموصلى (أستاذ التصميم وهندسة الانتاج المساعد بكلية الهندسة ، جامعة عين شمس) .

٣ — التقرير النهائى للبحث المشترك بين المركز وكلية علم اجتماع بيلفيد بالمانيا الغربية تحت عنوان :

A — Patterns of Small Peasant reproduction and its destruction : the case of the fellaheen of the Nile delta.

B — Sulsistance Production in Rural Egypt Strategies for development.

٤ — Social Studies in Islam.

أعد هذا البحث د. محمد واصل أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة برسبان بأستراليا .

٣ — مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى
بجامعة القاهرة

١ — المؤتمر السنوى لمركز بحوث التنمية والتخطيط ، من ٢٦ الى ٢٧ يناير سنة ١٩٨٣ وكان مقر المؤتمر والجهة المنظمة له مركز بحوث التنمية ، والجهات المشاركة المركز + Mit

٣ ـ المؤتمر السنوى لمركز بحوث التنمية والتخطيط من ٢٥ ـ ٢٦ يناير ١٩٨٢ ، بالمركز وهو الجهة المنظمة للمؤتمر، والجهات المشاركة، والمركز + Mit.

٤ ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع

(أ) المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين عام ١٩٨٢ ،
موضوع المؤتمر : الاقتصاد المصرى فى عقد الثمانينات ، تاريخ انعقاده من ٦ ـ ٨ مايو ١٩٨٢ ، مقره الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع بالقاهرة ، المشرف عليه د. رمزى زكى ، معهد التخطيط القومى ، والمشاركون فى المؤتمر والموضوعات :

١ ـ د. رمزى زكى من معهد التخطيط القومى ، الموضوع الذى قدمه : تقييم برنامج التثبيت الاقتصادى .

٢ ـ د. أحمد الصفتى : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، موضوعه : السكان والتنمية وتحدى الثمانينات .

٣ ـ د. محمد محروس : جامعة الاسكندرية كلية التجارة ، موضوعه : مستقبل الطاقة .

٤ ـ د. أحمد حسن ابراهيم : معهد التخطيط القومى ، موضوعه : التكثيف الزراعى .

٥ ـ د. ابراهيم العيسوى : معهد التخطيط القومى ، موضوعه : سكان مصر ومشكلاتها الاقتصادية .

٦ ـ د. على نصار ، معهد التخطيط القومى ، موضوعه : محاذير أمام توجه مصر التكنولوجى .

٧ ـ محمد عبد الشفيع عيسى ، معهد التخطيط القومى ، موضوعه : التكنولوجيا الصناعية المصرية فى الثمانينات .

٨ ــ د. سمير امين : معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث ، موضـــوعه : النظم الاجتماعية الرأسمالية وديناميه النظام الدولى .

٩ ــ د. يوسف والى ، عثمان الخولى ، د. محمد عباس ، اســـتراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات .

١٠ــ د. نادية مصطفى ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الموضوع : مدخل جديد لتقييم وتخطيط هيكل الانتاج الصناعى المصرى فى الثمانينات.

١١ــ د. عثمان محمد عثمان : معهد التخطيط القومى ، موضوعه : الاقتصاد المصرى على مشارف الثمانينات .

١٢ــ د. نادية كريم ، جامعة الأزهر ، الموضوع ، توزيع الدخل فى مصر منذ منتصف السبعينات .

١٣ــ د. حسين بشـــير : هيئة قناة السويس ، الموضوع : مستقبل قناة السويس كمصدر للنقد الأجنبى .

١٤ــ د. جلال امين : الجامعة الأمريكية ، الموضوع : الخطر التكنولوجى على مستقبل الاقتصاد المصرى .

١٥ــ ا . محمود شـــاكر : وكيل محافظ البنك المصرى ، الموضوع : دور البنوك الوطنية فى تعبئة وتنمية المدخرات المحلية .

(ب) المؤتمر العلمى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين

الموضوع : دور الدول فى النظام الاقتصادى المختلط

تاريخ انعقاده ، من ١٢ ــ ١٤ مايو ١٩٨٣ .

وكان المشاركين فى المؤتمر والموضوعات على النحو التالى :

١ ــ نحو ترشيد سياسات الأجور والمرتبات فى قطاعات الدولة فى مصر ، د. محمود مختار محمد .

٢ — صنع السياسات الاقتصادية فى مصر ، د. هبه حندوسه بالجامعة الأمريكية .

٣ — الدول والميكنة الزراعية فى مصر ، د. محمد أحمد مندور ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة .

٤ — الدولة ومشكلة التسعير الزراعى فى مصر ، د. سعد نصار ، زراعة الفيوم .

٥ — نحو ترشيد الاعفاءات الضريبية ، د. محمد رضا سليمان ، مستشار مساعد مجلس الدولة .

٦ — نحو تأصيل فلسفى لدور الدولة الاقتصادى ، د. محمد عبد الشفيع عيسى ، معهد التخطيط القومى .

٧ — دور الدولة فى تنظيم نقل التكنولوجيا فى ظل الاقتصاد المختلط ، د. عبد الهادى سويفى ، عمر عبد الحى صالح .

٨ — العلم والتكنولوجيا ودور الدولة فى العالم الثالث ، د محمد عجلان ، مستشار الهيئة العامة للتصنيع سابقا .

٩ — المشاكل الجديدة للادارة والتوجيه والتخطيط الاقتصادى فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى ، د محمود عبد الفضيل ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة .

١٠ — الاختلالات السعرية وأسس اصلاح نظام الأسعار فى الاقتصاد المصرى المختلط ، د. عثمان محمد عثمان ، معهد التخطيط القومى .

١١ — التنمية الصناعية المصرية ودور الدولة فيها ، د. رأفت شفيق ، معهد التخطيط القومى .

١٢– دور الدولة فى التصنيع الحربى فى مصر : ملاحظات على تجربتى دولة محمد على والدولة الناصرية ، د. محمد على الدمشاوى ، جامعـة أسـيوط .

مؤتمرات مزمع عقدها :

(جـ) المؤتمر السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين

موضوعه : الأزمة العالمية وآثرها على دول العالم الثالث مع اشارة خاصة لمصر

مقرر عقده فى الفترة ما بين شهرى مارس ، مايو ١٩٨٤ .

٥ – معهد التخطيط القومى :

ابحـاث :

١ – بحث المشاركة الشعبية ، (مفهومات أولية وبعض النماذج التطبيقية)، اعداد د. وفاء أحمد عبد الله ، نوفمبر ١٩٨٢ .

٢ – بحث العطار وجذور الثقافة فى مجال العلاج ، اعداد د. فوزى عبد الرحيم اسماعيل ، يناير ١٩٨٣ .

٣ – بحث عن Feature article : health sector assessoment
اعداد د. أشرف حسونة ، يناير ١٩٨٣ .

سمينار :

١ – المرأة والتنمية ، د. سلمى جلال ، المعقب أ . د عبد العظيم انيس ، ١٩٨٣/٥/٣١ .

٢ – المشكلات البيئية والتنمية ، د. وفاء عبد الله ، معقب أ . د. سمير غبور ١٩٨٣/٥/١٠ .

٣ — الوعى التنموى كمدخل لتنمية مصر ، د. عبـــد الوهاب ابراهيم ، خبير التخطيط بوزارة التخطيط ، ١٩٨٣ .

٤ — نحو منهج بديل لمواجهة مشكلة الاســـكان فى مصر ، د. رؤوف فرج صليب ، خبير بمعهد بحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى ١٩٨٣ .

ندوات عقدت بالفعل :

— ندوة الاختيار التكنولوجى مشكلة اجتماعية ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٢ . وقد تم عرض بعض الأوراق فى هذه الندوة مثل :

١ — التكنولوجيا قضية اجتماعية بعض المحاذير والخبرات عند تقيم المفاهيم الحالية للتكنولوجيا ونقلها الى مصر ، اعداد د. محمد على نصار ، تعقيب ، د. محمد الجوهرى ، د. خضر أبو قورة .

٢ — كما قدم أيضا الدكتور على الدين هلال الأستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ورقة عمل ، عقب عليها الدكتور سعد الدين ابراهيم بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .

(ب) تقارير عن بعض الندوات والمؤتمرات التى عقدت بالفعل خلال عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ :

المؤتمر التاسع لذكرى طه حسين (*)

بدعوة من جامعة المنيا ، وجريا على عادتها السنوية ، اقامت كلية الآداب مؤتمرها التاسع لذكرى طه حسين فى الفترة من ٨ الى ١١ يناير ١٩٨٣ .

افتتح جلسات المؤتمر د. عبد الهادى الجوهرى أستاذ علم الاجتماع وعميد الكلية بكلمة أشار فيها الى البحث الذى تقدم به طه حسين لنيل درجة دكتوراه الدولة من جامعة السوربون فى يناير ١٩١٨ ، وكان بعنوان : « دراسة تحليلية ونقدية لفلسفة ابن خلدون الاجتماعية »

Etude analytique et critique de la philosophie sociale d'Ibn Khaldoun باشراف عالمى الاجتماع الفرنسيين اميل ديركايم E. Durkheim وسلستان بوجليه S. Bouglé

وقد شارك فى المؤتمر اربعين ونيف من الباحثين ، وعقد ست جلسات ، استمع خلالها للبحوث التى قدمت له من أساتذة وباحثين بجامعات الأزهر والمنيا والقاهرة والاسكندرية والمنصورة والزقازيق بمصر ، واليرموك بالأردن ، وفرجينيا بالولايات المتحدة ، واكس آن بروفنس بفرنسا .

توزعت أغلب بحوث المؤتمر حول الدراسات الأدبية واللغوية ، لوحظ فيها غياب الرؤية الاجتماعية ، حيث أولى معظمها اهتمامه بالأدب كظاهرة فنية ، وعنى بعضها الآخر بوضع الأعمال الأدبية وتفسيرها فى نطاق فنى ملون أحيانا بشيىء من (الزخرف) الاجتماعى .

(*) أعد هذا التقرير د. محمد حافظ دياب مدرس الأنثروبولوجيا بكلية آداب بنها — جامعة الزقازيق .

بحثان اثنان تميزا بمحاولة التحليل الاجتماعى لموضـــوعهما على تراوح بينهما فى مستوى المعالجة ، هما بحث د. عبد الحميد ابراهيم أستاذ ورئيس قسم اللغة العربية بآداب المنيا حول الشخصية الصعيدية فى كتابات يحيى حقى ، وبحث د. محمد عويس الأستاذ بنفس القسم عن الانسان المصرى فى روايات نجيب محفوظ .

ويعد عبد الحميد ابراهيم واحـــدا من الباحثين الرواد القلائل الذين يمتلكون وعى الحس الأنثروبولوجى ومقدرة التحليل الاجتماعى فى دراســاتهم النقدية .

فى بحثه ، استعرض ملامح الشخصية الصــعيدية عند يحيى حقى كما أوردها فى كتابه « خليها على الله » ، وفى مجموعتيه القصصـــيتين « أم العواجز » و « دماء وطين » ، وكما عايشها أثناء عمله بالصعيد الأوسط فى الثلاثينات .

واستنتج الباحث أن يحيى حقى قد نجح فى التعبير عن الشخصية المكانية وفى ثوب قدرى استطاع به أن يحل الى حد ما مشكلة الخاص والعام أو المحلى والعالمى . لكنه رأى أن هذا النجاح كان محدودا بالملاحظات الآتية :

١ — وقف يحيى حقى عند الجانب الظاهرى فى الشخصية الدسعيدية .. جانب العنف والقسوة ، ولم يصور الوجه الآخر المكمل لهذا الجانب .

٢ — يكتب يحيى حقى صعيدياته من وجهة نظر زائر يرقب ويعلق ، وهـــو ما يفسر قلة الحدث وعدم معايشة التجربة .

٣ — أن حتمية الجنس فى صعيديات يحيى حقى تقف عند حد الســيطرة الحيوانية ، وتختلط بالقتل والحقد والتآمر ، ومن ثم لم يفلسفه فيجعله يفجر أرق العواطف ويدفع به الى الطموح ، ولم يربطه برباط كونى يكون فى النهاية لصالح البشر .

٤ — ذكر يحيى حقى أن ميله للتحديد والحتمية قد أضعف من قبضته على الرواية وجعله يؤثر بالقدسة القصيرة .

أما بحث د. محمد عويس ، فقد حاول فيه التركيز على صورة الانســـان

المصرى عبر أعمال نجيب محفوظ المتصلة بأحداث النصف الأول للقرن الحالى وتناول الباحث موضوعه من خلال محاور ثلاثة هى : الأسرة والانسان ، وعلاقة الرجل بالمرأة ، والانسان والمستقبل . الا أن المعالجة لم ترق الى مستوى رؤية الانسان المصرى فى مساره وتطوره وتعانقه مع تشابك الأبنية المادية والروحية والعاطفية والحضارية ، ودارت فى فراغ التصور المسبق والتقسيم الجاهز فلم تلمس حرارة هذا الوجود العينى فى سيولته وحرارته وغناه وهمهمة عوالمه .

وتقدم كاتب هـذه السطور ببحث عنوانه : « طه حسين ومقدمة ابن خلدون » عن رسالة الدكتوراة التى حصل بها طه حسين على درجته العلمية . وقدم الباحث ملاحظاته التالية :

١ — تأثر طه حسين بالنزعة السوسيولوجية Sociologism عند دوركايم، وهو تأثر واضـح بدا فى محاولته اخضاع رؤية الظاهرة الاجتماعية عند ابن خلدون لمواصفاتها كما ناقشـها وأوردها ديركايم فى كتابه « قواعد المنهج السوسيولوجى Les régles de la méthode sociologique » ، وكذلك فى نقده لمفهوم التاريخ عند ابن خلدون ، متأثرا فى ذلك بمحاولات أستاذه ديركايم الدائبة لتمييز استقلالية علم الاجتماع . وأخذ عليه أيضا عدم اسـتقلالية المبحث الذى دعا له ، وهو نفس ما كان يسعى اليه ديركايم ويكرس جهده له نحو فصل علم الاجتماع عن الفلسفة والتصورات الميتافيزيقية وغيرهما ، بهدف تحديد موضـوعه ومجاله ومناهجه ، وهو ما أدى بطه حسين الى اعتبار المقدمة مدخل الى « الفلسفة الاجتماعية » . وأخذ عليه كذلك مشابهته بين الفرد والمجتمع ، وهو هنا متأثر بأستاذه ديركايم الذى كانت بينه وبين جبرايل تارد G. Tarde مساجلات فى هذا الصدد ، بحيث يمكن القول أن طه حسـين لم يتردد فى قراءة النص الخلدونى انطلاقا من رؤية مدرسـة علم الاجتماع الديركايمى ، فى محاولة منه لرصد ما حوته من أفكار .

ونبه الباحث الى أن طه حسين قد انتهى الى نتيجة مغايرة تماما . اذ أنه نقل الفكر الديركايمى الى ابن خلدون ، وبالتالى قيد هذا الفكر بنفس القيود التى كبلت جانب الطموح فى المشروع الخلدونى ، مما يمكن أن يكون

له اثره فى تحديد الدراســـات السوسيولوجية المعاصرة بنفس الأطر التى ارتبط بها علم العمران .. تلك الأطر التى تقوم على دمج المنطق الأرسطى والمفاهيم الأرسطية فى الدراسات الكلامية والفقهية الاسلامية ، والتى كانت سائدة فى عصر ابن خلدون ، وأشار اليها طه حسين .

ذلك أن أحد اكبر الأخطاء على طريق دراسة المقدمة ، تكمن فى محاولة تفسير افكارها بانتزاعها من سياقها المعرفى الخاص ، وقراءتها انطلاقا من رؤية مدارس أو اتجاهات سوسيولوجية معاصرة .

٢ ـــ محاولة استيعاب النص الخلدونى عبر منهج الشك الديكارتى ، رغم أن رؤية طه حسين للنص لم تكن كلها تبنياً لفلسفة ديكارتية فى التفاكير ، قدر ما كانت وقوفا عند تخوم الشـــك المنهجى لديكارت ، وامتدادا للمنهج العقلى الذى حاول أن يأخذ به نفسه منذ بداية حياته العلمية .

٣ ـــ دراسة أفكار المقدمة بكيفية تجزيئية ، وبمعزل عن سياقها العام ، حين ذهب الى أن محور نظرية ابن خلدون هو « موضوع الدولة » ، رغم أن المشروع الخلدونى هو بتعبير صاحبه « تحسسك الواقع العمرانى للكشـــف عن نواميسه » .

والحق أن دراسة المقدمة بهذه الكيفية يحمل خطر تبسيطها ، وافقادها رؤية الظلال المتباينة لها ، تلك التى لا يمكن كشفها وتبينها الا عن طريق نظرة تكاملية ناحصة . ولقد كان من نتيجة هذا الأسلوب التجزيئى ، أن (حظى) النص الخلدونى بتفسيرات متعددة ، كل منها حاول ربطه بفرع أو بآخر من فروع العلوم الاجتماعية ، حيث هناك من ذهب الى أن هذا الفكر يمثل فلسفة للتاريخ ، أو علم اجتماع ، أو علم اقتصاد ، أو علم سياسة الى غير ذلك .

ان هذه التفسيرات الشائعة التى تعتمد استئصال موضوعاتها فى النص الخلدونى دون اية رؤية تكاملية ، ودون أية محاولة لتبرير هذا الاستئصال ، كان من نتيجتها تشويه كلية الفكر الذى تحمله المقدمة .

ذلك أن وحدة النص الخلدونى وطابعه التكاملى يظلان مطلبين ضروريين لا يمكن الاســـتغناء عنهما ، ولا يجب أن يغيبا عن البال ، حتى مع محاولات استخلاص ما هو فى حكم الفرعى منه .. هذا الاستخلاص الذى لا يمكن انجازه عند ذلك المستوى من العرض والتحليل الذى لا ينتهك وحدة المقدمة وطابعها .

تحية الى جامعة المنيا ، وتحية الى ذكرى طه حسين .



ندوة قناة السويس (*)

بمناسبة اليوبيل الفضى لتأميم قناة السويس (١٩٥٦ — ١٩٨١) ، أقام المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع هيئة قناة السويس وجامعة عين شمس ، ندوة بقصر الزعفران فى الفترة من ١٥ الى ١٧ مارس ١٩٨٣ ، باشراف د. عبد العزيز نوار أستاذ ورئيس قسم التاريخ بآداب عين شمس ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط بها . شارك فى الندوة عديد من الجامعات والهيئات مثل جامعة القاهرة ، وجامعة الزقازيق ، وجامعة المنصورة ، وجامعة المنيا بمصر ، وجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية ، وجامعة شمال الينوى بالولايات المتحدة الأمريكية ، اضافة الى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، وهيئة النقل البحرى ، وهيئة البحوث العسكرية .

خصصت الجلسة الأولى للدراسات الاجتماعية ، ورأسها د. محمود عودة أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع بكلية آداب عين شمس ، وشارك فيها د. اسماعيل عبد البارى ببحث عن « دور قناة السويس فى تنمية البيئة المحيطة بها » ، وكاتب هذه السطور ببحث عنوانه : « هيئة قناة السويس — تحليل للجوانب البنائية والوظيفية للهيئة كتنظيم اجتماعى » .

تناول د. اسماعيل موضوعه عبر محاور ثلاثة هى :

١ — التكامل بين عناصر التنمية فى جوانبها البشرية والطبيعية والمادية، وانه ليس هناك أفضلية لأحد هذه العناصر ، من منطلق انه اذا كان الانسان هو المحرك الحقيقى لعملية التنمية ، فان رأس المال يمثل عصب تنفيذها ، فى حين أن الموارد الطبيعية تمثل منطقة الخير التى يحصل من ورائها الانسان.

(*) أعد هذا التقرير د. محمد حافظ دياب مدرس الانثروبولوجيا بكلية آداب بنها — جامعة الزقازيق .

حتى رؤوس الأموال اللازمة لحركة التخطيط والتنمية كما يحدث تماما بالنسبة لقناة السويس .

٢ — أبعاد دور التحدى لقناة السويس ، مشيرا الى البعد التاريخى لفكرة انشاء القناة حتى قرار التأميم واستثمارة فى تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مرورا بالبعد الفنى والادارى ، انتهاء الى البعد الممثل فى عائد القناة .

٣ — البعد التنموى للقناة ، عبر مفاهيم التحديث **Modernization** والتغيير الاجتماعى والتنمية ، موضحا دور القناة فى تنمية البيئة من خلال مستويين :

(أ) الدور التنموى فى مجتمع هيئة القناة ، باعتباره أحد مظاهر الرعاية التنموية التى تقدمها الهيئة للعاملين فيها عبر الخدمات الدينية والاسكانية والتعليمية والصحية والتأمينية والترفيهية والرياضية والاجتماعية .

(ب) الدور التنموى للقناة فى اطار البيئة المحيطة ، والذى تمثل فى مشروعات الخدمات العديدة التى تقدمها الهيئة لمنطقة القناة بالأخص .

وتعرض كاتب هذه السطور فى بحثه الى محاولة تحديد الأبعاد البنائية والوظيفية لهيئة القناة بهدف تقويم دورها وفاعليتها فى أداء خدماتها .

وتضمنت المحاولة دراسة أنساق الهيئة البنائية ، وهى النسق الادارى ، والنسق الفنى ، والنسق الانتظامى ، والخدمات الأساسية التى تؤديها بواسطة نسق السلطة والتخصص وتقسيم العمل ، اضافة الى تحليل فاعلية الهيئة فى القيام بأنشطتها التى تحقق من خلالها أهدافها .

وتناول كذلك دراسة الميكانيزمات الوظيفية للهيئة المثلة فى مظاهر السلوك التنظيمى ، ومظاهر التكامل على المستوى الادارى والفنى والنظامى ، وكذلك المعوقات الوظيفية لأنشطة الهيئة ، ومحددات تنميتها الادارية ووسائلها .

واستخلص الباحث ثلاث قضايا نظرية توجه البحث هى :

١ — أن الحاجة لتنمية الهيئة وأنشطتها ترتبط بالزيادة المستمرة فى حجم الخدمات التى تؤديها .

٢ — أن تحقيق الأهداف المعلنة للهيئة يتأثر بتطلعات العاملين ودرجة اشـــباعها .

٣ — أن فاعلية الهيئة ومقدرتها على أداء خدماتها تتحدد بمدى تكامل البناء التنظيمى ودعمه للسلوك التنظيمى لأعضاء الهيئة .

وقد اعتمد البحث على مجموعة من الاجراءات المنهجية ، تمثلت فى تناول الهيئة كنسق اجتماعى بتحليل خصائصها البنائية وميكانيزماتها الوظيفية . أما الاجراء المنهجى الثانى ، فتمثل فى المقارنة بين مجموعة الظواهر السلوكية للتنظيم الاجتماعى للهيئة لمعرفة أى من هذه الظواهر يدعم فاعليتها وأدائها الوظيفى لدورها وأيها يكون بمثابة معوق .

أما الاجراء المنهجى الثالث ، فقام على استخدام أسلوب دراسة الحالة Case study للهيئة وكذلك أسلوب تحليل المضمون Content analysis لتقاريرها وسجلاتها ولوائحها ، اضافة الى سحب عينة متنوعة من العاملين على المســـتوى الادارى الأعلى (١٢٠ حالة) ومستوى الادارة الوســـطة والتنفيذية (٣٠٠ حالة) .

وفى ضوء تحليل بيانات الدراسة الامبيريقية ، اتضح أن فاعلية الهيئة ومقدرتها على القيام بأنشطتها ، قد تحددت من خلال الملامح التالية :

١ — أن مواصفات وحدة التنظيم الأساسية وهى المركز أو الوظيفة ، ليست موجودة بين عدد لا بأس به من العاملين بالهيئة .

٢ — أن الخطوط الرسمية للاتصال بين أجزاء التنظيم تجرى فى اتجاه من اعلى الى اسفل فى شكل تعليمات واوامر تصدر من الادارة الى العاملين .

٣ ــ ان الهيئة كتنظيم تطبق اســـاليب للقيادة تقوم على اســـتخدام السلطة والنفوذ ، وتعتمد على الخضوع الكامل من المرؤوسين للرؤساء .

٤ ــ ان هدف التنظيم يتمثل أساسا فى تعظيم الأرباح ، وهو ما قــد يتنافى مع توفير الارضـــاءات الاجتماعية والظروف المساعدة على تحقيق تطلعات العاملين بالهيئة .

٥ ــ ان السلوك التنظيمى للهيئة يتحدد فى الغالب بناء على العمليات الداخلية والتكوين الذاتى للتنظيم ، وانه يندر وجود مؤثرات خارجية عــلى هذا السلوك ، وهو ما يوحى بأن تنظيم هيئة قناة السويس شبه منعزل عن مكونات المجتمع المصرى ككل .

وفى النهاية ، أثار الباحث سؤالا يدور حول ما اذا كان التغيير التنظيمى للهيئة فى هذا الحال مطلوبا ، وهو ما رآه أمرا حتميا وضروريا ولازما ، كما أنه عملية مستمرة ومتجددة ، ومن ثم فان المنطق يفرض قبوله ، حيث اتضح من التحليلات ، الحاجة الماسة لتوفير الارضاءات المهنية والاجتماعية للعاملين، عن طريق وضع محك الكفاءة وليس الأقدمية أساسا للترقية ، وتحقيق العدالة فى الأجور والحوافز والاسكان ، ودعم نظام التدريب واعطاء أهمية خاصة لزيادة الوعى القومى عند العاملين ، وتطعيم الادارة العليا بعناصر شابة ، وصياغة نظم مستحدثة تكفل دعم قواعد الضبط ونظم الاتصال .

التحركات السكانية وتأثيرها على نقل الأمراض المتوطنة والتحكم فيها (*)

٢٨ يناير — أول فبراير ١٩٨٣ — كاندى — سريلانكا

عقد المؤتمر فى مدينة كاندى Kandy بسريلانكا فى الفترة من ٢٨ يناير الى ١ فبراير ١٩٨٣ .. وتم تنظيم هذا المؤتمر عن طريق التعاون بين جامعة براد نيا بمدينة كاندى بسريلانكا ومنظمة الصحة العالمية التى مولت المؤتمر بالاشتراك مع البنك الدولى وهيئة التنمية التابعة للأمم المتحدة . وحضر المؤتمر ممثلون لجهات أكاديمية عديدة فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وامريكا الشمالية وأوربا ، قدموا جميعا أبحاثا أو أوراق عمل كانت محور المناقشة فى الجلسات العامة أو فى المناقشات داخل المجموعات الصغيرة الثلاث التى ظلت تتحاور على مدى يومين كاملين قبل أن تقدم تقاريرها فى جلسات عامة . ونلخص فيما يلى أهداف المؤتمر ونتائج مناقشاته وتوصياته العامة .

١ — أهداف المؤتمر :

استهدف المؤتمر تجميع خبرات الباحثين فى مجالات عديدة كالطب وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا والجغرافيا البشرية وعلم الأوبئة لتحقيق فهم متبادل ومشترك حول أهداف البحث وموضوعاتها فيما يتصل بتأثير التحركات السكانية على نقل الأمراض المتوطنة وكيفية التحكم فى عملية نقل الأمراض بتأثير الاحتكاكات السكانية . وفى ضوء ذلك يمكن أن تتحدد أهداف المؤتمر على النحو التالى :

أ — محاولة الوصول الى تعريفات محددة للمصطلحات المتصلة بهذا الموضوع كالهجرة والسكان والحركة السكانية وخصائص المرض

(*) حضر المؤتمر وكتب هذا التقرير الدكتور احمد زايد .

وعمق الاصابة به وعملية نقل المرض وغيرها من المفاهيم .

٢ ــ الى أى مدى يمكن أن تؤثر التحركات السكانية على الفرد وعلى المجتمع المحلى ، وما هى امكانية تأثيرها على نقل الأمراض المتوطنة من نقطة انطلاق الهجرة الى نقطة النهاية أو الى كل البقاع التى يمر بها المهاجر (المتحرك) أو العكس .

٣ ــ ما تأثير التحركات السكانية على الضوابط التى توضع أو يمكن أن توضع للتحكم فى نقل الأمراض .

٤ ــ ما هى أهداف البحوث التى يمكن أن تجرى حول هذا الموضوع بتعاون كافة التخصصات المعنية وما هى الأساليب المنهجية الملائمة التى يمكن أن تستخدمها هذه البحوث .

٢ ــ نتائج المناقشات :

١ ــ فيما يتصل بمشكلة تعريف المصطلحات أكدت المناقشات ضرورة التوصل الى اجماع حول هذه التعريفات حيث وجدت أنا هناك بعض الخلاف بين التخصصات المختلفة فيما يتصل بتعريف المصطلحات المختلفة . ولكن بذلت بعض المحاولات لتعريف « التحركات السكانية » على أنه المصطلح الأكثر أهمية . ولم يتوصل المناقشون الى حل نهائى لتعريف هذا المفهوم ، ولكنهم نجحوا فى تحديد بعض العوامل التى تؤثر على التحركات السكانية كتغير نظام الزراعة والضغط السكانى وحدوث كوارث طبيعية وانشاء مجتمعات جديدة والانتقال من مكان لآخر بسبب طلب التعليم أو المشاركة فى الاحتفالات أو الحج . كما نجحوا فى تحديد بعض أنماط الهجرة كالهجرة من الريف الى الريف والهجرة من الريف الى الحضر والهجرة من الحضر الى الريف والهجرة من الحضر الى الحضر ؛ وفى تحديد أنماط فرعية داخل كل نمط . ولا شك أن هذه التحديدات سوف تساعد الباحثين على أن يربطوا بين أشكال معينة من الهجرة وأشكال معينة من نقل الأمراض المتوطنه ، بحيث تزداد هذه المحددات تنقيحا ووضوحا .

٢ — وأكدت المناقشات أن التحركات السكانية قد تترك تأثيرا على الفرد كما تترك تأثيرا على المجتمع . فالفرد قد يتعرض لأمراض عديدة أثناء تنقله عبر المناطق الايكولوجية أو من اختلاطه مع جماعات حاملة للمرض كما أنه قد يتعرض للارهاق البدنى والنفسى ويعانى من مشــكلات التكيف . أما المجتمع فانه قد يتعرض لمعتقدات جديدة واساليب ثقافية جديدة قد تؤدى بدورها الى انتشار المرض أو تعطيل برامج الوقاية من الأمراض . هذا فضلا عن أن التغيرات التى تحدث فى نطاق انتشار المرض تفرض على الحكومة والمجتمع اعباء اقتصادية تتمثل فى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمهاجرين . وأكدت المناقشات هنا على أن التحركات السكانية كانت سببا فى نشر كثير من الأمراض المتوطنة خاصة الملاريا والأمراض الطفيلية . ويصبح نشر المرض أكثر خطورة عندما يكون لدى حاملى المرض حصانة ضد المضادات الحيوية المختلفة . وظهر اهتمام خاص هنا بالمشكلات الصحية للاجئين خاصة فى جنوب شرق آسيا والذين تزايدت اعدادهم بعد الحرب فى كمبوتشيا وبعــد الغزو السوفيتى لافغانستان .

٣ — وعند مناقشة الجوانب الاجتماعية والثقافية للتحركات السكانية أكد أعضاء المؤتمر — حتى أولئك الذين ينتمون الى تخصصات أخرى — على أن هــذه منطقة مهملة — برغم أهميتها — فى بحوث التحركات السكانية . فالجوانب الاجتماعية والثقافية وما تتضمنه من اتجاهات ومن أساليب سلوكية قد تؤثر على نقل المرض للآخرين أو اكتسابه منهم . والأهم من ذلك أنها قد تؤدى الى فشل أى ضــوابط وقائية تفرضها الدول والحكومات من أجل منع انتشار الأمراض . واكدت المناقشات هنا ضرورة النظر الى المشكلة نظرة تكاملية بحيث يشتمل الاهتمام الناس (الذين يتحركون من مكان لآخر وحتى الذين لا يتحركون ولكن لهم صلة بالذين غادروا المكان) وخصائصهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأشكال الحركة التى قد يخضــعون لها وناقل المرض والبيئة التى ينقل منها أو ينقل اليها المرض . ويتطلب ذلك الفهم تعاون تخصصات مختلفة فى بحوث متداخلة التخصصات **interdisciplinary** وليست مجرد متعددة التخصصات ***multidisciplinary***

٤ — وفيما يتصل بالبحوث ومناهجها اكدت المناقشات ضرورة أن تغطى البحوث المراحل المختلفة لحركة المهاجر والتى تحددت فى أربع مراحل : مرحلة ما قبل الحركة ثم أثناء الحركة ثم فترة التكيف فيما بعد الاستقرار فى المكان الجديد مباشرة . وأكدت المناقشات على ضرورة الاستعانة بالمناهج الكمية والكيفية فى جمع البيانات واثارت عديدا من المشكلات حول التمويل وتنظيم فريق البحث وتنفيذ البحث فى ظروف قد تكون صعبة محفوفة بالمخاطر . وتوصلت المناقشات الى انه من الصعب اجراء بحوث فى مناطق متعددة وظروف مختلفة من خلال نموذج واحد ؛ وظهر هنا الرأى الذى تبناه المؤتمر وهو أن كل مرض من الأمراض قد يتطلب نموذجا يختلف عما يتطلبه المرض الآخر فى ضوء موقع الهجرة وطبيعة الحركة وطبيعة المرض نفسه ؛ الأمر الذى يبرز أهمية دراسة الأمراض فى سياقات مختلفة حسب طبيعة الظروف السائدة .

٣ — التوصيات :

اهتمت توصيات المؤتمر بنفس الموضوعات التى ظهرت من خلال المناقشات والأوراق التى ألقيت فى المؤتمر . وتنقسم التوصيات الى مجموعات تتصل بنظام جمع المادة والتخطيط للتحركات السكانية وضبطها .

١ — فيما يتصل بجمع المادة أوصى المؤتمر بضرورة اجراء تعدادات منتظمة تقدم معلومات عن الجوانب الديموجرافية والصحية . وضرورة اتاحة المعلومات للسكان فيما يتصل بعناصر المخاطرة التى ترتبط بتحركاتهم مع تعريف المسافرين بالموقف الدولى والقومى فيما يختص بالأمراض ونظم التطعيم .

٢ — فيما يتعلق بالتخطيط للتحركات السكانية أوصى المؤتمر بضرورة حساب النتائج المحتملة لأى حركة سكانية قبل حدوثها خاصة فيما يتصل بالمخاطر الصحية . واذا لم يتم تقييم الموقف على هذا النحو يجب وقف حركة الهجرة .

٣ — فيما يتصل بضبط عملية نقل المرض كأحد النتائج المحتملة للحركة السكانية أوصى المؤتمر بما يلى :

– ضرورة عقد لقاءات دولية واتفاقات دولية للتحكم فى الحركة السكانية على مستوى العالم ٠

– يجب تطوير نماذج تتنبأ بنوعية السكان الذين يمكن ان يقعوا فريسة أمراض معينة بسبب الهجرة ٠

– يجب ان تعتمد برامج الوقاية لأعلى أفراد متخصصين فى الشئون الصحية فقط بل يجب أن تستفيد أيضا من خبرات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والجغرافيا والاقتصاد ٠

– يجب أن تتم كشوف دوريه على المهاجرين الجدد وأن يعالج حملة الميكروبات بسرعة وأن تستخدم المواد الكيمائية فى تنظيف المناطق من الأوبئة ٠ ويجب أن توضـــع ترتيبات خاصة لزيارة الأطباء فى المناطق الموبوئة مثل ترتيب بطاقات صحية للسكان واعطائهم معلومات عن استخدام الأدوية ٠

ولعل مؤتمر كهذا وتوصيات كهذه ان تدفع الباحثين فى مختلف البلدان الى العناية بهذا الموضوع الهام ولكن شريطة أن يتجه الاهتمام نحو المهاجرين انفسهم بحيث تكون سعادتهم ورفاهيتهم وصحتهم هى الهدف النهائى لأى بحث يجرى فى هذا الموضوع ٠ ذلك أمر حيوى ، لأن كثير من المناقشات التى دارت فى المؤتمر توحى بأن المهاجرين هم حاملوا المرض اينما حلوا ويجب علينا – المجتمعات الغنية والطبقات الغنية – أن نحمى انفسنا من شرورهم ومن أمراضهم ٠ اذا كان الأمر كذلك فان العلم سوف يسخر الخدمة غير انسانية ٠ يجب أن تقلب المائدة على رؤوس من يرفعون هذا الرأى ، بحيث اذا ما ظهر اهتمام بحثى حول هذا الموضوع فانه يتجه فى المحل الأول نحـــو حماية المهاجرين من شرور ومخاطر المجتمع الذى يهاجرون اليه فيسـلبهم صحتهم وعافيتهم وحياتهم من فرط ما يقومون به من أعمال وما يتعرضون له من مشكلات ٠ هذه هى المهمة الحقيقة للعلم ٠



تقرير عن مؤتمر

History and peasant consciousness in South-East Asia

التاريخ ووعى الفلاحين فى جنوب شرق آسيا (١)

عرض وتعليق / محمد عبد النبى (*)

عايشت مجتمعات الفلاحين فى معظم بلاد العالم — وبصفة خاصة منذ منتصف القرن العشرين — أحداثا هامة ، ولعب الفلاحون دورا ملحوظا فى العديد من الثورات الكبرى ؛ فى الصين وكوبا وفيتنام وغيرها من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية (٢) . ولقد كان نجاح مثل هذه الثورات — التى تعد ثورات فلاحية فى المحل الأول — بمثابة ضربة قاسمة للتراث النظرى السائد حول الفلاحين والمجتمعات الفلاحية سواء الماركسى منه أو غير الماركسى على حد سواء . فمن المعروف جيدا أن ماركس لم يعول فى كتاباته كثيرا على الدور الذى يمكن أن يلعبه الفلاحون فى الثورة ؛ بل وتشكك فى قابلية الفلاحين للمشاركة السياسية ، وبلغ به الحد بأن وصفهم « كسلة بطاطس » a sack of potatoes ، ولم ير لهم دورا فى النضال السياسى الا من خلال الارتباط بطبقة العمال أو البروليتاريا أو بقوى اجتماعية أخرى تقودهم وتوجههم فى النضال (٣) . وعلى الجانب الآخر نجد أن الأعمال الانثروبولوجية اوظيفية التقليدية الغربية التى اهتمت بدراسة الفلاحين لم تختلف كثيرا فى نظرتها للفلاحين عن هذه النظرة ؛ حيث تؤكد أعمال كل من ردفيلد وورث ، وسوروكن وزيمرمان (٤) — وهى الأعمال التى وجهت دراسات معظم علماء الاجتماع الامريكان ، ومن تتلمذ على أيديهم من علماء الاجتماع فى مناطق أخرى عديدة من العالم لفترة طويلة — وبصورة رومانسية على التناغم والتجانس والهدوء والاستقرار الذى يميز الحياة الريفية وأسلوب معيشة الفلاحين ، وقدريتهم وسلبيتهم ولامبالاتهم السياسية .

(*) مدرس مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب — جامعة القاهرة .

وفى الحقيقة لم تعد هناك حاجة لتقديم مزيد من الانتقادات لمثل هـــذه الأفكار أو الرؤى الارثونكسية أو التقليدية ؛ حيث أن الواقع الاجتماعى الراهن فى المجتمعات الريفية يكشف عن عدم صدقها الامبيريقى وبالتالى عدم كفاءتها النظرية لتحليل الأحداث الدائرة فى المجتمعات الريفية . ومن الثابت أن مجتمعات الفلاحين لم تكن معزولة — سواء فى السياق التاريخى أو المعاصر — عن مجريات الأحداث الدائرة حولها على المستويات القومية ايضا ، كما أنها لم تخل من اشكال التباين وانماط الصراع ، وديناميات التفاعل والحركــة والتغير . بيد أن انعكاس هذه الدينامية وسرعة حركة التغير فى المشاركة فى الأحداث الثورية بمثل هذه الدمورة الواســعة النطلق لم يكن ســوى استجابة مباشرة لشدة وطأة التغلغل الراسمالى العالمى فى هذه المجتمعات ، وتزايد حدة التمايز الاجتماعى وما ارتبط بذلك من تزايد وطأة الأعباء التى يتحملها الفلاحون بشكل يفوق طاقاتهم ، وهو الأمر الذى يفسر مثل هذه الثورات البركانيـــة فى المجتمعات الفلاحية والسرعة الرهيبة فى التغيرات الدائرة فى مثل هـــذه المجتمعات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وهو الأمر الذى تجاوز مجرد الاطاحة بالأطر النظرية السائدة أصبح يزلزل أقدام القوى الاجتماعية العالمية والقومية المسيطرة ايضا .ولعل انعقاد مثل هذا المؤتمر يعد فى حد ذاته مؤشرا على ذلك .

والملاحظ أن معظم مجتمعات الفلاحين فى جميع بلدان العالم تشـــهد تحولات سريعة ومتلاحقة فى نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتؤدى مثل هذه التغيرات بالطبع الى احداث تأثيرات هامة ومتباينة فى الوعى والجوانب الثقافية بهذه المجتمعات تتمفصل مع التيارات الاقتصادية والاجتماعية القائمة . وعلى الرغم من أن نتائج العديد من البحوث الامبيريقية التى اهتمت بدراســة هذا الجانب قــد أشارت — سواء بصورة صريحة أو ضمنية — الى بعض جوانب الاستمرار والتغير فى وعى وثقافة الفلاحين ؛ الا أنه مازالت هناك فجوة واســعة فى المناقشات النظرية الخاصة بهذا المجال ؛ تعكس التباين القائم بين مختلف التيارات النظرية فى علم الاجتماع والمناقشـــات المرتبطة بقضايا التخلف والتنمية فى بلدان العالم الثالث بصفة عامة .

ولقد ظهرت بعض الأعمال التى سعت لتقديم مفاهيم تصلح لتحليل

السلوك السياسى ووعى الفلاحين (٥) . غير أن معظم هذه الدراسات مازالت ذات طابع أنثروبولوجى وتعانى من فقر واضح فى أطرها النظرية ، ولم تتطرق لتحليل السرعة التى تتم فى اطارها عمليات التغير ، أو بطء الحركة التى تختفى فى اطارها عناصر الثقافة الأصيلة أو القديمة فى ثقافة الفلاحين ، او تحليل الصور الجديدة التى تأخذها الممارسات القديمة . هذا فضلا عن ان مثل هذه الدراسات غالبا ما تكون دراسات اثنوجرافية وصفية غير تاريخية يتم التأكيد فى معظمها على الجوانب الدينية والثقافية التقليدية وما تتميز به من طرافة أو ندرة . أو أنها تأخذ صورة ميكانيكية تقوم على اساس فكرة « الانعكاس » فى النظرية الماركسية وبالتالى تنظر لمثل هذه العناصر من مكونات البناء الفوقى على أنها مجرد ظاهرة لاحقة epiphenomenon فحسب .

ان فكرة مثل « تصور الخير المحدود » (٦) the image of limited good التى تؤكد على نظرة الفلاحين الضيقة للعالم ، وتمركزهم حول الذات ، ورجعيتهم ، وأشكال الحقد والغيرة السائدة بينهم تفشل بصورة واضحة فى الكشف عن الجوانب الدينامية والامكانيات الايجابية الكامنة فى وعى الفلاحين ، والتى تظهر فى الغالب فى اللحظات الحاسمة من التاريخ . ومن ناحية أخرى فان مفهوم « الاقتصاد المعنوى » (٧) moral economy الذى يؤكد على عدم رغبة الفلاحين فى المغامرة ، وتفضيلهم البقاء على حافة الخطر أو الفقر على الدخول فى أعمال غير مضمونة النتائج أو العواقب ؛ يفشل هو الآخر فى تفسير العديد من انماط سلوك الفلاحين ، نظرا لاغفال انصاره التباينات الاجتماعية القائمة فى المجتمعات الفلاحية ، وحرصهم على تأكيد التكافل الاجتماعى الذى يرون أنه كان يميز المجتمعات الفلاحية فى تكوينات ما قبل الرأسمالية ! . وفى مقابل مفهوم الاقتصاد المعنوى يطرح غالبا مفهوم الاقتصاد السياسى الفلاحين (Political economy of Peasant حيث طور popkin وجهة نظر فى الاقتصاد الفلاحى وسلوك لفلاحين مناقضة تماما لفكرة أنصار الاقتصاد المعنوى . يرى بوبكن أن الفلاحين لا يسعون الى مجرد الحفاظ على وجودهم فوق حافة الخطر أو الفقر فحسب ، بل انهم يكافحون باستمرار لتحسين أوضاعهم ، بل ويخططون

لاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل أيضا .. ويؤكد انصار الاقتصاد لسياسى على التعارض بين اهتمامات الأفراد الخاصة والاهتمامات الجمعية للمجتمع القروى ، ويرون أن الفلاح فى سعيه للموازنة بين اهتماماته الخاصة والاهتمامات الجمعية سوف يعطى الأولوية لاهتماماته الاسرية ويفضلها على الاهتمامات الأخرى ، وأن المعايير القروية ليست ثابتة وانما نواجه تحدى وتغير دائمين .

وهناك أعمال أخرى سعت لتوضيح مدى ارتباط الأيديولوجية وأنماط الفكر بأسلوب حياة الفلاحين ، وقدمت مفاهيم أخرى عديدة كمفهوم **great and little tradition** (٩) ، ومفهوم الانتاج واعادة الانتاج المعيشى (١٠) **subsistence production and reproduction** ، ومفهوم الجماعات الاستراتيجية (١١) **strategic groups** كأدوات تحليلية لفهم أسلوب حياة الفلاحين ، وتفسير أنماط الوعى والسلوك لسياسى ، واشكال الصراع الاجتماعى السائدة فى المجتمعات الفلاحية ، ومجتمعات جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص .

وبالرغم من تعدد المحاولات التى تسعى لتحليل أنماط لوعى والثقافة والسلوك السياسى للفلاحين ، الا أن المجال لا يزال يفتقر الى الدراسات المقارنة ، بالاضافة الى وجود العديد من لقضايا المرتبطة كتلك الخاصة بدينامية العلاقة بين الفلاحين والدولة ، ومدى التفرد النسبى لجوانب الوعى والثقافة الشعبية السائدة فى المجتمعات الفلاحية ، وكيف تستخدم عناصر هذه الثقافة من جانب الفئات والطبقات المختلفة لتحقيق أهداف متباينة أو متعارضة ، وصور وديناميات الصراع الثقافى فى هذه المجتمعات ، وهى كلها أمور لا تزال فى حاجة الى دراسات تفصيلية تتجاوز الذات النظرى الارثوذوكسى والتقليدى السائد ، وتطور لنفسها أطر نظرية وتبتدع أساليب منهجية جديدة تكون أكثر كفاءة فى فهم ظاهرة الوعى والثقافة فى المجتمعات الفلاحية .

واذا انتقلنا من هذه الخلفية العامة لموضوع المؤتمر وحاولنا عرض وتحليل أعماله ، فاننا نجد أن الهدف الرئيسى المعلن يلبى حاجة ملحة فى هذا المجال وهو محاولة تجاوز التراث القروى السائد فى دراسات الفلاحين ،

والسعى لتطوير أطر نظرية بديلة تصلح لتحليل أشكال التغير وأنماط التحول فى وعى وثقافة الفلاحين باعتبارها قوة اجتماعية ملموسة على المستويين التاريخى والمعاصر . وفى اطار هذا الهدف تحددت قضايا عامة تدور حولها أعمال المؤتمر هى :

١ — كيف يمكن معالجة قضايا الايديولوجية والوعى والثقافة الشعبية للفلاحين بأشكالها المختلفة فى اطار نظرية أو نظريات للتكوينات الاجتماعية ، وداخل تكوينات تاريخية محددة ؟ وما هو الوزن النسبى الذى يجب أن يعطى لمثل هذه العناصر ، ويمكن التأكيد عليه عند دراسة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات الفلاحية المعاصرة .

٢ — ما هى طبيعة وأشكال الايديولوجية وأنماط الوعى الرافض التى تتشكل تاريخيا فى المجتمعات الفلاحية .

٣ — كيف يمكن فهم أنماط المقاومة والاستمرار وأشكال الاحياء الواضح للعناصر الثقافية والممارسات الايديولوجية السائدة فى المجتمعات الريفية . وكيف تتخذ الممارسات القديمة معان وأشكال جديدة يمكن فى اطارها الكشف عن عناصر الثبات والتغير فى أنماط الفكر وأشكال الوعى السائدة فى مجتمعات الفلاحين .

٤ — طرح قضايا وتساؤلات تساعد على صياغة مفاهيم وتطوير فروض جديدة ، وتحديد أسلوب استخدامها اجرائيا فى بحوث مستقبلية .

ولقد تركزت الاتجاهات العامة للأوراق والبحوث التى قدمت للمؤتمر والتى بلغت ستة عشر بحثا وورقة عمل حول مجموعة من النقاط يمكن عرضها على النحو التالى :

١ — أدى التغلغل المتزايد لاقتصاديات السوق market economy الى تغير واضح فى وعى وثقافة الفلاحين كما يظهر فى تزايد التطلعات الاستهلاكية Consumerism ، وظهور عقليات السوق market mentality

وتزايد الشعور بالاغتراب والاستغلال ، واضمحلال القيم المعيشية التقليدية ، وتزايد الاتجاه نحو الفردية .

٢ ــ التأكيد على الدور الذى تلعبه الدولة بأجهزتها المختلفة فى تشكيل وتوجيه ــ سواء بلورة أو تسطيح أو تزييف ــ مضمون الوعى وعناصر الثقافة السائدة لدى لفلاحين ، والأهمية النسبية لاشكال الايديولوجية المسيطرة فى المجتمع الاكبر بالنسبة لمضمون وعى الفلاحين ، كما هو الحال فى سيادة بعض الرؤى القومية أو العنصرية أو الاشتراكية فى بعض مجتمعات جنوب شرق آسيا .

٣ ــ أشكال الرفض ومظاهر المعارضة والاحتجاج التى تتبدى فى وعى وثقافة الفلاحين ، والتى يعبرون عنها وتظهر فى ممارسات حياتهم اليومية ، ودمراعهم من أجل كسب لقمة العيش . وطبيعة هذه الأشكال وأنماط تكاملها مع أساليب اعادة المجتمعات الفلاحية انتاج ذاتها ، والتى تضمن فى اطارها استمرارية بقاءها أمام طغيان العالم الخارجى والهيئات الحاكمة ، وما يصاحب ذلك من تشكيل نظم وقطاعات غير رسمية informal وألوان للصراع الرمزى sympolic struggle تحقق لهم ذلك (١٢) .

٤ ــ المظاهر التاريخية لوعى الفلاحين فى أوقات الأزمات كما تتبدى فى حركات الفلاحين . والسطو انجماعى Social banditry ، والانتفاضات المسلحة . والمشاركة فى الحركات والتنظيمات الثورية التى تقودها قوى اجتماعية أخرى (١٣) .

٥ ــ تعايش انماط متعارضة من الوعى لدى الأفراد وبين الفئات وداخل الشرائح فى المجتمعات لريفية فى آن واحد (الاقطاعية / الرأسمالية ، الطبقة / السلالة ، المحلية / القومية ، الفردية / الجماعية ، الدينية / العلمانية /) وهو الأمر الذى يكشف عن ازدواجية الوعى ، وتشتته أو عدم تبلورة حول عناصر محددة .

٦ — المدى الذى يمكن فى اطاره لأشكال الوعى وأنماط الثقافة ان تعكس صور التباين القائم فى المجتمعات الفلاحية ، وأوضاع ما يوجد بها من طبقات وفئات أو شرائح اجتماعية . والى اى حد تعمل مثل هـــذه الأشكال من الوعى على تجاوز مثل هذه التباينات أو تؤدى الى تعميق وجودها فى المجتمعات الفلاحية .

وقد أكدت جميع الأعمال التى قدمت للمؤتمر وبوضوح وجود اتجاهات عامة للتغير فى معظم بلاد العالم — مع التسليم بوجود بعض التباينات الاقليمية — تقوم على أساس تدمير الاقتصاد الطبيعى destruction of natural economy بهذه المجتمعات على أثر التغلغل المتزايد لاقتصاديات السوق تحت وطأة التوسع المستمر للنظام الرأسمالى العالمى الأمر الذى أدى الى تقلص أنماط الانتاج المعيشى بهذه المجتمعات وتحول الجزء الأكبر من النشاط الزراعى الى عملية تجارية Commoditizatiin وقد واكب ذلك التحول تدمير العديد من النظم الاجتماعية المحلية الاصيلة بهذه المجتمعات واضمحلال أشكال معينة من الوعى واختفاء عناصر ثقافية وتحوير البعض الآخر لتأخذ صورا وأشكالا جديدة تتلائم مع العناصر الثقافية وانماط الفكر الوافدة التى ارتبطت بظهور أنشطة معينة ، وفئات اجتماعية لها مصالح واهتمامات متباينة تسعى للافادة من عناصر الثقافة الأصيلة والمزواجة بينها وبين بعض عناصر الثقافة الوافدة لتحقيق أكبر قدر من اهتماماتها الخاصة . وكيف تلعب أجهزة الدولة وطبيعة نظم الحكم السائدة دورا محوريا باعتبارها الوسيط الذى تمر من خلاله اساليب التغلغل وأشكال التأثير الوافدة من النظام الرأسمالى العالمى الى مجتمعات الفلاحين ، وكيف يمكن لأجهزة الدولة ان تعمل على تسهيل هذه المهمة أو تعويقها وجعلها فى أقل حد ممكن وفقا لنوعية الطبقات الحاكمة ووضعها فى العلاقات الدولية .

وعلى الرغم من اهمية مثل هذه الأفكار والمضامين التى تعكسها أعمال المؤتمر ، وتمتعها بصدق انطولوجى واضح يعكس الواقع المعاش فى المجتمعات الفلاحية ، الا اننى أرى أنها لا تزال تهضم الفلاحين بعض حقوقهم ، وأنها

لا تعدو فى نظرى سوى أن تكون « رؤى عن بعد » ترى المجتمعات الفلاحية اما كسفينة فى عرض البحر تتعرض لعاصفة ولا تملك سوى السير فى أتجهاها !! (١٤) أو ككهل ذو جدة ودماثة خلق يقبع فى عقره هادئا مطمئنا ، وعلينا أن لا نزعجه فى خلوته ونتركه وشأنه يستمتع بأساليب حياته الأصيلة المتوارثة !! . ولم تسع أى من هذه الأعمال الى محاولة فهم وعى وثقافة وسلوك الفلاحين فى ضوء المنطق الداخلى inner logic وما له من معنى ذاتى inner meaning ينبع من ويرتبط بالواقع الاجتماعى — الاقتصادى لحياة الفلاحين . يعبر عن نفسه فى الذاتية المتبادلة intersubjectivity القائمة بين جماعات الفلاحين ومختلف فئاتهم الاجتماعية ، وبينهم وبين العالم الخارجى وخبرتهم فى التعامل معه من جهة ، وادراكهم لأفضل السبل ملاءمة للابقاء على حياتهم والدفاع عن وجودهم وحماية مصالحهم . وهو الأمر الذى يحدد على ضوئه الفلاحون رؤيتهم للأحداث وردود أفعالهم تجاهها ؛ يكشف عن نفسه فى اطار ظروف صراعات حياتهم اليومية every day struggle وفى اضفائهم للمعانى والرموز على سلوكهم الموضوعى فى المواقف المختلفة .

باختصار يجب أن لا تخفى علينا المضامين الأيديولوجية لمثل هذه الرؤى الجديدة البراقة ، فبينما لا تترك النظرة — التى تسور بصفة عامة فى أعمال Frank and Wallerstein وأتباع نظرية التبعية والنظام الرأسمالى انفكاك من قبضة النظام الرأسمالى العالمى وهيمنته ، وبالتالى فليس عليهم سوى السير فى فلك القوى الرأسمالية المتروبوليتانية واتباعها من الطبقات المحلية الحاكمة فى طريق التحول الرأسمالى مع نغمة اشفاق وأسى واضحة تسود أعمال هؤلاء على مجتمعات العالم الثالث نظرا لصعوبة الطريق واختلاف الظروف التى وجدت فيها هذه المجتمعات عن ظروف الدول المتقدمة ! ، فان الرؤية الأخرى التى تسور الاعمال الانثروبولوجية ذات التوجيه المادى تعنى « رفع اليد » والتخلى كلية عن مجتمعات الفلاحين وبلدان العالم الثالث وتركهم لكى يظلوا على فطرتهم بعيدا من تدخلات العالم الخارجى المدمرة ،

بأسلوب آخر أى الابقاء على حالة التخلف القائمة والتنصل من التبعات التاريخية وأساليب نهب الاستعمار والطبقات المسيطرة لثروات البلدان المتخلفة وجماعات الفلاحين مما أفضى بهم الى حالتهم الراهنة .

وتبقى الحقيقة واضحة وهى أن مجتمعات الفلاحين تعايش فى المرحلة الراهنة تغيرات سريعة ومتلاحقة يصعب التنبؤ بمستقبلها سواء على مستوى البناء الاقتصادى — الاجتماعى أو السياسى — الثقافى ، ولعلنا فى مصر أحوج ما نكون لمثل هذا المؤتمر وهذا النوع من الدراسات للكشف عن ديناميات التحول الثقافى واشكال الوعى لدى الفلاحين المصريين وبصفة خاصة على أثر التحولات المجتمعية التى طرأت على المجتمع المصرى وتعرضه لمزيد من تغلغل النظام الرأسمالى العالمى بل وفتح الباب على مصراعيه أمامه فى ظل سياسة الانفتاح (١٥) .

الحـــواشى

(١) عقد هذا المؤتمر فى اليابان فى الفترة من ٢٠ — ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ ، وشارك فى أعماله العديد من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد والاثنولوجيا من العديد من جامعات أوربا وأمريكا وجنوب شرق آسيا واليابان . وقد قدمت للمؤتمر ستة عشرة بحثا وورقة عمل تتناول وعى الفلاحين فى أجزاء مختلفة من دول جنوب شرق آسيا . وقد اتيح لى فرصة الحصول على أعمال المؤتمر ، ولقاء بعض الأعضاء المشاركين فيه . وهو الأساس الذى تم وفقا له تقديم هذا العرض والتحليل .

(٢) أنظر :

Wolf, E. Peasant Wars of twentieth century, London, 1970.

(٣) للوقوف على صورة واضحة حول كتابات ماركس عن الفلاحين راجع :

Duggett, M. Karl Marx. On peasant, Journal of peasant studies, Vol. 2, No. 1, 1974, pp. 159-255.

(٤) انظر عرضا نقديا وافيا لأفكار هؤلاء العلماء فى :

محمود عودة ، **القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع** ، مكتبة سعيد رافت ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، وكذلك محمد الجوهرى ، **علم الاجتماع الريفى والحضرى** ، دار المعارف ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٥) انظر عرضا لبعض هذه الدراسات فى :

Newby; Howared (ed)., International Prespectives in Rural Sociology, N. Y., 1978.

وكذلك فى أعمال كل من :

Erick Wolf, James scott, Teodor Schanin, Hamza Alavi Semuel Popkin and others.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول فكرة الخير المحدود أنظر :

Fhoster; George, Peasant Society and the Image of Limited good, American Anthoropologist, vol. 27, 1965, pp. 293-315.

(٧) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول فكرة الاقتصاد المعنوى انظر :

Scott, James, **The moral economy of the peasant,** Yale Uni. Press, 1976.

(٨) للوقوف على مضمون افكار بويكن popkin حول الاقتصاد السياسى للفلاحين أنظر :

Popkin, S. The Rational peasant : the political economy of peasant society, **Theory and Society,** Vol. 9, No. 8, 1980, pp. 411-471.

(٩) مؤدى هذه الفكرة أن هناك أنماط سلوكية عامة تحكمها معايير جمعية تسود مجتمع القرية ، والحدس المشترك ، ويتصرف فى اطارها الأفراد فى المواقف العامة والأحداث الكبرى الهامة ، وهى ما يطلق عليه « التقليد الكبير » great tradition أما التقليد الصغير Little tradition فهو عبارة عن أنماط السلوك اليومية المتكررة فى ممارسات الأفراد خلال

مجرى حياتهم اليومية على المستوى الشخصى أو ضيق النطاق . وهى فكرة قديمة فى التراث ترجع فى الأصل لاعمال دوركايم وفكرته عن التمثلات الجمعية وظهرت بصفة خاصة فى أعمال روبرت ردفيلد عن المجتمع القروى وثقافته . وتجدر الاشارة فى هذا المجال الى أن أقدام العديد من الدارسين الغربيين بصفة عامة وبعض الانثروبولوجية بصفة خادمة على صك واستخدام مثل هذه المصطلحات والمفاهيم الجديدة للتعبير عن معان ومضامين قديمة يعكس فى ذاته فقر هذه الدراسات وعجزها عن تجاوز أطرها النظرية الكلاسيكية من جهة وعدم قدرتها على تحليل لواقع القائم فى المجتمعات محل الدراسة ، بل ويكفى القول ان مثل هذه الدراسات تعد فى جانب أحد أساليب تزييف فهم الظواهر المدروسة وتمييع القضايا الأساسية ليتحول الخلاف من الأدل الى الشكل ، من قضية الدراسة الى قضية استخدام المصطلحات وهكذا .

(١٠) أنظر :

Evers, H.D. Urban and Rural Subsistence Reproduction : A theoritical outline, working Papers, Dpt. of Sociology of Development planning, Bielefeld Uni., 1981.

(١١) أنظر :

Evers, H. D. Group Conflict and Class Formation in South-East Asia, In Evers (ed.) Modernization in South-East Asia, Oxford Uni : Press, 1975, pp. 108-131.

(١٢) ومن الجديد بالذكر أن مثل هذا النمط من الفهم يسور أيضـا فى أعمال جماعة بيليفيد لدراسات التخطيط للتنمية ، حيث نجد أن معظم هذه الأعمال — والتى لا تعدو سوى أن تكون انثروبولوجية ودمفية ذات مسحة مادية — تهتم بالكشف عن أساليب وأشكال تغلغل penetration عناصر السوق الرأسمالى العالمى فى مجتمعات الفلاحين ودول العالم الثالث بصفة عامة ، وأشكال تكامل integration هذه العناصر المفروضة الوافـدة مع البناءات المحلية لهذه المجتمعات . ولذلك نجدها تركز على أنماط الاقتصاد المعيشى ، والقطاعات غير الرسمية القائمة بهذه المجتمعات ، والتى يطورها الأفراد والجماعات كشكل من أشكال ردود الفعل ومظهر من مظاهر الاحتجاج

على تدخل وطغيان العالم الخارجى وتهديده المستمر لأسس وجودهم وعناصر استقرارهم . وتشكك مثل هذه الدراسات فى كفاءة استخدام مفاهيم معينة كنمط الانتاج او الطبقة فى فهم وتفسير هذه المجتمعات ، وتستخدم بالتالى مفاهيم أخرى بديلة كتنظم الانتاج ، والجماعات الاستراتيجية وترى أن مثل هذه المفاهيم اكثر واقعية واقترابا فى فهم وتشخيص الواقع الاقتصادى — الاجتماعى فى بلدان العالم الثالث .

(١٣) ولقد تناول باحث مصرى هذا الموضوع وعالجه بتفصيل فيما يتعلق بالمجتمع المصرى ، راجع : مجدى حجازى ، المشاركة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل لكل من ثورة عرابى ، وثورة ١٩١٩ ، وأحداث كمشيش ، رسالة مقدمة باللغة الألمانية للحصول على درجة الدكتوراة من كلية علم الاجتماع ، بجامعة بيليفيد بألمانيا الغربية ، مايو ١٩٨٣ .

(١٤) وهو تصور لا يختلف فى نظرى فى أهدافه ومضامينه الايديولوجية عن أفكار أنصار نظرية التحديث الغربية بشكلها التقليدى modernization theory سوى فى انه يأخذ شكلا آخرا أقل صراحة وأكثر خبثا .

(١٥) للوقوف على عناصر نموذج نظرى يمكن أن يتخذ كأساس لدراسة أنساق القيم وظروف تشكلها وتغيرها ، مع دراسة ممتازة للتغيرات التى طرأت على أنساق القيم وأشكال الأيديولوجية وانماط الوعى فى المجتمع المصرى خلال فترة السبعينات انظر :

سمير نعيم : أنساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، الكويت ، مايو ١٩٨١ ، وكذلك لنفس الكاتب ، أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى منذ أوائل السبعينات على أنساق القيم ومستقبل التنمية ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد الأول ، لسنة الحادية عشر ، ١٩٨٣ . وتجدر الاشارة أننى أقوم باعداد دراسة فى الوقت الراهن حول هذه الظاهرة ، بعنوان : الوعى الاجتماعى لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصرى ، وهى عبارة عن رسالة مسجلة للحصول على درجة الدكتوراة من كلية الآداب جامعة القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ .

ثالثا

بيان برسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة والمجازة باقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية بالجامعات فى مصر خلال عام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣

١ — قسم الاجتماع بآداب القاهرة

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ — دراسة الثقافة الخاصة لبعض الجماعات الاثنية فى القاهرة فى ضوء الاثنوميثودولوجيا ، اعداد أمين محمد أمين صالح ، اشراف أ . د . محمد الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٢/١/٢٣ .

٢ — الخصائص السكانية والتنمية دراسة تقويمية لمشروع السكان والتنمية فى قريتين مصريتين ، اعداد محمد عثمان محمود اشراف أ . د . محمد الجوهرى ، سجل ١٩٨٣/١/٨ .

٣ — البناء الاجتماعى والتنشئة الاجتماعية بقبيلة الشايقية بالسودان ، اعداد على الحسين صالح ، اشراف أ . د . محمد الجوهرى سجل فى ١٩٨٣/٤/٣٠ .

٤ — الهجرة وتغير أدوار المرأة الريفية : دراسة ميدانية على قرية مصرية ، اعداد سلوى أحمد فريد شديد ، اشراف أ . د . محمد الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٣٠ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

المعتقدات الشعبية والتغير الاجتماعى : دراسة ميدانية على قرية

سيف الدين بمحافظة دمياط ، اعداد على محمد المكاوى صقر ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٧/١٥ ، تقدير ممتاز .

٢ ــ القات والتنمية : دراســة ميدانية فى المجتمع اليمنى ، اعــداد عبد الملك علوان سعيد (يمنى) ، اشراف أ . د محمود الكردى ، مشرف مشارك د. أحمد زايد ، أجيزت فى ١٩٨٢/٩/٢ ، تقدير ممتاز .

٣ ــ التنظيم الاجتماعى للصناعة واثرها على الكفاية الانتاجية : دراسة ميدانية بمدينة عطبره الصــناعية بالســودان فى ضوء نظرية روثلربرجر وديكسون ، اعداد حسين عثمان حسين ، اشراف أ ــ د محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٧/١٤ ، تقدير ممتاز .

٤ ــ الهجرة الخارجية والتنمية : دراسة تطبيقية لاثار الهجرة الوافدة الى دولة الامارات العربية المتحدة ، اعداد موزه عبيد غانم ، اشراف د. محمود فهمى الكردى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٧/١٣ ، تقدير ممتاز .

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ ــ القومية السودانية : دراسة سسيولوجية لعوامل الوحدة والتنوع ، اعداد اسماعيل على الفحيل ، اشراف أ ــ د محمد الجوهرى ، مشرف مشارك د. مارك كنيدى ، (أستاذ بالجامعة الأمريكية) ، سجل فى ١٩٨٢/١/٢٣ .

٢ ــ بناء القوة فى المدينة اليمنية : دراسة نظرية وامبيريقية ، اعداد عبد الملك علوان سعيد (يمنى) ، اشراف أ . د . محمد الجوهرى ، مشرف مشارك د. أحمد زايد ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٣٠ .

٣ ــ القائمون بالاتصال وقضايا التنمية : دراســة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى المجتمع المصرى ، اعداد ألفت حســن اغا ، اشراف أ . محمد الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٣٠ .

٤ ــ الخدمة الصحية فى مصر : دراسـة للابعاد المهنية والاجتماعية

والثقافية ، اعداد على محمد المكاوى صقر ، اشراف أ ـ د. محمد الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٣٠ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازه

١ ـ معوقات التنمية الاجتماعية فى ضوء آراء تالكوت بارسونز عن سوء التنظيم الاجتماعى ، مع دراسة ميدانية لبعض الجماعات الهامشية ، اعداد على عمر فؤاد الكاشف ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٢/٩ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٢ ـ التركيب الطبقى ومعوقات التنمية فى قريتين مصريتين ، اعداد ، عبد الوهاب ابراهيم عبد الوهـــاب ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٢/١/٢٣ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٣ ـ التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج التنمية الريفية فى بعض قرى محافظة المنوفية ، اعداد محمد كمال التابعى سليم ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٥/١٢ (مرتبة الشرف الأولى) .

٤ ـ تحليل سسيولوجى لجريمة الاختلاس ، مع دراسة تطبيقية على بعض التنظيمات فى مصر ، اعداد عزة على كريم ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٣/٧ (مرتبة الشرف الثانية) .

٥ ـ دراسة سسيولوجية للنمو الحضرى السريع والمتغيرات الاجتماعية المصاحبة ، مع دراسة تطبيقية لمدينة اسيوط ، اعداد أسعد محمد مصطفى رضا الكريمى ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٤/١٧ (مرتبة الشرف الأولى) .

٦ ـ الهجرة والتصنيع فى المجتمع الكويتى ، مع دراسة ميدانية لمصانع البتروكيماويات ، اعداد على محمود عــلى المصرى ، (أرهنى) اشراف أ ـ د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٣/٥/١٤ (مرتبة الشرف الأولى) .

٧ ــ الأسس العامة لاتجاه الواقعية المنهجية ، مع دراسة لمفهوم الزواج والأمومة عند المرأة القاهرية فى ضوء هذا الاتجاه ، اعداد زينبمحمد شاهين ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/٢٥ ، (مرتبة الشرف الأولى) .

٨ ــ المنظور الأنثروبولوجى للثقافة والشخصية : مع دراسة تطبيقية على المجتمع الجزائرى ، اعداد أحمد محمد بن نعمان (جزائرى) ، اشراف أ . د. محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٧ (مرتبة الشرف الثانية).

٩ ــ معوقات التنمية الاجتماعية فى الكويت ، مع دراسة ميدانية للقوى البشرية ، اعداد على عيد عيسى راغب ، اشراف أ ــ د محمد الجوهرى ، أجيزت فى ١٩٨٣/١٠/٢ ، (بدون تقدير) .

١٠ ــ أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافى الاجتماعى فى المجتمع اليمنى : دراسة تطبيقية مقارنة على احد المشروعات ، اعداد حمود صالح العودى ، اشراف أ ــ د. محمد الجوهرى ــ أجيزت فى ١٩٨٣/١٠/٣ ، (مرتبة الشرف الأولى) .

٢ ــ معهد الدراسات والبحوث الافريقية

بجامعة القــاهرة

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ ــ اثر بعض مشروعات التنمية الريفية على التغير الاجتماعى والثقافى فى قرية مصرية وأخرى سودانية ، اعداد سيد عبد الفتاح عفيفى ، اشراف د. فاروق شويقة ، د. سمير غبور ، سجل فى ١٩٨٣/٣/٧ .

٢ ــ التغير فى المجتمعات القبلية بمصر والســودان ، دراسة مقارنة بين قبيلتى المساعيد بمصر والشكرية بالسودان ، اعداد محمد مختار على السـيد الشرقاوى ، اشرافه د. سـعاد شعبان ، د. عادل مصطفى فى ١٩٨٣/٤/١١ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

لا يوجـد

٣ ـ قسم الاجتماع بآداب عين شمس

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ ـ العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة علـى تكيف المهجرين الى المجتمعات الجديدة : دراسة حالة لمجتمع الصالحية كمجتمع جديد ، رضـا أحمد محمد ، اشراف د. محمود عوده ، سجل فى ١٢/٤/١٩٨٢ .

٢ ـ التبعية واشكاليات الاستقلال فى العالم الثالث ، المغرب نموذجا ، دراسة تاريخية بنائية ، محسين عبد الله (مغربى) ، اشراف د. السيد الحسينى ، سجل فى ١٢/٤/١٩٨٢ .

٣ ـ التحولات الاقتصادية وتغير القيم فى القرية المصرية من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ ، جلال جرجس ميخائيل ، اشراف د. محمود عودة ، مسجل فى ١٢/٤/١٩٨٢ .

٤ ـ نمط الادارة العليا والتصنيع فى مصر ١٩٥٢ الى ١٩٨٠ ، دراسة تتبعية لمفهومى : الثقة والخبرة ، شحاته السيد صيام أحمد ، اشراف د. السيد الحسينى ، سجل فى ١٢/٤/١٩٨٢ .

٥ ـ التنظيم الاجتماعى للصناعات الحرفية : دراسة ميدانية فى حى الجمالية ، فادى عبد الرحيم راغب ، اشراف د. محمود عودة ، سـجل فى ١٢/٤/١٩٨٢ .

٦ ـ الوظيفة الاجتماعية للمقهى : دراسة ميدانية بمدينة القـاهرة ، كمال عبد الرشيد عجمى ، اشراف د. محمود عودة ، سجل فى ١٢/٤/١٩٨٢ .

٧ ـ الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمرض العقلى فى المجتمع المصرى ،

مع دراسة ميدانية لتنظيم علاجى ، عبد اللطيف أحمد محمد السيد ، اشراف د. السيد الحسينى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٨ ــ ظاهرة الاحياء الاسـلامى فى المجتمع المصرى : دراسة ميدانية لظاهرة الحجاب بين طالبات الجامعة المصرية ، عيوشة أحمد كمال حسين الجندى ، اشراف د. محمود عودة ، د. على ليلة ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٩ ــ العالم الثالث والاختيار الايديولوجى ، مصر نموذجا : دراسة بنائية تاريخية من ٥٢ الى ٧٠ ، اعداد عبد الله محمد حنين شلبى ، اشراف د. السيد الحسينى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

١٠ ــ وسائل الاتصال الجمعى والوعى السياسى : دراسة ميدانية لقرية مصرية ، اعداد على احمد على طبوشة ، اشراف د. السيد الحسينى ، سـجل فى ١٢/٤/ ١٩٨٢ .

١١ ــ موقع الدين فى أيديولوجيات العالم الثالث : دراسة حالة مصر من ٥٢ الى ٨١ ، اعداد رباب الحسينى حسن ، اشراف د. محمود عودة ، د. على ليلة (مشرف مشارك) ، سجل فى ١٩٨٢/٥/١٠ .

١٢ ــ التحولات الاجتماعية والاقتصـادية المرتبطة بصـناعة الحديد والصلب فى مصر ، اعداد ناهد حسين محمد على اشراف د. السيد الحسينى ، سجل فى ١٩٨٢/١١/٨ .

١٣ ــ القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى : دراسة تحليلية بنائية للفترة من ٥٢ حتى ٨٣ ، اعداد رشاد محمد على العليمى (يمنى) ، اشراف د. محمود عودة ، د. على ليلة (مشرف مشارك) ، سجل فى ١٩٨٣/١/١٠ .

١٤ ــ التحولات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن نقل التكنولوجيا فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصـادى فى مصر خلال الفترة من ٧٤ الى ٨٠ ،

اعداد خالد مصطفى محمد يوسف ، اشراف د. محمود عودة ، سـجل فى ١٩٨٣/٢/١٤ .

١٥ ـ التعليم والتنشئة فى مصر : دراسة ميدانية على عينة من طلاب المدارس الثانوية ، اعداد نسرين ابراهيم البغدادى ، اشرف د. عـلى ليلة ، سجل فى ١٩٨٣/٢/١٤ .

١٦ ـ دور البيروقراطية فى تنمية الريف المصرى : دراسة حالة لقرية مصرية فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٢ ، أحمد محمود السيد البسيونى ، اشراف د. محمود عودة ، د. على ليلة (مشرف مشـارك) ، سجل فى ١٩٨٣/٤/١١ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

١ ـ ظاهرة الاعتقادفى السحر فى المجتمع المصرى ، اعداد سعاد محمد عبد العزيز ، اشراف د. محمد عودة ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/١٤ ، تقدير جيد جدا .

٢ ـ أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة والجناح بدولة الكويت خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧٨ ، اعداد نضال حميد محمود الموسوى (كويتية) ، اشراف د. سمير نعيم ، أجيزت فى ١٩٨٢/٧/١٩ ، تقدير جيد جدا .

٣ ـ التفكير الخرافى وأثاره الاجتماعية عـلى علاقة الرجل بالمرأة : دراسة ميدانية بين الريف والحضر ، اعداد فريدة محمود الهامى ، اشراف د. السيد الحسينى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٩/١٣ ، تقدير جيد .

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ ـ النظام العلمى والتكوين الاجتماعى المحلى تحليل بنائى تاريخى لحالة

مصر ، اعداد هدى مصطفى محمد سعدى ، اشراف د. محمود عودة ، سجل فى ١٩٨٢/٧/١٩ .

٢ ـ التحولات الاجتماعية الاقتصادية والبناء الأسرى ، مع دراسة اجتماعية مقارنة للبناء الأسرى فى الريف والحضر ، اعداد فوزية على حمد الحورى (يمنية) ، اشراف د. محمود عودة ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

٣ ـ تأثير الهجرة الخارجية على التغير الاجتماعى فى القرية ، اعداد أحمد أحمد السيد أحمد حسن ، اشراف د. محمودة عودة ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٢٠ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازه

١ ـ المرأة المتعلمة فى المجتمع السعودى ، مع بحث ميدانى فى مجتمع الرياض ، اعداد حكمت المتولى العرابى ، اشراف د. محمود عودة ، أجيزت فى ١٩٨٢/٣/٨ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٢ ـ هجرة أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات للعمل فى الخارج دوافعها وأثارها ، اعداد محمد محمد شفيق زكى ، اشراف د. السيد الحسينى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/١٤ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٣ ـ الحمل غير المرغوب فيه ، مع استخدام وسائل منع الحمل : دراسة اجتماعية ميدانية ، اعداد نادية محمد عبد العال رضوان ، اشراف د. محمود عودة ، أجيزت فى ١٩٨٢/٧/١٩ ، (مرتبة الشرف الثانية) .

٤ ـ دور التكنولوجيا فى تغيير البناء الاجتماعى للقرية المصرية : دراسة ميدانية فى قريتين مصريتين ، أعداد أحمد كمال الشافعى ، اشراف د. محمود عودة ، أجيزت فى ١٩٨٣/٣/١٤ ، (مرتبة الشرف الأولى) .

٤ ـ كلية البنات ـ جامعة عين شمس

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ ـ بعض ملامح التغير فى شكل الأسرة الممتدة فى الريف المصرى : دراسة ميدانية باحدى القرى المصرية ، اعداد عاليه عبد العزيز حبيب ،

اشراف أ . د علياء شكرى ، د. حسن الخولى (مشرف مشارك) ، سجل في ١٩٨٢/١/٩ .

٢ — دور المرأة الريفية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بحث ميدانى فى قرية مصرية (السعيدية محافظة الفيوم ، اعداد سهير عادل محمد صبحى ، اشراف د. سامية الساعاتى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٠ .

٣ — هجرة الحرفيين الى الخارج وأثرها على المجتمع المصرى :دراسة سوسيولوجية ، اعداد زينب عبد الفتاح سعودى ، اشراف د. على اسلام ، سجل فى ١٩٨٢/٧/١٠ .

٤ — جرائم النساء ، بحث ميدانى فى سجن القناطر للنساء ، اعداد سمية سيد عطيفى ، اشراف د. سامية الساعاتى ، سجل فى ١٩٨٣/١/٨ .

٥ — الواقع الاجتماعى للشباب : بحث ميدانى فى جامعة عين شمس ، اعداد عاليه أحمد عبد العال أبو دومة ، اشراف د. سامية الساعاتى ، سجل فى ١٩٨٣/٣/١٢ .

٦ — تغير الدور الاجتماعى للمرأة الريفية ومصاحباته على الأسرة : دراسة ميدانية فى قرية مصرية ، اعداد زينب ابراهيم ابراهيم العزبى ، اشراف د. عبد الباسط عبد المعطى ، سجل فى ١٩٨٣/٤/٩ .

(ب) رسائل الماجستير المجازه

لا يوجـــد

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ — الجيرة دراسة أنثروبولوجية لأنماط العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعى فى مجتمع محلى حضرى ، اعداد سعاد عثمان أحمد ، اشراف أ . د . علياء شكرى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٠ .

٢ — دراسة أنثروبولوجية مقارنة لأنماط التنشئة الاجتماعية فى مجتمع محلى بدوى ومجتمع محلى ريفى فى مصر ، اعداد نجوى عبد الحميد محمد سعد الله ، اشراف أ . د. علياء شكرى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٠ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازه

لا يوجـــــد

٥ — قسم الأنثروبولوجيا بآداب الاسكندرية

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ — أنماط الشخصية وعلاقاتها بأسلوب التنشئة الاجتماعية ، اعداد صبرى محمد السعيد الزهيرى ، اشراف د / فاروق اسماعيل ، ســـجل فى ١٩٨٣/٢/٣ . ؟

٢ — اللغة ونسق الضبط الاجتماعى : دراسة فى الأنثروبولوجيا اللغوية ، اعداد عبد الله عبد السلام على خميس ، اشراف د / فاروق اسماعيل ، سجل فى ١٩٨٣/٢/٣ .

٣ — نسق الحياة عند المرأة : دراسة أنثروبولوجية مقارنة مع التطبيق على مدينة الاسكندرية ، اعداد شعبان على محمد على ، اشراف د / فاروق اسماعيل سجل فى ١٩٨٣/٢/٣ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

١ — مفهوم العمل عند المرأة الكويتيـــة ، اعداد دلال فيصل الزين ، (كويتية) اشراف أ — د على أحمد عيسى ، سجل فى ١٩٨٠/٤/٢٦ ، أجيزت فى ١٩٨٢/٥/١٠ ، تقدير ممتاز .

٢ — مناهج واجـــراءات البحث الاركيولوجى وعلاقاتهـــا بفـــروع الانثروبولوجيا ، اعداد نادية احمد محمد احمد ، اشراف أ — د على عيسى ، سجل فى ١٩٧٨/٦/٢٦ ، أجيزت فى ١٩٨٣/٥/١٠ ، تقدير ممتازا .

٣ ــ اثر مكونات الثقافة علــى تطور اللغة وتفرعاتها فى المجتمع ، اعــداد نها محمد فوزى معاز ، اشراف أ ــ د على عيسى ، ســجل فى ١٩٨١/٤/٢٥ ، أجيزت فى ١٩٨٣/٤/١٢ ، تقدير ممتاز .

(ج) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ ــ مكانة أنثروبولوجيا المجتمعات المتقدمة فى الولايات المتحدة الأمريكية ومكانات تطبيقها فى جمهورية مصر العربية : دراسة مقارنة : اعداد ســمير لبيب جرجس ، اشراف أ ــ د على عيسى ، سجل فى ١٩٨٢/٣/١٧ .

٢ ــ عناصر التراث الشعبى فى الريف (منطقة الباحة) جنوبى (طائف) والحضر (مدينة جدة) بالملكة العربية السعودية : دراســة أنثروبولوجية مقارنة ، اعداد سعيد فالح عبد الله (سعودى) ، اشراف أ ــ د عــلى عيسى ، أ ــ د محمد عاطف غيث ، سجل فى ١٩٨٣/٤/١٤ .

٣ ــ تأثير البيئة على السمات الفيزيقية للانسان : دراسة أنثروبولوجية فيزيقية مقارنة للنوبيين المهاجرين الى مدينة الاسكندرية ، اعداد مصطفى عوض ابراهيم ، اشراف أ ــ على عيسى ، د / فوزية حلمى ، ســجل فى ١٩٨٣/٤/١٤ .

٤ ــ الأنثروبولوجيا الحضرية بين دراسة المدن القديمة والمدن المستحدثة : دراسة مقارنة ، اعداد محمد أحمد عبد الرازق غنيم ، اشراف د / فاروق اسماعيل ، سجل فى ١٩٨٣/٤/١٤ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازه

١ ــ التغير الثقافى فى مصر فيما بين ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ : دراســة انثروبولوجية من خلال الأعمال المسرحية ، اعداد أمل فضل حركة ، اشراف أ ــ د على عيسى ، سجل فى ١٩٧٨/٩/١٩ ، أجيزت فى ١٩٨٣/٦/١٤ ، بمرتبة الشرف الأولى .

٦ ــ قسم الاجتماع بآداب الاسكندرية

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ ــ العائلة المتغيرة فى مجتمع عمان : دراسة مقارنة ، اعداد عبد الله حمد الراشد (الامارات العربية) ، اشراف أ ــ د محمد على محمد ، سجل فى ١٩٨٢/١٠/١٤ .

٢ ــ سوسيولوجية الاتجاه الواقعى فى الأدب المصرى : دراسة تحليلية لثلاثية نجيب محفوظ ، اعداد محمد على محمد البدوى ، اشراف أ . د. محمد على محمد ، سجل فى ١٩٨٣/٤/١٤ .

٣ ــ نقل التكنولوجيا الصناعية وتنمية بلدان العالم الثالث : دراسة حالة مصر ، اعداد أحمد فؤاد الجوهرى على سليمان ، اشراف د / على عبد الرازق جلبى ، سجل فى ١٩٨٣/٥/٥ .

(ب) رسائل الماجستير المجازه

١ ــ البناء الجتماعى واتجاهات الانفاق فى المجتمع المصرى : دراسة تحليلية فى مدينة الاسكندرية اعداد ، درية السيد حافظ سالم ، اشراف أ ــ د عاطف غيث ، أجيزت فى ١٩٨٢/٣/٩ ، تقدير ممتاز .

٢ ــ الاتجاه الراديكالى فى النظرية السوسيولوجية ، اعداد أحمد سليمان أبو زيد ، اشراف أ ــ د عاطف غيث ، اجيزت فى ١٩٨٣/٦/١٤ .

(جـ) رسائل الدكتوراه المسجلة

١ ــ المشاركة السياسية وأثرها فى تنمية المجتمع المحلى : دراسة فى خدمة المجتمع ، اعداد محمد بهجت جاد الله ، اشراف أ ــ د محمد على محمد ، سجل فى ١٩٨٢/١/٢٧ .

٢ ــ التطرف بين الشباب : دراسة فى التخطيط لرعاية شباب الجامعات،

اعداد امينة حمزة محمود الجندى ، اشراف أ ــ محمد عبد الخالق علام ، أ ــ د محمد على محمد ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٥ .

٣ ــ دراسة تقويمية لبرامج التنمية والرعاية الاجتماعية فى دولة الامارات العربية ، اعداد رفعت عبد الباسط محمود ، اشراف أ ــ د محمد على محمد ، سجل فى ١٩٨٢/١١/١ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازه

١ ــ دور نظرية التنظيم فى تطوير الاطار النظرى والمنهجى لعلم الاجتماع الصناعى ، اعداد اميل جورج قلدس ، اشراف أ ــ د محمد عاطف غيث سجل فى ٧٧/١٢/١٨ ، أجيزت ٨٢/٢/٩ ، بمرتبة الشرف الأولى .

٢ ــ تأثير الايديولوجية فى علم الاجتماع مع دراسة تطبيقية تنموية ، اعداد سمير محمد عبد الرحيم (أردنى) ، اشراف أ ــ د محمد عاطف غيث ، سجل فى ٧٩/١٠/١١ ، أجيز فى ١٩٨٢/٦/٨ ، (بمرتبة الشرف الأولى) .

٣ ــ دراسة الاغتراب فى اتجاهات الأمن الاجتماعى والأمن السياسى ، اعداد نبيل رمزى اسكندر ، اشراف أ ــ د محمد عاطف غيث ، سجل فى ١٩٧٦/١١/١٦ ، أجيز فى ١٩٨٢/١١/١٦ ، بمرتبة الشرف الأولى .

٧ ــ معهد العلوم الاجتماعية

(أ) الرسائل المسجلة

أولا : شعبة الاجتماع

١ ــ الصفوة السياسية وأثرها فى التنمية فى العالم الثالث ، اعداد متولى مصطفى عبد العزيز السلماوى ، اشراف أ ــ د السيد البدوى ، سجل فى ١٩٨٢/٤/١٥ .

٢ ــ الهجرة الدولية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية : دراسة للعمالة

المصرية الزراعية العائدة ، اعداد آمال محمد المزكى نور ، اشراف د. علي جلبي ، سجل في ١٩٨٢/٧/١٥ .

٣ ــ اثر وسائل الاتصال الجماهيري في تكوين الرأى العام ، اعداد مهجة رفعت ، اشراف د. سامية محمد جابر ، د. علي جلبي ، سجل في ١٩٨٢/٧/١٤ .

٤ ــ عادة السلوك الانحرافي في المناطق المتخلفة ، اعداد هدى عبد الفتاح الألفى ، اشراف د. سامية جابر ، د. علي جلبي ، سجل في ١٩٨٢/٧/١٤ .

ثانيا : شعبة الخدمة الاجتماعية

١ ــ دور الاخصائي الاجتماعي في عملية التنظيم الادارى في التأمين الصحى : دراسة بحثية على المنتفعين بخدمات التأمين الصحى بالهيئة العامة للتأمين ، اعداد محمد أحمد محمود ، اشراف أ ــ د سيد بدوى ، سجل في ١٩٨٢/١١/١ .

٢ ــ تقويم برامج التدريب الميدانى على ممارسة الخدمة الاجتماعية دراسة ميدانية ، اعداد حسن محمد قاسم ، اشراف أ ــ د محمد على محمد ، سجل في ١٩٨٢/٨/٢٤ .

٣ ــ المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع البدوى ، اعداد سامية السعيد عاشور اشراف أ ــ د محمد على محمد ، سجل في ١٩٨٢/٧/١٤ .

٤ ــ دور الخدمة الاجتماعية في مراكز الشباب المطور : دراسة تقويمية لبرامج الشباب (١٥ ــ ١٨) بمراكز الشباب المطوره بمدينة الاسكندرية ، اعداد مصطفى محمد مصطفى حسن ، اشراف أ ــ د السيد محمد بدوى ، سجل في ١٩٨٣/١/٦ .

٥ ــ دور المجالس الشعبية المحلية في تنمية المجتمع المحلى الحضرى :

دراسة تقويمية للمجالس الشعبية المحلية فى الاسكندرية ، اعداد ناصر كامل فرج اشراف د / جلبى ، مسجل فى ١٩٨٣/٥/٥ .

٦ — برامج التنمية وفعاليتها بالقرى المستحدثة : دراسة وصفية تحليلية لبعض القرى الرائدة بمنطقة مريوط ، اعداد سلوى عبد المنعم زغلول ، اشراف أ — د السيد محمد بدوى ، مسجل فى ١٩٨٣/٥/٥ .

٧ — تقييم لدور المدارس الفندقية من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية : دراسة تقويمية لدور المدرسة الفندقية فى التنمية السياحية بالاسكندرية ، اعداد أحمد حسن السيد حجازى ، اشراف أ — د السيد بدوى مسجل فى ١٩٨٣/٤/١٤ .

٨ — الخدمة الاجتماعية المدرسية فى مجتمع مستحدث : دراسة تقويمية لممارسة الخدمة الاجتماعية المدرسية ، اعداد سعيد محمد السيد حجاج اشراف أ — د السيد بدوى ، مسجل فى ١٩٨٢/١٠/١٣ .

٩ — أثر برامج العمل مع جماعات الشباب على نموهم الاجتماعى : دراسة استطلاعية على اعضاء أقسام الشباب فى جمعيات الشبان المسيحية بمحافظات الوجه البحرى ، اعداد فيليب هليم نقولا ، اشراف أ — د محمد على محمد مسجل فى ١٩٨٢/١١/١ .

١٠ — فعالية جمعيات تنمية المجتمع فى المجتمعات المستحدثة : دراسة تقيمية اعداد ، محمد فرج منصور طبيخة ، اشراف د / على عبد الرازق جلبى ، مسجل فى ١٩٨٢/١٠/١٣ .

١١ — فاعلية مراكز الخدمات الاجتماعية المتكاملة فى تنمية المجتمع الريفى : : دراسة تقيمية لتجارب محافظات الغربية وأسيوط ، اعداد أبو النجا محمد على العمرى ، اشراف أ — د السيد محمد بدوى ، مسجل فى ١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٢ — دور الخدمة الاجتماعية ومشكلات التحصيل الدراسى بالمرحلة

الثانوية (التعليم العام) بدولة الكويت : دراسة ميدانية ، اعداد عبد الرحمن الخطيب (أردنى) ، اشراف أ — د غريب محمد سيد أحمد ، أ — د الفاروق زكى يونس مسجل فى ١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٣ — معوقات ممارســة الخدمة الاجتماعية وفعاليتها مــع الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف فى دولة الكويت ، اعداد عبد العزيز متولى موسى اشراف أ — د غريب سيد أحمد ، مسجل فى ٢٤/ ٨/ ١٩٨٢ .

١٤ — تعليم الخدمة الاجتماعية فى مصر — الواقع والمستقبل ، اعداد فؤاد محمد احمد زين الدين ، اشراف أ — د محمد على محمد ، مسجل فى ١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٥ — المشاركة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلى : دراسة ميدانية فى منطقــة وادى النطرون ، اعداد مها محمد مرسى عبد الرازق ، اشراف أ — د محمد على محمد مسجل فى ١٩٨٢/٨/٢٤ .

١٦ — اسهامات نظرية علم الاجتماع فى بحوث الخدمة الاجتماعية ، اعداد على اسماعيل على عبد العزيز ، اشراف أ — د محمد بدوى ، مسجل فى ١٩٨٣/٣/٢٢ .

ثالثا : قسم الأنثروبولوجيا :

١ — الاتجاه السيكولوجى فى الدراسات الأنثروبولوجية مع الاشارة لاسهامات مرجريت ميد ، اعداد تحية عبد الغنى عبد الله غانم ، اشراف د / فاروق مصطفى اسماعيل ، أ — د عباس عوض ، مسجل فى ١٩٨٣/٢/٣

٢ — التغيرات الثقافية فى المجتمع الخليجى : دراسة فى منطقة (أبو ظبى) اعداد سامح على حلمى اسماعيل ، اشراف د / فاروق مصطفى اسماعيل مسجل فى ١٩٨٣/٢/٣ .

(ب) الرسائل المجازه :

أولا : شعبة الخدمة الاجتماعية :

١ — موقف طلاب الجامعة تجاه السلوك الانحرافى ، اعداد سلوى عثمان

عباس الصديق ، اشراف أ ـ د غريب سيد احمد ، مسجل فى ١٩/٣/ ١٩٨٠ أجيزت فى ١١/٧/١٩٨٢ ، بتقدير ممتاز .

٢ ـ دور العمل الاجتماعى فى خلق مقومات المجتمع عند صيادى بحيرة السد العالى اعداد جابر عوض سيد حسين ، اشراف أ ـ د عبد المنعم شوقى ، أ ـ د محمد على محمد مسجل فى ١٩/٥/١٩٨٠ ، اجيزت فى ١٤/٩/١٩٨٢ ، بتقدير جيد جدا .

٣ ـ النمو والتنشئة الاجتماعية للاطفال فى قرية سلوا ـ محافظة اسوان : دراسة مقارنة ، اعداد عمر عبد العزيز محمود ، اشراف أ ـ د محمد سعيد فرج ، د / على جلبى ، مسجل فى ١٩/٥/١٩٨٠ ، أجيزت فى ١٤/٩/١٩٨٢ ، بتقدير جيدجدا .

٤ ـ التحديات الأساسية المؤثرة على برامج التدريب اثناء الخدمة ـ للاخصائى الاجتماعى فى الوحدات الاجتماعية : دراسة لبرامج التدريب بمشروع الخدمة الاجتماعية المتكاملة فى طنطا وأسيوط ، اعداد توفيق مصطفى عماره اشراف د / عبد العزيز مختار ، أ ـ د غريب سيد احمد ، مسجل فى ٨/٦/١٩٨٠ ، أجيزت فى ١٤/٩/١٩٨٢ ، بتقدير جيد جدا .

٥ ـ ممارسة الخدمة الاجتماعية فى التنظيمات المدرسية وأثرها فى برامج الرعاية الاجتماعية للطلاب ، اعداد انصاف عبد العزيز ، اشراف أ ـ د محمد على محمد أ ـ د سعد جمعه ، مسجل فى ١٢/٣/١٩٨٠ ، أجيزت ١٢/١٠/ ١٩٨٢ ، بتقدير ممتاز .

٦ ـ انعكاس سلبيات الانسان المصرى على سلوكه الاستهلاكى ، اعداد محمد مصطفى أحمد حسن ، اشراف أ ـ د حسن عيد ، أ ـ د محمد على محمد ، مسجل فى ١٢/٣/١٩٨٠ ، اجيزت فى ١٢/١٠/١٩٨٢ ، التقدير ممتاز .

٧ ـ دراسة اساليب التربية والرعاية فى الأسرة المصرية : دراسة

مقارنة عن إســـاليب الأسرة فى تربية ورعاية اطفالها فى مرحلة الطفولة المبكرة فى كل من الريف والحضر ، اعداد ســـلمى محمود جمعه ، اشراف د / سناء الخولى ، مسجل فى ١٩٨٠/٦/٨ ، أجيزت فى ١٩٨٢/١٠/١٢ ، بتقدير ممتاز .

٨ — محددات دور الاخصائى الاجتماعى فى مجال المعوقين : دراســـة تحليلية مقارنة بين عينة من المودعين بمركز تأهيل المعوقين بالعجوزة وجمعية الوفاء والأمل ، اعداد محمود حسين محمد عبد المعطى ، اشراف أ — د غريب سيد احمد ، مسجل فى ١٩٨٠/٨/٣١ ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٦ ، بتقدير ممتاز .

٩ — الدور المهنى للاخصائى الاجتماعى فى تدعيم الوظيفة الاجتماعية للمدرسة الابتدائية : دراسة ميدانية بدولة الكويت ، اعداد زينب على حافظ ، اشراف أ — د محمد على محمد ، أ — د الفاروق زكى يونس ، مسجل فى ١٩٨٠/٦/٨ ، أجيزت فى ١٩٨٣/٣/٨ ، بتقدير ممتاز .

١٠ — الدور الذى يمكن للضمان الاجتماعى أن يقوم به لمواجهة المشاكل والاسهام فى التنمية ، اعداد سعيد عبد العزيز محمود ، اشراف أ — د محيى حسن درويش ، د / سامية جابر ، مسجل فى ١٩٨٠/٥/١٩ ، أجيزت فى ١٩٨٢/١٠/١٣ بتقدير جيد جدا .

١١ — ظواهر التخلف ودورها فى تزايد معدلات الأحداث المنحرفين : دراسة فى محافظة اسوان ، اعداد خيرى خليل ابراهيم الجميلى ، اشراف د/ سامية جابر د/ محمد على محمد ، مسجل فى ١٩٨٠/٤/٢٦ ، اجيزت فى ١٩٨٢/١٠/١٤ ، بتقدير جيد جدا .

١٢ — أثر الهجرة فى السلوك الانحراف مع دراسة ميدانية فى محافظة أسوان ، اعداد حمدى عبد الحارس عبد الحميد ، اشراف أ — د غريب سيد أحمد ، د/سامية جابر مسجل فى ١٩٨٠/٤/٢٦ ، أجيزت فى ١٩٨٢/١٠/١٢ ، بتقدير جيد جدا .

١٣ — المدخل الايكولوجي ودوره في تقييم مضـــمون برنامج التعليم الابتدائى : دراسة ريفية حضرية ، اعداد عواطف عبد الله السيد اسماعيل ، اشراف أ — د على أحمد فؤاد ، أ — د غريب سيد أحمد ، مســجل فى ١٩٨٠/٦/٨ ، اجيزت فى ١٩٨٣/٤/١٢ بتقدير جيد جدا .

ثانيا : شعبة الانثروبولوجيا :

١ — التحضر فى المجتمع القطرى مع التركيز على مدينة الدوحة : دراسة انثروبولوجية اعداد محمد أحمد عبد الرازق غنيم ، اشراف أ — د على أحمد عيسى ، مسجل فى ٨٠/٩/٢٢ اجيزت فى ١٩٨٢/٣/٩ ، بتقدير ممتاز .

ثالثا : شعبة الاجتماع

لا يوجـــد

٨ — كلية البنات الاسلامية

بجامعة الأزهر

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ — الحركة النسائية فى مصر واندونيسيا واثرها فى تطور وضع المراة الاجتماعى والاقتصـادى والسـياسى ، اعداد اسماوتيا عبد الله مناف (أندونسية) ، اشراف أ — د. عبد الباسط محمد حسن ، د. فوزية رمضان ايوب ، سجل فى ١٩٨٢/٣/٧ .

٢ — اتجاهات طلبة الجامعات المصرية نحو العمل فى الريف ، اعداد عفاف عبد الاله حسن ، اشراف أ . د عبد الباسط حسن ، د. فوزية رمضان سجل فى ١٩٨٢/٤/٣ .

٣ — العلاقة بين التليفزيون وانحرافات الأحداث فى مصر ، اعداد ليلى حسين عبد المجيد هاشم ، اشراف أ — د عبد الباسط حسن ، د. سلوى مازن ، سجل فى ١٩٨٣/٤/١١ .

(ب) رسائل الماجستير المجازة

١ ـــ التصنيع وأثره على المجتمع المحلى ، دراسة سسيولوجية لمدينة سوهاج ، اعداد مديحة أحمد عباده ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، د. نبيل السمالوطى ، اجيزت فى ١٩٨٣/٢/١٧ ، تقدير ممتاز .

٢ ـــ الوظيفة الاجتماعية للطرق الصوفية فى الريف : دراسة ميدانية لثلاث قرى فى محافظة الشرقية ، اعداد فريال عبد الفتاح محمد ، اشراف أ . د. عبد الباسط حسن ، د. فؤاد حجازى ، اجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٣ ، تقدير ممتاز .

٣ ـــ علاقة الدين الاسلامى بالبناء الاجتماعى للاسرة المصرية : دراسة مقارنة لدور الدين فى بناء الأسرة الريفية والحضرية ، اعداد ايناس حسين عقيل ، اشراف أ . د. عبد الباسط محمد حسن ، د. نبيل السمالوطى ، اجيزت فى ١٩٨٢/٥/٢٦ ، تقدير ممتاز .

٤ ـــ العوامل الاجتماعية المحدده لسن الزواج لدى المرأة المصرية ، اعداد عفاف على عبد المعتمد ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، اجيزت فى ١٩٨٢/٥/٢٩ ، تقدير ممتاز .

٥ ـــ اتجاهات بعض فئات المجتمع المصرى تجاه نظام الأحزاب السياسية فى مصر : دراسة اجتماعية ميدانية ، اعداد نوال سليمان رمضان ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، اجيزت ١٩٨٢/٥/٢٦ ، تقدير ممتاز .

٦ ـــ التنشئة الاجتماعية وظاهرة التحديث فى مصر ، اعداد فريده على سيد خليفة ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، د. سالم عبد العزيز محمود ، اجيزت فى ١٩٨٣/٢/١٣ ، تقدير ممتاز .

(جـ) رسائل الدكتوراة المسجلة

١ ـــ صورة المجرم لدى بعض فئات المجتمع المصرى ، اعداد سوسن

محمد البشبيشى ، اشراف أ — د عبد الباسط محمد حسن ، سجل فى ١٩٨٢/٣/٢٥ .

٢ — القيادات النسائية ودورها فى تنمية المجتمع المحلى فى مصر ، اعداد ، سعاد محمود أحمد القرشى ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، سجل فى ١٩٨٢/٢/٧ .

٣ — دور الزعامة الحزبية فى الحياة السياسية من ١٩١٨ — ١٩٥٣ ، اعداد نوال سليمان رمضان ، اشراف أ . د. عبد الباسط محمد حسن ، سجل فى ١٩٨٣/١/٤ .

٤ — المراة والمشاركة السياسية فى المجتمع المصرى ، اعداد عفاف على عبد المعتمد ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، سجل فى ١٩٨٣/١/٤ .

(د) رسائل الدكتوراه المجازه

١ — الصفوة المثقفة ودورها فى عملية التحديث السياسى فى مصر ، اعداد سهير عبد العزيز محمد يوسف ، اشراف أ . د عبد الباسط محمد حسن ، د. عاطف محمد فؤاد ، أجيزت فى ١٩٨٣/٢/٢٤ .

٩ — قسم الاجتماع
بكلية الآداب — جامعة الزقازيق

(أ) رسائل ماجستير مسجلة

١ — العمليات الاجتماعية المصاحبة لواقع العمالة فى المؤسسات الخدمية : دراسة تطبيقية على بعض قطاعات الخدمات بمحافظة الشرقية ، اعداد سامى مرسى مرسى ، اشراف د. اسماعيل عبد البارى ، سجل فى ١٩٨٣/١/٦ .

٢ — الاحتلال العسكرى وأثره فى التغير الثقافى فى السكان : دراسة أنثروبولوجية لأثر فترة الاحتلال الاسرائيلى على ثقافة سكان العريش ،

اعداد نبيلة امام فرغلى ، اشراف اسماعيل عبد البارى ، سجل فى ١٠/٢/١٩٨٣ .

٣ — مشكلات النمو الحضرى فى المدينة المصرية : دراسة تاريخية على مدينة الزقازيق محافظة الشرقية ، اعداد ناجى محمد سليم هلال ، اشراف د. اسماعيل عبد البارى ، سجل فى ٢٨/٢/١٩٨٣ .

(ب) رسائل ماجستير مجازة

لا يوجـــد

١٠ — قسم الاجتماع بآداب المنيا

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ — الفقر والسلوك الانجابى : دراسة مقارنة ، اعداد مصطفى خلف عبد الجواد ، اشراف أ — د عبد الهادى الجوهرى ، سجل فى ١٥/٣/١٩٨١ .

٢ — وسائل الاتصال الجماهيرى واثرها على القيم الأسرية الريفية : دراسة ميدانية على قرية البيهو — محافظة المنيا ، اعداد نادى ميخائيل ، اشراف أ . د عبد المنعم شـوقى ، د. مركيسه طه يشن ، سـجل فى ٢٢/٣/١٩٨٢ .

٣ — التغيرات الاقتصادية والمعيارية والعلاقية بين الطبقة الوسطى والطبقة العاملة فى التنظيم الصناعى : دراسة ميدانية على قطاع الغزل والنسـيج بمحافظة الدقهلية فى الفترة من ١٩٧٠ ، ١٩٨٢ ، اعداد خالد البدراوى محمد ، اشراف أ . د عبـد الهادى الجوهرى ، سـجل فى ١٤/٣/١٩٨٣ .

٤ — لجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية : دراسـة تحليلية سوسيولوجية عن جمعيات تنظيم الأسرة بالريف والحضر ، اعداد ماهر عبد الوهاب واكد ، اشراف أ . د عبد الهـادى الجوهرى ، سـجل فى ١٤/٣/١٩٨٣ .

(جـ) رسائل الماجستير المجازة

١ — البناء الاجتماعى وبرامج التنمية ، مع التطبيق على قرية مصرية ، اعداد سهير صلاح الدين قطب ، اشراف أ — د عبد الهادى الجوهرى ، أجيزت فى ١٤/٣/١٩٨٣ ، تقدير ممتاز .

(جـ) رسائل دكتوراه مسجلة

١ — التغير الاجتماعى والسياسى فى دولة البحرين والامارات العربية المتحدة ١٩٦٠ ، ١٩٨٠ : دراسة مقارنة فى علم الاجتماع السياسى ، اعداد فيصل ابراهيم حسن ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى ، سـجل فى ٢٥/١٠/١٩٨٢ .

٢ — التحول فى قطاعات العمالة وتأثيره على معدلات البطالة لدى العمالة غير المؤهلة : دراسة ميدانية مقارنة ، اعداد على عبد الرازق ابراهيم ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى ، د. كمـال الزيات ، سـجل فى ٢٩/١١/١٩٨٢ .

٣ — البيروقراطية وديناميات اتخاذ القرار : دراسة للمحددات الاجتماعية السياسية لممارسات السلطة البيروقراطية ، اعداد محمود مصطفى كمال ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى ، سجل فى ٢٩/١١/١٩٨٢ .

٤ — الهجرة الخارجية والتغير الاجتماعى : دراسـة ميدانية لهجرة الفلاحين فى قرية مصرية ، اعداد حسن ابراهيم حسن ، اشراف أ . د. محمود عبد الحميد ، سجل فى ٢٩/١١/١٩٨٢ .

٥ — التنظيمات الصـوفية ودورها فى تنمية المجتمع : دراسة ميدانية لأحـدى الطرق الصـوفية بمحافظة المنيا ، اعداد محمود عبد الرشـيد عبد الموجود ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى سجل فى ١٤/٢/١٩٨٣ .

٦ ــ الحراك الاجتماعى بين الأجيال وتاثيره على عملية للتنمية : دراسة ميدانية بمحافظة المنيا ، اعداد نادية جبر عبد الله ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى ، د. كمال عبد الحميد الزيات ، سجل فى ١٩٨٣/٣/١٤ .

٧ ــ اثر وسائل الاعلام فى تكوين ثقافة الطفل السعودى : دراسة ميدانية على أطفال مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية ، اعداد وعد يوسف تسبابجمى ، اشراف أ . د عبد الهادى الجوهرى ، سجل فى ١٩٨٣/٢/١٤ .

(أ) رسائل الدكتوراه المجازه

لا يوجــــد

١١ ــ كلية الخدمة الاجتماعية ــ جامعة حلوان

(أ) رسائل الماجستير المسجلة

١ ــ دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المجتمع المحلى : دراسة مطبقة على الجمعية الشرعية الاسلامية فى مدينة المنيا ، اعداد احمد عبد الفتاح ناجى ، اشراف د. عبد المنعم شوقى ، مشرف مشارك د. وفاء مصطفى ، سجل فى ١٩٨٢/٢/٢ .

٢ ــ دور خدمة الفرد فى مواجهة الأثار الاجتماعية النفسية المترتبة على الاحتلال الاسرائيلى لسيناء : دراسة مطبقة على محافظة شمال سيناء ، أعداد محمد مدحت ابو بكر الصديق ، اشراف د. سالم صديق احمد ، مشرفين مشاركين د. صلاح حوطر ، د. احسان زكى عبد الغفار ، سجل فى ١٩٨٢/٢/٢ .

٣ ــ العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة الشباب فى التنمية الريفية دراسة مطبقة على قريتى شرشابة وكفر الحيمية بمحافظة الغربية ، اعداد طلعت السروجى ، اشرافه د. جمال مجدى حسنين ، مشرف مشارك ، د. رياض امين حمزاوى ، سجل فى ١٩٨٢/٣/٢٢ .

٤ ــ العوامل الاجتماعية المؤثرة على انتاجية العاملين فى القطــاع

العام بمجال صناعة البلاستيك : دراسة مطبقة على شركة البلاستيك الأهلية بمنطقة شبرا الخيمة ، إعداد عاطف مصطفى مكاوى ، اشراف د. سام باسليوس ، مشرف مشارك د. عبد العزيز مختار ، سجل فى ١٩٨٢/٤/٢٠ .

٥ ــ العلاقة بين ممارسة طريقة خدمة الجماعة والعدوانية فى سلوك تلاميذ المرحلة الاعدادية : دراسة تجريبية بمدرسة الأقباط الاعدادية بنين بالمحلة الكبرى ، اعداد عبد المنعم محمد أبو حشيش ، اشراف د. محمد شمس الدين احمد ، سجل فى ١٩٨٢/٤/٢٠ .

٦ ــ العلاقات بين القيادات التطوعية والقيادات المهنية وتأثيرها على ممارسة الخدمة الاجتماعية : دراسة مطبقة على الجمعيات والمؤسسات الخاصة بمحافظة القاهرة ، اعداد ثريا محمد لبيب ، اشراف د. ابراهيم عبد الرحمن ، مشرف مشارك د. فوزى بشرى ، سجل فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

(ب) رسائل ماجستير مجازه

١ ــ دور الاتحادات النوعية فى تنمية المجتمع : دراسة وصفية تحليلية على اتحادات جمعيات الأسرة والطفولة بالقاهرة ، اعداد محمد رضا حسين ، اشراف د. جمال مجدى حسنين ، مشرف مشارك أ ــ محى درويش ، اجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٤ .

٢ ــ دور الاخصائى الاجتماعى فى العمل مع أسر المسجونين : دراسة وصفية لجمعية رعاية المسجونين وأسرهم بمحافظة كفر الشيخ ، اعداد الغمرى محمد عبده الشوادفى ، اشراف د. جمال مجدى حسنين ، أجيزت فى ١٩٨٢/٤/١١ .

٣ ــ دور الاخصائى الاجتماعى فى العمل مع الحالات الفردية من المتخلفين عقليا : دراسة تجريبية لمؤسسات رعاية المتخلفين عقليا بمحافظة القاهرة ، اعداد طارق فتحى السيد ، اشراف د . سام باسليوس ، أجيزت فى ١٩٨٢/٢/٢١ .

٤ – معوقات ممارسة الاخصائيين الاجتماعيين لطريقة خدمة الفرد بالمدن الجامعية : دراسة مطبقة على المدن الجامعية بالقاهرة الكبرى ، اعداد محمود محمد احمد صادق ، اشراف د. سيد عويس ، مشرف مشارك د. احسان زكى عبد الغفار ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٤ .

٥ – خدمة الفرد وعملية التنشئة الاجتماعية : دراسة لأطفال مرضى الدرن بمدينة تحسين الصحة بالهرم ، اعداد ماجدة سعد متولى ، اشرافه د. عبد الفتاح عثمان ، مشرف مشارك د. سام باسليوس ، أجيزت فى ١٩٨٢/٢/٢١ .

٦ – دراسة تحليلية مقارنة بين الرعاية الأسرية والرعاية المؤسسية من حيث تحقيق التوافق الاجتماعى للأطفال المتخلفين عقليا بالتطبيق على مدرستى التربية الفكرية بطنطا وكفر الشيخ ، اعداد عبد المنعم يوسف ، اشراف د. سام باسليوس مشرف مشارك د. احسان زكى عبد الغفار ، أجيزت فى ١٩٨٢/٢/٢١ .

٧ – العوامل المؤثرة فى تنفيذ قرارات المجلس الشعبى المحلى للقرية : دراسة تطبيقية على المجلس الشعبى المحلى لقرية محلة وباى بمحافظة كفر الشيخ ، اعداد أحمد محمد يوسف، اشراف د. سام باسليوس، مشرف مشارك د. كمال الدين اغا ، اجيزت فى ١٩٨٢/٢/٢١ .

٨ – احتياجات الرعاية الاجتماعية فى مجتمع صحراوى : دراسة تطبيقية بمحافظة شمال سيناء ، اعداد جمال شحاته حبيب ، اشرافه د. سام باسليوس ، مشرف مشارك د. أحمد وفاء حسين زيتون ، أجيزته فى ١٩٨٢/٤/١١ .

٩ – المشكلات الفردية التى تواجه أسر العمال فى المدن الجديدة ، وكيفية مواجهة مهنة الخدمة الاجتماعية ، مع دراسة تطبيقية على المنطقه الصناعية فى مدينة العاشر من رمضان ، اعداد ولاء نصر الدين حسين ، اشراف د. صلاح حوطر ، مشرف مشارك د. احسان زكى عبد الغفار ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/٢٤ .

١٠ – دراسة اجتماعية لقياس مدى التكيف المهنى للعاملين المصابين بمرض شلل الأطفال ، اعداد زين العابدين محمد على ، اشراف د. قدرية محمد يوسف ، مشرف مشارك د. كمال سعيد صالح ، أجيزت فى ٢/٦٦/ ١٩٨٣ .

١١ – العوامل المؤثرة على تصميم وتنفيذ خطة التربية الاجتماعية بمدارس المرحلة الابتدائية : دراسة تطبيقية بمحافظة الجيزة ، اعداد الهام حلمى عبد المجيد حسن ، اشراف د. الفاروق ابراهيم بسيونى ، مشرف مشارك د. سام باسليوس ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/٢٤ .

١٢ – معوقات ممارسة الخدمة الاجتماعية فى المجال المدرسى : دراسة مطبقة بامارتى راس الخيمة والشارقة بدولة الامارات العربية ، اعداد أحمد حسين أحمد ، اشراف د. فوزى بشرى ، مشرف مشارك د. عبد الفتاح عثمان عبد الصمد ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

(جـ) رسائل دكتوراه مسجلة

– العلاقة بين تخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية ونوبات الصرع : دراسة تجريبية على مرضى الصراع ، اعداد فاطمة عبد السميع محمد ، اشراف د. احسان زكى – عبد الغفار ، مشرف مشارك د. عمر حسن شاهين ، سجل فى ١٩٨٢/٢/٢ .

(د) رسائل دكتوراه مجازه

١ – العمل مع الجماعات وتنمية المجتمع الريفى : دراسة تجريبية للاستفادة من جهود الشباب الريفى فى بعض مشروعات التنمية باحدى قرى محافظة الجيزة ، اعداد مصطفى أحمد محمد حسان ، اشراف د. عبد المنعم شوقى ، مشرف مشارك ، د. محمد شمس الدين أحمد ، أجيزت فى ١٢/٩/ ١٩٨٢ .

٢ – العوامل المؤثرة فى اقبال طلاب كليات الزراعة على مشروعات

استزراع الصحراء كمتغيرات للتخطيط الاجتماعى ، اعداد فايز زكى طه قنديل ، اشراف د. صلاح حوطر ، مشرف مشارك عبد العزيز مختار .

٣ ــ دراسة تحليلية لمدى فاعلية الايداع المؤسسى للاحداث الجانحين كمؤشرات تخطيطية لتنمية الموارد البشرية ، اعداد منى محمود ابراهيم عويس ، اشراف د. عبد المنعم شوقى ، مشرف مشارك ، د. الفاروق بسيونى ، اجيزت فى ١٩٨٢/٩/١٢ .

٤ ــ دور خدمة الفرد من التأهيل الاجتماعى للمعوقين جسميا : دراسة تجريبية على عينة من حالات الفشل الكلوى ، اعداد كوثر عبد الرحيم ، اشراف د. زكريا الباز ريحان ، مشرف مشارك د. محمود سامى عبد الجواد ، اجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٤ .

٥ ــ دراسة تجريبية لتحديد مدى فاعلية استخدام اساليب العلاج فى خدمة الفرد فى العمل مع المدمنين للاستفادة من البرنامج العلاجى للمؤسسة دراسة تطبيقية على المدمنين بدار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية ، اعداد ناهد عباس حلمى ، اشرراف د. عبد الفتاح عثمان ، مشرف مشارك د. نجيبة احمد ، اجيزت فى ١٩٨٢/٧/٣١ .

٦ ــ العلاقة بين استخدام الاتجاه السلوكى فى خدمة الفرد وتعديل سلوك الأحداث الجانحين ، اعداد هدى محمد عبد العال ، اشراف د. سيد عويس ، مشرف مشارك د. عبد الستار الدمنهورى ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٤ .

٧ ــ العلاقة المهنية فى طريقة العمل مع الجماعات ودورها فى زيادة انتاجية الجماعة ، اعداد عفاف محمد عبد المنعم ، اشراف د. محمد شمس الدين ، مشرف مشارك د. سيد محمد حسن خير الله ، اجيزت فى ١٩٨٢/٩/١٢

٨ ــ تدخل طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التعاون بين حائزى القوة الاجتماعية : دراسة تجريبية لمنطقة مساكن ساقية مكى جنوب مدينة الجيزة ،

اعداد احمد محمد السنهورى ، اشراف د. عبد الحليم رضا ، مشرف مشارك د. عبدالستار الدمنهورى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٧/٣١ .

٩ — دور جهاز الشباب فى التنمية الاجتماعية : دراسة تحليلية للاساليب التخطيطية بالجهاز ، اعداد نادية زغاول سعد ، اشراف د. امام سليم ، مشرف مشارك د. الفاروق بسيونى ، أجيزت فى ١٩٨٢/١١/١٤ .

١٠ — خدمة الجماعة مع جماعات الأحداث وجماعات أولياء أمورهم وعلاقته بالأداء الاجتماعى للأحداث : دراسة تجريبية باحدى مؤسسات رعاية الأحداث بالقاهرة الكبرى ، اعداد صفاء عبد العظيم محمد ، اشراف د. محمد شمس الدين ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

١١ — استخدام البرنامج فى خدمة الجماعة مع جماعات مرض الأطفال ، وامهاتهم وزيادة التكيف الاجتماعى للمرضى : دراسة تجريبية على جماعات الأطفال بمعهد الدكتور / النبوى المهندس بامبابة ، اعداد ليلى مصطفى كامل كيلانى ، اشراف ، محمد شمس الدين ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

١٢ — ممارسة تنظيم المجتمع فى المؤسسات الصناعية ودورها فى تطوير الخدمات العمالية : دراسة تطبيقية على مصانع القطاع العام لمنطقة شبرا الخيمة ، اعداد سعودى عبد الهادى ، اشراف د. عبد الحليم رضا عبد العال ، مشرف مشارك د . عبد الفتاح عثمان ، أجيزت فى ١٩٨٢/٥/١٦ .

١٣ — القيم المعاصرة بين الشباب من طلاب الجامعات وعلاقتها بالتنمية : دراسة ميدانية لطلاب جامعة حلوان ، اعداد ملك حلمى عبد الستار ، اشراف د. امام محمد سليم ، مشرف مشارك د. عبد العزيز مختار ، أجيزت فى ١٩٨٢/٤/١١ .

١٤ — العلاقة بين ممارسة طريقة العمل مع الجماعات وتنمية الاتجاه نحو المحافظة على الملكية الصناعية ، اعداد نصيف فهمى منقريوس ، اشراف د. محمد شمس الدين احمد ، مشرف مشارك د. صلاح حوطر ، أجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

١٥ ــ السلوك عن طريق ممارسة خدمة الفرد مع المؤسرين من افراد المجتمع المحلى : دراسة تجريبية فى قرية مصرية عن موضوع تنظيم الأسرة ، اعداد على حسين زيدان ، اشراف د. عبد الستار الدمنهورى ، مشرف مشارك د. سعد جمعه ، اجيزت فى ١٩٨٢/٦/٢٧ .

١٦ ــ العوامل المؤثرة على العلاقة بين المجالس الشعبية والتنفيذية فى عمليات التخطيط لتنمية المجتمع : دراسة للمجلس المحلى فى شمال القاهرة ، اعداد ابراهيم عصام الدين ، اشراف د. عبد الفتاح عثمان ، مشرف مشارك د. الفاروق ابراهيم بسيونى ، أجيزت فى ١٩٨٢/٤/١١ .

١٢ ــ الجامعة الأمريكية بالقاهرة

	Name of Student	Year	Thesis Topic
1)	Azza Hamid Beshir	June 1982	«Widowhood and the cyclical devement of El Beit-El-Kebeir».
2	Farida Abdel-Hamid Gadou	June 1982	«Ethnie Groups in Lebanon : A Case Study of the Maronites».
3)	Iman Youssef El Bastawisi	June 1982	«Adaptation to a Unique Environment : El Jebelya of Saint Catherine»
4)	Iness Mourice Louca	June 1982	«The Culture of Bulaq as Viewed by its Children».
5)	Suzanne Sebet	May 1982	«A Case Study of Primary School Upgrading in Bulaq».
6)	Nadia Adel Taher	1983	Soc'al Identity and class in Mit Okba.
7)	Aliaa R. Rafei	1983	Student's Islamic Movement. A Study of the veil «the Hijab».
8)	Wafaa M. Mabrouk	1983	Provision for the Health Needs of low socio-economic Groups.

Supplement of M.A. Abstracts

1) 1982 : Azza Hamed Beshir, «Widowhood and the Cyclical Development of El Beit El Kebeir.

The main purpose of this thesis is to find out the relationship between family structure and female autonomy. It aimed at describing and analysing the cyclical development of **el beit el Kebeir** (meaning big house) and its fission in relation to the autonomy of widows. The life cycle of the widow is conceptually divided into three stages namely, premarital, marital and widowhood.

The analysis of this thesis is based on the data collected through intensive, unstructured, and open ended interviews of five Cairene Moslem upper class widows who did not remarry, and who have been living in Shiakhet El Montaza in Heliopolis at least all their married life and after the deaths of their husbands.

The main conclusion in this thesis is that there is a positive correlation between the autonomy of the widow and the fission of **el beit el kebeir**. As dependence is forced on women by the Structure of el **beit el kebeir**, its fission gives them the opportunity to become autonomous in widowhood which was impossible within the structure of **el beit el kebeir**. Secondly, it was found that the younger the woman at the death of her husband, the more likely she is to change and have greater self-autonomy.

2) 1982 : Farida Abdel-Hamid Gadou, «Ethnic Groups in Lebanon : A Case Study of the Maronites».

The main interest of this thesis is to gain a more comprehensive understanding of a particular ethnic group in Lebanon, namely the Maronites. This thesis covers their social and historical evolution, social position, ideology and political attitudes towards a number of polemical issues.

A background nformation is given on the other ethnic groups in the same society. The plural society theory with its conceptual development is discussed. Plural societies that demonstrate characteristics similar to that of Lebanon are studied. The internal and external factors conducive to the 1975-1976 violent conflict are discussed.

3) June 1982 : Iman Youssef El-Bastawisi, «Adaptation to a unique Environment : El Jebelya of Saint Catherine».

This study is an attempt to trace the impacts of the physical and social environment on El Jebelya of Saint Catherine in South Sinai. El Jebelya are a population of Bedouin with a unique history who «serve» the monastery of Saint Catherine while also herding and gardening. In common with the population of Sinai, they have recently lived for a number of years under Israeli rule.

Chapter one is divided into two sections. The first section concerns the review of the literature, that describes and analyses the whole issue of nomadic adaptation of their environment. The second section is a statement of the methods used and the practical problems and difficulties faced in the field.

Chapter two contains four main sections. The first three sections concern the geographical features of the Peninsula of Sinai, its old and new inhabitants; and the relationship between El Jebelya and their neighbours. The fourth section concerns the historical beckground of the village of St. Catherin, the principal community of El Jebelya. This section is also concerned with the history of the Monastery of St. Catherine and its Greek monks.

Chapter three describes and analyses the adaptation of El Jebelya to their physical and social environment. The material collected for this part of the study depended on participant otservation and informal interviews with El Jebelya of St. Catherine.

This chapter is divided into four sections. The first concerns the history of El Jebelya and their relation to the Monastery of St. Catherine in old times. The second section concerns the subtribes and clans of El Jebelya and the 12 families who joined the tribe and who share with it Ura (Women) and Bura (Unfertile land). The third section describes the physical environment of El Jebelya. The fourth section describes the social environment of El Jebelya, which is but a reflection of their adaptation to the physical environment of St. Catherine.

Chapter four describes El Jebelya experience under the Israeli occupation and Egyptian recovery; and the change that takes place in El Jebelya sources of income, their marriage system; their behavior and their relation to the monastery.

Chapter five is concerned with El Jebelya perception of their problems and hopes they wish to be fulfilled.

Chapter six is a concluding chapter. It sums up the position of El Jebelya as a unique case among pastoral nomadic populations because of their adaptation to the social and physical environment. Finally, it raises the issues of the future adaptation of the El Jebelya to changing circumstances, including their integration into modern Egyptian Society.

4) June 1982 : Iness Mourice L'oucca, «The Culture of Bulaq as viewed by its Children».

Field research on the topic of childhood, children, and child rearing in the Arab Middle East has been extremely limited and most of the studies were done many years ago. One of the most notable field studies dealing with children and child rearing was done by Ammar (1954). It is a comprehensive study of childhood in an Egyptian village primarily concerned with socialization and enculturation. He discusses birth, infancy, early childhood training, sibling and peer group behavior, aims and methods of socia-

lization, children's games and their play and stories, the period of adolescence and preparation for marriage, and the formal educational systems and uses a variety of techniques and appendices include life histories, proverbs, riddles, kinship terms, etc. Other notable studies include a series of detailed studies of an Arab village in Palestine by Granqvist (1947, 1950), and ethnological study of the Kurdish people of Iraq by Hansen (1961) and an important basic study of child rearing in the Lebanon including cross cultural comparisons by Prothro (1967a, 1967). These and other studied report what adults see when they observe children and what adults do for and to children.

In contrast, culture of childhood studies report on what children see as they observe the world in which they find themselves. Because there is a dearth of information on culture of childhood studies, I was not able to obtain much direct assistance from other workers' previous research experience. I was engaged in an exploratory study. The research can easily be divided into two parts. The major part deals with the child's views of himself and his life experience. The other part is of family background and home environment. What I learned from children comes from an intensive study of 200 children, 3 to 11 years of age, growing up in Bulaq. In addition, I observed and interviewed 80 families in six different districts in Bulaq (El Oulali district, El Torgoman district, Sahafa street, El Adaweya district, El Aleya district, New Bulaq street), most of whom were the families of these children. I should make it clear that I started with no well-defined hypotheses or interpretations and no ready-made methodology and field techniques. These developed as I watched, listened, talked with and joined children in their daily activities. Throughout the time I struggled to ascertain the meaning of events and to place them in some initial order. In the process, the theme of «aggression» recurred again and again in «children s day-to-day products», children's play, children's drawing and children's stories, children's fantasy, children's report, children's interview, children's behavior and children's language. This led me to raise

important questions that kept me busy for some time and formed the second part of the dissertation. Questions discussed in this second part include : What is aggression ? What are the conditions under which a particular attitude such as aggression is acquored ? What's the impact of environmental events on the child's development and functioning and most importantly how does he conceptualize and view himself and his life experience ? What are the conditions under which a child would learn to respond with aggression in situations where obedience, submission, responsibility, sociability, etc. might be expected or required in a sub-culture like Bulaq ? What are the adult beliefs, values and incentives as expectations, ideals role prescriptions, and ideas about the abilities and capacities of infants and young children ? At what age is the child expected to begin to stand up for himself and to defend himself ? What's the form of punishment for absence or retaliatory behaviour, for not standing against threat, insult for show of cowardice, for failure to be threatening enough to others to get what one wants, etc. ? What do these varaibles of child practice mean in terms of their cultural values ? Can we grasp the intrinsic meaning of events in Bulaq ? Can the study of such meaning be scientific ? Where is this meaning located ? How am I going to rebuild and reconstruct the sub-culture of Bulaq through the eyes of its children thereby achieving a truly valid picture of the culture as perceived by them ? What it means to look at something from the cultural point of view, what kind of observations and techniques are used and what kind of material can be analyzed ?

As you read and think about the papers that follow, more questions than answers are likely to arise, If this state of affairs creates a sense of urgency and a desire to know more and do more, then this research will have served useful purpose.

5) May 1982 : Suzanne saleh Sabet, «A case Study of Primary School Upgrading in Bulaq».

The main purpose of this study is to describe and analyze an

action-oriented pilot experiment aiming at public primary school upgrading in Cairo's Bulaq District. The study involves pre-action assessment of primary schooling services in the District; need assessment of the target population (i.e. school children); an action program, and finally an evaluation of the program outcome.

The problems and needs of the public primary school child and especially those living in deprived and underprivileged areas are the concern of this study. It is in these areas that the problems and inadequacies of primary schooling manifest themselves most vividly. Efforts to upgrade the school system have been undertaken by the State but the gap between stated objectives of the educational process and the actual performance is tremendous. Central to this study, therefore, is the conviction that all efforts governmental and non-governmental should aim at providing opportunities appropriate to the characteristics and needs of underprivileged children.

It is hoped that the social-action research undertaken in El-Salam Primary School in Bulaq could serve as a model of what a primary school in low income areas could be through the effective and efficient utilization of available human and material resources. Hence it could serve as a practical demonstration to be followed by other schools in similar areas. With this in mind a major concern is an ongoing evaluation and analysis of the experiment with the aim of learning, documenting and assessing the experience in terms of its applicability and replicability in other primary school settings.

رابعا : جزء خاص

الدليل البيليوجرافى للانتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعية ١٩٧٨ — ١٩٨٣

دراسة واعداد : حامد الشافعى دياب

مقـــــدمة :

القسم الأول : الضبط البيليوجرافى للانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعية .

هذا الدليل البيليوجرافى

— حدود التغطية
— المصادر البيليوجرافية
— الوصف البيليوجرافى
— التنظيم
— قائمة رؤوس الموضوعات

القسم الثانى : القائمة البيليوجرافية

القسم الثالث : الكشافات والبيانات الاحصائية

اولا : الكشاف الجغرافى
ثانيا : الكشاف الزمنى
ثالثا : كشاف الكتب المترجمة الى اللغة العربية
رابعا : كشاف الأعلام



الدليل الببليوجرافى للانتاج الفكرى
العربى فى العلوم الاجتماعية ١٩٧٨ — ١٩٨٣

دراسة واعداد
حامد الشافعى دياب (*)

مقـــــدمة :

تجتاز الأمة العربية فترة هامة من تاريخها الحديث ، تعمل فيها بمختلف الوسائل والأساليب لنهضة جديدة ، وتعتمد لتحقيق ذلك على منهج التخطيط العلمى السليم ، ويقوم بهذا التخطيط اجهزة كثيرة تسير فى أداء رسالتها على ما تقدمه المكتبات ومراكز المعلومات من مصادر البحث .

ويعتمد التخطيط على استقراء ما كان لمعرفة ما ينبغى أن يكون ، وهذان العنصران من الاستقراء والتصـــور يقومان على تجميع مصادر المعلومات وتوثيقها وتداولها .

والعلوم الاجتماعية تمثل قطاعا كبيرا من قطاعات المعرفة الانسانية ، فقد بلغت الدراسات الاجتماعية — فى عصرنا الحالى — شأوا عظيما من التقدم والازدهار على المستويين النظرى والعملى ، وذلك بفضل التطور الكبير الذى يمر به عالمنا المعاصر فى كافة مجالات المعرفة .

ومن ثم فان القضية التى نحن بصـــددها الآن — فى هذه الدراسة — لا تتمثل فى نقص المعلومات اللازمة لأغراض البحث والدراسة فى المجالات الاجتماعية ، بقدر ما تتمثل وتتبلور فى الاعلام الببليوجرافى المنظم والمستمر عن تلك المعلومات والسيطرة بالأساليب العلمية على هذا الفيض منها .

(*) مدرس مساعد بقسم المكتبات ، كلية الآداب جامعة القاهرة .

وتنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة اقسام :

القسم الأول : عبارة عن مقدمة تبين اهمية الضبط الببليوجرافى وأنماطه وطرائقه المختلفة للانتاج الفكرى فى كافة فروع المعرفة البشرية ، مع بيان الأعمال الببليوجرافية الخاصة بالعلوم الاجتماعية فى المنطقة العربية ، ثم تحديد موقع ومكانة هذا الدليل الببليوجرافى من الأعمال السابقة واسس ومصادر تجميعه وتنظيمه ... الخ .

القسم الثانى : عبارة عن متن الدليل الببليوجرافى مرتب ومنظم وفقا للمتطلبات الموضوعية للدارسين والباحثين .

القسم الثالث : عبارة عن رصد مجموعة من الاحصائيات والكشافات المختلفة نضعها أمام الباحثين والمتخصصين فى مجالات العلوم الاجتماعية ، من أجل دراسة وتحليل ومقارنة هذه الاحصائيات لاستنباط النتائج التى تعين فى تقدم الفروع المختلفة للعلوم الاجتماعية .

القسم الأول
الضبط الببليوجرافى للانتاج الفكرى
فى العلوم الاجتماعية

كان ولا يزال الضبط الببليوجرافى لمختلف أوعية المعلومات فى كافة مجالات المعرفة البشرية يمثل تحديا كبيرا ليس فقط أمام الباحثين والدارسين ، بل أيضا أمام الببليوجرافيين ورجال المعلومات . ولعل هذا يرجع الى ضخامة الانتاج الفكرى منذ عصر الطباعة الى عصرنا الحالى ، فقد تضاعف هذا الانتاج فى شكل متوالية هندسية ، لكأن المطابع بفارق طاقاتها تكاد تعجز عن ملاحقة المؤلفين والباحثين فى نشر انتاجهم العلمى ، علاوة على ذلك فقد تنوعت أشكال نشر هذا الانتاج من النوع التقليدى المتمثل فى الورق الى

الأنواع غير التقليدية المتمثلة فى وسائط الميكروفيلم والميكروفيش والشرائط والأقراص الممغنطة ..... الخ . .

ومن ثم فقد أصبحت مشكلة حصر وتنظيم واسترجاع المعلومات فى كافة فروع المعرفة بطرق سريعة وميسرة ، من اهم المشاكل التى تواجه الباحثين والدارسين فى مختلف مجالات البحث . وتأسيسا على هذا فقد أصبح من أهم المسئوليات المنوطة للمكتبات ومراكز المعلومات والتوثيق والهيئات البيليوجرافية ، هى عملية تدبير أوعية تيسرها للقراء والدارسين والباحثين والعلماء .

واذا كان الغرب قد أدرك اهمية وخطورة هذه القضية منذ زمن بعيد ، مما حدا به الى الاستعداد بوسائل مختلفة للضبط البيليوجرافى لها وادخال التكنولوجيا الحديثة — احدى مستحدثات العصر — فى عمليات اختزان واسترجاع المعلومات ؛ فان المنطقة العربية تفتقر على وجه الاجمال الى مثل هذه الخدمات البيليوجرافية المنظمة والمنتظمة ، الأمر الذى يضع على عاتقنا نحن العرب مواجهة هذه القضية .

وتجدر الاشارة الى اهمية الضبط البيليوجرافى لأوعية المعلومات فى كافة المجالات بما فيها العلوم الاجتماعية ، والتى نجملها فى النقاط التالية :

— لا شىء يعين الباحثين على متابعة التحصيل العلمى واستمرار البحث قدر امكان حصولهم على المصادر المعتمدة المتصلة بأبحاثهم والموثوقة فيهـا ، ولا شىء يعوقهم مثلما يعوقهم عنت يواجههم فى تلمس تلك المصادر ؛ ولعل القوائم البيليوجرافية تساعد الباحث المتخصص على معرفة ما كتب فى موضوع بحثه للاستفادة من آراء الآخرين أو نقدها والكشف عن محاسنها وعيوبها . فهى من هذا الجانب تعتبر مرشدا لاجراء الأبحاث العلمية . فعن طريقها يتمكن الباحث من وضع أصبعه على الحقائق التى قد تضيع بدون هذه القوائم البيليوجرافية المتخصصة .

— تبين البيليوجرافيات بطريقة موضوعية المجالات التى فى حاجة الى تغطية

أو الكتابة فيهـــا ، بحيث تستحث عـــددا من المؤلفين والباحثير أن يتحمسوا للكتابة فى تلك المجالات وان يسدوا فراغات المعرفة التى لـــم يتم الكتابة فيها .

— تساعد الببليوجرافيات فى عمليات اختيار الكتب والمواد المكتبية الأخرى اللازمة لمقتنيات المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصـــة فى مجالات العلوم الاجتماعية .

— تساعد الببليوجرافيات على سرعة الاعلام عن الانتاج الفكرى فى كافة المجالات وتيسر الوصول اليه بطريقة منظمة وميسرة للدارسين والباحثين على السواء .

— تعتبر الببليوجرافيات — بصفة عامة — بمثابة السجل الثقافى للبشرية ، حيث ترصد ما أنتجته قريحة الانسان فى كافة فروع المعرفة .

وهناك بعض الهيئات ومراكز البحوث والباحثين الأفراد فى المنطقـــة العربية قاموا باصدار بعض الأعمال الببليوجرافية التى تحصر أو تحاول أن تحصر الانتاج الفكرى فى بعض فروع العلوم الاجتماعية فى فترة زمنية معينة او فى منطقة جغرافية محددة أو نوع معين من أوعية المعرفة .

ولعله من المفيد استعراض أهم هذه الببليوجرافيات من أجل استخلاص بعض النتائج والمؤشرات التى تساعدنا فى عملية الضبط الببليوجرافى الشامل والقائم على اسس علمية سليمة فى المستقبل القريب .

١ — فى عام ١٩٦٠ أصدر مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة « قائمة بأعمال المشتغلين بالعلوم الاجتماعية » ولم تقتصر هذه القائمة على انتاج المشتغلين بعلم الاجتماع فحسب ، وانما ضمت أعمال المتخصصين فى العلوم الاجتماعية كلها .

٢ — فى عام ١٩٧٤ أصدر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـــة

بالقاهرة « قائمة ببليوجرافية بأعمال المشتغلين بعلم الاجتماع فى مصر » أعدها د. محمد فتحى عبد الهادى باشراف د. عزت حجازى . وتضم هذه القائمة الأعمال المنشورة من كتب ومقالات ورســـائل أكاديمية للمشتغلين بعلم الاجتماع فى مصر حتى عام ١٩٧٢ . وقد بلغت فى فى مجموعها (١١٥٧) مفردا (مدخلا) ورتبت فى قسمين :

القسم الأول : الأعمال العلمية المنشورة .

القسم الثانى : رسائل الماجستير والدكتوراة .

وداخل كل قسم كان طبيعيا أن يكون الترتيب هجائيا بأسماء المؤلفين أصحاب هــذه المؤلفات .

٣ — فى عام ١٩٧٥ أصدر معهد البحوث والدراسات العربية «ببلوجرافية» الدراسات السكانية فى الوطن العربى » وأعدها السيد محمد محمد زهرة . وتضم هذه القائمة حتى عام ١٩٧٤ (١١٧) مفردا (مدخلا) فى موضوع السكان كأحد موضوعات العلوم الاجتماعية ، تتنوع ما بين كتاب ، مقالة فى دورية ، بحث فى مؤتمر ، رسالة جامعية ، سواء نشر هــذا العمل داخل المنطقة العربية أو خارجها ، وسواء كتبه باحث عربى أو أجنبى . وهكذا نرى هذا التشتت والتوسع سواء فى شكل المواد أو أماكن نشرها أو حتى مؤلفيها ، الأمر الذى أثر على شمول التغطية الذى كان يسعى اليه صـــاحب الببليوجرافية . ويعترف صاحبها بهذا القصور صراحة فى مقدمتها (ص ص٩ — ١٠) .

٤ — فى عام ١٩٧٦ أصدر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـــة بالقاهرة « قائمة ببليوجرافية بأعمال المشتغلين بعلم الاجتماع فى مصر » أعدها د. محمد فتحى عبد الهادى باشراف د. عزت حجازى وتغطى من عام ١٩٣٠ — ١٩٧٤ ، أى أنها غطت الاصدارة السابقة (رقم ٢) بل توسع فيها صاحبها على اعتبار أنها امتداد للسابقة . وتشتمل على (١٨٨٨) مفردا (مدخلا) تتنوع ما بين كتاب ، مقالة ، رسالة

علمية . واتبع فى ترتيبها نظام الترتيب المتبع فى السابقة (رقم ٢) .

٥ — فى عام ١٩٧٨ أصدر د. محمد الجوهرى ببليوجرافية متخصصة فى واحد من أهم موضوعات العلوم الاجتماعية الا وهو علم الفولكلور بعنوان « مصادر دراسة الفولكلور العربى : قائمة ببليوجرافية مشروحة » وصدرت الطبعة الثانية لها عام ١٩٨٣ .

٦ — فى عام ١٩٧٩ أصدر جهاز تنظيم الأسرة والسكان « الببليوجرافية الشارحة للدراسات السكانية لجمهورية مصر العربية » وتضم حتى عام ١٩٧٦ تاريخ الاقفال (٢٢١٢) مفردا (مدخلا) تتوزع ما بين كتاب ، مقالة ، بحث ، رسالة جامعية ، بشرط أن يكون منشورا فى مصر . مع اعطاء نبذة شارحة عن العمل المسجل بالببليوجرافية . وبالرغم من انها أكثر تجميعا وأكثر احكاما فى التنظيم عن سابقتها فى فى موضوع السكان (رقم ٣) الا أننا نجد بها موضوعات لا تمت الى السكان بصلة مثل : التعليم (صص ١٥٠ — ٢٠٩) ، كما أن التشتت والتوسع الشكلى للمواد أثر بصورة مباشرة على شمول التغطية .

٧ — فى عام ١٩٧٩ أصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم « دليل الانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعية : فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والفولكلور » وقام باعداده د. محمد فتحى عبد الهادى ، ويضم هذا الدليل — منذ أوائل هذا القرن حتى عام ١٩٧٧ — (٥١٥٣) مفردا (مدخلا) أغلبها كتب سواء مؤلفة بالعربية أو مترجمة اليها ، كما يضم أيضا أهم رسائل الماجستير والدكتوراه التى حصل عليها العرب من الجامعات المختلفة . ويعتبر هذا الدليل أشمل الأعمال الببليوجرافية التى تمت فى هذا المجال لأسباب كثيرة منها شمول التغطية بدرجة عالية جدا ، منطقية الترتيب ومنهجه السليم ، الاعتماد على مصادر كثيرة ومتنوعة فى التجميع ، يعتبر القائم باعداده من أوائل الببليوجرافيين المتخصصين وله أعمال ببليوجرافية كثيرة . والشىء الذى يؤخذ على

هذا الدليل هو الخلط فى التجميع ما بين الكتب والرسائل العلمية ، علاوة على وجود بعض الكتب التى صدرت خلال تلك الفترة وخاصة عام ١٩٧٧ غير مدرجة بالدليل . وبالرغم من هذه وتلك فهذا الدليل يعبر بحق العمدة فى المصادر الببليوجرافية للانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعيـة (علم الاجتماع والخدمـة الاجتماعية والانثروبولوجيا والفولكلور) الا أن صاحبه لم يستمر فى اصدار أعمال مكملة له .

٨ — وبدأ المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعيـة باسـهامات متواضعة فى توثيق الانتاج الفكرى فى العلوم الاجتماعية بالمنطقة العربية ، وقد وجه اهتمامه الى الضبط الببليوجرافى لمقالات الدوريات فى العلوم الاجتماعية — وهو نمط ممتاز — بالرغم من صعوبة السيطرة على استرجاع محتويات الدوريات فى هذا المجال فأعد ما يسمى بـ « الكشاف العربى لمقالات الدوريات فى العلوم الاجتماعية » . ولكن هذا العمل الضخم الذى يصل الى اكثر من خمسة آلاف مقالة لم ير النور حتى الآن ، بل صرف المسئولون بالمركز النظر عن طبعه ونشره .

٩ — وقد دخل المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية التابع لمعهد التخطيط القومى بالقاهرة ، الميدان الببليوجرافى ، فأصدر مجموعة من القوائم الببليوجرافية الراجعة فى مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة على شكل نشرات دورية غير منتظمة . وقد توقف أخيرا عن اصدار هذه النشرات الببليوجرافية .

١٠— وهناك بعض المكتبات ومراكز التوثيق تقوم باصدار قوائم ببليوجرافية بمقتنياتها كتلك التى يصدرها مركز التوثيق والنشر بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة .

١١— علاوة على هذا فهناك بعض الببليوجرافيات الأخرى التى صدرت فى بعض البلاد العربية كالعراق ولبنان وتونس وليبيا تدور حول الانتاج

الفكرى فى موضوع معين من موضوعات العلوم الاجتماعية (١) . وهناك بعض الببليوجرافيات التى تتخذ من مؤلف معين وانتاجه موضوعا لها كالتى أصدرها د. عبد الرحمن بدوى عن « ابن خلدون » مثلا . وبالرغم من أننا لم نتمكن من رؤية بعض هـذه الببليوجرافيات وخاصة التى صدرت فى بعض البلاد العربية ، الا أنه من المؤكد أنها لن تزيد فى محواها ومبناها عن زميلاتها التى صـدرت فى مصر ، بل قد ينقصها الشىء الكثير .

وعلى أى حال فان الأعمال الببليوجرافية والسابق الاشارة اليها ، والتى صدرت فى المنطقة العربية ، والخاصة بحصر الانتاج الفكرى فى مجالات العلوم الاجتماعية ، والمتناثرة هنا وهناك ؛ لا يربطها رابط نمطى معين ، علاوة على أنها عجزت عن التغطية الشاملة لهذا الانتاج أو متابعته فى أى صورة من صور نشره .

ويوقفنا هذا العرض السريع للببليوجرافيات السابق الاشارة اليها عند تسجيل مجموعة النتائج والملاحظات التالية :

— لم تتضمن اية ببليوجرافية تغطية شاملة لموضوعات العلوم الاجتماعية بالنسبة للبعد الزمانى أو المكانى او الموضوعى أو الوعائى فى المنطقة العربية اللهم الا (رقم ٧) بعض الشىء .

— لم تلتزم كل هذه الببليوجرافيات تقنينا واحدا فى وصـف البيانات التى تذكرها عن كل مفرد تقرر ادراجه ولا حتى فى المداخل ، بل اتبعت كل واحدة منها ترتيبا واسلوبا يختلف عن الأخرى .

— لا يوجد تنسيق فى الجهود ولا تخطيط متكامل بين الجهات المصـدرة للببليوجرافيات السابقة ، والتى تعمل فى هذا المجال الحيوى ، سواء

---

(١) أنظر على سبيل المثال الأرقام : ١٩٥ — ٢٠٠ — ٢٤٧ — ٤٥٣ — ٦٩٧ فى القسم الثانى من هذه الدراسة .

على المســتوى القومى او حتى على المستوى المحلى ، مما ادى الى بعثرتها هنا وهناك .

— خلطت البيليوجرافيات السابقة بين أوعية المعلومات المختلفة فى التجميع ، وكان ينبغى عليها — وفقا لمنطق الأمور — أن تتخذ نوعا معينا من الأوعية وتعالجه بطريقة شمولية .

— توقفت البيليوجرافيات السابقة عن متابعة حصر الانتاج الفكرى الجديد ، اما باصدار ملاحق لها أو طبعات جديدة تضم ما فات وما هو آت .

مما سبق يتبين لنا مدى الحاجة الملحة والضرورية الى أعداد عدة قوائم ببليوجرافية شاملة عن الانتاج الفكرى فى مجالات العلوم الاجتماعية منظمة بطريقة منطقية ومتضمنة اوعية الفكر المختلفة المتمثلة فى : الكتب — الدوريات — مقالات الدوريات — الأبحاث — المؤتمرات — الرسائل الجامعية ... الخ ، بحيث يسير الخط البيليوجرافى زمنيا ووعائيا وجغرافيا بطريقة متكاملة .



هــذا الدليل الببليوجرافى

ومن خلال استعراض الأعمال الببليوجرافية السالفة الذكر ، نجد أن الاحساس بالحاجة العلمية الى الضبط الببليوجرافى لمختلف أوعية المعلومات فى مجالات العلوم الاجتماعية — وخاصة الكتب باعتبارها سيدة أوعية المعرفة — قد أكد ضرورة مثل هذا الدليل الببليوجرافى الذى يحصر بطريقة نمطية تكاد تكون شاملة الانتاج الفكرى من الكتب فى مجالات العلوم الاجتماعية والصادر فى المنطقة العربية من اجل التعريف به والاستفادة منه فى الدراسة والبحث أو التخطيط للمستقبل . ومما يؤكد أيضا ضرورة وجود مثل هذا العمــل ، أن اهم الأدلة التى صدرت (انظر رقم ٧ من الببليوجرافيات الســابقة ؛ يقف حدود تغطيته الزمنية عند نهاية عام ١٩٧٧ ، الأمــر الذى دعا الى استكمال هذا الدليل حتى أوائل ١٩٨٣ .

وتؤدى مثل هذه البيليوجرافيات الموضوعية خدمات جليلة للدارسين والباحثين والهيئات الاجتماعية المختلفة ، فهى تضم وتنظم مصادر المعلومات فى وعاء من أخطر الأوعية الفكرية تأثيرا وأهمية ، بحيث تعينهم على الوصول الى المواد التى تتناول موضوعات أبحاثهم فى سرعة ويسر ، هذا بالاضافة الى أنها تربط مجال البحث الواحد بالمجالات الأخرى الوثيقة الصلة به ، وهى بذلك توفر وقتا وجهدا كانا ينفقان فى تتبع مصادر المعلومات هذه .

ومن المفيد استعراض البنية الأساسية لهذا الدليل :

حدود التغطية :

(أ) الحدود الموضوعية : تتعلق العلوم الاجتماعية بجميع الشئون الخاصة بالمجتمع ، ولا يستغنى المجتمع عنها ، وهى ضرورية من أجل ادارته وتنظيمه وتطويره وتقدمه . ومن ثم فهى تتألف من موضوعات كثيرة ، وهذا الدليل يغطى بعض هذه الموضوعات وهى : علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية والفولكلور .

(ب) الحدود الزمنية : يضم الدليل الكتب التى صدرت منذ عام ١٩٧٨ وحتى أوائل عام ١٩٨٣ .

(جـ) الحدود المكانية : يضم الدليل الكتب المنشورة فى المنطقة العربية وأمكن الحصول على بيانات عنها .

(د) الحدود اللغوية : اقتصر هذا الدليل على الكتب الصادرة باللغة العربية سواء أكانت مؤلفة بالعربية أو مترجمة اليها.

(*) يأمل كاتب هذه السطور اعداد مجموعة من الأدلة البيليوجرافية فى العلوم الاجتماعية يغطى كل واحد منها وعاء معينا من أوعية المعرفة كالدوريات — الرسائل الجامعية ...... الخ .

المصادر البيليوجرافية :

تنقسم المصادر البيليوجرافية الى قسمين رئيسيين :

(ا) المصادر المباشرة : ويقصد بها الكتب ذاتها ، وقد امكن الحصول على بيانات الكتب من مكتبات جامعة القاهرة والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ودار الكتب المصرية ، علاوة على هذا كان معرض الكتاب الدولى الذى يعقد سنويا بالقاهرة ، فرصة ذهبية للحصول على بيانات الكتب التى صدرت حديثا وخاصة عام ١٩٨٢ .

(ب) المصادر غير المباشرة : ويقصد بها الأعمال البيليوجرافية السابقة ، والتى تدخل فى الحدود الزمنية والموضوعية للدليل . وفى ذلك تم الرجوع الى :

١ — دليل الكتاب المصرى ، ابتداء من عام ١٩٧٩ — .

٢ — قائمة مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ابتداء من عام ١٩٧٩ — .

٣ — الكتاب السنوى لعلم الاجتماع (القسم الخاص بالكتب) ابتداء من عام ١٩٨٠ — .

٤ — قائمة مطبوعات مكتبة الأنجلو المصرية ، عام ١٩٧٨ وملحق ١٩٨٠ — ١٩٨١ .

٥ — التخطيط والتنمية فى مصر ١٩٧٨ — ١٩٨٠ : قائمة بيليوجرافية انتقائية اصدار معهد التخطيط القومى عام ١٩٨١ .

٦ — النشرة العربية للمطبوعات ، أعوام ١٩٧٨ — ١٩٧٩ — ١٩٨٠ . والتى أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى تونس .

٧ — النشرة المصرية للمطبوعات ، ابتداء من عام ١٩٧٨ — .

الوصف البيليوجرافى :

ولقد اتبعنا فى هذه البيليوجرافية أحدث نظم الوصف البيليوجرافى العالمى . وقد أعطيت البيانات البيليوجرافية التالية قرين كل كتاب :

اسم المؤلف . عنوان الكتاب . بيانات التأليف . بيان الطبعة .
بيانات النشر (المكان والناشر والتاريخ) . عدد الصفحات . رقم مسلسل
والجدير بالذكر أن المدخل كان غالبا بأسماء الأفراد وفى حالات قليلة كان بأسماء الهيئة المسئولة عن الكتاب مفرغة من اسم الدولة ان لم تكن مميزة . وفى حالة الكتب التى لم يكن لها مؤلفين [أشخاص — هيئات] كان مدخلها بالعنوان فى ترتيبه الهجائى والمنطقى تحت رأس موضوعه . واذا كان المؤلف له اكثر من كتاب استعيض عن ذكر اسمه بوضع شرطه (ـــــ) منعا لتكرار الاسم بكتابته مرة أخرى ، واتبع هـذا أيضا فى عناوين الكتب المتشابهة . واذا كان الكتاب له أكثر من طبعة تم ذكر أحدثها فقط لأنها تجب ما قبلها . ولم ندخر وسعا فى أن تكون البيانات الببليوجرافية المعطاة كاملة قدر الامكان ، واذا لم يعط بيان أو آخر فمرجع ذلك الى عدم توفر مثـل هذا البيان فى المصادر الببليوجرافية المعتمد عليها .

التنظيم :

رتبت الكتب المدرجة بالدليل هجائيا بأسماء المؤلفين (أو العناوين فى حالة أن يكون (المدخل بالعنوان) ، تحت رؤوس موضوعات مخصصة ومقننة مرتبة بدورها ترتيبا هجائيا مع عمل الاحالات اللازمة لربط الموضوعات ذات الصلة بعضها ببعض ، وهذه الموضوعات واحالاتها لا تخفى عن فطنة الباحث المتخصص .

وحتى يكتمل هذا العمل رؤى اعداد مجموعة من الكشافات التى تعد بمثابة مداخل اضافية للدليل ، كما تم اعداد مجموعة من البيانات الاحصائية لم نشأ أن نقوم بتفسيرها وتحليلها والبحث وراء أسبابها ومسبباتها ، بل فضلنا وضعها كمادة خام أمام الباحثين والمتخصصين لدراستها وتحليلها ومقارنتها من أجل استنباط المؤشرات والنتائج المختلفة .

وأخيرا يعلم الله وحده مدى الجهد المبذول فى اعداد هذا الدليل ، لا يعرفه

الا من كابده وعاناه ، فلم نسع جهدا الا بذلناه ؛ ولم نترك معلومة الا حققناها من أكثر من مصدر ، ومع هذا فاننا لا ندعى لهذا الدليل (١٩٧٨ — ١٩٨٣) الشمول المطلق ولا الحصر الكامل ، ولكنها محاولة بذلت فيها كل جهد ممكن من أجل تحقيق تغطية شاملة وحصر كامل فى الحدود الزمنية المشار اليها .

ونحن نقدم هذا الدليل الببليوجرافى ، نرجو أن يلبى حاجة بالنسبة لموضوع من الموضوعات الحيوية يهم ويهتم به قطاعات كثيرة من الباحثين والدارسين ، كما نأمل أن نكون قد وفقنا فى تقديم أداة من أدوات الضبط الببليوجرافى تساعد الباحثين المتخصصين على السير قدما فى مجال أبحاثهم .

قائمة رؤوس الموضوعات

(١)

ابن خلدون
ابن خلدون — ببليوجرافيات
الاتصال الجماهيري
الاتصال الجماهيري — ببليوجرافيات
الاجتماع (علم)
الاجتماع (علم) — قواميس
الاجتماع (علم) — مناهج
الاجتماع (علم) — نظريات
اجتماع الادارة (علم)
الاجتماع الأسري (علم)
أنظر : الأسرة
الاجتماع الاسلامي (علم)
الاجتماع الاقتصادي (علم)
الاجتماع ابدوي (علم)
الاجتماع التطبيقي (علم)
اجتماع التنظيم (علم)
اجتماع التنمية (علم)
الاجتماع الثقافي (علم)
الاجتماع الحضري (علم)
الاجتماع الديني (علم)
الاجتماع الخلدوني (علم)
أنظر : ابن خلدون
الاجتماع الريفي (علم)
الاجتماع السكاني (علم)
الاجتماع السياسي (علم)
الاجتماع الصناعي (علم)
الاجتماع العائلي (علم)
أنظر : الأسرة
الاجتماع العسكري (علم)

(٢)

الاجتماع القانوني (علم)
اجتماع القيم (علم)
الاجتماع المدني (علم)
أنظر : الاجتماع الحضري
الأحاجي
أنظر : الألغاز
الأحداث
الاحصاء الاجتماعي
الأدب الشعبي
الأدب الشعبي — ببليوجرافيات
الأدب العامي
أنظر : الأدب الشعبي
الاذاعة
الأساطير
الأسرة
الأطفال
الأطفال — ببليوجرافيات
الاعلام
الأعياد والمواسم
الأغاني الشعبية
الاغتراب
الألعاب الشعبية
الألغاز
الأمثال الشعبية
الأمثال الشعبية — ببليوجرافيات
الأنثروبولوجيا
الانثروبولوجيا الاجتماعية
الانثروبولوجيا الاقتصادية
الانثروبولوجيا التربوية
الانثروبولوجيا التطبيقية

الانثروبولوجيا الثقافية
الانثروبولوجيا الفيزيقية
الانثروبومتريا
الانحراف
الأهازيج الشعبية
الايكولوجيا البشرية
البحث الاجتماعى
البحث الجنائى
البدو والبداوة
البناء الاجتماعى
البيئة
انظر : الايكولوجيا البشرية
التأمينات الاجتماعية
التحضر
التخطيط الاجتماعى
تخطيط المدن
التراث الشعبى
انظر : الفولكلور
تراجم الاجتماعيين
التغير الاجتماعى
التفاعل الاجتماعى
التليفزيون
تنظيم الأسرة
التنمية الاجتماعية
التنمية الريفية
التوطين
الثقافة
ثقافة الأطفال
الثقافة العمالية
الجريمة والمجرمون
الجماعات
الحكاية الشعبية
الخدمة الاجتماعية
خدمة الأطفال
انظر : الأطفال
خدمه الجماعه
خدمة الشباب
انظر : الشباب
خدمة الفرد
الرأى العام
الرقص الشعبى
الريف
الريف — ببليوجرافيات
الزواج
السكان
السكان — ببليوجرافيات
السكان — معاجم مصطلحات
الشباب
الشخصية
الشيخوخة
الضبط الاجتماعى
الضمان الاجتماعى
الطبقات الاجتماعية
انظر : الأطفال
الطفل
العادات والتقاليد
العمل والعمال
العقد الاجتماعى
العلاقات الاجتماعية
العلاقات العامة
علم النفس الاجتماعى
الفجر
الفنون الشعبية
الفولكلور
الفولكلور — ببليوجرافيات
القصص الشعبية
القيادة
المجتمع

المجتمع الأردنى
المجتمع الاسلامى
المجتمع الأمريكى
المجتمع الخليجى
المجتمع العراقى
المجتمع الفلسطينى
المجتمع القطرى
المجتمع المصرى
المجتمع المغربى
المجتمع اليمنى
المخدرات
المرأة
المرأة العاملة
المرأة فى الاسلام
المرأة — ببليوجرافيات
المعتقدات الشعبية
المعوقون
المعوقون — ببليوجرافيات
المواد الاجتماعية — طرق تدريس
المؤسسات الاجتماعية
النقد الاجتماعى
النظرية الاجتماعية
الهجرة

القسم الثانى

القائمة البيليوجرافية

ابن خلدون

ـ **ابن خلدون ، عبد الرحمن** . مقدمة ابن خلدون . ـ ط ٤ . ـ بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٨ . ٥٨٨ ص (1) .

ـ **باتسييفا ، سفيتلانا** . العمران البشرى فى مقدمة بن خلدون / ترجمة رضوان ابراهيم . ـ تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨ . ٢٩١ ص (٢) .

ـ **حسن الساعاتى** . علم الاجتماع الخلدونى : قواعد المنهج . ـ ط ٤ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٢٢٩ ص (٣) .

ـ **الصغير بن عمار** . التفكير العلمى عند ابن خلدون . ـ ط ٢ . ـ الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ . ١٢٧ ص (٤) .

ـ **غريب محمد سيد أحمد** . ابن خلدون . ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٥) .

ـ **محمد عابد الجابرى** . فكر ابن خلدون : العصبية والدولة . ـ الدار البيضاء ، دار النشر المغربية ، ١٩٧٩ . ٤٨٥ ص (٦)

ابن خلدون ـ ببليوجرافيات

ـ **تونس . دار الكتب الوطنية** . قائمة المؤلفات والدراسات حول ابن خلدون . ـ تونس : الدار ، ١٩٨٠ . (٧) .

ـــ **عبد الرحمن بدوى** • مؤلفات ابن خلــدون • ـــ تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٠ • ٣٩٥ ص (٨)

الاتصــال الجماهيرى

(انظر ايضا : الاذاعة ـــ التليفزيون)

ـــ **ابراهيم امام** • الاعلام والاتصال بالجماهير • ـــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ • (٩)

ـــ **اســماعيل على سعد** • الاتصـــال والراى العـــام : بحث فى القـــوة والايديولوجية • ـــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • ٢٣٣ ص (١٠)

ـــ **بارنو ، اريك** • الاتصال بالجماهير / ترجمة صلاح عز الدين ، فؤاد كامل ، أنور المشرى ؛ مراجعة وتقديم عبد الحليم البشلاوى • ـــ القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٠ • ٤١٦ ص (١١)

ـــ **جامعة القاهرة** • دليل بحث الاحتياجات الاتصالية من آجـــل التنمية الريفية • ـــ القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٩ • ٨٨ ص (١٢)

ـــ **خليل صابات** • وسائل الاتصال : نشأتها وتطورها • ـــ ط ٣ مزيدة ومنقحة • ـــ القاهرة : مكتبة الأنجلـــو المصرية ، ١٩٧٩ • ٣٣٦ ص (١٣)

ـــ **زيدان عبد الباقى** • اساليب الاتصال فى المجالات الاجتماعية والتربوية • ـــ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ • (١٤)

ـــ ــــــــــــ • وسائل واساليب الاتصال فى المجالات الاجتماعية والتربوية والادارية والاعلامية • ـــ ط ٢ • ـــ القاهرة : مكتبة النهضـــة المصرية ، ١٩٧٩ • ٥٢٧ ص • (١٥)

ـ **شاهيناز محمد طلعت** . بناء الاتصال فى مدينة قها محافظة القليوبية . ـ
القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ . ١١٧ ص (١٦)

ـ ـــــــ . وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية : دراسات نظرية مقارنة وميدانية فى المجتمع الريفى . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ . ٧ ، ٣٥٨ ص (١٧)

ـ **صلاح الدين جوهر** . علم الاتصال : مفاهيمه ، نظرياته ، مجالاته . ـ
القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٠ . ١٤٨ ص (١٨)

ـ **عبد المجيد عبد الحميد معطاف . جوزيف الياس اسعد** . الوسائل السمعية والبصرية ووسائل الاتصال الجماهيرى . ـ بغداد : وزارة التربية ، ١٩٧٨ . ١١١ ص (١٩)

ـ **عماد مختار احمد الشافعى** . بناء الاتصال فى قرية أبو مسلم محافظة الجيزة . ـ القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ . ١٢١ ص (٢٠)

ـ **فتحى حامد خضر** . بناء الاتصال فى قرية أولـلة محافظة الدقهلية . ـ
القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ . ١٦٣ ص (٢١)

ـ **كمال المنوفى** . بناء الاتصال فى قرية تلوانة محافظة المنوفية . ـ
القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ . ١٥٣ ص (٢٢)

ـ **ليبيا . امانة الاعلام . الادارة العامة للتخطيط والمتابعة** . الاعلام الجماهيرى : الاذاعتان المرئية والمسموعة . طرابلس : الادارة ، ١٩٧٩ . ١١٩ ورقة . (٢٣)

ـ **محمد حلمى احمد نوار** . بناء الاتصال فى قرية البليدة . ـ القاهرة :
جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ . ١٢٢ ص (٢٤)

ـ **محمد فتحى** . عالم بلا حواجز . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ٢٣٩ ص (٢٥)

— **مدوز ، جاك** . آفاق الاتصال ومنافذه / ترجمة حشمت قاسم . — القاهرة : المركز العربي للصحافة ، ١٩٧٩ . ٣٥٦ ص (٢٦)

— **المؤتمر السادس للانماء الدولى للدراسات المستقبلية (القاهرة ، ١٩٧٨)**، مستقبل الاتصالات والذاتية الحضارية فى عالم متشابك ، اعمال المؤتمر السادس للانماء الدولى للدراسات المستقبلية المنعقد فى القاهرة ١٦ — ١٩ سبتمبر ١٩٧٨ . — القاهرة : المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٧٨ . ٢٠١ ، ٢٨٣ ص (٢٧)

— **نوال شاهين حسن** . دور وسائل الاعلام فى الاذاعة والتليفزيون فى تنمية الأسرة . — القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ . ٣٥٦ ص (٢٨)

الاتصال الجماهيرى — ببليوجرافيات

— **جامعة القاهرة** . قائمة مراجع مختارة حول الاتصال والتنمية الريفية . — القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٩ . ١٤٩ ص (٢٩)

الاجتماع (علم)

— **ابن الأزرق ، محمد بن على بن محمد** . بدائع السلك فى طبائع الملك / تحقيق على سامى النشار . — بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ . ٢ ، ٥٣٥ ص (٣٠)

— **أحمد زايد** . علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية . — ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . (٣١)

— **اسحاق قطب** . المدخل فى علم الاجتماع . — الكويت : مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع ، ١٩٧٩ . ٢١٥ ص (٣٢)

— **اسماعيل عبد البارى** . أسس علم الاجتماع . — ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٣٣)

ـ **انكلر ، اليكس** . مقدمة فى علم الاجتماع / ترجمة وتقديم محمد الجوهرى وآخرين . ـ ط ٤ . ـ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .
٤١٥ ص (٣٤)

ـ **بوتومور ، توماس بيرتون** . تمهيد فى علم الاجتماع / ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وآخرين . ـ ط ٥ . ـ القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ . ٤٨٤ ص . (٣٥)

ـ ـــــــ ، ـــــــ . علم الاجتماع والنقد الاجتماعى / ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وآخرين . ـ ط ١ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . ٢٨٥ ص (٣٦)

ـ **تورين ، آلان** . من أجل علم الاجتماع / ترجمة تيسير شيخ الأرض ؛ مراجعة وجيه أسعد . ـ دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٧٩ . ٢٥٩ ص (٣٧)

ـ **روشيه ، جى** . علم الاجتماع الامريكى : دراسة لاعمال تالكوت بارسونز / ترجمة وتعليق محمد الجوهرى ، أحمد زايد . ـ ط ١ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . ٢٩٥ ص (٣٨)

ـ **سليم على الوردى** . علم الاجتماع بين الموضوعية والوضعية . ـ بغداد : مطبعة علاء ، ١٩٧٨ . ٧٥ ص (٣٩)

ـ **سناء الخولى** . مدخل الى علم الاجتماع . ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . ٣٤٩ ص (٤٠)

ـ **صلاح العبد وآخرون** . علم الاجتماع : دراسات نظرية وتطبيقية فى تنمية وتحديث المجتمعات النامية . ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٤١)

— **صـــلاح مصطفى الفوال** • معالم الفكر السوسيولوجى المعاصر • — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٢ • ١٩٧ ص (٤٢)

— **عبد الحميد لطفى** • علم الاجتماع • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ ـ ٣٨١ ص • (٤٣)

— **عبد المجيد عبد الرحيم** • علم الاجتماع العام • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ • ٣٢٠ ص (٤٤)

— **على عبد الرازق جلبى** • قضايا علم الاجتماع المعاصر • — ط ١ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ • (٤٥)

— **على عبد الواحد وافى** • علـم الاجتماع • — ط ٣ مزيدة ومنقحة • — القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٩ • ١٣٩ ص (٤٦)

— **على ليلة** • البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، المفاهيم والقضايا • ط ١ • القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ • (٤٧)

— **غريب محمد سيد أحمد** • علم الاجتماع ودراسة المشكلات الأخلاقية • ط ١ • الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ • (٤٨)

— **غسان زكى بدر** • مقدمة فى علم الاجتماع • ط ١ • القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨١ • (٤٩)

— **قبارى محمد اسـماعيل** • أصـول علم الاجتماع ومصادره • ط ٢ • الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ • ٤١٠ ص (٥٠)

— ——— • ما وراء علم الاجتماع • الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٥٣١ ص (٥١)

— ـــــــــــ . مدخل الى علم الاجتماع . الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٥٢)

— **قراءات معاصرة فى علم الاجتماع** ، ترجمة وتقديم علياء شكرى ، محمد على محمد ، محمد الجوهرى . القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ . ٤٧١ ص (٥٣)

— **كمال دسـوقى** . الاجتماع ودراسة المجتمع . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٤١٣ ص (٥٤)

— **لازرسفيلد ، بول ف** . الاتجاهات الأساسية فى علم الاجتماع / تعريب أحمد النكلاوى ، عواطف فيصل بيارى . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . ١٩٠ ص (٥٥)

— **محمد الجوهرى** . ميادين علم الاجتماع . — ط ٥ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٤٠٢ ص (٥٦)

— ـــــــــــ **وآخرون** . دراسة علم الاجتماع . — ط ٣ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٤٦٤ ص (٥٧)

— **محمد عاطف غيث** . علم الاجتماع . — الاسـكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٤٢٣ ص . (٥٨)

— ـــــــــــ **وآخرون** . مجالات علم الاجتماع المعاصر : أسس نظرية ودراسات واقعية . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٥٩)

— **محمد عبد الله ابو على** . مدارس اجتماعية . — الاسكندرية — الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٤٠٥ ص (٦٠)

— **محمد على محمد** . تاريخ علم الاجتماع . — ط ٢ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٦١)

— **مصطفى الخشاب** . علم الاجتماع ومدارسه . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٢٦٣ ص (٦٢)

— ــــــــ . ــــــــ ، الكتاب الأول : تاريخ التفكير الاجتماعي وتطوره . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ . ٣٥٢ ص . (٦٣)

— ــــــــ . ــــــــ ، الكتاب الثاني : المدخل إلى علم الاجتماع . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ . ٤٣٧ ص (٦٤)

— موس ، هتينز . الفكر الاجتماعي : نظرة تاريخية عالمية / ترجمة وتقديم السيد الحسيني ، جهينة سلطان العيسى . — القاهرة : سجل العرب ، ١٩٨٠ . ٣١٦ ص (٦٥)

الاجتماع (علم) — مناهج

— **ديكنز ، ميتشيل** . معجم علم الاجتماع / ترجمة احسان محمد الحسن . — بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ . ٤٠١ ص (٦٦)

— **على محمود اسلام الفار** . معجم علم الاجتماع . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٤٧٠ ص . (٦٧)

— **قاموس علم الاجتماع** / تحرير ومراجعة محمد عاطف غيث ؛ أعد المادة العلمية محمد على محمد وآخرون — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٥١٧ ص (٦٨)

الاجتماع (علم) — قواميس

— **صلاح مصطفى الفوال** . علم الاجتماع : المفهوم والموضوع والمنهج . — القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٢ . ٢٣٧ ص (٦٩)

— **غسان زكي بدر** . الموضوع والمنهج في علم الاجتماع . — ط ١ . — القاهرة : مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨١ . (٧٠)

— **كول ، ستيفن** . منهج البحث فى علم الاجتماع / تعريب عبد الهادى الجوهرى ، أحمد النكلاوى . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . ١٤٤ ص (٧١)

— **محمد علـى محمد** . علم الاجتماع والمنهج العلمى . — ط ٢ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٧٢)

الاجتماع (علم) — نظريات

— **تيماشيف ، نيقولا** . نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها / ترجمة وتقديم محمود عوده وآخرون . — ط ٧ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . ٤٩٧ ص (٧٣)

— **سمير نعيم احمد** . النظرية فى علم الاجتماع : دراسة نقدية . ط ٢ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٢٧٨ ص (٧٤)

— **شوجرمان ، بارى** . علم الاجتماع : المفهوم والنظرية / ترجمة محمد الغريب عبد الكريم . — [القاهرة] : مكتبة نهضة مصر ، ١٩٨٠ . ١٢٨ ص (٧٥)

— **عبد الباسـط عبد المعطى** . اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع . — الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨١ . (٧٦)

— **قبارى محمد اسماعيل** . علم الاجتماع : المداخل والنظريات والمناهج . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٧٧)

— **كمال عبد الحميد الزيات** . بناء النظرية فى علم الاجتماع : نموذج نظرية تقسيم العمل . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . ١٩٨ ص (٧٨)

— **محمد عاطف غيث** . الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر . — ط ٤ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٧٩)

— **محمد الغريب عبد الكريم** • الاتجاهات الفكرية فى نظرية علم الاجتماع المعاصر / تقديم عبد الحميد لطفى . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . ١٨٣ ص (٨٠)

— ——— • نظرية علم الاجتماع المعاصر / تقديم عبد الحميد لطفى . — ط ٢ . — الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ١٩٨٢ . ٢٥٢ ص (٨١)

اجتماع الادارة (علم)

— **عبد الهادى الجوهرى ، ابرهيم ابو الغار** • دراسات فى علم اجتماع الادارة . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . (٨٢)

— **محمد على محمد** • البيروقراطية الحديثة . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٨٣)

الاجتماع الأسرى (علم)

انظر

الأسرة

الاجتماع الاسلامى (علم)

— **سامية مصطفى الخشاب** .. علم الاجتماع الاسلامى . — ط ٢ . — دار المعارف ، ١٩٨٢ . ١٩٣ ص (٨٤)

— **نبيل محمد توفيق** • المنهج الاسلامى فى دراسة المجتمع : دراسة فى علم الاجتماع الاسلامى . — ط ١ . — جدة : دار الشروق ، ١٩٨٠ (٨٥)

— **هانى يحيى نصرى** • فى سبيل علم اجتماع اسلامى . — جدة : دار المجمع العلمى ، ١٩٧٩ . ١٦٦ ص (٨٦)

الاجتماع الاقتصادى (علم)

— **الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث** / اختيار وترجمة وتعليق محمد

الجوهرى ؛ على ليلة ؛ أحمد زايد . — ط ١ . — القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٨٢ . ٣٤٧ ص (٨٧)

— **السيد محمد بدوى** . علم الاجتماع الاقتصادى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٤٧٧ ص (٨٨)

— **عبد الله الخريجى** . علم الاجتماع الاقتصادى . — ط ٢ . — جدة : دار الشروق ، ١٩٨٢ . (٨٩)

— **غريب محمد سيد أحمد** . الاقتصاد الاسلامى : دراسة فى علم الاجتماع الاقتصادى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٩٠)

— **محمود الكردى** . التخلف ومشـــكلات المجتمع المصرى . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٥٢٨ ص (٩١)

— **نبيل عبد الحميد سيد أحمد** . النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى من ١٩٢٢ — ١٩٥٢ . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ٥١٥ ص (٩٢)

الاجتماع البدوى (علم)

— **صلاح مصطفى الفوال** . دراسة علم الاجتماع البدوى . — ط ١ . — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٣ . ٣٦٦ ص (٩٣)

الاجتماع التطبيقى (علم)

— **محمد عاطف غيث** . دراسات فى علم الاجتماع التطبيقى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٩٤)

اجتماع التنظيم (علم)

— **محمد على محمد** . علم اجتماع التنظيم : مدخـــل للتراث والمشـــكلات والموضوع والمنهج . — ط ٣ — الاسكندرية : دار المعرفـــة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٥٨٧ ص (٩٥)

اجتماع التنمية (علم)

— **محمد الجوهرى** • مقدمة فى علم اجتماع التنمية • — ط ٢ • — القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ • ٤٣٢ ص (٩٦)

— ——— • علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث • — ط ٣ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • ٣٢٦ ص (٩٧)

الاجتماع الثقافى (علم)

— **جلال مدبولى** • الاجتماع الثقافى • — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ • ٢٦٨ ص (٩٨)

— **عبد الحميد محمود سعد** • دراسات فى علم الاجتماع الثقافى (التغير الحضارة) • القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ • ٢٩٩ ص (٩٩)

الاجتماع الحضرى (علم)

— **اسحق يعقوب القطب ، عبد الاله أبو عياش** • النمو والتخطيط الحضرى فى مدن الخليج العربى • — الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠ • ٣٢٨ ص (١٠٠)

— **حسين عبد الحميد رشوان** • المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى • الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٠١)

— **السيد محمد الحسينى** • المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى • — ط ٢ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • ٣٧١ ص (١٠٢)

— **غريب محمد سيد أحمد ، عبد الهادى والى** • التحضر فى الشرق الأوسط • — ط ١ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية • ١٩٨١ (١٠٣)

— **محمد عاطف غيث** • علم الاجتماع الحضرى : مدخل نظرى • — ط ٢ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٠٤)

— **محمد عبد المنعم نور** • الحضارة والتحضر : دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضرى . — القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٨ . — ٢٦٩ ص (١٠٥)

— **محمود الكردى** • النمو الحضرى : دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٢٩٠ ص (١٠٦)

— **نادية حليم سليمان ، ودند سليمان مرقص** • تكامل المهاجرين مع النمط الحضرى للقاهرة الكبرى . — القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٠ . (١٠٧)

الاجتماع الخلدونى (علم)

انظر

ابن خلدون

الاجتماع الدينى (علم)

— **زيدان عبد الباقى** • علم الاجتماع الدينى . — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨١ . ٢٨٧ ص (١٠٨)

— **عبد الله الخريجى** • علم الاجتماع الدينى . — ط ١ . — جدة : رامتان ، ١٩٨٢ . ٥٢٣ ص (١٠٩)

— **محمد أحمد بيومى** • علم الاجتماع الدينى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (١١٠)

الاجتماع الريفى (علم)

— **حسن على حسن** • الريف : دراسة اجتماعية مبسطة فى علم الاجتماع الريفى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . ٢٣٩ ص (١١١)

— **عبد الحميد محمود سعد** • المدخل المورفولوجى لدراسة المجتمع الريفى / تقديم على فؤاد أحمد . — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ . ٣٥٠ (١١٢)

ـ **محمد الجوهرى ، علياء شكرى** . علم الاجتماع الريفى والحضرى .
ـ ط ١ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٥٩٠ ص
(١١٣)

الاجتماع السكانى (علم)

ـ **عبد المجيد عبد الرحيم** . علم الاجتماع السكانى . ـ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩ . ٢٠٦ ص (١١٤)

ـ **على عبد الرازق جلبى** . علم اجتماع السكان . ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (١١٥)

الاجتماع السياسى (علم)

ـ **ابراهيم ابو الغار** . علم الاجتماع السياسى . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٢٤٥ ص (١١٦)

ـ **اسماعيل على سعد** . اسس علم الاجتماع السياسى . ـ ط ١ . ـ القاهرة : ١٩٨١ . (١١٧)

ـ ـــــــ . قضايا علم الاجتماع السياسى . ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (١١٨)

ـ **السيد محمد الحسينى** . علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا . ـ ط ٢ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . ٣٧٠ ص
(١١٩)

ـ **عبد المجيد عبد الرحيم** . علم الاجتماع السياسى . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ٣٢٧ ص (١٢٠)

ـ **محمد على محمد** . أصول علم الاجتماع السياسى . ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٤٨٧ ص (١٢١)

ـ **نبيل محمد توفيق السمالوطى** . بناء القوة والتنمية السياسية : دراسة

فى علم الاجتماع السياسى . ـ ط ١ . ـ الاسكندرية : لهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٢٥٨ ص (١٢٢)

الاجتماع الصناعى (علم)

ـ **برنباوم ، نورمتان** . أزمة المجتمع الصناعى وعلم الاجتماع الصناعى / ترجمة شمس الدين الرفاعى . ـ دمشق : و . ن ، ١٩٨٠ . ٢٧٢ ص (١٢٣)

ـ **طلعت ابراهيم لطفى** . علم الاجتماع الصناعى . ـ جدة : شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨٢ . ٢٣٣ ص (١٢٤)

ـ **عبد الباسط محمد حسن** . علم الاجتماع الصناعى . ـ ط ٢ . ـ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٨ . ٤٤٧ ص (١٢٥)

ـ **على عبد الرازق جلبى** . دراسات فى علم اجتماع الصناعة . ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (١٢٦)

ـ **على محمود اسلام الفار** . علم الاجتماع الصناعى . ـ الاسكندرية : دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٣٢٠ ، ٣٨ ص (١٢٧)

ـ **غسان زكى بدر** . علم الاجتماع الصناعى . ـ ط ١ . ـ القاهرة : مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨١ . (١٢٨)

ـ **محمد الجوهرى** . مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى . ـ ط ٣ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (١٢٩)

الاجتماع العائلى (علم)

انظر : الأسرة

الاجتماع العسكرى (علم)

ـ **احمد خضر** . علم الاجتماع العسكرى : التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية . ـ ط ١ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (١٣٠)

الاجتماع القانونى (علم)

— **ابراهيم ابو الغار** • دراسات فى علم الاجتماع القانونى • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ • ٢٢٣ ص (١٣١)

— **سمير نعيم أحمد** • علم الاجتماع القانونى • — ط ٢ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • (١٣٢)

— **مصطفى محمد حسنين** • علم الاجتماع القضائي • — جدة : شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨٢ • ١٧٤ ص (١٣٣)

اجتماع القيم (علم)

— **محمد أحمد بيومى** • علم اجتماع القيم • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٣٤)

الأجتماع المدنى (علم)

انظر : الاجتماع الحضرى

الأحاجى

انظر : الألغاز

الأحداث

— **محمد كريز** • الرعاية الاجتماعية للاحداث المنحرفين • — سوريا : د • ن ، ١٩٧٩ • (١٣٥)

— **عدنان الدورى** • أثر مراجع العنف والجريمة على الناشئة • — الكويت : وزارة الأعلام ، ١٩٧٨ • (١٣٦)

الاحصـــاء الاجتماعى

— **فاروق عبد العظيم** • الرياضة والاحصاء الاجتماعى • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٣٧)

الأدب الشـــعبى

ــ **عبد الله سعود الصقرى** • ديوان الصقرى من الأدب الشعبى • ــ السعودية : د • ن ، [١٩٨٠] • ٢ ج (١٣٨)

ــ **على ميرزا محمود** • أمانى فى زمان الصمت : اشعار اللهجة العامية • ــ الدوحة : مؤسسة العهد للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٨٠ • ١٠٩ ص (١٣٩)

ــ **محمد بن شقرون** • الثقافة الشعبية المغربية • ــ الرباط : د • ن ، ١٩٨٠ • ٥٠٦ ص (١٤٠)

ــ **محمد كامل البنا** • محمود بيرم التونسى : قيثارة الأدب الشعبى • ــ تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٠ • ٢٣٩ ص (١٤١)

ــ **نبيلة ابراهيم** • أشكال التعبير فى الأدب الشعبى • ــ ط ٣ • ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • ٢٨٦ ص (١٤٢)

ــ **نمر سرحان** • ديوان الشعر الشعبى الفلسطينى • ــ عمان : هيئة موسوعة الفلكلور الفلسطينى ، ١٩٨٠ • ١١٢ ص (١٤٣)

الأدب الشعبى ــ ببليوجرافيات

ــ **تونس • وزارة الشئون الثقافية • ادارة الآداب** • ببليوغرافيا الأدب الشعبى • ــ تونس : الوزارة ، ١٩٨٠ • (١٤٤)

الأدب العامى

انظر : الأدب الشعبى

الاذاعة

(انظر ايضا : الاتصال الجماهيرى ــ التليفزيون)

ــ **ابراهيم وهبى** • الخبر الاذاعى • ــ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٠ • ٢٥٩ (١٤٥)

— **احمد طاهر** • الاذاعة والسياسة الدولية . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ • ٣١٩ ص (١٤٦)

— **سعد البزاز** • نظرات فى مستقبل العمل الاذاعى • — بغداد : دار الجاحظ للنشر ، ١٩٨٠ • ٧٦ ص (١٤٧)

— **نوال شاهين حسن** • الاذاعة السمعية والمرئية وتأثيرها على التربة المصرية وعائد ذلك على الطفل صحيا ونفسيا • — القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ • ٣٩ ص (١٤٨)

— **يوسف مرزوق** • الاذاعة الاقليمية وتحقيق أهداف التنمية . — القاهرة : د • ن ، ١٩٨٠ • ٢٤٥ ص (١٤٩)

الأســـاطير

— **ابراهيم اسعد محمد** • قصص وأســـاطير فرعونية • — القاهرة : مؤسسة المصرى للكتاب ، ١٩٨٠ • ١٨٢ ص (١٥٠)

— **احمد شـــمس الدين الحجاجى** • الأسطورة فى الأدب العربى • — القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٣ • ٢٠٢ ص (١٥٠/أ)

— **اساطير فرعونية من تاريخنا القديم** / نقلها الى العربية كمال الدين الحناوى • — بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٨٠ • ١٨١ ص (١٥١)

— **الأسفار الخمســـة : أو البنجاتنترا** / ترجمة عبد الحميد يونس • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ • ٢٧٠ ص (١٥١/أ)

— **عبد الحميد يونس** • الأسطورة والفن الشعبى • — القاهرة : المركز الثقافى الجامعى ، ١٩٨٠ • ١٢٧ ص (١٥٢)

— **نبيلة ابراهيم** • الأســطورة • — بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٧٩ • ٩٤ ص (١٥٣)

— **أحمد عبد الرحيم السايح ، صبرى عبد الرؤوف** • الأسرة المسلمة وقضايا العصر • — ط ١ • — القاهرة : دار الطباعة المحمدية ، ١٩٨١ • ١٢٨ ص (١٥٤)

— **الجيلانى المزوار** • حق الأبناء على الآباء • — الدار البيضاء : النجاح الجديدة ، ١٩٧٩ • ٣٠٢ ص (١٥٥)

— **حسين محمد يوسف** • اهداف الأسرة فى الاسلام واتيارات المضادة • — ط ٣ • — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٨ • ١٣٥ ص (١٥٦)

— **زاهية مرزوق** • الأسرة ومشاكل الطفولة • — الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٩ • ١٤٢ ص (١٥٧)

— **زيدان عبد الباقى** • الأسرة والطفولة • — القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٠ • ٤١٥ ص (١٥٨)

— **سامية أنور** • الأسرة المسيحية وتربية الأولاد • — الاسكندرية : دار الثقافة المسيحية ، ١٩٧٨ • ٧٥ ص (١٥٩)

— **عبد الله الخريجى** • علم الاجتماع العائلى • — ط ١ • — جدة : دار الشروق ، ١٩٨١ • (١٦٠)

— **عبد الحليم محمود السيد** • الأسرة وابداع الأبناء : دراسة نفسية اجتماعية لمعاملة الوالدين فى علاقتها بقدرات الابداع لدى الأبناء • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ • ٣٣١ ص (١٦١)

— **عبد الغنى عبود** • الأسرة المسلمة والأسرة المعاصرة • — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ • ١٩٥ ص (١٦٢)

— **علياء شكرى** • الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة • — ط ٣ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • ٣٤٥ ص (١٦٣)

ـ **فؤاد شاكر** • نحن نريد هذه الأسرة / مراجعة كامل ابو العينين • ـ القاهرة : مؤسسة روز اليوسف ، ١٩٧٩ • ٣١ ص (١٦٤)

ـ **محمد عبد الفتاح الشهاوى** • الأسرة فى الدين والحياة • ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ • ٦٣ ص (١٦٥)

الأطفـــال

ـ **ابراهيم الدسوقى مرعى** • الطفولة فى الاسلام • ـ القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ • ٦٦ ص (١٦٦)

ـ **الاتحاد العالمى لتنظيم الوالدية • اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا** • واجبات العائلة والدولة تجاه الطفل : السنة العالمية ١٩٧٩ : ـ تونس : مطبعة شركة فنون الرســم والنشر والصحافة ، ١٩٧٩ • ٤٧ ص (١٦٧)

ـ **احمد حامد** • الطفولة والمســتقبل • ـ القاهرة : دار الشـــعب ، ١٩٨٠ • ١١٥ ص (١٦٨)

ـ **احمد السعيد يونس** • طفلك فى عامه الثالث • ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨ • ٧٧ ص (١٦٩)

ـ ـــــــ • ـــــــ الرابع • ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨ • ٦٣ ص (١٧٠)

ـ ـــــــ • ـــــــ الخامس • ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ • ٨٧ ص (١٧١)

ـ ـــــــ • ـــــــ السادس • ـ القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ • ٨٧ ص (١٧٢)

ـ **أحمد فؤاد درويش** • سينما الأطفال • ـ القاهرة : الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩ • ١٢٧ ص (١٧٣)

ـ **اقبال محمد بشــير** • الخدمة الاجتماعية ومجال رعاية الطفولة • ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (١٧٤)

— **بدرية العوضى** . حقوق الطفل فى الكويت .. — الكويت : طباعة شركة المطبعة العصرية ، ١٩٧٩ . ٨٣ ص (١٧٥)

— **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء** . الطفل المصرى فى ٢٥ عاما ، ١٩٥٤ — ١٩٧٨ . — القاهرة : الجهاز ، ١٩٧٩ . ١٠٠ ص . (١٧٦)

— **خليل ميخائيل معوض** . سيكلوجية النمو : الطفولة والمراهقة . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٩ . ٤٤٠ ص (١٧٧)

— **دليل الوالدين فى رعاية الأبناء** / ترجمة أحمد السعيد يونس ؛ مراجعة صلاح عوض . — القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٠ . (١٧٨)

— **دوبشـــنكى ، باقول . خير الدين عبد الصـــمد** . دنيا الأطفال . — دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٧٩ . ١٧٤ ص (١٧٩)

— **سالم الكسوانى** . حقوق الطفل فى التشريع الأردنى . — عمان : الاتحاد العالمى لتنظيم الوالدية ، ١٩٧٩ . ٤٠ ص (١٨٠)

— **صحة الأم والطفل النفســية** . القاهرة : مؤسسة روز اليوسف ، ١٩٧٩ . ٤٨ ص (١٨١)

— **عبد التواب يوسف** . رعاية الطفل المعوق . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٦٢ ص (١٨٢)

— **فالون ، هنرى** . التطور السيكلوجى للطفل / ترجمة نظمى لوقا . — القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ . ١٥٠ ص (١٨٣)

— **فوزية دياب** . نمو الطفل وتنشئته من الأسرة ودور الحضـــانة . — القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ . ٤١٤ ص (١٨٤)

— **كمال دسوقى** . النمو التربوى للطفل والمراهق . — القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٧٩ . ٥٣٩ ص (١٨٥)

— **لطفى الصياد** . صحة صغار الأطفال . — القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٩ . ١٤٩ ص (١٨٦)

— **محمد جميل محمد يوسف منصور** . قراءات فى مشكلات الطفولة . — جدة : تهامة ، ١٩٨١ . ٣٣٧ ص (١٨٧)

— **محمد محمود رضوان . أحمد بكر ابراهيم . أحمد نجيب** . أدب الأطفال . — القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٨ . ٢٢٤ ص (١٨٨)

— **نعمات محمد على الهانسى** . عناية الاسلام بالطفولة . — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية ، كلية البنات الاسلامية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٨ . ٥٠ ص (١٨٩)

— **هشام برهانى** . وقاية الأطفال من الحوادث فى الريف . — بيروت : اليونيسيف المكتب الاقليمى ، ١٩٨١ . ١٤٧ ص (١٩٠)

— ———— . وقاية الأطفال من الحوادث والاسعافات الاولية . — عمان : المؤلف ، ١٩٧٩ . ١٢٨ ص (١٩١)

— **هيرون ، الأستير** . التخطيط لرعاية لطفولة وتربيتها فى البلدان النامية / ترجمة مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول النامية . — الرياض : مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٨٢ . ١١٦ ص (١٩٢)

— **وفاء احمد عبد الله** . الطفل والطبيعة . — القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٧٩ . ٩٦ ص (١٩٣)

— **يحيى الجمل** . الطفل المصرى . — القاهرة نقابة الأطباء ، ١٩٧٩ . ١١٨ ص (١٩٤)

الأطفال — ببليوجرافيات

— **جامعة عين شمس . مركز دراسات الطفولة** . الببليوجرافية الشاملة للطفولة فى ربع قرن . — القاهرة : المركز ، ١٩٨١ . متعدد الترقيم . (١٩٥)

— **حامد الشافعي دياب** . قائمة ببليوجرافية مختارة بمقالات الدوريات التى تتناول موضوع الطفولة فى مصر . — القاهرة : المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٨٠ . ٦٤ ص
(١٩٦)

— **العراق . الاتحاد العام لنساء العراق** . دليل المعرض الثالث للقلم : الكتاب فى خدمة الطفولة . — البصرة : الاتحاد ، ١٩٧٩ . ٣ ، ١٠٠ ص . **(١٩٧)**

— **كوركيس عواد** . الطفولة والأطفال فى المصادر العربية القديمة والحديثة . — البصرة : مطبعة شفيق ، ١٩٧٩ . ٧١ ص
(١٩٨)

— **ليبيا . أمانة الاعلام** . ببليوغرافية بكتب الأطفال والناشئة . — طرابلس : قسم التجهيز والاعداد الفنى ، ١٩٧٩ . ٢٨١ ص
(١٩٩)

— **محمد فتحى عبد الهادى . علا عبد القادر** . الطفولة : قائمة ببليوجرافية مختارة . — فى : المجلة الاجتماعية القومية : مج ١٦ ، ع ١—٣ ، ١٩٧٩ . — القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٩ . صص ١٢١ — ١٤٨ . **(٢٠٠)**

الاعلام

— **احمد المغازى** . الاعلام والنقد الفنى . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٦٢ ص **(٢٠١)**

— **حمدى قنديل** . التدريب الاعلامى فى الدول العربية : تقرير . — الرياض : جامعة الرياض ، ١٩٧٨ . ٢٦٥ ص **(٢٠٢)**

— **حميد جاعد محسن** . التنمية والتخطيط الاعلامى فى العراق . — بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٧٩ . ٢٧٧ ص **(٢٠٣)**

— **خليل صابات** . وسائل الاعلام . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . **(٢٠٤)**

— **السيد عليوه** . استراتيجية الاعلام العربي . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٢٧٣ ص **(٢٠٥)**

— **صاحب حسين السماوى** . الاعلام والاعلام المضاد . بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٧٨ . ٥٠ ص **(٢٠٦)**

— **عبد الباسط عبد المعطى** . الاعلام وتزييف الوعى . — القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩ . ١٠٣ ص **(٢٠٧)**

— **عبد العزيز شرف** . فن التحرير الاعلامى . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٣٧٢ ص **(٢٠٨)**

— ———— . اللغة الاعلامية . — القاهرة : المركز الثقافى الجامعى ، ١٩٨٠ . ٢٣٨ ص **(٢٠٩)**

— **عبد العزيز صقر** . الاعلام الاسلامى . — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٨٠ . ٣٧ ص **(٢١٠)**

— **لا بوريت ، هنرى** . المجتمع الاعلامى / ترجمة حسن قصاص ؛ مراجعة عيسى عصفور . — دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٨٠ . ١١٠ ص **(٢١١)**

— **مانكيكان ، د . ر** . تدفق المعلومات بين الدول المتقدمة والنامية / ترجمة فائق فهيم . — الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ . ١٩١ ص . **(٢١٢)**

— **محمد سيد محمد** . اقتصـــاديات الاعلام . — القاهرة : مكتبة كمال الدين ، ١٩٧٩ . ٢٤٧ ص **(٣١٢)**

— **محمد الطاهر بوجمعه** . الاعلام والدعاية : تاريخ ، مفاهيم وعلاقة / اشراف عبد المجيد البدوى . — تونس : منشـــورات معهد الصحافة وعلوم الأخبار ، ١٩٧٩ . ١٤١ ص **(٢١٤)**

— **محمد عبد القادر حاتم** . الاعلام والدعاية . — القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ . **(٢١٥)**

— **محمد علـــى العوينى** • الاعلام الدولى بين النظرية والتطبيق • — القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ • ٣٢٥ ص (٢١٦)

— ———— • الاعلام العربى : المؤسسات ، المضمون ، الوسائل ، الجمهور ، الأثر ، الدعاية المضادة • — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩ • ٣٣٤ ص (٢١٧)

— ———— • رسائل جامعية فرنسية فى علوم الاعلام • — القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٧٨ • ١٦ ص (٢١٨)

— **محمود محمد ســـفر** • الاعـــلام موقف • — جدة : تهامة ، ١٩٨٢ • ١٥٢ ص (٢١٩)

— **مراد بن عبد الله** • نحو اعلام اســـلامى : الاعـــلام الدينى من خلال جريدة العمل سنة ١٩٧٧ / اشراف محمد حمدان • — تونس : منشورات معهد الصحافة وعلوم الأخبار ، ١٩٧٩ • ١٣١ ص (٢٢٠)

— **اليونسكو • التدريب الأعلامى** : تقرير اليونســـكو رقم ٧٣ / ترجمة جامعة الرياض • — الرياض : الجامعة ، ١٩٧٨ • ١١١ ص (٢٢١)

الأعياد والمواسم

— **منير اسحق** • أعيادنا القومية • — ط ٢ منقحة ومزيدة • — القاهرة : دار الثقافة المسيحية ، ١٩٧٩ ٥٣ ص (٢٢٢)

الاغتراب

— **محمود رجب** • الاغتراب • — الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٨ • ١٨٢ ص (٢٢٣)

الأغانى الشعبية

— **ابراهيم فاضل** ، فى الأغنية الشعبية . — دمشق : وزارة الثقافة والارشاد ، ١٨٩٠ . (٢٢٤)

— **احمد على مرسى** ، الأغنية الشعبية : مدخل لدراستها . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٢٢٥)

الألعاب الشعبية

— **حسين قدورى** ، لعب وأغانى الأطفال الشعبية فى القطر العراقى — بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ . (٢٢٦)

— **راشد العريفى** ، الألعاب الشعبية . — البحرين : المطبعة الحكومية لوزارة الاعلام ، ١٩٧٩ . ١٨٨ ص (٢٢٧)

— **سيف مرزوق الشملان** ، الألعاب الشعبية . — الكويت : مكتبة ذات السلاسل ، ١٩٧٨ . ٣٩٣ ص (٢٢٨)

الألغاز

— **عبد الله الطيب** ، الأحاجى السودانية . — ط ١ . — الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٧٨ . ١٤٢ ص (٢٢٩)

— **عبد الحى كمال** . الأحاجى والألغاز الادبية . — ط ٢ . — الطائف : نادى الطائف الأدبى ، ١٩٨٢ . ٢٢٨ ص (٢٣٠)

الأمثال الشعبية

— **ابراهيم الصباغ** ، الأمثال الشعبية فى دولة الامارات وما يقابلها فى الوطن العربى . — ابو ظبى : د . ن ، ١٩٧٨ . (٢٣١)

— **احمد البشر الرومى** ، صفوت كمال . الأمثال الكويتية المقارنة . — الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٧٩ . ٦١٦ ص (٢٣٢)

— **جايجار** ، ا . ب . ج ، العمانيون : حكمهم وامثالهم الشعبية . — مسقط : وزارة التراث القومى والثقافة ، ١٩٨٠ . ٩٢ ص (٢٣٣)

ـ **خلفان بن جميل السيابي العماني** • بهجة المجالس المشتملة على فنون كثيرة من العلوم والحكم والمواعظ . ـ مسقط : وزارة التراث القومي والثقافة ، ١٩٨٠ . ٤٤٠ ص (٢٣٤)

ـ **عبد الكريم الجهيمان** • الأمثال الشعبية في قلب الجزيرة العربية . ـ بيروت : دار الثقافة ، [١٩٧٩ ؟] . ٣ ج (٢٣٥)

ـ **عطار رفعت** • من أمثال البادية والريف . ـ بغداد : مطبعة سلمان الأعظمي ، ١٩٧٨ . ١١٤ ص (٢٣٦)

ـ **محمد حقيق** • الأمثال الشعبية في ليبيا . ـ طرابلس : الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٨ . ٩٤ ص (٢٣٧)

ـ **محمد صادق دياب** • الأمثال العامية . ـ جدة : مطابع الروضة ، ١٩٨٠ . ١٠٠ ص (٢٣٨)

ـ **محمد عبد العزيز بن علي القويعي** • تراث الأجداد : دراسات لجوانب مختلفة من تاريخ مأثوراتنا الشعبية . ـ الرياض : مطابع البادية ، ١٩٨٢ . ١٧٢ ص (٢٣٩)

ـ **محمد العبودي** • مأثورات شعبية . ـ الرياض : الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون ، ١٩٨٢ . ٣٨٨ ص (٢٤٠)

ـ **محمد عثمان جلال** • العيون اليواقظ في الأمثال والمواعظ / تحقيق عامر محمد بحيري . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٣٢٥ ص (٢٤١)

ـ **محمد مستاوي** • قال الأولون : أمثال شعبية أمازيغية . ـ الدار البيضاء : د . ن ، ١٩٨٠ . ٨٠ ص (٢٤٢)

ـ **مناحي ضاوي القثامي** • لكل مثل قصة ، ج ٢ . ـ الطائف : نادي الطائف الأدبي ، ١٩٨٢ ١٤١ ص (٢٤٣)

ـ **نور الدين الحارثي القيرواني** • خذ السراب قطرات وخذ الحكمة جرعات . ـ الدار البيضاء : د . ن . ، ١٩٨٠ . ١٢٠ ص (٢٤٤)

— **هانى العمد** . الأمثال الشعبية الأردنية . — عمان : وزارة الثقافة والشباب ، ١٩٧٨ . ٧٢٤ ص (٢٤٥)

— **يحيى ابراهيم الألمعى** . الأمثال الشعبية فى المنطقة الجنوبية . — الرياض : مطابع الرياض ، ١٩٨١ . (٢٤٦)

الأمثال — ببليوجرافيات

— **ابو الفتوح حامد عوده** . قائمة ببليوجرافية بالكتب التى تتناول موضوع الأمثال الشعبية . — القاهرة : المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٨١ . ١٢ ص (٢٤٧)

الأنثروبولوجيا

— **زكى محمد اسماعيل** . الانثروبولوجيا والفكر الاسلامى . — جده : شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨٢ . ٢٥٥ ص (٢٤٨)

— **محمد الجوهرى** . الانثروبولوجيا : اسس نظرية وتطبيقات عملية . — ط ٣ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . ٦٢١ ص (٢٤٩)

— **محمد عبده محجوب** . مقدمة فى الاتجاه السوسيوأنثروبولوجى . — ط ٢ . — الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ . ٣٥٨ ص (٢٥٠)

الانثروبولوجيا الاجتماعية

— **عبد الحميد لطفى** . الانثروبولوجيا الاجتماعية . — ط ٤ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ١٩٠ ص (٢٥١)

— **عبد المجيد عبد الرحيم** . الانثروبولوجيا : علم الانسان . — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩ . ١٨٣ ص (٢٥٢)

— **على محمود اسلام الفار** . الانثروبولوجيا الاجتماعية : الدراسات

الحقليـــة فى المجتمعات البدائيـــة والقروية والحضرية . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٤٧٩ ص (٢٥٣)

ــ **فاروق محمد العادلى** . دراسات انثروبولوجية فى المجتمع القطرى . ــ ط ١ . ــ القاهرة : دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨١ . (٢٥٤)

ــ **قبارى محمد اسماعيل** . اسس علم الانسان . ــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٢٥٥)

ــ **محمد عبده محجوب** . الانثروبولوجيا ومشكلات التحضر . ــ الاسكندرية . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٢ ج (٢٥٦)

ــ **يسرى عبد الرازق الجوهرى** . الجغرافيا الاجتماعية . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٥٠٩ ص (٢٥٧)

ــ ــــــــ . دراسات فى جغرافيا الانسان : الجماعات البدائية . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٣٨١ ص (٢٥٨)

الانثروبولوجيا الاقتصادية

ــ **فاروق محمد العادلى** . الانثروبولوجيا الاقتصـــادية : قضايا نظرية ونماذج واقعية . ــ ط ١ . ــ القاهرة : مطابع سجل العرب ، ١٩٨٠ . ٢٧٤ ص (٢٥٩)

الانثروبولوجيا التربوية

ــ **زكى محمد اسماعيل** . انثروبولوجيا التربية : دراسة نظرية ميدانية فى قبيلة الشلك بجنوب السودان . ــ ط ١ . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٥٨٨ ص (٢٦٠)

الانثروبولوجيا التطبيقية

ــ **فوزى رضـــوان العربى** . المدخل فى الانثروبولوجيا التطبيقية . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ . ٣٧٥ ص (٢٦١)

— ـــــ . **فاروق احمد مصطفى** ، دراسات فى الأنثروبولوجيا التطبيقية : مدينة العريش . — الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ٣٣٧ ص (٢٦٢)

الانثروبولوجيا الثقافية

— **فاروق مصطفى اسماعيل** . الانثروبولوجيا الثقافية . — الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٣١٥ ص (٢٦٣)

الانثروبولوجيا الفيزيقية

— **فاروق عبد الجواد شويقة** . الانثروبولوجيا الطبيعية والسلالات البشرية . — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ . (٢٦٤)

الأنثروبومتريا

— **فاروق عبد الجواد شويقة** . الانثروبومتريا . — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ . (٢٦٥)

— ـــــ . مدخل الى الانثروبومتريا . — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨١ . ٢٢٨ ص (٢٦٦)

الانحـــراف

— **سامية محمد جابر** . الانحراف الاجتماعى بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعى . — ط ١ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٢٦٧)

— **محمد عاطف غيث** . المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى . — ط ٢ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٢٦٨)

الأهازيج الشعبية

— **العراق . الاتحاد العام لشباب العراق** . الصيحات الوطنية والقومية والأهازيج الشعبية . — بغداد : الاتحاد ، ١٩٧٩ . ٢٨ ص (٢٦٩)

الايكولوجيا البشرية

— **السيد عبد العاطى** • الايكولوجيا الاجتماعية : مدخل لدراسة الانسان والبيئة والمجتمع • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٢٧٠)

— **رشيد الحمد • محمد سعيد صباريني** • البيئة ومشكلاتها • — الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٩ • ٣٢٣ ص (٢٧١)

البحث الاجتماعى

— **اسماعيل عبد البارى** • دراسات اجتماعية • — القاهرة : مطبعة الكيلانى ، ١٩٧٩ • ٩٩ ص (٢٧٢)

— **حسن الساعاتى** • تصميم البحوث الاجتماعية • — بيروت : دار حراء ، ١٩٨٣ • (٢٧٣)

— **حسين عبد الحميد رشوان** • ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمى • — الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٣ • ٢١١ ص (٢٧٤)

— **زيدان عبد الباقى** • قواعد البحث الاجتماعى • — ط ٣ • — القاهرة : السعادة ، ١٩٨٠ • (٢٧٥)

— **صلاح قنصوه** • الموضوع فى العلوم الانسانية : عرض نقدى لمناهج البحث • — القاهرة : دار الثقافة لطباعة والنشر ، ١٩٨٠ • ٤٢٩ ص (٢٧٦)

— **على عبد الرازق جلبى ، محمد أحمد بيومى ، سامية محمد جابر** • تصميم البحث الاجتماعى بين الاستراتيجية والتنفيذ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ • ٦١٤ ص (٢٧٧)

— **غريب محمد سيد أحمد** • تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية • — ط ١ • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ • (٢٧٨)

— **محمد الجوهرى ، عبد الله الخريجى** • طرق البحث الاجتماعى • —

ط ۳ . — القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ۱۹۸۲ . ١٥ ،
٤١٣ ص (۲۷۹)

— ـــــــــــــــ ، ــــــــــ . مناهج البحث العلمى . ـ ط ۲ . ـ القاهرة : مطابع سجل العرب ، ۱۹۸۰ . ٥٠٤ ص (۲۸۰)

البحث الجنائى

— **حسن صادق المرصفاوى** . المرصفاوى فى المحقق الجنائى . — الاسكندرية : منشأة المعارف ، ۱۹۷۸ . ۲۲٤ ص (۲۸۱)

— **محمد أنور عاشور** . الموسوعة فى التحقيق الجنائى العملى . — ط ۲ مزيدة ومعدلة . — القاهرة : عالم الكتب ، ۱۹۷۸ . ٦٣٠ ص (۲۸۲)

البدو والبداوة

— **احمد ابو خوصة** . بئر السبع والحياة البدوية . — عمان : الشركة العربية للطباعة والنشر ، ۱۹۷۹ . ۲ ج (۲۸۳)

— **احمد عويدى العبادى** . المناسبات البدوية . — عمان : مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية ، ۱۹۷۹ . ٤٥ ص (۲۸٤)

— **اسماعيل عبد الباري** . توطين البدو . — القاهرة : دار المعارف ، ۱۹۸۲ . (۲۸٥)

— **عبد العزيز مطر** . لهجة البدو فى الساحل الشمالى لجمهورية مصر العربية . — ط ۲ . — القاهرة : دار المعارف ، ۱۹۸۱ . (۲۸٦)

— **فوزى رضوان العربى** . نظام الحيازة فى المجتمع البدوى . — الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ۱۹۸۰ . ۳۱۰ ص (۲۸۷)

— **محمد المرزوقى** . مع البدو فى حلهم وترحالهم . — تونس : الدار العربية للكتاب ، ۱۹۸۰ . ۳۰۹ ص (۲۸۸)

— **مونتاغيو ، اشلى** . البدائية / ترجمة محمد عصفور . — الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ۱۹۸۲ . ۳۷۲ ص (۲۸۹)

البناء الاجتماعى

ــ **احمد ابو زيد** . البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع . ــ ط ٧ . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . (٢٩٠)

ــ **احمد زايد** . البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة . ط ١ . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . ٥٦٨ ص (٢٩١)

ــ **اسماعيل عبد الباري** . بناء المجتمع ونظمه . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٢٩٢)

ــ **سعيد فالح الغامدى** . البناء القبلى والتحضر فى المملكة العربية السعودية . ــ ط ١ . ــ جدة : دار الشروق ، ١٩٨١ . (٢٩٣)

ــ **سيلفرمان ، دافيد** . الاطار السوسيولوجى لنظرية التنظيم / ترجمة وتقديم عادل مختار الهوارى . ــ القاهرة : القاهرة الحديثة للطباعة ، ١٩٧٩ . ٣٠٨ ص (٢٩٤)

ــ **عصام الدين حواس** . استراتيجية بناء الانسان المصرى . ــ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٢٣٥ ص (٢٩٥)

ــ **محمد سعيد فرج** . البناء الاجتماعى والشخصية . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٤٦٩ ص (٢٩٦)

ــ **محمد عبد المنعم نور** . النظم الاجتماعية فى الاسلام . ــ القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٩ . ١٥٨ ص (٢٩٧)

ــ **محمد فؤاد حجازى** . البناء الاجتماعى . ــ ط ٢ . ــ القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٢ . ٣١٦ ص (٢٩٨)

ــ **محمد نور فرحات** . تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية . ــ القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ . ٣٥١ ص (٢٩٩)

ــ ــــــــــ . الفكر القانونى والواقع الاجتماعى . ــ ط ١ . ــ القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ . (٣٠٠)

البيئة : انظر : الايكولوجيا البشرية

التأمينات الاجتماعية

ـ **انور عبد الله** . دروس فى قانون العمل والتأمينات الاجتماعية . ـ القاهرة : مكتبة جامعة عين شمس ، ١٩٧٨ . ٤٤٤ ص (٣٠١)

ـ **التأمينات الاجتماعية فى الكويت** . ـ الكويت : مؤسسة دار الكويت للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ . ٤٢٠ ص (٣٠٢)

ـ **سامى نجيب** . تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة للعاملين فى النظام المصرى . ـ القاهرة : مطبعة عابدين ، ١٩٧٨ . ١٨١ ص (٣٠٣)

ـ ———— . مجموعة قانون التأمين الاجتماعى والقرارات الوزارية التنفيذية . ـ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ . ٢٤٨ ص (٣٠٤)

ـ **سمير محمد مرسى** . كيفية الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية فى جميع المجالات مع بيان قانون العلاوة الاستثنائية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ . ـ القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ . ٣٠ ص (٣٠٥)

ـ **صادق مهدى السعيد** . التأمينات الاجتماعية . ـ بغداد : المعهد العربى للثقافة ، ١٩٨٠ . ٨٧ ص (٣٠٦)

ـ **على العريف** . التأمينات الاجتماعية فى مصر . ـ القاهرة : دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧٨ . ٢٥٥ ص (٣٠٧)

ـ **محمد عبد المجيد مرعى** . شرح قانون التأمين الاجتماعى الموحد للعاملين بالحكومة والقطاع العام والخاص ؛ مجموعة القرارات التنفيذية ، المزايا الجديدة للمؤمن عليهم وارباب المعاشات والمستحقين عنهم . ـ القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٨ . ٤٤٧ ص (٣٠٨)

— **مصر . قوانين .** قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج ولائحته التنفيذية . — القاهرة : وزارة التأمينات ، ١٩٧٨ .
١٠٢ ص (٣٠٩)

— ——— . ——— . قانون التأمين الاجتماعى والوزارات المنفذه له . — القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٧٨ .
٢٥٧ ص (٣١٠)

— **النـدوة العربية للتأمينات الاجتماعية ، الثالثة ، الجزائر ، ١٩٧٧ .** الندوة العربية الثالثة للتأمينات الاجتماعية ، الجزائر ٢٦ — ٢٩ سـبتمبر — أيلول ١٩٧٧ . — القاهرة : مكتب العمل العربى ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٧٨ . ٢٥٤ ص (٣١١)

التحضر

— **اسـحق يعقوب القطب .** اتجاهات التحضر فى الوطن العربى . — الكويت : مؤسسة دار الكتب ، ١٩٧٨ . (٣١٢)

— ——— . **عبد الإله أبو عياش .** النمو والتخطيط الحضرى فى دول الخليج . — الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠ . ٣٢٨ ص
(٣١٣)

— **حيدر عبد الرزاق كمونة .** معالجات تخطيطية لظاهرة التحول الحضرى . — بغـداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ . ١٠٣ ص
(٣١٤)

— **غريب محمد سـيد أحمد . عبد الهـادى والى .** التحضر فى الشرق الأوسط . — ط ١ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٣١٥)

— **فريدمان ، جورج . وولف ، روبرت .** التحول الحضرى : دراسـات مقارنة فى البلدان الحديثة التصنيع / ترجمة أدريس العزام ، أحمد الربايعة . — عمـان : الجامعة الأردنية ، ١٩٧٩ .
٦٣ ص (٣١٦)

— **محمود الكردى** • النمو الحضرى : دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٢٩٠ ص
(٣١٧)

— **نادية حليم سليمان • وداد سليمان مرقص** • تكامل المهاجرين مع النمط الحضرى للقاهرة الكبرى . — القاهرة : المركز لقومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٠ . (٣١٨)

التخطيط الاجتماعى

— **اسماعيل عبد البارى** • الوعى التخطيطى . — ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . (٣١٩)

— **مصر • وزارة التخطيط** • الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٤/٨٠ . — القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ . ١٥١ ص
(٣٢٠)

— ———— • بيان وزير التخطيط عن مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٠ • القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ . ٧٣ ص (٣٢١)

— ———— • مشروع البرنامج الاستثمارى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٩ . — القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ . ٥ ج فى ٢ مج
(٣٢٢)

— ———— • مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٩ . — القاهرة : الوزارة ، ١٩٧٩ . ٣ مج (٣٢٣)

— ———— • مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٠ . القاهرة الوزارة ، ١٩٧٩ . ٤ مج (٣٢٤)

تخطيط المدن

— **احمد خالد علام** • تخطيط المدن . — القاهرة : مطبعة النهضة العربية ، ١٩٨٠ . ٨ ، ٣٨٤ ص (٣٢٥)

— **عمر الفاروق السيد رجب** • المدن الحجازية . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ . ٢١٥ ص (٣٢٦)

التراث الشعبى

انظر الفولكلور

تراجم الاجتماعيين

— غريب **محمد سيد أحمد** . تشارلز كولى . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٣٢٧)

— ——— . وليم جراهام سمنر . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٣٢٨)

— **محمد عبد المنعم نور** . المفكرون والمجتمع : دراسة أساسية فى تطوير الفكر الاجتماعى . القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٨ . ١٤٣ ص (٣٢٩)

التغير الاجتماعى

— **أحمد النكلاوى** . الانسان والتحديث : قضايا فكرية ودراسات واقعية . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . ٣٨٨ ص (٣٣٠)

— ——— . السياسة الاجتماعية فى البلدان المتخلفة : تعريب وتحليل نقدى . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٠ . (٣٣١)

— **التغير الاجتماعى** / اختيار وترجمة محمد الجوهرى ، علياء شكرى ، على ليلة . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . ٢٩٨ ص (٣٣٢)

— **حيدر ابراهيم** . التغير الاجتماعى . — القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٢ . (٣٣٣)

— **زهير الكرمى** . العلم ومشكلات الانسان المعاصر . — الكويت : المجلس الوطنى ، ١٩٧٨ . ٣٠٢ ص (٣٣٤)

— **شالبيرو ، هارى ل** . الانسان والحضارة والمجتمع / ترجمة عبد الكريم محفوظ . — دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٧٨ . ٦٧٢ ص (٣٣٥)

— **شريف كناعنه** . التغير الاجتماعي والتوافق النفسي عند السكان العرب في اسرائيل . — بيروت : جامعة بيروت ، مكتب الوثائق والابحاث ، ١٩٧٨ . ٢٥٠ ص (٣٣٦)

— **صلاح عبد المتعال** . التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية . — ط ١ . — القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٠ . ٢٨٧ ص (٣٣٧)

— **عبد الله الخريجي** . التغير الاجتماعي والثقافي . — ط ٣ . — جدة : رامتان ، ١٩٨٣ . ٣٩٣ ص (٣٣٨)

— **محمد الجوهري وآخرون** . التغير الاجتماعي . — ط ٢ . — القاهرة : [دار المعارف] ، ١٩٨١ . (٣٣٩)

— **محمد الزواوي** . الوجه الآخر : اجتماعات ، سياسات ١٩٦٦ — ١٩٧٢ / تقديم على فهمي خشيم . — طرابلس (ليبيا) : الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٩ . ٣٣٣ ص (٣٤٠)

— **محمد عاطف غيث** . التغير الاجتماعي والتخطيط . — ط ٢ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٣٤١)

— **محمد محمد حسين** . أزمة العصر . — جدة : دار عكاظ للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ . (٣٤٢)

— **هاجين ، افيرت ا** . حول نظرية التغير الاجتماعي / ترجمة عبد المغني سعيد . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ١٦٧ ص (٣٤٣)

التفاعل الاجتماعي

— **محيي الدين حسين** . مشكلات التفاعل الاجتماعي . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٣٤٤)

— **منيرة احمد حلمي** . التفاعل الاجتماعي . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٢٣٠ ص (٣٤٥)

التليفزيون

(انظر ايضا : الاتصال الجماهيرى — الاذاعة)

— **عبد الحميد عيسوى** . الآثار النفسية والاجتماعية للتليفزيون العربى . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٢١٤ ص
(٣٤٦)

تنظيم الأسرة

— **براون ، لسترو** . من أجل الانسان : استراتيجية لتثبيت عدد سكان العالم / ترجمة سمير حسنين ؛ مراجعة محمود محمد سليمه . — القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩ . ٢٦١ ص (٣٤٧)

— **فيصل أبو الفضل شبيب** . حول تحديد النسل / تقديم محمد الغزالى . — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٧٨ . ٣٨ ص (٣٤٨)

— **محمد السـيد جميل** . فسيولوجية الانجاب والتكاثر البشرى . — القاهرة : جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٧٩ . ٥٣ ص
(٣٤٩)

— **مرزوق عبد الرحيم عارف** . اثر المستوى الاقتصادى والتعليمى على اتجاه الريفيين نحو تنظيم النسل . — القاهرة : المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٧٩ . ١٣ ص
(٣٥٠)

— **مصر . الجمعية العـامة لتنظيم الأسرة** . تدريب العاملين والمتطوعين فى مجال تنظيم الأسرة . بحث ميدانى لتقييم الخطط والبرامج . القـاهرة : الجمعية العامة لتنظيم الأسرة ، قسـم البحوث الاجتماعية ، ١٩٧٨ . ٣٥٢ ص (٣٥١)

— ——— . **المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان** . السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة . — القاهرة : المجلس ، ١٩٧٩ . ٣٥ ص (٣٥٢)

— **مصر الهيئة العامة للاستعلامات** • دليل التدريب للعاملين بمراكز تنظيم الأسرة • — القاهرة : الهيئة ، ١٩٧٩ • ٩٥ ص (٣٥٣)

التنمية الاجتماعية

— **اسماعيل عبد البارى** • أبعاد التنمية • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • (٣٥٤)

— **الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع** • استراتيجية التنمية فى مصر : أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ٢٤ — ٢٦ مارس ١٩٧٧ ، اعداد اسماعيل صبرى عبد الله ، ابراهيم العيسوى ، جوده عبد الخالق • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٥٧٦ ص (٣٥٥)

— **حامد عبد الحسين السالم** • التنمية الاجتماعية وصلتها بالتغير الاجتماعى مع دراسة ميدانية فى مدينة بغداد • — القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ • ٢٢٢ ص (٣٥٦)

— **حسن صعب** • المقارنة المستقبلية للانماء العربى • — بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٩ • ٢٩١ ص (٣٥٧)

— **رقية محمد بركات** • مجتمع عمال التراحيل : دراسة تقييمية لمشروعات التنمية الاجتماعية • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ • (٣٥٨)

— **سهير لطفى** • التنمية الاجتماعية وجرائم المال العام ١٩٥٢ — ١٩٧١ • — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ • ٥٢٤ ص (٣٥٩)

— **سيد عبد العزيز دحية** • امكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية فى الدول النامية مع اشارة خاصة للوضع فى ج•م•ع • — القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٠ • ٦١ ص (٣٦٠)

— **السيد محمد الحسينى** • التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية • —

ط ١ . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٣٨١ ص
(٣٦١)

ــ ــــــ وآخرون . دراسات فى التنمية الاجتماعية . ــ ط ٤ . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٤٩٣ ص (٣٦٢)

ــ **عبد الله الخريجى** . بعض تجارب التنمية فى الوطن العربى : دراسة لعمليات التهجير والتوطن . ــ ط ١ . ــ جدة : دار الشروق ، ١٩٨٠ . ٣٣٤ ص (٣٦٣)

ــ **عبد الباسط محمد حسن** . التنمية الاجتماعية . ــ ط ٤ . ــ القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٢ . ٤٠٠ ص (٣٦٤)

ــ **عبد العاطى محمد احمد** . قضايا التنمية فى الكويت . ــ القاهرة : الأهرام ، ١٩٧٨ . ١٤١ ص (٣٦٥)

ــ **عبد الهادى الجوهرى ، فاروق محمد العادلى ، احمد رأفت عبد الجواد** . دراسات فى التنمية الاجتماعية . ــ اسيوط : مكتبة الطليعة ، ١٩٧٨ . ٢٣٥ ص (٣٦٦)

ــ **على لطفى** . دراسات فى تنمية المجتمع . ــ القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨١ . ٣٨٨ ص (٣٦٧)

ــ **محمد دويدار** . استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد . ــ القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨ . ١١٢ ، ١٦ ص (٣٦٨)

ــ ــــــ . الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير . ــ ط ١ . ــ القاهرة : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨ . (٣٦٩)

ــ **محمد عبد الحميد بسيونى** . غزو الصحراء . ــ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ١٩٩ ص (٣٧٠)

ــ **محمود عبد الفضيل** . الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة . ــ ط ١ . ــ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ . ٢٤٥ ص (٣٧١)

ـ **منصور حسين ، كرم حبيب** . التنمية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق . ـ القاهرة : مكتبة الوعى العربى ، ١٩٧٨ . ٢٣٠ ص
(٣٧٢)

ـ **نزيه نصيف الأيوبى** . استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث . القاهرة : الأهرام ، ١٩٧٨ . ١١٢ ص (٣٧٣)

التنمية الريفية

ـ **احمد زكى الامام** . التنمية الريفية . ـ القاهرة : مطابع سجل العرب ، ١٩٨٠ . ٣٢ ص (٣٧٤)

ـ **اسماعيل عبد البارى** . الادارة المحلية . ـ ط ١ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٣٧٥)

ـ ــــــ . الحكم المحلى والتنمية الريفية . ـ ط ١ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٣٧٦)

ـ ــــــ . دور المرأة فى التنمية الريفية . ـ ط ١ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٣٧٧)

ـ ــــــ . المرأة والتنمية فى مصر . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ١٩٤ ص (٣٧٨)

ـ **التنمية الشعبية ، امل وضرورة** . ـ القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨١ . ١١٩ ص (٣٧٩)

ـ **جلال مدبولى** . المجتمعات الريفية المستحدثة : تخطيطها وتنميتها . ـ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ . ٣٢٣ ص
(٣٨٠)

التوطن

ـ **محمد عبد الرؤوف سليم** . تجربة التوطين كوسيلة لحل مشكلة اليهود الروس . ـ القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ . (٣٨١)

توطين البدو

انظر : البدو والبداوة

الثقافة

— **ابراهيم خليل العجلونى** • نظرات فى الواقع الثقافى الأردنى • — عمان : دار البيرق ، ١٩٧٩ • ٩٠ ص (٣٨٢)

— **ابراهيم زكى خورشيد** • ثقافة وكتاب • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ ١٣٠ ص (٣٨٣)

— **الفريد فرج** • تأملات فى الثقافة • — بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ • ٨١ ص (٣٨٤)

— **الياس فرح** • فى الثقافة والحضارة • — بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٩ • ٢٦٤ ص (٣٨٥)

— **زكى نجيب محمود** • تجديد الفكر العربى • — ط ٤ • — القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٨ • ٣٨٦ ص (٣٨٦)

— **الطاهر لبيب** • سوسيولوجية الثقافة • — القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ • ٩٩ ص (٣٨٧)

— **طيب تيزينى** • حول مشكلات الثورة والثقافة فى العالم الثالث : الوطن العربى نموذجا • — ط ٣ • — دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ • ٤٢٩ ص (٣٨٨)

— **عبد الله العروى** • أزمة المثقفين العرب • — بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ • (٣٨٩)

— **علياء شكرى** • بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى : دراسة ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة العربية السعودية • — القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٩ • ٤٨٨ ص (٣٩٠)

— **غارودى ، روجيه** • حوار الحضارات • — بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٧٨ • ٣٠٤ ص (٣٩١)

— **غالى شكرى** . النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث . — ط ٢ . — بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ . ٣٦٨ ص
(٣٩٢)

— **فاروق ابو زيد** . عصر التنوير العربى . — بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ . ١٩٢ ص (٣٩٣)

— **ليبيا . امانة الاعلام والثقافة** . قسمات وملامح التنمية الثقافية فى الجماهير . — طرابلس : الأمانة ، ١٩٧٨ . ١٢٨ ص
(٣٩٤)

— **محمد جابر الأنصارى** . تراث قطر وثقافتها المعاصرة . — الدوحة : ادارة الثقافة والفنون ، ١٩٨٠ . ١٥١ ص (٣٩٥)

— **المغرب . الاتحاد الوطنى لطلبة المغرب** . تقرير حول الثقافة . — الرباط : الاتحاد ، ١٩٨٠ . ٢٣ ص (٣٩٦)

— **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة الثقافة** . الأوضاع الثقافية فى الوطن العربي حتي عام ١٩٧٧ . — القاهرة : المطبعة العربية الحديثة ، ١٩٧٨ . ١٤٣ ص (٣٩٧)

— **نور الدين آل على** . جوانب من الصلات الثقافية بين ايران ومصر . — القاهرة : المركز الثقافى الايرانى ، ١٩٧٨ . ٣٠٠ ص (٣٩٨)

— **الهادى عفيفى** . التربية والتغير الثقافى . — ط ٥ . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ . ٣٨٣ ص (٣٩٩)

— **هادى نعمان الهيتى** . الاتصال والتغير الثقافى . — بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ . ١٢٤ ص (٤٠٠)

— **يوسف الحورانى** . الانسان والحضارة . — بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٧٨ . (٤٠١)

— **يوسف سليم شويحات العزيزات** . دروب العرب فى ثقافة العالم وحضارته . — عمان : المؤلف ، ١٩٧٨ . ٢٠٨ ص (٤٠٢)

ثقافة الأطفال

ــ **جمال ابو ريه** . ثقافة الطفل العربى . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ . ٦٣ ص (٤٠٣)

ــ **محمد سعيد فرح** . الطفولة والثقافة والمجتمع . ــ ط ١ . الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠ . (٤٠٤)

الثقافة العمالية

ــ **جمال البنا** . بحوث فى الثقافة العمالية . ــ القاهرة : مطبعة حسان ، ١٩٧٨ . ٤٤٦ ص (٤٠٥)

الجريمة والمجرمون

ــ **جلال ثروت** . الظاهرة الاجرامية . ــ الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٩ . (٤٠٦)

ــ **حسنى نصار** . علم الاجرام . ــ الاسكندرية : المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ . ١٧٥ ص (٤٠٧)

ــ **حسنين ابراهيم صالح عبيد** . الجريمة الدولية : دراسة تحليلية تطبيقية . ــ القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ . (٤٠٨)

ــ **رمسيس بهنام** . الاجرام والعقاب : علم الجريمة وعلم الوقاية والتقويم . ــ الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٨ . ٣٤٣ ص (٤٠٩)

ــ **عبد الحميد ابراهيم خربيط** . دراسة حول الجريمة وتطورها . ــ الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٧٩ . ١١٢ ص (٤١٠)

ــ **عبد الرحمن عيسوى** . سيكلوجية الجنوح . ــ الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨١ ٣٠٣ ص (٤١١)

ــ **عبد الرؤوف مهدى** . الجريمة والعقاب : دراسة فى علم الاجرام وعلم العقاب . ــ القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٧٨ . ١٤٤ ص (٤١٢)

— ـــــــــــ . علم الاجرام وعلم العقاب . — القاهرة . — مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ١٩٧٩ . (٤١٣)

— **عبد الوهاب حومد** . الاجرام الدولي . — الكويت : مكتبة ذات السلاسل ، ١٩٧٩ . ٣٦٩ ص (٤١٤)

— **فخر الدين خالد عبده** . العلاقات العامة والشرطة في مجال مكافحة الجريمة . — القاهرة : دار الشعب، ١٩٧٨ . ١٥١ ص —(٤١٥)

— **فرحان أحمد سعيد . محمد عزيز سليم** . فن التسجيل الجنائي ودوره في كشف الجريمة . — بغداد : دار الحرية ، ١٩٧٨ . ١٤٩ ص (٤١٦)

— **مأمون محمد سلامة** . أصول علم الاجرام والعقاب . — القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٨ . ٣٥٤ ص (٤١٧)

— **محمد ابراهيم زيد** . مقدمة في علم الاجرام والسلوك الاجتماعي . — القاهرة : مطبعة دار نشر الثقافة ، ١٩٧٨ . (٤١٨)

— **محمد شلال حبيب** . الخطورة الاجرامية : دراسة مقارنة . — بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٩ . ٢١٠ ص (٤١٩)

— **محمد الفاضل** . الجرائم الواقعة على أمن الدولة . — دمشق : جامعة دمشق ، ١٩٧٨ . ٨٠٠ ص (٤٢٠)

— **ممدوح توفيق** . الاجرام السياسي . — القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٨ . ١٨٧ ص (٤٢١)

الجماعات

— **عدلي سليمان** . العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق . — الجيزة : مطبعة المركز النموذجي ، ١٩٨٠ . ١٤٦ ص (٤٢٢)

— **غريب محمد سيد أحمد** . المدخل الى الجماعات الاجتماعية . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٤٢٣)

الحكاية الشعبية

— **احمد السقاف** • حكايات من الوطن العربى • — الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٨٠ • ٢٠٨ ص (٤٢٤)

— **بيان الصفدى** • حكايات عربية • — بغداد : وزارة الثقافة ، ١٩٧٩ • ٢٦ ص (٤٢٥)

— **حبيب مدثر** • نوادر نصر الدين حجا • — الخرطوم : دار الطابع العربى ، ١٩٧٩ • (٤٢٦)

— **عبد العزيز العروى** • حكايات العروى • — تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٩ • ٦ ، ٢١ ص (٤٢٧)

— **محمد فهمى عبد اللطيف** • الحدوتة والحكاية فى التراث القصصى الشعبى • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ • ٦١ ص (٤٢٨)

— **ناظم سعد الدين** • الحكاية الشعبية العراقية : دراسة ونصوص : — بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٩ • ١٦٧ ص (٤٢٩)

الخدمة الاجتماعية

— **سامية محمد فهمى • محروس محمد خليفة • ملاك الرشيدى** • اتجاهات معاصرة فى خدمة المجتمع • — الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٣ • ٢٢١ ص (٤٣٠)

— **عبد الله غلوم** • الخدمة الاجتماعية العمالية فى الكويت • — الكويت : مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ • ٣٥٨ ص (٤٣١)

— **عبد الفتاح عثمان وآخرون** • مقدمة فى الخدمة الاجتماعية • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ • ٣٥٩ ص (٤٣٢)

— **الفاروق زكى يونس** • الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعى • — ط ٢ • — القاهرة : عالم الكتب ، ١٨٧٨ • ٥٣٨ ص (٤٣٣)

— **محمد سلامة محمد غبارى** • الخدمة الاجتماعية المدرسية • — جده : شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨٢ • ٢٣٣ ص (٤٣٤)

خدمة الأطفال

انظر : الأطفال

خدمة الجماعة

— **ابراهيم بيومى مرعى • محمد حسين البغدادلى** • الجماعات فى الخدمة الاجتماعية • — الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، [١٩٨٠] • ٢٨٠ ص (٤٣٥)

— **أحمد كمال احمد** • منهاج الخدمة الاجتماعية فى خدمة الجماعة • — القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٧٩ • ٤١٤ ص (٤٣٦)

خدمة الشباب

انظر : الشباب

خدمة الفرد

— **أحمد كمال احمد** • منهاج الخدمة الاجتماعية فى خدمة الفرد • — القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٧٩ • ٤٧٨ ص (٤٣٧)

— **عبد العزيز فهمى ابراهيم النوحى** • نظريات خدمة الفرد ، ج ١ • — القاهرة : د • ن ، ١٩٨٢ • ١٥١ ص (٤٣٨)

— **عبد الفتاح عثمان** • خدمة الفرد فى المجتمع النامى • — ط ٢ • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ • ٣٨٢ ص (٤٣٩)

— ـــــــ • المدارس المعاصرة فى خدمة الفرد : نحو نظرية جديدة للمجتمع العربى • — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ • ١٨١ ص (٤٤٠)

الرأى العام

— **مختار التهامى** • الرأى العام والحرب النفسية • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ • ٢ ج (٤٤١)

— **سعيد سراج** • الرأى العام : مقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٢٩٨ ص (٤٤٢)

الرقص الشعبى

— **ابراهيم شكرى** • الرقصات الشعبية الكويتية • — الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٧٩ • ١٩٢ ص (٤٤٣)

الريف

— **حسن الخولى** • الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث : مدخل ثقافى اجتماعى • — ط ١ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ • (٤٤٤)

— **عبد الباسط عبد المعطى** • توزيع الفقر فى القرية المصرية • — القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩ • ١٢٠ ص (٤٤٥)

— **كمال المنوفى** • الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية • — القاهرة : دار ابن خلدون ، ١٩٨٠ ٣١١ ص (٤٤٦)

— ———— • الثقافة السياسية المتغيرة فى القرية • — القاهرة : الأهرام ، ١٩٧٩ • ٩٦ ص (٤٤٧)

— ———— • الفلاح المصرى ومبدأ المساواة / تقديم بطرس بطرس غالى • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، [١٩٧٨] • ١١٠ ص (٤٤٨)

— **لطيف نصيف جاسم الدليمى** • العنصر البشرى والفعالية الانتاجية فى الريف • — بغداد : مطبعة الزمان ، ١٩٧٨ • ٣٧ ص (٤٤٩)

— **محمد عبد الهادى دكلة** • المجتمع الريفى • — بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٩ • ٢٦٠ ص (٤٥٠)

ـــ **محمود عبد الفضيل** • التحولات الاقتصـــادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ ـــ ١٩٧٠ : دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر • ـــ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٢٥٠ ص (٤٥١)

ـــ **محمود عوده** • الفلاحون والدولة : دراسة فى أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية • ـــ القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ • ٢٤٥ ص (٤٥٢)

الريف ـــ ببليوجرافيات

ـــ **أبو الفتوح حامد عوده** • قائمة ببليوجرافية بالكتب التى تتناول المجتمع العربى الريفى فى كافة النواحى • ـــ القاهرة : المركز التجريبى للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٧٩ • ٣٢ ص (٤٥٣)

الزواج

ـــ **ابراهيم المصرى** • دروس فى الحب والزواج • ـــ القاهـــرة : مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٨٠ • ١٤٢ ص (٤٥٤)

ـــ **اقبال ابراهيم مخلوف** • الخدمة الاجتماعية والرعاية الصحية والطبية • ـــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ • (٤٥٥)

ـــ **ديفلد ، فان** • الزواج المثالى / اعداد محمد على أحمد • ـــ القاهرة : المكتبة الشعبية ، ١٩٧٨ • ٢٦٤ ص (٤٥٦)

ـــ ـــــ ، ـــــ • ـــــــــــ / ترجمة محمد فتحى • ـ ط ٩ • ـ القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٧٨ • ٤٣٨ ص (٤٥٧)

ـــ **رسل ، برتراند** • الزواج وأخلاقيات الجنس : نظرة علمية / ترجمة نظمى لوقا • ـــ القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٠ • ١٥١ ص (٤٥٨)

— **زكريا ابراهيم** . الزواج والاستقرار النفسى . — ط ٢ . — القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٧٨ . ٢٣١ ص (٤٥٩)

— **سناء الخولى** . الزواج والعلاقات الأسرية . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . ٣٥٦ ص (٤٦٠)

— **عبد الغنى احمد ناجى** . الأمومة والطفولة فى الاسلام . — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ . ٤٦ ص (٤٦١)

— **محمد على احمد** . الحب والجنس . — القاهرة : دار الزينى للطبع والنشر ، ١٩٧٨ . ٧٧ ص (٤٦٢)

السكان

— **أحمد حسين اللقانى . محمد السيد جميل** . تدريس التربية السكانية . — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ . ٢٩٨ ص (٤٦٣)

— **الاسكان ومواجهة مشكلته** . — القاهرة : الأهرام ، ١٩٨٠ . ٩٦ ص (٤٦٤)

— **اميل ، توماس** . البيئة وأثرها على الحياة السكانية / ترجمة زكريا أحمد البرادعى . — القاهرة : مكتبة الوعى العربى ، ١٩٧٨ . ٢٢٧ ص (٤٦٥)

— **حليم ابراهيم جريس . عدلى كامل** . اطار عام للتربية السكانية . — القاهرة : جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٧٨ . ١٠٧ ص (٤٦٦)

— ـــــــ . **محمد السيد جميل** . التربية السكانية فى مصر : مفهومها ، أهدافها ، مجالاتها / مراجعة يوسف خليل . — القاهرة : مكتب التربية البيئية والسكانية بوزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٩ . ٤٥ ص (٤٦٧)

— **دى اغسطينى ، هنريكو** . سكان ليبيا : القسم الخاص بطرابلس الغرب / تعريب وتقديم محمد التليسى . — ط ٢ . — طرابلس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨ . ٦٢٦ ص (٤٦٨)

— **زيدان عبد الباقى** • اسس علم السكان . — القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ . ٣٥٠ ص (٤٦٩)

— **صلاح الدين نامق** • اقتصاديات السكان فى ظل التضخم السكانى . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٢٠٦ ص (٤٧٠)

— **صنوع الأخرس** • علم السكان . — دمشق : وزارة الثقافة والارشـــاد القومى ، ١٩٨٠ . (٤٧١)

— **عايد رسمى سحاب** • الكثافة الاسكانية فى مدينة بغداد : مبدأ وتأثيرات . — بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٨ . ١٩٢ ص (٤٧٢)

— عبد الله **الخريجى** • محمد الجوهرى • مقدمة فى علم السكان ، ج ٢ . — القاهرة : سجل العرب ، ١٩٧٩ . ٣٧٧ ص (٤٧٣)

— عبد الحسين **زينى** • الاحصاء السكانى . — بغداد : وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، ١٩٨٠ . ٤٠٠ ص (٤٧٤)

— **عبد الحميد لطفى** • **حسن الساعاتى** • دراسات فى علم السكان . — ط ٧ . — القاهـــرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . ٢٤٢ ص (٤٧٥)

— **عبد الرؤوف الجرداوى** • الاســـكان فى الكويت . — الكويت : شركة كاظمة ، ١٩٧٨ . ٢٦٧ ص (٤٧٦)

— **عيسى جمعة ابراهيم** • الدليل الرقمى للسكان والاحصاءات الحيوية . — عمان : الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٧٩ . ٩٨ ص (٤٧٧)

— **محمد زكريا عبد المقصود** • دراسة فى علم السكان . — القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨١ . ٢٩٩ ص (٤٧٨)

— **محمد السيد جميل** • أنماط من طرق التدريس فى التربية الســكانية / مراجعة حليم جريس . — القـــاهرة : جهـــاز تنظيم الأسرة والسكان . وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٠ . ٨٦ ص (٤٧٩)

— **محمد الســيد غلاب** • **محمد صبحى عبد الحكيم** • السكان ديموجرافيا

وجغرافيا . ـ ط ٤ . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٦٥٢ ص (٤٨٠)

ـ **محمد عبد الرحمن الشرنوبى** . جغرافية السكان . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٤٠٦ ص (٤٨١)

ـ **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** . التحضر فى الوطن العربى ، جـ ١ : الأقطار الآسيوية / اشراف محمد صبحى عبد الحكيم . ـ القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨ . ٨٢٩ ص (٤٨٢)

ـ ــــــــ . ــــــــ ، جـ ٢ : الأقطار الافريقية . ـ القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٠ . ٦٧٥ ص (٤٨٣)

ـ **نبيه محمد حموده** . المشكلة السكانية : البيروقراطية فى الجهاز الادارى . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ . ١٦ ص (٤٨٤)

ـ **نجيب معب** . القرى الدرزية فى اسرائيل والجولان . ـ أبو سنان (عكا) المؤلف ، ١٩٧٨ . (٤٨٥)

ـ **نضال رشيد صبرى** . مشكلة السكان فى الضفة الغربية . ـ بيروت : جامعة بيرزيت . مكتب الوثائق والأبحاث ، ١٩٧٨ . ٦٩ ص (٤٨٦)

ـ **يسرى عبد الرزاق الجوهرى** . مبادىء جغرافية السكان . ـ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ . ٤٦٣ ص (٤٨٧)

السكان ـ ببليوجرافيات

ـ **اسحاق قطب** . دليل المؤلفات والبحوث فى الدراسات السكانية . ـ الكويت : مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ . ٢١٥ ص (٤٨٨)

السكان ــ معاجم مصطلحات

ــ **اسحاق قطب** . دليل المصطلحات السكانية . ــ الكويت : مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ . (٤٨٩)

الشـــباب

ــ **امين سلامة** . مشاكل الشباب المصرى : ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ . ١٤٣ ص (٤٩٠)

ــ **انور الجندى** . فى مواجهة الفراغ الفكرى والنفسى فى الشــباب . ــ القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ . ٢٣ ص (٤٩١)

ــ **جامعة الموصل . اللجنة الاعلامية للمهرجان** . دليل مهرجان الشـــباب الفنى الأول لجامعات القطر . ــ الموصل : مؤسســـة دار الكتب ، ١٩٧٨ . ٣٩ ص (٤٩٢)

ــ **دوبرتس ، دورثى** . العمل مع جماعات الشباب / ترجمة عائشـــة الهادى ؛ مراجعة وتقديم سيد عبد الحميد مرسى . ــ ط ٢ . ــ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ . ٨٦ ص (٤٩٣)

ــ **زهور اسماعيل ابراهيم** . الاتجاهات الوالدية فى معاملة الفتاة العراقية المراهقة . ــ القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ . ٢٧٤ ص (٤٩٤)

ــ **سيد عويس** . القدوة فى محيط النشىء والشباب : دراســـة علمية تربوية . ــ ط ٢ . ــ القاهرة : دار الفكر المصرى ، ١٩٧٩ . ٢٤٤ ص (٤٩٥)

ــ **عبد الرحمن بدوى** . هموم الشباب . ــ الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٨ . ١٨٢ ص (٤٩٦)

ــ **عبد الرحمن واصل** . مشكلات الشباب الجنســـية والعاطفية تحت

اضواء الشريعة الاسلامية . ــ جدة : دار الشروق ، ١٩٨١ .
٣٩٥ ص (٤٩٧)

ــ عبد المعز خطاب . تربية الشباب فى القرآن الكريم . ــ القاهرة : دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧٩ . ٦٣ ص (٤٩٨)

ــ العراق . وزارة الشباب . الشباب فى عالم متغير . ــ بغداد : مطبعة جميل ، ١٩٨٠ . ١٣٤ ص (٤٩٩)

ــ عزت حجازى . الشباب العربى والمشكلات التى يواجهها . ــ الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٨ . ٣٠٠ ص
(٥٠٠)

ــ فوزى العبيدى حمود السودانى . دراسة مقارنة بين برامج الشباب فى جامعة بغداد وبرامج رعاية الشباب فى جامعة الاسكندرية . ــ الاسكندرية : د . ن ، ١٩٧٩ . ١٧٢ ص (٥٠١)

ــ محسن خليل . الشباب والقيم والممارسات الجديدة . ــ بغداد : الاتحاد العام لشباب العراق ، ١٩٧٨ . ٣١ ص (٥٠٢)

ــ محمد سلامة غبارى . الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب فى المجتمعات الاسلامية . ــ الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٣ . ٣٤٨ ص (٥٠٣)

ــ محمد عبد الله السمان . الشباب المسلم فكرا ومنهجا . ــ القاهرة : دار الثقافة العربية للطباعة ، ١٩٨٠ . ٣١ ص (٥٠٤)

ــ محمد على محمد . الشباب والمجتمع : دراسة نظرية وميدانية / مراجعة وتقديم محمد عاطف غيث . ــ الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٢٧٥ ص (٥٠٥)

ــ مصر . المجلس الأعلى للشباب والرياضة . بحث الفراغ والشباب الجامعى ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ ، اشراف محمد على محمد . ــ القاهرة : المجلس ، ١٩٨١ . ٣٣١ ، ١٥ ص (٥٠٦)

ـ **منصور حسين** . المثل العليا للشباب . ـ القاهرة : الادارة العامة للتربية الاجتماعية . وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٩ . ٣٩ ص
(٥٠٧)

الشخصية

ـ **الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع : الملتقى الأول للجامعيين التونيسيين والمصريين ، تونس ١٢ ـ ١٧ ابريل ١٩٧٨** . ـ القاهرة : مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٩ . ٢٧٩ ص
(٥٠٨)

ـ **قدرى حفنى** . الشخصية الاسرائيلية : الاشكنازيم . ـ القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ . (٥٠٩)

ـ **محمد سعيد فرج** . الشخصية القومية . ـ ط ١ . ـ الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠ .
(٥١٠)

الشيخوخة

ـ **الجمعية الأمريكية لتعليم الكبار** . التوجيه التربوى لكبار السن / ترجمة محمد عبد المنعم نور ؛ مراجعة وتقديم محمد عماد الدين اسماعيل . ـ ط ٢ . ـ القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ١٩٤ ص
(٥١١)

ـ **فريدة حسن** . رحلة الشيخوخة . ـ القاهر : المركز الثقافى الجامعى ، ١٩٧٩ . ١١٠ ص
(٥١٢)

ـ **مصر . وزارة الصحة . ادارة الثقافة الصحية** . الرعاية الصحية للمسنين . ـ القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٠ . ١٤ ص
(٥١٣)

الضبط الاجتماعى

ـ **سامية محمد جابر** . القانون والضوابط الاجتماعية : مدخل علم الاجتماع

الى فهم التوازن فى المجتمع . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ . ٤٩٠ ص (٥١٤)

— **عبد الله الخريجى** . الضبط الاجتماعى . — ط ٢ . — جدة : رامتان ، ١٩٨٤ . ٦١٤ ص (٥١٥)

الضمان الاجتماعى

— **الأردن . المؤسسة العامة للضمان الاجتماعى** . الضمان الاجتماعى : أهدافه ، الالتزامات ، الحقوق ، المزايا واجراءاته التطبيقية . — عمان : المؤسسة ، ١٩٨٠ . ٥٥ ص (٥١٦)

— **صبحى ابراهيم العبد الله** . اصابة العمل فى تشريع الضمان الاجتماعى العراقى . — بغداد : مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ، ١٩٧٨ . ٧٢ ص (٥١٧)

— **طاهر عبد المجيد العانى** . الضمان الصحى للعمال فى تشريعات الضمان الاجتماعى العراقية . — بغداد : مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ، ١٩٧٨ . ٣٢ ص (٥١٨)

— **عدنان عبود احمد** . من قضايا الضمان الاجتماعى : ضم واضافة الخدمة . — بغداد : مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية ، ١٩٧٨ . ٦٤ ص (٥١٩)

— **كمال قاسم ثروت** . التزامات الادارات وأصحاب العمل فى الضمان الاجتماعى للقطاعين الاشتراكى والخاص . — بغداد : وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، ١٩٧٨ . ٤٠ ص (٥٢٠)

— **ليبيا . امانة الشئون الاجتماعية والضمان الاجتماعى** . الرعاية الاجتماعية للكفيف فى الجماهيرية . — طرابلس : الامانة ، ١٩٧٨ . ٢٦٣ ص (٥٢١)

— **ليبيا . قوانين** . مجموعة التشريعات الاجتماعية . — طرابلس : أمانة الشئون الاجتماعية والضمان الاجتماعى ، ١٩٧٨ . ٤٥٢ ص (٥٢٢)

— ليبيا • الهيئة العامة للضمان الاجتماعي • الضمان الاجتماعي ودوره في بناء الانسان • — طرابلس : الهيئة ، ١٩٧٨ • ٧١ ص
(٥٢٣)

الطبقات الاجتماعية

— بوتومور ، توماس بيرتون • الطبقيات في المجتمع الحديث / ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرون • — ط ٢ • — القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ • ١٥٩ ص (٥٢٤)

— جمال مجدى حسنين • البناء الطبقي في مصر (١٩٥٢ — ١٩٧٠) • — القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ • ١٤٧ ص
(٥٢٥)

— حمود العودى • المثقفون في البلاد العربية : بحث في الفئات والعلاقات الطبقية مع دراسة اجتماعية تطبيقية عن المجتمع اليمنى • — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ • ٣٠١ ص (٥٢٦)

— عبد العظيم رمضان • صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ — ١٩٥٢)• — بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ • ٢٤٠ ص (٥٢٧)

— غريب محمد سيد أحمد • الطبقات الاجتماعية ، حـ ١ : النظرية والقياس • — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ •
(٥٢٨)

الطفل

انظر : الأطفال

العادات والتقاليد

— طالب على الشرقي • النجف الأشرف : عاداتها وتقاليدها : النجف : مطبعة الآداب ، ١٩٧٨ • ٢٩٨ ص (٥٢٩)

ـ **عبد الحليم حفني** . المراثي الشعبية : العديد . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ٢٧٩ ص (٥٣٠)

ـ **محمد بن احمد بن الشيخ حسن** . العادات والتقاليد في دولة الإمارات . ـ ابو ظبى : طبع على نفقة صاحب السمو رئيس الدولة ، ١٩٧٩ . ١٤٠ ص (٥٣١)

ـ **مريم على الخضر** . كتالوج رسم الحنة . ـ الكويت : دار البلاغة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ . ٣٣ ص (٥٣٢)

ـ **يوسف عبد الرحمن الخليفى** . التحفة البهية فى الآداب والعادات القطرية . ـ الدوحة : مطابع المعهد ، ١٩٨٠ . ٢٠٨ ص (٥٣٣)

العمل والعمال

ـ **صلاح عبد المنعم حوطر** . مقياس الاتجاه نحو العمل فى الصحراء . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ١٢٩ ص (٥٣٤)

العقد الاجتماعى

ـ **رسو ، جان جاك** . فى العقد الاجتماعى : أو مبادىء الحق السياسى . ـ تونس : دار المعرفة للنشر ، ١٩٨٠ . ١٢٣ ص (٥٣٥)

العلاقات الاجتماعية

ـ **انزيونى ، ايميه** . ادارة المنظمات الحديثة : العلاقات الاجتماعية فى المنظمات / ترجمة وفيق أشرف حسونة ، مراجعة أبو الفتوح حامد عوده . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ١٨٠ ص (٥٣٦)

ـ **عبد الرحمن عبد الباقى** . العلاقات الانسانية . ـ القاهرة : مكتبة التجارة والتعاون ، ١٩٧٨ . (٥٣٧)

— **غريب محمد سيد احمد** . ديناميات العلاقات الاجتماعية . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٥٣٨)

— **محمد عبد المنعم نور** . العلاقات الانسانية . — القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٨ . ١٧٦ ص (٥٣٩)

— **يوسف مصطفى القاضى . محمد مصطفى زيدان** . السلوك الاجتماعى للفرد . — جده : شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨١ . ٣٠٨ ص (٥٤٠)

العلاقات العامة

— **بلومنتال ، لويس** . اسلوب العمل فى مجلس الادارة واللجان / ترجمة مصطفى حسن على ؛ مراجعة سيد عبد الحميد مرسى . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٩٨ ص (٥٤١)

— **كلينبرج ، أوتو** . البعد الانسانى فى العلاقات الدولية / ترجمة لجنة من المتخصصين ؛ مراجعة طه عبد الرؤوف سعد . — القاهرة : مكتبة الوعى العربى ، ١٩٧٨ . ٢٢٠ ص (٥٤٢)

— **محمد محمد البادى** . البنيان الاجتماعى للعلاقات العامة . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٢٣٨ ص (٥٤٣)

— ــــــ . العلاقات العامة والمسئولية الاجتماعية — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ . ٢٠٠ ص (٥٤٤)

علم النفس الاجتماعى

— **احمد عبد العزيز سلامة . عبد السلام عبد الغفار** . علم النفس الاجتماعى . — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ . ٣٢٠ ص (٥٤٥)

— **زيدان عبد الباقى** . علم النفس الاجتماعى فى المجالات الاعلامية . —
القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٩ . ٤٤٦ ص (٥٤٦)

— **سيفرين ، فرانك ت** . علم النفس الانسانى / ترجمة طلعت منصور ،
عادل عز الدين ، فيولا الببلاوى . — القاهرة : مكتبة الأنجلو
المصرية ، ١٩٧٨ . ٥٥٧ ص (٥٤٧)

— **طلعت حسن عبد الرحيم** . اتجاهات جديدة فى علم النفس الاجتماعى . —
المنصورة : جامعة المنصورة ، ١٩٧٨ . ١٦٠ ص (٥٤٨)

— **طلعت منصور** . البيئة والسلوك . — الكويت : كلية الآداب بجامعة
الكويت ، ١٩٨٢ . ٧٠ ص (٥٤٩)

— **عادل عز الدين الأشول** . علم النفس الاجتماعى : مع الاشارة الى
مساهمات علماء المسلمين . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ،
١٩٧٩ . ٤١٥ ص (٥٥٠)

— **عبد الحليم محمود السيد** . علم النفس الاجتماعى والاعلام ، ١ :
المفاهيم الأساسية . — القاهرة : دار الثقافية للطباعة والنشر ،
١٩٧٩ . ٢٦٨ ص (٥٥١)

— **علم النفس الاجتماعى** / ترجمة نزار عيون . — دمشق : د.ن ،
١٩٧٨ . (٥٥٢)

— **فاطمة المصرى** . أبحاث ومقالات فى الدراسات الاجتماعية والنفسية . —
الاسكندرية : مطابع جريدة السفير ، ١٩٧٨ . ١٦٩ ص
(٥٥٣)

— **فؤاد البهى السيد** . علم النفس الاجتماعى . — ط ٢ . — القاهرة :
دار الفكر العربى ، ١٩٨١ . ٣٥١ ص (٥٥٤)

— **فوزى سالم عفيفى** . السلوك الاجتماعى بين علم النفس والدين . —
القاهرة : دار غريب للطباعة ، ١٩٨٠ . ٢٣٩ ص (٥٥٥)

— **لويس كامل مليكه** . قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى الوطن العربى .
— القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٥٢١ ص
(٥٥٦)

ـ محمد مظهر سعيد . علم النفس الاجتماعى بين الاسلام والعلم الحديث . ـ القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٨١ . ١٤٧ ص (٥٥٧)

ـ محمود السيد ابو النيل . علم النفس الاجتماعى : دراسات مصرية وعالمية . ـ ط ٢ مزيدة ومنقحة . ـ القاهرة : الشركة المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ . ٧٨٧ ص (٥٥٨)

ـ مختار حمزه . اسس علم النفس الاجتماعى . ـ ط ١ . ـ جدة : دار المجمع العلمى ، ١٩٧٩ . ٣٨٠ ص (٥٥٩)

ـ مصطفى سويف . مقدمة لعلم النفس الاجتماعى . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٥٠٣ ص (٥٦٠)

ـ مصطفى فهمى . مجالات علم النفس ، ج ١ : علم النفس الاجتماعى . ـ القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨١ . (٥٦١)

ـ وتنبرج ، رودلف . كيف تساعد الآخرين / ترجمة فوزية محمد بدران ؛ مراجعة سيد عبد الحميد مرسى . ـ ط ٢ . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٨٥ ص (٥٦٢)

الغجر

ـ نبيل صبحى حنا . جماعات الغجر : مع اشارة خاصة للغجر فى مصر والبلاد العربية . ـ ط ١ . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٣٥٧ ص (٥٦٣)

الفنون الشعبية

ـ ابراهيم محمد بعلوشه . بحث حول الفن الشعبى واثره فى التكوين النفسى للطفل . ـ القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ . ٤٥ ص (٥٦٤)

الفولكلور

ـ اثر التراث الشعبى فى الرواية العراقية . ـ ط ١ . ـ بيروت :

المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ ، ٣٢٥ ص

(٥٦٥)

ـــ احمد على مرسى • مقدمة فى الفولكلور / تصدير عبد الحميد يونس • ـــ ط ٢ مزيدة ومنقحة • ـــ القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ • ٢٨٩ ص (٥٦٦)

ـــ توفيق ابو الرب • دراسات فى الفولكلور الأردنى • ـــ عمان : وزارة الثقافة والشباب ، ١٩٨٠ • ٢٠٨ ص (٥٦٧)

ـــ حزب التقدم والاشـــتراكية (المغرب) • اللغات والثقافات الأمازيغية جزء لا يتجزأ من التراث الوطنى المغربى • ـــ الدار البيضاء : المعارف ، ١٩٨٠ • ٣٢ ص (٥٦٨)

ـــ حمود العودى • التراث الشـــعبى وعلاقته بالتنمية فى البـــلاد النامية : دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمنى / تصدير محمد الجوهرى • ـــ القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ • (٥٦٩)

ـــ الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية ، جـ ١ : من دليل العمل الميدانى لجامعى التراث الشعبى / اشراف محمد الجوهرى • ـــ ط١ • ـــ القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٨ • ٤٧٠ ص (٥٧٠)

ـــ طارق عبذ الحكيم • اشهر الفولكلورات الشعبية • ـــ الرياض : الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون ، ١٩٨٠ • ٩٨ ص (٥٧١)

ـــ عبد الحميد يونس • التراث الشعبى • ـــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ • ٥٩ ص (٥٧٢)

ـــ علياء شـــكرى • التراث الشعبى فى المكتبة الأوروبية • ـــ ط ١ • ـــ القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٩ • ٣٩٤ ص (٥٧٣)

ـــ فانسينا ، يان • المأثورات الشفاهية : دراسة فى المنهجية التاريخية / ترجمة ودراسة أحمد على مرسى • ـــ القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ • ٣٨٣ ص (٥٧٤)

— **فائق مصطفى احمد** • أثر التراث الشعبى فى الأدب المسرحى النثرى فى مصر ١٩١٤ — ١٩٥٢ • — العراق : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ • ٥٢٢ ص (٥٧٥)

— **فوزى العنتيل** • بين الفولكلور والثقافة الشـــعبية • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ • ٤٠٦ ص (٥٧٦)

— ———— • الفولكلور ما هو ؟ : دراسات فى التراث الشعبى • — القاهرة : دار النهضة العربية ، [١٩٧٩ ؟] • ٢٢٣ ص (٥٧٧)

— **الفولكلور الأمريكى /** تأليف ٢٥ باحثا من المتخصصين ؛ ترجمة نظمى لوقا • — القاهـــرة : مطبعة دار العالم العربى ، ١٩٨٠ • ٤٥٧ ص (٥٧٨)

— **لطفى الخورى** • فى علم التراث الشعبى • — بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٩ • ١٢٧ ص (٥٧٩)

— **محمد الجوهرى** • علم الفولكلور • — ط ٤ • — القاهرة دار المعارف ، ١٩٨١ • ٢ ج [ج ١ : الأسس النظرية والمنهجية • ج ٢ : دراسة المعتقدات الشعبية • صدر ج ١ فى الطبعات ١ ، ٢ ، ٣ بعنوان : علم الفولكلور : من المدخل الى الفولكلور المصرى]• (٥٨٠)

— **مصطفى احمد عيد** • التراث الشـــعبى وأثره فى التكوين الفنى للطفل • — القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٠ • ٥٨ ص (٥٨١)

— **نبيلة ابراهيم (مترجم)** • الفولكلور فى العهد القديم • — ط ٢ • — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ • ٢ مج • (٥٨٢)

الفولكلور — ببليوجرافيات

— **جلال الحنفى** • معجم اللغة العامية البغدادية : معجم لهجى فولكلورى —

ـ بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ . ٧١٦ ص
(٥٨٣)

ـ **محمد الجوهرى** . مصادر دراسة الفولكلور العربى : قائمة ببليوجرافية مشروحة . ـ ط ٢ . ـ القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٨٣ . ٧١٦ ص
(٥٨٤)

ـ **نمر سرحان** . موسوعة الفولكلور الفلسطينى . ـ عمان : المؤلف ، ١٩٧٨ . ٣ ج
(٥٨٥)

القصص الشعبية

ـ **روزلين ليلى قريش** . القصة الشعبية الجزائرية ذات الأصل العربى . ـ الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٠ . (٥٨٦)

القيـــادة

ـ **سايلس ، ليونارد ر** . القيادة : حقيقة ما يفعله المديرون الأكفاء وكيف يفعلونه ؟ / ترجمة كمال السيد ؛ مراجعة محمد عبد الله . ـ ط ٣ . ـ القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٩ . ٢٩٦ ص (٥٨٧)

ـ **فرانك ، لورانس ك** . نحو قادة عصريين / ترجمة يوسف الشيخ ؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ . ٨٩ ص (٥٨٨)

المجتمع

ـ **اسماعيل على سعد** . المجتمع والسياسة . ـ ط ١ . ـ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ .
(٥٨٩)

ـ **الأمين عوض الله** . الحياة الاجتماعية فى العصر الفاطمى . ـ جدة : دار المجمع العلمى ، ١٩٧٩ . ١٣٢ ص
(٥٩٠)

ـ **برديائف ، نيقولاى** . العزلة والمجتمع / ترجمة فؤاد كامل عبد العزيز ؛

مراجعة علي ادهم . ــ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ١٨١ ص (٥٩١)

ــ **ظافر القاسمي** . الحياة الاجتماعية عند العرب . ــ بيروت : دار النفائس ، ١٩٧٨ . (٥٩٣)

ــ **عبد الحسين بيرم** . فى صحة المجتمع . ــ بغداد : دار الجاحظ للنشر ، ١٩٨٠ . ٩٦ ص (٥٩٤)

ــ **عبد الهادى الجوهرى وآخرون** . مدخل لدراسة المجتمع . ــ القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، ١٩٨٠ . (٥٩٥)

ــ **عزت قرنى** . العدالة والحرية فى فجر النهضة العربية الحديثة . ــ الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٠ . (٥٩٦)

ــ **محمد زكى السلاحى** . سرقة مجتمع فاضل . ــ بغداد : مطبعة عصام ، ١٩٧٩ . ٩٤ ص (٥٩٧)

ــ **محمد على قطان** . دراسة المجتمع فى البادية والريف والحضر . ــ الرياض : دار العلوم ، ١٩٧٩ . ٥٤٢ ص (٥٩٨)

ــ **محمد علـى محمد** . وقت الفراغ فى المجتمع الحديث . ــ ط ١ . ــ الاسكندرية : دار المعرفة ، ١٩٨١ . (٥٩٩)

ــ **نازلى صــالح أحمد** . التربية والمجتمع . ــ القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ٢٠٠ ص (٦٠٠)

ــ **هشام شرابى** . مقدمات لدراسة المجتمع العربى . ــ بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ . ١٥٣ ص (٦٠١)

المجتمع الأردنى

ــ **شبيب صالح ابو جابر** . المجتمع الأردنى : دراسة اجتماعية تربوية . ــ عمان : الجامعة الاردنية ، ١٩٧٩ . ١٠٨ ص (٦٠٢)

المجتمع الاسلامى

— **سيد احمد عثمان** • المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة : دراسة نفسية وتربوية . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ .
٣١١ ص (٦٠٣)

— **عبد الله الخريجي** • نظم المجتمع الاسلامى . — جده : دار الشروق ، ١٩٨٢ . (٦٠٤)

— **محمد الصادق عفيفى** • المجتمع الاسلامى وبناء الأسرة . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ . ٢٦٩ ص (٦٠٥)

— **يوسف ميخائيل اسعد** • القوى الروحية فى المجتمع . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ٢٣٢ ص (٦٠٦)

المجتمع الأمريكى

— **صفاء الأعسر** • اتجاهات عينة من الامريكيين نحو بعض الشعوب الأخرى : بحث ميدانى . — القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٧٢ ص (٦٠٧)

المجتمع الخليجى

— **جامعة البصرة • مركز دراسات الخليج العربى** • الانسان والمجتمع فى الخليج العربى . — بغداد : مطبعة الارشاد ، ١٩٧٩ .
٥٤٨ ص (٦٠٨)

المجتمع العراقى

— **عبد الله فرحان عبد** • العلاقة بين المدينة والمنطقة الزراعية المحيطة بها « قضاء خالص » منطقة الدراسة . — بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٨ . ١٠٦ ص (٦٠٩)

المجتمع الفلسطينى

— **عادل حسين غنيم** • القوى الاجتماعية فى فلسطين فيما بين الحربين

العالميتين . — القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط — جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ . (٦١٠)

المجتمع القطرى

— **جهينه سلطان سيف العيسى** . التحديث فى المجتمع القطرى المعاصر . — الكويت : شركة كاظم ، ١٩٧٩ . ٢٢٢ ص (٦١١)

— **صفاء الأعصر** . دراسات سيكلوجية فى المجتمع القطرى . بحث ميدانى . — القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨ . ٢٦٣ ص (٦١٢)

المجتمع المصرى

— **جمال حمدان** . شخصية مصر : دراسة فى عبقرية المكان . — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ . (٦١٣)

— **حسين رمزى كاظم** . الادارة والمجتمع المصرى . — القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ٢٤٤ ص (٦١٤)

— **سالم عبد العزيز محمود** . دراسات سسيولوجية وانثروبولوجية فى المجتمع المصرى . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ٨ ، ٢٣٨ ص (٦١٥)

— **عاطف فؤاد** . الحرية والفكر السياسى فى مصر . — ط ١ . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٦١٦)

— ———— . الزعامة السياسية فى مصر : عرض تاريخى وتحليل سوسيولوجى . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . (٦١٧)

— **عبد الرحمن فريد ((السكندرى))** . النوبة الجديدة : منطقة التكامل بين مصر والسودان : منطقة أمن غذائى وجذب سكانى حضارى . — الاسكندرية : مكتبة فريد ، ١٩٧٨ . ٩٥ ص (٦١٨)

— **محمد شوقى زكى** . الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى . — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٨٠ . ٢٣٥ ص (٦١٩)

— **محمد عاطف غيث** . دراسات فى المجتمع القروى المصرى . — ط ٢ . — الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٦٢٠)

— **محمد منصور فهمى** . التربية الاجتماعية فى مرحلة السلام . — القاهرة : الادارة العامة للتربية الاجتماعية ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٠ . ٥١ ص (٦٢١)

— **مصر . اكاديمية البحث العلمى** . دور العلم والتكنولوجيا فى التخطيط لمجتمع السلام . — القاهرة : الأكاديمية ، ١٩٧٨ . ٢٠٤ ص (٦٢٢)

المجتمع المغربى

— **محمد بن احمد اسماعو** . المجتمع المغربى . — الرباط : مطبعة الرسالة ، ١٩٨٠ . ٣٣٤ ص (٦٢٣)

المجتمع اليمنى

— **حمود العودى** . المدخل الاجتماعى فى دراسة التاريخ والتراث العربى : دراسة عن المجتمع اليمنى . — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠ . (٦٢٤)

المخـدرات

— **ادوارد غالى الذهبى** . جرائم المخدرات . — القاهرة : مكتبة دار النهضة ، ١٩٧٨ . ٢٦٨ ص (٦٢٥)

— **حسن حافظ** . مشاكل المخدرات والمسكرات ... — بغداد : المديرية العامة للتربية ، ١٩٨٠ . ٤٣ ص (٦٢٦)

— **عادل الدمرداش** . الادمان : مظاهره وعلاجه . — الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢ . ٣١٨ ص (٦٢٧)

المـــرأة

— **اجلال خليفة** . المـرأة المصرية وحرب أكتوبر ١٩٧٣ . — القاهرة : د . ن ، ١٩٨٠ . ١٣ ص (٦٢٨)

- **أمين سلامة** . المرأة فى مرآتى . ـ ب ت [القاهرة] : دار الفكر العربى ، ١٩٨١ . ١١١ ص (٦٢٩)

- **البشير القرى** . المرأة فى المجتمع العربى من خلال « عيون الأخبار » لابن قتيبه / اشراف محمد بن عبد الجليل . ـ تونس : كلية الآداب والعلوم الانسانية ، ١٩٨٠ . ٢٣٠ ص (٦٣٠)

- **بلقيس الحومانى** . انها حياتك يا أختاه . ـ الدوحة : مطابع الخليج ، [١٩٨٠] . ٢٠٢ ص (٦٣١)

- **تشيف ، وليام هـ** . المرأة الأمريكية : أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠ / ترجمة نور الدين الزرارى ؛ مراجعة ابراهيم عبده . ـ القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٧٩ . ١٤٦ ص (٦٣٢)

- **ثلماستيان عفراوى** . المرأة : دورها ومكانتها فى حضارة وادى الرافدين . ـ بغداد : وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ . ٣٥١ ص (٦٣٣)

- **زينب محمد فريد** . تعليم المرأة العربية فى التراث وفى المجتمعات العربية المعاصرة . ـ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠ . ١٢٠ ص (٦٣٤)

- **سلوى الخماش** . المرأة العربية والمجتمع التقليدى المتخلف . ـ بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧٨ . ١١١ ص (٦٣٥)

- **سهيلة زين العابدين حماده** . مسيرة المرأة العربية الى أين ؟ . ـ جدة : الدار السعودية ، ١٩٨٢ . ١٢٦ ص (٦٣٦)

- **سيد صديق عبد الفتاح (جامع)** . روائع من اقوال الفلاسفة والعظماء فى المرأة . ـ القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨١ . ٢٣١ ص (٦٣٧)

- **شريفة فتحى** . الفن والمرأة . ـ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ٨٠ ص (٦٣٨)

- **عباس محمود العقاد** . هذه الشجرة . ـ القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٨٠ . ١٤٤ ص (٦٣٩)

— **العراق** . **الاتحاد العام لنساء العراق** . المراة العراقية . — بغداد : مؤسسة كتمان ، ١٩٧٨ . ١٣ ص (٦٤٠)

— ——— . ——— . مزرعة النساء . — بغداد : مؤسسة كتمان ، ١٩٧٨ . ١٢ ص (٦٤١)

— **عز الدين فراج** . المراة فى حياة مشاهير الرجال . — القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨١ . ١٩١ ص (٦٤٢)

— **عايه عبد الرازق** . مرشد المعلمة للثقافة الخاصة بفئة النساء : مرحلة الأساس . — بغداد : وزارة التربية ، ١٩٧٨ . ٤٣ ص (٦٤٣)

— **قاسم امين** . تحرير المراة . — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠ . ١٨٩ ص (٦٤٤)

— **المالقى ، ابو الحسن على بن محمد المعافرى** . الحدائق الغناء فى أخبار النساء / تحقيق عائدة الطيبى . — تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨ . ٢١٠ ص (٦٤٥)

— **محمد سلامة جبر** . خصائص الأنوثة . — القاهرة : دار البحوث العلمية ، ١٩٨٠ . ١٠٠ ص (٦٤٦)

— **محمد فهمى عبد الوهاب** . الحركة النسائية فى الشرق وصلتها بالاستعمار . — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ . ٥١ ص (٦٤٧)

— **نبيل سليمان** . النسوية فى الكتاب المدرسى . — دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٧٨ . ١٧٢ ص (٦٤٨)

— **هاله البدوى** . المراة العراقية فى الريف والمدينة فى السهل والجبل : شهادات ومشاهد . — بغداد : الاتحاد العام لنساء العراق ، ١٩٨٠ . ٢٢١ ص (٦٤٩)

المراة العاملة

— **امل اديب الصباغ** . ندوة لعرض مؤتمر المراة الدولى فى كوبنهاجن وبحث كيفية تطبيقها فى خطط وبرامج المراة فى الأردن . — عمان : وزارة لتنمية الاجتماعية ، ١٩٨٠ . ٢١ ص (٦٥٠)

ـ **عبد العزيز بن عبد الله بن باز** . خطر مشاركة المرأة للرجل في ميدان عمله / مراجعة أحمد فهمي أحمد . ــ القاهرة : دار النصر للطباعة الاسلامية ، ١٩٨٠ . ١٥ ص (٦٥١)

ـ **العراق . الاتحاد العام لنساء العراق** . دور المرأة العربية في التخطيط القومي للتنمية الاجتماعية : دراسة مقدمة الى الدورة السادسة للجنة المرأة العربية المنعقدة في دمشق من ٢٤ — ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٧ . ــ بغداد : الاتحاد ، ١٩٧٨ . ٩٥ ص (٦٥٢)

ـ **فوزية رمضان ايوب** . التنمية والمرأة في الجمهورية العربية اليمنية : دراسة ميدانية لوضع المرأة وادوارها المتغيرة . ــ القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية (سيواد) ، ١٩٧٩ . ١٩ ص (٦٥٣)

ـ **محمد سلامة آدم** . المرأة المصرية في البيت والعمل . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٦٥٤)

ـ **محمد على البار** . عمل المرأة في الميزان . ــ جدة : الدار السعودية ، ١٩٨١ . ٢٢٦ ص (٦٥٥)

ـ **محمود ابو زيد** . المرأة والعمل اليدوي . ــ القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية (سيواد) ، ١٩٧٩ . ١٩ ص (٦٥٦)

ـ **همام عبد الغني** . الاتحاد العام لنساء العراق : ترجمة لأهداف الثورة في العمل والابداع . ــ بغداد : الاتحاد العام لنساء العراق ، ١٩٨٠ . ٥٣ ص (٦٥٧)

المرأة في الاسلام

ـ **أحمد خيرت** . مركز المرأة في الاسلام . ــ ط ٢ . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ١٢٧ ص (٦٥٨)

ـ **أحمد عبد الهادى** . الأم في القرآن الكريم . ــ القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٨٠ . ٥٦ ص (٦٥٩)

ـ **أنور الجندى** . التحديات في وجه المرأة المسلمة . ــ القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٩ . ٩٢ ، ٤ ص (٦٦٠)

— ــــــــ • حركة المرأة في ميزان الاسلام . — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٨٠ . ٤٠ ص (٦٦١)

— **تقي الموسوي** • نساء العقيدة . — بغداد : مطبعة الحوادث ، ١٩٧٩ . ٨٦ ص (٦٦٢)

— **توفيق على وهبه** • دور المرأة في المجتمع الاسلامي . — الرياض : دار اللواء ، ١٩٧٨ . ١٤٨ ص (٦٦٣)

— **جامعة القاهرة • كلية دار العلوم • الجماعة الاسلامية** . واجبات الأخت المسلمة . — القاهرة : دار مرجان للطباعة ، ١٩٧٨ . ١٦ ص (٦٦٤)

— **سعيد عبد العزيز الجندول** • الجنس الناعم في ظلال الاسلام . — جدة : تهامة ، ١٩٨٢ . ١٤٨ ص (٦٦٥)

— **السيد محمد على نمر** • اعداد المرأة المسلمة . — ط ١ . — القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٨٠ . ١٠١ ص (٦٦٦)

— **عبد الباسط محمد حسن** • مكانة المرأة في التشريع الاسلامي . — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية — كلية الدراسات الانسانية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٨ . ٤٥ ، ٥٩ ص (٦٦٧)

— عبد **الغني عوض الراجحي** • الاسلام أنصف المرأة (أباطيل تدفعها حقائق) . — القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الاسلامية . ١٩٧٨ . ١١٠ ص (٦٦٨)

— عبد **المتعال محمد الجبري** • المرأة في التصوير الاسلامي . — ط ٥ . — القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨١ . ٢٠٧ ص (٦٦٩)

— ــــــــ • المسلمة العصرية عند باحثة البادية . — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٨١ . ١٨٢ ص (٦٧٠)

— **عزة عبد العزيز** • الفتاة المسلمة هي المثالية . — القاهرة : دار مرجان للطباعة ، ١٩٨٠ . ٧٨ ص (٦٧١)

— **على عبد الواحد وافي** • المرأة في الاسلام . — ط ٣ مزيدة ومنقحة . — القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٩ . ١٩٢ ص (٦٧٢)

— **كمال جوده ابو المعاطي** • وظيفة المرأة في نظر الاسلام . — القاهرة : دار الهدى للطباعة ، ١٩٨٠ . ١٩١ ص (٦٧٣)

— **محمد البهى** • الاسلام واتجاه المرأة المعاصرة • — القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٨١ • ٧١ ص (٦٧٤)

— **محمد بن عبد الله بن سليمان عرفه** • حقوق المرأة فى الاسلام • — القاهرة : مطبعة المدنى ، ١٩٧٨ • ٢٨٦ ص (٦٧٥)

— **محمد عبد الحميد ابو زيد** • مكانة المرأة فى الإسلام • — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ • ٢٨٧ ص (٦٧٦)

— **محمد عطيه الابراشى** • مكانة المرأة فى الاسلام • — القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٠ • ١٦٩ ص (٦٧٧)

— **محمد عطيه خميس** • المرأة والحقوق السياسية والأعمال العامة : رأى الهيئات والجمعيات الاسلامية فى مصر • — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٧٨ • ١٤٠ ص (٦٧٨)

— **محمد عمارة** • الاسلام والمرأة فى رأى الامام محمد عبده • — القاهرة : دار الهلال ، ١٩٧٩ • ١٦١ ص (٦٧٩)

— **محمد متولى الشعراوى** • المرأة كما أرادها الله • — القاهرة : مكتبة القرآن ، ١٩٨٠ • ٦١ ص (٦٨٠)

— ———— • الاسلام والمرأة : عقيدة ومنهج / اعداد وتقديم السيد الجميلى • — ط ١ • — القــاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ، ١٩٨٠ • ٣٢ ص (٦٨١)

— **محمد ناصر الدين الألبانى** • حجاب المرأة المسلمة فى الكتاب والسنة • — ط ٥ • — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٧٨ • ١٢٢ ص (٦٨٢)

— **محمود محمد الجوهرى** • الأخت المسلمة اساس المجتمع الفاضل • — القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٧٨ • ١٤٠ ص (٦٨٣)

— **مديحة خميس** • المرأة والشرائع السماوية • — القاهرة : مكتبــة الزهراء ، ١٩٧٨ • ٩٣ ص (٦٨٤)

— **موسى شاهين لاشــين** • دور المرأة فى الحياة كما يصــوره القرآن والسنة • — القاهرة : مركز دراسات المرأة والتنمية ، كلية الدراسات الانسانية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٩ • ٤٦ ص (٦٨٥)

ــ **حامد الشافعي دياب** . المرأة في الدوريات العربية : قائمة ببليوجرافية مختارة . ــ القاهرة : المركز التجريبي للتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٨١ . ٤٤ ص (٦٨٦)

ــ **العراق . الاتحاد العام لنساء العراق** . ببليوجرافية موضوعية عن المرأة العراقية / اعداد سهيلة عبد الحسين ملك . ــ العراق : المكتبة الوثائقية ، ١٩٧٨ . ١١٨ ص (٦٨٧)

ــــــــــــ . دليل المعرض الدولي للقلم في خدمة قضية المرأة . ــ العراق : المكتبة الوثائقية ، ١٩٧٨ . ١٠٢ ص ، ١٢ بالانجليزية (٦٨٨)

المعتقدات الشعبية

ــ **أنيس منصور** . لعنة الفراعنة وشيء من العقل . ــ ط ٢ . ــ القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٨ . ١٣٥ ص (٦٨٩)

ــ **رشدى عبد العظيم عيسى** . الرؤى والأحلام : رحلات ايمانية في ملكوت الله الفسيح : دراسة علمية تحليلية . ــ القاهرة : المؤلف ، ١٩٧٩ . ١١٢ ص (٦٩٠)

ــ **سيد عويس** . رسائل الى الامام الشافعي : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعي : دراسة سوسيولوجية . ــ ط ٢ . ــ القاهرة : دار الشايع للنشر ، ١٩٧٨ . ٢٨٧ ص (٦٩١)

المعوقون

ــ **اسماعيل شرف** . تأهيل المعوقين . ــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢ . (٦٩٢)

ــ **خليل ابراهيم حسن** . دراسة عن استعمال الاختبارات النفسية لاستخدامها في تصنيف المعوقين في معاهد التأهيل المهني المختلفة . ــ بغداد : جامعة بغداد ، ١٩٧٩ . ٨٥ ص (٦٩٣)

ــ **عبد الفتاح عثمان** . الرعاية الاجتماعية والنفسية للمعوقين . ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ١٩٤ ص (٦٩٤)

— **لطفى بركات احمد** • تربية المعوقين فى الوطن العربى • — الرياض :
دار المريخ للنشر ، ١٩٨١ • ١٩٠ ص (٦٩٥)

— **محمود حسن طه** • رسالة التربية الاجتماعية فى رعاية المعوقين • —
القاهرة : الادارة العامة للتربية الاجتماعية ، وزارة التربية
والتعليم ، ١٩٧٩ • ٤٦ (٦٩٦)

المعوقون — ببليوجرافيات

— **ابو الفتوح حامد عوده** • قائمة ببليوجرافية بالكتب التى تتناول موضوع
المعوقين من كافة النواحى • القاهرة : المركز التجريبى للتدريب
على تقويم المشروعات الاجتماعية ، ١٩٧٩ • ١٥ ، ٧ ص
(٦٩٧) مدليا

المواد الاجتماعية — طرق تدريس

— **احمد حسين اللقانى • برنس احمد رضوان** • تدريس المواد الاجتماعية •
— ط ٣ • — القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٩ • ٢٣٤ ص
(٦٩٨)

— **ماكلندون ، جوناثون س** • تدريس المواد الاجتماعية / ترجمة يوسف
خليل ؛ مراجعة محمد سليمان شعلان ؛ اشراف وتقديم محمد
على حافظ • — ط ٢ • — القاهرة : الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، ١٩٧٨ • ٧٣ ، ٦ ص (٦٩٩)

— **يوسف مصطفى القاضى** • العلوم الاجتماعية وتدريسها • — جدة :
شركة مكتبات عكاظ ، ١٩٨١ • (٧٠٠)

المؤسسات الاجتماعية

— **الأردن • الاتحاد العام للجمعيات الخيرية** • دليل الجمعيات الخيرية
فى الضفتين الشرقية والغربية • — عمان : الاتحاد ، ١٩٨٠ •
٣٥٨ ص (٧٠١)

— **تونس • الكشافة التونسية** • القانون الأساسى والنظام الداخلى
للكشافة التونسية • — تونس : مطبعة الاتحاد العام التونسى
للشغل ، ١٩٧٨ • ٣٢ ص (٧٠٢)

ــ ـــــــــ ، ـــــ ـــ ، المؤتمر القومى الحادى عشر ، بئر الباى ، ١ ــ ٤ ابريل ١٩٧٨ . ــ تونس : مطبعة الاتحاد العام للشغل ، ١٩٧٨ . ٤٢ ص (٧٠٣)

ــ **زكريا بن مصطفى** . دور الكشافة فى المحافظة على البيئة والثروات الطبيعية . ــ تونس : مطبعة الاتحاد العام للشغل ، ١٩٧٨ . ــ ٣٠ ص (٧٠٤)

ــ **مصر . الاتحاد الاقليمى للجمعيات** . دليل الهيئات والمؤسسات الاجتماعية بمحافظة الجيزة . ــ [القاهرة] : الاتحاد ، ١٩٨١ . ٣١٨ ص (٧٠٥)

ــ **مصر . جمعية السلام القبطية الخيرية** . التقرير المفصل لثمرة جهود خمسون عاما فى خدمة الانسانية ١٩٢٨ ــ ١٩٧٨ . ــ القاهرة : الجمعية ، ١٩٧٨ . ٤٦ ص (٧٠٦)

النقد الاجتماعى

ــ **احمد ابراهيم الهوارى** . نقد المجتمع فى حديث عيسى بن هشام للمويلحى . ــ ط ١ . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . ٢٨٨ ص (٧٠٧)

ــ **ريمون رويه** . نقد المجتمع المعاصر . ــ بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٧٨ . ١٢٨ ص (٧٠٨)

ــ **معن خليل عمر** . نقد الفكر الاجتماعى المعاصر : دراسة تحليلية ونقدية . ــ ط ١ . ــ بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٨٢ . ٣٩٣ ص (٧٠٩)

النظرية الاجتماعية

ــ **ركس ، جون** . مشكلات اساسية فى النظرية الاجتماعية / ترجمة محمد الجوهرى ، سعيد فرح ، محمد على محمد . ــ ط ٢ . ــ الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ . (٧١٠)

ــ **زينب رضوان** . النظرية الاجتماعية فى الفكر الاسلامى : اصولها وبناؤها من القرآن والسنة . ــ ط ١ . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . ٢٩٠ ص (٧١١)

- **سامية مصطفى الخشاب** . النظرية الاجتماعية والأسرة . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٧١٢)
- **السيد محمد الحسيني** . نحو نظرية اجتماعية نقدية . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . (٧١٣)
- ــــــــــ . النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم . ــ ط ٣ . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ . (٧١٤)
- **عبد الفتاح عثمان** . النظرية الاجتماعية بين العلم والفلسفة . ــ القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩ . ١٠٤ ص (٧١٥)
- **على ليله** . النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع . ــ ط ٢ . ــ القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢ . ٤ ، ٦٨٦ ص (٧١٦)
- **ماركوز ، هربرت** . العقل والثورة : هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية / ترجمة فؤاد زكريا . ــ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ . ٤٠٤ ص (٧١٧)
- **محمد الجوهرى** . **عبد الله الخريجى** . رواد النظرية الاجتماعية . ــ جدة : دار الشرق ، ١٩٨٢ . (٧١٨)
- **محمد فؤاد حجازى** . النظريات الاجتماعية . ــ ط ١ . ــ القاهرة : مكتبة وهبه ، ١٩٨٠ . ٢٧٩ ص (٧١٩)

الهجــرة

- **توفيق جرجور** . الهجرة من الريف الى المــدن . ــ دمشــق : وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٨٠ . (٧٢٠)
- **حنا عبود** . النزوحات الكبرى . ــ دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٧٩ . ٨٧ ص (٧٢١)

* * *

القســـم الثالث
الكشافات والبيانات الاحصائية

اولا : الكشاف الجغرافى (*)

مصـــــر (**)

العدد الاجمالى : ٥٠٩ كتاب

العــــراق

١٦ ٣٠ ٣٩ ٦٦ ١٤٧ ١٥٣ ١٩٧ ١٩٨ ٢٠٣ ٢٠٦
٢٢٦ ٢٣٦ ٢٦٩ ٣٠٦ ٣١٤ ٣٨٤ ٣٨٥ ٤٠٠ ٤١٦ ٤١٩
٤٢٥ ٤٢٩ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٧٢ ٤٧٤ ٤٩٢ ٤٩٩ ٥٠٢ ٥١٧
٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٧٥ ٥٧٩ ٥٨٣ ٥٩٤ ٥٩٧ ٦٠٨ ٦٠٩
٦٢٦ ٦٦٣ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٣ ٦٤٩ ٦٥٢ ٦٥٧ ٦٦٢ ٦٨٧
٦٨٨ ٦٩٣

العدد الاجمالى : ٥٢ كتاب

السـعودية

٨٦ ٨٩ ١٠٩ ١٢٤ ١٣٣ ١٣٨ ١٦٠ ١٨٧ ١٩٢ ٢٠٢
٢١٢ ٢١٩ ٢٢١ ٢٣٠ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤٣ ٢٤٦ ٢٤٨
٢٩٣ ٣٣٨ ٣٤٢ ٣٦٣ ٤٣٤ ٤٩٧ ٥١٥ ٥٢٩ ٥٤٠ ٥٥٩
٥٧١ ٥٩٠ ٥٩٨ ٦٠٤ ٦٣٦ ٦٥٥ ٦٦٣ ٦٦٥ ٦٩٥ ٧٠٠
٧١٨

العدد الاجمالى : ٤١ كتاب

(*) تم ترتيب الكشاف الجغرافى وفقا لأكثر البلاد العربية اصـــدارا للكتب ، والأرقام تحت كل دولة تشير الى الكتب داخل الدليل .

(**) بلغ العدد الاجمالى للكتب التى يضمها الدليل ٧٢٣ كتابا (يلاحظ تكرار الترقيم فى ١٥٠ أ ، ١٥٠ ب) كما بلغ العدد الاجمالى للكتب المنشورة فى جميع البلاد العربية (ما عدا مصر) ٢١٤ كتاب ، ومن ثم يكـــون عدد الكتب المنشورة فى مصر هو ٥٠٩ كتاب .

الكويت

٣٢ ٧٦ ١٠٠ ١٣٦ ١٧٥ ٢٢٨ ٢٣٢ ٢٧١ ٢٨٩ ٣٠٢
٣١٢ ٣١٣ ٣٢٤ ٤١٠ ٤١٤ ٤٢٤ ٤٣١ ٤٤٣ ٤٧٦ ٤٨٨
٤٨٩ ٤٩٦ ٥٠٠ ٥٣٢ ٥٤٩ ٥٩٦ ٦١١ ٦٢٧

العدد الاجمالى : ٢٨ كتاب

لبنـــان

١٩٠ ٢٢٥ ٢٣٦ ٣٥٧ ٣٧١ ٣٨٩ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٤٠١
٤٨٦ ٥٢٧ ٥٦٥ ٥٩٣ ٦٠١ ٦٣٥ ٧٠٨ ٧٠٩

العدد الاجمالى : ١٨ كتاب

الأردن

١٤٣ ١٨٠ ١٩١ ٢٤٥ ٢٨٣ ٢٨٤ ٣١٦ ٣٨٢ ٤٠٢ ٤٧٧
٥١٦ ٥٦٧ ٥٨٥ ٦٠٢ ٦٥٠ ٧٠١

العدد الاجمالى : ١٦ كتاب

تونس

٢ ٧ ٨ ١٤١ ١٤٤ ١٦٧ ٢١٤ ٢٢٠ ٢٨٨ ٤٢٧
٥٣٥ ٦٣٠ ٦٤٥ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤

العدد الاجمالى : ١٦ كتاب

ســـوريا

٣٧ ١٢٣ ١٧٩ ٢١١ ٢٢٤ ٣٣٥ ٤٢٠ ٤٧١ ٥٥٢ ٦٤٨
٧٢٠ ٧٢١

العدد الاجمالى : ١٢ كتاب

ليبيـــا

٢٣ ١١٩ ٢٣٧ ٣٤٠ ٣٩٤ ٤٦٨ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣

العدد الاجمالى : ٩ كتاب

المغرب

٦ ١٤٠ ١٥٥ ٢٤٢ ٢٤٤ ٣٩٦ ٥٦٨ ٦٢٣

العدد الاجمالي : ٨ كتاب

قطر

١٣٩ ٢٩٥ ٥٣٣ ٦٣١

العدد الاجمالي : ٤ كتاب

ابو ظبي

٢٣١ ٥٣١

العدد الاجمالي : ٢ كتاب

السودان

٢٢٩ ٤٢٦

العدد الاجمالي : ٢ كتاب

الجزائر

٤ ٥٨٦

العدد الاجمالي : ٢ كتاب

مسقط

٢٣٢ ٤٣٤

العدد الاجمالي : ٢كتاب

البحرين

٢٢٧

العدد الاجمالي : ١ كتاب

فلسطين المحتلة

٤٨٥

العدد الاجمالي : ١ كتاب

جدول احصائى جغرافى

البلد	عدد الكتب المنشورة بها
مصر	٥٠٩
العراق	٥٢
السعودية	٤١
الكويت	٢٨
لبنان	١٨
الأردن	١٦
تونس	١٦
سوريا	١٢
ليبيا	٩
المغرب	٨
قطر	٤
ابو ظبى	٢
السودان	٢
الجزائر	٢
مسقط	٢
البحرين	١
فلسطين المحتلة	١
العدد الاجمالى	٧٢٣

ثانيا : الكشاف الزمنى

١٩٧٨ :

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ١٩ ٢٧ ٣٠ ٣٩ ٥١
٥٤ ٦٠ ٦٧ ١٠٥ ١٢٢ ١٢٥ ١٢٧ ١٣١ ١٣٦ ١٥٦
١٥٩ ١٦٩ ١٧٠ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٨ ١٨٩ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٤
٢٠٥ ٢٠٦ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٨ ٢٢١ ٢٢٣ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣١
٢٣٦ ٢٣٧ ٢٤١ ٢٤٥ ٢٥٣ ٢٥٧ ٢٨١ ٢٨٢ ٣٠١ ٣٠٣
٣٠٤ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٤ ٣٢٩ ٣٣٤
٣٣٥ ٣٣٦ ٣٤٥ ٣٤٨ ٣٥١ ٣٥٥ ٣٥٩ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٨
٣٦٩ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩١ ٣٩٣ ٣٩٤
٣٩٧ ٣٩٨ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٥ ٤٠٧ ٤٠٩ ٤١٢ ٤١٥
٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٣١ ٤٣٣ ٤٤٢ ٤٤٨ ٤٤٩
٤٥١ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٩ ٤٦٢ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٢
٤٧٦ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٢
٤٩٦ ٥٠٠ ٥٠٢ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣
٥٢٧ ٥٢٩ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٩ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٥٢
٥٥٣ ٥٥٨ ٥٦٠ ٥٧٠ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٨٣ ٥٨٥ ٥٩٣ ٦٠١
٦٠٧ ٦٠٩ ٦١٢ ٦١٨ ٦٢٢ ٦٢٥ ٦٣٣ ٦٣٥ ٦٤٠ ٦٤١
٦٤٣ ٦٤٥ ٦٤٨ ٦٥٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٨ ٦٧٥ ٦٧٨ ٦٨٢
٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩١ ٦٩٩ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤
٧٠٦ ٧٠٨

العدد الاجمالى : ١٨٣.

١٩٧٩ :

٦ ١٢ ١٣ ١٥ ١٦ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤
٣٦ ٢٩ ٣٢ ٣٧ ٤٦ ٥٠ ٥٣ ٥٧ ٦٢ ٦٨
٧٤ ٨٦ ٩١ ٩٦ ٩٨ ١١٤ ١١٦ ١٢٠ ١٣٥ ١٥٣
١٥٥ ١٥٧ ١٦٢ ١٦٤ ١٦٦ ١٦٧ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٥
١٧٦ ١٧٧ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٥ ١٨٦ ١٩١ ١٩٣ ١٩٤
١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠٣ ٢٠٧ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٧ ٢٢٠

٢٢٢ ٢٢٧ ٢٣٢ ٢٣٥ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٦ ٢٥٨ ٢٦٩ ٢٧١
٢٧٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٩٤ ٢٩٧ ٢٩٩ ٣١٦ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢
٣٢٣ ٣٢٤ ٣٤٠ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥٢
٣٥٣ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٧٠ ٣٧٨ ٣٨٠ ٣٨٢ ٣٨٥ ٣٩٠ ٤٠٦
٤٠٨ ٤١٠ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٩ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩
٤٣٦ ٤٣٧ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٣ ٤٤٥ ٤٤٧ ٤٥٠ ٤٥٢ ٤٥٣
٤٦١ ٤٦٧ ٤٧٣ ٤٧٧ ٤٩١ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٨ ٥٠١ ٥٠٧
٥٠٨ ٥١٢ ٥٢٤ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٤ ٥٤١ ٥٤٦ ٥٥٠ ٥٥١
٥٥٦ ٥٥٩ ٥٦٢ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٩ ٥٨٧ ٥٩٠ ٥٩٨ ٦٠٠
٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٦ ٦٠٨ ٦١١ ٦٢٢ ٦٣٨ ٦٤٧ ٦٥٣ ٦٥٦
٦٥٨ ٦٦٠ ٦٦٢ ٦٦٧ ٦٧٢ ٦٧٦ ٦٧٩ ٦٨٥ ٦٩٠ ٤٩٣
٦٩٤ ٦٩٦ ٢٢٢ ٢٢٧ ٢٣٢ ٢٣٥ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٦ ٢٥٨
٢٦٩ ٢٧١ ٦٩٧ ٦٩٨ ٧١٥ ٧١٧ ٧٢١

العدد الاجمالى : ١٧٨

١٩٨٠ :

٧ ٨ ١١ ١٤ ١٧ ١٨ ٢٨ ٢٣ ٢٤ ٤٤ ٤٥
٥٥ ٥٦ ٦٥ ٦٦ ٧١ ٧٥ ٧٨ ٨٠ ٨٢ ٨٥
٩٩ ١٠٠ ١٠٦ ١٠٧ ١١٢ ١١٣ ١٢٢ ١٣٠ ١٣٨ ١٣٩
١٤٠ ١٤١ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠
١٥٠ب ١٥١ ١٥٢ ١٥٨ ١٦١ ١٦٥ ١٦٨ ١٧٨ ١٨٢ ١٩٦
٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢٢٤ ٢٢٦ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٨ ٢٤٢
٢٤٤ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦٣ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٨ ٢٨٠ ٢٨٧ ٢٨٨
٢٩٠ ٢٩٥ ٢٩٦ ٣٠٢ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣١٣ ٣١٧ ٣١٨ ٣٢٥
٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٧ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧
٣٨١ ٣٨٣ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٣٩ ٤٠٤ ٤٢٢ ٤٢٤ ٤٣٢ ٤٣٥
٤٤٦ ٤٥٤ ٤٥٨ ٤٦٤ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٤ ٤٧٩ ٤٨٣ ٤٩٠
٤٩٩ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٣ ٥١٦ ٥٢٦ ٥٣٣
٥٣٥ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٥٥ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩
٥٧١ ٥٧٥ ٥٧٨ ٥٨١ ٥٨٦ ٥٨٨ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦
٦١٠ ٦١٣ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٩ ٦٢١ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٦
٥٧١ ٥٧٥ ٥٧٨ ٥٨١ ٥٨٦ ٥٨٨ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦
٦٢٨ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٤ ٦٣٩ ٦٤٤ ٦٤٦ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١
٦٥٧ ٦٥٩ ٦٦١ ٦٦٦ ٦٧١ ٦٧٣ ٦٧٧ ٦٨٠ ٦٨١ ٧٠١
٧١٩ ٧٢٠

العدد الاجمالى : ١٧٣

١٩٨١ :

٥ ٣١ ٣٥ ٣٦ ٣٨ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٦٣ ٦٤
٧٠ ٧٢ ٧٦ ٧٧ ٨٣ ٩٧ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٨ ١١٧
١١٩ ١٢٦ ١٢٨ ١٤٢ ١٥٤ ١٦٠ ١٨٧ ١٩٠ ١٩٥ ٢٤٦
٢٤٧ ٢٥٠ ٢٥٤ ٢٦١ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٨٦ ٢٩١ ٢٩٣ ٣٠٠
٣١٥ ٣١٩ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٣٩ ٣٥٨ ٣٦٧ ٣٧٩ ٤١١ ٤٣٩
٤٤٤ ٤٧٥ ٤٧٨ ٤٨٤ ٤٩٣ ٤٩٧ ٥٠٦ ٥٢٥ ٥٤٠ ٥٥٤
٥٥٧ ٥٦١ ٥٦٦ ٥٨٠ ٥٨٩ ٥٩٩ ٦٠٥ ٦٢٩ ٦٣٧ ٦٤٢
٦٥٥ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧٤ ٦٨٦ ٦٩٥ ٧٠٠ ٧٠٥ ٧٠٧ ٧١٠
٧١٤

العدد الاجمالى : ٨١

١٩٨٢ :

١٠ ٢٥ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٥٢ ٥٩ ٦١ ٦٩
٧٣ ٧٩ ٨١ ٨٤ ٨٧ ٨٩ ٩٠ ٩٢ ٩٤ ١٠١ ١٠٤
١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٥ ١١٨ ١٢٤ ١٢٩ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤
١٣٧ ١٦٣ ١٧٤ ١٩٢ ٢١٢ ٢١٩ ٢٢٥ ٢٣٠ ٢٣٩ ٢٤٠
٢٤٣ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٥ ٢٦٢ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٨ ٢٧٠ ٢٧٣
٢٧٩ ٢٨٥ ٢٨٩ ٢٩٢ ٢٩٨ ٣٢٨ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٤١ ٣٤٤
٣٥٤ ٣٦٤ ٣٧١ ٣٨٤ ٣٩٢ ٤٢٣ ٤٣٤ ٤٣٨ ٤٥٥ ٤٦٠
٤٦٣ ٥١٥ ٥٢٨ ٥٣٠ ٥٣٨ ٥٤٩ ٥٧٤ ٥٨٢ ٥٩١ ٦٠٤
٦١٤ ٦٢٠ ٦٢٧ ٦٣٦ ٦٥٤ ٦٦٥ ٦٩٢ ٧٠٩ ٧١١ ٧١٢
٧١٣ ٧١٦ ٧١٨

العدد الاجمالى : ٩٤

١٩٨٣ : [الربع الأول] :

٥٨ ٨٨ ٩٣ ٩٥ ١٢١ ١٥٠/أ ٢٧٤ ٢٧٧ ٣٢٨ ٤٣٠
٥٠٣ ٥١٤ ٥٨٤

العدد الاجمالى : ١٣ كتاب

جدول احصائى زمنى

السنة	عدد الكتب المنشورة فيها
١٩٧٨	١٨٣
١٩٧٩	١٧٨
١٩٨٠	١٧٣
١٩٨١	٨١
١٩٨٢	٩٤
١٩٨٣ [الربع الأول]	١٣
العدد الاجمالى	٧٢٢

ثالثا : كشاف الكتب المترجمة الى اللغة العربية .

٢ ١١ ٢٦ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٥٣ ٥٥
٦٥ ٦٦ ٧١ ٧٣ ٧٥ ٨٧ ١٢٣ ١٥٠ ١٥١ ١٧٨
١٨٢ ١٩٢ ٢١١ ٢١٢ ٢٢١ ٢٩٤ ٣١٦ ٣٣٢ ٣٤٣ ٣٤٧
٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٦٨ ٤٩٣ ٥١١ ٥٢٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٤١
٥٤٢ ٥٤٧ ٥٥٢ ٥٦٢ ٥٧٤ ٥٧٨ ٥٨٢ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٩١
٦٣٢ ٦٩٩ ٧١٠ ٧١٧

العدد الاجمالى : ٥٤ كتاب

رابعا : كشاف الأعلام (*)

«ا»

ابراهيم ابو الغار ٨٢ ١١٦ ١٣١

ابراهيم أسعد محمد ١٥٠

ابراهيم امام ٩

ابراهيم بيومى مرعى ٤٣٥

ابراهيم خليل العجلونى ٣٨٢

ابراهيم الدسوقى مرعى ١٦٦

ابراهيم زكى خورشيد ٣٨٣

ابراهيم شكرى ٤٤٣

ابراهيم الصباغ ٢٣١

ابراهيم عبده (مراجع) ٦٣٢

ابراهيم العيسوى (معد) ٣٥٥

ابراهيم فاضل ٢٢٤

ابراهيم محمد بعلوشة ٥٦٤

ابراهيم المصرى ٤٥٤

ابراهيم وهبى ١٤٥

ابن الأزرق ، محمد بن على بن محمد ٣٠

ابن خلدون ، عبد الرحمن ١

أبو الفتوح حامد عوده ٢٤٧ ٤٥٣ ٦٩٧

(مراجع) ٥٣٦

الاتحاد العالمى لتنظيم الوالدية ١٦٧

اجلال خليفة ٦٢٨

(*) يشتمل هذا الكتاب على أسماء المؤلفين والمؤلفين المشاركين ومن فى حكمهم كالمترجمين والمراجعين ... الخ . هذا وقد رتب الكشاف هجائيا مع الابقاء على « ال » رسما وحذفها حكما الا اذا كانت من اصل الكلمة مثل : ألفريد ، الياس .

احسان محمد الحسن (مترجم) ٦٦
احمد ابراهيم الهوارى ٧٠٧
احمد ابو شوصه ٢٨٣
احمد أبو زيد ٢٩٠
احمد البشر الرومى ٢٣٢
ابو بكر ابراهيم ١٨٨
احمد حامد ١٦٨
احمد حسين اللقانى ٤٦٣ ٦٩٨
احمد خالد علام ٣٢٥
احمد خضر ١٣٠
احمد خيرت ٦٥٨
احمد رأفت ٣٦٦
احمد الربابعه (مترجم) ٣١٦
احمد زايد ٣١ ٢٩١
(مترجم) ٣٨ ٨٧
احمد زكى الامام ٣٧٤
احمد السعيد يونس ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢
(مترجم) ١٧٨
احمد شمس الدين الحجاجى ١٥٠
احمد طاهر ١٤٦
احمد عبد الرحيم السايح ١٥٤
احمد عبد العزيز سلامة ٥٤٥
احمد عبد الهادى ٦٥٩
احمد على مرسى ٢٢٥ ٥٦٦
(مترجم) ٥٧٤
احمد عويدى العبادى ٢٨٤
احمد فهمى احمد (مراجع) ٦٥١

أحمد فؤاد درويش ١٧٣
أحمد السقاف ٨٢٤
أحمد كمال أحمد ٤٣٦ ٤٣٧
أحمد المغازى ٢٠١
أحمد نجيب ١٨٨
أحمد النكلاوى ٣٣٠ ٣٣١
(مترجم) ٥٥ ٧١
ادريس العزام (مترجم) ٣١٦
ادوارد غالى الذهبى ٦٢٥
الأردن — الاتحاد العام للجمعيات الخيرية ٧٠١
الأردن — المؤسسة العامة للضمان الاجتماعى ٥١٦
اسحاق يعقوب القطب ٣٢ ١٠٠ ٣١٢ ٣١٣ ٤٨٨ ٤٨٩
اسماعيل شرف ٦٩٢
اسماعيل صبرى عبد الله (معد) ٣٥٥
اسماعيل عبد البارى ٣٣ ٢٧٢ ٢٨٥ ٢٩٢ ٣١٩
٣٥٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨
اسماعيل على سعد ١٠ ١١٧ ١١٨ ٥٨٩
اقبال ابراهيم مخلوف ٤٤٥
اقبال محمد بشير ١٧٤
ألفريد فرج ٣٨٤
الياس فرح ٣٨٥
أمل أديب الصباغ ٦٥٠
اميل ، توماس ٤٦٥
أمين سلامة ٤٩٠ ٦٢٩
الأمين عوض الله ٥٩٠
انزيونى ، ايميه ٥٣٦
انكلز ، اليكس ٣٤
انور الجندى ٤٩١ ٦٦٠ ٦٦١
انور عبد الله ٣٠١

أنور المشرى (مترجم) ١١
أنيس منصور ٦٨٩

« ب »

باتسيفا ، سيتلانا ٢
بارنو ، اريك ١١
بدرية العوضى ١٧٥
براون ، لسترو ٣٤٧
برديائف ، نيقولاى ٥٩١
برنبلوم ، نورمتان ١٢٣
برنس احمد رضوان ٦٩٨
البشير المشرى ٦٣٠
بلقيس الحومانى ٦٣١
بلومنتال ، لويس ٥٤١
بوتومور ، توماس بيرتون ٣٥ ٣٦ ٥٢٤
بيان الصفدى ٤٢٥

« ت »

تشيف ، وليام هـ ٦٣٢
تقى الموسوى ٦٦٢
تورين ، آلان ٣٧
توفيق أبو الرب ٥٦٧
توفيق جرجور ٧٢٠
توفيق على وهبه ٦٦٣
تونس ــ دار الكتب الوطنية ٧
تونس ــ الكشافة التونسية ٧٠٢ ٧٠٣
تونس ــ وزارة الشئون الثقافية ١٤٤
تيسير شيخ الأرض (مترجم) ٣٧

تيما شيف ، نيقولا ٧٣

(ث)

ثلماستيان عقراوى ٦٣٣

(ج)

جامعة البصرة ــ مركز دراسات الخليج ٦٠٨
جامعة عين شمس ــ مركز دراسات الطفولة ١٩٥
جامعة القاهرة ١٢ ٢٩ ٦٦٤
جامعة الموصل ــ اللجنة الاعلامية للمهرجان ٤٩٢
جدل الحنفى ٥٨٣
جلال ثروت ٤٠٦
جلال مدبولى ٩٨ ٣٨٠
جمال أبو ريه ٤٠٣
جمال البنا ٤٥٠
جمال حمدان ٦١٣
جمال مجدى حسنين ٥٢٥
الجمعية الأمريكية لتعليم الكبار ٥١١
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ٣٥٥
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٧٦
جهينة سلطان سيف العيسى ٦١١
(مترجم) ٦٥
جوده عبد الخالق (معد) ٣٥٥
جوزيف الياس أسعد ١٩
الجيلانى المزوار ١٥٥

« ح »

حابجار ، أ.ب.ج . ٢٣٣

حامد الشافعي دياب ١٩٦ ٦٨٦
حامد عبد الحسين السالم ٣٥٦
حبيب مدثر ٤٢٦
حزب التقدم والاشتراكية (المغرب) ٥٦٨
حسن حافظ ٦٢٦
حسن الخولى ٤٤٤
حسن الساعاتى ٣ ٢٧٣ ٤٧٥
حسن صادق المرصفاوى ٢٨١
حسن صعب ٣٥٧
حسن على حسن ١١١
حسن قصاص (مترجم) ٢١١
حسنى نصار ٤٠٧
حسنين ابراهيم صالح عبيد ٤٠٨
حسين رمزى كاظم ٦١٤
حسين عبد الحميد رشوان ١٠١ ٢٧٤
حسين قدورى ٢٢٦
حسين محمد يوسف ١٥٦
حشمت قاسم (مترجم) ٢٦
حليم ابراهيم جريس ٤٦٦
(معد) ٤٦٧
(مراجع) ٤٧٩
حمدى تنديل ٢٠٢
حمود العودى ٥٢٦ ٥٦٩ ٦٢٤
حميد جاعد محسن ٢٠٣
حنا عبود ٧٢١
حيدر ابراهيم ٣٣٣
حيدر عبد الرزاق كمونه ٣١٤

« خ »

خلفان بن جميل السيابى ٢٣٤
خليل ابراهيم حسن ٦٩٣
خليل صابات ١٣ ٢٠٤
خليل ميخائيل معوض ١٧٧
خير الدين عبد الصمد ١٧٩

« د »

دوبرتس ، دورثى ٤٩٣
ديشنكى ، باڤول ١٧٩
دى أغسطينى ، هنريكو ٤٦٨
ديفلد ، فان ٤٥٦ ٤٥٧
ديكز ، ميشيل ٦٦

« ر »

راسل ، برتراند ٤٥٨
رسو ، جان جاك ٥٣٥
راشد العريفى ٢٢٧
رشدى عبد العظيم عيسى ٦٩٠ ى
رشيد الحمد ٢٧١
رضوان ابراهيم (مترجم) ٢
رقية محمد بركات ٣٥٨
ركس ، جون ٧١٠
رمسيس بهنام ٤٠٩
روزلين ايلى قريش ٥٨٦
روشيه ، جى ٣٨
ريمون روية ٧٠٨

« ز »

زاهية مرزوق ١٥٧
زكريا ابراهيم ٤٥٩
زكريا أحمد البرادعى (مترجم) ٤٥٦
زكريا بن مصطفى ٧٠٤
زكى محمد اسماعيل ٢٤٨ ٢٦٠
زكى نجيب محمود ٣٨٦
زهور اسماعيل ابراهيم ٤٩٤
زهير الكرمى ٣٣٤
زيدان عبد الباقى ١٤ ١٥ ١٠٨ ١٥٨ ٢٧٥
٤٦٩ ٥٤٦
زينب رضوان ٧١١
زينب محمد فريد ٦٣٤

« س »

سالم عبد العزيز محمود ٦١٥
سالم الكسوانى ١٨٠
سامى نجيب ٣٠٣، ٣٠٤
سامية أنور ١٥٩
سامية محمد جابر ٢٦٧ ٢٧٧ ٥١٤
سامية محمد فهمى ٤٣٠
سامية مصطفى الخشاب ٨٤ ٧١٢
سايلس ، ليونارد ر . ٥٨٧
سعد البزاز ١٤٧
سعيد سراج ٤٤٢
سعيد عبد العزيز الجندول ٦٦٥
سعيد فالح الغامدى ٢٩٣

سعيد فرح (مترجم) ٧١٠
سلوى الخماش ٦٣٥
سليم على الوردى ٣٩
سمير حسنين (مترجم) ٣٤٧
سمير نعيم أحمد ٧٤ ١٣٢
سمير محمد مرسى ٣٠٥
سناء الخولى ٤٠ ٤٦٠
سهير لطفى ٣٥٩
سهيلة زين العابدين حماده ٦٣٦
سيد أحمد عثمان ٦٠٣
السيد الجميلى (معد) ٦١٨
سيد صديق عبد الفتاح (جامع) ٦٣٧
سيد عبد الحميد مرسى (مراجع) ٤٩٣ ٥٤١ ٥٦٢
السيد عبد العاطى ٢٧٠
سيد عبد العزيز دحية ٣٦٠
السيد عليوه ٢٠٥
سيد عويس ٤٩٥ ٦٩١
السيد محمد بدوى ٨٨
السيد محمد الحسينى ١٠٢ ١١٩ ٣٦١ ٣٦٢ ٦٦٦
٧١٣ ٧١٤
(مترجم) ٦٥
سيف مرزوق الشملان ٢٢٨
سيفرين ، فرانك ت ٥٤٧
سيلفرمان ، دافيد ٢٩٤

« ش »

شابيرو ، هارى ل . ٣٣٥
شاهيناز محمد طلعت ١٦ ١٧
شبيب صالح أبو جابر ٦٠٢

شريف كناعنه ٣٣٦
شريفة فتحى ٦٣٨
شمس الدين الرفاعى ١٢٣
شوجرمان ، بارى ٧٥

« ص »

صاحب حسين السماوى ٢٠٦
صادق مهدى السعيد ٣٠٦
صبحى ابراهيم العبد الله ٥١٧
صبرى عبد الرؤوف ١٥٤
الصغير بن عمار ٤
صفاء الأعسر ٦٠٧ ،٦١٢
صفوت كمال ٢٣٢
صفوح الأخرس ٤٧١
صلاح ادينجوهر ١٨
صلاح الدين نامق ٤٧٠
صلاح العبد وآخرون ٤١
صلاح عبد المتعال ٣٣٧
صلاح عبد المنعم حوطر ٥٣٤
صلاح عز الدين (مترجم) ،٩١
صلاح عواد (مراجع) ١٧٨
صلاح قنصوة ٢٧٦
صلاح مصطفى الفوال ٤٢ ،٦٩ ،٩٣

« ط »

طارق عبد الحكيم ٥٧١
طالب على الشرقى ٥٢٩

طاهر عبد المجيد العنى ٥١٨
الطاهر لبيب ٣٨٧
طلعت ابراهيم لطفى ١٤٢
طلعت حسين عبد الرؤوف ٥٤٨
طلعت منصور (مترجم)
طه عبد الرؤوف سعد (مراجع) ٥٤٢
طيب تيزينى ٣٨٨

« ظ »

ظافر القاسمى ٥٩٣

« ع »

عادل حسين غنيم ٦١٠
عادل الدمرداش ٦٢٧
عادل عز الدين (مترجم) ٥٤٧
عادل عز الدين الأشوال ٥٥٠
عادل مختار الهوارى (مترجم) ٢٩٤
عاطف فؤاد ٦١٦ ٦١٧
عامر محمد بحيرى (محقق) ٢٤١
عايد رسمى سحاب ٤٧٢
عائده الطبيبى (محقق) ٦٤٥
عائشة الزيادى (مترجم) ٤٩٣
عباس محمود العقاد ٦٣٩
عبد الأله ابو عياش ٣١٣
عبد الله الخريجى ٨٩ ١٠٩ ١٦٠ ٢٧٩ ٢٨٠
٣٣٨ ٣٦٣ ٤٧٣ ٥١٥ ٦٠٤
٧١٨

عبد الله سعودى الصقرى ١٣٨
عبد الله الطيب ٢٢٩
عبد الله العروى ٣٨٩
عبد الله غلوم ٤٣١
عبد الله فرحان عبد ٦٠٩
عبد الباسط عبد المعطى ٧٦ ٢٠٧ ٤٤٥
عبد الباسط محمد حسن ١٢٥ ٣٦٤ ٧٧٦
عبد التواب يوسف ١٨٢
عبد الحسين بيرم ٥٩٤
عبد الحسين زينى ٤٧٤
عبد الحكيم البشلاوى (مراجع) ١١
عبد الحليم حفنى ٥٣٠
عبد الحليم محمود السيد ١٦١ ٥٥١
عبد الحميد ابراهيم خربيط ٤١٠
عبد الحميد عيسوى ٣٤٦
عبد الحميد لطفى ٤٣ ٢٥١ ٤٧٥
(مقدم) ٨٠ ٨١
عبد الحميد محمود سعد ٩٩ ١١٢
عبد الحميد يونس ١٥٢ ٥٧٢
(مترجم) ١٥١
(مصدر) ٥٦٦
عبد الحى كمال ٢٣٠
عبد الرحمن بدوى ٨ ٤٩٦
عبد الرحمن عبد الباقى ٥٣٧
عبد الرحمن عيسوى ٤١١
عبد الرحمن فريد ٦١٨
عبد الرحمن واصل ٤٩٧
عبد الرؤوف الجردلوى ٤٧٦
عبد الرؤوف مهدى ٤١٢ ٤١٣
عبد السلام عبد الغفار ٥٤٥

عبد العاطى محمد أحمد ٣٦٥
عبد العزيز شرف ٢٠٨ ٢٠٩
عبد العزيز صقر ٢١٠
عبد العزيز بن عبد الله بن باز ٦٥١
عبد العزيز العروى ٤٢٧
عبد العزيز فهمى ابراهيم النوحى ٤٣٨
عبد العزيز مطر ٢٨٦
عبد العظيم رمضان ٥٢٧
عبد الغنى أحمد ناجى ٤٦١
عبد الغنى عبود ١٦٢
عبد الغنى عوض الراجحى ٦٦٨
عبد الفتاح عثمان ٤٣٢ ٤٣٩ ٤٤٠ ٦٩٤ ٧١٥
عبد الكريم الجهيمان ٢٣٥
عبد الكريم محفوظ (مترجم) ٣٣٥
عبد المتعال محمد الجابرى ٦٦٩ ٦٧٠
عبد المجيد بدوى (مشرف) ٢١٤
عبد المجيد عبد الحميد معطاف ١٩
عبد المجيد عبد الرحيم ٤٤ ١١٤ ١٢٠ ٢٥٢
عبد المعز خطاب ٤٩٨
عبد المغنى سعيد (مترجم) ٣٤٣
عبد الهادى الجوهرى ٨٢ ٣٦٦ ٥٩٥
(مترجم) ٧١
عبد الهادى والى ٤١٤
عدنان الدورى ١٣٦
عدلى سليمان ٤٢٢
عدلى كامل ٤٦٦
عدنان عبود أحمد ٥١٩
العراق ـ الاتحاد العام لشباب العراق ٢٦٩
العراق ـ الاتحاد العام لنساء العراق ١٩٧ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٥٢ ٦٨٧ ٦٨٨
العراق ـ وزارة الشباب ٤٩٩

عز الدين فراج ٦٤٢
عزت حجازى ٥٠٠
عزت قرنى ٥٩٦
عزة عبد العزيز ٦٧١
عصام الدين حواس ٢٩٥
عطار رفعت ٢٣٦
علا عبد القادر ٢٠٠
على أدهم (مراجع) ٥٩١ ؟
على سامى النشار (محقق) ٣٠
على عبد الرازق جلبى ٤٥ ١١٥ ١٢٦ ٢٧٧
على عبد الواحد وافى ٤٦ ٦٧٢
على العريف ٣٠٧
على فهمى خشيم (مقدم) ٣٤٠
على فؤاد احمد (مقدم) ١١٢
على لطفى ٣٦٧
على ليلة ٤٧ ٧١٦
(مترجم) ٨٧ ٣٣٢
على محمود اسلام الفار ٦٧ ١٢٧ ٢٥٣
على ميرزا محمود ١٣٩
علياء شكرى ١١٣ ١٦٣ ٣٩٠ ٥٧٣
(مترجم) ٥٣ ٣٣٢
عليه عبد الرازق ٦٤٣
عماد الدين اسماعيل (مراجع) ٥٨٨
عماد مختار احمد الشافعى ٢٠
عمر الفاروق السيد رجب ٣٢٦
عواطف فيصل بيارى ٥٥
عيسى جمعه ابراهيم ٤٧٧
عيسى عصفور (مراجع) ٢١١

« غ »

غاروى ، روجه ٣٩١

غالى شكرى ٣٩٢
غريب محمد سيد احمد ٥ ٤٨ ٩٠ ١٠٣ ٢٧٨ ٣١٥
٣٢٧ ٣٢٨ ٤٢٣ ٥٢٨ ٥٣٨
غسان زكى بدر ٧٠ ١٢٨

« ف »

فارو ق أبو زيد ٣٩٣
فاروق احمد مصطفى ٢٦٢
الفاروق زكى يونس ٤٣٣
فاروق عبد الجواد شويقة ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦
فاروق عبد العظيم ١٣٧
فاروق محمد العادلى ٢٥٤ ٢٥٩ ٣٦٦
فاروق مصطفى اسماعيل ٢٦٣
فاطمة المصرى ٥٥٣
فالون ، هنرى ١٨٣
فانسينا ، يان ٥٧٤
فائق فهيم (مترجم) ٢١٢
فائق مصطفى احمد ٥٧٥
فتحى حامد خضر ٢١
فخر الدين خالد عبده ٤١٥
فرانك ، لورانس ك ٥٨٨
فرحان أحمد سعيد ٤١٦
فريدمان ، جورج ٣١٦
فريده حسن ٥١٢
فؤاد البهى ٥٥٤
فؤاد زكريا (مترجم) ٧١٧
فؤاد شاكر ١٦٤
فؤاد كامل عبد العزيز (مترجم) ١١ ٥٩١
فوزى رضوان العربى ٢٦١ ٢٦٢ ٢٨٧

فوزى سالم عفيفى ٥٥٥
فوزى العبيدى حمود السودانى ٥٠١
فوزى العنتيل ٥٧٦، ٥٧٧
فوزية دياب ١٨٤
فوزية رمضان ايوب ٦٥٣
فوزية محمد بدران (مترجم) ٥٦٢
فيصل ابو الفضل شبيب ٣٤٨
فيولا البيلاوى (مترجم) ٥٤٧

« ق »

قاسم امين ٦٤٤
قبارى محمد اسماعيل ٥٠ ٥١ ٥٢ ٧٧ ٢٥٥
قدرى حفنى ٥٠٩

« ك »

كرم حبيب ٣٧٢
كلينبرج ، أوتو ٥٤٢
كمال الدين الحناوى (مترجم) ١٥٠ / ب
كمال جوده ابو المعاطى ٦٧٣
كمال دسوقى ٥٤، ١٨٥
كمال السيد (مترجم) ٥٨٧
كمال عبد الحميد الزيات ٧٨
كمال قاسم ثروت ٥٢٠
كمال المنوفى ٢٢ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨
كوركيس عواد ١٩٨
كول ، ستيفن ٧١

« ل »

لابوريت ، هنرى ٢١١

لازر سفيلد ، بول ف ٥٥
لطفى بركات أحمد ٦٩٥
لطفى الخورى ٥٧٩
لطفى الصياد ١٨٦
لطيف نصيف جاسم الدليمى ٤٤٩
لويس كامل مليكه ٥٥٦
ليبيا ــ أمانه الاعلام ٢٣ ١٩٩ ٣٩٤
ليبيا ــ أمانة الشون الاجتماعية والضمان الاجتماعى ٥٢١
ليبيا ــ قوانين ٥٢٢
ليبيا ــ الهيئة العامة للضمان الاجتماعى ٥٢٣

« م »

ماركيوز ، هربرت ٧١٧
ما كلندون ، جوناثان س ٦٩٩
المالقى ، أبو الحسن على بن محمد المعافرى ٦٤٥
مامون محمد سلامة ٤١٧
مانكيكان ، د ٠ ر ٠ ٢١٢
محروس محمد خليفة ٤٣٠
محسن خليل ٥٠٢
محمد ابراهيم زيد ٤١٨
محمد بن أحمد اسماعو ٦٢٣
محمد أحمد بيومى ١١٠ ١٣٤ ٢٧٧
محمد بن أحمد بن الشيخ حسن ٥٣١
محمد البهى ٦٧٤
محمد جابر الأنصارى ٣٩٥
محمد جميل محمد يوسف منصور ١٨٧
محمد الجوهرى ٥٦ ٥٧ ٩٦ ٩٧ ١١٣
١٢٩ ٢٤٩ ٢٧٩ ٢٨٠ ٣٣٩
٤٧٣ ٨٥٠ ٥٨٤ ٧١٨

(مترجم) ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨
٥٣ ٨٧ ٣٣٢ ٧١٠
(مصدر) ٥٦٩
(مشرف) ٥٧٠
محمد حسين البغدادلى ٤٣٥
محمد حقيق ٢٣٧
محمد حلمى أحمد نوار ٢٤
محمد حمدان (مشرف) ٢٢٠
محمد دويدار ٣٦٨ ٣٦٩
محمد زكريا عبد المقصود ٤٧٨
محمد زكى السلاحى ٥٩٧
الزوارى ٣٤٠
محمد سعيد صباريني ٢٧١
محمد سعيد فرح ٢٩٦ ٤٠٤ ٥١٠
محمد سلامة آدم ٦٥٤
محمد سلامة جبر ٦٤٦
محمد سلامة محمد غبارى ٤٣٤ ٥٠٣
محمد سليمان شعلان (مراجع) ٦٩٩
محمد السيد جميل ٣٤٩ ٤٦٣
(معد) ٤٦٧ ٤٧٩
محمد السيد غلاب ٤٨٠
محمد سيد محمد ٢١٣
محمد بن شقرون ١٤٠
محمد شلال حبيب ٤١٩
محمد شوقى زكى ٦١٩
محمد صادق دياب ٢٣٨
محمد الصادق عفيفى ٦٠٥
محمد صبحى عبد الحكيم ٤٨
(مشرف) ٤٨٢
محمد الطاهر بوجمعه ٢١٤

محمد عابد الجابرى ٦
محمد عاطف غيث ٥٨ ٥٩ ٧٩ ٩٤ ١٠٤ ٢٦٨ ٣٤١ ٦٢٠
(محرر) ٦٨
(مراجع) ٥٠٥
محمد عبد الله (مراجع) ٥٨٧
محمد عبد الله ابوعلى ٦٠
محمد بن عبد الله بن سليمان عرفه ٦٧٥
محمد عبد الله السمان ٥٠٤
محمد بن عبد الجليل (مشرف) ٣[illegible]
محمد عبد الحميد أبو زيد ٦٧٦
محمد عبد الحميد بسيونى ٣٧٠
محمد عبد الرحمن الشرنوبى ٤٨١
محمد عبد الرؤوف سليم ٣٨١
محمد عبد العزيز على القويعى ٢٣٩
محمد عبد الفتاح الشهاوى ١٦٥
محمد عبد القادر حاتم ٢١٥
محمد عبد المجيد مرعى ٣٠٨
محمد عبد المنعم نور ١٠٥ ٢٩٧ ٢٢٩ ٥٣٩
(مترجم) ٥١١
محمد عبد الهادى دكلة ٤٥٠
محمد عبده محجوب ٢٥٠ ٢٥٦
محمد العبودى ٢٤٠
محمد عثمان جلال ٢٤١
محمد عزيز سليم ٤١٦
محمد عصفور (مترجم) ٢٨٩
محمد عطيه الابراشى ٦٧٧
محمد عطيه خميس ٦٧٨
محمد على احمد ٤٦٢
(معد) ٤٥٦

محمد على البار ٦٥٥
محمد على حافظ (مشرف) ٦٩٩
محمد على العوينى ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨
محمد على قطان ٥٩٨
محمد على محمد ٦١ ٧٢ ٨٣ ٩٥ ١٢١ ٥٠٥
٥٩٩
(مترجم) ٥٣ ٧١٠
(مشرف) ٥٠٦
محمد عماد الدين اسماعيل (مراجع) ٥١١ ٩
محمد عماره ٦٧٩
محمد الغريب عبد الكريم ٨٠ ٨١
(مترجم) ٧٥
محمد الغزالى (مقدم) ٣٤٨
محمد الفاضل ٤٢٠
محمد فتحى ٢٥
(مترجم) ٤٥٧
محمد فتحى عبد الهادى ٢٠٠
محمد فهمى عبد اللطيف ٤٢٨
محمد فهمى عبد الوهاب ٦٤٧
محمد فؤاد حجازى ٢٦٨ ٧١٩
محمد كامل البنا ١٤١
محمد كريز ١٣٥
محمد متولى الشعراوى ٦٨٠ ٦٨١
محمد محمد البادى ٥٤٣ ٥٤٤
محمد محمد حسين ٣٤٢
محمد محمود رضوان ١٨٨
محمد المرزوقى ٢٨٨
محمد مستاوى ٢٤٢
محمد مصطفى زيدان ٥٤٠
محمد مظهر سعيد ٥٥٧

محمد منصور فهمى ٦٢١
محمد ناصر الدين الألبانى ٦٨٢
محمد نور فرحات ٢٩٩ ٣٠٠
محمود أبو زيد ٦٥٦
محمود أنور عاشور ٢٨٢
محمود حسن طة ٦٩٦
محمود رجب ٢٢٣
محمود السيد ابو النيل ٥٥٨
محمود عبد الفضيل ٣٧١ ٤٥١
محمود عوده ٤٥٢
(مترجم) ٧٣
محمود الكردى ٩١ ١٠٦ ٣١٧
محمود محمد الجوهرى ٦٨٣
محمود محمد سفر ٢١٩
محمود محمد سليمه ٣٤٧
محيى الدين حسين ٣٤٤
مختار التهامى ٤٤١
مختار حمزه ٥٥٩
مدوز ، جاك ٢٦
مديحة خميس ٦٨٤
مراد بن عبد الله ٢٢٠
مرزوق عبد الرحيم عارف ٣٥٠
مريم على الخضر ٥٣٢
مصر ـ الاتحاد الاقليمى للجمعيات ٧٠٥
مصر ـ أكاديمية البحث العلمى ٦٢٢
مصر ـ جمعية السلام القبطية الخيرية ٧٠٦
مصر ـ الجمعية العامة لتنظيم الأسرة ٣٥١
مصر ـ قوانين ٣٠٩ ٣١٠
مصر ـ المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان ٣٥٢
مصر ـ المجلس الأعلى للشباب والرياضة ٥٠٦

مصر ـ الهيئة العامة للاستعلامات ٣٥٣
مصر ـ وزارة التخطيط ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤
مصر ـ وزارة الصحة ٥١٣
مصطفى أحمد أحمد عيد ٥٨١
مصطفى حسن على (مترجم) ٥٤١
مصطفى الخشاب ٦٢ ٦٣ ٦٤
مصطفى سويف ٥٦٠
مصطفى فهمى ٥٦١
مصطفى محمد حسنين ١٣٣
معن خليل عمر ٧٠٩
المغرب ـ الاتحاد الوطنى لطلبة المغرب ٣٩٦
مكتب اليونسكو الاقليمى فى الدول العربية ١٩٢
ملاك الرشيدى ٤٣٠
ممدوح توفيق ٤٢١
مناحى ضاوى القثامى ٢٤٣
منصور حسين ٣٧٢ ٥٠٧
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٣٩٧ ٤٨٢ ٤٨٣
منيرة أحمد حلمى ٣٤٥
منير اسحق ٢٢٢
موس ، هاينز ٦٥
موسى شاهين لاشين ٦٨٥
مونتاغيو ، أشلى ٢٨٩

« ن »

نادية حليم سليمان ١٠٧ ٣١٨
نازلى صالح أحمد ٦٠٠
ناظم سعد الدين ٤٢٩
نبيل سليمان ٦٤٨
نبيل صبحى حنا ٥٦٣
نبيل عبد الحميد سيد أحمد ٩٢

نبيل محمد توفيق السمالوطى ٨٥ ١٢٢
نجيلة ابراهيم ١٤٢ ١٥٣
(مترجم) ٥٨٢
نبيه محمد حموده ٤٨٤
نجيب معب ٤٨٥
نزار عيون (مترجم) ٥٥٢
نزيه نصيف الأيوبى ٣٧٣
نضال رشيد صبرى ٤٨٦
نظمى لوقا (مترجم) ١٨٣ ٤٥٨
نعمان محمد على الهانسى ١٨٩
نصر سرحان ١٤٣ ٥٨٥
نوال شاهين حسن ٢٨ ١٤٨
نور الدين آل على ٣٩٨
نور الدين الحارثى القيروانى ٢٤٤
نور الدين الزرارى (مترجم) ٦٣٢

« هـ »

هاجين ، أفيرت ٩ ٣٤٣
الهادى عفيفى ٣٩٩
هادى نعمان الهيتى ٤٠٠
هالة البدوى ٦٤٩
هانى العمد ٢٤٥
هانى يحيى نصرى ٨٦
هشام برهانى ١٩٠ ١٩١
هشام شرابى ٦٠١
همام عبد الغنى ٦٥٧
هيرون ، الاستير ١٩٢

« و »

وتنبرج ، رودلف ٥٦٢

وجيه اسعد (مراجع) ٣٧
وداد سليمان مرقص ١٠٧ ٣١٨
وفا أحمد عبد الله ١٩٣
وفيق أشرف حسونة (مترجم) ٥٣٦
وولف ، روبرت ٣١٦

« ى »

يحيى ابراهيم الألمعي ٢٤٦
يحيى الحمل ١٩٤
يسرى عبد الرازق الجوهري ٢٥٧ ٢٥٨ ٤٨٧
يوسف الحوراني ٤٠١
يوسف خليل (مترجم) ٦٩٩
(مراجع) ٤٦٧
يوسف سليم شويحات العزيزات ٤٠٢
يوسف الشيخ (مترجم) ٥٨٨
يوسف عبد الرحمن الخليفي ٥٣٣
يوسف مرزوق ١٤٩
يوسف مصطفى القاضي ٥٤٠ ٧٠٠
يوسف ميخائيل اسعد ٦٠٦
اليونسكو ٢٢١

Regarding the method and tools used in the study, research adopted an anthropological approach such as participant observation.

The study utilized the following tools :

1. Case study for every indigenous services.
2. Guide list for family visits.
3. Interviewing schedule to be applied on a representative sample in five villages.

The team however, made a number of mistakes which are :

1. The Team's over _ concern with the tools and techniques of study, together with the repeated visits to leaders of the villages distracted the Team's attention to concentrate on the community studied and give equal interest to all villages. The team tried to make up for this defect by making visits to all villages and making a strong relation with the villagers.

2. The absence of pre-concepts of the goals visits led at times to the disruption of the visit itself and the unfruitfulness of the visit. This the team tried to remedy by distributing roles among members of the team in order to make the best of the visits.

3. A research or a field worker must primarly depend on the field of study in order to reach any conclusion, though the necessity of a preliminary conception is not denied.

4. The social structure may make it so difficult for the researcher to define the lines and dimensions of his subject, owing to the intricate net of details in society, but an expert should be able to define these dimensions in relation to his abilities and goals.

5. Aresearcher might be biased according to his ideology, and this drives him to twist facts. This certainly drives him to take sides and lose scientfic objectivity.

2. Team members' behaviour may be either impelling or impeding factors for the progress of the study.

3. Failure on the part of the study director to comment on a daily basis on the team visits to the families affects the dynomics of the team performance.

4. Interrelationship between the research director and team members plays an important role in the smooth progress of the research.

In relation to the kinds of services that will be studied have been defined as follows :

1. Health services : midwife, Hallak El Seha (the medical barber) and the bonesetter as representatives of indigenous service versus the doctor who represents official service.

2. Veterinary services : we have selected the animal examiner as representative of indigenous services versus the veterinary who stands for the official services.

3. Agricultural services we study the traditional methods and tools versus the modern ones.

4. Housing services we study the role of the village builder versus the modern engineer.

Finally, we study the educational services through the following :

First, El Kuttab, a civil private system in which a Sheikh who knows the Koran and some mathematics can teach children Koran, Mathematics and the principles of reading and writing in his own house.

Second, the process of teaching the farmer the ways of agriculture as indigenous services versus modern schools.

withe thi s paper we hope to provide researchers involved in anthropology – approach – field studies with the lessons learned from our own experience.

At the outset, four criteria were defined for the selection of the five villages :

1. The existence of both indigenous and official services side by side so that some sorts of comparison can be possible.

2. The far distance between the chosen units and the city of Menia as an urban center of urban influence.

3. The absence of conflicts among families as a result of election or other reasons.

4. The possibility of having a permanent residence for the team to be able to live with members of community.

Generally, the local unit of Greis was suitable in almost all respects, except that of not having a large place for the team but inspite of this defect the team adapted itself to the community and worked successfully due to the other helping factors.

To conclude, it is important for achieving the goals of research to choose the suitable local unit for it.

As regards social relations between team members and the studied community, three elements have to be considered

1. The existing male – female team member relations in the light of the peasant community environment. of such relations.

Abstract

INDIGENOUS SERVICES IN FIVE EGYPTIAN VILLAGES

METHODOLOGICAL ASSESSMENT

By :Dr. Salem Abdel Aziz

This study was conducted by the Sociology Department, Menia University with Dr. Abd El Moneim Shawky, head of the Sociology Department and Dean of the Faculty of Arts – Menia University, as Principal Investigator – Dr. Shawky appointed me as director of this research and he selected a research team made up of six assistant lecturers (males and females) of the sociology department, Faculty of Arts, Menia University.

The study was started on January 1978 and terminated by the end of June 1979. The geographical scope of the study was Greis Martaz that encompassed five villages : Greis, Mentout, Abou El Saf, El Hessaneya and Nazlet Greis.

The main objectives of the study were as follows :

1. Revealing the degree of effectiveness of indigenous services in peasant community.

2. Attitudes of peasant community members towards official and indigenous services.

This paper aims at a Methodological Assessment indicating the positive and negative aspects of the study as regards :

– selection of villages.
– Social relationships between research team members.
– selection of most suited tools and techniques.

the new Egyptianized bourgeois class, and formerly director of foreign companies -- Nubar Pasha. The hard negotiations with European states concerning the abolition of the Capitulations finally arrived at an agrement in 1873. It is true that the European powers (mainly the French) would not agree to take such a step if they were not sure that the Capitulation laws would be generalized gradually all over Egypt. Thus the mixed courts were established, and the mixed codes were issued in 1875 along the lines of the French Codes.

the lines of the French Codes. Thereafter, the Egyptian bourgeois class continued its struggle toward the capitalization of the entire Egyptian legal system. This was accomplished by the establishment of national secular courts and the issuing of the national Frech-style codes in 1883. The jurisdiction of the Shari'ah courts was confined to the narrow area of personal affairs and Wakf (endowment), until these courts were completely abolished in 1956.

In sum, although in the beginning of this period the formal legal system had undergone some aspects of pluralism due to the conflicting ambitions of the different economic powers, a final compromise was reached between foreign and national capitalism by the transplantation of Western legislation in Egyptian society. Whether or not the formal legal pluralism was replaced by a de facto one in 20th century Egyptian society is a matter for subsequent research.

Furthermore, the Westernization of the Ottoman legal system had ideological reflections in Egypt. When Isma'il Pasha gained Egyptian legislative independence, the Egyptian legislator felt himself free from any sense of guilt for the divergence from Shari'ah principles and the open adoption of French legislation, which contradicted the Shari'ah principle, since it was the case in the Khilafa' capital.

B. The abolition of the Capitulations and legal system Capitalization. Although the Capitulations were known in the pre-Ottoman period and had been developed by the Ottoman Sultans, (10) it was only after Mohamed Aly's defeat of 1841 that this system took a form which humiliated the Egyptian national dignity (11). This was due to the fact that in this period Egypt had become vulnerable to European financial and commercial interests, which requiried protection and immunity from the national legal system. But in practice the matter went far beyond the treaties of privileges, and consuls were able to protect the illegal interests of their citizens as well as to extend their abused judicial power to cover any other person (12).

At the same time, Egyptian national sentiments were emerging and were affected by all the socio-ecoomic and ideological factors metioned above. In addition, the Egyptian bourgeois class, although it was economically submissive to foreign capital, was unable to concede minimum reqirements of legal equality with this capital. It is not a matter of chance that the leader of Capitulations movement was the outstanding representative of

10. See, H. J. Liebesny, «The Development of Western Judicial Privileges», in **Law in the Middle East**, op. cit., pp. 314, et seq.
11. Marlowe, **Spoiling the Egyptians**, op. cit., p. 63 et seq.
12. Richmond, Egypt, 1789-1952, op. cit., p. 82.

a copy of the Ottoman penal code of 1851. When a new penal code was promulgated in Istanbul in 1858, in 1863 its application in Egypt was ordered. Before that, in 1856 Sa'id Pasha issued a law stipulating the application of the Ottoman Commerce Law of 1850 (8).

This Ottoman legislation was more or less derived from Western capitalist laws. This was due to the fact that Turkish society was in its turn moving toward the capitalist organization of the relations of production. The trend toward capitalization of the Turkish economy was openly expressed in **Khatt Sherif Gulkhane** as follows : «And it is our belief that banks should be opened in order to raise the prestige of the finance of the empire by adjusting and protecting the value of money, that capital funds should be created to augment the sources of material wealth, that roads and canals should be opend for the transportation of products, that all obstructions preventing the growth and development of agriculture and commerce should be removed and the necessary facilities provided, and that for the accomplishment of these aims means shall be sought to profit by European culture, science, and capital» (9).

Accordingly much Western style Ottoman legislatin was issued. The most important of this was the Commercial Code of 1850, the Maritime Code of 1863, the Penal Code of 1858, the Commercial Procedures Code of 1863, the Civil Procedures Code of 1880, and Criminal Procedures Code of 1879.

---

8. Anderson, **Law Reform,** op. cit., pp. 210-214.
9. Quoted in, Ebul 'ula Mardin, «Development of the Shari'ah Under the Ottoman Empire,» in **Law in the Middle East, M.** Khaddury and J. Liebesny, eds., V. 1 (Washington, D.C., 1955), p. 284.

In the period 1841-1875, the period foreigners inundated Egypt, the main feature of the formal legal system was the multiplicity of its components. Besides the Shari'ah law and courts, there were foreign laws applied by foreign consults according to a system of capitulations. Ottoman legislation was to be applied in Egypt according to the **Firman** of 1841 alongside the local Egyptian legislations. However, this state of formal legal pluralism was a transitional one. Since the whole economic structure of the country understood its course to be annexed to the Western capitalist system, the legal system was moving gradually toward Westernization. This attitude of legal Westernization was manifested in two ways :

(1) the gradual trespassing of Westernized legislation on the area of social relations formerly left to the Shari'ah law, and ;

(2) the successful struggle of the Egyptian bourgeois class for the abolition of the Capitulations.

A. **The legislation movement.** Two main features of the political and economic situation of this time were reflected in the legislative movement. These features, as previously mentioned, may be summed up by the fact that Egypt had lost her economic, political and legislative independence, became a province of the Ottoman Empire, and was tied step-forstep with the foreign capitalist market.

Egyptian legislation issued in this period was undergoing the process of Westernization in two ways : directly and indirectly. Westernization was represented indirectly by the fact that Ottoman legislation, which in its turn was affected by French laws, was to be applied in Egypt according to the **Firman** of 1841. Consequently, the penal code which was issued in Egypt in 1855 was

invasion of European entrepreneurs during the second half of the 19th century. Although contact between Egyptian and European investors began at the time of Mohamed Aly, this contact was controlled and oriented for the benefit of the Egyptian economy by a powerful Egyptian governor. But after 1841 Egypt became a source of quick profit for ambitious European merchants regardless of the public interest of the country. According to a statement of Lord Cromer, those foreigners «regard the Egyptians, from prince to peasant, as their prey. ... They brought all their intellectual acuteness, which is in no mean order, to bear on the work of depredation (6)».

The major activity of foreign investment in Egypt was directed toward enterprises more profitable to them and less beneficial to the Egyptian economy. As their administrative cadres they used the eminent representative of the new local bourgeois class, such as Nubar Pasha, Sherif Pasha, Ragheb Pasha and others of the Egyptianized landowners (7).

Accordingly, the interests of foreign investors were joined with the interests of the local bourgeoisie in turning the legal system towards the Western capitalist model.

4. The Gradual Westernization of Legislation

The process of intellectual Westernization, the dissolution of the traditional social structure, and the capitalization of Egyptian economy were the main factors leading to the Westernization of the legal system.

---

6. Lord Cromer, **Modern Egypt** (London, 1908), V. 2, p. 249.
7. Marlow, **Spoiling the Egyptians**, op. cit., p. 21; Richmond, **Egypt, 1897-1952**, pp. 96-98.

of rural landowners who had acquired some urban interests. In order to speak about Egyptian economic upper classes in this time, it is necessary to analyze the way in which private ownership of land was established in modern Egypt.

Steps were taken gradually beginning with Mohamed Aly's policy of granting some tracts of land, such as **Ib'adiat** and **Shafalek**, establishing full private ownership at the time of Isma'il (4). By the end of the 19th century a new class of landowners in Egypt had already emerged. And it was due to the interaction between this new class and Egyptian Westernized intellectuals that the ideological concepts of capitalist economy began to be known in the popular arena. The 1879 witnessed the first popular attempt to establish a European type national Egyptian bank «to be a foundation for the national economic enterprises (5)».

It was possible for this new class to play the same role played by European bourgeois classes in developing a traditional national economy. But this step was not taken because of the lack of boldness and conservative character of the new agricultural class. A more important reason is that this step was not in accordance with the role assigned to Egypt by foreign capitalism as a producer of cotton and consumers of Western merchandise. This policy rendered the economic status of the new Egyptian bourgeois class submissive to foreign capitalism, and this is one of the main factors stimulating the new class to insist upon the Westernization of the Egyptian legal system.

3. The Collapse of Economic Autonomy

The collapse of economic autonomy was largely due to the

---

4. Mahmoud Moutawali, **Al-osoul Al-Tarikhia,** op. cit., pp. 18-34.
5. **Jaridat Al-Tijara (Commerce Review),** No. 212-217, 1879.

have so long enjoyed has led to the abandonment of all organization (1).

This brings us to a discussion of religious groups' positions in Egypt during this period. Generally these groups underwent changes which led to the decline of their functions. Firts, economic differentiations among their members resulted in the dissolution of their unity. Second, these organizations lost their importance to the State as Jizya-tax collectors, since the Jizya (the tax imposed upon non-Muslims) was abolished in 1855 (2).

In addition ,the gradual disolution which the guilds had been suffering since the time of Mohamed Aly continued during this period. Although some of their functions were maintained during the first half of the 19th century, by the end of the century these functions were completely lost (3).

Thus by the last quarter of the 19th century Egyptian society had already lost its traditional structure. This structure was replaced by a new one based on class differentiations.

2. The Crystallization of the Egyptian Bourgeois Class.

During this period, it is difficult to draw a sharp distinction between rural landowners and urban industrial capitalist classes. This is due to the fact that the most important source of production in Egypt and during this period was the cultivated land. Actually the new Egyptian bourgeois class consisted primarily

---

1. Quoted in Baer, **Social Change in Egypt**, op. cit., p. 138.
2. Baer, **Social Change**, p. 146.
3. Baer, **Egyptian Guilds in Modern Time** (Jerusalem, 1964), pp. 130-144.

IV. The Capitalization of Egyptian Society and Westernization of Egyptian Law (1841-1883)

This period began in 1841, the date of Mohamed Aly's military defeat. In the same year an Imperial Firman was issued in accordance with the convention of London of 1840, assuring the Egyptian loss of any political, economic, or legal autonomy. After this date, the constant policy of the West toward Egypt was to render it more submissive to international capitalist interests. This strategy reached its peak with the British military occupation of Egypt in 1882 and with the transplantation of Western (French) codes in 1883.

Te main socio-economic characteristics which are relevant to the legal system are the following : (1) the final dissolution of the traditional social structure, (2) the crystallization of the new Egyptian bourgeois class, (3) the collapse of Egyptian economic autonomy, (4) the gradual change in attitude toward the Westernization of the legal system.

1. The Final Dissolution of the Traditional Social Structure

Egyptian social sub-groups continued to lose their traditional functions. By the end of the 19th century the quarters finally lost their traditional structure as distinguished social entities. For example, in his report of 1858 the British Consul states that, «Formerly the Christians were assembled in particular quarters, with certain amount of organization for defense : They are now to a considerable extent scattered, and the protection which they

tion issued by the Porte, Mohamed Aly had in fact enjoyed full legislative autonomy. No Ottoman legislation was known to have been applied in Egypt during this period. When Khatt Sherif Gulkhane (the Ottoman declaration of human rights issued in 1839) was sent to him to be applied in Egypt, his reply was that its most important principles were already being applied before it was issued (12). Furthermore, he refused to be involved with the Convention on the Freedom of Commerce held by the porte with the European states without a provision protecting the Egyptian Fellah (13).

In sum, as a result of the development policy of Mohamed Aly, the chaos of legal regulation which prevailed in the Ottoman era was minimized and the two formal legal systems operating within different spheres of social life co-existed. While the Shari'ah legal system as represented by the Hanafi school was effective within the traditional aspect of social relations, secular legislation dealt with those aspects relating to the development policy. It is just to assume that if the socio-economic development policy of Mohamed Aly was allowed to continue and radically interact with Egyptian culture without the interference of foreign capitalist powers, the two formal legal systems were excepted to intermingle with a revivial of the Islamic jurisprudence, similar to those concerned with Roman law in Italy in the 14th century and in France in the 16th century.

But the destiny of Egypt was planed to turn toward the west, i.e. to be joined with the capitalist market.

---

12. Anderson, **Law Reform**, op. cit., p. 210.
13. M. Motawalli, **Al-osoul Al-Tarikhia**, op. cit., p. 60.

validity of such legislation was not attributed to its deduction from some authoritative jurisprudetial opinion but rather to the fact that it was backed by the sovereign will. Thus, it was not a question of whether this legislation was either in accordance with or in contradiction to the Shari'ah principles. In fact, although most of the legislation as not a contradiction of the Shari'ah, some of it was, An example of the latter may be given by legislation establishing a European style commercial bank, which allowed the use of interest in its transactions (Riba-Fayaeid) (10). Another example is illustrated by the criminal law named **Kanun al-Falah** (the law of the peasantry) which diverged from the principles of the Shari'ah in the punishment prescribed for theft. (11)

Among the most important legislation of Mohamed Aly was : **Kanun syasat Al-ka'eha** (concerning the crimes of fuctionaries), and **Kanun al-muntakhabat** (a collected codification of the previous criminal laws).

Consequently, many secular judicial councils were established in Egypt with the power to settle disputes arising from the application of the new legislation. The supreme councils among these were : **Al-Majles al Malaki Al-'Ali** (the higher royal council), Alexandria and Damiera Council, and **Majlis Jam'iat al Hakania** (the council of juridicial assembly).

Although Egypt was constitutionally considered a part of the Ottoman Empire, and consequently was subject to the legisla-

10. **Al-Wakaii'Al Misrie, 25th zi'L-Hija, 1258. A.H.**
11. J.N.D. Anderson, **Law Reform in Egypt : 1850-1950,** in Holt, **Political and Social Change in Modern Egypt,** op. cit, p. 209; Shafik Shihata, **Tarikh Hrakat Al-Tajdid Fi Al-Nozom Al-Kanoniya** (Cairo, 1961), p. 105.

translated into Arabic, and many Western-style schools were opened.

But it is important here to note that in this time the contact with the West was controled, governed, and oriented exclusively for the benefit of Egyptian development policy. But this value of independent contact was later lost.

D. The legal system : A movement from chaos to homogeneity. The aforementioned socio-economic characteristics affected the legal system in a way which assured our assumption of the correlation between legal pluralism and the attitude of the rulers toward the common interests. Regardless of any value judgment about Mohamed Aly's development policy, the direct results of it were the gradual decline of the legal pluralism phenomenon wich was dominant in Ottoman time.

On the one hand de facto legal pluralism had largely been turned back since the power and function of social subgroups were greatly reduced. On the other hand, the formal legal system took its course gradually from the state of pluralism to the state of unity and homogeneity. First, Mohamed Aly nultified the doctrinal multiplicity of Shari'ah courts. Only the Hanafy courts were declared as having exclusive jurisdiction in Egypt (9). Second, the growing movement of legislative regulation was a common feature of the legal system in this period. Since the development policy required by its nature a definite normative regulation serving socio-economic aims, and since the traditional Islamic jurisprudence **(Fikh)** was not able to provide these normative stands, as long as the «gate of legal reasoning» **(Ijtihad)** was closed, much legislation was issued during this time. The

---

9. Al-Jabarti, V. 3. p. 512.

dealing with the problem of the nomad tribes. He granted their chiefs large tracts of land (**Ib'adiat**) as private property. He induced the nomads to settle on the land and cultivate it (5). The Haware tribes in upper Egypt, which were the most dangerous to state sovereignty in the 18th century, were finally defeated and crushed by Ibrahim Pasha's army in 1813 (6).

The quarters began to lose their social function since Bonaparte had demolished their gates. Threefter many people with different socio-economic statuses and from different religions intermingled in one district (7).

C. **Cultural Westernization.** Although the first contact between) Egyptian society and western culture happened at the time of the French expedition (1798), it was during Mohamed Aly s era that this contact was used to serve a specific policy for development. The contact with the West was accomplished in this time through several channels. First, Mohamed Aly had engaged Western European scientists and experts to train the army and to develop the administration and economy (8). Secondly, he raised a cadre of Young Egyptian intellectuals trained in Western methods, and many contingents of Egyptians were sent to Western states, especially France. The direct effect of this policy was to open the Egyptian mind to European culture. Many French books on science, technology, and the humanities were

---

5. Baer, «Social Change in Egypt : *1800-1914*», in **politicial and Social Change in Modern Egypt,** ed. P.M. Holt (London, 1968), p. 138.
6. Al-Jabarti, V. 3, pp. 416-418.
7. Baer, **Social Change,** op. cit., pp. 145-146.
8. J. Marlowe, **Spoiling the Egyptians** (London, 1947), pp. 15 et seq.; Richmond, **Egypt 1798-1952,** op. cit., p. 58.

Egyptian cotton fetched a very high price in the international markets.

On the other hand, or the first time in modern Egyptian history Mohamed Aly took an important step toward the creation o the right of private ownership of agricultural land. He granted some of his relatives and friends pieces of land as private property, known as **Shavalek.** In adition, he conferred some high ranking officers, foreigners, and nomad leaders lands which were considered, from 1842, as private property. This land was called **Ib'adiat.** The owners of **Shafalik** and **Ib'adiat** were the seeds of a modern Egyptian bourgeois class which played an important role in modern Egyptian history.

B. **The decline of social sub-groups' regulative function.** In the Mohamed Aly era the organization of Egyptian society was gradually reshaped to take the form of the modern national state. Political relations were established directly between government and citizens, without being passed through social sub-groups. Otherwise, it would have been impossible for Mohamed Aly to put his development policy into practice. Thus, the decline of the regulative function of social subgroups in Egyptian society was one of the salient features of this time.

In the village community, relations were established directly between the state and the peasants by abolishing the tax-farm system, while in the towns the mononpoly system largely affected the importance of the guilds as a medium between the state and the artisans. The powerful political sub-groups of Mamluks were finally eliminated by the famous massacre of the citadel (4).

In addition, Mohamed Aly used his acuity and cleverness in

4. Al-Jabarti, V. 3, pp. 319 et seq.

state prestige and the powerful authority which had been lost entirely during the Ottoman rule. To regain this, a vital step had to be taken; this was the abolition of the tax farming system and the replacement of tax farmers with functionaries appointed by the governor and salaried by the public treasury (1). After taking this step, Mohamed Aly followed it by a radical reform in the offices of administration (2).

The cornerstone of Mohamed Aly's development policy was the system of monopology. The direct result of this system was the planting of the seeds of capitalist relations of production in the Egyptian economy. In industry, it was the first time in modern Egyptian history that a great number of workers were collected in giant industrial establishments operated by a system of mass production. But the most important features of the capitalist economy were generated by Mohamed Aly's agricultural policy «3». Two steps were taken by him which were historically responsible for stimulating the emergence of a modern Egyptian bourgoisie and for joinig the Egyptian economy with the iternational capitalist regime. First, Mohamed Aly renovated the agricultural system by introducing new crops having a high monetary value in the international market, such as rice, sugarcane, and long staple cotton. Cotton cultivation in Egypt was an event which deeply effected its economic and political course in modern times. One of its direct effects was the emergence of the modern Egyptian bourgeois classafter the American Civili War when

1. Al-Jabarti, V. 3, pp. 394—396, 449.
2. J.C.B. Richmond, **Egypt 1897-1952** (New York, 1977), pp. 62-63.
3. M.Motawalli, **Al-osoul Al Tarikhia Lel Rasmaliya Al-Misriya** (The Historical Origins of Egyptian Capitalism) (Cairo, 1974), pp. 41 et seq.

effectiveness of the legal system, since the relations which were regulated outside this system were not brought to the courts. The courts' registers tell us only what legal system was considered formally valid. To decide whether this valid legal system was actually effective or not, one must appeal to the facts of social life as illustrated in the chronicles.

III. The Social Development and Legal Homogeneity of the Mohamed Aly Era (1805-1841)

The Socio-Economic Characteristics of this Period

This period began with the ascent of Mohamed Aly as a ruler of Egypt and lasted until the withdrawal of his army under European pressure in 1841. The beginning of this period witnessed the adoption of the first socio-economic development policy in modern Egyptian history The end of this period witnessed the disolution of this policy and the gradual submission of Egypt to European capitalist powers.

For the purpose of our study only the most important socioeconomic features of this period which are considered to be relevant to the legal system will be introduced. These features are as follows.

A. **Economic development.** Whatever Mohamed Aly's motives were in developing the Egyptian economy, and watever the evaluation of these motives is, it is quite evident that the development policy of Mohamed Aly deeply has affected the Egyptian social structure to the present. What is significant for our study is that Mohamed Aly could not carry out his development policy without achieving an essential condition, the reacquisition of

Neverteless, the application of Shari'ah in this respect was restricted. This was due to the fact that the subjects' community was divided into many social sub-groups which undertook tasks of social regulation (16). Furthermore, the formal legal system conferred upon some heads of these sub-groups some official jurisdiction over its members.

In addition, the existence of the powerful nomad tribes (Be douin) in both upper and lower Egypt represented a considerable challenge to the efectiveness of the formal law. These tribes had their own system of customary law, according to which an appeal to the official courts is a matter of social stigma.

The Scope and Limitations of Shari'ah Law.

Now we return to the question of the effectiveness of the formal law in Ottoman Egypt, focusing upon the Shari'ah law. It became evident that the Shari'ah legal system (especially in the 17th and 18th centuries) was effective only in this limited scope which neither touched the interests of the ruling class nor interfered with the social sub-groups' judical power.

This is why it becomes hard to agree with the generalization made by G. El-Nahal about the all-embracing character of Shari' ah's application in Ottoman Egypt (17). He reached this conclusion from his study of the Shari'ah court's registers of the 17th century. But the error here is one of methodology. It is not excepted that the court's register would tell anything about the

---

16. See, for detailed analysis of these sub-groups in Mamluk time, **Ira M. Lapidus, Muslim Cities in the Later Middle Ages** (Harvard University Press, 1967), pp. 79-113.
17. El-Nahal, **Judicial Administration,** op. cit., p. 72.

Al-Muhtaseb (the market inspector) and the **Defterdar** (the head of the treasury) (13). The temporal jurisdiction of punishment was based upon the principle of «punishment according to polity (**siysatan**) adopted in the Ottoman empire, as contrasted to the principle of legal Islamic punishment (**Shar'ah**) (14).

But aside from formal legal practice, the right to inflict punishment, either corporal or fiscal, was actually wielded by any powerful group as a means of protecting its interests.

Private law concerns of subjects' property and personal affairs were formally governed exclusively by the Shari'ah law system. These concerns were of less importance to the ruling class, mainly because the most valuable properties (the lands) legally belonged to the state and were actually seized by the ruling class. Nevertheless, the chronicles introduce several examples showing that even these concerns were not secure from upper class encroachments (15).

The De Facto Legal Pluralism Within the Subjects' Society

Since relationship between upper and lower class society members have already been examined, our concern here will be confined to the internal relationships within the subjects' society.

These kinds of relationships, either in the domain of property, family, or traditional criminal law, were governed by the principles of Shari'a and subject to its jurisdiction.

---

13. E. W. Lane, **Manners and Customs of the Modern Egyptians** (London, 1875), pp. 125, 136-138, 142.
14. U. Heyd, **Studies in Old Ottoman Criminal Law** (Oxford, 1973), pp. 193-199.
15. See for example, Ibn Iyas, V. 3, pp. 118-119, 122, 173.

to speak abou any legal rules regulating the operation of such authority (10).

The same state of chaos in social regulation characterized the relationship between the ruling and the subject groups. The countries (**Mukata'at**) of Egypt fell completely into the hands of the Mamluk conflicting houses. This resulted in their subjection to antagonistic ambitions and to removal of legal restrictions from their operation.

Another aspect of the relationship between rulers and ruled is represented by the domain of criminal law. Firstly, it is evident that the questions of crime and punishment in Ottoman Egypt were generally out of Shari'ah judges' jurisdiction. Truly, a system of Islamic criminal law was formally valid, but the application of its rules was confined with a narrow area in which the interests of the ruling groups were not to be touched. This explains what Glal El-Nahal had noticed, that very few criminal cases were included in the Egyptian Shari'ah courts' registers of the 17th century (11).

From the first days of Ottoman government in Egypt, the Viceroy imposed severe punishments upon those he regarded as criminals. The chronicles of Ibn Iyas and Al-Jabarti are full of cases in which governors used this criminal jurisdiction (12). Furthermore, criminal jurisdictions was also conferred upon many Ottoman functionaries such as **Agha El-Shurta** (the police chief),

---

10. Al- abarti, V. 1, pp. 38-42; Holt, pp. 80-84.
11. Glal El-Nahal, **The Judicial Administration of Ottoman Egypt**, op. cit, p. 25.
12. Ibn Iyas **Bade Al-Zohor Fi Wake' Al-Dohour**. V. 3, Boulak, ed, 1312 A. H., p. 296, 315-316; Jabarti, V. 1, p. 439, V. 2, pp. 93, 515.

political subgroups, especially those of the Mamluk houses (8). These groups began to infringe upon the official legal system and to challenge the Ottoman legal authority. But in this period, the formal legal system, although frequently violated by the political sub-groups, did not lose all of its prestige. (3) The third period continued through the 18th century. The main characteristics of it were the final elaboration of the powerful Mamluk-sub-groups resulting in formal legal system's loss of all its autherity and prestige. It is hard to speak about any concept of legality in terms of the existence of legal norms controlling day-to-day practices of the upper class in this period. This was true with different branches of legal regulation, whether they were relating to public, private, or criminal law. And it was also true of different levels of social relations, whether between the upper society members or between those members and the members of the lower society.

Concerning the domain of public law relations, the chronicles concerning this period are full of examples showing the day-to-day encroachments of political social sub-groups upon such law. It became common for any powerful Mamluk or garrison group, when discontented with the Ottoman Viceroy policy, either to compel him to to issue some orders «Biordli» in their benefit be dismissed — or even assassinated (9).

The continuous struggles in the 17th and 18th centuries between the houses of Kasimia and Fakaria, which reflected on the structure and function of political authority, left no room

8. Holt, **Egypt and the Fertile Crescent,** op. cit., p. 52, 71-101; Shaw, **Financial and Administrative Organization**, op. cit., pp. 3-10.
9. Al-Jabarti, **Ajaeb Al asar Fi Al Tarajem Wal Akhbar,** Dar el Fares, ed. (Beirut, 1975), V. 1, pp. 149-150, 440. 548; Holt, **Egypt and the Fertile Crescent,** op. cit., pp. 78-79.

option. The registers of Shari'ah courts in the 17th century indicate that most divorce petitions were submitted to the Hanbali judge, because his doctrine allowed divorce in many cases more than the other doctrines (7).

In sum ,two aspects of formal legal pluralism existed in the Ottoman Egyptian legal system : (1) the co-existence of the Shari'ah legal system and the secular legislations of the porte and the Wali, and (2) the co-existence within the Shari'ah legal system of the four Islamic Sunni doctrines.

The de facto legal Pluralism Within the Upper Society :

Which system of social regulation was effective in governing the relationships of upper class members ? To answer this quarter of the 16th century. In this period the ruling Ottoman Egyptian history . (1) The first period from 1524 to the last quarter of 16th century. In this period the ruling Ottoman authority of Egypt was powerful, i.e., no threat from other political sub-groups challenged it. Accordingly, the valid formal legal system in both its branches was effective to a great extent within the ruling class as well as within the subject class. So it is hard to speak about the de facto legal pluralism as a prevailing phinomenon within the upper society level in this period. Nevertheless, at the lower social level the social sub-groups continued to perform their role in the system of social organization. (2) The second period extended from the last quarter of the 16th century through the 17th century. This period was characterized by the gradual growth of the different powerful

---

7. El-Nahal, **The Juridical Administration of Ottoman Egypt in the 17th Century** (Minneapolis and Chicago, 1979), p. 47.

The man criterion of such division was the expected revenues. (5) These **Mukata'at** were administrated in the 16th century by salaried Ottoman functionaries nominated by the Ottoman authority and responsible to it. Their main task was to collect the revenues due the imperial treasury. But from the 17 th century these **Mukata'at** were administered by the tax farm system (**Iltizam**). According to this system, the **Multzim** (tax farmer) buys his office in a public auction. Before being finally appointed he was obliged to present different kinds of payments to the Sultan and his representative in Egypt - the Wali'(6). This system was the main reason for the corruption which dominated the administration of Ottoman Egypt. Thus bribery was considered legal and moral, since it was manipulated openly at the higher levels of administration. And because of the high price paid for the office, no legal restriction could be imposed upon functionaries in their relations with subjects.

Moreover, besid this formal temporal system existed the system of traditional Islamic law which was supposed to regulate social relationships in the fields of transactions, personal affairs, and criminal offences. Although the official doctrine of the Ottoman state was the **Hanafi**, and from its followers the Ottoman chief judge of Egypt was appointed, judges of the other three doctrines (**Maliki, Hanbali**, and **Shafi'i**) were allowed to administer justice in Egyptian regions and districts. It is not evident either from chronicles or from the registers (**sejelat**) of the Shari'ah courts which criterion governed the jurisdiction of each doctrine. Mostly it was a matter of the plantiff's

---

5. Shaw, **Financial and Administrative Organization,** op. cit., p. 1.
6. Ibid., p. 35.

the official legal system. Actually the official legal system (the Sharia'ah principles and the temporal legislations) was effective to some degree only within the subject social entity, to an extent which might not touch the interests of the ruling class. On the other hand in most periods of Ottoman governing the ruling class was not restricted by any kind of legal limitations, either in its internal relations or in its relationship with the subject society.

Therefore in describing the legal system of Ottoman Egypt it is evident that two types of legal pluralism existed : (1) formal legal pluralism as an aspect of legal rigidity, and (2) de facto legal pluralism from the existence of many social sub-groups.

The Formal Legal System of Ottoman Egypt

In Ottoman Egypt two formal legal systems were considered valid : the traditional legal system of Islamic law applied by the Shari'ah courts, and the temporal legal system of the Porte and Viceroy (Wali) legislations applied by the secular Ottoman functionaries.

Constitutionally, Egypt was considered an Ottoman province. Consequently she was subject to all the legislation **(Firmans)** issued by the Porte. The most important legislation relating to Egypt was **Kanun name misr** (the Law of Egypt) issued in 1524 at the time of the Ottoman Sultan Suleyman the Magnificent. Its aim was to raise the prestige of Ottoman authority after a period of political factionalism and revolt. (4) According to this legislation Egypt was divided into certain administrative counties, each of which was called **Mokata'a.**

---

4. P.M. Holt, **Egypt and the Fertile Crescent** (London, 1966), p. 51.

group of subjects. Each of these groups had its own structural character and different rules of social regulation. The relationship between these two major groups was clear and simple : The right of the first group to exploit the second without any duty towards it, and the duty of the second group to be exploited by the rulers without any rights in relation to them.

Each of these major social entities was, in its turn, divided into certain sub-groups. The upper society was divided into many sub-groups with almost conflicting interests, such as the representatives of Ottoman Sultan (the Wali and his assistants), the garrison troops, and the many groups of Mamluk houses. The lower society of ruled subjects was also divided into many sub-groups, mainly non-conflicting since the main contradiction was between their society as a whole and the upper society. The main function of the subject sub-groups was to accomplish the task of social control, which was rejected by the rulers, and to fulfill the minimum requirements of social interests. These social sub-groups were scattered in the Ottoman Egyptian society according to different standards, i.e., economic (the guilds), residential (the quarters and Villages), and religious (the Muslim Suffis **Tariqas**, and the religious groups of non-Muslims). One must agree with the statement of Gibb and Bowen that «It is evident upon closer examination that we have to deal not with a closely knitted organism, even within the restricted limits of a single province, but rather with a vast number of small social groups, which may almost be discribed as self-governing.» (3)

Each of these major social entities (the society of the rulers and the society of the subjects) had a different attitude toward

---

3. Gibb & Bowen, **Islamic Society and the West**, op. cit., p. 211.

II. The Aspects of Legal Pluralism in Ottoman Egypt (1517 - 1805) (The Choas of Social Regulation)

Socio-Economic Characteristics

The analysis of socio-legal history of Ottoman Egypt must take into account the Ottoman motives for invading Egypt. Only by understanding such motives can one conceive of the whole system of social regulation of this period.

These motives were quite far from being cultural or ideological, or even military-strategic. Rather they were concentrated in the economic and financial exploitation of Egyptian society for the sake of the Sultan's treasury. (1) Accordingly, the Ottoman policy for the administration of the Egyptian colony did not bear in mind any concept of the public interest or the social economic welfare of the country.

The Ottoman philosophy of government was to deal with the social status-quo, (2) with only minimal changes to guarantee the financial requirements of the imperial treasury.

This policy reflected on the social organization of Egyptian society. In fact, this society was divided into two absolutely differentiated groups : the higher group of rulers and the lower

1. Stanford J. Shaw, **Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt** (Princeton, N.J., 1962), p. 1.

2. H. Gibb, H. Bowen, **Islamic Society and the West V.I,** part I, 7th ed. (London, 1969), pp. 210-211.

diction was that of **Hajeb** (Chamberlin) in the Mamluk era. The most significant statement about this legal system is that of Al-Makrizi, who said, «The **Hajeb** is juding now between all the people including the high class and the low class, either the judgment is legal or it is political, as alleged. And if the **Shari'ah** judge attempts to draw back any litigant from the **Hajeb** s door, they do not let him do that. ... The decisions of **Hajeb** were firstly called political judgements, and this is a devilish word; most of the people of our time do not know its origin. They pronounce it easily and say this matter does not correspond with **Shari'ah** principles but is a political matter» (12).

This kind of dualism, i.e., temporal-political vs. legal-religious, was the dominant characteristic of the legal system when the Ottoman army invaded Egypt in 1517.

---

12. Al-Makrizi, **Al-Mawa'ez Wal-E'tbar Fi zekr Al-Khetat wa-L Athar**, V. II, Boulak ed., 1270, H. pp. 219-220.

experiencing the factors of collapse which prevailed in the fourth century A. H. (10th A.D.), it would be possible for the Islamic legal system (**Shari'ah**) to evolve toward unity and uniformity. But what happened was the «closure of the opinion (**Ijtihad**) gate» in the fourth century A.H., (1), which led to another aspect of legal pluralism in Muslim societies, the expression of legal rigidity.

B. The co-existence of multiple formal legal systems as an aspect of legal rigidity. The suspension of Muslim legal scholars' creative resoning led to the rigidity of Islamic jurisprudence (**Fikh**). Because of this rigidity on the one hand and because of the gradual evolution of Muslim societies on the other, the emergence of a new secular legal system, absolutely remote from the traditional Islamic principles, was irresistibe. Although the temporal legal systems and jurisdiction such as the jurisdiction of **Al-Muhtaseb** (markets and moral inspector), **Al-Shurta** (criminal police), and **Mazalem** (the high judgement of the ruler) were to some extent known in the early Muslim states, these systems and others similar to it evolved in the late Muslim states in a way quite different and quite far from the traditiional **Shari'ah** legal system. In sum, the question of validity in such secular systems was not solved by attributing the decision to some authoritative opinion or text rather than by regarding some kind of social interest. The most prominent example of this Juris-

---

11. Mohamed Salam Madkour, **Manahej Al-Ijthad Fi Al--Eslam (The Methods of Legal Reasoning, in Islam)** (Kuwait, 1979), p. 414-419. A'bd El-Hamid Metwalli, **Azmet Al-Fikr Al Siasi Al-Islami (The Crisis of Islamic Political Thought)** 2nd ed. (Alexandria, 1974), pp. 33-34.

nominated one of his followers, **Maaz Ibn Gabal**, to be a judge, he asked him about the sources of his jurisdiction. Maaz answered that he will judge according to the Koran and then according to the prophet's traditions (**sunna**), and then according to his own reasoning. The prophet approved of him.

After the prophet, a whole system of legal reasoning Ijthad evolved in the Muslim state, a matter which led finally to the emergence of different Muslim legal doctrines among which the famous four orthodox doctrines. Although these multiple doctrines agreed about the general principles of the Shari'ah, they differed in many details. And these differences wer thmselves governed by the diversity of social conditions within the Muslim state. So the multiplicity of legal doctrines in the early Muslim state is an aspect of legal pluralism responsive to the need for adequate social regulation. This matter reminds us of the multiplicity of Roman legal doctrines through the scientific period of Roman law. Another aspect of legal pluralism in Muslim law is the pluralism of legal sources. All Muslim schools of law agree to some degree that the sources of Islamic law follow these priorities : Koran, **Suna** (prophet tradition), **Kias** (analogy), **Igma'** (consensus of Muslim scholars), **Istihsan** (preference) **Maslaha** (public interest, and **orf** (custom). This aspect of legal pluralism achieves a balance between the elements of authenticity on one hand and the elements of modernity on the other. While the first three sources keep the value of legal anthenticity, the next three rander the Islamic legal sysem more responsive to the consideration of social change.

It is correct to suppose that, if Islamic civilization was able to evolve and flourish continuously up to modern times without

Similarly, in the course of its evolution the English legal system underwent two periods of legal pluralism. Firstly, before the existence of the Common Law system at least three types of legal systems existed in English society. These were the legal systems of local courts, manor courts, and Royal courts. Each of these courts applied a different type of legal rule. But this multiplicity of courts and legal rule was transitional, and the process of English legal evolution moved toward legal unity. Finally all of these rules are intermingled and unified into one legal system, that is, the Common Law system. Secondly, with the evolution of English society, the Common Law rules and principles appeared to be too rigid and not capable of meeting new social needs. Hence, a new legal system emerged which was more flexible and responsive to social change — the law of equity. And both of these legal systeme interacted with one another.

Islamic society was no exception in this matter. The mere spirit of Islamic law allows the plurality of legal sources to meet the demands of social change, since only a few Koranic verses — most of them general in their formulation — are concerned with legal relations (9). The traditional statement of the Islamic thinker Al-Sharestani was the common axiom in this concern. He stated that «We knew that the (legal) texts are limited, and the (social) facts are interminable, and what is limited can not regulate what is interminable (10).

Accordingly, from the first beginnings of the Islamic state the sources of Islamic law multiplied. And when the prophet

---

9. While the total verses (**Ayat**) of Koran are about 6,000, those concerned with legal relations are not more than 200. See, Comar 'Abdallah, **Al 'Orf Fi Al-Fikh Al-Islami (The Custom in Islamic Jurisprudence)**, Alexandria, (N.D.) ,p. 98.

10. Al-Shahristani, **Al-Melal Wa-L Nihal**, p. 25.

In some historical periods the considerations of social change bring into existence a new legal system more responsive to the new social situation, while the traditional legal system remains formally valid. The contradictions between the two legal system dissolve in a long historical process of social evolution. In this process the two legal systems interact. From their intermingling a new legal system emerges bearing the traditional elements which maintain the value of legal authenticity and the new elements which maintain the valued legal modernity.

Three examples of such an aspect of legal pluralism will now be introduced. The first is from Roman society, the second is from English society, and the third is from Islamic society.

Until the Third century B.C. Roman society was a traditional agricultural one and was quite closed in its social relations. The rigid and extremely formal **jus civil** was quite suitable as a means of social regulation. When the Roman state began to expand outside the old city to include all the territory of Italy and later to include the entire Mediterranean basin, the old legal system (**jus** civil) became unsuitable to regulate the new, changig society which consisted of multi-national subjects. In dealing with this pro blem the Roman judge (**Preator**) played a most important role in the evolution of Roman law, both by using many legal devices and by creating completely new legal system which was more flexible, just and human. This was the **jus gentium** legal system. By the historical process of social evolution **jus civil** and **jus gentium** were intermingled and gradually unified into one legal system, which was known thereafter as **corpus juris civilas,** and which became the main source of modern Euroopean legal codes.

ing which must be used in any cotext. Thus, the controversy concerning the definition of law is nothing but a verbal dispute. This is because legal, moral, religious, linguistic, andsimilar definitions are not objective but conventonal ones. So one may prefer a definition subjectively suitable for the purpose of his study.

For the purpose of our study, the term legal pluralism will be used to refer to both of its meaings, i.e., formal legal pluralism and de facto legal pluralism. The term de facto legal pluralism does not need any more articulation. It is simply the co-existence of multiple systems of social regulation effective in multiple social sub-groups within the whole society. Discussion of the structural elements of social sub-groups is beyond our scope (8).

What is needed is an examination of the aspects of formal legal pluralism by an historical analysis of such phenomena in some societies.

3. **Aspects of Formal Legal Pluralism.**

A. The co-existence of formal legal systems in specific historical periods as a response to social change. This aspect of formal legal pluralism existed in many societies through the historical processes of their evolution. It may be deemed that this aspect is the ideal technical method hrough which a valid system can evolve in response to changing social relations, while making a compromise between modernity and authenticity.

8. For the meaning of social pluralism see, M. G. Smith, «Institutional and political Conditions of Pluralism,» *in* **Pluralism** in Africa, ed. L. Kyper and M. G. Smith (Berkeley, Los Angeles, 169), p. 27, et seq.

umbra». So one may not generalize about these exceptional eases and conclude the existence of an aspect of legal pluralism, that is, te co-existence of a formal legal system and a social system of legal violators. But when a legal violation becomes a core case in social life, we are faced with the process of the degradation of a given sociolegal formation and the reconstruction of a new, more just, and more effective legal system in the society.

2. The Conventional Definition of Legal Pluralism

From the aformentioned meanings of legal pluralism, one has to formulate a specific meaning which will be used for the purpose of this study. Firstly, the concept of ideological legal pluralism is to some extent irrelevant to our purpose, since ideas about the nature of law; its ends an Values are not explicitly a matter of discussion among legal scholars in our period. Secondly, we think it possible to deal with the concept of a formal legal system Vs. legal consciousness, and the concept of the legal systems of social subgrounps within one category - that is, the «de facto legal pluralism».

Therefore, must we chose between the two concepts of pluralism, i.e. de facto pluralism and formal pluralism ? And, consequently, are we obliged to adopt either the traditional or the sociological definition of law ?

Iam more convinced by the idea of Professor G. Willilms concerning the problem of the definition of law (7). In sum, according to Williams, the term law has no inherent proper mean-

---

7- G. Williams, International Law and the Controversy Concerning the World Law, 22, The British Year Book of International Law, 1945, pp. 146-162.

jurisprudence in the nineteenth century as an aggregate of rules issued by the sovereign in an independent political society. Since the meaning of legal pluralism considered the multiplicity of any systems of social regulation regardless of their source, so the definition of law must be wide enough to include anyrule of social regulation effective in a given society. The origin of this broad definition of law may be found in Max Weber's concept which denied «that law exists only where legal coercion is guaranteed by political authority. A legal order shall rather be said to exist wherever coercive means of a physical or psychological kind are available (4).

The broad definition of law led to a theoretical trend which considered that the phenomenon of legal pluralism was an inherent feature in all contemporary societis, since non of these societies was without social sub-groups and no social sub-group was without some kind of social regulation.

The extreme extension of this idea is the attitude which con-considered that the phenomenon of legal pluralism was an inhety of criminal gangs some sort of behavioral norms regulating their criminal activities (5). The discussion of this trend is beyond our scope, but it may be enough to mention here the distinction which Professor Hart drew between the cases of «core» and the cases of «penumbra» (6). The «core» status of any valid and effective legal system is its application to the society and society members' fidelity to it. Here the legal violation is only, an exception to the general case, or is a case of «pen-

4. M. Weber, «Grundriss der socialokonomit,» quoted in pospisil op. cit., p. 104.
5. Pospisil, op. cit., p. 112.
6. H.I.A. Hart, Positivism and the Separation Between Law and Morals, 71, **Harvard Law Review**, 1957.

B. The formal legal system and popular legal consciousness. According to the Marxist legal theory, legal pluralism also refers to an inherent character of any exploitative (non-socialist) legal system, that is, the remoteness of popular legal consciousness (the popular ideas about legality and justice) from the formal legal system. This remoteness exists as long as the formal legal system protects only the interests of the owners of the means of production and operates against the interests of the working class. Consequently, the working people, having the real and true concept of justice, evaluate the formal legal system as unjust and feel justified disobedience to it (2).

C. Formal and de Facto legal pluralism. Another use of the term legal pluralism is common among legal anthropology and legal sociology scholars. This use refers to the multiplicity of social regulation systems effective among some social sub-groups so that in the society as a whole the legal systems become larger because of the multiplicity of social sub-groups within it.

This approach to the definition of the term does not confine its meaning to the multiplicity of formal legal systems within a given society but extends it to include the multiplicity of systems of social regulation whether formal (issued by the state agencies) or informal (actually operational in the society). This meaning was well illustrated by L. Pospisil in his assertion that in mutiple social sub-groups «may then be found utterly and radically different bodies of laws prevailing among these smal units».(3)

Giving the term this broad meaning primarily presuposes a disloyalty to the traditional definition of law which prevailed in

---

2. A. I. Denisov, **Teoria gasudarstva i prava (The Theory of Law and State)** (*Moscow, 1971*), p. 372.
3. L. Pospisil, **Anthropology of Law, a Comparative Theory** (*Harper and Row Publishers, 1971*), p. 112.

1. The Concept of Legal Pluralism

1. Different Trends in the Use of The Term Legal Pluralism.

Although the term legal pluralism is now in common use in the fields of legal sociology, legal anthropology, and lega theory, no attempt has been made to articulate its proper meaning. Here I will try to investigate the different uses of the term in the sociolegal literature in order to formulate a basic concept of what is Known as legal pluralism.

A. **Pluralism of legal ideologies.** The use of the term legal pluralism when referring to the multiplicity of legal ideologies in a given society is due to Marxist jurisprudence. For example, Professor V. A. Tumanov uses the term to signify the existence of multiple juridicial outlooks in contemporary capitalist societies (1). In the respect, Tumanov distinguished between two levels of ideological legal pluralism : the lower level, which was the multiplicity of legal doctrines concerned with the positive legal sub-systems-for example, civil law, commercial law, criminal law theories. The second level was the higher level which was concerned with the multiplicity of legal ideas about the nature of law, its function, values, and ultimate ends. Both aspects of legal pluralism, according to the Marxist interpretation, can be understood in terms of the class structure of capitalist societies.

---

1. V. A. Tumanov, Contemporary Bourgeois Legal Thought, A *Marxist Evaluation of the Basic Concepts* (Moscow :Progress, 1974, p. 16 et seq.

mal requirements of the common interests of the public in regard-to social welfare and justice.

This study will be divided into four chapters. In the first chapter an articulation of the concept of legal pluralism will be suggested. Through this concept I will examine the different types o legal pluralism which existed in modern Egyptian society. The following chapters will deal with specific periods of modern Egyptian sociolegal history. The first period to be considered will be from 1517, the date of the Ottoman Conquest of Egypt, to 1805, the date of Mohamed Aly's ascent to power. This period is generally characterized by the absence in government policy of any concept of social interests. The main function f this political regime was to collect the taxes **(Al-Miri)** due the Ottoman ruler (Sultan). Consequently, a chaos of political regulation prevailed in Egyptian life.

The second period begins with Mohamed Aly's ascent to power and lasts until the defeat of his army and his policies in 1841. The main characteristic of this period was that the governmental policy, directed toward the achievement of an independent economic and political development, produced a gradual decline in the traditional social organizations and led to social and legal homogeneity.

The third period began with the end of mohamed Aly's independent policy in 1841 and lasted until the transplantation of a Western legal system in 1883. The main characteristics of this period can be found in the growing interest by foreign capitalists in Egyptian wealth which reached its peak in the British occupation of Egypt in 1883, the Westernization of Egyptian society, the elaboration of a new bourgeois class in Egypt, and consequently the application of Western capitalist codes in 1883.

THE ROOTS OF LEGAL PLURALISM

An Analysis of the Sociological Evolution of Modern Egypt, 1517-1883*

Dr. M. NOUR FARHAT

Associate Professor

Faculty of Law

Zagazig University, Egypt

Research Associate

Department of Anthropology

University of California, Berkeley

Introduction

-The aim of this article is to trace briefly the sociolegal evolution of modern Egypt in an attempt to explain the problem of legal pluralism. Special attention will be paid to the relationship between this problem and the nature and function of political regimes.

The general assumption to be examined is that the legal pluralism which prevailed in modern Egypt can be attributed to the indifferent attitude of the political regimes toward even mini-

---

* This paper was presented to the law and Development conference, at the university of California-Berkeley (May, 28-30 1983).

d) A large proportion of the workers 86.1% tend to adopt openness on new experiences and believe in the importance of science and medicine in human life.

e) A high percentage of the workers appreciate secular values such as : personal choice, success, achievement punctuality and participation in public life.

The rapid expansion of Kuwait has necessitated a substantial influx of labour and resulted in raising the proportion of immigrants to well over 50 percent. There is evidence, however, that there is a growing feeling of Frustration and a lack of belonging to the country among those immigrants. This feeling can be explained by government policies which preclude them from enjoying equal welfare benefits and vartous economic opportunities. Personal relationships have in invitably reflected these differences and are tending to reinforce them.

While atitudes and policies such as these are understandable, they do not appear justified or equitable. In addition, their consequences must not be overlooked, particularly in view of Kuwait's increasing dependence on migratory labour and the rise of competition from ther oil countries in the Arabian Gulf, whose demographic policies may be more liberal and lenient.

There is evidence, however, that the Kuwaiti government is becoming aware of the negative aspects of its policies toward the immigrants, and it is trying to rectify the situation. Perhaps, the suitable solution to this problem is to grant permanent residence or Kuwaiti citizenship to immigrants who have contributed to the welfare and progress of this country.

pl•

to, because of their long residence and satisfaction with jobs in the Kuwaiti society.

Despite this apparent tendency to integrate, the working migrants are still having intensive kin and family ties in their place of origin. This is mainly due to some structural features prevalent in the host society such as : government policies that do not allow them to own real estates or company share, let alone the un lenient residential regulations, the loss of the hope to acquire Kuwaiti citizenship, and other features of discrimination. In this context an important finding concerning the migrant integration may be put forword. This finding says that the failure of migrants to integrate into the new culture is primarilly due to structural factors beyond their control, rather than because of a lack of motivation to do so.

2. The impact of industrialization on the behavioural patterns of industrial workers.

The results of this study support the thesis that a factory can be school for modernization. In this context this study showed that :

a) Approximately 92% of the industrial workers have an intensive propensity toward nuclear family.

b) Nearly 70% of the married workers tend to exercise family organization and birth control.

c) The average age of the industrial worker at the time of marriage for the first time was almost twenty-four, while the corresponding age of the wife was about twenty years.

moved to Kuwait in search of job, high regular wages and better living standards.

Concerning differential migration which means here the tendency of certain persons or groups to be more migratory than other, it was found that at the time of migration 82% of the working migrants were in the age group 15-29 years, and 88% of the whole working migrants were unmarried when they flocked to the new society. This means that the propensity to migrate is greatest in the young adult age groups.

As has already been noted, a prime determinant of the impacts of migration on both theareas of origin and destination is the character of the migrants — their personal and attitudinal attributes. In this context two generalizations concerning the migrant may be put forward :

a) Migrans do not form a random selection from the population of the place of origin.

b) Migrants do not form a random cross-section addition to the population of the place of destination.

2. Migration and integration :

Another aspect of migration which would be studied by sociologists is that of the social integration of the migrant. In this context, the results of this study showed that the propensity to assimilate or integrate is a funcion of the length of residence and satisfaction with the job in the receiving socety. This finding is supported by the fact that about two thirds of the working migrants plan to stay in the country as long as they are permitted

Method :

This empirical study concentrates on a representative sample of about ten percent of the workers in the petro-chemical industries. The sample consisted of 150 workers, randomly taken from the total manpower of the industrial units under consideration. The instrument to test the hypotheses of this research consisted of a questionnaire with 127 questions. In the design of tis questionnaire, emphasis was placed on data that would shed light on the following aspects : (1) the number and relative importance of migratory labour in the petro-chemical factories under consideration; (2) the geographic origin of the migrants; (3) the motives for the moving of migrants to Kuwait; (4) The demographic and socio-economic characteristics of the migrants and the differentials between migrants and non-migrants; (5) the degree of acculturation or social integration of the migrants as exhibited in their levels of living, educational and cultural characteristics, fertility, inter marriage patterns, and other aspects compared with indigenous workers; (6) the impacts of industrial environment on the behavioural patterns of workers in general.

Conclusions and recommendations :

1. Motives for migration and characteristics of migrants :

According to this empirical study, the working migrants in the petrochemical units represent about 79 percent of the total labour force, while the indigenous labour represents only 21 percent. Most of the migratory labour in the petro-chemical industries is from arab countries.

The motive for migration, according to this research, are mainly economic, as the majority of the working migrants (83%) has

Major hypothesis : Migration and industrialization are the main factors of social change in the contemporary Kuwaiti society.

First hypothesis : Push factors are stronger than pull ones in the case of immigration to the Kuwaiti society.

Second hypothesis : Economic forces are the most important among the motives for moving to the Kuwaiti Society.

Third hypothesis : Ummarried young people are more prone to migrate than other age groups.

Fourth hypothesis : Assimilation is a function of the length of residence and satisfaction with job in the new society.

Fifth hypothesis : The possibility of an assimilated immigrant becomes weaker when his kin and occupational relations remain strong in the sending society.

Sixth hypothesis : The integration of an immigrant might be facilitated through linient residential regulations and the possibility of acquiring Kuwaiti citizen ship.

Seventh hypothesis : Industrial workers, in general, and working migrants, in particular, tend to adopt the policy of family organization and birth control.

Eight hypothesis : Industrial workers, in general and working migrants, in particular, tend to adopt urban value system such as : propensity to education, vocational rationalization, voting, punctuality, and the participation of women in public life ... etc.

minorities or national groups with rather weak ties among them. The structure and composition of their community have been affected by economic and political events in neighbouring countries. Palestiniains remain the predominant group representing nearly 40 percent of the total immigrants. Although the immigrants are now less transitory than before, they still generally find themselves living on the sideline. This is mainly attributed to the government policies which do not allow them to own real estate or company shares. Hence they have not been able to participate fully in the fruits of increased economic prosperity. As a result, a growing feeling of frustration and a lack of belonging to the country in which they work and live has developed among them.

The empirical investigation :

In the course of the last three decades more than 750,000 immigrants, from Arab and non-Arab countries, have flocked to this country. This mass migration deserves systematic investigation. The petro-chemical industries, in the Shuaiba industrial Area, have been chosen for this scientific purpose. The object of its empirical study is mainly to bring out the answers to the following questions. Who migrates ? Why does migration occur ? What are the effects of migration on the host society ? What factors facilitate or impede the integration of the immigrants in the receiving country ? What are the impacts of industrial environment on th behavioural patterns of working migrants and workers in general ?

The probable answers to these questions have been translated into hypotheses in order to be tested by the researcher. The hypotheses consist of one major hypothesis and eight minor ones :

the assimilation process proved far more difficult leaving the immigrants largely estranged from the host society. Without going into great details of th causes, it is probably fair to say that the resistance among the indigenous population to the incomers was largely attributed to the enormous size of the influx as well as the Kuwaitis concern to protect their own identity. Kuwaitis became quickly fearful of the tremendous human movements into their country which in certain periods reached several thousands per month. Hence the heterogeneous composition of the present Kuwaiti society clearly calls for separate analyses of the dichotomized Kuwaiti and non-Kuwait communities.

Despite the rapid economic development which paved the way for modern social and cultural organizations and institutions, Kuwaitis have generally retained most of their traditional values and customs, and have remained largely conservative and clanish in nature. The strength of the family, as a social and economic unit, is still paramount. Nevertheless a measure of social change has occurred with social stratification becoming less determined by family origin and tribal affiliation and more by personal achievement and other universal standards.

One of the most significant changes has been in the role of Kuwaiti women who have become much more active and participant in public life. This is mainly attributed to the fact that their influence is now no longer confined within the family. There is no doubt that their role will continue to grow over the coming decades, for the liberal attitude of Knwait in this regard is most note-worthy.

The non-Kuwaiti community consists of more than fifty

b) The large proportion of people under the age of fifteen relative to the total population. This group constituted almost 46 percent of the population in 1975 compared with 40 percent in 1965.

c) The relatively high percentage of economically inactive people particularly among Kuwaits. This percentage for the total population was estimated at 42 percent in 1975 and more than 58 percent for the Kuwaiti population alone.

2. The decline in the labour participation rate from about 40 percent in the late sixties to just over 30 percent in 1975 can be largely attributed to the is creasing tendency among non-Kuwaiti men to bring their wives and children to settle in the country.

3. Some positive developments with regard to the role of women in the social and economic life can be inferred from recent statistical data on female labour force development. In percentage terms, the active female population rose from 5.5 percent in 1957 to almost 11 percent in 1975 consisting of increases from 1.4 percent to 6.7 in the case of the Kuwaiti female population, and from 16 percent to over 25 percent in the case of non-Kuwaitis.

Social Development :

A Complex social structure has emerged with the oil boom and the influx of thousands of Arabs and non-Arabs into the country. Althoug te buoyant economic situation enabled the settlement of the the mass immigration to take place fairly smoothly,

b) The incrase in the number of Kuwaitis through a concerted effort to naturalise tribesmen scattered on the fringes of the coutry, along with a limited number of qualified people who had resided in the country for a long time.

Labour force structure :

The growth of Kuwait's labour force during the last three decades was most remarkable, averaging about 9 percent per annum during 1946-1957, and over 16 percent in the following eight years, reaching by 1965 a total of 184,297 and about half a million by 1980. This was, to avery large extent, due to the rapid growth in construction and infrastructure development rather than the growth of oil industry and other related industries.

According to th 1975 census, Kuwait's Labour force numbered 304, 582 of which Kuwaitis represented only 30 percent and migratory labour 70 percent. The corresponding figures for 1970 census are 27 percent and 73 percent, and for 1965 twenty-three percent and seventy-seven percent. Apart from the in-ordinately high percentage of migratory labour, there are a number of significant observations concerning the size and structure of the labour force :

1. The relatively small labour participation rate-about 40 percent in the sixties and less than one-third in the seventies-is due to three principal reasons :

   a) Social and cultural factors that normally discourage women from seeking employment. Evidence of this is found in the very low percentage of women in the labour force amounting to about 2.5 percent in 1957 and 11 percent in 1975.

role was essentially due to the small size of the economy and the rapid increase in the oil revenues.

Evidently the steady increase in government oil revenues set the stage for the expansion of the economy and other related social services. Thus Kuwait, with a period of three decades, had been able to entre a new phase of social and economic development. Obviously ths rapid pace of progress could not have covered such a board spectrum of activities without creating and developing a new government machinery to perform new functions and shoulder greater responsibilities called for by the growth of the economy and related infrastructure and social services.

Immigration :

The task was staggering and would not have been possible to accomplish without the influx into the country of thousands of immigrants, particularly the palestinians, Egyptians, Indians and Iranians and others. Hence the unusual population explosion of this country is traceable to immigration. The population has been increasing at a compound annual rate of more than eight percent for the last thirty years. Consequently, the size of the population increased almost ten-fold over a period of thirty years, from an estimated 90,000 people in 1946 to approximaely 740,000 people by 1971, and over one million and quarter a million by 1980.

This rapid demographic growth is due to two main developments :

a) The influx of workers from other Arab and non-Arab countries in the region to help in the construction of new infrastructure projects and staff jobs created by the expansion of public serveces.

MIGRATION AND INDUSTRIALIZATION IN THE KUWAITI SOCIETY

A Field Study of The Petro - Chemical Factories

by

Ali Mahmoud Al-Masri

Industrialization al over the world leads to vast social changes in all spheres of social existence Particularly, it leads to a rejection of traditional particularistic values and the substitution of materialistic values. This is exactly what has happened in the Kuwaiti society since the beginning of the second half of this century.

Oil industry and social change :

In fact the emergence of Kuwait's modern economy goes back to 1946 when the first oil shipment was exported. The economic, social and demographic developments of this country since then has largely mirrored the smooth and swift exploitation of its vastoil reserves. Within a span of no more than twenty-five years, its population came to enjoy living standards normally considered the prerogative of the most developed countries. The pattern of growth that this country has experienced since 1946, The modernization of its infrastructure, institutions and the welfare system that has evolved are unparalleled in modern history.

Oil industry was not only the leading economic sector after 1946, but it also quickly substituted for many of the country's traditional activities, particularly pealing, seafaring and fshing. The swiftness with which oil exports acquired a predominant

as educational repercussions. While the educator aims at establishing a better learning situation for the child, the policy makers may be seeking political aims, i.e. attempting to foster wider communication, in our case with the other Arab countries. This last aim should not, however, overshadow the national interests, and research-results should be gradually be taken into account.

The results of this study should be accepted with caution. Experience shows that it is difficult to control for all the extraneous factors which could bias the results of study like this. This study, although is based on empirical data, it is to a certain extent, limited n that it excludes from consideration many of the variables present in real life. Furthermore, the empirical data yielded by such a study are not the only valid bases for a decision which, in the end, must take into account both political reality and the values and aspirations of the people. Complex as they may be, however, issues like these are never resolved better by being researched in ignorance. Continued investigation of this problem is clearly in order.

This study has shown that the twostep flow of communications hypothesis is correlated with the capacity of decodability(1). The more people are able to decode HA, the more they are exposed to the mass media, the more likely they are to obtain information directly. Moreover, the evidence suggests that the role of mediators in disseminating information may decline in relation to the increase of those who can decode HA. As these decords (of HA) are a minority, radio programmes at least should use as much EA as possible in order to increase the exposed audience. This approach means more independence in mass media consumption and more isolation; the other approach, on the other hand, means more dependence and subordination.

Our study revealed that the public reader of the newspaper and the radio host have personal influence as news mediators to those who got their news in the market place. The role of mediators include simple dissemination of information, inculcation of ideas, and in certain cases demands for conformity to policy. In order to decrease the role of these people and give the majority of the population better opportunities to build up their own opinions and decide for themselves, it is necessary to address the majority in E Aand ES.

The use of the mother tongue as a medium of instructionand communication has different meanings to educators and to people in the political arena. Language policies often have political as well

---

1) Lazersfeld and his coleagues discovered that undecided voters are influenced more by personal contancts than by the mass media, but no where do they touch the problematic of decodability and the role linguistic mediators. Our finding – the linguisitic mediation – may be considered an enrichment of the two-step flow hypothesis.

The modern linguist needs adequate conditions for making the trial test in order to be able to assess objectively the effecitveness of the material and the idea of teaching the mother tongue (EA) as compared with the current practice of teaching in HA. The best available adequate means to do this is structuralism is not only necessary, or an alternative way of language teching, it is one of the best ways besides the other theories of language acquisition and language use. The theories which we mentioned in this study would certainly contribute to make language learning easier and more effective when the elements of the language are analysed in the light of these than when they are learned in a synthecised context.

It seems that progress along the conceptual path from the sycretic level to full conceptual though is facilitated by the acquisition of enriched language through a dynamic interaction with the inguistic environment. The acquisiton and use of adult abstract terms engenders new thoughts whch subsequently enrich the language. For a normal and progressive conceptual growth the on-going language-thought interaction must not be inhibited either by the absence of constant linguistic environment or by the lack of adequate facilities forcing perceptual experience. Therefore, EA and ES should be made use of in the educational and communicative domains,

There does not seem to be any question about the widespread acceptability of EA and to a less extent ES, so learning curreicula and mass media programmes should expand, as much as possible, the use of these language varieties. This would increase the decodability - capacity of a major section of the population, and hence can take part in the socio-political life of the society.

Teachers are poorly informed about the facts of language development, and often have a false set of expectations regarding the competence of their students. At the same time, they lack the necessary training which would enable them to discover where their students actually are, and how to develop content-convoyance and reproduction.

Teachers have been inhibited from adapting linguistic advances to their requirements as teachers, and from adopting a critical attitude to traditional language practices simply because it appeared to involve questioning a whole educational ethos, a method of shaping the whole character. This reluctance has been accentuated by the fact that the source of innovation in language pedagogy are the result of scientific enquiry, the basic postulation of which is the existence of one and only one true solution of any problem. This necessarily imposes unaccustomed constraints on the teacher. The influence stemming from his own personality as molded not only by tradition and environmenr but also by his individual history, costitution and inclinaton have to be abandoned. The more scientifically oriented Arabic linguistics becomes, and the more the teaching of the language places itself under the influence of modern linguistics, the more objective and fruitful the teacher's approach will be.

A new orientation towards the idea of what language is and does, a redefinition of the concept of language, is possibly the most significant, basic knowledge the Egyptian teacher of Arabic in language pedagogy has to know. The teaching of language as one element in a unified system of behaviour should be taken into account. Aredefinition and a redescription of the language would help developing alternative models of language acquisition, and certain techniques of language teaching.

damental linguistic component, their complementary nature as productive and receptive aspects of language use are apparent. Ideally, the two should be reciprocally reinforcing, since reading may lead a person to internalize grammatical patterns not part of his previous competence, and composition can giev him practice in the use of these structures, which in turn will help strengthening his ability to recognize and decode them reading and speaking.

Recognizing EA and institutionalizing ES parallely with the increase of communication means and especially the spread of education would lead to the establishment of an internalized language for all purposes and uses. (1)

Language Teachers in Egypt, whose majority have been linguistically traditionally educated, have exclusively been concerned with the written form of the language and formal discourse, in other words, in HA. The argument for language as behaviour is not vigorously pursued. The decisive element in language teaching, namely the realization that language learning cannot consist only of shaping language repertoire by mainly external means, is ignored. Furthermore, that language learning helps influence mental development and the stability of emotional behaviour is out of discussion.

---

1) Nevertheless, it would be beneficial to explore more deeply the internal structure of EA in the hope of helping to more effectively, and cognitively HA, if this should remain the main medium of instruction. The oral medium of instruction ES used in the class-room, should also be studied. These investigations could be best carreid out at the university level.

Learning of them other tongue is an intensely emotional process through which the child internalizes syntactical structures and is more interested in the functional use of words, in communication and cognition. The fallacy of HA lies in the fact that no body emotionally identifies hmself with it, for it has not been internalized in him.

Mother tongue is acquired socially; it is affected familially — that is, children identify themselves with adults so they imitate their speech and improve it — as well as by cultural factors. It is used to convey skills and emotional closeness by shared activities as well as by verbal communication. HA is used to convey written and read messages, but not emotional closeness, and less verbal communication, spontaneous and unforced.

The programmes of teaching HA deliberately neglects the actual speech of the students : EA, and the possibilities of testing new ideas or approaches in developing an effective language programmes have been limited. Teaching is thought to prepare for examination and tests. Emphasis on written examinations have traditionally been used to control language education.

Press for didactic reform has to be done in the elementary school; reading and writing have to become less mechanic and more meaningful, recital practice should give way to free oral expression intended to develop independent thinking and a creative one; writte exercises should emphasize brevity and clarity at the expense of synony stringing so common in HA. Literary cultivated Arabic can only be reached via EA as it is successfully done in the study of German Canton in Switzerland.

Composition and reading are both seen as containing a fun-

which is not the mother tongue, is a second language, whereas languages outside this diglossic situation are foreign languages. The introduction of this language to the Egyptian child must necessarily involve very different approaches from those used in teaching a foreign language or a native one. The main reason for this suggestion is that no matter how many the variant characteristics of the EA may be, the opportunity for transfer of learning between this variety and HA are usually greater than between two diferent languages.

By the time the child is six years old, he knows, i.e., he has internalized roughly about 80% of the grammar of the primary language. The role of the school is usually seen as helping him to develop and expanding his linguistic competence; to add standard elements to his repertoire. Every effort should be made to avoid changing or stigmatizing the child's native speech, much less eradicating it a task which would be impossible in any event, short of brain surgery.

The grammar instruction in the Egyptian school is still traditional; the students are bound to memorize unanalysable rules and pseudo-definitions as in the past, rather than letting the students develop their analytical faculties by examining selected samples of language data and consulting their own knowledge in order to come up with scientifically defensible statements and generalizations. In such an approach, students are challenged to formulate descriptive rules and frame valid definitions, and grammar study may become an exciting process of self-discovery rather than an often frustrating pursuit of a rigid and meaningless task.

to speak English conforming to the rules of King James English as found in the Authorized Version of the Bible, the listener would be hearing an ill-defined system of the English language. The speaker thus would use a non-internalized system.

The propagation of a language must inevitably involve two forms : spoken and written; the spoken form is important because a person generally has to have possession of it as a basis for understanding the written form. The written form is important as the propagation of the language is generally made through the school and through mass communication media, the most significant of which is the newspaper. Education is carried mainly out trough the written form even if the spoken form is the basis.

Moreover, it is the written form that divides human beings into two groups – literates and illiterates. In the modern world there are too many things that are not accessible to illiterates even if they can speak the language. It is for the foreigoing reasons that the written form should be based on speech in order to ease its learning acuisition, perception and communication.

There needs to be linguistic spontaneity, plasticity and flexibility Especially in a developing, ever more complex becoming society, the language must be continually moving in the direction of greater clarity regularity, ease and plaincy of expression, and of extension and greater precision of terms and meanings. These goals would only be achieved by means of institutionalizing the spoken form of the language. If this does not occur, we get instead what might be called a linguistic vacuum.

We assume that in a diglossic situation as the Egyptian, HA

on it the national language should be built. In other words, the EA should be incorporated to the repertoire of the standard language. Whether these would be considered 'slang' or 'colloquial' as the case in every normal, natural language, this is a stylistic matter dependent on the situation involved.

If language and native speakers go together, then HA is not a language since it has no native speakers. I suggest that the meaning of «language» should be viewed in the context of speech whereby it is internalized, and has a speech community. The H A is not even the mother tongue or primary language of the grammarians of Arabic nor of the people of the Academy of Language in Cairo. All theafore mentioned people and the classicists in general as not take the facts of language use into account.

The hypothesis to be advanced is that EA is always a well defined system of language whereas HA is an «ill-defined» system (1). No one would argue that Cairo EA, for instance, is not a well-defined system as are all language learned by natives, spoken, by natives, EA is learned natively and is therefore by definition a well-defined system. On the other hand, HA is learned non-natively, but formally at school; it is merely a «Schriftsprache» and used mainly in this domain. It is consequeltly an ill-defined system.

In order to illustrate the term «ill-defined language system», consider the following example : if an English native speaker tried

---

1) Cf. Kaye, A.S., «Modern standard Arabic and the Colloquials», Ligua 24, 1970.

the consolidation of the development of a normal language are missing, and consequently HA remains a quasi foreign language.

When an individual uses his language, he chooses elements from his repertoire. Repertoire dos not mean here a container of disordered linguistic elements, it rather contains organized rules and elements from which the speaker chooses and applies. Chomsky has called this apparat «speech competence». The results of applying the rules and other elements of this repertoire, i.e. encoding (speaking), decoding (receiving) are called «performance». The mchanisms of speech competence and speech performance steer the strategies of every language. If some elements of this mechanism are not internalized in one individual, then language competence and language performance are not in order. These may have negative repercussions on the individual is thoughts and feelings.

In the light of this theoretical statement, we realize that through the discrepancy between HA and EA, language competence and language performance are not co-ordinated ; they are two quasi diferent system the one (BA) is internalized, the other (HA) is not internalized. As both system, i.e. both varieties interfer and interact in the repertoire of every individual particularly in those who know both, and as it is extremely to separate them, language competence and language performance do not develop in a normal way.

This sate of affair needs to be 'repaired'. In order to reach this, it is necessary to carry out a linguistic operation. This operation the co-called language planning or language engineering should take the internaliezd form of the language as a basis, and

Bloomfield «writing is not language, but merely a way of recording language by means of visible marks.»1) This doctrine reversed the traditional teaching that speech was only an imperfect kind of language. The primacy of speech is an important fact and is rightly insisted on by most linguists.

Language development involves a large amount of different competences and skills. The basic competences involved in the use of language are skills of understanding, speaking. The superior performance of these integrated language skills require not merely the possession of a wide range of basic competences but also the ability to mobilize them to meet the communicative demands of a particular situation. Integrated language skills are thought of as general traits of the individual in the sense that he can be expected to perform at a certain level of effectiveness in a very wide variety of contexts. In respactive skills, a most important variable in the performance of the individual is the overall level of input by means of reading.

Different rates of growth are specially apparant in various linguistic performances : listening, speaking, reading, and writing. The evidence leads one to the conclussion that these different rates of growth are dependent upon manifestation of basic individual dfferences in cognitive organization and personality formation, as well as wide differences in opportunities to practice and learn. Due to functional differences in Egyptian diglossia, that is, HA is merely written and read, and EA is mainly spoken, the integrated language skills which are inevitable for

1) Bloomfield, L., Language, New York 1933, p. 21.

media take neither account of the decoders' internalized code nor related to the interests and needs of the community. How is it possible to achieve social changes without addressing the population with a decadable language ?

Generally speaking, after infancy, when a child has learnt to speak, he is unconcious of the movements he makes with his tongue or vocal chords, of the sound-patterns or the grammatical structure of his speech on the other hand, a child learns writing after knowing how to speak ; in fact he learns it through the medium of speech. In the school the teacher tells him, in words what to do, and trains him to state it, he learns the names of the letters, and to spell words, that is, to state whicb letters he uses for a given word. Consequently, even after he is able to describe what he does when he writes : he is conscious of his movements in writing, and of the forms and succession of the letters.

In languages where diglossia is not so marked as in Arabic, school children learn the grammar and writing of their langauge with difficulties, so one can imagine how intricate it is for an Egyptan child, for example, to learn the grammar and writing of a language he does not speak. Writing is usually based on speech, and not the reverse ; children are taught in school to write the standard language form of the language as HA to the Egyptian children. Therefore when an Egyptian literate (who has studied HA) tries to use HA he looks like walk-line' or a 'tight-rope'.

This normative practice is directed against the factual observation that speech is prior to writing both in the development of the human race and the individual human being. In the words of

there will certainly be more conceptual discussions and more HA items will be heard at home.

Horizantally, diglossia in Egypt does not constitute a communication barrier as all social classes are through EA socialised and use it verbally. Vertically, on the other hand, diglossia constitutes an instrument of social differentiation whereby through the acquisition of the learned variety HA, two marked groups, diversed linguistically, are created with twodifferent world-views, the one is concrete - think in term of concrete objects - and the other is cognitively conceptualized.

The encoding of serious programmes by the mass media in HA which is decoded by about merely 1/3 of the population (i.e. the literate section) reflects the 'Herrschaftstruktur' of the society. The increasing encoding in ES which is decoded by a wider section of the population is widening the population in the 'Herrschaftsstruktur', consequently language as an efficient societal instrument of communication is being reinforced.

In view of the high percentage of illiteracy (lack of HA knowledge) and efforts of the last two regimes in the last four decades towards puplic support, developed sympathy for the speech variety EA, used and decaded by the masses indiscriminately, and thus elevated this variety to a higher status. It is no more a 'step-child' as a journalist put it.

Failure to assess properly sociolinguistic facts have brought social reforms meagre results. The normative use of HA as an instrument of education and abolishing illiteracy, has yielded negligible results, as shown earlier, in the school as well as in interaction with the mass media. Code-use by school and the mass

then socially better situated people might develop a so-called elaborated speech-code vis-a-vis a restricted speech code of socially disadvantaged strata of the society. Restriction and elaboration of speech code are found most probably in ES, certainly due to literacy and not to social stratification. S, speech differences are not socially determined, they are rather educationally conditioned.

As EA is the medium of socialisation of all social classes, at least in the village, we believe that pre-school children are not equipped with different speech codes ; they are rather equally equipped with the same linguistic competence and performance (It is, nonetheless, appropriate and necessary to test this hypothesis in those socially and educationally diverged milieus.) In later phases of HA process of acquisition, pupils start to differentiate linguistically in particular as they use ES.

Thus, unequal education chances are not determined by different pre-school linguistic competence and performance, as it is the case in some Western societies, rather in the level of parents' aid and their educational levels in facilitating the acquisition of HA, the language of eduction.

In the village, as we saw in the speech behaviour of the community, discussions - determined by social patterns and strict norms - seldom take place in the family between the father, literate or not, and other membres of the family. If he is literate, conceptual discussions take normally place between him and other literate friends. This situation does not create a context whereby children may be familiarized with HA and thus may internalize some of its elements. In the future, as children become literate,

an internalized structural basis and conceptual instruments.

EA and ES are easier to internalize as spoken varieties than HA which is largely limited to written activities. The three varieties, on the other hand, in a social, overall, heterogenous linguistic system, fulfil various sociolinguistic functional1).

Whereas the literate peasants are, to a great extent, found in the group which owns more than 5 feddan, a relatively high economic level in the village, decoding HA ans ES texts is not a monopol of any social group. In other words, literacy is relatively determined by the economic level, while decoding and use of the various varietie are hardly economic specific. Only literacy, whose acquisition is usually facilitated by economic conditions, is the major determinant of decoding and use of the above mentioned varieties.

EA is presumably not socially differentiated. Neither adult peasants nor children of various economic levels showed any specific difference in using EA. However, a wider empirical analysis is required in order té test the above mentioned hypothesis, i.e. to see whether within EA, as a speech system, there are any specific social diversifications, restricted and/or elaborated codes.

We assume, however, that as EA is not a written medium of instruction (education and literacy), it has not been socially differentiated. If it were a medium of instruction and learning,

---

1) Cf. Kloss, H., «Uber Diglossie,» Deutsche Sprache 1976, 313-323 ; and Hymes, D., «Models of the interaction of language and social setting,» Journal of Social Issues, vol. 23, 1967, p. 8

beginning of the process of Islamization and Arab-ization, the native speech-community of HA was dspersed in the new converted speech communities (Egypt was one of them). HA, for religious and political considerations, was codified and regarded of the Arab Empre, hence remaining merely and exclusively a 'Schriftsprache', limited all in all to written level.

The spoken form of this language developed into a different speech variety with active speeech communities (one of them is the Egyptian) where-by every individual, through the socialization process, internalizes the collective code(s) of this speech variety.

Hence, diglossia in Egypt means essentially that people (those are the literates) may acqure language competence in the language variety HA, but not necessarily a speech competence i.e. performance. On the other hand, every Egyptian aacquires speech competence i.e. performance in EA but not necessarily language or/and speech competence and performance in EA.

EA as an internationalised variety is thus the instrument of thought. The internalization of HA conceptual elements through literacy reinforces this instrument. Therefore, ES as a combination of EA and HA is in the last analysis an effective means of thinking.

As for communicative competence both varieties HA and EA help fulfilling, each in its own domain, different communicative functions. ES, on the other hand, performs efficiently communicative competence in both domains except at the written level. It units two essential components of a developed language, namely

CONCLUSION

This work represents a sociolinguistic study of diglossia and its varieties used in instruction and the mass media in the village community of Kafr al-Bagur. While it would be immposible to gather up all the threads from which the whole study has been woven, some general observations and conclusions can be made as an expansion of some of the issues already raised.

It must behere again emphasized that this study was conducted in a relatively homogeneous rural community of small landowners (and these may represent the majority of peasants in this country). Nevertheless, the results and conclusions of this study cannot be generalized without wider research in other areas and provinces which might have differen cultural and economic variables.

A particularly relevant type of research would be, for example, in peasant communities of larger landholding and in urban areas, for large and small landtenure communities and urban ones differ in a number of ways. We expect that such diversifications may have their reflections in some of sociolinguistic interaction and response to the various language varieties.

As earlier mentioned, HA had been before the advent of Islam a speech and language community of Quraysh, a powerful in the North-West of the Arabian Peninsula1). Short after the

1) By speech-community we mean that the language is used by the community at the spoken level. By language-community is meant that the community possesses a written language system, but it does not necessarily use at the spoken level.

that must presumably occur in economic and social development? The correlation between communication and socio-economic development has often been overestimated in the literature1).

The commonest answer may be that an efficient network of communication establishes a climatein which development can take place ; that is, functional channels of communication must be constructed if economic and social development is to go forward efficiently. This obviously includes that mass media should utilize an effective language variety shared by a major part of the audience so that the messages are easily decoded and responded to.

However, as society develops socially and economically, it brings development in communication and particularly in mass media. This is evident if one compares the state of mass media in Egypt 20 years ago with the state of these media at present. Technically and instrumentally the difference is tremendous. We support the viewpoint that comunication are among the chief makers and movers of socio-economic development. This, however, should be best empirically proved. It might be, nevertheless, argued that due to the widespread of transistorized radios it is possible to reinforce mobilisation of Masses, Provided they are addressed in the language they understand, and hence communication has been employed as an agent of development with out the «chicken egg» Interdependence theory of communication and socio-economic development.

---

1). Lerner & Schramm 1967, op. cit.

view with different skepticism the practical benefits to be derived from literacy and education. They are easily discouraged by lack of funds, by long distances from school, by their need for their children's labour. As development progresses, which is ineviable in readily changing world, the requirements for economic success may change. The peasant (in case he has land) must have information about related-matters to agriculture. He must keep informed of changes in agricultural practices and technology. For all this, literacy is an essential skill.

Kafr al-Pagur, the village of our field resarch, can be at present a developing rural community. The Quran school, llkuttab, is no more the only source of literacy in the village to which peasants used to send their children, mainly for religious purposes. The vailability of a primary school in the village itself, the Nasser's era which enabled many peasants sons acquire higher education, the relatively intensive contacts with the town, and the increasing exposure to the mass media, all these factors have encouraged the acquisition of literacy and its diffusion.

Thus the limited diffusion of literacy, or the way round, the non-use of the masses' language variety, viz. EA by the Egyptian mass media in the transmission of news, information and educational programmes, all these elements are hampering the set-up of an efficient network of communication between the mass media and a major part of the population, i.e. the consumption of these programmes.

But, what precisely does the use of an efficient network of communication (mass media) contribute to the kind of change

tion make it immposible to reach peasants via the mass media, provided, of course, the masses' code is used by these media.

Different relationships exist certainly between literacy and communication on the one hand, and other pertinent socio-economic variables on the other hand at various stages of the development process1). The empirical evidence of the present study suggests that literacy rate seems to work up a certain level of media exposure and media participation and that community economic level is positively related to community literacy level.

This is a feasible outcome. With low literacy levels, low incomes, and small agricultural properties, it may not be necessary to be literate to achieve the limited possible affluence. Literacy is not so essential in the traning for or the practice of traditional agriculture and its related handcroft occupations. These occupations can be learned through apprenticeship, by watching an experienced person, by attempting to imitate him by trial and error.

The knowledge required for such a work can be stored in a person's memory ; the principles can be transmitted verbally as part of the apprenticeship process. Since neither business documents nor accounts need be kept, and since the work requires no blueprints, reading and writing are not essential to everyday life.

When most parents follow these traditional occupations, they feel no strong incentive to send their children to school or to arrange somehow that the children acquire literacy skills ; they

1) Cf. Rogers, E.M. & Svenning, L., Moderaization Among Peasants : The Impact of Communication, New York 1969.

structure in many developing countries is kept so that not every individual in the community is suposed to benefit from any development programme. Innovations in the code and content of the mass media, for example. may decrease the political and social power of the rural upper class, possibly forcing its members to share with the small peasants power and wealth. In short, development involves many-fold and far-reaching social changes and thus disturbs existing positions and relationships.

The exclusion of the code of the masses from mediating information, puts those masses under the mercy of the minority elite in the community. Often it is precisely these groups, which link the local community to the wider society, which both feed in information from outside and act as interpreters and advocates, or opponents, of an information, often far from their own purposes.

The emphasis on HA in Egypt as the exclusive medium to become literate in a community which is born in a different language variety, viz, EA, makes the process of «literating» the major mass of the population (about 65%) through a quasi foreign language rather impossible. Adult literacy campaign which so far have been carried out in this country have ad no chance for widespread diffusion of literacy.

One of the most important questions addressed in this study is how far can illiterate and low-educated peasants be reached by the mass media ? As expected, we found out that mainly literacy and education affect positively the exposure and consumption to of the mass media. However, neither illiteracy nor lack of educa-

innovation are usually rejected or only slowly or partly accepted has explained such a negative balance by conflict between the new practice and some specific cultural beliefs or behaviour, often suggesting that some vitalpsychological change is essential. I would argue that the relationship posited between communication and development is oversimplified, and that the general reliance on cultural items as explanations for rejection of innovations needs re-examination.

In addition to specific cultural clashes, there are, as we shall later see in this study, at least two reasons for failure to absorb information and consequently adopt an innovation :

First, information concerning a probable change is often mediated through a quasi foreign code, i.e. language variety, inconsistent with the code and variety used and understood by the group to affect.

Second, information which may lead to changes in belief and practice, is very often not congruous with the physical and cultural setting of the audience.

Te major facotrs, then, missing from most theories on communication and development and often also fromthose on the diffusion of innovations are a proper, decodable code and an appropriate, congruent package.

Research on developing areas shows them full of developmental obstacles. Decision makers in the soceity may agree that innovation and development are necessary but they seldom agree on improving the instruments for change so that every individual in the community can benefit from. On the other hand, the power

Our study hopes to contribute to more understanding of the means and their optimal application in the domain of communication' literacy-widespread and education.

Lerner1) and his followers2) assume a close correlation between an increase in mass communication, for example, and indications of developmet such as literacy, urbanization, and mobility rates. Lerner says not only that «modernization» begins with new public communication the diffusion of new ideas and information which stimulate people to behavae in new ways - but also that once the mobilization process is started, «chicken and egg» cause each other to develop.

others go even further, Rao, for instance, having research in two villages, concludes that by virtue of greater information, one of the villages has made some progress 3). Mass media messages are said to lead more or less directly to innovations, whether in values, attitudes, or technology - that is, to behaviour leading to development.

If communcation research in the so-called developing world suggests that at best mass media messages may create changes, mostly indirectly, we believe that convictions, information are in particular accepted only if these have been mediated by «opinion leaders», not merely due to their social and educational status, but also, as we will see later, because they use a language variety they share with their opinions' followers.

---

1) Lerner, D., «Toward a communication theory of communication,» in : Communications and Political Development. Pye, L.W. (ed.), Princenton 1963, p. 341.
2) Lerner, D. and Schramm, W. (eds.), Communication and Change in Developing Countries, Honolulu 1967.
3) Rao. Y., Communication and development : a study of two Indian villages, Minneapolis, 1966.

Perhaps their interest was not sufficiently stimulated, for they would ask me, «And what is the use of all this to us ?». It became obvious to be during the field work that in order to get the full cooperation of the people for such a research, it was necessary to be able to help them in their everyday problems. One villager expressed this openly : «You must now be useful to us as we have been helpful to you».

NEED OF STUDY

Most hypotheses and theories about effectiveness and functionality of language use have been on data gathered from English speaking communities or Indo-European ones. There also have been proposals that certain functional characteristics are universal and that certain universal cognitive abilities are likely to be involved in language instrumentality.

Arabic is a Semitic language system, with a structure very much different from English or German, for example. I know of no empirical investigation that has been made to date regarding language instrumentality in Arabic or any other Semitic language.

As earlier indicated, we are primarily concerned with the effectiveness of the instrument in instruction and communication are driving development factors, is a matter beyond the scope of this study. This assumption is still, furthermore a controversial issue. The role (s) played by these factors with in the development process and the diffusion of change and innovation need re-examiatio ad more empirical research (1).

---

1) We do not understand by «development» the import of «modernity» from the so-called developed societies. We plead rather for an alternative appraoch that it compatible with the local, available possibilities in the aim of realizing social progress.



He explained not that I was making a «sociolinguistic reseach» about language varieties, which would have been hard to understand, but that I was a «teacher of Arabic» and would like to tape their speech in order to analyse, for pure «pure linguistic purposes».

The 'umda provided me also with background information about residents of the village, such as social and economic status, literacy or education level, and types of occupation. He made also valuable comments about some social customs and aspects of village culture.

Children were very interested to be recorded and hear their voices replayed. So there was no problem recruiting them. Adults, too, were cooperative during discussions and interviews.

In evaluating the material of my field research, I have tried to exercise as much detachment and objectivity as is possible required from an student examining his own culture.

My methods lack the sociological depth afforded by the gathering of life historise, and intensive case studies of families and individual supplementing a more diffused and general study of a greater number of individuals. Resistence was expected and encountered in such attempts, even with any of my literate informants. Various reasons may be given for such resistence. They were reluctant at doing things for research or to engage in an activity which might be considered a dangerous gossip, especially when recorded on paper or tape, and «might reach official circles» as one informant put it. Their attitude is that personal problems should be «covered» and not «exposed» to others (1).

---

1) This fear and constraint of revealing personal information could be attributed to the long history of oppression and exploitation exerted particularly by outsider officials sent by the central government to the village. For more information in this connection see Baer, G., Studies in the Social History of Egypt, Oxford 1969.

unit. The inhabtants of the village represented fairly different standards of living, different standards of income, and education, had however, more or less the same occupation and daily routines. Because of all this, there were socio-economic variables which had to be considered in evaluating the language — performance of every villager.

Thus not only linguistic data were collected, but also certain relevant social data in order to provide additional information on the background of decodability of the various languagevarieties. The socio-economic background, the educational one and the contact with urban centers highlight the multidimensional problem of socio-llinguistic performance.

THE APROACH USED WITH THE VILLAGE INHABITANTS

The problem involved in being accepted and receiving cooperation in a small community should not be underestimated. «Fitting in» is hard for an outsider even if he comes from a neighbouring village. Being an outsider (although native who has been living in Europe for a relatively long time), I was aware that a careful introduction of my self and my purpose had to be made. Two factors contributed greatly to my success in being accepted - ability to speak the village variety of EA, and my relatives' acquantance with the (umda), the mayor of the village.

Nevertheless, it seemed advisable to spend about a week greeting the adults and visiting their homes before attempting to begin the research. Most of the villagers were friendly but a little puzzled about my work and interest in them.

The 'umda was most helpful in making my purpose known

SCOPE OF THE STUDY :

Both general and specific goals of the study were to determine the rate of effectiveness and functionality of the three language varieties of Arabic in Egypt as means of instruction and communication, at a time whereby social development requires productive education and effective communication.

The specific goals included investigation of :

1) the basic structural and functional characteristics of the language and spech-codes.
2) the rate of decodability of the various language varieties by the different social and educational groups of the village community;
3) the speech-behaviour of the village community.

DURATION OF THE FIELD WORK :

The feld work was carried out from 1.3. until 26.5.1981. Most of this period was spent in the village, with daily contacts with its residents. While in the villaeg, interviews, tests and taping sessions were conducted rather daily. With no problem of learning the language or even the language variety of the village, the three months of field work were fairly adequate to carry out such an investigation.

METHODOLOGY

The methodology followed included case-study technique, interviews, participant observation in individual and group conservations. Anonymous observations were also registered. The inhabitants of one small village were selected for the study, which provided an insight into a real, complete social and linguistic

implications have been dealt with, and show how this sociolinguistic phenomenon has come to exist.

The literature written on the subject indicate that the existence of diglossia in Arabic and the wide gap between its various varieties is a development of anearlier language situation, as old as Arabic itself. This finding is contrary to the widespread belief that non-HA varieties are «corrupt», and «deviated» forms of Arabic and exclusively an outcome of illiteracy.

As for the psychological level, the writer finds most of his satisfactory theoretical explanation — in particular concerning the language of socialization and its impact on thinking and communication — in the works of Wygotski and Piaget.

In the light of the earlier mentioned levels, the functional level in education and communication of the various language varieties, has been studied. The experimental approach has been used to assess language functionality in the cited domains.

Studies of this kind would certainly help in evaluating or at least viewing in perspective the national policy of language education and effective communication. How should language policy in the school and in the mass media be reformed in order to achieve and an effective instrument of education and better interaction with the mass media, so that these can effectively function in social change and in development in general ? Of course, these issues and others cannot be answered in this study, for we are mainly concerned with the question to what extent the actual language policy in schooling and mass media is functioning effectively.

It would have been of great value if there were historical records about the village under study ; there are no past statistics that might indicate the historical development of diglossia and how Arabic substituted Coptic along the process of Arabization. It is obvious, however, that the village cannot be considered as a self-contained structural unit ; it has to be related to forces of the national history and their repercussions, if any, on the village.

The historical level has tried to find out how Arabic language, in particular after the Arab Conquest of Egypt, diverged into various varieties, and how each variety developed; under what conditions they have been acquired and what socio-linguistic functions they have assumed.

Due to the fact HA (1) was codified, i.e. its structure was described immediately after the advent of Islam as the language of the Holy Book, the Quran, synchronic and diachronic knowledge about this language variety are voluminous. On the other hand, knowledge about EA (2) and ES (3) which have ever been regarded corrupt and debased varieties, and therefore have not been codified, (only recently these varieties have been studied, overwhelmingly by foreign arabists), are scanty if ever they exist.

A deep historical trace of the evolution of diglossia in Egypt is beyond the task of this study. However, various aspects associated with diglossia such as religious, literary, and political

---

1) High Arabic.
2) Egyptian Arabic.
3) Educated Speech.

these disciplines, which aim at Creating relatively a coherent representation of a rural society, in terms of the general principles of organization and motivation that regulate language behaviour in it.

There is no claim of originality in the theoretical leads of this work, as the writer only attempts to examine the empirical data on light of the various relevant theories.

Throughout the work, the sociolinguistic approach, however, has been dominant. The appreciation of effectiveness and functionality of language varieties as instruments of thinking, communication and instruction for a developed human being have been major centers of this work.

We have not that much been concerned with the impact of effective and functional communication and education for a developing country as the Egyptian one. Much more concerned have we been with language varieties as instruments in various contexts of the community's life. In order to achieve this, adults as well as children were observed in their everyday life within the social group in which they live, work, play and move.

The writer has tried to examine the effectiveness and functionality of language varieties at three levels : the historical, the psychological, and the functional one in literacy acquisition and communication.

The first level has taken into account the historical determinants for the understanding of the present language situation, characterized by diglossia (1); positive and negative aspects of each language variety.

---

1) Cf. Ferguson, C.A., «Diglossia», Word, 1959, 15, 325-340.

Language Effectivity :
A Sociolinguistic Study
By Dr. Sami Alrabaa

INTORDUCTION

This is a study of language varieties, their effectiveness and functionality in the social context, education, and communication in a village community. The rate of effectiveness and functionality of a language or language variety, we hypothesize, is measured by its decodability, i.e. intelligibility and reproduction. Decodability and reproduction. On the other hand, are conditioned by the rate of internationalization. An internationalized medium of instruction in literacy and education facilitates the conveyonce of contents and the process of learning. An internationalized code shared by encoder and decoder reinforces communication between both. In the light of this hypothesis, language varieties in Egypt and in particular in the village have been studied.

A three-fold disciplinary approach, a socio-psycho-linguistic one has been adopted. The writer has attempted to utilize many of the conceptual categories and methods, usually employed in

---

* This is a summary of a doctoral thesis with the title : «Language Effectiveness and Functionality in Literacy, Education, Mass Media and Social Interaction with Special Reference to Egypt. «The thesis was presented and accepted (by Bielefeld-University W. Germany) in 1982.

was a decisive element in the rise of the peasantry movement in Kamsis in 1966. Peasantry political organization was an effective instrument in fighting big landowners.

Despite the set-up of a peasant movement, one cannot characterize this movement by «independent class action». Independent class movement could only rise when objective conditions lead to the development of peasantry social conciousness, namely the development of antagonistic interests and radical aims which strive at changing the existing political and socio-economic system, to the extent that enable peasants to lead independent class action.

In sum, it should be stated that the political reaction of peasants aganist the danger threatening their subsistence reproduction developed gradually from individual expression to spontaneous action to collective organized one. The peasants hoped that changing the general societal condition would imply achieving material and social improvements. Furthermore, their presence in the national movement would enable them to represent and articulate their interests and social aims.

Ultimately, the main conclusion to be drawn from our study is that peasants as a social unit of producers are a participation element within any societal movement as far as and as long as their economic interests are represented in the movement (case studies 1 and 2) ; they constitute at any rate an active political potentiality (case study 3).

The danger of destroying the peasants' subsistence reproduction by the powerful big landowners contributed decisively to the rise of peasant movements in the country. The growing exploitation was, however ,not a sufficieni factor for the rise of this movement. The organization of a peasant' movement depends on other different factors; among these the «moral legitimacy», so that the general indignation dissolves reaction and action in the social context. In addition, solidarity among peasants all over the country is certainly dependant on the general conditions dominating and existing in the society as a whole.

In the light of the given societal conditions after 1952, the conflict acquired a national character stimulated by the «Revolution» of the «Free officers»; this cinflict broke out between small, middle and big landowners. The government at that time intended slashing the big landownership and improving the life conditions of the peasants. In effect, the social conditions were changed for all the sake of the peasants - not only in Kamsis but rather all over the country - in particular through the development of «Commission for the Removal of Feudalism».

Hence, there was a common will to eliminate the dominuting group in the village, which actually was the subjective element; the moral legitimacy in the peasants - movement. This was fortified by the new institution in which peasants are organizing themselves. It is well known that peasants was not able, till 1960, to organize themselves in political organizations such as trade unions and the like by which they would have been able to represent and defend their interests. But due to political changes, especially early in the 1960s, the peasants were allowed for the first time, to organize themselves in political institutions. This

Contrary to the goals of the movement's leadership, the Fallahin's aim had a social dimension which later dominated the national independence movementand deprived it from its political connotation and rendered it rather with a social potentiality. This should not undermine the fact that this movement, which mobilized the whole country, was originally catalysed by national elements.

On account of the fact that the peasants' revolt lacked ideology and organization, it can be safely said that their «political action» was spontaneous and provisional.

Due to the large extent of exploitation through internal and external conditions, the political activities lasted relatively longer than in case number 1. The peasants in this case focused their action first of all directly against big landowners as representatives of the dominating mode of production. The political actions of peasants moved forward not only to demand better social conditions, but also the redistribution of landtenure. Because of the lack of peasantry leadership, the peasants actions remained confined to certain activities.

Kamsis-Affair 1966.

Case study 3 shows a third type of peasantry action. On account of the close link, in this case, between objective and subjective elements, an organized movement was formed with a peasantry leadership for the cause of peasants themselves. Kamsis case demonstrates that, the same as in case 1 and 2, the existing objective conditions were aggravating for the peasants that an expansion of antagonistic interests and contradictions between peasants and local big landowner became imperatively unavoidable.

So, the national issue merely a catalyst among others. Should we highlight the peasants' action, we would certainly find out that it was characterized by «spontaneity and unpreparedness».

Zagful-Movement 1919.

Case study 2 shows another instance of peasants' political action; they participated actively in the anti-colonial movement of 1919 under the leadership of Wafd-party. The attachment of peasantry production to the capitalist world market as a consequence of an integration process, thus transforming the village subsistance production into commodity production, was the primary impetus for peasants action in the present case. This transformation led eventually in some cases to restructuring the national agriculture. The peasants suffered particulary in the Nile-delta where cotton cultivation and landownership were concentrated; they had to live under loathsome conditions, therefore, they wished and acted for their change and removal.

The growing threat of their subsistence-basis induced peasants to take increasingly political action. Nevertheless, it is worthwhile to note that the Fallahin's participation in the anti-colonial movement of 1919 did not aim primarily at changing the already existing production relations in the village-caused by commercialization of agriculture, they rather intended to return their villages to decentralization and autonomy so that their onerous burdens would be removed.

In this critical situation, the peasants saw in the anticolonial movemen a favourable occasion — with the aid of the Wafd-party to improve their social position.

Thus, Egyptian peasants joined the revolutionary national movement with the hope and goal that this would improve their social situation and would defend their subsistence production. They were continuously politically oppressed, therefore, their political reaction developed inevitabaly from weak, spontaneous and individual actions, particularly against the local authority, over to an effective part of the national movement between 1881 and 1919 (case study 1 and 2).

Orabi-Movement 1881/82 :

Case study 1 demonstrates that the Egyptian peasants revolted against big landlowner and in particular against the foreign ones on account of the dominating capitalist world market which led to intensive mechanisms of exploitation in the village community.

The economic exploitation which resulted from integrating the peasantry production in the world capitalist market, constituted an unjust distribution of agrarian wealth in the course of which the subsistence-basis was in danger. Thus the revolt of the Fallahin was not merely a verbalization against internal societal conditions such as taxburden, corvée labour etc. but also against external ones.

The cardinal motive behind the peasants rebellion within the national crisis, their support of the Egyptian army under the leadership of Orabi against foreign power, was the defence of their subsistence production. Their participation was perhaps not politically motivated, it was certainly socially stimulated in the hope that their social position would be improved.

monetary big trade were incorporated in the production system of the world market, was accompanied by several practical steps and preconditions which constituted an integral part of every capitalist development, namely : the rural monopology system had to be abolished and instead private landownership had to be gradually established coupled with intensive cultivation of sugarcane and cotton.

One of the targets of colonialism was the set-up of an economic structure in Egypt which should lead this country to specialize in producing mono-cultures such as cotton for the export in exchange for the import of mass products in form of ready-made goods such as textiles etc.

Under these circumstances, peasants were forced to give up (hand) their small plots of land the big land owners especially the Khedives families who began extensively to cultivate cotton and sugarcane. The Fallahin had to deliver also their unpaid labour force in form of corvée. In addition, the peasants had to provide increasingly land-taxes which in turn served financing the rural capitalism and capitalistic economy in general.

As a consequence, the social antagonism was not only aggravated between the Egyptian «bourgeoisie» and the peasants, but also between this «bourgeoisie» and foreign capital. This explains clearly the anti-colonial movement of 1919.

The combination of external and internal relation between state, world capitalism and «bourgeoisie» resulted in onerous superexploitation which constantly threatend the existence of subsistence production of the peasants.

supplying the central power (i.e the state) by the surplus product extracted from the peasants. This newly rising stratum was a threat against the subsistence production of the Fallahin.

Because of the advantages which this stratum acquired through the state, the social gap between peasants and middlemen widened. The latter group expanded its wealth and power — like the state — through accumulating more and more surplus product and surplus labour brought about by the peasants.

In the course of 1870s, the colonial influence in Egypt infilrated rather every sector of the country. The British and French colonial powers brought about far reaching social structural changes. The state monopoly over industry and agriculture — which was forced under Mohammed Ali — was lifted and instead a capitalistic ownership on a private basis was established. The Egyptian Agriculture was, moreover, transformed into a monoculture.

By means of restructuring the Egyptian agriculture parallel with establishing rural privatae ownership on a capitalistic basis as well as concentrating land in few handes established a platform for a class-structure in the Egyptian society. Whereas the rising rural «bourgeoisie», which was dependant on the British market was interested in keeping the monocultural structure and thus became a local alliance of the British colonial power, the urban bourgeoisie, which was mor or less industrial, remained a marginal social power.

The integration of Egypt in the capitalist world market, whereby small peasantry production units as «Izba» and

a new group which overtook the task of mediating between state and peasants, exploiting the latters.

Mohamed Ali (1805-1848) created between 1813 and 1818 — from the hitherto available power structure — the first Egyptian land-register. He distributed land among his family members, high civil servants, tax-collectors, vellage and tribes chiefs along the Nile. These groups estabished since then the first stratum of big landowners in Egypt. In doing so mahammed Ali intended extracting the highest revenues from agriculture. He achieved this aim through exploiting to the utmost the peasants labour force.

The successors of Mohammed Ali between 1854 and 1891 fixed the right of landholding. Thus the right of usufruct based on the various forms of extraction of Mohammed Ali (al-Gafalik, al-Ab'adiyat, Masmuh al-Masa'yh. Aradi al-'Arab and al-Wassaiya) developed into ownership.

Hence a dominating stratum was formed, domiciling in the town, living on extracting the agrarian surpuls product from its landownership in the village. The state was able to control, from the center, the land and appropriating surplus product through taxes and surplus labour through forced labour (corvee).

By virtue of privatizing land and rise of middlemen-stratum between the state and peasants, a new era of peasants exploitatation began from now on, the peasants were intersively exploited on the one hand by the state (through Hirag and Suhra (and on the other by the middlemen stratum with the main task of

Therefore, the present study underlines the mutual interrelationship between the objective conditions, i.e. the material basis of the peasants' social position within the Egyptian society, on the one hand of the subjective elements, i.e. the moral legitimacy of peasants movements within which the peasants express their indignation, on the other.

One of the important tasks of this study has been, therefore, an analytical description of the societal position of peasants. This position is characterized by diversed mechanisms of exploitation introduced and reinforced by the colonial powers resulting in destroying the subsistence-reproduction of the Fallahin.

Only a large-scale and costly irrigation system was able to guarantee a functional agricultural production in Egypt. This system was also steared by a strong centralized power, namely by the state. Irrigating agriculture required, furthermore the errection of dams and centralized nets of water canals. These consequently were projected and implemented by a powerful central authority which simulataneously fortified its own power structure over the peasants. The state itself was the principal landowner with a slight section of private ownership. It was the state which «cashed» crops and surpluslabour from the peasants.

As the central power aimed at widening its volume of surplus produce and hence incrementing its revenues, it tried by all means to strengthen its local presence. Thus the state built an expansive administration apparatus, employing in it loyal figures granting them legal means and authority. In this way, the system of Iltizam arose in the 18th century. The legal means were granted to certain persons who thus were entitled to raise taxes and levies. These tax-colectors (Multazimin) were transformed to

affair : a peasants revolt against big landowners, the Kubar. This case in particular makes clear how peasants are able to organize themselves against big landowners and state. The development and forms of peasants movements in Kamsis village (individual rebellion, spontaneous mass reaction, organized movements) are studied at three levels from 1936 until 1970s.

The sixth chapter turns again to our basic hypothese and discusses them against the background of the results coming from the third, forth and fifth chapters.

Results :

The rebellion of the Egyptian peasants as a response to change threatening their subsistence reproduction is a consequence of internal and external factors, namely incorporating of peasantry prodouction to the world capitalist market system, on the one hand and economic super-exploitation forms of peasants by the central power and the dominating group on the other hand. These factors constitute together the structural basis of the Egyptian society and characterize the societal position of peasants in the community as well as the course of peasantry reaction and forms of their protest.

Accordingly, it is possible to interpret the Egyptian peasant movements and peasantreaction stumulated by threatening their material existence through economic exploitation by means of extracting their surplus products and surplus labour. In other words, in the light of the dialectic relationship between the three dimension : world capitalism, state and peasants it is quite possible to understand these movements as catalysts of building political action by peasants.

٥٩٢

haviour and political consciousness. In this connection some hypotheses of peasants and their political reactions in the so-called Third World are discussed in order to develop the theoretical orientation of the study. The second chapter discusses the general framework of peasantry production in the oriental societies With special reference to Egypt. This discussion is significant for understanding the social position of peasants in society Which is determined by their relation to the central government. Changes in the framework of peasantry production in Egypt through internal and external factors, in particular through incorporating the Egyptian market to th world capitalist system are taken into account. The historically specific social structure of Egypt which is characterized by a direct relationship between state and peasants is also discussed in this chapter. It is worthwhile to point out that the political reaction of Egyptian peasants is an inevitable consequence of intensive economic explotation (superexploitation) and the over-centralization of power.

Chapters from three to five present the three case studies taking into consideration the hypothesis that the Egyptian Fallahin are participants of the social, revolutionary movement which is part of the societal one — inasmuchas they see that their own objectives and interests are represented.

The third and the forth chapters introduce two case studies which primarily put forward the national, anti-colonial movemement in which the peasants participated actively. Case one deals with Arabi-movement in 1881/82 and case two with the Zaglul-revolution of 1919. Participation of peasants is here described; their interests in these movements are also defind.

Chapter 5 (case study 3) investigates empirically Kamsis-

Peasantry Movements in Egypt :

Three Case Studies to Analyse The Participation Of the Egyptian Peasants In The National And Social Movements.

by

Dr. Ahmed Magdi Hogazi (*)

Aim of the Study

This study understands itself as a contribution to the main stream of researching political actions of peasants with special refrence to Egypt.

Contrary to the «passivity»-strategy, adopted by numerous peasant-theorists, as an instrument in the hands of peasants to defend their subsistance-production, the present study underlines the active political role of peasants under certain precondntions and specific societal circumstances.

This elementary hypothesis has been the underlying basis of our study. Three different examples have helped us in analysing and describing the the political potence of the Egyptian peasants during the 19th and 20th centuries. These three case-studies which elucidate the political reaction of Egyptian peasants, attest their capability in articulating their interests; they are able to verbalize their aims and social interests and organize their movement (case study 3).

Content :

The first chapter outlines various theoretical approaches in relation to the social position of peasants concerning conflict-be-

* National Center for Social and Criminological Research, Cairo.

Analysis», **Comparative Studies in Society and History**, vol. 16, 1974.

(39) Zayed, A. (1981), Al-Pina Al-Siyasi Fi Al-Rif Al-Masri (Political Structure in Rural Egypt), Dar Al-Maarif, Cairo.

(40) Zieman and Lanzendorfer (1977), «The State in Peripheral Societies», **Social Register**, 1977.

(29) Nimtz, A. H. Jr. (1980), **Islam and Politics in East Africa** University of Minnesota Press.

(30) Ramadan, A. (1983), **Al-Ikhwan Al-Mclsimon Wa Al-Tanzim Al-Siri** (Muslem Brothers and Secret Organizations), Rose Al-Yosif, Cairo.

(31) Al-Saiid, R. (1977), **Hassan Al-Bana**, Maktabit Madboli, Cairo .

(32) Saul, J. (1974), «The State in Post-Colonial Societies». **Social Register**, 1974.

(33) Springborg, R. (1975), «Patterns of Association in the Egyptian Political Elite», in : G. Lenczowski (ed.) **Political Elites in the Middle East**, American Enterprise Institute, Washington D. C..

(34) Springborg, R. (1979), Sayed Bey Marei and Political clientelism in Egypt», **Comparative Political Studies** Vol. 12, No. 3, pp. 259-288.

(35) Stauth, G. (1983), Popular Cultures and State Ideologies An Outline for Research», **Bielefeld Papers on Cairo**, Paper No. 1, Sociology of Development Research Center, University of Bielefeld, West Germany.

(36) Turner, B. S. (1974), **Weber and Islam : A Critical Study**, Routledge and Kegan Paul, London.

(37) Waardenburg, J. (1978) «Official and Popular Religion in Islam», **Social Compass**, Vol .XXV.

(38) Wallerstein, I, (1974), «The Rise and Future Demise of the Capitalist World System : Concepts for Comparative

(18) Gibb, H.A.R. (1962), **Studies on the Civilization of Islam,** London.

(19) Gilsenan, M. (1973), **Saints and Sufi in Modern Egypt,** Oxford, the Clarendon Press.

(20) Gilsenan, M. (1982) **Recognizing Islam,** Groom Heim, London.

(21) Hanafi, H. (1980) **El-Turas Wa El-Tajdid** (Tradition and Innovation), El-Maktab El-Arabi Lil-Bahis Wa El-Nashr, Cairo.

(22) Harik, J. (1974) The Political Mobilization of Peasants : A study of An Egyptian Community, India University Press.

(23) Hermassi, E. (1978) «Politics and Culture in the Middle East», **Social Compass,** Vol. XXV. Nos. 3-4.

(24) Hussein, T., **Ali Wa Banoh** (Ali and his sons), Dar Al-Maarif, Cairo, 1980.

(25) Lutfi Al-Sayyed, A. (1968) **Egypt and Cromer,** London.

(26) Mardin, S. (1968) «Power, Civil Society and Culture in the Ottoman Empire», **Comparative Studies in Society and History,** Vol. 11.

(27) Moore, C. H. (1974), «Authoritarian Politics, in Unincorporated Society», Comparative Politics, Vol. 6, No. 2, 1974, pp. 193-218.

(28) Mottahedh, R. P. (1980), **Loyality and Leadership in an Early Islamic Society,** Princteon University Press.

(9) Buttner, F. «Political Stability Without Stable Institutions: The Retraditionalization of Egypt's Polity», **Orient**, 19 - 20, pp.53 - 67.

(10) Cantori, L. J. (1981), «Religion and Politics in Egypt», M. Curtis (ed.) **Religion and Politics in the iddle East.**

(11) Dekmejian, R.H. (1981) «The Anatomy of Islamic Revival: Legitimacy Crisis, Ethnic Conflict, and the search for Isla mic Alternatives», in: M. Curtis (ed.) **Religion and** Politics in the Middle East. Westview Press. Boulder, Colorado.

(12) Dunval, R.D. and Freeman, J.R. (1981), «The State and Dependent Capitalism», **International Studies Quarterly**, Vol. 25 No. 1.

(13) The Encyclopaedia of Islam, E. J. Brill and Luzac and Co. Leiden and London, 1960, Vol. 1.

(14) Essa, S. (1977), Introduction to the Arabic Translation of R. Mitchell The Society of Muslim Brotherhood. Maktabit Madboli, Cairo.

(15) Evers, H.D. (1981) «Urban and Rural Subsistence Reproduction : A Theoretical Outline», working paper No. 2, Sociology and Development Research Center, Bielefeld University, West Germany.

(16) Faruki, K.A. (1971) The Evolution of Islamic Constitutional Theory and Practice from 610 to 1926. National Publ. House LTD. Karachi - Dacca.

(17) Frank, A. G. **Crisis in the Third Work**, Heinemann, London 1981.

References

(1) Abdel-Maliq, A. (1968 Egypt : **A Military Society**, New York.

(2) Abdel-Razig. Ali, (1972), 1st published 1925) **Al-Islam wa Isul Al-Hokm** (Islam and the True Foundation of Rule) ed. with introduction by M. Amara, Beirut.

(3) Alavi, H. (1972), «The State in Post-Colonial Societies : Pakistan and Bangladesh». **New Left Review**, No. 74.

(4) Arkavi. S., (1975), «Egypt : Neo-Patrimonial Elite» in : F. Tachau (ed.) **Political Elites and Political Development in the Middle East**. Schenkman Publishing Company, Cambridge, pp. 69 - 113 .

(5) Baer, G. (1968) «Social Change in Egypt : 1800 - 1914», ni: P.M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt**. Oxford University Press, London.

(6) Baer, G. (1973) «Basic factors affecting social structure Tensions and Change in Modern Egyptian Society» in: Nilson (ed.) **Society and Political Structure in the Arab World**. Humanities Press, New York.

(7) Binder, L. «Egypt : The Integrative Revolution» in : L. Bye and S. Verba (eds.) **Poltical Culture and Politica Development**. Princeton University Press, 1965.

(8) Binder, L. (1978). **In a Moment of Enthusiasm : Political Power and the Second Stratum on Egypt**, University of Chicago Press, Chicago and London.

be later used to refer to the distinguished stratum that dominates most of the wealth of the country or at least has a control over its generations and exchange.

(8) The following account would concentrate on the organization of Muslim Brotherhood. The new Islamic groups have their seeds in this organization. Their divergent appearance was a result of the disagreement among the young generation of the Muslem Brothers during the last crisis of the Brotherhood in the sixties.

(9) It should be clear at this point that the instrumentalization of the idea of bay'a here is different from that of the state in that it is formal within the confines of the organization.

(10) We need a study of the process of socialization within the new Islamic organization. Nevertheless, we have reasons to hypothesize that it is offset of the process of socialization within sufi orders.

Notes

(1) This suggests the idea that the confrontation between capitalest world system and late world empires has not yet been solved on the cultural level, though it has been solved on the level of the international division of labour.

(3) It is noteworthy to point out that this type of political be- (T. Huusein. 1980); but few reduce it to the death of Mohamed (A. Abdel-Razig, 1972).

3) It is noteworthy to point out that this type of political behaviour is not formal : bay's is no longer a base of political domination. This type of political behaviour manifests the indrect instrumentalization of popular culture, the survival of empire political culture, to create harmony and stability among state and apparatures.

(4) By «on behalfism» I mean the tendancy to take decision on behalf of others without any delegation of authority and the self image of the powerful man as a representative of people.

(5) Nevertheless, this double face of politics of mediators reflects the dialogue between popular culture and state.

(6) This process works implicitly old indirectly since sufi feeling and values are not taken as formal orientation, they have their influence because they are built in the psychological structure of the actors.

(7) «Second stratum» is a term used by Binder (1981) to refer to the rural middle class in Egypt. The «first stratum» will

-shed rich «first stratum». Other fractions of the middle class, especially the huge number of salarized, found themselves completely deprived of the benefits of the new policies and polity; moreover, their status positions and purchase capacity have dwindled in the face of the growing status of skilled, self-employed workers. The recall of tradition this time in a more extremist form - was and still one of their defence mechanisms of their collapsing status and power. Their militancy ends in an absoulte delegitimizatioon of state as symbolified in the assassination of the head state.

3) Finally, the relation of the two processes of legitimization and delegitimization in different historical periods is affected by the ideology of the state. When state ideology is clear and relativly inclusive the state faces no legitimacy crisis. This was clear during the process of political mobilization in the sixties. Such ideology contained any potential movement of delegitimization. In the seventies this ideology was dissolved and there was no way execpt to go back to what people already have, i.e. Islamic ideology. This was accelerated by the difficult economic situation of the salarized and poor people.

conflict) transfers from the realm of politics to social structure at large. However, the process as a whole is not separated from internal factors

(2) One of those internal factors is class formation and the nature of coalition between state and classes. It is clear from the development of both class formation and politics in Egypt, that crisis of legitimacy reaches its peak when the polarization between classes is widened; and specially when state eco nomic policies deprive the middle class from sharing aconsiderable part in the appropriation of surplus. Before 1952 the economy and political life was dominated by few landowners who constituted 5% of the population. The emerging middle class, which comprises different strategic groups : civil servants, army officers, technocrats, professionals and Ulama, each though of itself as a talented capable group, and at the same time deprived from participating compietelly in economic and social life. From among this class the politics of delegitimization arises, taking different, but overlapping forms. The shifting of the regime through army officers movement was the outcome of this legitimacy crisis. After 1952, and especially in 1960s, class formation was modified through the application of the socialist laws and land reform. The middle class was given a wider political platform and the policies of the state, education policies and the establishmen of the public sector, helped in extending the middle class in number. In this period the regime reached its higest degree of legitimization and politics of delegitimization was reduced to the minimum. But a legitimacy crisis began to arise again when state poloicies had drifted one fraction of the middle class, that of entrepreneurs and technocrates into a distingui-

middle class to deligitimate state domination. But the most interesting observation is that the movement of Islamic revivelism is more successful than the state in manipulating traditions. This difference results from the fact that the movement had solved, or at least eliminated the contradictions between tradition and modernity. In the same time the state claims the establishment of secular modern channels of politics while leaving traditional politics to work on two levels : (1) It governs the internal network of relations in bureaucracy, formal organization and relation between central government and different centers of power; (2) In the state thetoric as transferred into masses through mass media and state information agencies.

However, the relationship between the two forms of politics varies in different historical periods according to some variables that I would mention below :

(1) The changing conditions of the capitalist world system- The proposition that could be developed here is that the politics of delegitimization as represented in the conservative and semi fascist movement developes with the «crisis in the world economy» and declines with the deactivation of this crisis. Islamic militant movement in Egypt, as well as semi fascist organizations started in 1928 with the Great Depression in the West, relatively declined in the fifties and sixties and revived in a more conservative and extremistic fashion in the seventiens. This implies that the scope and intensity of desintegration and conflict among different political groups increase in times of recession and crises in the world economy which reflects itself on the structure of the periphery. The more the different groups recall tradition in their behaviour and political practice, the more this *(desintegration and*

ment of all these rights by ranks and files ends in a **bay'a** to the leader who has to take decision on behalf of them.

Data available on the history of Islamic revivalism movement and the related organizations suggest that their politics are not distinguished from the changes that have taken placae in the **bay'a** procedure as a base oof political domination within the late Islamic empire (s). Thus elucidates that it is of political rather than religious nature. It is a political movement that could use any available means to achieve poolitical aims. This point would clearer later on when we discuss the relation between this type of politics and class formation. The difference between politics of legitimization and politics of delegitimization in the instrumentalization of traditional political culture is a matter of degree and style. However, the process that makes both possible is the same; it is the destruction of popular culture of the masses and its transformation under the economic requisites of world economy The state is trying to contain and adjust modes of destruction of popular culture when it transfers some of its aspects in its ideology and political behaviour, while the Islamic revivalistic movement responds byclining to this tradition and recalls openly its roots. Nevertheless, these internal processes of politics are not separated from some structural aspects which I would mention below.

5. Continuities and Discontinuities

It has become clear from the previous account that the politics of the empire is still working in a periphery of the capitalist world system. Itis used by different groups to defend their own interests ; by the state apparatus to establish and consolidate its own legitimation and by other groups coming mainly from the

used to travel to the most remote villages. In fifteen years he was able to visit two thousand villages, some of them he visited more than once. This wide network of personal relations was a strong base for his leadership and supreme command over the brotherhood. (R. Al-Sa'-id, 1977, pp. 47-48). It is true that the expansion of the organization required the creation of a new communication system which comprised newspapers, magazines, publications and lectures as well as an efficient bureaucratic system (R. Fitchell, 1969, chapters 6 and 7); personal relations and face interaction remained as the most reliable way of communication.

Moreover, relations between different ranks of the organization was based on complete obedience. A new member to the Brotherhood had to give an oath which texts : «I swear by the Great and Supreme God to cling to the call of Muslim Brotherhood and struggle for it; to comply with the conditions of its membership and to complete trust in its leadership and to follow and obey in easy and drab times. I swear by the Almighty God on that and I give oath **(baya)** on it. God be witness on the above statement» (quoted in Al-Sa'id, p. 52). Thereafter this oath is given by a member, he has to be bound completely to the principles and decisions of the Brotherhood and above all he has to be entirely confident in the leadership of the Brotherhood. This is related to the ideology of the Brotherhood which emphasizes **bay'a** as a base for political domination and the complete allegiance to the leadership as a fundamental ground for efficient organization. As Al-Banan himself had assured, the Leader, i.e. the general guide of the Brotherhood, has many rights : he is a father, a professor, a Sheikh and a political leader (Essa, 1977, p. 35). The fulfill-

power. Violence was an integrated part of Moslim Brotherhood polices as it was obvious in the assasination of statesmen. It organized its own militia since 1942 after the first clash with the state whereby the latter arrested som of its active members (Ramadan, 1982). The Islamic Liberation Organization had attempted to overthrow the state in 1974. The Organization of Atonement and Migration had kidnapped and murdered a former Minister of **Awqaf** and Al-Azhar affairs in 1977 (C. J. Cantori, 1981, pp. 83-84); and finally the Jihad Organization is now accused of attempting to overthrow the state and of assisting in the assasination of former president Al-Sadat.

Islamic revivalism movement had its own organizations which are different as well as distinguished from those of the state. Organizations which were set up in the development of the movement were not recognized by the state except in the early years of the Muslim Brotherhood organizations. Inspite of having some differences with the sufi orders, the organizations of the Islamic revivalism movement had nearly succeeded in organizing their members on the same lines of organizing a sufi order (10). In fact, the movement transfers organizational skills from the realm of sufi mystic and popular religion to the realm of suna official religion which was characterised by the lack of organization as mentioned before. From among the organizations of the Islamic movement, the organization of Muslim Brotherhood is the most documented.

The formation of the organization was based on face to face relations. Hasan El-Banan — who ws a member of a sufi order for twenty years — had relied heavily on making personal contacts with people in mosques, work place and coffeeshops. He

Atonement and Migration and the Jihad Organization. All of them were formed in different times of the seventies (8).

The Islamic revivalism movement regards the state in its modern and westernized style of politics as illegitimate. In spite of the discussions of the relations between Islam and modern creeds such as parliamentary democracy, constitutional rule, and socialism, the idea of true and pure Islamic rule seems to be a generalized theme of politics of the movement. Three principles are held to be the base of an Islamic state in the ideology of Muslim Brotherhood :

(1) Koran is the main souorce of legislation; (2) Government must be formed on the principle of shura (consultation); (2) the ruler must be bound by Islamic tradition and the will of the people. (Mitchell, 1969, p. 346). The process through which political domination should be legitimzed, goes as follows : (1) the nomination of a ruler by his predecessor or by one of the people of consultation (Ahl-Al-Shura); (2) the approval of the people of consultation on this; (3) expression of allegiance (Mobay'a) to the ruler by people of consultation on a contractual base in which the ruler (the Caliph) rules through Koran and Sunna and people of consultation give him oath to be loyal to him as far as he rules in the light of the Koran and Sunna a(Ibid., p. 247). This indicates that the leaders of Islamic revivalism aim at restoring the real bay's and law and in which political domination legitimizes itself through the voluntaristic bay'a of the people (9).

But the problem is not as simple as that. As the movement developed, it tended to reckon more and more on using violence as a style of political practice and force as a way of taking over

1. From among different groups that developed politics of de-legitimization — including different forms of communist organizations the movement of Islamic revivalism was the strongest.

2. While other organizations failed to break through the higher circles of political practice on the one hand and to circulate their ideas among masses in rural and urban communities on the other hand, the Islamic movement did succeed in widening its activities even under political repression.

3. The Movement of Islamic revivalism developed towards absolute extremism, so it was the movement which clashed with the state in several occasions and expressed explicitly the de-legitimization of the state.

4. Finally, if we accept the idea that politics in Egypt is influenced by the dialectics of capitalist world system and world empire, we could conclude that the movement of Islamic revivalism represents the spirit of the remaining tompire politits.

Islamic revivalism movement started in the second half of the nineteenth century as an Islamic nationalistic movement. The works and activities of Al-Afgani and his disciple M. Abdou layed the basis for such a movement. Only after 1928 the movement was developed into a political organization, that was namely the Muslim Brotherhood. This organization had burgeoned different militant Islamic organizations which took a much more extremistic stance. They include — among other but lees influential — the Islamic Liberation Organization, the Organization of

residential units) (Binder, 1978, p. 313). But the organizaiton was captured by the «second stratum» (7) and only powerful and trusted persons were allowed to the membership of the high level bodies of the organization. Over nine years (1962-1972) miliitary representation ratio in the General Secretariate of ASU. is 40.7% ; of the twenty-three individuals serving in Higher Executive Committee of ASU. in three selected years (1962-66-68) 13 were military figures while ten were civilians. (S. Arkavi, 1975, pp. 88-89).

Those who monopolize power within the organization engineer both the recruitment of new members to the organization and the elections of its committee. Patrimonial and clientalist relations are functional in both processes. Recruitment of new members is completely a routine work. If members refrain from filling out applications, the task would be done on behalf of them. If they do not pay subscriptions, they would be cut from their salaries or credits (in the villages in the cooperative society). Elections are greatly influenced by familism and **shilllalism.** Powerful candidates and other powerful persons make alliances on an oath that each would guarantee the votes of his village, quarter, or family. Election hustings do not focus on ordinary people, but focus only on taking a world from powerful persons. Zayed, 1981, p. 467 and 484).

4. Politics of Delegitimization

Now we turn to another form of politics which is not state politics, that is the politics of delegitimization of the state. I would intentionally emphasize here on the form of politics that clusterized around the ideas of Islamic revivalism for several reasons :

the politics of capitalist world and the politics of the empire. The history of political organization in Egypt indicates this general trend : the introduction of modern political orgonizations, always with unclear and unspecified ideology, within the same network of political relations that were well established through the only mass organizations Egypt knows, that are sufi organizations. () The result is the failure of any political organization to penetrate into masses and substitute what they already have.

The ormation of political organizations starts always from top and in most cases with personal persuasion. Before 1952 the confilct between the palace, the British and nationalistic big landowners persuaded each to form their own parties (A. Lutfi-Al-Sayyed, 1968 ; Zayed, 1981) when parties were banned and the new regime thought in forming the Liberation Rally (as a semi single party) it reckoned heavily on personal relations and the free officers have to make tours allover the country to form the regional committees of the Rally from regional notables. This was compatibel with the regimes belief that stabilization of power needs the support of Ahl - Al - Siqa (people of confidence). inspite of the change in the new regimes ideology in 1960 with an emerging attitude to gain the support of Ahl - El - Khibra (people of expertise) as well as peasants and workers who have to constitute 50 % of the elected bodies, in reality the regime «. . . relied on trusted friends from the army and the obliging technocrats» (F. Büttner, 1979, p. 57).

The Arab Socialist Union was supposed to be mass organization. It covered 6.888 Bsic Units (place of work units or

who express it, secures their power and/or interests and prolongs their years in office. Although the expression of loyality is always done on behalf of others, it is individualistic in the sense that it aims at securing personal positions and interests. It seems that this type of political behaviour reflects a general trend of political behaviour which could be called «on behalfism» (4).

(3) It reflects the existence of two languages of politics, the one to be spoken in public or much more accurately it be expressed formally and the pratical language of everyday life. A powerful person in a specific domain is supposed to have what is under him (a company, a syndicate, an organization or an institution, a town, a quarter or even a whole region) in a stable state. So, it becomes his (their) empire or his (their) own state within state. It is expected then the internal relations within the domain of power are different from the external relations with the state. Internal relations aim at keeping the internal struccture, or more specifically internal distribution of benefits, as stable and unchangeable as possible : while external relations aim at keeping the distribution of power and interests among different domains. Politics of the state in Egypt is clustered around those mediators figures to the extent that they could engineer the stability as well as the unstability of the state.

The relations between different domains of power as well as different domains of economy are still affected by informal traditional relations. The reason behind this lies in the lack of a strong political organization with a clear mass ideology. It is not only the unincorporation and the uninstitutionlization of the Egyptian society that causes the lack of political organization, (Springborg, 1974 nd F. Buttner, 1979) but also the unsolved conflit between

Expression of allegiance takes different forms each specified according to the nature of the relation between the person who expresses it and the head of th state. Sending letters of support to the president; visiting the presidential quarter and signing in the Golden Book, publishing greetings in newspapers and speaking in public meetings are the most famous ways of expressing allegiance. To achieve their functions, all those types of behaviour have to be propagated. Greetings in newspapers go directly to the public, others, such as the content of letters to the president, are always allowed through the State Information Board to be broadcasted by Radio and TV.

Expression of loyality and the continuous renewal of it does not govern only the relation between different levels of power. As R. Springbord pointed out «The functionally bureaucratic **empires** (emphasis added), including the security services, the military and various chiefdoms, provded satrapies in which members of the elite established patronage networks» (Springbord, 1979, p. 261). Moreover, these networks are built in th daily interaction and they constitute a general theme in mass culture.

Having described the process by which the renewal of allegiance is expressed, its functions in legitimizing state should be explicated :

(1) first of all, expression of loyality from the side centers of power injects in the masse the impression that the state is stable and there is no conflicts or dissent among the ruling elite and it kills any rumours on such conflicts. On the whole, it solidifies the power of the president and symbolizes his supreme command over army, police and other organs of the state.

(2) On the other hand, it consolidates the position of those

a mini-system with dependent state. Since then the legitimation of political power in Egypt had gradually developed towards replacing the politics of the empire with the politics of world system. This process was embodied in building modern state apparatus. Modern army, police, bureaucracy, constitution and parliament, decisional authority of government, secular jurisdiction, political parties and local councils had become the modern formats through which state gets its legitimation and continuity.

However, all the modern process of capitalist world system politics had not laid the bases of a social order which legitimizes its political power through consensus. The way the modern formats of politics are built and functioning reflects the continuation of the cultural traditions of the late empires. In this political «domination is based on an external framework of modern polity and politics with an internal mechanism which is inherited from the past; this internal mechanism comprises the resort to coercion in establishing social order and settling political disputes as well as existence of a wide network of personal relations and loyalities similar to those of **bay'a** procedure and sufi organization.

Since power is established, it perpetuates through the renewal of allegiance from the spokesmen of different social groups, heads of rural and urban communities, high officials in bureaucracy, chiefs of the army and police, « religious officials » and spokesmen of the different syndicates. This process of the renewal of allegiance does not only function as a formal expression of the strength of the state, but also as reciprocal symbols that fortify the social positions of those who express it. The renewal of allegiance appears in different occasions : after the election of the president, in national feasts and occasions, after overcoming national and political crisis and sometimes after a «victorious» tour of the president abroad (3).

and towns and villages to take oaths of **murids** who become **brothers** in the order as they gave the oath. Rituals of the order also offer the chance for personal contact and hence the coming in of new members.

In spite of the evolution of «immensely elaborate bureaucratic scheme for the administration of the brotherhood» (Gilsenan, 1972, p. 230) the relations between different ranks of the sufi orders are striken with patrimonialism and clientalism. The, hierarchy of an order is based on the degree of illumination, i.e. to what extent the member had passed through certain stages in the mystical knowledge (Ibid., p. 235). Lower ranks are supposed to follow higher ranks to the extent that fellowship becomes the structural norm of the order, or as Gilsenan described it «a dominant value» (1973, p. 68). The sheikh of the order and any deputy who guides the ceremonies and takes oath is called **Ame** (uncle), a term that implies patriarchical relation. The ranks and files consider themselves as brothers. The relation between brothers and the higher ranks is one of obedience and loyality.

In spite of the solidarity among the members of the order in general, the emergence of cliques on regional base and personal relations is possible. But the conflict between the cliques in one order is not as much as the conflict between the different orders. The very fact that the difference between orders does not exceed minor formalities of rituals and symbols suggests that nothing holds the order's members together except personal and patrimonial relations.

3. Politics of Legitimization

In the first half of the last century M. Ali failed to revive the self containment of Egypt. His ambitions to substitute the then collapsing Ottoman empire by another one ended in having only

denburg, p. 350). The sufi orders found their way easily to the mases because (1) they proved to be more tolerant to the local customs; (2) they were regarded as more egalitarian than clerical Islam» (a.H. Nimtz, Jr. 1980, p. 56).

The sufi orders found a fertile soil in Egypt which had a long history of mystical religion before Islam. Writing about the late nineteenth century, G. Baer pointed out that «... the tariqas constituted the framework of social gathering and played an important role in public vistivals, which served as the main expression of social consiousness of the masses (Paer ,1968, p. 136). In spite of the modernization process and the secularization of state, the sufi orders continued as influental as before; the number of registered sufi orders in Egypt reached in 1964 about 60 orders.

It is not my purpose here to imply the idea that the sufi orders played a role in the opposition of the political domination of the empire, for they have been used as well as by rulers to establish social order, or as Gilsenan writes «their role was structurally that of mediator between military dynasty and people » (M. Gilsenan, 1973, p. 190). I would rather want to describe some organizational aspects of the orders that are still affecting contemporary politics of Egypt.

There is no frmal norm for organizing a sufi order; in other words, there is no specific backage of ideas and principles around which the sufi organization is formed. The general norm seems to be personal influence that affects malleable masses and piety that butress them under the leader of the tariqa. The formation of a Tariqa and the recruitment of as much people as possible depends mostly on the efforts of the Khalifas (deputies of the order sheikh) who move around the poorer quarters of Cairo

this was a practical procedure with the expansion of the Islamic empire (s), but it implies that political domination could be established as legitimate without the general consensus of people. What matters is not the masses of population, but the centers of power who either control state machinery or control people in everyday life. (army officers, high officials, rulers of provinces, big merchants, and Ulama).

Since **bay'a** was taken and consent was established, the ruler did not need to establish a political organization to butress the social structure of the empire. Such organization was not created within the formal religion which confined itself to réligious scholarship and religious preachings. Il is natural in such conditions that any political organizatioon would emerge in popular rather than official religion. This distinction between the two religions is well known in the Islamic world (J. Waardenburg, 1978, p. 319).

Sufi organization are considered as one form of this popular Islam. Although there were some relations between the **Ulama** who represent the official Islam and sufi orders (K.A. Faruki, 1971, p. 79) the sufi orders were considered, and still are by the Ulama as not truely Islamc since «their practices and beliefs were delusions and distractions from the truth at best, and at worst ... downright superstitious and heretical». (M. Gilsenan, 1982, p. 230). However, the sufi orders gained wider popularity especially with the lack of any organizations. It is true that Islamic history knows successive movement of oppositions, but the most organized were the sufi brotherhoods (**Toriq sofoia**) which «absorbed great numbers of people and instructed them religiously. Over against the official, normative Islam of the Ulama ... the Islam of mystics can rightly be held to have been a lived, popular and even alternative Islam» (Waar-

ring authority, but merely as legitimating rights aquired by force, provided that the holder of military power ... recognized the supremacy of the shar'a» (H.A.R. Gibb, 1962, p. 143). As the Egyptian Scholar andpolitical agitator against the restoration of the Caliphate, Ali Abdel-Raziq, put it «there is no doubt that force was always the base of the Caliphate and there was no Caliph, through history, whose name has not been connected, in our mind, with military threat that surrounded him, wiith the coercive force that protected him ... and with swords that defended him (A. Abdel-Raziq, 1972, p. 129)'. With these lchanges the bay's was not a procedure for the creation of new legitimized rule, but a demonstration of support of an established rules So, it turned to «a sort of homage» (Mottahedeh, p. 51).

2. The second feature was the renewal of bay'a (tadjdid al bay'a) to express continous loyality not only to the ruler but also to his crown prince. This was «an innovation which was introduced into the procedure from the Umayyad period ... whereby the Caliph or the Sultan has resources, during his reign, to a new bay'a in favour of himself or his heir apparent; and this may be repeated twice or more. The ruler resorts to this to establish the loyality of his subjects» (Encyclopaedia of Islam, p. 1114.). This feature is related to the first one in the sense that the more the ruler bases his political domination on coercive force the more he needs to make sure that his subjects are loyal through the renewal of their acclamation.

3. The third change in bay'a procedure was that the ruler needed with the expansion of the empire, not to take bay'a from all his subjects, but only from al-Khassa (the chief dignitares of state and court. Those are supposed to give bay'a on behalf of their clients, subjects or kins. In fact

still affecting the modern politics of world system in Egypt. Two aspects would be emphasized, the base of political domination and the nature of political organization.

The traditional norm around which the legitimation of political domination in Islamic empires was built is the **bay'a**. **Bay'a** is the «act by which a certain number of persons, acting individually or collectively, recognize the authority of another person. Thus the **bay'a** of the Caliph is the act by which one person is proclaimed and recognized as head of the Muslim state» (The Encyclopaedia of Islam, vol. 1, p. 111 3.). In theory, the **bay'a** was a sort of social contract, «an oath of allegiance taken in God's name between the Caliph and any Muslim» (R. P. Mottahedh, 1980, p. 42). But in practice and through the development of Islamic history, this rule was broken and the bay'a was no more a voluntaristic expression of oath.

The Caliphate was a political and religious system. Through had become a secondary function and had shifted from the
had become a secondary function and had shifted from the
Caliph to the religious community (the **ulama**). It was natural that the more the intensity of the political and economic bases of domination, the more the exclusion of its religious bases. However, religion was restored as a formal wider context in which political domination was performed. Regardless of the date in which this change has taken place (2), what is much more important to the present account is the extent to which **bay'a**, as a base of political legitimation, is affected by such a change. Three features could be mentioned in this consideration.

1. The **bay'a** was no longer a voluntaristic delegation of power. It had become a matter of force accompanied by military power. The Caliphate «was no longer regarded as confer-

ture — as represented in the political culture of the late empire (s) — is still affecting forms of politics in Egypt; and how do the dialogue between traditional political culture and state politics change according to the alternating conditions of te capitalist world system and the internal dynamics of social structure.

To achieve this goal I would first describe the base of political domination in the Islamic empires as it is embodied in the bay'a (acclamation or the expression of allegiance) procedure, and the nature of political relations that governed the only political organization that appeared in the confines of these empires, that is sufi organization. Secondly, a description will be delivered of how the bay'a procedure and informal patrimonial relations of sufi organization affect two forms of politics in Egypt, namely the politics of legitimizaton and the politics of delegitimization. Politics of legitimization refers to political behaviour, institutions, organizations and ideologies through which the state «articulates» its domination; while politics of delgetimization refers to political behaviour, organizations and ideologies through which a rebellious stance against the legitimized power is developed.

Finally an analysis of the dialectics of the two forms of jolitics in the different historical periods would be introduced. The variables that might affect this dialectic such as the changing conditions of the capitalist world system, the state ideology and changing nature of the alliance of sate and class.

2. The Roots of Egyptian Politics : Traditional Political Culture

The roots of Egyptian politics are to be perused in the traditional political culture of the successive empires which contained her, among other countries, before the coming in of the modern world system politics. In this section I would try to demonstrate some aspects of the Islamic empires politics which are presumably

ideals and norms but rather through the development of a new framework in which the cultural ambitions af the past are balanced against the requisites of effectiveness in the twentieth century» (E. Hermassi, p. 446). With direct reference to Egypt, an Egyptian scholar pointed out that «the old traditional trust ... is also a part of reality and its psychological segnements The old traditional trust is still, in its ideas, conceptions and ideals, guiding the behaviour of masses in everyday life» (Hanfi, 1980, p. 12). However, it is not a blue print of the past. It takes new forms and manifestations as long as these help in creating an artificial and informal harmony between heterogenous and conflicting sectors of the economy and as long as these are instrumentalized by the state to legitimize its domination.

The process of social change in the periphery creates, inter alia, a dialogue between popular traditional culture and the state. Popular traditional culture, under the threat of its destruction, adjusts itself and transfers into new manifestations. The «state — and economic apparatuses -- in this new stage of development, can only react by means of developing new rituals of legitimation and re-affirmation. These rituals often are aiming to construct new links with the ongoing popular discourses on how to make and how to organize a living.» (G. Stauth, 1983, p. 5). However, these processes do not lead automatically to a complete legitimation of the state. The reaction of «the life world» to state domination and ideology is not only to recogniZe a «territory» — as G. Stauth would argue — but also to use the very popular culture to shake state legitimacy. Taken as a whole, these processes do not indicate merely confrontation and dialogue between state and popular culture, but a confrontation and dialogue between world system economy and a latent empire culture.

This paper would like to find out how popular political cul-

If it is true that the peripherization of a society does not transfer its internal economy into a pure capitalist economy and consequently extends the informal sector of subsistence production to the extent that this latter «determines the structure of economy and society in underdeveloped areas of the periphery of the capitalist world economy (Evers, 1981, p. 7), it is also true that this process of peripherization extends and transfers popular social relations and cultures. It could be hypothesized that the continuation of traditional popular culture, in its old forms and/or new manifestations, stands as a functional requisite for the continuity of integration within world market economy on the one hand, and the internal legitimation of political domination on the other hand. Moreover, its dialectics with state ideologies generate the destabilization and delegitimazation of the dominating state. Let us elaborate this point briefly.

Wallerstein defined the capitalist world system as «a unit with a single division of labour and multiple cultural systems» (Wallerstein, 1974, p. 390). This multiplicity of cultural systems differentiates world system from world empire that is based on a «common political system». (Ibid., p. 390) The dissolution of world empire and its internal division into different sovereignties, instead of one, as a result of its incorporation in the capitalist world system does not lead automatically to an abolition of the cultural tradition of the empire. There is a great possibility of continuation of this tradition in the multiple sovereignties that formed the previous empire, for the world capitalist system leaves a room for cultrual variations and does not impose a uniformity on its structure as a whole (1). This could become clear if we conceive the fact that the new nation-states that were separated from previous empires and kingdoms to become mini-systems in the so-called modern world system have not come into existence «... by simply deplacing the preexisting

The arguments appeared in these works either tend to present configurational gestaltic analysis of political structure or impose a priori ideal typical modern drawn from the history of western societies. Those who emphasize overcentralization of the political system of Egypt consider this characteristic as the one cultural political pattern or «kernel» around which politics is shaped ; while those who use the ideal typical analysis concern with the transformation of the political system from one state to another, i.e. trditional to modern. In both cases the internal dynamics, both diachronically and synchronically, are neglected.

This paper hypothesizes that regardless of the overcentralization of the legitimate political system in Egypt, the dialogue between different political cultures, namely the culture of the state and the traditional mass culture does not create a mechanical replacement of traditional political culture by a modern one. It rather reinforces and fortifies the traditional political culture of the masses. This traditional culture becomes a source of both legitimation and delegitimation of political system.

The importance of the role played by informal traditional popular culture in shaping the dynamics of politics could be considered from another aspect, that of the theory of state in underdeveloped countries. Works that analysed the nature of state in post - colonial, dependent and peripheral societies (Alavi, 1972 ; Zeiman and Lanzendorfer, 1977 ; Frank, 1981) ; the political, economic and ideological role of the sate (Alavi, 1972 ; Sadi, 1974 ; R.D. Duvall and J.R. Freeman, 1981) have neglected the role played by traditional culture in the dynamics of society and politics of the periphery. They take an extremely economistic stand when they reduce the political structure to a process of capital accumulation.

Traditional Political Culture and Forms of Politics in Egypt. (*)

by

Ahmed A. Zayed (**)

I — Introduction : The argument

The political structure of Egypt was, and still is, the focus of many researches and arguments. It is described as overcentralized (Abdel-Malik, 1968 ; Baer, 1973) ; hegemonic in that it aims at creating an integrative revolution in the process of uneven change (Binder, 1965), or it mobilises masses to engender a uniform ideology (I. Harik, 1974); authoritarian in an unincorporated society or in an uninstitutionlized system (C.H. Moore, 1974 ; F. Buttner, 1979); clientalist and patrimonial (R. Springborg 1975, 1979 and Arkavi, 1975).

(*) Earlier versions of this paper were read at the seminar «Mass Culture and Religious and Social Movements» 7-8 July, 1983, and at the «Forschungskolloquium» of the Sociology of Development Research Center, Faculty of Sociology, University of Bielefeld, West Germany. I am thankful for George Stauth and Sami Al-Rabaa for their comments and encouragement. This paper was written during a research stay in Bielefeld financed by Heinrich-Hertz Foundation to which the author is grateful.

(**) Ahmed A. Zayed (Ph. D) is lecturer in Sociology, Dept. of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University.

Egyptian Yearbook of Sociology (*)

Contents

Contributions in Foreign Languages :

— Traditional Political Culture and Forms of Politics in Egypt.
by : Dr. Ahmed A. Zayed.

— Peasantry Movements in Egypt.
by : Dr. Ahmed Magdi Hegazi.

— Language Effectivity : A Sociolinguistic Study.
by : Dr. Sami Alrabaa.

— Migration and Industrialization in the Kuwaiti Society : A Field Study of the Petro-chemical Factories.
by : Dr. Ali Mahmoud Al-Masri.

— The Roots of Legal Pluralism. An Analysis of the Sociolo gical Evolution of Modern Egypt, 1517-1883.
by : Dr. M. Nour Farhat.

Abstract of Arabic Article

— Indigenous Services in Five Egyptian Villages. Methodological Assessment.
by : Dr. Salem Abdel Aziz.

(*) Contributions in modern European languages should be adressed to the Editor : Prof. Dr. Mohamed El-Gawhary, Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University, Orman, Guiza, Cairo, Egypt.

رقم الايداع / ١٧٣٤ / ٨٤

الترقيم الدلوى ٨ — ٠٢٧٦ — ٠١ — ٩٧٧

دار التضامن للطباعة
٢٢ شارع سامى - ميدان لاظوغلى
القاهرة - تليفون ٣٠٥٥٦

Egyptian Yearbook
of
Sociology

Volume 5 **Oct. 1983.**

Editor : Prof. Dr. Moh. El-Gawhary

Dean of the Faculty of Arts

Cairo University

Dar Al-Maaref.



Egyptian Yearbook of Sociology

editor

Prof. Dr. M. El. Gawhary

Vol. V

Dar Al-Maaref

1983

